

هَمَّاهُ الْجَوَامِعُ

فِي تَشْرِيحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ

تأليف
الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

تحقيق
أحمد محمد الدين
الجزء الثالث

مستوفى
مكتبة أبي بكر
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



مجموع الجوامع في شرح جمع الجوامع

تأليف
الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

تحقيق
أحمد شمس الدين

الجزء الثالث

منشورات
مجمع البحوث
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لحدار الكتب العالمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة لتخزين الكتاب كاملاً أو جزئياً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

دار الكتب العالمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الطريق، شارع البحري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦١١٣٥ - ٦٠٢١٢٣ (١ ٩٦١) -
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floor.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في العوامل

- أنواع الفعل
- نعم ويثس
- حَبْذا
- صيغتا التّعجب
- المصدر
- اسم المصدر
- اسم الفاعل
- صيغ المبالغة
- اسم المفعول
- الصفة المشبهة
- أسماء الأفعال
- أسماء الأصوات
- الظرف والمجرور
- التنازع في العمل
- الاشتغال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب الرابع في العوامل

(الكتاب الرابع : في العوامل) في الأسماء الرفع والنصب من الفعل، وما ألحق به في العمل وابتداء ذلك بتقسيم الفعل إلى لازم، ومتعدّد، ومتصرف، وجامد، وختم بتنازع العوامل معمولاً واحداً، المقتضي لإضماره غالباً في الثاني، وضبطه، وهو اشتغال العامل الواحد عن المعمول لوجود غيره المقتضي لإضماره هو غالباً من الباقي.

(الفعل) أربعة أقسام (لازم، ومتعدّد، وواسطة) لا يوصف بلزوم ولا تعدّد وهو الناقص: كان، وكاد، وأخواتهما. وما يوصف بهما، أي باللزوم والتعدّي معاً؛ لاستعماله بالوجهين (كشكر، ونصح على الأصح) فإنه يقال: شكرته، وشكرت له، ونصحته، ونصحت له، ومثله: كَلْتُهُ، وكَلْتُ له، وورّنته، وورّنت له، وعدّذته، وعدّذت له.

ولما تساوى فيه الاستعمالان صار قسماً برأسه، ومنهم من أنكره، وقال: أصله أن يستعمل بحرف الجر، وكثر فيه الأصل والفرع، وصحّحه ابن عصفور.

ومنهم من قال: الأصل تعدّيه بنفسه، وحرف الجر زائد.

وقال ابن درستويه: أصل «نصح» أن يتعدّى لواحد بنفسه، وللآخر بحرف الجر، والأصل: نصحت لزيد رأيته. قال أبو حيّان: وما زعم لم يسمع في موضع.

قلت: ولا أظنه مخصوصاً بنصح، فإنه ممكن في باقي أخواته إذ يقال: شكرت له معروفاً، وورّنت له ماله.

قال الرضي الشاطبي: وهذا النوع مقصور على السماع.

ومنه ما وصف بهما مع اختلاف معناه: كقَرَّ فاه وشحاه بمعنى: فتحه وفقر فوه وشحا

بمعنى انتفع. وكذلك: زاد، ونقص. ذكره في «شرح الكافية»^(١).

(فاللأزم) ويقال له: القاصر، وغير المتعدي للزوم فاعله وعدم تعديه إلى المفعول به: (ما لا يبنى منه مفعول تام) أي بغير حرف جر، كغضب، فهو مغضوب عليه بخلاف المتعدي، ويقال له: الواقع، والمجاوز، فإنه يبنى منه اسم مفعول بدون حرف جر كضرب فهو مضروب.

(ولزمه) أي: اللزوم (فعل) بضم العين، ولا يكون هذا الوزن إلا لأفعال السجاء، وما أشبهها وما يقوم بفاعله، ولا يتجاوزه، كظرف وعذب، وجنب.. (وتفعل) كتخرج، (وانفعل) كانهطع وانصرف، وانقضى. (وافعل) بتشديد اللام كاحمر، وازور. (وافعلل) أصلاً كاقشعر وأشمار، أو إلحاقاً كأكوهذ الفوخ: أي ازتمد، (وافعللل) أصلاً كاقعنسس^(٢) واحرنجم^(٣) أو إلحاقاً كاخترئي الديك: إذا انتفش^(٤). (وافعلال) كاحماز.

قال ابن مالك: فهذه الأوزان دلائل على عدم التعدي من غير حاجة إلى الكشف عن معانيها.

(ويتعدي) للأزم (لغير المفعول به) من المصدر، والزمان والمكان.

(وقيل: لا يتعدى لزمان مختص إلا بحرف و) يتعدى (له) أي للمفعول به (بحرف جر مخصوص).

(ويطرد) أي يكثر، ويقاس (حذفه) أي الحذف (لكثرة الاستعمال) نحو: دخلت الدار، فيقاس عليه: دخلت البلد والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو: ذهب الشام وتوجهت مكة، فيسمع، ولا يقاس.

(ومع أن، وأن) المصدريتين (إذ لا لئس) كعجبت أن تذهب، وأنت ذاهب أي «من» بخلاف ما إذا لم يتعين الحرف فلا يجوز الحذف للإلباس نحو: رغبت أنك قائم، إذ لا

(١) الكافية الشافية في النحو لابن مالك، وشرحها له سماء: «الوافية». وأيضاً الكافية لابن الحاجب وشرحها له أيضاً. ولعله يريد هنا شرح ابن مالك؛ لأنهم يطلقون عادة بقولهم الكافية ويعنون بها كافية ابن مالك، ويحترزونها عنها بقولهم الكافية الحاجبية.

(٢) اقعنسس: تأخر ورجع إلى خلف. واقعنسس البعير وغيره: امتنع فلم يتبع، وكل متنع مقعنسس. انظر اللسان (٦/١٧٧، ١٧٨ - مادة قعنس).

(٣) احرنجم الرجل: أراد الأمر ثم كلب عنه. واحرنجم القوم: اجتمع بعضهم إلى بعض. واحرنجمت الإبل: اجتمعت وبركت. انظر اللسان (١٢/١٣٠ - مادة حرجم).

(٤) في اللسان (١/٣٠٧ - مادة حرب): «احرنى الرجل: نهياً للغضب والشر، وفي الصحاح: واحرنى أبايزر، والياء للإلحاق بافعلال، وكذلك الديك والكلب والهز، وقد يهمز».

يدرى هل المحذوف: «في» أو «عن».

وأما قوله تعالى: ﴿وَرَعِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُمْ﴾ [النساء: ١٢٧] فالحذف فيه إما للاعتماد على القرينة، أو لقصد الإبهام، ليرتدع بذلك مَنْ يرغب فيهن لمالهنَّ وجمالهنَّ وَمَنْ يرغب عنهنَّ لدناتهنَّ، وفقرهنَّ.

(زاد ابن هشام) في المغني (وَكَيْ). قال: وقد أهملها النحويون هنا مع تجويزهم في: جئت كي تكرمني، أن تكون «كي» مصدرية، واللام مقدرة، قال: ولا يحذف معها إلا لام العلة، لأنها لا تُجَرُّ بغيرها بخلاف أُنَّ وأَنْ.

(ومحلها) أي: أُنَّ وَأَنْ بعد الحذف فيه خلاف:

(قال الخليل: والأكثر نصبٌ) حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه. (و) قال (الكسائي جرّ) لظهوره في المعطوف عليه في قوله:

١٣٩٥ - وما زُرْتُ ليلى أن تكون حبيبةً إليّ ولا دُئِنَ بها أنا طائفةً^(١)
ولمّا حكى سيبويه قول الخليل قال: ولو قال إنسان: إنه جرّ لكان قولاً قوياً، وله نظائر نحو قولهم: لا أبوك.

قال أبو حيان وغيره: وأما نقل ابن مالك، وصاحب البسيط عن الخليل أنه جرّ، وعن سيبويه: أنه نصبٌ فوهمٌ، لأن المنصوص في كتاب سيبويه عن الخليل: أنه نصبٌ. وأما سيبويه فلم يصرح فيه بمذهب.

(وشدّ) الحذف (فيما سواه) أي سوى ما ذكر كقوله:

١٣٩٦ - كما عَسَل الطريقُ الثعلبُ^(٢)

وقوله:

١٣٩٧ - أشارت كليب بالأكثف الأصابع^(٣)

أي إلى كليب.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٨٤/١)، والإنصاف (ص ٣٩٥)، وتخليص الشواهد (ص ٥١١)، والدرر (١٨٣/٥)، وسمط الألي (ص ٥٧٢)، وشرح أبيات سيبويه (١٠٣/٢)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٨٥)، والكتاب (٢٩/٣)، ولسان العرب (٣٣٦/١) - حنط، والمقاصد النحوية (٥٥٦/٢). ولا نسبة في شرح الأشموني (١٩٧/١)، ومغني اللبيب (ص ٥٢٦).

(٢) تقدم برقم (٧٦٩).

(٣) تقدم برقم (١١٣٧).

(ولا يقاس على الأصح) بل يقتصر فيه على السماع. وقال الأخفش الصغير: يقاس إذا أمن اللبس كقوله:

١٣٩٨ - وأخفي الذي لولا الأسى لَقَضَانِي^(١)

أي لقضى عليّ.

(و) يتعدّى إلى المفعول به أيضاً (بتضمّنه معنى): فعل (متعدّ) كقوله: ارْحُبْكُمْ الدَّخُولُ في طاعة ابن الكزماي^(٢)؟

أي: أوسعكم^(٣)؟

(وفي القياس) عليه (خُفِّ) قيل: يقاس عليه لكثرة ما سمع منه، وقيل: لا.

(و) يتعدّى إليه أيضاً (بالهمزة) نحو: ﴿أَذْهَبْتُمْ لَيْبَكُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠]. ﴿أَمَّا أَتَيْنِي وَلَاحِيَتَنَا أَتَلَّتَيْنِ﴾ [غافر: ١١].

(وربما أحدثت) في المتعدّي (لُزوماً) خلاف المعهود نحو: أكبّ الرجل وكبّته أنا، وأفشع الغنم وقشّته الرّيح، وأنسل ريش الطائر، ونسلّته أنا في أفعال مسموعة.

(وقمّديّ ذا) المتعدّي إلى (الواحد لاثنتين) نحو: كفّل زيداً عمراً وأكفلتُ زيداً عمراً. ولا تُعدّيّ ذا الاثنتين إلى ثلاثة في غير باب «عَلِمَ» بإجماع. (ثم) اختلف في المتعدّي بالهمزة، كذا على أقوال:

أحدها: أنه سماع في اللّازم والمتعدّي وعليه المبرّد. ثانيها: قياس فيهما وعليه الأخفش والفارسيّ. (ثالثها: قال سيبويه: قياسٌ في اللّازم سماعٌ في المتعدّي).

(ورابعها: قياس مطلقاً في غير) باب (عَلِمَ) وعليه أبو عمرو.

(خامسها): قياس (فيما يحدث) الفعلية أي يكسب (فاعله صفة) من نفسه (لم تكن) فيه قبل الفعل نحو: قام، وقعد، فيقال: أَقَمْتُهُ وَأَقْعَدْتُهُ، أي جعلته على هذه الصّفة، سماعٌ فيما ليس كذلك نحو: أشريت^(٤) زيداً ما، فلا يقاس عليه: أذبحت الكبش، أي: جعلته

(١) تقدم برقم (١٠٨٧).

(٢) قال في اللسان (١/٤١٥): «وكلمة شاذّة تحكى عن نصر بن سيّار: ارْحُبْكُمْ الدخول في طاعة ابن الكزماي؟ أي أوسعكم؛ فعلى قَوْل وليست متعدية عند التحوين؛ إلا أن أبا عليّ الفارسي حكى أن هذيلاً تعدّيها إذا كانت قابلة للتعدي بمعناها». وكان في الأصل: «طاعة الكزماي» بدون «ابن» واثبتنا ما في اللسان.

(٣) في الأصل: «وسعكم»، وما أثبتناه من اللسان. راجع الحاشية السابقة.

(٤) في الأصل: «اشتريت»؛ ولعلّ الصواب ما أثبتناه؛ لأن «ما» هنا عبارة عن جميع أنواع النكرة كما قال في =

يذهب، لأن الفاعل له يصير على هيئة لم يكن عليها.

(و) يتعدى أيضاً (بتضعيف العين سماعاً في الأصح) نحو: فرح زيد، وفرحته ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]. ﴿هُوَ الَّذِي يُسَوِّرُكُمْ﴾ [يونس: ٢٢]. وقيل: قياساً.

وآدعى الخضراوي^(١) الاتفاق على الأول. قال أبو حيان: وليس بصحيح.

(قيل: و) بتضعيف (اللام) نحو: صغر خذّه وصغرته. قال أبو حيان: وهو غريب. قيل:

(وآلف المفاعلة) نحو: سار زيداً وسائرته، وجلس، وجالسته.

قيل: وصيغة استفعل نحو: حسن زيداً واستحسنه، نقلهما أبو حيان عن بعض النحاة.

(قال الكوفيتون: وتحويل حركة العين) نحو: كسي زيداً بوزن فرح وكسى زيداً عمراً.

(وتتعاوب الهمزة والتضعيف والباء) أي يقع كلٌ منها موقع الآخر نحو: أنزلت الشيء ونزلته، وأثبت الشيء ونثبت، وأذهبت زيداً، ودعبت به.

(ومن ثم) أي من هنا وهو ورود الهمزة معاقبة لما ذكر، أي من أجل ذلك (أدعى الجمهور أن معناهما) أي الهمزة والتضعيف، أو الهمزة والباء في التعدية (واحد) فلا يفهم هذا التضعيف تكراراً، ولا مبالغة، ولا مصاحبة.

وآدعى الزمخشري ومن وافقه أن بين التعديتين فرقا، وأن التعدية بالهمزة لا تدل على تكرير، وبالتضعيف تدل عليه. ورد بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]. الآية. وهو إشارة إلى قوله: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْكَافِرِينَ يَتَخَوَّشُونَ فِي عَائِيكَ﴾ [الأنعام: ٦٨]، وهي آية واحدة، ويقول: ﴿لَوْلَا نُنْزِلُ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾^(٢) [الفرقان: ٣٢].

وآدعى الميرد والسهلي الفرق بين الهمزة والباء، وأتاك إذا قلت: ذهب بزيد كنت مصاحباً له في اللهاج، ورد بقوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَسْوِيهِمْ﴾ [البقرة: ١٧].

(وفي نصبه) أي الفعل اللازم اسماً (تشبيهاً بالمتعدي تخلف) فأجازه بعض المتأخرين

= اللسان (٤٧١/١٥) أي تكون بمعنى «شيء»، ومعنى العبارة: جعلت زيداً يشتري شيئاً.

(١) هو ابن هشام الخضراوي محمد بن يحيى المعروف بابن البرذهي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد تقدم التعريف به.

(٢) في الأصل: «وقالوا لولا نزل...» والصواب حلف «وقالوا» كما أثبتناه؛ لأن نص الآية: «وقال الذين كفروا لولا نزل...».

قياساً على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي، نحو: زيدٌ تفقاً الشَّحْمَ، أصله: تفقأ شَحْمُهُ^(١)، فأضمرت في تفقأ، ونصبت «الشَّحْمَ» تشبيهاً بالمفعول به واستدل بما روي في الحديث: «كانت امرأةٌ تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ»^(٢) ومنعه السَّلَوِيُّنَ، وقال: لا يكون ذلك إلا في الصفات.

وقد تأولوا الأثر على أنه إسقاط حرف الجرّ، أو على إضمار فعل أي: بالدماء، أو يُهْرِيقُ اللَّهَ الدِّمَاءَ منها.

قال أبو حيان: وهذا هو الصحيح إذ لم يثبت ذلك من لسان العرب.

(والمتعدي غير الناسخ إما لواحد، وقد يُضْمَنُ للزوم) فيتعدى بالحرف نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [التور: ٦٣]، أي: يخرجون وينفصلون. (أو لاثنتين ثانيهما بحرف جرّ)، والأول بنفسه.

(وسمع حذفه) من الثاني (مع) أفعال وهي: (اختار) قال تعالى: ﴿وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي من قومه. (واستغفر) قال:

١٣٩٩ - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّصِيهِ^(٣)

أي من ذنب.

(١) تفقأ فلان شحماً: امتلأ حتى تشقق جلده. (المعجم الوسيط: ص ٦٩٦).

(٢) رواه أبو داود في الطهارة، باب ١٠٧، (حديث رقم ٢٧٤)، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت: إن امرأة كانت تهراق الدماء على عهد رسول الله ﷺ، فاستفتت لها أم سلمة رسول الله ﷺ، فقال: «لتنظر عدة الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها، فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر، فإذا خلقت ذلك فلتغتسل ثم تستنفر بثوب ثم لتصل فيه». والحديث أشار إليه ابن منظور في اللسان (١٠/٣٦٧) وقال: «هكذا جاء على ما لم يسم فاعله، والدم منصوب؛ أي تهراق هي الدم، وهو منصوب على التمييز وإن كان معرفة، وله نظائر، أو يكون قد أجري تهراق مجرى نفست المرأة غلاماً وثُجج الفرس مهرأ؛ ويجوز رفع الدم على تقدير: تهراق دماؤها».

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

وهو بلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٥٢٤)، والأشياء والنظائر (١٦/٤)، وأوضح المسالك (٢/٢٨٣)، وتخليص الشولهد (ص ٤٠٥)، وخزانة الأدب (١١١/٣)، (١٢٤/٩)، والدرر (١٨٦/٥)، وشرح أبيات سيويه (١/٤٢٠)، وشرح التصريح (١/٣٩٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٧٩)، وشرح المفصل (٧/٦٣، ٨/٥١)، والصاحبي. في فقه اللغة (ص ١٨١)، والكتاب (١/٣٧)، ولسان العرب (٥/٢٦ - غفر)، والمقاصد النحوية (٣/٢٢٦)، والمقتضب (٢/٣٢١).

١٤٠٠- أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلَ مَا أَمَرْتَ بِهِ^(١)

أي بالخير.

(وَسَمَّى، وَكَتَبَ) بِالتَّخْفِيفِ (وَوَدَّهَا) نَحْوُ: سَمَّيْتُ وَلَدِي أَحْمَدَ وَكَتَبْتُ أَبَا الْحَسَنِ، وَدَعَوْتَهُ زَيْدًا، أَيْ: بِأَحْمَدَ، وَأَبِي الْحَسَنِ، وَيَزِيدَ. (وَوَزَّجَ) نَحْوُ: ﴿رَزَقْنَاهُمْ﴾ [الأحزاب: ٣٧] أَيْ بِهَا. (وَصَدَّقَ) بِالتَّخْفِيفِ نَحْوُ: ﴿صَدَّقَ عَلَيْهِمُ إِبْرَاهِيمُ ظَنُّهُ﴾^(٢) [سبا: ٢٠] أَيْ فِي ظَنِّهِ. وَهَلَى نَحْوُ: ﴿هَدَّيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ [الإنسان: ٣] أَيْ إِلَيْهِ. (وَعَيَّرَ) نَحْوُ: عَيَّرَ زَيْدًا سَوَادَهُ، أَيْ بِهِ، وَمِنْهَا: فَرَّقَ^(٣)، وَفَرَّقَ، وَجَاءَ، وَاشْتَقَّ، وَرَاحَ، وَتَعَرَّضَ، وَنَأَى، وَحَلَّ. (وَوَشَّيَ، فَمَنَعَ الْجُمْهُورَ الْقِيَاسَ) عَلَيْهَا.

(وَجَوَّزَهُ الْأَخْفَشُ الصَّغِيرَ) عَلِيَّ بْنَ سُلَيْمَانَ، (وَابْنَ الطَّرَاوَةِ، وَوَالِدِي)^(٤) رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَالُوا: بِحَذْفِ حَرْفِ الْجَزِّ فِي كُلِّ مَا لَا لَيْسَ فِيهِ، بِأَنْ يَتَعَيَّنَ هُوَ وَمَكَانُهُ نَحْوُ: بَرِيتَ الْقَلَمَ السَّكِينِ قِيَاسًا عَلَى تِلْكَ الْأَفْعَالِ.

فَإِنْ فَقَدَ الشَّرْطَانِ، أَوْ أَحَدَهُمَا، فَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّنِ الْحَرْفُ نَحْوُ: رَزَيْتُ، أَوْ مَكَانُهُ نَحْوُ: اخْتَزْتُ إِخْوَتَكَ الزَّيْدِينَ لَمْ يَجُزْ، لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَصْلَحُ لِدُخُولِ «مِنْ» عَلَيْهِ.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَفْسٍ

وَهُوَ لَعَمْرُو بْنِ مَعْدِيكَرَبَ فِي دِيَوَانِهِ (ص ٦٣)، وَخَزَانَةِ الْأَدَبِ (١٢٤/٩)، وَالْدُرِّ (١٨٦/٥)، وَشَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ (ص ٧٢٧)، وَالْكَتَابِ (٣٧/١)، وَمَغْنِيِّ اللَّيْلِ (ص ٣١٥)، وَلِخَفَافِ بْنِ نَدْبَةَ فِي دِيَوَانِهِ (ص ١٢٦)، وَلِلْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ فِي دِيَوَانِهِ (ص ١٣١)، وَلِأَعْلَى طُرُودٍ فِي الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ (ص ١٧)، وَهُوَ لِأَحَدِ الْأَرْبَعَةِ السَّابِقِينَ أَوْ لَزُرْعَةَ بْنِ خَفَافٍ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ (٣٣٩/١)، (٣٤٢، ٣٤٣)، وَلِخَفَافِ بْنِ نَدْبَةَ أَوْ لِلْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ فِي شَرْحِ أَيْيَاتِ سَبْيِهِ (٢٥٠/١)، وَيَلَا نَسَبَ فِي الْأَشْبَاءِ وَالنِّظَائِرِ (١٦/٤، ٢٥١/٨)، وَشَرْحِ شُلُورِ الذَّهَبِ (ص ٤٧٧)، وَشَرْحِ الْمُفَصَّلِ (٨/٥٠)، وَكِتَابِ اللَّامَاتِ (ص ١٣٩)، وَالْمَحْتَسَبِ (٥١/١، ٢٧٢)، وَالْمُقْتَضَبِ (٣٦/٢، ٨٦، ٣٢١).

(٢) قَرَأَ «صَلَّى» بِتَشْدِيدِ الدَّالِ: ابْنُ عَبَّاسٍ وَتَاتِدَةُ وَطَلْحَةُ وَالْأَعْمَشُ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْكَوْفِيُّونَ؛ وَقَرَأَ بِالتَّخْفِيفِ بَاقِي السَّبْعَةِ. قَالَهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ (٧/٢٦٢). وَقَالَ عَنْ قِرَاءَةِ التَّخْفِيفِ: «اتَّصَبَ ظَنُّهُ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَيْ: يَظُنُّ ظَنًّا، أَوْ عَلَى إِسْقَاطِ الْحَرْفِ، أَيْ فِي ظَنِّهِ، أَوْ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: أَخْطَأْتُ ظَنِّي وَأَصْبَتُ ظَنِّي».

(٣) فَرَّقَ: جَزَعَ.

(٤) تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِوَالِدِ السِّيَاطِيِّ. انْظُرِ الْفَهَارِسَ الْعَامَةَ.

وما نقلته عن والذي ذكره في رسالة له في توجيه قول «المنهاج»^(١): «وما ضُيِّب بلذهب أو فُضِّقَ ضَبَّةً»^(٢). فقال: والذي ظهر لي فيه بعد البحث مع نُجباء الأصحاب، ونظر المُحَكِّم والصَّحاح، وتهذيب اللُّغة^(٣) وغيرها، ولم نَجِدْهُ متعلِّقاً بهذا المعنى: أن الباء في «بلذهب» بمعنى «مِنْ» و«فضة» منصوبٌ على إسقاط الخافض، أمّا من باب: «أمرتكَ الخير»^(٤) وهو ظاهر.

قال: ولا يَرُدُّ أنهم لم يعدُّوه من أفعاله، لأنَّنا نقول ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم، فهذا عين ما نقلته عنه من القياس. ثم قال: وقد قالوا في ضَبُّط أفعال باب «أمر»: أَنَّهُ كُلُّ فعلٍ يَنْصِبُ مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وأصل الثاني منهما حرف الجرّ، وهذا الضابط يشمله لا محالة، وهو أولى من أن يدعى أنه من باب:

١٤٠١ - تمرّون الدِّيَارَ^(٥)

لأن هذا محفوظ. انتهى.

ووالذي رحمه الله كان ممّن له التَّمَكُّن في علوم الشَّرْع والعربيّة، والبيان، والإنشاء، أجمع على ذلك كل من شاهده. (وقيل: إنَّ ضُمْنَ الفعل (معنى) فعل (ناصبه) أي ناصب له بنفسه جاز الحذف قياساً، وإلّا فلا.

(وقيل): يجوز (بشرط عدم الفصل) بينه وبين الذي يحذف منه حرف الجرّ فلا يقال: أمرتكَ يوم الجمعة الحَتِيرَ. (و) بشرط عدم (التقدير). فلا يقال: أمرتكَ زيداً، تريد بزيد أي بأمره وشأنه.

(١) لعله «منهاج الطالبين» للإمام النووي.

(٢) ضَبُّب الخشب ونحوه: البسه الحديد ونحوه؛ وضَبُّب الباب ونحوه: عمل له ضَبَّة؛ والضَبَّة: حديدة عريضة يضَبُّب بها الباب. (المعجم الوسيط: ص ٥٣٢).

(٣) «المحكم» لابن سيده، و«الصَّحاح» للجوهري؛ وقد تقدم الكلام عليهما. أما «تهذيب اللُّغة» فهو لأبي منصور محمد بن أحمد بن طلحة الأزهرى المتوفى سنة ٣٧٠ هـ؛ قال في كشف الظنون (ص ٥١٥): «وهو كتاب كبير من الكتب المختارة في اللُّغة».

(٤) تقدم الشاهد بالرقم (١٤٠٠).

(٥) جزء بيت من الوافر، وتعامه:

تَمَرُّون الدِّيَارَ ولم تَعْرِجُوا كَلَامَكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

وهو لجرير في ديوانه (ص ٢٧٨)، والأغاني (١٧٩/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٥٠٣)، وخزانة الأدب (١١٨/٩، ١١٩، ١٢١)، والدرر (١٨٩/٥)، وشرح شواهد المعنى (٣١١/١)، ولسان العرب (١٦٥/٥ - مرر)، والمقاصد النحوية (٥٦٠/٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٤٥/٦، ٢٥٢/٨)، وخزانة الأدب (١٥٨/٧)، ووصف المباني (ص ٢٤٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٧٢)، وشرح المفصل (٨/٨، ١٠٣/٩)، ومغني اللبيب (١٠٠/١، ٤٧٣/٢)، والمقرب (١١٥/١).

(و) إِمَّا مُتَعَدٍّ (إلى اثنين بدونه) أي: بدون حرف جرّ (كأعطى، وكسى. وقيل: الثاني) من منصوبهما منصوب (بمضمر، ويحذف أحد مفعوليه).

(وكذا) يُحذف أي مفعول (باب اختار) نحو: اختَرْتُ الرَّجَالَ، واستغفَرْتُ ذُنُوبِي (خلافاً للتسهيل) من قوله: لا يجوز الاختصار على الواحد المنصوب.

[أنواع الفعل]

(مسألة): (الفعل منصرفٌ) وهو ما اختلفَتْ أُنْيَتُهُ لاختلاف زمانه، وهو كثير، (وجامدٌ): بخلافه، وهو معدودٌ.

(ومنه غيرُ ما مرَّ) من النواسخ والاستثناء.

(قُلْ لِلنَّفْيِ الْمُعْضُ فترفعُ الفاعل متلوّاً بصفة) مطابقة له نحو: قُلْ رجل يقول ذلك، وقُلْ رجلان يقولان ذلك، بمعنى: ما رجل.

(ويكفّ عنه بـ «ما») الكافة (فلا يليها غير فعل اختياري)، ولا فاعل لها، لإجرائها مجرى حرف النفي نحو: قلّما قام زيد، وقد يليها الاسم ضرورة كقوله:

١٤٠٢ - وقلّما وصلّا على طول الصدود يدوم^(١)

(و) منه (تبارك) من البركة (وهلّك مِنْ رجل) وهلّك من امرأة بمعنى: كفّك، وَكَفَّتْكَ^(٢).

(وشقّط في يده) بمعنى: نَدِم.

(١) جزء بيت من الطويل، وتماه:

صددتِ وأطولتِ الصدود وقلّما وصلّا على طول الصدود يدوم
وهو للمرار الفعسي في ديوانه (ص ٤٨٠)، والأزهية (ص ٩١)، وخزانة الأدب (١٠/٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١)، والدرر (٥/١٩٠)، وشرح أبيات سيويه (١/١٠٥)، وشرح شواهد المعني (٢/٧١٧)، ومعني اللبيب (١/٣٠٧، ٢/٥٨٢، ٥٩٠)، وبلا نسبة في الإنصاف (١/١٤٤)، وخزانة الأدب (١/١٤٥)، والخصائص (١/١٤٣، ٢/٢٥٧)، والدرر (١/٣٢١)، وشرح المفصل (٧/١١٦، ٨/١٣٢)، (١/٧٦)، والكتاب (١/٣١، ٣/١١٥)، ولسان العرب (١٢/٤١٣ - طول، ٥٦٤ - قل)، والمحاسب (١/٩٦)، والمقتضب (١/٨٤)، والمتع في التصريف (٢/٤٨٢)، والمنصف (١/١٩١، ٢/٦٩).

(٢) قال في اللسان (٣/٤٣٣ - مادة هدد): «ومررت برجل هلك من رجل أي حسبك، وهو مدح؛ وقيل: معناه أثقلت وصف محاسنه، وفيه لغتان: منهم من يجريه مجرى المصدر فلا يؤنث ولا يشبه ولا يجمع، ومنهم من يجعله فعلاً فيثني ويجمع، فيقال: مرت برجل هلك من رجل، وبامرأة هلك من امرأة، كقولك: كفّك وكفّتك؛ وبرجلين هلك، وبرجال هلك، وبامراتين هلك، وبسوة هلك».

(وكذب في الإغراء) بمعنى: وجَبَ، كقول عمر: كَذَبَ عليكم الحجُّ، أي: وجب^(١).

قال ابن السكيت: بمعنى: عليكم به، كلمة نادرة جاءت على غير القياس.

وقال الأخفش: الحجُّ مرفوع به، ومعناه: نَصَبٌ؛ لأنه يريد الأمر به كقولهم: أمكنك الصيد يريد: ازمِه^(٢).

وقال أبو حيان: الذي تقتضيه القواعد في مثل هذا أنه من باب الإعمال، والمرفوع فاعل «كَذَبَ»، وحذف مفعول عليك، أي: عليكم لفهم المعنى، وإن نُصِبَ فهو بـ«عليك»، وفاعل كذب مضمَر، يفسره ما بعده على رأي سيبويه أو محذوف على رأي الكسائي.

وهذه الأفعال المذكورة لم يستعمل منها إلا الماضي والرابع منها لم يستعمل إلا مبنياً للمفعول، و«في يده» مرفوعة^(٣).

قال أبو حيان: لكن قرئ «سَقَطَ» بالبناء للفاعل^(٤).

أما «قُلْ» مقابل «كُتِرَ»، وكذب بمعنى اختلق^(٥) أو أخطأ أو أبطل فمصرفة.

(ويهيط) يصيح، ويَضْحُجُّ لم يستعمل إلا مضارعاً يقال: ما زال منذ اليوم يهيط هيْطاً.

(وأهْلَمَ) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام، وبضم الهمزة، وكسر اللام^(٦) لم يستعمل منه

(١) قال ابن الأثير في النهاية (١٥٨/٤): «... ومنه حديث عمر: كذب عليكم الحجُّ، كذب عليكم العمرة، كذب عليكم الجهاد، ثلاثة أسفار كذب عليكم»؛ قال: «معناه الإغراء؛ أي عليكم بهذه الأشياء الثلاثة. وكان وجه النصب على الإغراء ولكنه جاء شاذاً مرفوعاً. وقيل: معناه: إن قيل لا حج عليكم فهو كذب. وقيل: معناه وجب عليكم الحج. وقيل: معناه الحث والحض؛ يقول: إن الحج ظن بكم حرصاً عليه وروية فيه فكذب ظنه. وقال الزمخشري: معنى كذب عليكم الحج على كلابين، كأنه قال: كذب الحج عليكم الحج؛ أي ليرقبك الحج، هو واجب عليك؛ فأضمر الأول لدلالة الثاني عليه. ومن نصب الحج فقد جعل «عليك» اسم فعل، وفي «كذب» ضمير الحج. وقال الأخفش: «الحج» مرفوع بـ«كذب» ومعناه نصب؛ لأنه يريد أن يأمره بالحج، كما يقال: أمكنك الصيد، يريد: ازمِه. انتهى.

(٢) راجع الحاشية السابقة.

(٣) لأن «في يده» الجار والمجرور نائب فاعل.

(٤) يشير إلى الآية ١٤٩ من سورة الأعراف: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا...﴾؛ وقراءة «سَقَطَ» مبنياً للفاعل هي قراءة فرقة منهم ابن السمين. انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٣٩٢/٤).

(٥) تحزفت في الأصل إلى «اختلف» بالفاء.

(٦) وفيها لغات أخرى، قال في اللسان (٦١٨/١٢)، ٦١٩.. مادة هلم: «إذا قال الرجل للرجل هَلُمَّ، فأراد أن يقول لا أفعل، قال: لا أَهْلِمُ ولا أَهْلَمُ ولا أَهْلَمُ ولا أَهْلَمُ».

الماضي، ولا الأمر في أكثر اللغات.

(وَأَهَاءُ) ^(١) مبني للفاعل بمعنى: أَخَذُ وللمفعول بمعنى: أُعْطِيَ لم يستعمل منه غير المضارع. (وَأَتَمَّا يَلِيَان، لَا يَلَمُّ) بكسر اللام، وفتح الميم، فيقال في جواب «هَاء» لَا أَهَاءُ، وَلَمْ أَهَاءُ. وَلَا أَهْلُمُ، وَلَمْ أَهْلُمُ (لا تنفيساً على الصحيح).

(وهاء) بالمد والكسر (وها) بالقصر والسكون معني: خُذْ^(٢).

وتلحقها الضمائر، فيقال في هاء هائي، هاء، وهائين وهائوم وهائون^(٣).

(وعم صباحاً) بمعنى: أنعم صباحاً، لم يستعمل منه إلا أمر.

(وينبغي) لم يستعمل منه إلا المضارع (وقال أبو حيان: سمع ماضيهما، ومضارع
عَم).

قال يونس: وَعَمْتُ الدَّارَ إِيمًا، قلت لها: انعمي⁽⁴⁾، وقال الأعلام: وَعِمَ يَعِمُ بمعنى: نِعِمَ يَنْعِمُ، قال:

١٤٠٣ - وهل يَعمَنُ مَنْ كان في العُصْر الخالي^(٥)

(١) في الأصل: «وأها» بحلف الهمزة في آخر الكلمة؛ والصواب ما أثبتناه؛ ففي اللسان (٤٨٢/١٥) - مادة (ها): «إذا قلت لك هاء، قلت: ما أها؛ يا هذا، وما أها؛ أي ما أخذ وما أعط.»

(٢) قال في اللسان (١٥/٤٨٢) بعد أن ذكر الحديث الثبوتي: «لا تشتروا الذهب بالذهب إلّا هاهنا وهاهنا» قال الخطابي: أصحاب الحديث يروونه ها هنا ساكنة الألف، والصواب مدّها وفَتْحُها لأن أصلها هاك أي خُذْ، فحذفت الكاف وعَوِّضَتْ منها المدة والهمزة. وغير الخطابي يميز فيها السكون على حذف الموحى ويَسْتَوِلْ منزلة ها التي للتنبيه.

(٣) ذكر ابن السكيت الضمائر التي تلحق «هاء» فقال: «يقال هاءٌ يا رجل، وهاءُما يا رجلان، وهاءُن يا رجال». ويقال: هاءٌ يا امرأة، مكسورة بلا ياء، وهائيا يا امرأتان، وهاونٌ يا نساء؛ ولفظة ثانية: هاءٌ يا رجل، وهاءًا بمنزلة هاءا، وللجمع هاءوا، وللمرأة هائي، وللثنية هاءتا، وللجمع هاءن بمنزلة هعن؛ ولفظة أخرى: هاءٌ يا رجل، بهمزة مكسورة، وللاثنتين هائتا، وللجمع هاءوا، وللمرأة هائي، وللثنتين هائتا، وللجمع هائين». انظر اللسان (١٥/٤٨٢).

(٤) انظر السان (١٢/٦٤١ - مادة وعم).

(5) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلُ الْبَالِي

وهو لأمراء القيس في ديوانه (ص ٢٧)، وجمهرة اللغة (ص ١٣١٩)، وخزانة الأدب (٦٠/١)، و٣٣٨، ٣٣٢، ٣٧١/٢، ٤٤/١٠، والدرر (١٩٢/٥)، وشرح شواهد المغني (٣٤٠/١)، والكتاب (٣٩/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٤٨/١)، وخزانة الأدب (١٠٥/٧)، وشرح الأشموني (٦٩/١، ٢٩٢/٢)، وشرح شواهد المغني (٤٨٥/١)، ومغني اللبيب (١٦٩/١).

وقال ابن فارس: بَعَيْتُهُ فَأَتْبَعِي، ككسرتة فانكسر.

(وهات وتعال. وربما قيل: هاتي يهاتي، وهَلُمَّ التَّيْمِيَّة) لم يستعمل منها إلا الأمر، أما الحجازية فهي اسم فعل لا تلحقه الضمائر.

(وقال ابن كيسان) في تصريفه: (ونَكَّرَ^(١)) ضد عَزَفَ (ويسوي) بمعنى: يساوي لم يستعمل من الأول إلا الماضي، ومن الثاني إلا المضارع، وذكر الأول أيضاً «البهاري»^(٢)، والثاني «ابن الحاج»^(٣).

(واستغني غالباً بـ «ترك») الماضي (والترُك) المصدر (وتارك) اسم الفاعل (ومترك) اسم المفعول (عنها) أي عن استعمال هذه الصيغ^(٤) (من وذر، ودَعَّ) فعلى هذا يعدان في الجوامد إذ لم يستعمل منهما إلا الأمر، ومن غير الغالب ما قرئ: «ما ودَعَكَ رُكَّ»^(٥) مُحَقَّقاً، وحديث أبي داود وغيره: «دعوا الحبشة ما ودَعَوْكُمْ»^(٦) وحديثه «يَتَشَبَّهْنَ أَقْوَامٌ عَنْ ودعهم الجُمُعات»^(٧) وحديث البخاري: «غير مكفِّي، ولا مَكْفُورٍ، ولا مُودِع»^(٨)، وقول الشاعر:

١٤٠٤ - جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدٌ^(٩)

(١) كَفَّرَحَ.

(٢) هو إبراهيم بن أحمد بن يحيى، وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) ابن الحاج أحمد بن محمد، تقدم. انظر الفهارس العامة.

(٤) وقد شُعِمَ ودع ووذر، قال أبو الأسود:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودَعَا
وقال آخر:

وَنِمَّ وَدَعْنَا آلَ عمرو وعامرٍ فرائس أطرافِ المثقفةِ الشمرِ
انظر البحر المحيط (٨/ ٤٨٠).

(٥) هي قراءة عروة بن الزبير وابنه هشام وأبي حيو وأبي بحريه وابن أبي عيلة. انظر المصدر السابق.

(٦) رواه أبو داود في الملاحم باب ٨، (حديث رقم ٤٣٠٢)، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ أنه قال: «دعوا الحبشة ما ودَعَوْكُمْ، واتركوا الترك ما تركوكم».

(٧) رواه مسلم في كتاب الجمعة، باب ١٢، (حديث رقم ٤٠) عن ابن عمر وأبي هريرة مرفوعاً: «ليتنبهن أقوام عن ودَعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين».

(٨) الذي في البخاري «مودَّع» بتشديد الدال. ولفظه كما رواه في كتاب الأطعمة باب ٥٤، (حديث رقم ٥٤٥٨) عن أبي أمامة: أن النبي ﷺ كان إذا رفع مائلته قال: «الحمد لله كثيراً طيباً مباركاً فيه، غير مكفِّي ولا مودَّع ولا مستغنى عنه ربنا»؛ ويرقم (٥٤٥٩) بلفظ: «الحمد لله الذي كفانا وأروانا غير مكفِّي ولا مكفور» وقال مرة: «لك الحمد ربنا غير مكفِّي ولا مودَّع ولا مستغنى ربنا».

(٩) جزء بيت من الطويل، وتماهه:

نعم وبش

(ومنه) أي الجامد: (نعم وبش) إعلان (لإنشاء المدح والثناء).

قال الرضي: وذلك أنك إذا قلت: نعم الرجل زيد، فإنما تنشئ المدح، وتمدحه بهذا اللفظ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إتياء حتى يكون خبراً، بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجاً، فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة، وقال: نعم المولود: والله ما هي بنعم المولودة، ليس تكديماً له في المدح، إذ لا يمكن تكذيبه فيه، بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو إنشاء جزؤه الخبر، وكذلك الإنشاء التعجبي، والإنشاء الذي في كم الخيرية ورُبَّ.

هذا غاية ما يمكن ذكره في تَمْشِيَةِ ما قالوا من كَوْن هذه الأشياء للإنشاء.

قال: ومع هذا فلي فيه نظر؛ إذ يطرّد ذلك في جميع الأخبار؛ لأنك إذا قلت: زيد أفضل من عمرو، لا ريب في كونه خبراً؛ إذ لا يمكن أن يكذب في التفضيل، ويقال لك: إنك لم تفضل، بل التكذيب إنما يتعلق بأفضلية زيد. وكذا إذا قلت: زيد قائم، فهو خبر بلا شك، ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الإخبار؛ إذ لا يقال لك: أخبرت أو لم تخبر لأنك أوجدت بهذا اللفظ الإخبار بل يدخلان من حيث القيام، ويقال: إن القيام حاصل، أو ليس بحاصل، فكذا قوله: ليس بنعم المولودة بيان أن التَّعْجِية أي الجودة المحكّوم بثبوتها خارجاً ليست بثابتة، وكذا في التعجب وفي كَم، ورُبَّ، انتهى.

(وعن الفراء أنهما اسمان) لدخول حرف الجرّ عليهما في قوله: «والله ما هي بنعم الولد». وقولهم: «نعم السّير على بش العير»، والإضافة في قوله:

١٤٠٥ - يَنْشِمَ طَيْرٌ وَثَبَابٌ فَاخْبِرْ^(١)

= إذا ما استَحَثَّتْ أرضُهُ من سماءه جرى وهو مودوعٌ وواحدٌ مُضَلَّقٌ وهو لخفاف بن ندبة في ديوانه (ص ٣٣)، وإصلاح المتطق (ص ٧٣)، والأصمعيات (ص ٢٤)، وخزانة الأدب (٤٧٢/٦)، ولسان العرب (١١٢/٧) - أرض، ٣٨١/٨ - ودع، ١٩٥/١٠ - صدق). ولسلمة بن الخرشب في المعاني الكبير (ص ١٥٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٠٤/٢)، والدرر (١٩٣/٥)، والمحتسب (٢٤٢/٢). (١) الرجز بلا نسبة في الدرر (١٩٥/٥)، ولسان العرب (٥٨٢/١٢) - نعم، والمقاصد النحوية (٢/٤)، وقبله:

صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بِكَ

والثداء في قولهم: يا نعم المولى، ويا نعم النصير.
 ودخول لام الابتداء عليهما في خبر إنَّ ولا يدخل على الماضي.
 والإخبار عنهما فيما حكى الرواسي: «فيك نعم الخَصْلَة».

وعطفهما على الاسم فيما حكى الفراء: «الصالح ويش الرجل في الحق سواء».

وعدم التصرف والمصدر. وأجيب بأن حرف الجرّ والثداء قد يدخلان على ما لا خلاف في فعليته بتأويل موصوف، أو منادى مقدّر، وكذا في الإخبار والمطف أي فيك خَصْلَة نعمت الخصلة، ورجل يش الرجل، وبأن نعم في «نعم طير» سمي بها محكية، ولذا فتحت ميمها، وبأن عدم التصرف والمصدر لا يدلان على الاسميّة بدليل ليس وعسى ونحوهما ويدلّ لفعليتهما لحوق تاء التأنيث الساكنة بهما في كل اللغات وضمير الرفع في لغة، حكاها الكسائي..

وقيل: لا خلاف في أنهما فعلان، وإنما الخلاف فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل، فالبصريون يقولون: نعم الرجل، ويش الرجل جملتان فعليتان. وغيرهم يقول: اسمان محكيان نقلًا عن أصلهما، وسمي بهما المدح والذم كتأبط شرًا ونحوه.

(وأصلهما فَعِلٌ بفتح الفاء، وكسر العين، وقد يردان به، قال طرفة:

١٤٠٦ - مَا أَقْلَسْتُ قَلْدَمَ أَتُهُمُ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُتَرِ (١)

(و) قد يردان (بسكون العين، وفتح الفاء) تخفيفًا. قال أبو حيّان: ولم يذكروا له شامداً. (وكسرهما) إتباعاً، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَبْهَتِكُمْ فِيهِ﴾ [النساء: ٥٨].

(وكذا كل ذي عین حَلَقِيَّة) أي هي حرف حَلَق (من فعل) بالفتح والكسر (اسماً) كان (أو فعلاً) يرد بهذه اللغات الأربع نحو: فَيَحْذُ، فَيَحْذُ، فَيَحْذُ، فَيَحْذُ، شَهْدُ، شَهْدُ، شَهْدُ، شَهْدُ، قال:

١٤٠٧ - إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا رِيْعُنَا وَإِنْ شَهِدَ أَجْنَى خَيْرُهُ وَنَوَافِلُهُ (٢)

(١) البيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٥٨) مع اختلاف كبير في الرواية؛ والإنصاف (١/١٢٢)، وخزانة الأدب (٩/٣٧٦، ٣٧٧)، والدرر (٥/١٩٦)، ولسان العرب (١٢/٥٨٧ - نعم)، والمحتسب (١/٣٤٢، ٣٥٧). وبلا نسبة في الخصائص (٢/٢٢٨)، والمقتضب (٢/١٤٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه (ص ٢٢٤)، والدرر (٥/١٩٩)، وشرح أبيات سيويه (٢/٣٤١)، والكتاب (٤/١١٦). ورواية البيت كما في الديوان:

إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا فَرَاتُنَا وَإِنْ شَهِدَ أَجْدَى فِضْهِ وَجَدَاوُلُهُ

ورواية الكتاب كرواية الديوان، إلا أن فيه «فضله» مكان «فيضه».

قال أبو حيان: ويشترط في ذلك ألا يكون مما شذت به العرب في فكّه نحو: لَحِثَتْ^(١) عينه، أو أَلْصَلْ بآخره ما يسكن له نحو: شهذت ولا اسم فاعل معتل اللام نحو: ثوب صَخ، أي: متسخ، فلا يجوز التسكين فيها.

(ويقال) في بش (بش) بفتح الباء، وباء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس، حكاهما الأخفش، والفارسي، ويقال في نِعم: نعيم بالإشباع، حكاه الصّغار.

قال أبو حيان: وذلك شذوذ لا لغة، قال: وذكر بعض أصحابنا أن الأصح نِعم، وهي لغة القرآن، ثم نِعم، وعليه: ﴿فَنِيصًا يَهَيَّ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ثم نِعم، وهي الأصلية، ثم نِعم.

(وفاعلهما) ظاهر (مُعرَفَ بال) نحو: ﴿نِعمَ التَّوَلَّى﴾ [الأنفال: ٤٠]، ﴿وَكَيْسَ أَلِيمًا﴾ [البقرة: ٢٠٦] (أو مضاف لما هي فيه) نحو: ﴿وَلَيْتَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]. ﴿يَكُنْ مَتَوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [غافر: ٧٦].

(أو) مضاف لمضاف إليه، أي إلى ما هي فيه كقوله:

١٤٠٨ - فَنِعمَ ابْنُ أُخْتِ القومِ عَيزٌ مُكَدَّبٍ^(٢)

وقوله:

١٤٠٩ - فَنِعمَ دَوْرٌ مُجَامَلَةٌ الخليل^(٣)

(قيل أو) مضاف إلى ضمير (عائد عليه) أي على ما هي فيه كقولهم:

(١) اللَّحِثُ في العين: صُلَاقٌ يصيبها والتصاق؛ وقيل: هو التزافها من وجع أو رمص؛ وقيل: هو لزوق أجفانها لكثرة الدموع. وهناك أحرف أخرى غير «لححت» جاءت نوادر في إظهار التضعيف، وهي: مَشِثَتْ الدابة وصَكَّكَتْ، وَصَبَبَ البلد إذا كثرت ضبابه، وإِلَّ السقاء إذا تغيرت ريحه، وَقَطَطَ شعره. انظر اللسان (٥٧٧/٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

زَهِيرٌ حَامِئاً مَفْرَداً من حَمَائِلِ

وهو لأبي طالب يملح النبي ﷺ في خزانة الأدب (٧٢/٢)، والدرر (٢٠٠/٥)، وشرح التصريح (٩٥/٢)، والمقاصد النحوية (٥/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٧٢/٣)، وشرح الأشموني (٣٧١/٢).

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فَلِإِنْ تَكُ فَقَمِيسٌ بِانْتِ وَبِئْسَا

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٠١/٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٨١).

١٤١٠ - فنعم أخو الهيجا ونعم شبائها^(١)

والأصح أنه لا يقاس عليه لقلته.

(وهي) أي آل التي في فاعلها (جنسية عند الجمهور) بدليل عدم لحرقهما التاء حيث الفاعل مؤنث في الأصح.

واختلف على هذا (فقل) للجنس (حقيقة) فالجنس كله هو الممدوح، أو المذموم، والمخصوص به فردٌ من أفراده مندرج تحته. وقصد ذلك مبالغة في إثبات المدح أو الذم للجنس الذي هو مبهم لثلاثتهم كونه طارئاً على المخصوص.

وقيل: تعديته إليه بسببه، وقيل: قصد جعله عاماً ليطابق الفعل لأنه عام في المدح، ولا يكون الفعل عاماً، والفاعل خاصاً.

(وقيل) للجنس (مجازاً) فجعل المخصوص جميع الجنس مبالغة، ولم يقصد غير مدحه أو ذمه.

(وقال قوم): هي (عهدية ذهنية) كما تقول: اشترت اللحم، ولا تريد الجنس، ولا معهوداً تقدم، وأريد بذلك أن يقع إيهام ثم يأتي التفسير بعده تخفيفاً للأمر.

وقال أبو إسحاق بن ملكون^(٢)، وأبو منصور الجواليقي^(٣)، وأبو عبدالله الشلّولين الصغير^(٤): عهدية شخصية، والمعهود: هو الشخص الممدوح والمذموم، فإذا قلت: زيد نعم الرجل فكانك قلت: نعم هو، واستدل هؤلاء بثنيته وجمعه، ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك.

ويجوز إتباعه أي: فاعلها ببدل، وعطف، ويجوز مباشرتهما لنعم، ويش لا بصفة

(١) الشطر من الطويل، ولم أهدأ إلى تمته ولا إلى قائله. وهو بلا نسبة في الدرر (٢٠٢/٥)، وشروح الأشموني (٣٧١/٢)، والمقاصد النحوية (١١/٤). ويروى: «الهيجا نعم» مكان «الهيجا ونعم».

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن منذر المتوفى سنة ٥٨٤ هـ. وقد تقدم.

(٣) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن البغدادي المعروف بابن الجواليقي. أديب، لغوي، مشارك في بعض العلوم. ولد ببغداد سنة ٤٦٦ هـ، وقيل: سنة ٤٦٥ هـ، وقرأ الأدب على الخطيب التبريزي، ودرس العربية بالمدرسة النظامية، وقرّبه المقتضي لأمر الله العباسي فاختص بإمامته في الصلوات؛ وأخذ عنه ابن الجوزي. وتوفي ببغداد سنة ٥٤٠ هـ، وقيل: سنة ٥٣٩ هـ. من آثاره: تكملة إصلاص ما تغفل فيه العامة، شرح أدب الكاتب، المعرب من الكلام الأعجمي، أسماء خيل العرب وفرسانها، والعروض. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١٨٧/٢)، ومعجم الأدباء (٢٠٥/١٩)، ونية الرواة (ص ٤٠١)، وشذرات اللهب (١٢٧/٢)، وهدية العارفين (٤٨٣/٤).

(٤) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم المتوفى سنة ٦٦٠ هـ. وقد تقدم.

في الأصح، وهو رأي الجمهور، لما فيها من التخصيص المنافي للشياع المقتضى منه عموم المدح والذم.

وأجازه ابن السراج والفارسي، وابن جنّي في قوله:

١٤١١ - لَيْسَ الْفَتَى الْمُدْعُوُّ بِاللَّيْلِ حَائِماً^(١)

(وئالها): وهو رأي ابن مالك: (يجوز إذا تَوَلَّى بالجامع لأكمل الخصال) اللاتقة في المدح والذم بخلاف ما إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس، لأن تخصيصه مناف لذلك (ولا تأكيد معنوي قطعاً). كذا قاله ابن مالك، وعلمه بأن القصد بالتوكيد من رفع توهم المجاز أو الخصوص مناف للقصد بفاعل نعم من إقامته مقام الجنس، أو تأويله بالجامع، لأكمل خصال المدح أو الذم.

قال أبو حيان: ومن يرى أن ال عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز: نعم الرجل نفسه زيد.

(وفي) إتباعه بالتوكيد (اللفظي احتمالاً). وأجازه ابن مالك، فيقال: نعم الرجل الرجل زيد.

وقال أبو حيان: ينبغي ألا يجوز إلا بسمع.

(ولا يُفصل) بين نَعَم وفاعلها بظرف ولا غيره، قاله ابن أبي الربيع والجمهور.

وفي «البيسط»: يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر، والمضمر، وعدم التركيب.

(وئالها): قاله الكسائي يجوز بمعموله أي الفاعل نحو: نعم فيك الراغب. قال أبو حيان: وفي الشعر ما يدل له، قال:

١٤١٢ - وَرُبْسٌ مِنَ الْمَلِيحَاتِ الْبَدِيلُ^(٢)

قال: وورود الفصل بـ «إذن» وبالقسم في قوله:

(١) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

لمعري وما عمري عليّ بهتني

وهو ليزيد بن قنافة في غزاة الأدب (٩/٤٠٥، ٤٠٧)، والدرر (٥/٢٠٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٤٦٤)، والمقاصد النحوية (٩/٤). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٣٧٣).

(٢) عجز بيت من الوار، وصدرة:

فبأذنّ الديار يجرّفنّ ليهما

وهو لرفاعة بن عاصم الفعسي في تذكرة النحاة (ص ٨٩)، والدرر (٥/٢٠٥). ويزفن: يرقصن.

١٤١٣ - لَيْشَ إِذْنِ رَاجِيِ الْمَوْتَةِ وَالْوَضَلِ^(١)

وقوله:

١٤١٤ - رَيْشَ عَمْرُ اللَّهِ قَوْمٌ طَرِقُوا^(٢)

(أو يكون ضميراً) مستتراً (خلاقاً للكسائي) في منعه ذلك قال في نحو نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ: الفاعل هو زيد، والمنصوب حال، وتبعه دُرَيْدٌ.

وقال الفراء: تمييز محوّل عن الفاعل والأصل: نعم الرجل زيد، وعلى الأول هذا الضمير يكون (ممنوع الإبتاع) فلا يُعْطَفُ عليه، ولا يُبَدَلُ منه، ولا يؤكد بضمير، ولا غيره؛ لشبهه بضمير الشأن في قصد إبهامه تعظيماً لمعناه.

وما ورد من نحو: «نِعَمَ هم قوماً أنتم» فشاذاً (مفسراً بتمييز مطابق للمعنى) في الإفراد، والتذكير، وفروعهما (عام في الوجود غير متوغل في الإبهام، ولا ذي تفضيل) بخلاف نحو: الشمس والقمر، فلا يقال: نعم شمساً هذه الشمس.

ونحو: غَيْرٌ، ومِثْلٌ، وأَيٌّ، وما دلّ على مفاضلة فلا يقال: «نِعَمَ أفضل منك زيد» لعدم قبول ما ذكر لـ «أل»^(٣)، ولكونه خلفاً عن فاعل مقرون بها اشترط صلاحيته لها.

(جائز الوصف) نحو: نعم رجلاً صالحاً زَيْدٌ، نقله أبو حيان عن البسيط جازماً به. (وكذا الفصل) نحو: ﴿يَسْأَلُ الظَّالِمِينَ بَذْلًا﴾ [الكهف: ٥٠] (خلاقاً لابن أبي الربيع) في قوله: يمنع الفصل بين نِعَمَ والمفسر.

(قيل): وجائز (الحذف) أيضاً إذا علم (نحو) حديث: «من تَوَضَّأَ يوم الجمعة (فيها) ونعمت»^(٤)؛ ونعمت الشئنة سنة أو رخصة فيالسنة أخذ^(٥).

(١) عجز بيت من الطويل، وصلره:

أروُحٌ ولم أحمِلْ لليلَى زيارَةً

وهو لأبي هلال الأحمد في طبقات الشعراء (ص ٣٢٩). وللمجنون في ديوانه (ص ١٨١). وبلا نسبة في الدرر (٢٠٦/٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣١٨).

(٢) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

فَقَرَرُوا جَارَهُمَ لِحِمَاءٍ وَجَزْ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٠٦/٥، ٢١٧)، وشرح الأشموني (٣٧٢/٢)، والمقاصد النحوية (١٩/٤). ويروى: «قومٌ الله» مكان «عمرُ الله». وحر: أصله «وَجَرَأَ» فأسكنت الراء للضرورة، وهو اللحم الذي دَبَّت عليه الوحرة، وهي دابة تشبه القطاية، وهي نوع من الوزغ.

(٣) وهو «غير» و«مثل» و«أَيٌّ» في السطر السابق.

(٤) رواه أبو داود في الطهارة باب ١٢٨، (حديث ٣٥٤) عن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من تَوَضَّأَ يوم =

وعليه ابن عصفور، وابن مالك، ونصّ سيويه على لزوم دُكْرِه.

(وفي الجمع بينه) أي: التمييز (وبين) الفاعل (الظاهر) أقوال:

(أحدها): لا يجوز إذ لا إبهام يرفعه التمييز، وعليه سيويه، والسيراقي وجماعة.

(ثانيها): يجوز، وعليه المبرد، وابن السراج، والفارسي، واختاره ابن مالك. قال: ولا يمنع منه زوال الإبهام، لأن التمييز قد يجاء به تأكيداً. ومما ورد منه قوله:

١٤١٥ - والتغليّبون بئس الفحل فحلُّهم فحلاً (١)

وقوله:

١٤١٦ - نعم الفتاة فتاة هند لو بدلت (٢)

(ثالثها): وعليه ابن عصفور (يجوز إن أفاد) التمييز (ما لم يفده) الفاعل نحو: نعم الرجل رجلاً فارساً، وقوله:

١٤١٧ - فَنِعْمَ المرءُ من رَجُلٍ تَهَامِي (٣)

= الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فهو أفضل.

(٥) قوله: «ونعمت السنة ستة أو رخصة فبالسنة أخذ» كذا جاءت العبارة في الأصل، وهي عبارة مضطربة. وفي معالم السنن للخطابي (٩٥/١): «قوله فيها، قال الأصمعي: معناه: فبالسنة أخذ، وقوله ونعمت، يريد: ونعمت الخصلة ونعمت الفعلة أو نحو ذلك؛ وإنما ظهرت التاء التي هي علامة التانيث لإظهار السنة أو الخصلة أو الفعلة. وفي النهاية لابن الأثير (٨٣/٥): «أي ونعمت الفعلة والخصلة هي، فحلّ المخصوص بالمدح؛ والباء في قوله فيها، متعلقة بفعل مضمر، أي فيهذه الخصلة أو الفعلة، يعني الوضوء، يقال الفضل. وقيل: هو راجع إلى السنة؛ أي فبالسنة أخذ، فأضمر ذلك».

(١) جزء بيت من البسيط، وتماه:

والتغليّبون بئس الفحل فحلُّهم فحلاً وأثمهم زلاً متطيق

وهو لجريز في ديوانه (ص ١٩٢)، والدرر (٢٠٨/٥)، وشرح التصريح (٩٦/٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٨٧)، ولسان العرب (٣٥٥/١٠ - نطق)، والمقاصد التحوية (٧/٤). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣٧٦/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٥٥).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

رَدُّ التَّحِيَّةِ مُتَقَضّاً أو بِإِيمَاءٍ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٧٧/٣)، وخزانة الأدب (٣٩٨/٩)، والدرر (٢٠٩/٥)، وشرح الأشموني (٢٦٧/١)، وشرح التصريح (٩٥/٢)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٦٢)، ومغني اللبيب (ص ٤٦٤)، والمقاصد التحوية (٣٢/٤).

=

(٣) عجز بيت من الواحر، وصدره:

ولا يجوز إن لم يُفَظ ذلك.

(ولا يؤخّر) هذا التمييز (عن المخصوص اختياراً)، فلا يقال: نعم زيد رجلاً إلّا في ضرورة (خلافاً للكوفية) في تجويزهم تأخيرهم عنه. أمّا تأخره عن الفعل، فواجب قطعاً.

(ولا يكون الفاعل) لنعم ويش (نكرة اختياراً)، وإن ورد ضرورة كقوله:

١٤١٨ - بَشَسَ قَرِينَا يَفْنِي هَالِكِ^(١)

وقوله:

١٤١٩ - فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ^(٢)

(خلافاً للكوفية) وموافقتهم في إجازتهم ذلك، لما حكى الأخفش: أن ناساً من العرب يرفعون بهما النكرة مفردة، ومضافةً.

(ولا يكون موصولاً) قاله الكوفيون، وكثير من البصريين (وجوّزه المبرد في الذي) الجنسية كقوله:

١٤٢٠ - بَشَسَ الَّذِي مَا أَنْتُمْ أَلَّ أَبْجَرًا^(٣)

تَخَيَّرَهُ فَلَمَّ يَعْلُدُ مِوَاهُ

وهو لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي في الدرر (٢١١/٥)، وشرح التصريح (٣٩٩/١، ٩٦/٢)، وشرح المفصل (١٣٣/٧)، والمقاصد النحوية (٢٢٧/٣، ١٤/٤). ويلا نسبة في أوضح المسالك (٣٦٩/٢)، وخزانة الأدب (٣٩٥/٩)، وشرح الأشموني (٢٦٥/١)، والمقرب (٦٩/١).

(١) الرجز بلا نسبة في أمالي الغالي (١٨٣/٢)، والدرر (٢١٢/٥)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٨٩)، ولسان العرب (٤٩٦/١٠ - ملك). ويَعْدُهُ:

أُمُّ عَيْبِدٍ وَأَبُو مَالِكِ

واليفن: الشيخ الكبير. ويقال للمهر أبو مالك، وأبو مالك: كنية الجوع.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عِشْمَانُ بْنُ عَقَانَا

وهو لكثير بن عبدالله النهشلي في الدرر (٢١٣/٥)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٠٠)، والمقاصد النحوية (١٧/٤). وله أو لأوس بن مغراء أو لحسان بن ثابت في خزانة الأدب (٤١٥/٩، ٤١٧)، وشرح المفصل (١٣١/٧) وليس في ديوان حسان. ويلا نسبة في شرح الأشموني (٣٧١/٢)، والمقرب (٦٦/١).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لِعَمْرِي لَنْ أَنْزِلُكُمْ أَوْ صَحْرَتُمْ

قال ابن مالك: وظاهر قول الأخفش: أنه يجيز نعم الذي يفعل زيد، ولا يجيز: نعم من يفعل. قال: ولا ينبغي أن يمنع، لأن الذي يفعل بمنزلة الفاعل، ولذلك اطرَد الوصف به.

ومقتضى النظر الصحيح ألا يجوز مطلقاً، ولا يمنع مطلقاً، بل إذا قصد به الجنس جاز، أو العهد مُنِع. انتهى.

والمانعون مطلقاً عللوا بأن ما كان فاعلاً لنعم، وكان فيه أل، كان مفسراً للضمير المستتر فيها، إذا نزع منه^(١)، والذي ليس كذلك.

(و) جَوَزَهُ (قوم في «مَنْ» و «مَا» مراداً بهما الجنس كقوله:

١٤٢١ - وَنَعِمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ^(٢)

وتأوله غيرهم على أن الفاعل مُضْمَرٌ، و «مَنْ» في محل نصب تمييزه.

(ومن ثَمَّ أي من هنا، وهو أنَّ فاعلهما لا يكون موصولاً. (قال المحققون) منهم سيبويه: (إن «ما» في) نعم ويش الواقع بعدها فعل (نحو: ﴿يُسْكِنُ أَشْرَقًا﴾) [البقرة: ٩٠] نعم ما صنعت (معرفة تامة) أي لا يفتقر إلى صلة (فاعل) والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف، أي نعم الشيء شيء اشتروا. قال في شرح الكافية: ويُقَوِّيه كثرة الاختصار عليها في نحو: غسلته غسلًا نعيمًا.

والنكرة التالية نِعم لا يُقْتَصَرُ عليها.

(وقيل: نكرة تمييز)، والفعل بعدها صفة لها أو بمعنى شيء صفتها الفعل، أي: بشس

= وهو للأبيد في لسان العرب (٣٢٧/٩ - نزف). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٨٢١)، وخزانة الأدب (٣٨٨/٩)، والدرر (٢١٥/٥)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٩٣)، والمحتسب (٣٠٨/٢).
وأنزفتم: سكرتم، والتزيف والمنزوف: السكران المنزوف العقل. وأبجر: هو أبجر بن جابر المجلي، وكان نصرانيًا. انظر اللسان (٣٢٧/٩) ورواية العجز فيه:
لبشس الندامى كتتم آل أبجرا

(١) مثل قولهم في «نعم المرء زيد»: نعم مرء زيد.

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدده:

فنعِمَ مَزَكًا من ضاقت مذهبه

وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٠٩٨، ١٣٠٨)، وخزانة الأدب (٩/٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤)، والدرر (٣٠٣/١، ٣٠٣/٥، ٢١٥/٥)، وشرح الأشعموني (٧٠/١)، وشرح شواهد المغني (٧٤١/٢)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٩٠)، ولسان العرب (٩١/١ - زكا)، ومغني اللبيب (٣٢٩/١، ٤٣٥، ٤٣٧)، والمقاصد النحوية (٤٨/١). والمزكا: الملجأ.

شيئاً شيء اشتروا، أقوال.

وَرُدُّهٗ بِأَنَّ التَّمْيِيزَ يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ، وَمَا يَسَاوِي الْمَضْمَرَ فِي الْإِبْهَامِ فَلَا يَكُونُ تَمْيِيزاً.

(وثالثها): هي (موصولة) صلتها الفعل، والمخصوص محذوف أو هي المخصوص، و«ما» أخرى تمييز محذوف، أي نعم شيئاً الذي صَنَعْتَهُ. أو هي الفاعل، واكتفي بها، وبصلتها عن المخصوص. أقوال.

(ورابعها: مُضْمَرِيَّةٌ) ولا حذف، والتقدير: نعم صُنِعْتُكَ، ويش شراؤهم.

(وخامسها: نكرة موصوفة فاعل) يكتفي بها، وبصلتها عن المخصوص.

(وسادسها: كAFFة) كَفَّتْ نعم ويش، كما كَفَّتْ قَلٌّ، وصارت تدخل على الجملة الفعلية.

(وفي) «ما» إذا وليها اسم نحو: (نِعِمَّا هِيَ) القولان (الأولان).

أحدهما: أنها معرفة تامة فاعل بالفعل، وهو قول سيبويه، والمبرد وابن السراج، والفارسي.

والثاني: أنها نكرة غير موصوفة تمييز، والفاعل مضمر، والمرفوع بعدها هو المخصوص.

(وثالثها): أن «ما» (مركبة) مع الفعل (لا محل لها) من الإعراب، والمرفوع فاعل.

(وشد كونه) أي الفاعل (إشارة) متبوعاً بذِي اللام كقوله:

١٤٢٢ - يَنْسَ هَذَا الْحَيُّ حَيّاً نَاصِراً^(١)

(وعلماً) كقول سهل بن حنيف: «شهدت صَفِيْن، ويشت الصَّفُون»^(٢).

(وكذا) شد كونه (مضافاً إلى الله) علماً أو غيره، وإن كانت فيه «أل»، لأنه من الأعلام

(١) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

لَيْتَ أَحْيَاءَهُمْ فِيمَنْ هَلَكْتُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢١٦/٥).

(٢) نسبة ابن الأثير في النهاية (٤٠/٣) إلى أبي وائل؛ قال ابن الأثير: «فيها وفي أمثالها لنتان: إحداهما إجراء الإعراب على ما قبل النون وتركها مفتوحة كجمع السلامة، كما قال أبو وائل. والثانية: أن تجعل النون حرف الإعراب وتقرّ الياء بحالها، فتقول: هذه صَفِيْن، ورأيت صَفِيْن، ومررت بصَفِيْن؛ وكذلك تقول في قنّسرين وفلسطين ويرين».

كقوله ﷺ: «نعم عبدالله خالد بن الوليد»^(١) وقول الشاعر:

١٤٢٣ - بشس قوم الله قومٌ طرِقوا^(٢)

(خلافًا للجرمي) في قوله بأطراده. وغيره، يتأول ما وُرد منه، ومن العلم على أنه المخصوص، والفاعل مضمّر، حذف مفسره.

(وشدّ كونه ضميراً غير مفرد) أي مطابقاً للمخصوص نحو: أخواك نِعْمًا رجلين، وحكى الأنخس عن بعض بني أسد: نِعْمًا رجلين الزيدان، ونِعْمو رجالاً الزيدون ونِعْمْتُم رجالاً، ونِعْمْتُن نساء الهندات، ثم قال: «لا آمن أن يكونا فهما التلقين» (خلافًا لقوم) من الكوفيّة لقولهم بالقياس على ذلك.

(و) شدّ جزه (بالياء) الزائدة، روي: نِعْم بهم قومًا، أي نِعْم هم.

(ولا يعملان) أي نعم، ويش (في مصدر و) لا (ظرف).

(ويذكر المخصوص) وهو المقصود بالمدح أو الذمّ (قبلهما) أي: نعم، ويش (مبتدأ أو منسوخاً) والفعل، ومعموله الخبر، والزّابطة هنا العموم في المرفوع المفهوم من آل الجنسية نحو: زيد نعم الرجل، أو رجلاً، وكان زيد نِعْم الرجل، وإنّ زيداً نعم الرجل قال: ١٤٢٤ - إنّ أبــــن عبــــد الله نِعــــم سم أخو التدى، وابنُ العشيّرة^(٣)

وقال:

١٤٢٥ - إذا أُرْسِلُونِي عند تعذير حاجة أُمَارِسُ فيها كُنْتُ نِعْمَ الممارس^(٤)

(أو) يذكر (بعد الفاعل) نحو: نعم الرجل زيدٌ، وهو أحسن من تقدمه، لإرادة الإبهام، ثم التفسير وإعرابه (مبتدأ) خبره الجملة قبله.

(١) رواه الترمذي في المناقب باب ٤٩ (حديث ٣٨٤٦) من حديث أبي هريرة، وفي آخره: قال النبي ﷺ:

«نعم عبدالله خالد بن الوليد، سيفٌ من سيوف الله».

(٢) تقدم بالرقم (١٤١٤) وفيه: «عمرُ الله» مكان «قوم الله».

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لأبي جهل الجمحي يمدح المغيرة بن عبدالله في ديوانه (ص ٩٦)، والدرر (٢١٧/٥)، والمقاصد النحوية (٣٥/٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٠٩/٨)، وخزانة الأدب (٣٨٨/٩)، وشرح الأشموني (٣٧٩/٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٩٣).

(٤) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الطثيرة في ديوانه (ص ٨٤)، والدرر (٢١٨/٥)، والمقاصد النحوية (٣٤/٤). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣٨٨/٩)، والأشباه والنظائر (٢٠٩/٨)، وشرح أبيات سيويه (٣٧٩/٢).

وقيل: محذوف، أو خبراً مبتدؤه محذوف وجوباً (أو بدلاً) من الفاعل أقوال.

قال ابن مالك: أرجحها الأول لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل، بخلاف جعله خبراً، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه، أو جعل خبره محذوفاً، فإنه لم يعهد التزام حذف الخبر إلا حيث سُدَّ مسدّه شيء، أو جعله بدلاً، فإنه لا يصلح لمباشرة نعم.

وأجاب قائله بأنه يجوز أن يقع بدلاً ما لا يجوز أن يلي العامل بدليل: «أنك أنت»، وعلى هذا هو بدل اشتمال، لأنه خاص، والرجل عام.

(وقد يدخله ناسخ) نحو: نعم الرجل كان زيداً، وظننت زيداً، فالجملة في موضع خبر كان أو ثاني مفعولي ظنّ.

(ويغلب أن يختص) بأن يقع معرفة أو قريباً منها أخص من الفاعل، لا أعم منه، ولا مساوياً نحو: نعم الفتى رجلٌ من قریش. (و) أن (يصح الإخبار به عن الفاعل) موصوفاً بالمدح بعد نعم، أو المذموم بعد بش كقولك في نعم الرجل زيداً: الرجل الممدوح زيداً، وفي بش الولد العاق أباه: الولد المذموم العاق أباه.

والأَي وإن وقع غير مختص ولا صحيح الإخبار عنه به بأن وقع مبايناً له (أول) كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ [الجمعة: ٥] أي: «مثل الذين» حذف «مثل» المخصوص، وأقيم الذين مقامه.

ويحذف المخصوص (الدليل) يدل عليه نحو: ﴿يَقَمُّ السَّبْدُ﴾ [ص: ٥] أي: أئوب ﴿يَقَمُّ السَّبْدُ وَنَفْسُ﴾ [الذاريات: ٤٨] أي: نحن.

(وقيل): إنما يحذف إن تقدّم ذكره. والأكثر أن على عدم اشتراطه.

(وتخلفه) إذا حذف (صفته) وهي إن كانت اسماً وفقاً نحو: نعم الرجل حليم كريم، أي رجلٌ حليمٌ، فإن كانت فعلاً نحو (نعم) الصاحب تستعين به فيعينك أي «رجل» (فممنوع أو جائز، أو غالب مع ما قليل دونها أقوال) الأكثر على الأول والكسائي على الثاني وابن مالك على الثالث.

وأقل منه أن يحذف المخصوص، وبقية متعلقهما كقوله:

١٤٢٦ - بشس مقامُ الشيخ أمّرسٍ أمّرسٍ^(١)

(١) الرجز بلا نسبة في (إصلاح المطلق (ص ٨٢، ١٩٧)، والإنصاف (١/١١٦)، والدرر (٥/٢١٩)، وسر صناعة الإعراب (١/٣٨٩)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٩٦)، ومجالس ثعلب (١/٢٥٦)، والمنصف (٣/١٤)، واللسان (٦/٢١٦ - مرس).

أي مقام مقول فيه: أمرس، أبقي مقول القول.

[ما ألحق به «بش»]

«مسألة» ألحق ببش في العمل «ساء» وفاقاً لقوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧]. وقوله: ﴿يُسْكِرُ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٢٩]، وقوله: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦]، وهي فرد من أفراد فعل الآتي، لأنها في الأصل بوزن «فعل» بالفتح متصرفة، فحولت إلى «فعل»، ومنعت التصرف، وإنما أفردت بالذكر للاتفاق عليها كما قاله في «سبك المنظوم»^(١).

(و) ألحق (بهما) أي بنعم في المدح، وبش في الذم عملاً (فعل) بضم العين (وضفاً) ككُرم، وظُرف، وشُرف (أو مصوغاً) محولاً (من ثلاثي) مفتوح، أو مكسور، كعقل، ونَجَسَ.

ثم إن كان معتل العين لزم قلبها ألفاً نحو: قال الرجل زيد، وباع الرجل زيد، أو اللام ظهرت الواو، وقلب الباء واواً نحو: غَزُو، ورمُو، وقيل: يَقَرُّ على حاله، فيقال: رمى، وغزا ومن المسموع قولهم: لَقَضُوا الرَّجُلَ فلان، أي نعم القاضي هو.

وما ذكر من اشتراط كون الصحيح منه ثلاثياً كالتسهيل، زاد عليه (خطاب) في «الترويض»^(٢): أن يكون مما يثنى منه التعجب، فلا يصاغ من الألوان، والعامات، كما لا يصاغ من الرباعي استغناءً بأفعل الفعل فعله نحو: أشد الحمرة حمرة، وأسرع الانطلاق انطلاقه فأفعل مضاف مبتدأ خبره الجزء الأخير، ورتبته أبو حيان.

(وقيل: إلاً عليم، وجَهِل، وسَمِع) فلا تُحوّل إلى فعل، بل يستعمل استعماله، باقية على حالها. قاله الكسائي.

(قيل) ويلحق فعل المذكور (بصيغتي التعجب) أيضاً. حكى الأخفش ذلك عن العرب، فيقال: حَسَنَ الرجل زيد. بمعنى: ما أحسنه. (فيصنر بلام) نحو: لَكُرم الرجل زيد، بمعنى: ما أكرمه. قال خطاب: وهي لام قسم.

(ولا تلزم أل فاعلة) بل تكون معرفة ونكرة، وتلحق الفعل العلامات نحو: لكُرم زيد، وهند لكُرم، والزيدان لكُرمًا رجلين، والزيدون لكُرموا رجالاً، يريد: ما أكرم، يخلافه

= وأمرس: يقال: أمرس حبلك، أي أحده إلى مجراه. والمَرَسُ: مصدر مَرَسَ الحبلُ يمرس مَرَساً، وهو أن يقع في أحد جانبي البكرة بين الخطاف والبكرة.

(١) «سبك المنظوم» لابن مالك.

(٢) الترويض أو التوشيح في النحو لخطاب بن يوسف القرطبي المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ.

حال استعماله كِنِغْم فلا تلزمه اللّام، بل يجوز إدخالها وتركها، ولا يكون فاعله إلا كفاعل نعم .

[حَبَا]

«مسألة»: كِنِغْم في العمل، وفي المعنى مع زيادة أن الممدوح بها محبوب للقلب (حَبَاً وأصله: حَبَب) بالضم أي صار حبيباً، لا من حَبَب بالفتح (فم) أدغم فصار (حَبَبٌ).

والأصح أن «ذا» فاعله، فلا تتبع، وتلزم الأفراد والتذكير، وإن كان المخصوص بخلاف ذلك كقوله:

١٤٢٧ - يا حَبَا جَبَلُ الرُّيَّانِ من جبلٍ وحَبَاً ساكِنُ الرُّيَّانِ مَنْ كانا
وحَبَاً نَفَحَاتٌ من يمانيةٍ تأتيك من قبل الرُّيَّانِ أحياناً^(١)

وقوله:

١٤٢٨ - حَبَا أَنْتَما خَلِيلِي إِنْ لَمْ تَعْدُلَانِي مِنْ دَفْعِي المِهْرَاقِ^(٢)
وقوله:

١٤٢٩ - أَلَا حَبَا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بها هِنْدٌ^(٣)

وإنما التزم ذلك (لأنه كالمثكل) والأمثال لا تغتير، كما يقال: «الصيف ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ»^(٤)

(١) البيتان من البسيط، وهما لجريز في ديوانه (ص ١٦٥)، والدرر (٢٢٠/٥)، وشرح شواهد المغني (٧١٣/٢)، ولسان العرب (٢٩١/١ - حيب)، ومعجم ما استعجم (ص ٦٩٠، ٨٦٧)، والمقرب (٧٠/١). والأول منهما بلا نسبة في أسرار العربية (ص ١١١)، والجنى الداني (ص ٣٥٧)، وخزانة الأدب (١٩٧/١١، ١٩٩)، وشرح المفصل (١٤٠/٧). والثاني منهما مع نسبته إلى جريز في شرح شواهد المغني (٨٩٨/٢)، وبلا نسبة في الدرر (٢٢٢/٥)، ومغني اللبيب (٥٥٨/٢).

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٢٠/٥).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وهنْدُ أُنَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ والبَعْدُ

وهو للمحيطية في ديوانه (ص ٣٩)، والدرر (٢٢١/٥)، ولسان العرب (٢٢٣/٣ - سند، ١١٣/٤ - جدر، ٣٠٠/١٥ - نأي). وبلا نسبة في شرح المفصل (١٠/١، ٧٠)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٩٧).

(٤) ويروى: «في الصيف ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ» يضرب لمن يطلب شيئاً قد قوّته على نفسه. وانظر المثل في أمثال العرب (ص ٥١)، والدرّة الفاخرة (١١١/١)، والفاخر (ص ١١١)، وكتاب الأمثال (ص ٢٤٧)، والميلاني (٦٨/٢).

بكسر اللام، وإن كان الخطاب لغير مؤنث، أو لأنه على حذف.

والتقدير في «حبذا هند» مثلاً: «حبذا حُسْنُ هند» و «حبذا زيد» : «حبذا أمرُهُ وشأنه» فالمقدّر المشار إليه مذكّر مفرد حذف، وأقيم المضاف إليه مقامه، أو لأنه على إرادة جنسٍ شائع، فلم يختلف، كما لم يختلف فاعل نعم، إذا كان ضميراً.
هذه أقوال. الأكثر على الأول، ونسب للخليل، وسيبويه، وابن كيسان على الثاني والفارسي على الثالث.

(وقال دُرَيْدُود: «ذا» زائدة) وليست اسماً مشاركاً به بليل حذفها من قوله:

١٤٣٠ - وَحَبِّ دِينَا^(١)

وقيل: صارت بالتركيب مع «حب» فعلاً فاعله المخصوص كقولهم فيما حكى: لا تجبه. قاله المبرّد والأكثرون، ولعدم الفصل بين «حب» و «ذا»، ولعدم تصرف «ذا» بحسب المشار إليه.

ورّد بجواز حذف المخصوص، والفاعل لا يحذف.

(وقيل: الكلّ اسم) واحدٌ مركّب، قاله المبرّد والأكثرون، واختاره ابن عُصفور؛ لإكثار العرب من دخولها عليها من غير استيحاش، ولعدم الفصل بين «حب» و «ذا»، وتصرّف «ذا» بحسب المشار إليه.

وعلى هذا هو مرفوعٌ وفاقاً، ثم هل هو (مبتدأ خبره المخصوص أو عكسه) أي خبر مبتدؤه المخصوص؟ (قولان): المبرد على الأول، والفارسي على الثاني، (وعلى الأول) وهو القول بأن ذا فاعل (هو) المخصوص (مبتدؤها) أي الجملة فهي خبر عنه، والرباط ذا أو العموم إن قلنا: أريد الجنس (أو مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه) أي خبر محذوف المبتدأ وجوباً، وكأنه قيل من المحبوب؟ فقال: زيد أي هو (أو بدل) من ذا لازم التبعية (أو عطف بيان) عليه (أقوال): الأكثرون على الأول، وعلى الثاني الضميرُ وابن مالك على الثالث، وابن كيسان على الرابع.

قال ابن مالك: والحكم عليه بالخبريّة هنا أسهل منه في باب «نعم» لأنّ مُصَحِّبَهُ هناك

(١) جزء من رجز لعبدالله بن ربيعة في ديوانه (ص ١٠٧)، والدرر (٥/٢٢١)، ولسان العرب (١٤/٦٧ - بدا)، والمقاصد النحوية (٤/٢٨). ولبعض الأنصار في شرح عمدة الحافظ (ص ٨٠٢). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٣٨٢). ويروى هذا الرجز هكذا:

باسم الإله وباسمه بَلَدِنَا ولو عبدنا غيره شقينا

فَحَبِّدْنَا رَبَّنَا وَحَبِّ دِينَا

نشأ من دخول نواسخ الابتداء، وهي لا تدخل هنا، لأنَّ حبذا جاري مجرى المثل.

وردة كونه مبتدأ حذف خبره أو عكسه بأنه يجوز حذف المخصوص، فيلزم حذف الجملة بأسرها من غير دليل.

وردة عطف البيان بمجيئه نكرة، واسم الإشارة معرفة كما في قوله:

١٤٣١ - وَحَبَّذَا نَفَحَات^(١)

وردة البدل بأنه على نية تكرار العامل، وهو لا يلي حب.

وأجيب بعدم اللزوم بدليل: «إِنَّكَ أَنْتَ».

(ولا يقدم) مخصوص حبذا عليها وإن جاز تقديمه على «نِغَم» بقله، لأنها فرع عنها، فلا تساويها في تصرفاتها، ولأنها جارية مجرى المثل ولثلا يتوهم من قولك مثلاً: «زيد حبذا»: كون المراد الإخبار بأن زيداً أحب ذاً، وإن كان توهماً بعيداً.

(وحذفه) استغناء بما دلَّ عليه كقوله:

١٤٣٢ - فَحَبَّذَا رَبِّأُ، وَحَبَّ دِينَا^(٢)

أي رباً الإله.

وقوله:

١٤٣٣ - أَلَا حَبَّذَا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرَيْمًا مَنَحْتُ الْهَوَى مِنْ أَيْسَ بِالْمُقَارَبِ^(٣)

أي حبذا حالتي معك

(ويجوز فصله) من حبذا (بنداء) كقول كثير:

١٤٣٤ - أَلَا حَبَّذَا يَا عَرُّ ذَاكَ التَّسَاوُرِ^(٤)

(و) يجوز (كوثه) اسم (إشارة) كقول كثير المذكور، وقول الآخر:

(١) تقدم بالرقم (١٤٢٧).

(٢) تقدم بالرقم (١٤٣٠).

(٣) البيت من الطويل، وهو للمرار (أو لمرداس) بن هماس في الدرر (٢٢٣/٥)، وشرح شواهد المعني (ص ٨٩٨)، والمقاصد النحوية (٢٤/٤). ويلا نسبة في شرح الأشموني (٢٨٢/٢)، ومعني اللبيب (ص ٥٥٨).

(٤) عجز بيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه (ص ٥٠٢)، والدرر (٢٢٣/٥). وصدرة:

وقللت وفي الأحشاء داءً مخامراً

١٤٣٥ - فإِذَا حَبَّذَا ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُتَمِيزُ^(١)

(ويكون قبله) أي المخصوص (أو بعده نكرة منصوبة بمطابقه) كقوله:

١٤٣٦ - أَلَا حَبَّذَا قَوْمًا سَلِيمٌ فَإِنَّهُمْ^(٢)

وقوله:

١٤٣٧ - حَبَّذَا الصَّبْرُ شِمَةً لَامِرِيءَ رَا مَ مُبَارَاةٌ مُوَلَّعٌ بِالْمَعَالِي^(٣)

ويقال: حَبَّذَا رجلين الزيدان، ورجالاً الزيدون، ونساء الهندات، وكذا مؤخراً.

(فثالثها) أي الأقوال فيه (إن كان مشتقاً) فهو (حال وإلاً) بأن كان جامداً فهو (تميز).

وقال الأخفش والفارسي والزبيعي: حالٌ مطلقاً. وقال أبو عمرو بن العلاء: تميز مطلقاً.

(ورابعها) قاله أبو حيان: (المشتق إن أريد تقييد المدح به حالٌ وغيره) وهو الجامد، والمشتق الذي لم يُرَدَّ به ذلك، بل تبيينُ حُسْنِ المبالغ في مدحه (تميز).

مثال الأول: ولا يصح دخول «من» عليه: «حَبَّذَا هُنْدٌ مُوَاصِلَةٌ» أي في حال مواصلتها.

والثاني: وتدخل عليه «من»: حَبَّذَا زَيْدٌ رَاكِباً.

(وخامسها): قاله في البسيط: إنه منصوب بـ «أعني» مُضْمَرٌ فهو مفعول لا حال ولا تميز، قاله أبو حيان، وهو غريب، ثم الأولى التأخير عند الفارسي والتقديم عند ابن مالك.

وقال الجزمي وابن خروف: هما سواء في الحال ثم قال الجزمي: تقديم التميز فيه قبيح. وقال ابن خروف: حسن.

وقال أبو حيان: الأحسن تقديم التميز، وكذا الحال، إن كانت من «ذا»، وإن كانت

(١) عجز بيت من الطويل، وصدده:

قَدْ بَسَمَلْتُ لَيْلَى غَدَاةً لَقِيْتُهَا

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٢٤)، والدرر (٥/ ٢٢٤)، وسمط اللآلي (ص ٩٠٩)، ولسان

العرب (١١/ ٥٦ - بسل).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَنَسُوا إِذْ تَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٢٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٠٥).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٢٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٠٥).

من المخصوص بالتأخير.

(وتؤكد حينذا) تؤكد (لفظياً) كقوله :

١٤٣٨ - أَلَا حَظًّا حَظًّا حَظًّا حَيْبٌ تَحْمِلُتُ مِنْهُ الْأَذَى^(١)

(وتدخل عليها لا، فتساوى بشئ في) العمل والمعنى مع زيادة ما تقدم نظيره في
حذنا، كقوله:

١٤٣٩ - لَا حِزًّا أَنْتَ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بِلَدٍ^(٢)

وقوله :

١٤٤٠ - ولا حَيْذَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ^(٣)

وقوله:

١٤٤١ - أَلَا حَبِذَا أَهْلُ الْمَلَا غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَعِيَ فَلَا حَبِذَا هِيَ^(٤)

وقال أبو حيَّان: ودخول «لا» على حَبْذا لا يخلو من إشكال، لأنه إن قدر «حَبْ» فعلاً، و «ذا» فاعله، أو حَبْذا كلها فعلاً، فـ «لا» لا تدخل على الماضي غير المتصرف، ولا على المتصرف إلا قليلاً، أو كلها اسماً، فإن قدر في محل نصب لم يصح، لأنه على العموم

(١) البيت من المتقارب، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحقات ديوانه (ص ٤٩٢)، والكامل (ص ١٤٣٦).
ولإبراهيم بن سفيان الزبائدي في معجم الأدباء (١/١٦١). وبلا نسبة في لسان العرب (٣/٤٨٢ - جلد)،
وتاج العروس (٩/٣٩٠ - جلد)، والدرر (٥/٢٢٥)، والمئصف (١/٧٢).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وَلَا شُعُوبٌ هَمَزٌ مَنَى وَلَا نَقُومُ

وهو للمرار العدوي، ويقال زياد بن مقذ، ويقال زياد بن حمل، ويقال المرار بن مقذ، في خزائن الأدب (٢٥٠/٥)، والدرر (٢٢٦/٥)، وشرح ديوان الحماصة للمرزوقي (ص ١٣٨٩)، والمقاصد النحوية (٢٥٧/١). وله أو لبلد أخيه المرار بن سعيد في شرح شواهد المغني (١/١٣٤). ولا نسبة في شرح المفصل (٧/١٣٩).

(۳) عجز بیت من المتقارب، وصلره:

الأجلا عاڏري في الهوى

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٨٣/٣)، والدرر (٢٢٧/٥)، وشرح التصريح (٩٩/٢)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨٠٢)، والمقاصد النحوية (١٦/٤).

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه (ص ١٩٢٠)، والدرر (٥/٢٢٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٥٤٢). وله أول كنزة أم شملة في المقاصد النحوية (١٢/١). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣٨١/٢)، وشرح التصريح (٩٩/٢).

نحو: لا رجل، وهو هنا خصوص، أو رفع، فكذلك لوجوب تكرار «لا» حيثئذ.

(وتعمل) حبذا (فيما عدا المصدر) كالظرف، والمفعول له، ومعه نحو: حبذا زيد إكراماً له، وحبذا عمرو لزيد بخلاف المصدر إذ هي غير متصرفة، فلا مصدر لها.

(وتوقف أبو حيان في) عملها من غير (الحال والتمييز) وقال: لا ينبغي أن يقدم عيه إلا بسماع. أما الحال والتمييز، فتعمل فيهما وفقاً.

(وتضم فاء «حب» مفردة) من «ذا» بنقل ضمة العين إليها، كما يجوز إبقاء الفتح استصحاباً نحو: حبّ زيد، وحبّ ديناً.

ويجب الإبقاء إذا فُكّت كإسناد «حب» إلى ما سكن له آخر الفعل نحو: حبّيت يا هذا (وكذا فُكّل السابق) المستعمل كنعم وبس، أو تعجباً أصلاً أو تحوّلاً يجوز نقل ضمة عينه إلى الفاء، فتسكن كقوله:

١٤٤٢ - حُسِّنَ فَيْلاً لِقَاءِ ذِي الثَّرْوَةِ الْمَمْدُ لَسَقَ بِالْيَشْرِ وَالْعَطَاءِ الْجَزِيلِ^(١)
وقيد في التسهيل الفاء بكونها حلقية. قال أبو حيان: ولا يختص بذلك، بل كل فعل يجري فيه ذلك نحو: لضرب الرجل بضم الضاد.

(ويجوز جرّ فاعلهما) أي «حب» المفردة، وفعل (بالباء) الزائدة تشبيهاً بفاعل أنفل تعجباً كقوله:

١٤٤٣ - وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ^(٢)

وكقوله:

١٤٤٤ - حُبَّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ^(٣)

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٢٩/٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٠٧).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

فَقَلَّتْ أَقْتَلُوها عَنْكُمْ بِمَزَاجِها

وهو للأخطل في ديوانه (ص ٢٦٣) والرواية فيه: «فأطيب بها» مكان «وَحُبَّ بها» ولا شاهد على هذه الرواية. ونُسب للأخطل أيضاً في إصلاح المتنق (ص ٣٥)، وخزانة الأدب (٤٢٧/٩، ٤٣٠، ٤٣١)، والدرر (٢٢٩/٥)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٤)، ولسان العرب (٥٥١/١١) - قتل، ٢٢٧/١٥ - كفى، والمقاصد النحوية (٦/٤). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٠٨)، وسر صناعة الإعراب (ص ١٤٣)، وشرح الأشموني (٢٨٢/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٤٣/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٦١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٠٦)، وشرح المفصل (١٢٩/٧، ١٤١).

(٣) البيت من العديد، وهو للطرمّاح بن حكيم في الدرر (٣٣٢/٥)، والمقاصد النحوية (١٥/٤). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٧)، ولسان العرب (٣٣٥/٤ - زور).

وحكى الكسائي: «مررت بأبيات جاد يهن أبياتاً، وجدن أبياتاً».

صَيْفَتَا التَّعْجَبِ

(ومنه) أي الجامد (صيفتا التعجب) وهما (ما أَفْعَلُ وَأَفْعُلُ) به (قال الكوفية: وَأَفْعُلُ) بغير «ما» مستندة إلى الفاعل نحو قوله:

١٤٤٥ - فَأُبْرِخْتَ فَارَسًا^(١)

أي ما أبرحك فارساً.

(وبعضهم، وَأَفْعُلُ من كذا).

وزعم الفراء: الأولي أي ما أفعل (اسماً) لكونه لا يتصرف، ولتصغيره، ولصحة عينه في قولهم: ما أحسنه، وقوله:

١٤٤٦ - يَا مَا أَتَمِلِحُ غِرْزَانَا^(٢)

وقالوا: ما أطولُهُ، كما قالوا: هو أطولُ من كذا.

ورُدَّ بأنَّ امتناع التصرف - لكونه غير محتاج إليه للزومه طريقة واحدة، إذ معنى التعجب لا يختلف باختلاف الأزمنة - لا ينافي الفعلية^(٣) كـ «ليس»، «وعسى».

وبأنَّ تصغيره، وصحة عينه؛ لشبهه بأفعل التفضيل، وقد صحت العين في أفعال: كَحَوَّلَ، وَعَوَّرَ.

ويدلُّ للفعلية بناؤه على الفتح، ونصبه المفعول الصريح، ولزوم نون الوقاية مع الياء.

(و) زعم ابن الأنباري (الثانية) أي: «أَفْعُلُ به» اسماً، لكونه لا تُلحقه الضمائر.

(١) جزء بيت من الطويل، وتماه:

وَمُرَّةٌ يَحْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَدَّدُوا وَيَطْعَنُهُمْ شَرُّراً فَأُبْرِحْتَ فَارَسًا

وهو للعباس بن مرداس في ديوانه (ص ٧١)، وخزانة الأدب (٣/٣٠٢، ٣٠٧)، وسمط اللآلي (ص ٢٨٨)، وشرح أبيات سيويه (١/٥٠٧)، والكتاب (٢/١٧٤). وبلا نسبة في المقتضب (٢/١٥١).

والطعن الشز: هو ما كان في جانب، وهو أشدُّ من اليسر وهو الطعن المستقيم؛ وإنما كان الشزر أشدَّ لأن مقاتل الإنسان في جانبه. أبرحت: تبين فضلك كما يتبين البراح من الأرض.

(٢) تقدم بالرقم (٢٠١).

(٣) قوله: «لا ينافي الفعلية» خبر «أنَّ» في قوله: «وَرُدَّ بأنَّ...» وما بينهما جملة معترضة.

(وجوز هشام المضارع من ما أفعل) فيقال: ما يحسن زيداً. (وؤد بأنه لم يسمع).
 وينصب المتعجب منه بعد ما أفعل مفعولاً به) على رأي غير الفراء، والهمزة فيه
 للتعدي، والفاعل ضمير مستتر عائد على «ما» مفرّد مذكّر لا يتبع بعطف ولا توكيد، ولا
 بدل.

وعلى رأيه ^(١) نصبه على حدّ نصب «الأب» في: زيد كريم الأب ^(٢).
 والأصل: زيدٌ أحسنُ من غيره مثلاً، أتوا بـ «ما» على سبيل الاستفهام، فنقلوا الصفة
 من «زيد»، وأسندوها إلى ضمير «ما» وانتصب «زيد» بـ «أحسن» فرقاً بين الخبر
 والاستفهام. وفتحة أفعل على هذا، قيل: بناء، لتضمنه معنى التعجب. وقيل: إعراب،
 وهو خبر «ما» بناءً على نصب الخبرية بالخلاف عند الكوفيين.

(والأصح أن «ما» مبتدأ) خبره ما بعده.

وقال الكسائي: لا موضع لـ «ما» من الإعراب (و) الأصح (أنها نكرة تامة) بمعنى:
 شيء خبرية قصد بها الإبهام ثم الإعلام بإيقاع الفعل على المتعجب منه، لاقتضاء التعجب
 ذلك.

(وقيل: نكرة (موصوفة) بالفعل، والخبر محذوف وجوباً، أي شيء أحسن زيداً
 عظيم.

(وقيل: استفهامية) دخلها معنى التعجب لإجماعهم على ذلك في: أي رجل زيد.
 ورّد بأن مثل ذلك لا يليه غالباً إلا الأسماء. نحو: ﴿فَأَصْحَبُ^(٣) أَلَيْمَتَوْ^(٤) مَا أَصْحَبُ^(٥)﴾
 [الواقعة: ٨]. و «ما» ملازمة للفعل، وبأنها لو كانت كذلك جاز أن يخلفها أي
 كما جاز ذلك في:

١٤٤٧ - يا سيّداً ما أنت من سيّد ^(٤)

(وقيل: موصولة) صلّتها الفعل، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: الذي أحسن زيداً
 عظيم.

(و) يُجرّ المتعجب منه (بعد أفعل بياء زائدة لازمة) لا يجوز حذفها نحو: أكرم بزيد
 (وقيل يجوز حذفها مع أن وأنّ) المصدريتين كقوله:

(١) أي الفراء.

(٢) نُصب «الأب» على التشبيه بالمفعول به.

(٣) في الأصل: «وأصحاب» بالواو؛ وما أثبتناه هو نص الآية الكريمة.

(٤) تقدم بالرقم (٦٧٣).

١٤٤٨ - وأحِبَّ إلينا أَنْ نَكُونَ الْمُقَدَّمَا^(١)

وقوله:

١٤٤٩ - فَأَخْسِنَ وَأُزَيْنَ لَامْرَأَةٍ أَنْ تَسْرَبَا^(٢)

وقال بعض المولدين:

١٤٥٠ - أَهْوَنَ عَلَيَّ إِذَا امْتَلَأَتْ مِنَ الْكُرَى أَنِّي أَبِيتَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ^(٣)
(والأصح أنه خبر) معنى، وإن كان لفظه لفظ الأمر للمبالغة، وليس بأمر حقيقة.
(فمحل المجرور) بعده (رفع فاعلاً) والهمزة فيه للصيرورة والباء للتعدية، ولا ضمير في
«أفعل»، والتقدير في: أَحْسِنَ بزيد: صار زيداً حَسَنَ كقولهم: أبقلت الأرض، أي صارت
ذات بقل.

(وقيل:) هو (أمر) حقيقة، فمحل المجرور نَصَبٌ على المفعولية، والهمزة للنقل كهي
في «ما أفعل»، فالباء زائدة.

واختلف على هذا، فالأصح (فاعله ضمير المصدر) الدال على الفعل، فكأنه قيل: يا
حُسْنُ أَحْسِنَ بزيد أي الزمه، ودُم به، ولذلك وجد الفعل على كل حال.

(وقيل:) فاعله ضمير (المخاطب) كأنك قلت: أحسن يا مخاطب به، أي احكم
بحسنه، ولم يبرز في التانيث، والثنية، والجمع، لأنه جرى مجرى المثل، ولزمت الباء في
المفعول، ليكون للأمر في معنى التعجب حالاً لا يكون له في غيره.

وردد كونه أمراً بأنه محتمل للصدق والكذب، وبأنه لا يجاب بالفاء، وبأنه يليه ضمير

(١) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

وقال نبيي المسلمين تقدّموا

وهو للعباس بن مرداس في ديوانه (ص ١٠٢)، والدور (٢٣٤/٥)، والمقاصد النحوية (٦٥٦/٣).
وبلا نسبة في الجني الداني (ص ٤٩)، والدور (٢٤٢/٥)، والدور (٣٢١/٦)، وشرح الأشموني (٣٦٤/٢)،
وشرح التصريح (٨٩/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٥١)، ولسان العرب (٢٩٢/١) - حبيب، والمقاصد
النحوية (٥٩٣/٤).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

ترددت فيها ضرورها وشعاعها

وهو لأوس بن حجر في ديوانه (ص ٨٤)، وشرح ديوان زهير (ص ٢٠١)، ولسان العرب (٤٤٢/١) -
عزل. وبلا نسبة في الدور (٢٣٦/٥)، والمقرب (٧٧/١).

(٣) البيت من الكامل، وهو برواية:

أبِيتَ رَيَّانَ الْجَفُونَ مِنَ الْكُرَى وَأَبِيتَ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ =

المخاطب نحو: أحسن بك، ولا يجوز ذلك في الأمر لما فيه من إعمال فعل واحد في صَمِيْرِي فاعل ومفعول لمسمى واحد، وبأنه لو كان الناطق به أمراً بالتعجب لم يكن متعجباً، كما لا يكون الأمر بالحلف، والثناء، والتشبيه حالفاً، ولا منادياً، ولا مُشَبِّهاً، وقد أجمع على أنه متعجب.

قال أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى أن أقول أمر صورة خير معنى، والفاعل فيه ضمير يعود على المصدر المفهوم في الفعل، والهمزة للتعدية، والمجرور في موضع مفعول لكان مذهباً، فقولك: أحسن يزيد، معناه: أحسن هو أي الإحسان زيداً أي جَعَلَهُ حسناً، فيوافق معنى: ما أحسن زيداً، قال: ولا ينافي ذلك التصريح بالخطاب من: يا زيد أحسن يزيد، لأن الفاعل مخالف للمخاطب، فالمعنى: يا زيد أحسن الإحسان زيداً، أي جعله حسناً، كما تقول: يا زيد ما أحسن زيداً، أي شيء جعله حسناً.

قال: ويدل على أن محل المجرور نصب جواز حذفه، ونصبه بعد حذف الباء في قوله:

١٤٥١ - فأبْعِدْ دَارَ مُرْتَحِلِي مَزَاراً^(١)

ويحذف المتعجب منه مع ما أفعال (للدليل) كقوله:

١٤٥٢ - جَزَى اللّهُ عَنَّا، وَالْجَزَاءُ بِقَضَائِهِ رِبْعَةَ خَيْراً مَا أَعَفْتُ وَأَكْرَمَا^(٢)
أي: ما أعفهم، وأكرمهم.

وفي جواز حذفه (مع أقول خُلِفْتُ) قال سيبويه: لا يجوز، وقال الأخفش وقوم يجوز، لقوله تعالى: ﴿أَتَمَّعَ يَوْمَ تَبْيَضُّ وَتَأْوِيْرُ﴾ [مریم: ٣٨] أي بهم. (وقيل: بل يحذف الجار فيستتر) الفاعل في أفعال، ولا يحذف، وزُدد بأنه لو كان مستتراً لبرز في التثنية والجمع، والتأنيث. (ولا يكون المتعجب) منه (إلا مختصاً) من معرفة، أو قريب منها بالتخصيص، لأنه مخبر عنه في المعنى.

= للشریف الرضی فی دیوانه (٤٩٧/١) وحاشیة الشیخ یاسین (١٨٤/١)، والدرر (٨٧/٤). وللشریف المرتضی فی مغنی اللیب (٦٦٨/٢). ویلا نسبة فی شرح الأشمونی (٥٦٦/٣).
(١) عجز بیت من الوافر، وصلده:

لقد طرقتُ رحالَ الحیی لیلی

وهو بلا نسبة فی الدرر (٢٣٨/٥).

(٢) البیت من الطویل، وهو للإمام علی بن أبی طالب فی دیوانه (ص ١٧١)، وتخلیص الشواهد (ص ٤٩١)، والدرر (٢٤٠/٥) وشرح التصریح (٨٩/٢)، والمقد الفرید (٢٨٣/٥)، والمقاصد النحویة (٦٤٩/٣). ویلا نسبة فی أوضح المسالک (٢٥٩/٣)، وشرح الأشمونی (٣٦٤/٢).

(ومنع الفراء ذا آل المهديّة) نحو: ما أحسن القاضي، تريد: قابضاً بينك وبين المخاطب - عهد فيه - وأجازته الجمهور.

(و) منع (الأخفش إياً الموصول بالماضي) نحو: ما أحسن أيّهم قال: ذاك، وأجازها سائر البصريين، فإن وصلت بمضارع جاز اتفاقاً.

(ولا يفصل) المتعجب منه من أفعل، وأفعل بشيء لضعفهما بعدم التصرف، فأثبها إنّ وأخواتها (إلا بظرف ومجرور يتعلّق بالفعل) فإنه يجوز (على الصحيح) لتوسّعهم فيهما، ولجواز الفصل بهما بين إنّ ومعمولها، وليس فعل التعجب بأضعف منها، ولكثرة وروده كقوله: «ما أحسن في الهجاء لقاءها»^(١).

وقوله:

١٤٥٣ - وأحبب إلينا أن نكون المقلّداً^(٢)

وقيل: لا يجوز الفصل بهما أيضاً، وعليه أكثر البصريين، ونُسب إلى سيبويه. (وثالثها) قبيح أي جوز على قبيح. قال أبو حيان: ومحل الخلاف فيما إذا لم يتعلّق بالمعمول ضمير يعود على المجرور، فإن تعلّق وجب تقديم المجرور كقولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق، وقوله:

١٤٥٤ - خَلِيلِيّ ما أَحْرَى بِنِي اللَّب أن يُزَى صبوراً، ولكن لا سَبِيلَ إلى الصَّبْرِ^(٣)
أثما ما لا يتعلّق منهما بالفعل، فلا يجوز الفصل به وفاقاً نحو: ما أحسن بمعروف أفرأ.

(وجوّزه الجَزْمِيّ وهشام بالحال) أيضاً نحو: ما أحسن مُقْبِلاً زَيْداً.

(زاد الجَزْمِيّ أو المصدر) نحو: ما أحسن إحساناً زَيْداً والجمهور على المنع فيهما.

(و) جَوّزه (ابن مالك بالتداء) كقول عليّ: «أَعَزَّ عَلِيّ أبا اليَقْظَان أن أراك صَريعاً مُجْدِلاً»^(٤).

(١) ذكر في الدرر اللوامع أن هذا ظاهره شعراً وليس كذلك، بل هو نثر من كلام عمرو بن معديكرب الزبيدي.

(٢) تقدم بالرقم (١٤٤٨).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٤٢/٥)، وشرح الأشموني (٣٦٨/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٥٢)، والمقاصد النحوية (٦٦٢/٣).

(٤) ذكره ابن الأثير في النهاية (٢٢٩/٣) عن عليّ بلفظ: «لما رأى طلحة قتيلاً قال: أعزّ عليّ أبا محمد أن =

(و) جَوَزَه (ابن كيسان بلولا) الامتناعية نحو: ما أحسن لولا يخله زيداً. قال أبو حيّان: ولا حجة له على ذلك.

(ولا يقدّم معمول) لفعل التعجب (على الفعل ولا) على (ما) وإن جاز ذلك في غير هذا الباب، لعدم تصرفه، ولأن المجزوء من أَقْبَلَ عند الجمهور فاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه.

(ولا يفصل بينهما) أي بين «ما» وأفعل (بغير كان). أما كان الزائدة فيجوز الفصل نحو: ما كان أحسن زيداً.

(والأكثر) على أَنَّ فعل التعجب (يدلّ على الماضي المتصل) بالحال، فإذا أريد الماضي المنقطع أي بكان، أو المستقبل أي سيكون. (وقيل): إنما يدل على (الحال) دون الماضي، حكى عن المبرّد.

(وقيل) يدل على (الثلاثة) الحال، والماضي، والمستقبل، ويقيد في الماضي بكان وأمسى، وفي الحال بالآن، وفي المستقبل سيكون ونحوه من الظروف المستقبلية كقوله تعالى: ﴿أَمْسَحْ يَوْمَئِذٍ سَمَواتَهُمْ وَأَرْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ تَتَوَدَّدْنَ﴾ [مریم: ٣٨] قاله ابن الحاج.

(ويجزّ ما يتعلّق بهما إن كان فاعلاً معنًى بإلى) نحو: ما أحب زيداً إلى عمرو، وما أبغضه إلى بكرٍ، والأصل: أحبّ عمرو زيداً، وأبغض بكرٌ زيداً.

(وإلاً) أي: وإن لم يكن فاعلاً معنًى (فإن أفهم علماً أو جهلاً فبالياء) يجر نحو: ما أعرف زيداً بالفقه وما أبصر عمراً بالنحو، وأجهل خالداً بالشعر.

(وإلاً) أي وإن لم يُفهم ذلك (فإن تعلّى بحرف فيه) يجرّ نحو: ما أعز زيداً عليّ، وما أزهده في الدنيا (وإلاً) بأن تعلّى بنفسه (فباللام) يجرّ نحو: ما أضرب زيداً لعمرو.

(ويقصر على الفاعل) في بابي كسا وظن فيقال: ما أكسى زيداً، وما أعطى عمراً، وما أظنّ خالداً بحذف المفعولين.

(ويستغنى بجر أحد مفعولي الأول) أي باب كسا باللام عن ذكر الآخر نحو: ما أكساه لعمرو، وما أكساه للثياب، ولا يُفعل ذلك في باب ظنّ، وإن جمع بينهما فالثاني متصّب بمضمّرٍ نحو: ما أعطى زيداً لعمرو الدراهم، وما أكساه للفقراء الثياب (خلافاً للكوفيّة) في الأمرين، أي قولهم: بجواز ذكرهما في باب كسا على أنّ الثاني منصوب بفعل التعجب، ويجوز مثل ذلك في باب ظن، إذا أمن اللبس نحو: ما أظنّ زيداً لبكرٍ صديقاً فإن خيف

= أراك مجدّلاً تحت نجوم السماء. قال ابن الأثير: يقال: عزّ عليّ يَزُ. أن أراك بحال سيئة: أي يشتدّ ويشقّ عليّ.

أدخل اللام عليهما نحو: ما أَظَنَّ زَيْدًا لأخيك لأبيك، والأصل: ظَنَّ أَخَاكَ أَبَاكَ.
قال أبو حَيَّان: هذا تحرير النقل في المسألة وخلط ابن مالك، فنقل عن البصريين
تساوي الحكم في باب كسا وظن، وعن الكوفيين نصب الثاني بفعل التعجب، بلا تفصيل.

[بعض صيغ التعجب التي لم تبوّب في النحو]

مسألة: (من مفهم التعجب) الذي لا يبوّب له في النحو قولهم:
(سبحان الله)، وفي الحديث: «سبحان الله، إِنَّ المؤمن لا ينجس»^(١).
(الله دَوْه). قال في الصّحاح: أي عمله، وأصل الدَّر: اللَّبَن.
(حسبك يزيد رجلاً). ويجوز حذف الباء ورفع زيد، ويجوز إدخال «مِنْ» في رجل.
(يا لك من ليل)، ويجوز حذف «من»، والنصب.
(إنتك من رجل) لعالم، ولا يجوز حذف «مِنْ» منه.
(ما أنت جارة)^(٢) بالنصب على التمييز، ويجوز إدخال «من».
(واها له تاهياً).

ومن ذلك: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. سبحان الله. من هو.

أو رَجُلًا: ويُلْهُ رجلاً، وكفأك به رَجُلًا، والعظمة لله من رَبِّ. واعجبوا لزيد رجلاً أو
من رجل. وكاليوم رجلاً. كاللَّيْلَةِ قَمَرًا، وكرمًا، وصلفًا، ويا للَمَاء، يا للذَّوَاهِي، ويا
حُسْنَهُ رَجُلًا، ويا طيبها من ليلة، لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الأجل. (و) من ذلك (كيف، ومَنْ، وما، وأي
في الاستفهام) نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨] ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ١] ﴿لَمَّا أَتَتْهُ
مَالِكَةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]. ﴿لَا تَبْكِي يَوْمَ يُبْكِي﴾ [المرسلات: ١٢].

(١) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب الغسل باب ٢٣ و ٢٤، (حديث رقم ٢٨٣ و ٢٨٥) عن أبي
هريرة: أن النبي ﷺ لقيه في بعض طريق المدينة وهو جُنُبٌ، فانخسَتْ منه، فلهب فاغسل ثم جاء،
فقال: «أين كنت يا أبا هريرة؟» قال: كنت جُنُبًا فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة. فقال:
«سبحان الله! إن المؤمن لا ينجس». ورواه أيضاً مسلم في الحيض (حديث ١١٥ و ١١٦)، وأبو داود
في الطهارة (باب ٩١)، والترمذي في الطهارة (باب ٨٩)، والنسائي في الطهارة (باب ١٧١)، وابن ماجه
في الطهارة (باب ٨٠)، وأحمد في المستد (٢/ ٢٣٥، ٣٨٢، ٤٧١).

(٢) ومنه قول الأعشى:

بِأَنْتِ لَتَحْزَنْنَا عَفَاةً يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ
وهو في ديوانه (ص ٢٠٣). ويروى البيت بجعل الصدر عجزاً والمعجز صدرًا.

المصدر

(المصدر) أي: هذا مبحث إعماله. (يعمل كفعله) لازماً، ومتعدياً إلى واحد، فأكثر أصلاً، لا إلحاقاً، كما في شرح الكافية، لأنه أصله^(١) ولذا لم يتقيد عمله بزمان. (إن كان مفرداً مكبراً غير محدود، وكذا) إن كان (ظاهراً على الأصبغ)، فلا يعمل مثني، فلا يقال: عجبت من ضَرْبِكَ زيداً، ولا مجموعاً ولا مصغراً، كعرفت ضَرْبَكَ زيداً ولا محدوداً بالتاء، كعجبت من ضَرْبِكَ زيداً، وشدَّ قوله:

١٤٥٥ - بضربة كفيه الملا نَفْسَ رَاكِبٍ^(٢)

ولا مضمراً، كضَرْبِكَ زيداً حَسَنٌ وَهُوَ الْمُحْسِنَ قَبِيحٌ، لأن كلاً مما ذكر يُزِيل المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل، خصوصاً الإضمار، فإن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة، كما أن ضمير العَلَم ليس بعَلَم، ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس.

وقال الكوفيون: بجواز إعمال المصدر، واستدلوا بقوله:

١٤٥٦ - وما الحزْبُ إلَّا ما عَلِمْتُمْ وَدُقُّمٌ وما هو عنها بالحديث المُرْجَمُ^(٣)

أي: وما الحديث عنها. والبصريون تأوَّلوه على أن «عنها» متعلِّق بأعني مقدراً.

(١) أي أصل الفعل.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدده:

يحاسبي به الجَلْدُ الذي هو حازمٌ

وهو بلا نسبة في حاشية ياسين (٦٢/٢)، والدرر (٢٤٣/٥)، وشرح الأشموني (٣٣٥/٢)، وشرح

قطر الندى (ص ٢٦٣)، والمقاصد النحوية (٥٢٧/٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو من معلقة زهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٨)، وخزانة الأدب (١٠/٣)،

(وثالثها: يعمل في المجزور فقط) دون المفعول الصريح، قاله الفارسي وابن جني.

قال أبو حيان: وقياس قولهما إعماله في الظرف، إذ لا فرق بينهما، وقد أجازته جماعة.

(وجوزّه قومٌ في الجمع المكسّر) واختاره ابن مالك، قال: لأنه، وإن زالت معه الصيغة الأصلية فالمعنى معها باقٍ، ومتضاعف بالجمعية، لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرراً بمعطف، وقد سمع: «تركته يملأ جس البقر أولادها»^(١)، وقال الشاعر:

١٤٥٧ - مواعيد عُزُوبٍ أخاه يثرب^(٢)

قال أبو حيان: والمختار المنع، وتأويل ما ورد من ذلك على النصب بمضمر، أي لحست أولادها، ووعد أخاه.

(ويُقَدَّر بأن) المصدرية مخففة أو غيرها^(٣) (قيل:): أي قال بعضهم زيادة (أو) ما (المصدرية) والفعل فـ «أن» غير المخففة للماضي كقوله:

١٤٥٨ - أَمِنْ بَعْدَ رَشِي الْغَانِيَاتِ قُرْأَةً^(٤)

= ١١٩/٨، والدرر (٢٤٤/٥)، وشرح شواهد المعني (٣٨٤/١)، ولسان العرب (٢٢٨/١٢ - رجم).
ويلا نسبة في خزانة الأدب (٤٧٣/١٠)، وشرح قطر الندى (ص ٢٦٢).

(١) قال في اللسان (٢٠٥/٦): «وقولهم: تركت فلاناً يملأ جس البقر أولادها، هو مثل قولهم بمباحث البقر، أي بالمكان القفر بحيث لا يُدْرَى أين هو؛ وقال ابن سيده: أي بفلاة من الأرض. قال: ومعناه عندي بحيث تلتق البقر ما على أولادها من السابياء والأغراس؛ وذلك لأن البقر الوحشية لا تلد إلا بالمقاوِز».

(٢) عجزيت من الطويل، وصدره:

وعدتْ وكان الخُلْفُ منك سجيّةً

ويروى الصلر:

وَوَاعَدْتَنِي مَا لَا أَحْوَِلُ نَعْمَهُ

ونسب البيت لأكثر من شاعر؛ فهو لابن عبيد الأشجعي في خزانة الأدب (٥٨/١). وللأشجعي في لسان العرب (٢٣١/١) ترب، ٥٩٥/١ - عرّقب. ولعلقة في جمهرة اللغة (ص ١١٢٣). وللشماخ في ملحق ديوانه (ص ٤٣٠)، وشرح أبيات سيبويه (٣٤٣/١). وللشماخ أو للأشجعي في الدرر (٢٤٥/٥)، وشرح المفصل (١١٣/١) (بروايتين مختلفتين في المصدر). ويلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٧٣، ٢٥٣، ١١٩٨)، وشرح قطر الندى (ص ٢٦١)، والكتاب (٢٧٢/١)، والمقرب (١٣١/١). ويروى «يثرب» بالتاء مكان «يثرب».

(٣) أي «أن» المشددة.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بأسهم الحياظ يلام على الوجد

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٤٧/٥).

والمستقبل كقوله:

١٤٥٩ - فَرُّمُ يَيْدُنِيكَ هَلْ تَشْطِيعُ نَقْلًا جبالاً من تهامة رابيات^(١)

و «ما» للماضي والحال كقوله: ﴿لَا يَكْفُرُ آبَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠] وقوله: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ﴾ [الروم: ٢٨].

والمخففة للثلاثة كقوله:

١٤٦٠ - عَلِمْتُ بِسُطُكَ لِلْمَعْرُوفِ خَيْرَ يَدٍ^(٢)

وقوله:

١٤٦١ - لو علمنا إخلافتكم عِدَّةَ السَّلمِ^(٣)

وقوله:

١٤٦٢ - لو علمت إشاري الذي هَوَتْ^(٤)

قال ابن مالك: وتقدر المخففة بعد العلم وغيرها بعد لولا، أو فعل كزاهو أو إرادة أو خوف، أو رجاء، أو منع، أو نحو ذلك.

ثم هذا التقدير قال الجمهور: (دائماً، وقيل) أي قال ابن مالك: (غالباً) قال: ومن وقوعه غير مقدر قول العرب: «سَمِعُ أَذْنِي زَيْدًا يَقُولُ ذَلِكَ». وقول أعرابي: «اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لَعَنِي» وقول الشاعر:

١٤٦٣ - وَرَأَيْ عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ، فَعَلَيْكَ ذَاكَ^(٥)
قال أبو حيان: وما ذكره ممنوع.

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٤٧/٥).

(٢) صدر بيت من البسيط، وصجزه:

فلا أرى فيك إلا بأسطاً أملاً

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٤٨/٥).

(٣) جزء بيت من الخفيف، وتماهه:

لو علمنا إخلافتكم عِدَّةَ السَّلمِ سم علمتكم على النجاة مُعينا

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٤٩/٥).

(٤) صدر بيت عجزه:

ما كنت متقبلاً عن ألف

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٤٩/٥).

(٥) تقدم بالرقم (٣٣٤).

(ومن ثَمَّ) أي من هنا، وهو كون هذا المصدر مقدراً بحرف مصدرِي، والفعل، أي من أجل ذلك (لم يقدِّم معموله عليه) لأنَّه كالموصول، ومعموله كالصلة، والصِّلة لا تتقدَّم على الموصول، ويؤوَّل ما أوهمه على إضمار فعل كقوله:

١٤٦٤ - وَيَنْقُضُ الْجُلُومَ عِنْدَ الْجَهْلِ — لِلْذَّلَةِ إِذْعَانٌ^(١)

(خلفاً لابن السراج) في قوله: بجواز تقديم (المفعول عليه) فأجاز يعجبني عمراً صَرَّبَ زيد.

(و) من ثَمَّ أيضاً (لا يفصل من معموله بتابع أو غيره) كما لا يفصل بين الموصول وصلته، وشمل التابع النعت وغيره خلفاً لقول التسهيل، ولا منعت قبل تمامه، فلا يقال: عجب من ضريك الشديد زيداً، ولا من شريك وأكلك اللبن، بل يجب تأخير كقوله:

١٤٦٥ - إِنْ وَجَدْتِي بِكَ الشَّدِيدِ أَرَانِي^(٢)

وأما قوله:

١٤٦٦ - أَزْمَعْتُ يَأْساً مُبِيناً مِنْ نَوَالِكُمْ^(٣)

فمؤوَّل على إضمار: ينست من نوالكم، وكذا قوله تعالى: ﴿لَا تَرْجُوا أَنْ يَنْجِيَهُمْ لِقَائِي يَوْمَ يَكُونُ النَّارُ الْطَارِقُ﴾ [٨، ٩] يقدَّر: يرجعه يوم.

(ولا يقدَّر عمله بزمان) بل يعمل ماضياً، وحالاً، ومستقبلاً، كما تقدَّم (خلفاً لابن أبي العافية^(٤)) في قوله: لا يعمل في (الماضي) قال أبو حنَّان: ولعلَّه لا يصح عنه.

(ولا يحذف) المصدر (باقياً معموله في الأصح)، لأنَّه موصول، والموصول لا يحذف.

وقيل: يجوز لدليل، لأنَّه كالمنطوق، كما يحذف المضاف للدليل، ويبقى عمله في المضاف إليه.

(١) البيت من الهزج، وهو للفنن الزماني (شهل بن شيان) في أمالي القاضي (١/٢٦٠)، وحماسة البحري (ص ٥٦)، وخزانة الأدب (٣/٤٣١)، والدرر (٥/٢٥٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣٨)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٤٤)، والمقاصد النحوية (٣/١٢٢). ولا نسبة في الأشباه والنظائر (١٤٧/٦)، وشرح الأشموني (٢/٣٣٨).

(٢) تقدم برقم (١٢١٧).

(٣) صدرت من البيط، وعجزه.

ولن تری طارداً للخر كالیاس

وهو للحطیة في ديوانه (ص ١٠٧)، والأغاني (٢/١٥٤)، وحاشية يس (٢/٦٣)، وحماسة البحري (ص ١٦٦)، والخصائص (٣/٢٥٨)، والدرر (٥/٢٥١)، وشرح شواهد المغني (٢/٩١٦)، ولسان العرب (٦/٢٣٠ - نس)، والمحتسب (١/٣٠٧)، والمغني (٢/٥٨٨).

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز المتوفى سنة ٥٨٣ هـ. وقد تقدم.

قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] أي سؤال ربك؛ إذ لا يصح تعليق الاستطاعة بغير فعل المستطيع^(١).

(وإعماله مضافاً أكثر) من إعماله متوناً استقراء، وعلمه ابن مالك بأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول آل والتونين، فقويت بها مناسبة المصدر للفعل.

(ثم إعماله متوناً) أكثر من إعماله مُعرّفاً بآل، لأن فيه شيئاً بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة.

(وأنكره الكوفية) أي إعماله متوناً. وقالوا: إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فيلزم إعماله فيفسر المصدر من لفظه كقوله تعالى: ﴿أَوْ لَعَنَّا فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَرٍ يَبِغَا﴾ [البلد: ١٤، ١٥] التقدير: يطعم. ورُدَّ بأن الأصل عدمه (ثم يليه) (إعماله معرفاً بـ «آل» كقوله:

١٤٦٧ - ضَعِيفُ النَكَايَةِ أَعْدَاءُهُ^(٢)

وقوله:

١٤٦٨ - فَلَمْ أَتُكَلِّ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا^(٣)

(١) ذكر أبو حيان في البحر المحيط (٥٨/٤) أنها قراءة الكسائي، وقال: «وهي قراءة علي ومعاذ وابن عباس وعائشة وابن جبير»، قال: «ومعنى هذه القراءة: هل تستطيع سؤال ربك؟ و «أن يتزل» معمول لسؤال محذوف، إذ هو حلف لا يتم المعنى إلا به»، قال: «وقال أبو علي: وقد يمكن أن يستغنى عن تقدير سؤال علي أن يكون المعنى: هل تستطيع أن يتزل ربك بدعاثك؟ فيؤول المعنى، ولا بد من مقدر يدل عليه ما ذكر من اللفظ» قال أبو حيان: «ولا يظهر ما قال أبو علي؛ لأن فعل الله تعالى وإن كان سببه الدعاء لا يكون مقدوراً لعيسى» انتهى. وقراءة الجمهور: «هل يستطيع ربك».

(٢) صدر بيت من المقارِب، وعجزه:

يَخَالُ الْفَرَارُ يُرَاخِي الْأَجْلَ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٠٨/٣)، وخزانة الأدب (١٢٧/٨)، والدرر (٢٥٢/٥)، وشرح أبيات سيبويه (٣٩٤/١)، وشرح الأشعرني (٣٣٣/١)، وشرح التصريح (٦٣/٢)، وشرح شلور الذهب (ص ٤٩٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٣٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٤١١)، وشرح المفصل (٦/٥٩، ٦٤)، والكتاب (١٩٢/١)، والمقرب (١٣١/١)، والمتصف (٧١/٣).

(٣) جزء بيت من الطويل، وتماهه:

لَقَدْ عَلِمْتَ أَوْلَى الْمَغِيرَةِ أَتْنِي كَرِثْتُ فَلَمْ أَتُكَلِّ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

وهو للمرار الأسدي في ديوانه (ص ٤٦٤)، وشرح أبيات سيبويه (٦٠/١)، والكتاب (١٩٣/١). والمرار الأسدي أو لزغبة بن مالك في شرح شواهد الإيضاح (ص ١٣٦)، وشرح المفصل (٦/٦٤)، والمقاصد النحوية (٤٠/٣)، ولمالك بن زغبة في خزانة الأدب (١٢٨/٨)، والدرر (٢٥٥/٥). وبلا نسبة في شرح الأشعرني (٢٠٢/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٤١٢)، واللمع (ص ٢٧١)، والمقتضب (١٤/١).

(وأنكره كثيرون)، والبغداديون، وقوم من البصريين كالمُنُون، وقَدَرُوا له عاملاً.

(وثالثها: أنه يبيع) أي يجوز إعماله على قُبْح.

(ورابعها إن عاقبت) «أل» (الضمير عمل) نحو: إنك والضرب خالداً لمسيء إليه.

(وإلاً) بأن لم تعاقبه (فلا) يجوز إعماله نحو: عجبت من الضرب زيداً عمراً وهو قول ابن طلحة وابن الطراوة واختاره أبو حيان.

وقولي: معروفاً تصريح بأن «أل» فيه للتعريف.

قال أبو حيان: ولا نعلم في ذلك خلافاً إلا ما ذهب إليه صاحب «الكافي»^(١) من أنها زائدة، كما في الذي والتي ونحوهما، لأن التعريف في هذه الأشياء بغير أل، فلا وجه إلا ادعاء زيادتها؛ إذ لا يجتمع على الاسم تعريفان، قال: وهو في حالة التثنية معرفة، لأنه في معناها.

(وقال الزجاج): إعمال (المنون أقوى) من المضاف، لأن ما شُبّه به نكرة، فكذا ينبغي أن يكون نكرة، ورُدَّ بأن إعماله ليس للشبه، بل بالثبابة عن حرف مصدري والفعل، والمنوب عنه في رتبة المضمَر.

(و) قال (ابن عصفور): إعمال (المعروف) أقوى من إعمال المضاف في القياس.

(وقيل: المضاف والمنون) في الإعمال (سواء).

قال أبو حيان: وترك إعمال المضاف، وذو أل عندي هو القياس، لأنه قد دخله خاصّة من خواصّ الاسم، فكان قياسه ألا يعمل، فكذاك المنون، لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل فإذا تعلق اسم باسم، فالأصل الجرّ بالإضافة.

(ويضاف للفاعل مطلقاً) أي مذكوراً مفعوله، ومحدوفاً كقوله: ﴿كَذِكْرُكُمْ أَتَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠] وقوله: ﴿يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِتَقَرُّبِ اللَّهِ﴾ [الزّوم: ٤، ٥].

(و) يضاف (للمفعول فيحذف) الفاعل كقوله: ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]. أي: دعائه الخير وبذلك يفارق الفعل، لأن الموجب للمنع فيه تنزيله إذا كان ضميراً متصلاً كالجزء منه بدليل تسكين آخره، وللفصل به بين الفعل وإعرابه في: يَفْعَلَان، وحذف الجزء من الكلمة لا يجوز بقياس، وحُجِّل عليه المنفصل والظاهر، والمصدر لا يتصل به ضمير فاعل، فلم تكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمة.

(وقال الكوفي): لا يحذف بل (يضمَر) في المصدر، كما يضمَر في الصفات

والظرف.

(١) «الكافي في النحو» لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ. له عدة شروح. انظر كشف الظنون (ص ١٣٧٩).

(و) قال أبو القاسم خلف بن فرتون (ابن الأبرش^(١)): ينوي إلى حيث المصدر. قال: ولا يجوز أن يقال: إنه محذوف، لأن الفاعل لا يحذف، ولا يضم، لأن المصدر لا يضم فيه، لأنه بمنزلة اسم الجنس.

(ويجوز إبقاؤه) أي الفاعل مع الإضافة إلى المفعول (في الأصح) نحو قوله تعالى في قراءة يحيى بن الحارث الذمري عن ابن عامر: ﴿ذَكَرَ رَحْمَةَ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾^(٢) [مريم: ٢] وقوله ﷺ: «وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً»^(٣) وقول الشاعر:

١٤٦٩ - قَرِئَ الْقَوَاقِيزُ أَفْوَاهُ الْإِبَارِيقِ^(٤)

وقيل: لا يجوز إلا في الشعر.

(١) نحوي شاعر، توفي بقرطبة سنة ٥٣٢ هـ. من آثاره: ديوان شعر. انظر ترجمته في كشف الظنون (ص ٧٦٣)، وروضات الجنات (ص ٢٧٧).

(٢) قراءة الجمهور: ﴿ذَكَرَ رَحْمَةَ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾. وذكر أبو حيان في البحر المحيط (١٦٣/٦) مختلف القراءات في هذه الآية، فقال: «قرأ الحسن وابن يعمر «ذَكَرَ» فعلاً ماضياً، «رحمة» بالتصب، وحكاة أبو الفتح. وذكره الزمخشري [الكشاف: ٣/٣] عن الحسن؛ أي هذا المتلو من القرآن ذكر رحمة ربك. وذكر الداني عن ابن يعمر «ذَكَرَ» فعل أمر من التذكير «رحمة» بالتصب، و«عبد» نصب بالرحمة، أي ذكر أن رحمة ربك عبده. وذكر صاحب اللوامح أن «ذَكَرَ» بالتشديد ماضياً عن الحسن باختلاف، وهو صحيح عن ابن يعمر؛ ومعناه أن المتلو أي القرآن ذكر برحمة ربك، فلما نزع الباء انتصب؛ ويجوز أن يكون معناه أن القرآن ذكر الناس تذكيراً أن رحم الله عبده، فيكون المصدر عاملاً في «عبد زكريا» لأنه ذكرهم بما نسوه من رحمة الله فتجدد عليهم بالقرآن ونزوله على النبي ﷺ؛ ويجوز أن يكون «ذكر» على المضى مسنداً إلى الله سبحانه. وقرأ الكلبي «ذَكَرَ» على المضى خفيفاً من الذكر «رحمة ربك» ينصب التاء «عبد» بالرفع بإسناد الفعل إليه.

(٣) جزء من حديث أركان الإسلام، رواه مسلم في كتاب الإيمان (حديث ١٠) من حديث أنس بن مالك.

(٤) عجز بيت من البسيط، وصلته:

أَفْسَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ

وهو للأثير الأسدي في ديوانه (ص ٦٠)، والأغاني (٢٥٩/١١)، وخزانة الأدب (٤٩١/٤)، والدرر (٢٥٦/٥)، وشرح التصريح (٦٤/٢)، وشرح شواهد المغني (٨٩١/٢)، والشعر والشعراء (ص ٥٦٥)، ولسان العرب (٣٩٦/٥ - قفز)، والمؤتلف والمختلف (ص ٥٦)، والمقاصد النحوية (٥٠٨/٣). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٣٣٨)، والإنصاف (٢٣٣/١)، وأوضح المسالك (٢١٢/٣)، وشرح الأشموني (٣٣٧/٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٩٣)، واللمع (ص ٢٧١)، ومغني اللبيب (٥٣٦/٢)، والمقضب (٢١/١)، والمقرب (١٣٠/١).

والتلاد: المال القديم الأصلي الذي وُلد عنك، وهو تقيض الطارف. والنشب: العقار والمال. والقازوزة والقاقوزة والقاقرة: مشربة يُشرب بها الخمر، أو قلع؛ جمعها قواقيز وقوازير.

مع الهوامع: ج ٣/ م ٤

(و) يضاف (لظرف، فيعمل فيما بعده رفعاً ونصباً) كالمثون نحو: عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمراً، قال أبو حيان: ومن منع من ذكر الفاعل والمصدر مثون منع هذه المسألة.

(ويؤول المثون بالمبني للمفعول فيرفع) ما بعده على النياية عن الفاعل نحو: عجبت من ضرب زيد، وقال الأخفش: لا يجوز ذلك، بل يتعين النصب أو الرفع على الفاعلية، واختاره الشلوبين.

(وئالها): قال أبو حيان: يجوز (إن لزمه) أي البناء للمفعول (فعله) أي فعل ذلك المصدر نحو: عجبت من جئون بالعلم زيد بخلاف ما ليس كذلك.

(ويحذف معه) أي: بالمثون (الفاعل، وأوجهه الفراء) فقال: لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المثنون البتة، لأنه لم يسمع. (فالأقوال الثلاثة) السابقة فيه، أهو محذوف أم مضمر، أم منوي؟ تأتي هنا.

(ورابعها) قاله السيرافي (لا يقدر) الفاعل هنا (البتة) بل ينتصب المفعول بالمصدر كما ينتصب التمييز في عشرين درهماً من غير تقدير فاعل، ورُدُّ بأنه إن قال: إن الفاعل غير مراد، فباطل بالضرورة، إذ لا بد للإطعام مثلاً في قوله: أو إطعام، من مُطْعِم من جهة المعنى، وإن قال: إنه مراد، فقد أقر بأن المصدر يقتضيه كما يقتضي الفعل بخلاف عشرين درهماً، فيلزمه تقديره، وإن لم يصح إضماره.

مسألة: (يذكر) بعد المصدر (البذل من فعله مفعولة) نحو: ضرباً زيداً، وسقياً زيداً (وعامله) الناصب له (المصدر) عند سيبويه والجمهور؛ لأنه صار بدلاً من الفعل، فورث العمل الذي كان له، وصار الفعل نَسْباً مَسْبِياً.

(وقيل): عامله الفعل (المحذوف) الناصب للمصدر، (فعلية) أي على هذا القول (يجوز تقديره) أي المعمول على المصدر نحو: زيداً ضرباً.

(وكذا) يجوز التقديم (على) القول (الأول) أيضاً (في الأصح) لأنه ناب عن فعله فهو أقوى منه، إذا كان غير نائب، ولأنه غير مقدر بحرف مصدرية حتى يشبه الموصول في الامتناع.

وقيل: لا يجوز التقديم على القول بأنه العامل قياساً على المصدر السابق.

قال أبو حيان: والأحوط ألا يقدم على التقديم إلا بسماع. (وفي تحمّله) أي هذا المصدر (الضمير تحلّف) صحت ابن مالك أنه يتحمّل كاسم الفاعل وقال: ... (١).

(١) موضع النقط بياض في الأصل. ونص ابن مالك في التسهيل (ص ١٤٣): «والأصح أيضاً مساواة هذا =

اسمُ المصدر

مسألة: (يعمل كمصدرٍ نَمُّهُ) أي: اسم المصدر (الميمي لا العَلَم بإجماع) فيهما، أمّا الأول، فلأنه مصدر في الحقيقة كقوله:

١٤٧٠ - أَظْلُمَ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلُمٌ^(١)

فمصابكم مصدر بمعنى: إصابكم. وأمّا الثاني، وهو ما دلّ على المصدر دلالة مغنية عن ال، لتضمّن الإشارة إلى حقيقته، كَيْسَار، وَبَرَّة، وفجار، فلأنّها خالفت المصادر الأصلية بكونها لا يقصد بها الشياخ ولا تضاف، ولا توصف، ولا تقع موقع الفعل، ولا موقع ما يوصل به ولا تقبل ال، ولذلك لم تقم مقامها في توكيد الفعل، وتبين نوعه أو مزانه.

(وأمّا) اسم المصدر (المأخوذ من حَدَث لغيره)، كالثواب والكلام والعطاء، أخذت من مواد الأحداث، ووضعت لما يثاب به وللجملة من القول، ولما يعطى (فمنعه) أي: إعماله (البصرية) إلّا في الضرورة.

= المصدر اسم الفاعل في تحمّل الضمير، وجواز تقديم المنصوب به، والمجورور بحرف يتعلّق به.
(١) البيت من الكامل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه (ص ٩١)، والاشتقاق (ص ٩٩)، (١٥١)، والأغانى (٢٢٥/٩)، وخزانة الأدب (٤٥٤/١)، والدرر (٢٥٨/٥)، ومعجم ما استعجم (ص ٥٠٤). وللرجي في ديوانه (ص ١٩٣)، ودرّة الغوّاص (ص ٩٦)، ومغني اللبيب (٥٣٨/٢). وللحارث أو للرجي في إنباه الرواة (٢٨٤/١)، وشرح التصريح (٦٤/٢)، وشرح شواهد المغني (٨٩٢/٢)، والمقاصد النحوية (٥٠٢/٣). ولأبي هبيل الجمحي في ديوانه (ص ٦٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٢٦/٦)، وأوضح المسالك (٢١٠/٣)، وشرح الأشعوني (٣٣٦/٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٢٧)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٣١)، ومجالس ثعلب (ص ٢٧٠)، ومراتب التحوين (ص ١٢٧). ويروى «أظلم» مكان «أظلم».

(وجوّزه) قياساً (أهل الكوفة وبغداد) إلحاقاً له بالمصدر كقوله:

١٤٧١ - ويعد عطائك المائة الزّناعاً^(١)

وقوله:

١٤٧٢ - فلن ثواب الله كحلّ موحّد^(٢)

وقوله:

١٤٧٣ - فلن كلامها شفاء لما ييا^(٣)

(قال الكسائي) إمام أهل الكوفة إلّا ثلاثة ألفاظ: (الخبز والدهن والقوت) فإنها لا تعمل، فلا يقال: عجبت من خبزك الخبز، ولا من دهنك رأسك، ولا من قوتك عيالك، وأجاز ذلك الفراء، وحكى عن العرب مثل: أعجبتني دهنٌ زيدٍ ليخنةٌ.

قال أبو حيان: والذي أذهب إليه في المسموع من هذا النوع أنّ المنصوب فيه بمضمر يفسره ما قبله، وليس باسم المصدر، ولا جرى مجرى المصدر في العمل، لا في ضرورة ولا في غيرها.

(١) تقدم بالرقم (٧٣٠).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

جنانٌ من الفردوس فيها يُخَلَّدُ

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٣٣٩)، والدرر (٥/٢٦٣)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٩٤)، ولسان العرب (١/١٦٤ - فردس). ويلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٣٣٦)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٢٩).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصلته:

ألا هل إلى ميّ سيلٌ وساعةٌ

وهو لذي الرمة في ملحّن ديوانه (ص ٧٦١) ورواية العجز فيه: فتكلمني فيها شفاء لما بيا، وهي الرواية الصحيحة كما أشار إلى ذلك صاحب الدرر (٥/٢٦٣). ولكن رواية البيت في ملحّن الديوان يبدو أنها ملفقة من بيتين ذكرهما صاحب شرح المفصل (١/٢١) وهما:

ألا هل إلى ميّ سيلٌ وساعةٌ تكلمني فيها من الدهر خاليا
فأشفي نفسي من تباريح الهوى فلن كلامها شفاء لما بيا

اسمُ الفاعِل

أي هذا مبحث إعماله، وذكر معه أمثلة المبالغة. واسم المفعول: (هو ما دلَّ على حدث وصاحبه).

فما دلَّ جنس، وقوله: على حدث يخرج الجامد، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، وصاحبه: يخرج المصدر واسم المفعول.

(ويعمل عمل فعله مفرداً أو غيره) أي مثني، ومجموعاً جمع سلامة، وجمع تكسير.

(ومنع قوم) عمل (المكسر و) منع (سيبويه) والخليل إعمال (المثني والجمع) الصحيح (المسند الظاهر)، لأنه في موضع، يفرد فيه الفعل، فخالفه، فلا يقال: مرتت برجل ضاربين غلماناً زيداً، وأجاز المبرد إعماله، لأن لحاقه حيثلد بالفعل قَوِيٌّ من حيث لحقه ما يلحقه.

(وقيل): لا ينصب اسم الفاعل أصلاً بل (الناصب فعل مقدر منه)، لأنَّ الاسم لا يعمل في الاسم، حكاه ابن مالك في التسهيل، وبه يُردَّ على ابنه في دعواه نفي الخلاف في عمله.

(وشرط البصرية) لإعماله (اعتماده على) أداة (نفي) صريح نحو: ما ضاربٌ زيدٌ عمراً أو مؤول نحو: غير مُضَيِّع نفسه عاقل (أو) أداة (استفهام) اسماً أو حرفاً ظاهراً أو مقدراً، كقوله:

١٤٧٤ - أنباو رجائك قتل امرئ^(١)

(١) صدر بيت من المقارِب، وعجزه:

= من العز في حبك اعتاض دُلًّا

(أو) على (موصوف) نحو: مرتت برجل ضارب عمراً، ولو تقديره هو راجع للاستفهام، والموصوف معاً كقوله:

١٤٧٥ - لَيْتَ شِغْرِي مُقِيمٌ الْعُدْرَ قَوْمِي لَيْ أَمْ هُمْ فِي الْحَبِّ لِي عَاذِلُونَا^(١)
أي: أقيم، وقوله:

١٤٧٦ - وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصَحَهُ بَلِيْبٍ^(٢)

أي: رجل مؤت.

(أو موصول) وذلك إذا وقع صلة أل.

(أو) على (ذي حَبَرٍ) نحو: هذا ضارب زيداً، وكان زيد ضارباً عمراً وإنَّ زيداً ضاربٌ عمراً، وظننت زيداً ضارباً عمراً.

(أو) على ذي (حال) نحو: جاء زيدٌ راكباً فرسه.

(قيل: أو) على (إنَّ) نحو: إنَّ قائماً زيد، فقائماً اسم إنَّ، وزيد الخبر.

ولم يشترط الكوفيون ووافقهم الأخفش الاعتماد على شيء من ذلك، فأجازوا إعماله مطلقاً نحو: ضارب زيداً عندنا.

(و) شرط البصريَّة (كونه مكثراً) فلا يجوز: هذا ضوِربٌ زيداً لعدم وروده، ولدخول ما هو من خواصِّ الاسم عليه، قُبِعَدَ عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي هي عمدة الشبه.

وقال الكوفيون إلا الفراء، ووافقهم النحاس: يعمل مصغراً بناءً على مذهبه أن الاعتبار شبه للفعل في المعنى، لا الصُّورة.

قال ابن مالك في «التحفة»^(٣): هو قويٌّ بدليل إعماله محوِّلاً للمبالغة اعتباراً بالمعنى

= وهو بلا نسبة في الدرر (٢٦٤/٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٠٠)، والمقاصد النحوية (٥٦٦/٣).

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٦٥/٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٠٢).

(٢) حُزِرَ بيت من الطويل، وصدره:

وَمَا كُلُّ ذِي لَبٍّ بِمُؤْتِكَ نُصَحَهُ

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص ٤٥)، والحيوان (٦٠١/٥)، وشرح أبيات سيويه (٤٣٨/٢)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٦٣٦). ولأبي الأسود أو لمودود العنبري في شرح شواهد المغني (ص ٥٤٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٦٩/٦)، والدرر (٢٦٦/٥)، والكتاب (٤٤١/٤)، ومغني اللبيب (ص ١٩٨).

(٣) هو كتاب «تحفة المودود في المقصور والممدود». انظر هدية العارفين (١٣٠/٢).

دون الصّورة، وقاسه النّحاس على التّكسير.

(وثالثها: يعمل) المصغّر (الملازم للتصغير) الذي لم يلفظ به مكثراً كقوله:

١٤٧٧ - فما طَعْمُ راح في الزّجاج مُدَامَة تَرْتَرُقُ في الأيدي كَمِيتٍ عَصِيرُهَا^(١)
في رواية جر كَمِيتٍ.

(أما الماضي فالأصحّ يرفع فقط) نحو: مررت برجل قائم أبوه، أو ضارب أبوه أمس، ولا يُنصب، لأنه لا يشبه المضارع إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال.

وقال الكسائي ومشام، ووافقهما قوم: يُنصب أيضاً اعتباراً بالشبه معنى وإن زال الشبه لفظاً، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَنِيَّ ذُرِّيَّتِهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] وتأوله الأولون على حكاية الحال.

(ومنع قوم رفعه الظاهر وقوم رفعه) المضمر أيضاً، قاله ابن طاهر، وابن خروف وهو يردّ دعوى ابن عصفور الاتفاق على أنّه يرفعه، ويتحمله.

(و) قال (قومٌ يعمل) النصب (إن تعلّى لاثنتين أو ثلاثة) نحو: هذا معطي زيداً درهماً أمس، لأنه قوي شبهه بالفعل هنا من حيث طلبه ما بعده، وغير صالح للإضافة إليه لاستثنائه بالإنضافة إلى الأول.

والأخرون قالوا: هو منصوب بفعل مضمر، قال ابن مالك: ويردّه أن الأصل عدمه.

(فإن كان) اسم الفاعل (صلة آل فالجمهور) أنه (يعمل مطلقاً) ماضياً، وحالاً، ومستقبلاً، لأنّ عمله حيثئذ بالثّبات فنابت «آل» عن الذي وفروعه، وناب اسم الفاعل عن الفاعل الماضي فقام تأوله بالفعل مع تأول آل بالذي مقام ما فاتته من الشبه اللفظي كما قام لزوم التأنيث بالألف، وعدم التظير في الجمع مقام السبب الثاني في منع الصرف.
ومثاله ماضياً قوله:

١٤٧٨ - والله لا يذهب شَيْخِي باطلا حتى أُبِيرَ مالِكاً وكَاهِلاً
القَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْخُلَاجِلَ^(٢)

قال الأخفش: ولا يعمل بحال، وآل فيه معرفة كهي في الرجل لا موصولة، والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به.

(١) البيت من الطويل، وهو لمضمر بن ريمي في الدرر (٢٦٦/٥)، والمقاصد النحوية (٥٦٧/٣). وبلا

نسبة في شرح الأشموني (٣٤٠/٢).

(٢) تقدم بالرقم (١٠١٧).

(وثالثها) قاله الزماني، وجماعة يعمل (ماضياً فقط) لا حالاً، ولا مستقبلاً.

ورُد بأن العمل حينئذٍ أولى.

ومن وروده حالاً قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ظَهَرَ كُفْرُ وَجْهِهِمْ أَلْحَدِفْتِ لِي﴾ [الأحزاب: ٣٥].

وقال الشاعر:

١٤٧٩ - إِذَا كُنْتَ مَعْنِيًّا بِمَجْدٍ وَسُودٍ فَلَا تَكْ إِلَّا الْمُجْمِلَ الْقَوْلَ وَالْفِعْلَ^(١)

(ويضاف لمفعوله) جوازاً نحو: ﴿هَذَا بَلَغَ الْكِبَرِ﴾ [المائدة: ٩٥]. ﴿إِنَّكَ جَائِعٌ

أَلْقَائِي﴾ [آل عمران: ٩] ﴿عَبْرَ حُلِيِّ الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١].

قال أبو حيان: وظاهر كلام سيبويه: أن النصب أولى من الجر، وقال الكسائي: هما سواء، ويظهر لي أن الجر أولى، لأن الأصل في الأسماء، إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة والعمل إنما هو بجهة الشبه للمضارع فالحمل على الأصل أولى.

(وتجب) الإضافة (إن كان ماضياً) نحو: ضارب زيد أس، إذ لا يجوز النصب كما تقدم. (أو) كان (المفعول ضميراً) متصلاً به نحو: زيدٌ مُكْرِمٌ.

(وقيل) وعليه الأخفش وهشام: محلّه نصب، وزال التنوين أو النون في: مُكْرِمًا، ومُكْرِمُوكَ للطاقة الضمير لا للإضافة، قالوا: لأن موجب النصب المفعولية، وهي محققة وموجب الجر الإضافة، وليست محققة؛ إذ لا دليل عليها إلا الحذف المذكور، ولم يتعين سبباً له.

ورُدّ بالقياس على الظاهر فإنه لا يحذف التنوين فيه إلا للإضافة، ويتعين النصب لفقد شرط الإضافة، بأن كان في اسم الفاعل «أل»، وخلا منها الظاهر والمضاف إليه، ومرجع الضمير.

ويجوز تقديم معموله، أي اسم الفاعل عليه نحو: هذا زيداً ضارب، لا إن جر بغير حرف زائد من إضافة أو حرف، فلا يقال: هذا زيداً غلامٌ قاتل، ولا مرت زيداً بضارب بخلاف ما جرّ بالزائد، فيجوز التقديم عليه نحو: ليس زيد عمراً بضارب. قيل: أو جرّ به، أي: زائد أيضاً فلا يقدم كغيره.

وجوزّه قوم إن أضيف إليه «حق»، أو «غير» أو «جد» فأجازوا: هذا زيداً غير ضارب، وكذا الآخرين، وقد تقدم ذلك في مبحث الإضافة.

(و) يجوز تقديم معموله (على مبتدئه) الذي هو خير عنه نحو: زيداً هذا ضارب.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٦٨/٤).

وقيل: لا يجوز إن كان اسم الفاعل خبر مبتدأ سببي، أي من سبب المبتدأ نحو: زيد أبوه ضاربٌ عمراً، أو كان المعمول لسببه نحو: زيد ضاربٌ أبوه عمراً.

وأجاز ذلك البصريون، ووافقهم الكسائي في الأخيرة، لا تقديم صفته، أي اسم الفاعل عليه، أي المعمول (و) لا تقديم معموله عليه، وعلى صفته معاً، فلا يقال: هذا ضارب عاقل زيداً، ولا هذا زيداً ضارب أي ضارب خلافاً للكسائي في إجازته التقديم في الصورتين.

ويجوز وفقاً تأخير الوصف عن المعمول نحو: هذا ضاربٌ زيداً عاقل. والفرق أنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواص الأسماء بخلاف ما إذا تأخر الوصف، لأن صفته تحضّل بعد تمام عمله ومن الوارد في ذلك قوله:

١٤٨٠ - وَتَخْرُجْنَ مِنْ جَعْدٍ تَرَاهُ مُتَّصِبٍ^(١)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وَوَلَّى كَشُوبِوبَ الْعَشِيِّ بِوَابِلٍ

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٥٠) ورواية المعجز فيه:

وَيَخْرُجْنَ مِنْ جَعْدٍ تَرَاهُ مُتَّصِبٍ

وذكره الزمخشري في أساس البلاغة (ص ٤٥٩ - نصل) برواية:

تَرَاهُنَّ مِنْ تَحْتِ الْغُبَارِ نَوَاصِلًا وَيَخْرُجْنَ مِنْ جَعْدِ الثَّرَى مُتَّصِبٍ

صِبْغُ الْمُبَالِغَةِ

مسألة: (يعمل بشرطه وفاقاً وخلافاً ما حوّل منه للمبالغة إلى قَمَالٍ، ومفعول، ومفعول، وقَيْلٍ، وقَيْلٍ) قال:

١٤٨١ - أخوا الحزب لبأساً إليها جَلالها^(١)

وسمع: أَمَا العَسَلُ فأنَا شَرَّاب، وقال:

١٤٨٢ - ضَرُوبٌ بِتَضَلِّ السِّيفِ سُوْقَ سِمَانِها^(٢)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وليس بـسَوَاجٍ الخوَالِفِ أَعْقَلَا

وهو للفلّاح بن حزن في خزانة الأدب (١٥٧/٨)، والدرر (٢٧٠/٥)، وشرح أبيات سيويه (٣٦٣/١)، وشرح التصريح (٦٨/٢)، وشرح المفصل (٧٩/٦)، والكتاب (١١١/١)، ولسان العرب (٨٣/١١ - ثعل)، والمقاصد النحوية (٥٣٥/٣). ويلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٣١٩/١)، وأوضح المسالك (٢٢٠/٣)، وشرح الأشموني (٣٤٢/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٠٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٢٣)، والمقتضب (١١٣/٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا علموا زاداً فإنك عاقرُ

وهو لأبي طالب بن عبد المطلب في خزانة الأدب (٢٤٢/٤)، ٢٤٥، ١٤٦/٨، ١٤٧، ١٥٧)، والدرر (٢٧١/٥)، وشرح أبيات سيويه (٧٠/١)، وشرح التصريح (٦٨/٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٠٥)، وشرح المفصل (٧٠/٦)، والكتاب (١١١/١)، والمقاصد النحوية (٥٣٩/٣). ويلا نسبة في أوضح المسالك (٢٢١/٣)، وشرح الأشموني (٣٤٢/٢)، وشرح قطر النلى (ص ٢٧٥)، والمقتضب (١١٤/٢).

وسمع: إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ يَوَالِكُهَا^(١). و «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ» وقال:

١٤٨٣ - أَنَانِي أَنَهُمْ مَرْقُونَ عِزُّسِي^(٢)

ولدلالتها على المبالغة لم تستعمل إلا حيث يمكن الكثرة، فلا يقال: مَوَاتٌ وَلَا قَتَالٌ زَيْدًا، بخلاف: قَتَالَ النَّاسَ، أَمَا إِذَا لَمْ تَدَلَّ عَلَيْهَا فَلَا تَعْمَلُ كَانَ كَانَتْ لِلنَّسَبِ كَنْجَارٌ وَطُومٌ^(٣) أَوْ كَانَ بِنَاءُ الْوَصْفِ عَلَيْهَا، ككَرِيمٍ وَفَرِحَ.

(وأنكر الكوفيّة الكلّ) أي إعمال الخمسة، لأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة، إذ لا مبالغة في أفعالها، ولزوال الشبه الضوري أيضاً، فما ورد بعدها منصوباً فيإضمار فعل يفسره المثال.

(و) أنكر (أكثر البصريين الأخيرين) أي: فَعِيلٌ وَفَعِلٌ لقلتهما.

(و) أنكر (الجزمي فَعِلٌ دون فَعِيلٍ)، لأنه أقل وروداً حتى إنه لم يسمع إعماله في نثر.

(وقال أبو عمرو يعمل) فَعِلٌ (بضعف).

(و) قال (أبو حيان لا يتعدى فيهما السماع) بل يقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخر،

فيقاس فيها.

وقد سقتها في المتن على ترتيبها في العمل. فأكثرها: فَعَالٌ ثُمَّ فَعُولٌ، ومِفْعَالٌ، ثُمَّ

فَعِيلٌ، ثُمَّ فَعِلٌ.

وأدعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضاً، فـ «فَعُولٌ» لمن كثر منه الفعل، و «فَعَالٌ»

لمن صار له كالصناعة، و «مِفْعَالٌ» لمن صار له كالألة، و «فَعِيلٌ» لمن صار له كالطبيعة

و «فَعِلٌ» لمن صار له كالعادة.

قال أبو حيان: ولم يتعرض لذلك المتقدمون.

(وأعمل ابن ولّاد، وابن خروف فَعِيلًا) بالكسر والتشديد، فأجازوا زيد شَرَّيبَ الخمر،

وطَيِّخَ الطعام.

(١) البوائك: جمع بائكة، وهي الناقة السمينة الخيار الفتية الحسنة (اللسان: ٤٠٣/١٠ - مادة بواك).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

جَحَاشُ الْكِزْمَلَيْنِ لَهَا فَنَدِيدُ

وهو لزيد الخيل في ديوانه (ص ١٧٦)، وخزانة الأدب (١٦٩/٨)، والدرر (٢٧٢/٥)، وشرح

التصريح (٦٨/٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٠٧)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٨٠)، وشرح

المفصل (٧٣/٦)، والمقاصد النحوية (٥٤٥/٣). ويلا نسبة في أوضح المسالك (٢٢٤/٣)، وشرح

الأشعوني (٣٤٢/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٢٥)، وشرح قطر الندى (ص ٢٧٥).

(٣) أي صاحب طعام.

قال أبو حيان: وقد سمع إضافة شريب إلى معموله في قوله:

١٤٨٤ - لَا تَنْفَرِي يَا نَاقٌ مِنْهُ فِإِنَّهُ شَرِيبٌ خَفِرَ مِسْعَرٌ لِحُرُوبِ^(١)
فعلى هذا لا يبعد عمله نَصْباً.

وفهم من مساواة الأمثلة لاسم الفاعل جواز إعمالها غير مفردة كقوله:

١٤٨٥ - ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ عَفُورٌ ذَنِبُهُمْ غَيْرُ قُمْحَرٍ^(٢)
وقوله:

١٤٨٦ - خَوَارِجَ تَرَاكِينِ قَضَدَ الْمَخَارِجِ^(٣)

وقوله:

١٤٨٧ - شُمَّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجُزُورِ مَخَا مِصَّصَ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٍ وَلَا قَزَمَ^(٤)
وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى جواز إعمالها ماضيةً، وإن عريت من أل، وإن لم
يقولا بذلك في اسم الفاعل، لما فيها من المبالغة، ولم احتج إلى ذكره، لأنه رأي محكي
في اسم الفاعل فدخل في التشبيه.

(١) البيت من الكامل، وهو لحفص بن الأحف الكتاني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٩٠٦).
ولحسن بن ثابت في العقد الفريد (١١٦/١). ولأحدهما في الدرر (٢٧٣/٥).

(٢) البيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٥٥)، وخزانة الأدب (١٨٨/٨)، والدرر
(٢٧٤/٥)، وشرح أبيات مسيويه (٦٨/١)، وشرح التصريح (٦٩/٢)، وشرح عمدة الحافظ
(ص ٦٨٢)، وشرح المفصل (٧٤/٦، ٧٥)، والكتاب (١١٣/١)، والمقاصد النحوية (٥٤٨/٣)،
ونواذر أبي زيد (ص ١٠). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٣٥٧)، وأوضح المسالك (٢٢٧/٣)،
وشرح الأشموني (٣٤٣/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٢٦).

(٣) تقدم بالرقم (٥٨٦).

(٤) البيت من البسيط، وهو للكهميت بن زيد في ديوانه (١٠٤/٢)، وخزانة الأدب (١٥٠/٨، ١٥٨).
وللكهميت - من دون تحديد - في شرح المفصل (٧٤/٦، ٧٦)، والكتاب (١١٤/١)، ولسان العرب
(٤٣٩/١٣ - هون). وللکهميت بن معروف في المقاصد النحوية (٥٦٩/٣). ولابن مقبل في شرح أبيات
سيويه (٢١٥/١). وللکهميت بن زيد أو للکهميت بن معروف أو لابن مقبل في الدرر (٢٧٥/٥). ولتميم
العجلاني في شرح عمدة الحافظ (ص ٦٨٣). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢٩٦/١)، وشرح
عمدة الحافظ (ص ٤٧٠).

ومهاوین: جمع مهوان، مبالغة في مهين. والشمم: ارتفاع في قصة الأنف مع استواء أعلاه؛ كتابة
عن العزة. ومخاميص: جمع مخماص، وهو الشلديد الجوع. والخور: جمع أخور، وهو الضعيف.
والقزم: رذال الناس وسفلتهم.

اسمُ المفعول

مسألة: (كهو أيضاً) في العمل والشروط والأحكام وفقاً وخلافاً (اسم المفعول فيرفع مرفوع فعله) أي المفعول، لأنَّ فِعْلَهُ لما لم يسم فاعله، قال:

١٤٨٨ - ونحن تَرَكْنَا تَقْلِبَ ابْنَةَ وائلٍ كَمَضْرُوبٍ رَجُلَهُ مَنْقَطِحِ الظَّهِرِ^(١)

(وتجوز إضافته) أي اسم المفعول (إليه) أي إلى مرفوعه (دونه) أي اسم الفاعل، فإنه لا يجوز فيه ذلك نحو: زيد مضروب الظهر. قال أبو حيان: والصحيح أن الإضافة في مثل ذلك من نصبٍ لا من رفع، وأصله: «مضروب الظهر» وقال شيخه الشاطبي: لم يذكر هذا الحكم غير ابن مالك، واعتنى بذكره في سائر كتبه، وقيدته في الألفية بالقلّة، ولم يقيد بها في التسهيل، والأوّل أحسن.

قال: ثم إنما يجوز بشرطين: أن يكون اسم المفعول من متعدّد إلى واحد فلا يجوز من لازم، ولا من متعدّد إلى أكثر، وأن يقصد ثبوت الوصف، ويتناسى فيه الحدوث.

ثمّ كما تجوز الإضافة يجوز النصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز نحو: هذا مضروب الأب أو أبا، وهو أقلُّ من الإضافة.

(ولا يعمل) كعمل اسم المفعول (ما جاء بمعناه) من فَعَلَ، وَقَتَلَ، وَقَعِيلَ (كذُبِحَ وَقَبُضَ، وقتيل)، فلا يقال: مررت برجل كحيل عينه، ولا قتل أبوه (خلافاً لابن عصفور) حيث أجاز ذلك.

قال أبو حيان: ويحتاج في منع ذلك وإجازته إلى نقل صحيح عن العرب.

(١) البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه (ص ١٠٧)، والدرر (٥/ ٢٧٧).

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ

مسألة: (كهو) أيضاً (الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ به عملاً لكن) تخالف في أنها (لا تعمل مُضْمَرَةً، ولا في أَجْنَبِيٍّ) بل في سَبَبِيٍّ (ولا في سابق) عليها، بل في متأخِّر عنها (ولا) في (مفصول) بينها وبينه، بل في متّصل بها. قال الخفاف^(١) في شرحه^(٢): لم يفصلوا بين الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ ومعمولها، فيقولوا: كريم فيها حسب الآباء إلّا في الضَّرورة كما قال:

١٤٨٩ - وَالطَّيِّبُونَ إِذَا مَا يُنْسَبُونَ أَبَا^(٣)

(ولا مراداً بها غير الحال) واسم الفاعل يعمل مضمراً نحو: أنا زيدا ضاربه، تقديره: أنا ضاربٌ زيدا ضاربه، كما يعمل مظهراً وفي أَجْنَبِيٍّ، كما يعمل في سَبَبِيٍّ، وفي متقدّم عليه، كما يعمل في متأخِّر عنه، وفي مفصول كما يعمل في متّصل، ومراداً به الاستقبال، كما يعمل في مرادٍ به الحال.

وقولي: (في الأصحَّ فيهما) راجع إلى الأخيرين.

(١) هو أبو بكر بن يحيى بن عبدالله الجذامي المالقي المعروف بالخفاف. نحوي، توفي بالقاهرة سنة ٦٥٧ هـ. انظر ترجمته في بنية الوعاة (ص ٢٠٧)، وكشف الظنون (ص ٢١٢، ١٤٢٨)، وروضات الجنات (ص ١٣٥).

(٢) لعله يريد شرحه لكتابه لسيويه؛ وللخفاف أيضاً شرح لمع ابن جني، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصلده:

سِيرِي أُمَامٌ فَإِنَّ الْأَكْثَرِينَ حَقَّى

وهو للحطّية في ديوانه (ص ١٦)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٨٦)، والدرر (٥/ ٢٧٨).

قال أبو حيان: ذكر صاحب البسيط: أنه يجوز الفصل بين هذه الصفة وبين معمولها، إذا كان مرفوعاً أو منصوباً كقوله تعالى: ﴿مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْيُوبُ﴾ [ص: ٥٠]، قال: ولم يتعرض ابن مالك في التسهيل لزمان هذه الصفة، وذكر ذلك في أرجوزته فقال:

وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ^(١)

وفي المسألة خلاف: ذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال.

وذهب أبو بكر بن طاهر: إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة، وأجاز أن تقول: مررت برجل حاضر الآن غداً، فيكون بمعنى المستقبل.

وذهب السيرافي: إلى أنها أبداً بمعنى الماضي، وهو ظاهر كلام الأخفش، قال: والصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يبنى منها قد فعل.

وذهب ابن السراج والفارسي: إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي وهو اختيار الشلوين، قال: وسواء رفعت أو نصبت، لأنك إذا قلت: مررت برجل حسن الوجه، فحسن الوجه ثابت في الحال لا تريد مضيّاً ولا استقبلاً، لأنها لما شُبِّهت باسم الفاعل لم تَقَوَّ قُوَّتُهُ في عملها في الزمانين، وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السيرافي، وقول ابن السراج بأن قال: لا يريد السيرافي بقوله: إنها للماضي أنَّ الصفة انقطعت، وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار عنها، ودامت إلى وقت الإخبار، ولا يريد ابن السراج أنها إنما وجدت وقت الإخبار، فلا فرق بين القولين على هذا.

وفي «البسيط» قال بعضهم: الصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه في أنها لا توجد إلا حالاً، وتقدّم أنَّ ذلك ليس على جهة الشرط، بل إنَّ وَضْعَهَا كذلك، لكونها صفة دالة على الثبوت والتبوت من ضرورته الحال. وأما على جهة الشرط، فتكون حيث يصح تأويلها بالزمان، ولا يشترط إلا الحاضر، لأنه المناسب، انتهى.

(ثم هي إما صالحة للمؤنث مطلقاً) أي لفظاً ومعنى كحسَنٍ وقيح (أو لفظاً لا معنى) كحائضٍ وخَصِيٍّ، لفظهما من حيث الوزن بفاعل وفعل صالح للمذكر والمؤنث، ولكن معنى الحيض مختصٌّ بالمؤنث، ومعنى الخصاء مختصٌّ بالمذكر (أو عكسه) أي معنى لا لفظاً ككبير الألية، فإنه معنى مشترك فيه، لكن خصَّ المذكر بلفظ آلى^(٢)، والمؤنث بلفظ عجزاء.

(١) من الألفية، وبعده:

كطاهر القلب جميل الظاهر

(٢) ويقال أيضاً: كبش آليان - بالتحريك - وآليان وآلى وآلو. انظر اللسان (٤٢/١٤).

(أو لا) تصلح لهما، بل تختص بأحدهما كَأَدْرُ^(١)، وأَكْمَرُ^(٢)، لفظهما، ومعناها خاص بالمذكر، ورتقاء^(٣)، وعَقْلَاءُ^(٤)، لفظهما ومعناها خاص بال مؤنث^(٥).

(وتجري الأولى على مثلها وضدّها) أي يجري مذكرها على المذكر والمؤنث، ومؤنثها على المؤنث والمذكر.

قال أبو حيان: وهذا الذي يعتبر عنه التحوّيون بأنه يشبه عموماً تقول: مررت برجل حسن الأب، وبرجل حسن الأم، وبامراة حسنة الأم، وبامراة حسنة الأب (دون الباقي) فإنها إنما تجري على مثلها فقط، ولا تجري على ضدّها (في الأصح) تقول: مررت برجل خصيّ الابن، وبامراة حائض البنت، وبرجل ألى^(٦) الابن، وبامراة عجّزاء البنت، وبرجل أدر الابن، وبامراة رتقاء البنت.

قال أبو حيان: وهذا يعبّر عنه التحوّيون، بأنه يشبه خصوصاً.

وأجاز الكسائي والأخفش جريان هذه الصفة على ضدّها في الأقسام الثلاثة فتقول: برجل حائض بنته، وبامراة خصيّ ابنها، وبرجل عجّزاء بنته، وبامراة ألى ابنها، وبرجل رتقاء بنته، وبامراة أدر ابنها.

هكذا حكى ابن مالك الخلاف في الثلاثة، ونازعه أبو حيان: بأن بعض المغاربة نقل الاتفاق على المنع في قسمين منها، وأنّ الخلاف خاصّ بقسم واحد، وهي الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ مختصّ.

(وتعمل مع ال) مقترنة بها (ودونها رُفْعاً) على أنّ يعرب المرفوع بها (فاعلاً) بها قاله سيبويه والبصريّون (أو بدلاً) من الضمير المستكنّ فيها، قاله الفارسيّ.

(ونصباً) على أنه يعرب (مُشَبَّهاً بالمفعول) به في المعرفة (أو تمييزاً) في النكرة.

(وجزاً بالإضافة وفي مراتبها خلاف في مجرّد، ومقرون بال، ومضاف له) أي لمقرون

(١) الأَدْرُ، والمأدور: الذي انتفضحت خصيلته لتسرّب سائل في غلافها. (المعجم الوسيط: ص ١٠).
(٢) في اللسان (١٥١/٥): الكَمَرَةُ: رأس الذكر، والجمع كَمَرٌ؛ والمكمر من الرجال: الذي أصاب الخائن طرف كمرته.

(٣) رَتَقَتِ المرأة رَتَقاً: انسَلَّت فلا تُؤْتِي، فهي رتقاء. (المعجم الوسيط: ص ٣٢٧).

(٤) العُقْلَاء: الضيّقة الفرج من ورم يحدث بين مسلكيها. (المرجع السابق: ص ٦١٢).

(٥) ويقال أيضاً «أعفل» للرجل؛ ففي اللسان (٤٥٧/١١) عن ابن دريد: «العَفْلُ في الرجال غلظٌ يحدث في الدُّبُرِ، وفي النساء غلظٌ في الرحم» قال: «وكذلك هو في الدواب». وفي حديث عمير بن أفضى: «كَبِشٌ حولي أعفل» أي كثير شحم الخصية من السمن. (اللسان: ٤٥٨/١١).

(٦) راجع الحاشية (٢) من الصفحة السابقة.

بأل (أو لمجرد، أو للضمير، أو لمضاف له) أي للضمير فتلك ستة وثلاثون حاصلة من ضرب اثنين، وهي: حالتا اقترانها بـ «أل»، وعدمه في ثلاثة وهي: وجوه عملها: الرفع، والنصب، والجر، تبلغ ستة، ثم ضرب الستة المذكورة في أحوال المعمول الستة، وهي تجريده، وافترائه بأل، وإضافته للأربعة المشار إليها، فتبلغ ما ذكر، وهذه أمثلتها على الترتيب:

رأيت الرجل الحسن وجهه، والحسن وجهاً، والحسن وجه.

والحسن الوجه، والحسن الوجهة، والحسن الوجه.

والحسن وجه الأب، والحسن وجهة الأب، والحسن وجه الأب.

والحسن وجه أب، والحسن وجهة أب، والحسن وجه أب.

والحسن وجهه، والحسن وجهه، والحسن وجهه.

والحسن وجه أبيه، والحسن وجهة أبيه، والحسن وجه أبيه.

ورأيت رجلاً حسناً وجهه، وحسناً وجهاً، وحسن وجه.

وحسناً الوجه، وحسناً الوجهة، وحسن الوجه.

وحسناً وجه الأب، وحسناً وجهة الأب، وحسن وجه الأب.

وحسناً وجه أب، وحسناً وجهة أب، وحسن وجه أب.

وحسناً وجهه، وحسناً وجهه، وحسن وجهه.

وحسناً وجه أبيه، وحسناً وجهة أبيه، وحسن وجه أبيه... هذا سرُّها، وليست كلها بجائزة على ما تبين.

(لكن تجب الإضافة) حال كونها (مجردة) من أل (إلى ضمير متصل بها في الأصح) نحو: مررت برجل حسن الوجه جميله. ولا يجوز نصب هذا الضمير، وجوزَه الفراء، فيقال: جميل لئاه.

ورُدَّ بأنه لا يُفصل الضمير ما قدر على اتصاله، فإن لم تباشره متصلة به أو قرنت بـ «أل» لم تجب الإضافة، بل يعتين النصب باتفاق في حالة الفصل نحو: قرش نجباء الناس وكرامهموما. وعلى أحد القولين للنحاة في حالة الاقتران بأل نحو: مررت بالرجل الحسن وجهاً الجميله.

والقول الثاني: أن الضمير في موضع جر، فلو كانت الصفة غير متصلة في الأصل، وقرنت بـ «أل» نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه الأحمر. فالضمير في موضع نصب عند سيبويه، وجرٌّ عند الفراء.

(وتمتنع) الإضافة، حال كون الصفة (مع أل) إلى معمول (عاري منها، أو من إضافة لليها) أي الذي أل (أو) إلى (ضمير ذيها) فلا يجوز من الأمثلة السابقة:

الحسن وجه. والحسن وجه أب. والحسن وجه. والحسن وجه أبه، لما تقرر في باب الإضافة من أنه لا تجوز إضافة الصفة المقترنة بـ «أل» إلى الخالي من أل، ومن إضافة لما فيه أل.

ومثال المضاف إلى ضمير ما فيه أل: رأيت الكريم الآباء الغامر جودهم. قال أبو حيان: وهو نادر.

(وتنبيه) الإضافة حال كون الصفة دون أل (إلى مضاف لضمير) وهو مثال: حسن وجهه (ومنها سيويه اختصاراً) وخص جوازها بالشعر^(١) كقول الشماخ:

١٤٩٠ - أَمِنْ دُمْتَيْنِ عَرَجِ الرُّكْبِ فِيهِمَا يَحْقُلُ الرُّخَامِي قَدْ عَفَا طَلَاهُمَا
أَنَامَتَ عَلَى زَيْنِهِمَا جَارَتَا صَفَا كَمَيْتَا الْأَعَالِي، جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا^(٢)

(و) منعها (المبرد مطلقاً) في الشعر وغيره، وتأول البيت المذكور على أنهما من قوله: مصطلهما عائد على الأعالي، لأنها مثناة في المعنى.

قال ابن مالك في شرح الكافية: وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله، وهو الصحيح، لأن مثله قد ورد في حديث أم زرع: «صِفْرُ وشاحها»^(٣) وفي حديث الدجال

(١) قال في الكتاب (١٩٩/١): «وقد جاء في الشعر: حسنة وجهها؛ شبهوه بحسنة الوجه، وذلك رديء لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام».

(٢) البيتان من الطويل، وهما للشماخ في ديوانه (ص ٣٠٧، ٣٠٨)، وخزانة الأدب (٢٩٣/٤)، والدرر (٢٨١/٥)، وشرح أبيات سيويه (٧/١)، وشرح المفصل (٨٣/٦، ٨٦)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢١٠)، والكتاب (١٩٩/١)، والمقاصد النحوية (٥٨٧/٣). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٨/ ٢٢٠، ٢٢٢)، وشرح الأشموني (٣٥٩/٢)، والمقرب (١٤١/١).

والدمتان: مثني دمنة، وهي ما بقي من آثار الدار. وعرس: من التعريس، وهو نزول القوم في السفر من آخر الليل. والركب: اسم جمع للراكب. وحقل الرخامي: موضع؛ والرخامي: شجر مثل الفصا. وعفا: درس وتغير. والطلل: ما شخص من علامات الدار وأشرف. والريع: موضع النزول. وجارتا صفاً: هما الأفتيتان من أثافي القدر؛ والصفاء: أراد به الجبل، وهو ثالثة الأثافي. والكميت: ما لونه بين الحمرة والسود؛ وإنما لم تسود لبعدها عن مباشرة النار. والجون: الأسود. والمصطلى: موضع الصلا، وهو النار.

(٣) حديث أم زرع رواه البخاري في النكاح باب ٨٢، (حديث رقم ٥١٨٩)، ومسلم في فضائل الصحابة (حديث رقم ٩٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها. ولم يذكرنا هذا اللفظ «صفر وشاحها» في الحديث. وفي النهاية لابن الأثير (٣٦/٣): «وفي حديث أم زرع: صِفْرُ رداثها وملء كساتها؛ أي أنها ضامرة البطن، فكان رداها صفر أي خالي، والرداء ينتهي إلى البطن فيقع عليه».

«أعور عينه اليمنى»^(١) وفي وصف النبي ﷺ: «شَتْنُ أَصَابِعِهِ»^(٢) قال: ومع هذا ففي جوازهِ ضَعُفٌ، ووافقه أبو حيان.

(وكذا) يقبح (رفعها مطلقاً) أي مع الِ ومجرّدة (العاري من الضمير وأل، والإضافة إلى أحدهما) وذلك مثال: الحسن وجهٌ، وحسن وجهٌ، والحسن وجهٌ أب، وحسن وجهٌ أب.

(ومنع أكثر البصرية: حسنٌ وجهٌ) وهو المثال الثاني من هذه الأربعة لخلو الصفة من ضمير مذكور يعود على الموصوف، واختاره ابن خروف. وما تقدّم من جوازه يقبح مذهب الكوفيين، وأجازه ابن مالك، ومن شواهد قوله:

١٤٩١ - بثوب ودينار، وشاةٍ ودرهم فهل أنت مَرْفُوعٌ بما هَاهُنَا رَأْسُ^(٣) وقوله:

١٤٩٢ - يُثَمِّمُوْهُ مُنِيْتُ شَهْمٍ قَلْبُ مُتَجَبِّلٍ لَا ذِي كَهَامٍ يَبْجُو^(٤) قال أبو حيان: وقول ابن هشام الخضراوي في نحو هذا: لا يجوز الرفع في قول أحد؛ إذ لا ضمير في السبب، ولا ما يسدُّ مسدّه ليس بصحيح، إذ جوازه محكي عن الكوفيين، وبعض البصريين.

(ويتبع معمولها) أي الصفة المشبهة بجميع التوابع، وتجرى على حسب لفظه لا موضعه. وأجاز الفراء أن يتبع المجرور على موضعه من الرفع، كما جاز: «مرت بالرجل

(١) رُوي بعده ألفاظ: «أعور عينه اليمنى» و«أعور العين اليمنى» و«أعور عَيْنَ اليمنى». رواه البخاري في اللباس (باب ٦٨)، والتعبير (باب ١١ و ٣٣)، والفتن (باب ٣٦)، والتوحيد (باب ١٧)، وأحاديث الأنبياء (باب ٤٨)، والمغازي (باب ٧٧)، ومسلم في الإيمان (حديث ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٧)، والفتن (حديث ١٠٠). والترمذي في الفتن (باب ٦٠)، وأحمد في المسند (١٣٢/٢، ١٤٤) من حديث عبدالله بن عمر بن الخطاب.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ؛ وورد الحديث في الصحاح بلفظ: «كان رسول الله ﷺ شَتْنَ الْقَدَمَيْنِ وَالْكَفَيْنِ»؛ رواه البخاري في اللباس (باب ٦٨)، والترمذي في المناقب (باب ٨)، وأحمد في المسند (٨٩/١)، ٩٦، ١٠١، ١١٦، ١١٧، ١٢٧، ١٣٤، ١٥١). وذكره ابن الأثير في النهاية (٤٤٤/٢) وقال: «أي أنهما يميلان إلى الغلظ والقصر، وقيل هو الذي في أنامله غلظ بلا قصر؛ ويُحمد ذلك في الرجال لأنه أشدّ لقبضهم، ويذمّ في النساء».

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٨٤/٥، ٢٨٧)، وشرح التصريح (٧٢/٢).

(٤) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٨٤/٥)، وشرح الأشعموني (٣٥٨/٢، ٣٦٠)، والمقاصد النحوية (٥٧٧/٣).

الحسن الوجه نفسه، و «هذا قوي اليد والرَّجُل» برفع «نفسه» «والرَّجُل» مع جرَّ المعمول.

وقد صرح سيويه بمنع ذلك وأنه لم يسمع منهم في هذا الباب.

وأما أن يعطف على معمولها المجرور نَصْباً فنَصَبُوا على أنه لا يجوز، لا يقال: «هذا حسن الوجه والبَطن» بخلاف اسم الفاعل.

(وقيل): يتبع بكل التوابع (إلا بالصفة).

قال أبو حيان: هكذا قال الرَّجَّاج. وزعم أنه لم يسمع من كلامهم. فلا يجوز: «جاءني زيد الحسن الوجه الجميل». قال: وقد جاء في الحديث في صفة اللُّجَّال: «أعور عينه اليمنى»^(١)، فاليمين صفة لعينه، وعينه معمول الصفة، فينبغي أن ينظر في ذلك.

قال: وعَلَّ منع ذلك بعض شيوخنا بأن معمول الصَّفة مُحَالٌ أبداً على الأوَّل، فأشبهه المضمَر، لأنه قد علم أنك لا تعني من الوجوه إلا وجه زيد في نحو: مرتت بزيد الحسن الوجه.

قال: وحكى لي هذا التعليق أيضاً الشيخ بهاء الدين بن النحاس عن عبد المنعم الإسكندراني^(٢) من تلاميذ ابن بَرِّي، قال لي: وقد كان ظهر لي ما يشبه هذا وهي أنَّ الصَّفة هي في الحقيقة للوجه، وإن أسندت إلى زيد مثلاً، فقد تبَيَّن الوجهُ بالصَّفة فلا يحتاج إلى تبين.

قلت له: الصَّفة قد تكون لغير التبيين كالمدح والذَّم وغيرهما، فهلاً جاز أن يوصف بصفات هذه المعاني؟ فقال: أصل الصَّفة أن تأتي للتبيين، ومجيئها لما ذكرت هو بحق الفرع، وإذا امتنع الأصل فأحرى أن يمتنع الفرع.

وقال بعض أصحابنا: امتنع ذلك لأنها ضعيفة في العمل، فلم تقو أن تعمل في الموصوف والصَّفة معاً.

ويضعَّف هذا بعملها في المؤكد والتوكيد إلا أنَّ فَرْقَ بينهما بأن المؤكَّد والتوكيد كأنهما شيء واحد؛ لأن التوكيد لم يدلَّ على معنى زائد في المؤكَّد بخلاف الصفة.

(وإذا كان معناها) أي الصفة المشبهة (لسابقتها) أي للموصوف (رفعت ضميره مطابقة)

(١) راجع الحاشية (١) من الصفحة السابقة.

(٢) هو عبد المنعم بن صالح بن أحمد بن محمد التيمي القرشي الإسكندراني. عالم بالأدب واللغة، مكِّي الأصل واستوطن الإسكندرية فنسب إليها. توفي سنة ٦٣٣ هـ. من مصنفاته: تحفة المعرب وطرفة المغرب. انظر ترجمته في معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (١٩٣/٦).

له في الإفراد والتذكير وضدهما نحو: مرتت برجل عاقل، ورجلَيْن عاقلَيْن، وبامرأة عاقلة.

(أو) كان معناها (لغيره، ولم تَرْفَعْه فكذاك) أي تطابق الصفة الموصوف قبلها نحو: مرتت برجلين حسنَيْن الغلمان، وبامرأة حسنة الغلام ونساء حسان الغلمان.

(ولا) بأن رفعت (فكالفعل) فلا يطابق إلا على لغة: أكلوني البراغيث نحو: مرتت برجلين حسنَيْن غلامهما، وبرجال حسنَيْن غلمانهم وبامرأة حسن غلامها.

(وتكسيروها حيثل) أي حين رفعت السببي مسندة إلى جمع (إن أمكن أولى من الإفراد في الأصح) سواء كان الموصوف جمعاً أم مثني أم مفرداً، نحو: مرتت برجال حسان غلمانهم، ورجلين حسان غلمانها، وبرجل حسان غلامها. هذا قول المبرّد، ونصّ عليه سيويوه في بعض نسخ كتابه وأجازه الجزولي، وصاحب «التمهيد»^(١)، وبه جزم ابن مالك.

قال أبو حيّان: وذهب بعض شيوخنا إلى أنّ الإفراد أحسن من التكسير قال: لأن العلة في ذلك أنه قد ينزل منزلة الفعل إذا رفع الظاهر، والفعل لا يثنى ولا يجمع، فانتفى أن تكون الصفة مفردة. قال: نعم، التكسير أجود من جمع السلامة إذ لا تلحقه علامة جمع فهو كالمفرد، لأنه معرب بالحركات مثله، بخلاف جمع السلامة، وإلا فالفعل لا يجمع لا جمع سلامة ولا يجمع تكسير فكيف يكون أحدهما أحسن من الإفراد؟

قال أبو حيّان: وما ذكره هو القياس، لكنه ذهل عن نقل سيويوه في ذلك، ثم ذكر أبو حيّان بعد سطر أنّ هذا القول هو مذهب الجمهور، واختيار الشلوبين وشيخه الأبهذي.

(وثالثها إن تبع جمعاً) فالتكسير أولى مشاكلة لما قبله، ولما بعده، نحو: مرتت برجال حسان غلمانهم. وإن تبع مفرداً فالإفراد أولى من التكسير لأنه تكلف جَمْع في موضع لا يحتاج إليه، لأنه إذا رفع فقوته قوة الفعل وطريق الجمع في الفعل مكروه، فكذا في الاسم. نقل ذلك أبو حيّان عن بعض من عاصره.

فإن لم يمكن التكسير فواضح أنه ليس إلا الإفراد، نحو: مرتت برجل شراب أباًوة.

(وأوجه) أي جمع التكسير (الكوفية فيما لم يصحح) أي لم يجمع جمع تصحيح بالواو والنون نحو: مرتت برجال عور أباًوهم (وكذا) أوجبوا فيه المطابقة في (الثنية) نحو: مرتت برجالين أعورين أبواهما. ومنعوا الإفراد فيهما بخلاف ما جُمع الجمعين^(٢) فجوّزوا فيه الإفراد والتكسير أحسن، نحو: مرتت برجل كريم أعمامه، وكرام أعمامه. ويضيف كريمين أعمامه.

(١) التمهيد لابن عبد البر. وقد تقدم.

(٢) أي جمع تكسير وجمع مذكر.

(وأجري كعملها) في رفع السبي، ونصبه، وجزه (اسم مفعول المتعدي لواحد وفاقاً) كقوله:

١٤٩٣ - فهل أنت مَرْفُوعٌ بما هاهنا راس^(١)

وقوله:

١٤٩٤ - لما بَدَتِ مَجْلُوءَةٌ وَجَنَاتِهَا^(٢)

وقوله:

١٤٩٥ - تَمَنَى لِقَائِي الْجَوْنُ مَقْرُورَ نَفْسِهِ^(٣)

قال أبو حيان: وقول التهليلي الأصح يدل على خلاف في المسألة، ولا نعلم أحداً منعها، فلذلك قلت وفاقاً.

(و) أجري كذلك أيضاً (الجامد المضمتن معنى المشتق) نحو: «وردنا منهالاً عسلاً ماؤه وعسل الماء» أي خلواً. وقال الشاعر:

١٤٩٦ - لَأُبَيِّتَ وَأَنْتَ غَرْبَالُ الْإِهَابِ^(٤)

وقال آخر:

١٤٩٧ - قَرَأْتُ الْجَلْمَ فَرَعُونُ الْعَذَابِ وَإِنْ تَطْلُبُ نَدَاهُ فَكَلْبُ دُونِهِ كَلْبُ^(٥)

(١) تقدم قريباً برقم (١٤٩١).

(٢) عجز بيت من الكامل، وصلره:

لَوْ صُنَّتْ طَرْفَكَ لَمْ تُرَخِّ بِصِفَاتِهَا

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٨٧/٥)، وشرح التصريح (٧٢/٢).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فَلَقْنَا رَأْسِي ارْتِاعَ ثُغْمَةً عَرُودَا

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٩٠/٥)، وشرح التصريح (٧٢/٢).

(٤) عجز بيت من الوافر، وصلره:

فَلْيُؤَلِّ الْلُؤْلُؤُ وَالْمَهْمَرُّ الْمَفْلُؤُ

وهو لمنذر بن حسان في المقاصد النحوية (١٤٠/٣). ولعفيرة بنت طرامة الكلية في الوحيات

(ص ٨). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤١١/٢)، والخصائص (٢٢١/٢)، وديوان المعاني

(٢٤٩/٢)، وشرح الأشموني (٣٦٢/٢)، والدرر (٢٩١/٥)، ولسان العرب (٦٢٣/١) - عنكب،

٣٧٢/٣ - قيد، ٤٩١/١١ - غريل) والممتع في التصريف (ص ٧٤).

(٥) البيت من البسيط، وهو للشبّاك بن سعد في الحيوان (٢٥٧/١). ولسعيد بن العاصي في ديوان المعاني

(١٩٦/١). وبلا نسبة في الدرر (٢٩٣/٥)، وشرح الأشموني (٣٦٢/٢).

أي متعب، وطائش، ومهلك.

(ومنع أبو حيان قياسه وكذا اسم الفاعل) المتعدي لواحد (إن أمن اللبس) نحو: «زيد ظالم العبيد خاذلهم، راحم الأبناء ناصرهم» إذا كان له عبيد ظالمون خاذلون، وأبناء راحمون ناصرُونَ. وكذا «هذا ضارب الأب زيداً» في: «هذا ضارب أبوه زيداً»، فإن لم يؤمن اللبس لم يجز.

(وقال ابن عصفور وابن أبي الزبيع): إنَّما يجوز (إن حذف المفعول اقتصاراً) فإن لم يحذف أصلاً لم يجز، وكذا إن حذف اختصاراً، لأنه كالمثبت فيكون الوصف إذ ذاك مختلف التعدي والتشبيه وهو واحد، وذلك لا يجوز. ويبيانه أنه من حيث نصب السببي أو جزه يكون مشبهاً باسم الفاعل المتعدي ومن حيث نصب المفعول به يكون اسم فاعل متعدياً مشبهاً بالمضارع فاخفت جهة تعديّه، وجهة تشبيهه من حيث صار شبيهاً بأصل في العمل، شبيهاً بفرع في العمل، فصار فرعاً لأصل، وفرعاً لفرع، ولا يكون الشيء الواحد فرعاً لشئين، ثم إنه لما سمع استعمال المتعدي صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصاراً نحو:

١٤٩٨ - ما الرُّاحِمُ القَلْبِ ظَلاماً وإن ظَلَمًا^(١)

قال أبو حيان: وهذا تفصيل حسن.

(و) قال (أبو علي) الفارسي يجوز (مطلقاً) ولم يقيد بأمن اللبس.

قال ابن مالك في شرح التسهيل: والصحيح أنَّ جواز ذلك متوقف على أمن اللبس.

قال: ويكثر أمن اللبس في اسم فاعل غير المتعدي فلذلك سهّل فيه الاستعمال المذكور، ومنه قول ابن رواحة:

١٤٩٩ - تباركت إني من عذابك خائفٌ وإني إليك تائب النفس راجعٌ^(٢)
وقال آخر:

١٥٠٠ - ومن يك مُنحَلَّ العزائم تابعاً هواه فإن الرُّشْدَ منه بعيدٌ^(٣)
ومن وروده في المصوغ من متعدي قوله:

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولا الكريمُ بمتّباع وإن حُرِّمَ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٩٤/٥)، وشرح الأشموني (٣٤٦/٢)، والمقاصد النحوية (٦١٨/٣).

(٢) البيت من الطويل، ولم أجده في ديوان عبدالله بن رواحة، ووجدته في شرح التصريح (٧١/٢) منسوباً لابن رواحة، والرواية فيه «بائع» مكان «راجع».

(٣) لم أعتد لهذا البيت بعد البحث. وهو من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر.

١٥٠١ - ما الرَّاحِمِ الْقَلْبِ ظَلاماً وَإِنْ ظَلِمَا وَلَا الْكَرِيمِ بِمَنَاعٍ وَإِنْ حَرِمَا^(١)
انتهى.

قال أبو حيّان: وإطلاقه يدلّ على جواز ذلك في كل متعدّد، سواء تعلّى لواحد أم لاثنتين أو ثلاثة، ولا خلاف أنه لا يجوز في المتعدي لاثنتين أو ثلاثة.

(ومنه الأكثرُ مطلقاً، وتوقّف أبو حيّان) فقال: الأحوط ألا يقدم على جواز ذلك حتى يكثر فيه السماع فيقاس على الكثير، لأن القليل يقبل الشذوذ مع أن البيت السابق يحتمل التأويل.

(فإن تعدّى بالحرف فلا) يجوز فيه ذلك (في الأصحّ) وعليه الجمهور وجوزه الأخفش وابن عصفور نحو: «مررت برجل ماؤ الأب» يريد بنصب الأب أو جرّه، واستدلا بقولهم: «هو حديثٌ عهد بالوجع» فقولهم «بالوجع» متعلق بـ «حديث»، وهو صفة مشبهة.

والجمهور تأوّلوا ذلك على أنه متعلق بـ «عهد» لا بالصّفة، فإن جاء من كلامهم: مررت برجل غضبانٍ الأب على زيد، علّقوا «على زيد» بفعل محذوف تدلّ عليه الصّفة أي غَضِبَ على زيد.

(١) تقدم آنفاً برقم (١٤٩٨) شاهداً في استعمال المتعدي صفة مشبهة.

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

أي هذا مبحثه .

(يرفع) أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ (الضَّمِيرُ غالباً والظاهر في لغة) ضعيفة نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه أي أزيد عليه في الفضل أبوه حكاه سيبويه^(١) وغيره .
(والأحسن حيثلذ تقدّم من).

(ويكثر) رَفَعَهُ الظاهر (إن كان مُفَضَّلًا على نفسه باعتبارين واقعاً بين ضميرين ثانيهما له، والآخر للموصوف والوارد) في ذلك عن العرب (كونه بعد نفي) والمثال المشهور لذلك قولهم: «ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد» وبه عرفت المسألة بمسألة «الكحل» وأفردت بالتأليف^(٢). فالكحل فاعل بأحسن، وهو مُفَضَّل - باعتبار كونه في عين زيد - على نفسه حالاً في عين غيره، وواقع بين ضميرين ثانيهما له، وهو الضمير في «منه»، والأول للموصوف، وهو الضمير في عينه، وقد تقدّم التقي أول الجملة .

ومثله الحديث: «ما من إِيَّامٍ أحبَّ إلى الله فيها العملُ منه في عشر ذي الحِجَّة»^(٣) .

وقول الشاعر:

(١) انظر الكتاب (١/٢٠١، ٢٠٢) .

(٢) انظر في هذه المسألة كتاب سيبويه (٣١/٢، ٣٢) .

(٣) رواه بهذا اللفظ الطبراني في المعجم الكبير (١٣/١٢)، وعبد الرزاق في المصنف (رقم ٨١٢١)، والمتقي الهندي في كنز العمال (رقم ١٢٠٨٨)، وابن الشجري في أماليه (٦١/٢) . كلهم من حديث أبي هريرة .

١٥٠٢ - ما علمت امرأاً أَحَبَّ إِلَيْهِ الْبَ - لَذُلٌ مِنْهُ إِلَيْكَ يَا ابْنَ سِنَانٍ^(١)

قال ابن مالك: والسبب في رفعه الظاهر في هذه الحالة تهوؤه بالقرائن التي قارنته لمعاقبته الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها، ألا ترى أنه يحسن في المثال أن يقال بدله: ما رأيت رجلاً يَحْسُنُ في عينه الكحل كَحْسُنِهِ في عين زيد، ولا يَخْتَلُ المعنى، بخلاف قولك في الإثبات: رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، فإن إيقاع الفعل فيه موقع أفعل يغيّر المعنى، فكان رفع «أفعل» للظاهر، لوقوعه موقعاً صالحاً للفعل على وجه لا يغيّر المعنى بمنزلة إعمال اسم الفاعل الماضي مَعْنَى إذا وصل بالالف واللام، فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه، فلَمَّا وقع صلة قَدَرٍ بِفَعْلٍ وفاعلي ليكون جملةً، فإن المفرد لا يوصل به موصول فأنجب بوقوعه موقع الفعل، ما كان فائتاً من الشبه، فأعطي العمل بعد أن مُنِعَ.

(وقاس ابن مالك) على التثني (التَّهَيُّ والاستفهام)، فقال: لا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى التثني، كقولك: «لا يكن غيرك أَحَبَّ إِلَيْهِ الْخَيْرُ مِنْهُ إِلَيْكَ»، و«هل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يَمُنُّ». وإن لم يرد ذلك مسموعاً.

(ومنعه أبو حيّان) قائلاً: إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفي وجب اتباع السماع فيه، والاقصار على ما قالته العرب، ولا يقاس عليه ما ذكر من الأسماء، لا سيما ورفعه الظاهر إنما جاء في لغة شاذة، فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السماع، قال: على أن إلحاقها بالتثني ظاهر في القياس، ولكن الأولى اتباع السماع.

(وأعرب الأعلام مثله) أي هذا التركيب معه، أي (معه) الوجه الذي تقدّم تقريره (مبتدأ وخبراً).

(وقد يحذف الضمير الأول^(٢)) إذا كان معلوماً: سمع «ما رأيت قوماً أشبه بعضهم ببعض قومك» وقال ابن مالك: تقديره: «ما رأيت قوماً أبين فيهم شبه بعض ببعض منه في قومك».

(و) قد يحذف الضمير (الثاني^(٣))، وتدخل «من» على الظاهر) نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد. (أو) على (محله) كقولك في المثال المذكور: من عين زيد يحذف «كحل» الذي هو المضاف (أو) على (ذي محله) كقولك فيه: من زيد

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٩٥/٥)، وشرح التصريح (٢٦٦/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٣٣)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٧٣)، وشرح قطر الندى (ص ٢٨٢).

(٢) أي العائد للموصوف.

(٣) أي العائد للكحل.

بحلف «كحل» و «عين»، وإدخاله على صاحب العين.

ومن إدخاله على المحل قولهم: «ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من كذبة أمير على منبر»، والأصل: من شهود كذبة أمير، فحذف شهود، وأقام المضاف إليه مقامه.

(ولا ينصب) أفعل التفضيل (مفعولاً به على الأصح) بل يتعدى إليه بالآم، إن كان الفعل يتعدى إلى واحد نحو: زيد أبدل للمعروف، فإن كان الفعل يفهم علماً أو جهلاً، تعدى بالباء نحو: زيد أعرف بالنحو، وأجهل بالفقه، وإن كان مبنياً من فعل المفعول تعدى بإلى إلى الفاعل معنى نحو زيد أحب إلى عمرو من خالد، وأبغض إلى بكر من عبدالله.

وب «في» إلى المنقول نحو: زيد أحب في عمرو من خالد، وأبغض في عمرو من جعفر.

قال ابن مالك: وإن كان مُتَعَدِّ إلى اثنين عُذِّي إلى أحدهما بالآم، وأُضْمِر ناصب الثاني، نحو: هو أكسى للفقراء الثياب، أي: يكسوهم الثياب. قال أبو حيان: وينبغي ألا يقال هذا التركيب إلا إن كان مسموعاً من لسانهم.

وذهب بعضهم: إلى أنه ينصب المفعول به إن أُوِّل بما لا تفضيل فيه، حكاه ابن مالك في التسهيل.

قال أبو حيان: وهذا الرأي ضعيف، لأنه وإن أُوِّل بما لا تفضيل فيه، فلا يلزم منه تَعُدِّيهِ كتَعُدِّيهِ. وللتراكيب خصوصيات.

وفي شرح الكافية لابن مالك أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به، فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِمَاكُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فحيث هنا مفعول به، لا مفعول فيه، وهي في موضع نصب بفعل مقدر، يدل عليه «أعلم»، زاد في شرح التسهيل: والتقدير - والله أعلم - يعلم مكان جعل رسالته^(١).

قال أبو حيان: وقد فرضناه نحن على أن تكون «حيث» باقية على بابها من الظرفية لأنها من الظُروف التي لا تتصرف.

(ولا) تنصب مفعولاً (مطلقاً وفقاً) ذكره.

(وتلزمه من) ولو تقديراً إن جرد من آل، والإضافة نحو: زيد أفضل من عمرو. قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشِرْكٍ﴾ [الأحزاب: ٦] ومثال تقديرها: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَرْحَامُ﴾

(١) القراءة في مصاحفنا: «رسالته» بالإنفراد؛ وقد ذكر أبو حيان في البحر المحيط (٢١٩/٤) أن «رسالته» بالإنفراد هي قراءة ابن كثير وحفص؛ وأما «رسالاته» بالجمع فهي قراءة باقي السبعة.

أَفْعَلُ التَّضْعِيلِ _____ ﴿الأنفال: ٧٥﴾. ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَثَرًا﴾ [الأعلى: ١٧].

(و) يلزمه (الإفراد والتذكير إن جرّد، أو أضيف لنكرة) سواء كان تابعاً لمذكّر، أم مؤنث، لمفرد أم مثنى أم مجموع، نحو: زيد أفضل من عمرو، وهند أفضل من دعد، والزيدان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من عمرو، والهندان أفضل من دعد، والهندات أفضل من دعد. ونحو: زيد أفضل رجل، وهما أفضل رجلين، وهم أفضل رجال، وهي أفضل امرأة، وهن أفضل نساء (خلافاً للفراء في الثاني) حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناً من المعرفة^(١) فضله^(٢)، واقتضى حيث أن يؤنث ويثنى نحو: هند فضلى امرأة تقصدنا، والهندان فضلتا امرأتين تزوراننا. (و) على الأول يلزم (مطابقتها هي) أي النكرة المضاف إليها كما تقدم في الأمثلة. (خلافاً لابن مالك في) النكرة (المشتقة) حيث قال: يجوز فيها الإفراد مع جمعيّة ما قبل المضاف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُ أَزْوَاجُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ﴾ [البقرة: ٤١].

قال أبو حيّان: وقياس قوله جريان ذلك فيما قبله مُثْنَى نحو: الزيدان أفضل مؤمن. قال: والحق تأويل الآية على حذف موصوف هو جمع في المعنى، أي أول فريق كافر.

(و) على الأقوال يلزم (كونها من جنس المسند إليه أفعل) كما تبين.

(و) أبو بكر (ابن الأنباري جرّها إن خالفته) في المعنى مع تجويزه نصبها نحو: أخوك أوسع داراً أو داراً، وأبسط جاءه وجاهاً، قال: فالجرّ على إضافة أفعل إلى المفسر، والنصب على إرادة من؛ إذ لو ظهرت لم يكن إلّا النصب.

(و) والمعرف بال (يطابق) في الإفراد والتذكير، وضدّها حتماً نحو: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات أو الفضّل.

(و) في المضاف لمعرفة الوجهان المطابقة وعدمها وقد اجتماعاً في قوله ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَثَرًا﴾ [الأعلى: ١٧].

(و) وأوجب ابن السّراج الإفراد والتذكير) ومنع من مطابقة ما قبله. قال أبو حيّان: وردّ عليه بالسماع والقياس، قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٦]

(١) لأن النكرة إذا وصفت كانت قريبة من المعرفة، وفي المثالين وصفت النكرة بجملة.

(٢) أي فصل هذه المسألة من قاعدة عدم المطابقة.

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند (١٨٥/٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أنه سمع النبي ﷺ يقول: «ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة؟» فسكت القوم، فأعادها مرتين أو ثلاثاً، قال القوم: نعم يا رسول الله، قال: «أحسنكم أخلاقاً».

وقال: ﴿جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْثَرَ مُتَجَرِّمِينَ﴾ [الأنعام: ١٢٣] فأفرد «أحرص» وجمع «أكابر».

وأما القياس فشبهه بذي الألف واللام أقوى من شبهه بالعاري من حيث اشتراكهما في أن كلاً منهما معرفة، فإجراؤه مجراه في المطابقة أولى من إجرائه مجرى العاري، فإذا لم يُغَط الاختصاص بجريانه مجراه، فلا أقل من أن يشارك.

(وعلى الأول في الأوضح حُلْفٌ^(١)) قال أبو بكر بن الأثيري: الأفراد والتذكير أفصح استغناء بثنية ما أُضيف إليه وجمعه وتأنيته، عن ثنية أفعال وجمعه وتأنيته، قال: وهذا القول عن العرب.

وقال أبو منصور الجواليقي: الأوضح من الوجهين المطابقة.

(ولا يجرّد) أَفْعَل (من) معنى (التفضيل حيثلذ، ويكون بعض المضاف إليه) كما تقدّم.
(وقال الكوفيّة): الإضافة فيه (على تقدير من، فإن لم يقصد به التفضيل طابق) وجوباً كالمعرف بـ «أل» لتساويهما في التعريف، وعدم اعتبار معنى: من، ولا يلزم كونه بعض ما أُضيف إليه.

قال ابن مالك في شرح الكافية: فلو قيل يوسف أحسن إخوته امتنع عند إرادة معنى المعجّز، وجاز عند إرادة معنى المعروف بـ «أل» لما ذكرت لك، ولما قرّر في باب الإضافة من أن «أياً» بمعنى بعض إن أُضيف إلى معرفة، ومعنى «كلّ» إن أُضيف إلى نكرة، وأفعال التفضيل مثلها في ذلك.

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: إذا كان أفعال جارية على من أطلق له التفضيل، فلا ينوى معه «من»، وإذا أوّل بما لا تفضيل فيه لزمّت المطابقة في الحالين، ولا يلزم أن يكون فيهما بعض المضاف إليه. مثال الأول: «يوسف أحسن إخوته» أي أحسنهم، أو الأحسن من بينهم. فهذا على الإخلاء من معنى «من» وإضافته إلى ما ليس بعضاً منه، لأن إخوة يوسف لا يندرج فيهم يوسف.

ومثال الثاني: زيد أعلم المدينة، تريد عالم المدينة، قال: وهذا النوع ذهب إليه المتأخرون، واستدلوا على وقوعه بقوله تعالى: ﴿هُوَ أَهْلُكُمْ﴾ [النجم: ٣٢] ﴿وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْنِ﴾ [الزّوم: ٢٧] قالوا: التقدير هو عالم بكم، إذ لا مشارك له في علمه. وهو هين عليه، إذ لا تفاوت في نسب المقدورات إلى قدرته.

(وفي قياس ذلك خلف): فقال المبرّد: هو مقيس مطّرد، وقال ابن مالك في

التسهيل: الأصح قصره على السماع، قال أبو حيان: لقلة ما ورد من ذلك (ولا يخلو) أفعل التفضيل (المجوز) من أل والاضافة المقرون بـ «من» (من مشاركة المفضل) في المعنى (غالباً ولو تقديرًا) قال أبو حيان: فإذا قيل: سيبويه أنحى من الكسائي، فالكسائي مشارك لسيبويه في النحو، وإن كان سيبويه قد زاد عليه في النحو.

والمراد بقولنا: «ولو تقديرًا» مشاركته بوجه ما كقولهم في البغيضين: هذا أحب إلي من هذا، وفي الشريين: هذا خير من هذا، وفي الصّعبين: هذا أهون من هذا، وفي القبيحين: هذا أحسن من هذا. وفي التنزيل: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ [يوسف: ٣٣]. وتأويل ذلك: هذا أقل بغضاً، وأقل شراً، وأهون صعوبة، وأقل قبحاً.

ومن غير الغالب قوله: العسل أحلى من الخل، والصيف أحر من الشتاء.

(وتحذف من والمفضل للقرينة) كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ﴾ (١) [طه: ٧].

(ويكثر الحذف (لكون أفعل خبراً) لمبتدأ أو ناسخ نحو: ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ٣٦]. ﴿وَمَا تُخْفِي بُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨]. ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَكْبَرُ﴾ [الكهف: ٤٦]. ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [المزمل: ٢٠].

وقال الشاعر:

١٥٠٣ - وَلِكُنْهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَضْبَرًا^(٢)

(أو صفة) نحو: مررت برجل أفضل.

(ومنه الرّمانيّ معها) وقال: لا يجوز الحذف إلا في الخبر.

(وثالثها): الحذف مع الصفة (قيح وجوزة البصرية مع) أفعل، إذا كان في موضع (فاعل أو اسم إن) نحو: جاءني أفضل، وإن أكبر، ومنعه الكوكيون.

(١) إذا اعتبرنا «أخفى» في الآية الكريمة أفعل تفضيل، فالمحذوف «من السر» أي وأخفى من السر. ولكن ذهب بعض السلف إلى أن قوله «وأخفى» هو فعل ماض لا أفعل تفضيل، أي: يعلم أسرار العباد وأخفى عنهم ما يعلمه هو. قاله أبو حيان في البحر المحيط (٦/٢١٤، ٢١٥) وأشار إلى تضعيفه عن ابن عطية والزمخشري. وانظر الكشاف للزمخشري (٣/٥٣).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

سَقَيْنَاهُمْ كَاسًا سَقَوْنَا بِمَثَلِهَا

وهو للنايفة الجعدي في ديوانه (ص ٧٢)، والدرر (٥/٢٩٥). ولا نسبة في أمالي الزجاجي (ص ١٠)، وحاشية ياسين (١/٢٤٩).

(وفي تقديمها) أي مِنْ، ومجرورها على أفعل أقوال: أحدها الجواز (ثانيها): المنع (ثالثها) وهو (الأصح: يجب إن وُصِلَتْ باستفهام) نحو: «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ»، و «مَنْ آتَى النَّاسَ زَيْدَ أَفْضَلَ»، و «مِمَّنْ كَانَ زَيْدٌ أَفْضَلَ» و «مِمَّنْ ظَنَنْتَ زَيْدًا أَفْضَلَ»، و «مَنْ وَجَّهَ مِنْ وَجْهِكَ أَجْمَلَ»، (والأخ) بَأَنَّ كَانَتْ فِي الْخَبَرِ (منع اختياراً) وجاز في الضَّرورة كقوله:

١٥٠٤ - فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّخْلِ، أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ (١)

(وَيُفْضَلُ) مِنْ مَعَ مَجْرُورِهَا مِنْ أَفْعَل (بمعمول) له كقوله تعالى: ﴿الَّذِي أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦].

(وَقُلْ) الْفَصْلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ (بغيره) أي بغير المعمول كقوله:

١٥٠٥ - وَلَقَوْكَ أَطْيَبُ لَوْ بَدَّلْتَ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةً عَلَى خُمْرٍ (٢)

وقوله:

١٥٠٦ - لَمْ أَلْقِ أَخْبَثَ يَا فِرَزْدَقُ مِنْكُمْ لَيْلًا، وَأَخْبَثَ بِالنَّهَارِ نَهَارًا (٣)

(وَيُعْلَى أَفْعَلُ كَالْتَعْجَبِ) أي بالحروف التي يعلّى بها.

قال ابن مالك: فيقال: زيد أرغب في الخير من عمرو، وأجمع للمال من زيد، وأرأف بنا من غيره.

مسألة: (خرج عن الأصل آخَر) وهو وصف على «أفعل» (مطابق) وما هو له (مطلقاً) في الأفراد والتذكير، والتثنية، وأضدادها نحو: مورت بزید، ورجل آخر، ورجلين آخرين،

(١) البيت من الطويل، وهو للفَرَزْدَق في ديوانه (ص ٣٢ - طبعة الصاوي ١٣٥٤ هـ)، وخزانة الأدب (٢٩٦/٨)، والدرر (٢٩٦/٥)، وشرح المفصل (٦٠/٢)، والمقاصد النحوية (٤٣/٤). ويلا نسبة في الأشياء والنظائر (٢٩٤/٨)، وتذكرة النحاة (ص ٤٧)، وشرح الأشموني (٣٨٩/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٦٨)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٦٦).

ويروى: «بل مكان «أو».

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الاشتقاق (ص ٣٧٤)، وجمهرة اللغة (ص ٣٨٣)، والدرر (٢٩٧/٥)، وشرح الأشموني (٣٨٥/٢)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٦٤)، ولسان العرب (٨٠٤/١) - وهب، والمقاصد النحوية (٥٤/٤).

ومعنى البيت: موضوع على خمر ممزوج بماء. والموهبة: السحابة تقع حيث وقعت، والجمع مواهب. (اللسان: ٨٠٤/١).

(٣) البيت من الكامل، وهو لجريز في ديوانه (ص ٥٢٢)، وتذكرة النحاة (ص ٤٧)، وخزانة الأدب (٢٦٣/٨)، والدرر (٢٩٨/٥)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٦٤).

أو رجالاً آخرين، وكان مقتضى جعله من باب أفعَل التفضيل أن يلزمه في التنكير لفظ الإفراد والتذكير، والآ يؤنث، ولا يُنثى، ولا يجمع إلا معرفة، كما كان أفعال التفضيل فمنع هذا المقتضى، وكان بذلك معدولاً عما هو به أولى، فلذلك منع من الصرف (ولم تدخله من) لأنه لا دلالة فيه على تفضيل لنفسه ولا بتأويل (والصحيح) أنه (يستعمل في غير الآخر).

(أما أول الوصف فكثيره) من سائر أفعال التفضيل، فيفرد مجزّداً، ومضافاً لنكرة، ويطابق معرفة بـ «أل»، ويضاف لمعرفة، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ﴾ [آل عمران: ٩٦].
﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

(ويقع بعد عام مضافاً) هو (إليه وتابعاً) له (ومنتصوياً ظرفاً).

قال في البسيط: تقول العرب على ما قاله اللحياني: مضى عامُ الأول بما فيه، والعامُ الأول، وعامُ أول بما فيه، وعامُ أول، وعامُ أول^(١)، فتضيف العام إلى أول، فتصرف ولا تصرف، وترفعه على النعت، فتصرف ولا تصرف، لأن أول يكون معرفة ونكرة، ويكون ظرفاً واسماً، تقول: ابداً بهذا أول، فتنبه على الضمّ والحمد لله أولاً وآخرأً يعرب، وتصرف نكرة، وفعلت ذلك عاماً أولاً^(٢)، وعامُ أول، وأول.

واحتز بأول الوصف^(٣) عن الاسم، وهو المجزّد عن الوصفية، فإنه مصروف نحو: ما له أول، ولا آخر. قال أبو حيان: وفي محفوظي أنّ مؤنث هذا: أولّة^(٤).

(١) نقل في اللسان (٧١٧/١١ - مادة وآل) كلام اللحياني كما يلي، قال: «وحكى اللحياني: أتيتك عامُ الأول، والعامُ الأول، ومضى عامُ الأول، على إضافة الشيء إلى نفسه، والعامُ الأول وعامُ أول مصروف، وعامُ أول، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه أيضاً».

(٢) في الأصل: «أول» غير مصروف؛ والسياق يقتضي أن يكون «أولاً» كما أثبتناه إذا استعمل اسماً غير صفة، كما جاء في اللسان (٧١٧/١١) حيث نقل عن الجوهري، قال: «إذا جعلته صفة لم تصرفه، تقول: لقيته عاماً أول، وإذا لم تجعله صفة صرفته، تقول: لقيته عاماً أولاً».

(٣) «الوصف» مجرور، صفة لـ «أول».

(٤) قال في اللسان (٧١٩/١١ - مادة وآل): «حكى ثعلب: هنّ الأولات دخولاً والآخرات خروجاً، واحدهما الأولّة والآخرة».

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ

أي هذا مبحثها: (هي أسماء قامت مقامها، أي مقام الأفعال في العمل غير متصرفة) لا تصرّف الأفعال، إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزّمان، ولا تصرف الأسماء إذ لا يسند إليها، فتكون مبتدأة أو فاعلة، ولا يخبر عنها فتكون مفعولاً بها أو مجرورة.

وبهذا القيد خرجت الصفات والمصادر، فإنها وإن قامت مقام الأفعال في العمل إلا أنها تتصرف تصرّف الأسماء، فتقع مبتدأة، وفاعلاً ومفعولاً، وأما قول زهير:

١٥٠٧ - دُعِيْتُ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّغْرِ^(١)

فمن الإسناد اللفظي.

وقولي في صدر الحد: هي أسماء أحسن من قول «التسهيل»: هي ألفاظ إلى آخره، لأنه يدخل فيه إن وأخواتها، فإنها ألفاظ قامت مقام أفعال، فعملت غير متصرفة تصرّفها، ولا تصرف الأسماء، وهي حروف لا أسماء أفعال، ولذا احتاج إلى إخراجها، فزاد في

(١) عجز بيت من الكامل، وصلره:

وَلَيْتَنِي حَنْسُو الدَّرَجِ أَتَيْتَ إِذَا

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٨٩)، وإصلاح المتعلق (ص ٣٣٦)، والإنصاف (٥٣٥/٢)، وخزانة الأدب (٣١٧/٦، ٣١٨، ٣١٩)، والدرر (٣٠٠/٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢٣١/٢)، وشرح التصريح (٥٠/١)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٣٠)، وشرح المفصل (٢٦/٤)، والشعر والشعراء (١٤٥/١)، والكتاب (٢٧١/٣)، ولسان العرب (٦٥٧/١١، ٦٥٨ - نزل، ١٨/١٢ - أسم) وما يتصرف وما لا يتصرف (ص ٧٥)، والمقتضب (٣٧٠/٣). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٢٤٧/٧)، ووصف المباني (ص ٢٣٢)، وشرح المفصل (٥٠/٤، ٥٢).

مع الهوامش/ ج ٣/ ٦٢

الكافية قوله: «ولا فضلة» وقال في شرحها: إنه أخرج الحروف، لأن الحرف أبداً فضلة في الكلام.

(وحكمها غالباً في التعدي وال لزوم وغيرهما) كإظهار فاعلها، وإضماره (حكم موافقها معنى) فـ «زُوَيْد» متعد، لأن فعله أمهل، فيقال: زُوَيْدٌ، وَصَهْ لازم لأن فعله: اسكت وفاعل كليهما مضمَر وجوباً كفعليهما، ومظهر في: هيهات زيد، كما تقول بَعْدَ زيد.

واحتز ببالغاً من آمين، فإنه بمعنى: استجب، وهو متعد، ولم يُحفظ لها مفعول، وكذا «إليه» بمعنى: زدني (لكن) يخالفه في أنها (لا يبرز معها ضمير) بل يستكنّ فيها مطلقاً بخلاف الفعل، فتقول: صه للواحد، والاثنتين، والجمع، وللمذكر والمؤنث بلفظ واحد^(١).

(ولا يتقدّم معمولها) عليها، فلا يجوز أن يقال: زيداً عليك، ولا زيداً زُوَيْد، لأنّها فرع في العمل عن الفعل فضعت.

(ولا تضر) أي لا تعمل مضمرّة بأن تحذف، ويبقى معمولها (في الأصحّ فيهما)، وجوّز الكسائي أن يتصرّف فيها يتقدّم معمولها عليها إجراء لها مجرى أصولها، وجعل منه قوله تعالى: ﴿يَكْتُبُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ﴾ [النساء: ٢٤] وقول الشاعر:

١٥٠٨ - يا أيّها الماسحُ دلّوي دُونَكَا^(٢)

وجوّز ابن مالك إعمالها مضمرّة، وخرج عليه هذا البيت، فجعل «دلوي» مفعولاً بـ «دونك»، مضمرّاً للدلالة ما بعده عليه.

(وزعمها الكوفية أفعالاً) لدلالتها على الحدث والزمان.

(و) زعمها (ابن صابر^(٣)) قسماً رابعاً زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة (سماه الخالفة).

(١) و «صه» تنوّن ولا تنوّن؛ فإذا تنوّنت فهي للتكثير كأنك قلت: اسكت سكوتاً، وإذا لم تنوّن فلتتعريف، أي: اسكت السكوت المعروف منك. قاله ابن الأثير في النهاية (٦٣/٣).

(٢) ويعده:

إنّني رأيت الناس يحملونكَا

والرجز لجارية من بني مازن في الدرر (٣٠١/٥)، وشرح التصريح (٢٠٠/٢)، والمعاصد النحوية (٣١١/٤). ويلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٦٥)، والأشباه والنظائر (٣٤٤/١)، والإنصاف (ص ٢٢٨)، وأوضح المسالك (٨٨/٤)، وجمهرة اللغة (ص ٥٧٤)، وخزانة الأدب (٢٠٠/٦)، ٢٠١، (٢٠٦)، وذيل السمط (ص ١١)، وشرح الأشموني (٤٩١/٢)، وشرح ديوان الحماسة للرزوقي (ص ٥٣٢)، وشرح شلور الذهب (ص ٥٢٢)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٣٩)، وشرح المفصل (١١٧/١)، ولسان العرب (٦٠٩/٢ - ميج)، ومعجم ما استعجم (ص ٤١٦)، ومغني اللبيب (٦٠٩/٢)، والمغرب (١/١٣٧).

(٣) هو أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي. انظر بغية الوعاة للسيوطي (٣١١/١ - طبعة البايي الحلبي).

(ثم) على الأزل، وهو قول جمهور البصريين باسميتها اختلف في مستأها.

(قيل: مدلولها لفظ الفعل، لا حدث ولا زمان) بل تدلّ على ما يدل على الحدث والزمان.

(وقال) بل (تفيدهما) قال في البسيط: ودلالتهما على الزمان بالوضع لا بالطبع، وعلى هذا، فهي اسم لمعنى الفعل. قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه والجماعة. (وقيل) هي (أسماء للمصادر)، ثم (دخلها معنى الفعل) وهو معنى الطلب في الأمر، أو معنى (الوقوع) بالمشاهدة، ودلالة الحال في غير الأمر (تنبه الزمان).

(وما تؤن منها) لزوماً نحو: واهأ، وإيهأ وتونها، أو جوازاً كصه، ومه، وإيه، فهو (نكرة) بمعنى أنه إذا وجد دلّ على تنكير الحدث المقهوم من اسم الفعل.

(وغيره): أي ما لم يؤن، إمّا جوازاً كما ذكر، أو لزوماً كأمين، وتله (معرفة).

(وقيل: كلّها معارف) لا نكرة فيها، ثم اختلف في تعريفها من أي قبيل هو؟ فقيل من قبيل تعريف الأشخاص، بمعنى أنّ كل لفظ من هذه الأسماء وضع لكل لفظ من هذه الأفعال.

(وقيل) هي (أعلام أجناس، وأكثرها أوامر كصه) بمعنى: اسكت، ويقال: صاه (ومه وإيهأ) وكلاهما بمعنى: اكفف، كلّا في التسهيل^(١) خلاف قول كثيرين أنّ «مه» بمعنى: اكفف، لأنّ اكفف متعدّد و«مه» لا يتعدّى.

(وها) بمعنى: خذ، وفيها لغتان: القصر والمدّ وتستعمل مجرّدة، فيقال للواحد المذكّر وغيره: ها، وهاء، ومتلوّها بكاف الخطاب بحسب المخاطب، فيقال: هاكّ، وهاكّ، وهاكّم وهاكّم، وهاكّ، ومقتصرأ على تصرّف الهمزة، فيقال: هاء وهاءوما، وهاءوم، وهاءون، وهذه أفصح اللغات فيها، وبها ورد القرآن^(٢).

(وؤويد، وقئد) وكلاهما بمعنى: أمهل.

وقد يردان مصدرين معربين نحو: رؤيدك، وتئيدك، ورؤيد زيد.

(وهيت) بفتح الهاء، وكسرهما، وضمتها (وهية) بفتح الهاء وكسرهما مع تشديد الياء فيهما، وكلاهما بمعنى أسرع، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] بالأوجه الثلاثة^(٣).

(١) انظر التسهيل (ص ٢١١).

(٢) في قوله تعالى في الآية ١٩ من سورة الحاقة: ﴿هاؤم اقرؤوا كتابه﴾.

(٣) قراءة الكسر «هيت» قرأ بها نافع وابن ذكوان والأعرج وشيبة وأبو جعفر. وقراءة الفتح «هَيْتَ» وهي =

(وإيه) بمعنى حَدَّثْتُ. (وَأَمِين) بالمد والقصر بمعنى: اسْتَجِيبَ.

(وقد تَدَلَّى على) حدث (ماضٍ: كهيهات) بمعنى: بَعُدَ، وقد حكى فيها الصَّنْعَانِي سَأًا وثلاثين لغة: هَيْهَاتَ، وَأَيْهَاتَ، وَهَيْهَاتَ، وَأَيْهَاتَ، وَهَيْهَاتَ، وَهَيْهَاتَ. كل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر، ومفتوحته، ومكسورته، وكل واحدة منها منوَّنة وغير منوَّنة، وحكى غيره: أَيْهَاتَكْ، وَأَيْهَاتَا، وَإِيهَاتَا بالالف، وإِيهَاتَا بالمد، فزادت على الأربعين.

(وشتان) بمعنى: اختلف (وسزعان، وشككان) مثلاً أولهما بمعنى: سَرَعَ.

(و) على حَدَثٍ (حاضر كأَوَّه) بمعنى: اُنْتُجِعَ وفيها لغات: أشهرها: فتح الواو المشددة، وسكون الهاء، ومنها كسر الهاء، وكسر الواو فيهما، وأَوَّه بسكون الواو، وكسر الهاء.

(وأَفَت) بمعنى: اُنْتُصَجِرَ، وفيها نحو أربعين لغة (ولِخَ، وَكَخَ) بكسر الهمزة والكاف، وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة بمعنى: اُنْتُكَّرَ.

(وواهاً وَوَى) بمعنى: أعجب.

(و) قد (تضمن نَفْيًا) كقولهم: هَمْهَامٌ^(١) بمعنى: قَتِي (ولو بلا) النافية كقولهم: لا لَعَا له: لا إقالة^(٢).

(ونَهِيًا) كقولهم: وراءك بمعنى: تأخَّر، لأنه بمعنى: لا تَقْدَم واستفهاماً كقولهم: مَهْمِيمٌ أي أحدث لك شيء، وقيل: معناه ما وراءك.

(وتعجباً) كقولهم: بَطَّانَ هذا الأمر بمعنى: بَطُو، وفيه معنى التعجب، وقوله:

١٥٠٩ - وابأبي أنتِ وقوكِ الأشنبُ كائماً ذُو عليه الرزُنبُ^(٣)

= القراءة المشهورة في مصاحفنا قرأ بها السبعة غير ابن كثير، وقرأ بها أيضاً أبو عمرو والكوفيون وابن مسعود والحسن والبصريون. أما قراءة الضم، وهي «مُشَبَّ» فقد قرأ بها ابن عباس. وهناك ست قراءات أخرى غير الثلاث المذكورة؛ ذكرها كلها أبو حيان في تفسير البحر المحيط (٢٩٤/٥) فليراجع (١) «همهام» بكسر الميم، وفيها لغة أخرى «همهام» بسكونها. ومنه [الرجز]:

ما كان إلّا كاصطفاق الأقدام حتى أتيناكم فقالوا همهام
انظر اللسان (١٢/٦٢٣ - مادة هم).

(٢) قال أبو عبيدة: من دعائهم: لا لَعَا لفلان، أي لا أقامه الله. (اللسان: ١٥/٢٥٠ - مادة لعأ).

(٣) الرجز لراجز من بني تميم في الدرر (٣٠٤/٥)، وشرح شواهد المعني (٧٨٦/٢)، والمقاصد النحوية (٣١٠/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٨٣/٤)، وجمهرة اللغة (ص ٣٤٥، ١٢١٨)، والجنى الداني (ص ٤٩٨)، وجواهر الأدب (ص ٢٨٧)، وشرح الأشموني (٤٨٦/٢) وشرح التصريح (١٩٧/٢)، وشرح قطر الندى (ص ٢٥٧)، ولسان العرب (٤٤٨/١ - زرنب)، والمعني (٣٦٩/٢). =

(وغيرها) كالاستعظام في قولهم: يَخِ يَخٍ.

والتنذّم في قوله:

١٥١٠ - سالتاني الطَّلَاقَ أَذْ رَأَيْتَنِي قُلَّ مَالِي، قَدْ جِثْمَانِي بَنُكْرٍ
وَيَ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُخْ جَبَّ وَمَنْ يَفْتَكِرْ يَعِشْ عَيْشٌ ضُرٌّ^(١)

و (منها ما أصله: ظُرِفَ أو جَارَ (مجرور). قال ابن مالك في شرح الكافية: وهذا النوع لا يستعمل إلا متصلاً بضمير مخاطب. (كمكانك) بمعنى: اثبت (وعندك، ولديك، ودونك) الثلاثة بمعنى: خذ (ووراءك) بمعنى: تأخر (وأمامك) بمعنى: تقدّم (والإك) بمعنى: تنجّع (وعليك) بمعنى: الزم.

(ولا تقاس) هذه في الأصح، بل يقتصر فيها على السماع.

وأجاز الكسائي أن يقع كل طرف ومجرور موقع فعل قياساً على ما سمع. ورُدَّ بأن ذلك إخراج لفظ عن أصله، وقيل: إن الكسائي يشرط كونه على أكثر من حرفين بخلاف نحو: بك، ولك.

(ومحلّ الضمير) المتصل بهذه الكلمات فيه أقوال: أحدها: رَفَعُ، وعليه الفراء. ثانيها: نصب، وعليه الكسائي.

(ثالثها) وهو (الأصح) وَمَنْعَبُ الْبَضْرَتَيْنِ (جَرٌّ) لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء «عليّ عبدي زيداً» بجرّ عبدالله، فتبين بذلك أنّ الضمير مجرور الموضع، لا مرفوعه، ولا منصوبه.

قال ابن مالك في شرح الكافية: ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية، فلك أن تقول في التوكيد: عليكم كلُّكم زيداً بالجَر، توكيداً للموجود المجرور وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع.

(وقال ابن بابشاذ): الكاف المتصلة بهذه الظروف (حرف خطاب) لا ضمير، فلا محلّ لها من الإعراب.

= وقد استشهد النحويون بهذا الرجز على مجيء «وا» اسم فعل بمعنى: أتعجب.

(١) البيتان من الخفيف، والاستشهاد بقوله في البيت الثاني «ويّ كأن» حيث جاءت «وي» اسم فعل مضارع بمعنى «أنتدّم». وهو لزيد بن عمرو بن نفيل في خزائن الأدب (٤٠٤/٦)، ٤٠٨، ٤١٠، والدور (٣٠٥/٥)، وذيل سمط اللآلي (ص ١٠٣)، والكتاب (١٥٥/٢). ولنييه بن الحجاج في الأغاني (٢٠٥/١٧)، وشرح أبيات سيبويه (١١/٢)، ولسان العرب (٤٩٠/١٥) - (١). ويلا نسبة في الجنى الداني (ص ٣٥٣)، والخصائص (٤١/٣)، ١٦٩، وشرح الأشموني (٤٨٦/٢)، وشرح المفصل (٧٦/٤)، ومجالس ثعلب (٣٨٩/١)، والمحشوب (١٥٥/٢).

(ومنها) ما هو (مركَّبٌ مُزَجًّا كَحَيَّهَلْ) اسم مركب من حَيَّ بمعنى: أَقْبَلَ، وهَلْ بمعنى: قَرَّ وتقدَّم^(١)، فلما ركب حذف ألفها.

وكثر استعمالها لاستحاث العاقل تغليبا لـ «حَيَّ»، وقد يستحث بها غيره تغليبا لـ «هَلْ»، وتستعمل بمعنى قدَّم نحو: حَيَّهَلْ الثريد، وبمعنى: عَجِّلْ متعذِّرا بالباء نحو: حَيَّهَلْ بكذا، وبـ «إِلَى» نحو: حَيَّهَلْ إلى كذا، وبمعنى: أَقْبَلَ، فيتعلَّى بـ «على» نحو: حَيَّهَلْ على كذا، وفيها لغات^(٢).

(وهَلَمْ الحجازية) نقل بعضهم الإجماع على تركيبها، وفي كيفية خلاف.

قال البصريون: مركبة من «ها» التنبيه ومن «لَمْ» التي هي فعل أمر من قولهم: لَمْ الله شعثه، أي: جمعه، كأنه مثل: اجمع نفسك إلينا، فحذف ألفها تخفيفا، ونظرا إلى أنَّ أصل لام لم: السكون.

وقال الخليل: رَجَبَا قبل الإدغام، فحذفت الهمزة للزجر، إذ كانت همزة وصل، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت.

وقال الفراء: مركبة من «هل» التي للزجر، و «أم» بمعنى: أَقْبِدْ، خَفِّفْتُ الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها، وصرفت، فصار: هَلَمْ.

قال ابن مالك في شرح الكافية: وقول البصريين أقرب إلى الصواب. قال في البسيط: ويدلُّ على صحته أنهم نطقوا به فقالوا: هَالَمْ.

ويأتي هَلَمْ بمعنى: أَخْضِرْ، فيتعلَّى، ومنه ﴿هَلَمْ شُهَدَاكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠] أي: أَحْضِرُوهم، وهَلَمْ الثريد: أي أحضره.

وبمعنى: أَقْبَلَ فيتعلَّى بالي نحو: ﴿هَلَمْ لَيْتَا﴾ [الأحزاب: ١٨] وقد تُعْدَى باللام نحو: هلم للثريد هذه لغة الحجاز من جَعَلَهَا اسم فعل.

وأما بنو تميم فهي عندهم فَعَلْ، تتصل بها الضمائر، فيقولون: هَلْمِي، وهَلْمَا، وهَلْمُوا، وهَلْمُنْ. أما قول الناس (هَلَمْ جَرًّا) فتوقف الشيخ جمال الدين (بن هشام في عريبته) قال في رسالة له. (٣) ..

(١) انظر لسان العرب (٣٦٤/١٥) - مادة هلا).

(٢) وهي: حَيَّهَلْ، وَحَيَّهَلْ، وَحَيَّهَلْ. انظر التسهيل لابن مالك (ص ٢١١).

(٣) موضع النقط بيض في الأصل. وقول ابن هشام في رسالته حول «هَلَمْ جَرًّا» انظره في الأشباه والنظائر للسيوطي (٢٠٠/٣) حيث ذكر أقوال العلماء في «هلم جَرًّا» على مدى ست صفحات.

أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ

مسألة: (أسماء الأصوات ما وُضِعَ لزَجْرِ) لما لا يعقل (كهلا) بوزن: ألا لزجر الخيل عن البُطء^(١).

(أو دُعَاء) لما لا يعقل (كأُو) بلفظ «أُو» العاطفة لدعاء الفرس.

(أو حكاية صوت) لحيوان، أو اصطكاك أجرام (كخفاق) بغين معجمة وكسر القاف لحكاية صوت الغراب (وطاق) بطاء مهملة، وكسر القاف لحكاية صوت الضرب.

(وفيه) أي في هذا النوع أيضاً، كما في أسماء الأفعال (المركب) المزجي (كخفاق باق) بإعجام الخاء، وكسر القافين لحكاية صوت الجماع (وقاش ماشي) بكسر الشينين المعجمتين لحكاية صوت القماش.

قال ابن قاسم^(٢): وحصر أسماء الأصوات وضبطها من علم اللغة، وحظّ التحوي أن يتكلّم على بنائهما، وقد تقدّم في باب المعرب والمبني أنها كُلُّها مبنية؛ لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة. (وشدّ إهراب بعضها لوقوعه موقع مَتمَكَّن) كقوله:

١٥١١ - إذ لَمَني مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ^(٣)

(١) في الأصل «البطي»، ولعلّ الصواب ما أثبتناه. ولي اللسان (٣٦٣/١٥): «هلا: زجر للخيل، وقد يستعار للإنسان».

(٢) ويقال له أيضاً: «ابن أم قاسم» وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) الرجز لروية في ملحق ديوانه (ص ١٨٠)، والدرر (٣٠٨/٥) وروايته في الديوان مع البيت قبله:

ولس ثرى إذ جَبَّني من طاقٍ ولَمَني مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ =

أعرب «غاق» لوقوعه موقع غراب.

(وتنكيروها بالتثوين) كما في أسماء الأفعال، وأصل بنائها على السكون، كَقَبْ، وَسَعْ، وَحَجْ، وَوَحْ، وَحَلْ^(١). (وما سكن وسطه من ثلاثي كسر) على أصل التقاء الساكنين، كَغَاقٍ، وَطَاقٍ، وَهَابٍ^(٢)، وَهَاجٍ^(٣)، وَعَاجٍ، وَجَاهٍ، وَحُوبٍ، وَعَوْهٍ، وَقَوْسٍ، وَهَيْجٍ، وَعَيْطٍ، وَطَيْخٍ^(٤).

(وعبر بمض) بالميم، والضاد المعجمة (عن صوت) يخرج من بين الشفتين (مغن عن لا، مَبْنِيٍّ) لَسَدٌ مسد الصوت، وكان من حَقَّه الإعراب، ومن بنائه قول الزاجز:

١٥١٢ - سَأَلْتُ هَلْ وَضِلُّ فَقَالَتْ مِضُّ وَحَرَّكَتْ لِي رَأْسَهَا بِالتَّنْفُضِ^(٥)

= وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٥٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٩٤).

والشاهد فيه إعراب «غاق» شلوداً لوقوعه موقع الاسم المعرب. وقيل: الغاق طائر مائي؛ ولا شاهد فيه.

(١) قَبْ: لوقع السيف. وَسَعْ وَحَجْ للضأن. وَحَجْ للبر. وَحَلْ للناقة. انظر التسهيل (ص ٢١٤).

(٢) هَابْ: زجر للإبل (المصدر السابق: ص ٢١٤).

(٣) كَذَا في الأصل، ولم أجدها؛ ولملأها محرفة عن «هيج» قال في اللسان (٢/ ٣٩٦): وهيج، كسر بغير توين: من زجر الناقة خاصة؛ قال:

تَجْوَ إِذَا قَالَ حَادِيهَا لَهَا هَيْج

(٤) عَاج: للناقة. وَجَاه: للبعير. وَحُوب: للإبل. وَعَوْه: للجمش. وَقَوْس: للكلب. وَهَيْج: للناقة. وَعَيْط: للمتاعبين. وَطَيْخ: للضاحك. انظر التسهيل (ص ٢١٣).

(٥) الرجز بلا نسبة في الدرر (٣٠٩/٥)، وشرح المفصل (٤/ ٧٥، ٧٨)، واللسان (٧/ ٢٣٩ - مضى). والتنفض: تحريك الرأس.

الظرف والمجرور

أي هذا مبحثهما (إذا ائتمدا كالوصف) على نفي أو استفهام، أو موصوف، أو موصول، أو صاحب خبر أو حال. (رقعاً ما بعدهما فاعلاً) نحو: ما في الدار أحدٌ، وأني الدار زيدٌ، ومررت برجل معه صَقْرٌ، وجاء الذي في الدار أبوه، وزيد عندك أخوه، ومررت بزيد عليه جُبَّة.

(ثم قال الأكثرون بوجوبه)، لأن الأصل عدم التقديم والتأخير.

(و) قال (قوم هو راجع، ويجوز) مع ذلك (كونه مبتدأ) مؤخرًا، والظرف خبر مقدم، واختاره ابن مالك. (و) قال (قوم: الرّاجع فيه الابتدائية). ويجوز كونه فاعلاً، (وأوجبها) أي الابتدائية (السهيلي) فهذه أربعة مذاهب.

(واختلفوا على الأول: هل العامل) للرفع على الفاعلية (الفعل المحذوف) الذي هو متعلقهما المقدّر باستقر. (أو) العامل (هما نيابة عنه) لقرّبهما منه باعتمادهما على قولين.

قال في المغني: والمختار الثاني بدليل امتناع تقديم الحال في نحو: زيد في الدار جالساً، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع^(١).

(١) اختار في المغني الملعب الثاني لليلين، قال: «أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو: زيد في الدار جالساً؛ ولو كان العامل الفعل لم يمتنع، ولقوله:

فإن يكّ جثمانني بأرض سواكم فإنّ فؤادي عندك الدهر أجمعُ

فأكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصحّ أن يكون توكيداً للضمير محذوف مع الاستقرار لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم إنّ على محله من الرفع بالابتداء لأن الطالب للمحلّ قد زال». انظر مغني اللبيب (١/٢ - ١٠٣).

واختار ابن مالك الأول؛ لأن الأصل في العمل الفعل؛ ولتعادل المرحّحين في الإمامة أرسلت الخلاف من غير ترجيح^(١).

(فإن لم يعتمدا) على شيء مما ذكر نحو: في الدار، أو عندك زيد (فالابتدائية واجبة خلافاً للأخفش والكوفيّة) في إجازتهم الوجهين لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط.

(يجب تعليقهما) أي الظرف والمجرور حيث وقعا (بفعل أو شبهه) وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] أو ما فيه راحته كقوله:

١٥١٣ - أنا أبو المنهال بَعْضَ الْأَحْيَانِ^(٢)

وقوله:

١٥١٤ - أنا ابنُ مَـوَيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ^(٣)

فيتعلّق «بعض» و «إذ» بالاسمين العلمين، لما فيهما من معنى قولك: الشجاع أو الجواد.

وتقول: فلان حاتم في قومه، فتعلّق الظرف لما في حاتم من معنى الجود (ولو مقدراً) كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْمُودُ آبَاءَكُمْ وَكَيْلَابَكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٣] فإنه متعلق بـ «أرسلنا» مقدراً، ولم يتقدّم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النية والمُرسل إليهم يدلّ عليه.
(وفي أحرف المعاني) هل يتعلّقان بها؟ أقوال: أحدها - وهو المشهور - المنع مطلقاً.

(١) انظر المغني (١٠٣/٢).

(٢) الرجز لأبي المنهال في لسان العرب (٤٢/١٣ - ابن). ويلا نسبة في الخصائص (٢٧٠/٣)، والدرر (٣١٠/٥)، وشرح شواهد المغني (٨٤٣/٣)، ومغني اللبيب (٤٣٤/٢، ٥١٤).

و «بعض» في البيت ظرف لإضافته إلى «الأحيان»، و «أبو المنهال» مؤوّل بالمشقّ، والتأويل: أنا الجواد الشهير.

(٣) الرجز لعبدالله بن مَـوَيَّةَ في لسان العرب (٢٣١/٥). وله أو لبعض السعديين أو لفدكي بن عبدالله في الدرر (٣٠٠/٦). وله أو لفدكي بن أعبد المقرري أو لبعض السعديين في المقاصد النحوية (٥٥٩/٤). ولبعض السعديين في شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٩)، والكتاب (١٧٣/٤). ويلا نسبة في أسرار العربية (ص ٤١٤)، والإنصاف (٧٣٢/٢)، وأوضح المسالك (٣٤٦/٤)، وشرح التصريح (٣٤١/٢)، ولسان العرب (٦٣/١٠ - حلق)، ومغني اللبيب (٤٣٤/٢).

والنقْر: صوت باللسان، وهو أن يلزق طرفه بمخرج النون ثم يصوت به فينقر بالدابة لتسير. وقال الشنتمري: صوت يسكن به الفرس عند احتمائه وشدة حركته. يقول: أنا الشجاع البطل حين احتماه الخيل عند اشتداد الحرب. ويعلّه:

وجاءت الخيل أتابي زُـرُـرُ

ثانيها: الجواز مطلقاً.

(ثالثها: يتعلق به إن تاب عن فعل حذف) ويكون ذلك على سبيل النية، لا الأصلة. وإن لم يكن كذلك فلا، وعليه الفارسي وابن جني، قالا في نحو يا زُريد: إنَّ اللام متعلّقة بـ «يا».

وقال المجوزون مطلقاً في قول كعب:

١٥١٥ - وما سعادُ غداةَ التَّينِ إذ رَحَلوا إلّا أغرَّ غَضِيفُ الطَّرَفِ مكحول^(١)
غداةَ البين ظرف للتَّينِ، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن.

(ولا يتعلّق) من حروف الجر (زائد) كالباء، و «مِنْ» في: ﴿وَكُنْ يَا أَيُّهَا الشَّهِيدُ﴾ [الفتح: ٢٨] ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ عِندَ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، وذلك لأنَّ معنى التعلّق: الارتباط المعنوي. والأصل أنَّ أفعلاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء، فأعيّنت على ذلك بحروف الجرّ. والزائد إنما دخل في الكلام تقوية وتوكيداً ولم يدخل للربط (إلّا اللام المقوِّية) فإنها تتعلّق بالعامل المقوِّى نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾^(٢) [البقرة: ٨٩]، ﴿قَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]. ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّسُلِ يَاسِئِينَ﴾ [يوسف: ٤٣]، لأن التحقيق أنها ليست بزائدة محضة، لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر، ولا معدية محضة، لأطراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين منزلتين.

(وقول الحوفي^(٣)) في إعرابه^(٤) (إن الباء في) ﴿آتَى اللَّهُ الْفَكْهَرَ لَمَّا كَانُوا مِنَ الْأَعْيُنِ﴾ [التين: ٨] متعلّق وممّ أي غلط نشأ عن ذهول.

(١) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه (ص ٦٠)، والدرر (٣١١/٥)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٣٩)، وشرح شواهد المعني (٥٢٥/٢)، والشعر والشعراء (١٦٠/١)، ولسان العرب (٣١٥/٣ - غنن). وبلا نسبة في المعني (٤٣٨/٢)، والمصنف (٨٥/٣).

(٢) «مصدّقاً» بالنصب، قرأ بها ابن أبي عبلة، ونصبه على الحال من «كتاب» وإن كان نكرة، وقد أجاز ذلك سيويه بلا شرط، فقد تخصصت بالصفة فقررت من المعرفة. انظر البحر المحيط (٤٧١/١).

(٣) هو علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي - نسبة إلى ناحية بمصر يقال لها الشرقية وقصبتها مدينة بليس، فجمع فيها يسمون حوف، واحدهم حوفي - المصري، أبو الحسن. نحو، أديب، مفسر. توفي سنة ٤٣٠ هـ. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (٤١٨/١)، وإنباه الرواة (٢١٩/٢)، ومعجم الأدباء (٢٢١/١٢)، وبغية الوعاة (ص ٣٢٥)، وشنرات اللعب (٢٤٧/٣)، وهدية العارفين (٦٨٧/١).

(٤) كتاب «إعراب القرآن» للحوفي. قال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٢٢): «وكتابه أوضحها - أي الكتب المؤلفة في إعراب القرآن - وهو في عشر مجلدات».

(ولا) تتعلق (لعلّ) الجارة في لغة عقيل، لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضوع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية في قوله:

١٥١٦ - لعلّ أبي المغوار منك قريب^(١)

(و) لا (لولا) إذا جرّ الضمير لأنها أيضاً بمنزلة لعلّ في أنّ ما بعدها مرفوع المحلّ بالابتداء.

(و) لا (حروف الاستثناء) خلا وعداء، وحاشا إذا خَفَضْنَ، لأنهن لتنجية الفعل عما دخلن عليه كما أن إلّا كذلك، وذلك عكس معنى التعدية التي هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم.

(قال الأخفش وابن عصفور و) لا (الكاف) التي للتشبيه، قالوا: إنه إذا قيل: زيد كعمرو، فإن كان المعلق استقرّ، فالكاف لا تدلّ عليه بخلاف «في» من نحو: زيد في الدار. وإن كان فعلاً مناسباً للكاف، وهو «أشبه» فهو متعلّق بنفسه لا بالحرف.

قال في المغني: والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلّ على الاستقرار.

(ويجب حذفه) أي ما يتعلّقان به (إذا وقعا صلة) نحو: ﴿وَلَمْ يَكُنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩] (أو صفة) نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩] (أو خبراً) نحو: زيد عندك أو في الدار. (أو حالاً) نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩]. (أو مثلاً) كقولهم للمعزّس: بالرفاء والبتين، أي أعرست.

(وجوز ابن جني إظهار) المتعلّق في (الخبر) واستدل بقوله:

١٥١٧ - فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الْهُونِ كائِنْ^(٢)

(و) جوزة (ابن يعيش إن لم يحذف، وينقل إليه ضميره) نحو: زيد مستقرّ عندك، فإن حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً.

(وأنكر الكوفيّة وابن طاهر، وابن خروف التقدير) للمتعلّق (فيه) أي في الخبر (ثم عندهم) أي الكوفيّة (ينصبه) أمر معنوي وهو (الخلاف) أي كونهما: مُخَالَفَتَيْنِ للمبتدأ.

(وعندهما) ينصبه (المبتدأ) وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره.

(١) تقدم برقم (١١٢١).

(٢) تقدم برقم (٣٢١).

(ويقدّر الكون المطلق) نحو: زيد في الدار فيقدر: كائن أو مستقر، ومضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو: الصوم اليوم أو غداً، أو كان، أو استقرّ، أو وصفهما إن أريد المعنى، تبه عليه ابن هشام، وقال: إنهم أغفلوه (إلا لدليل) فيقدر الكون الخاص^(١): ﴿كَفَرُوا بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ١٧٨] الآية، فيقدر فيها: «يُقْتَلُ»^(٢).

(و) يقدّر (مقدّماً) كسائر العوامل من معمولاتها (إلا لمانع) كما في نحو: إن في الدار زيداً، فيقدر مؤخراً حتماً، لأن إن لا يليها مرفوعها ويرجح ذلك في نحو: في الدار زيد، لأن الأصل تأخير الخبر.

(والمختار وفاقاً لأهل البيان تقديره في البسمة فعلاً مؤخراً مناسباً لما جعلت هي مبدأ له) فيقدر في أول القراءة: بسم الله أقرأ وفي الأكل: باسم الله أكل؛ وفي السفر: باسم الله أرتحل، وعليه قوله ﷺ في ذكر النوم «باسمك ربّي وضعت جنبي، وباسمك أرفعه»^(٣).

وذهب البصريون: إلى أنه يقدّر فيها في كل موضع ابتداء: كائن باسم الله فيكون خبر المبتدأ «إما» مقدر. وذهب الكوفيون: إلى أنه يقدر: أبتدىء باسم الله.

(١) تحرفت في الأصل إلى «الحاضر»، والتصويب من المعني (٢/ ١١٠).

(٢) لفظ ابن هشام في المعني (٢/ ١١٠): «ومما يتخرّج على التعلق بالكون الخاصّ قوله تعالى: الحرّ بالحرّ والعبد بالعبد والأنتى بالأنتى. التقدير: مقتول أو يقتل، لا كائن؛ اللهم إلا أن تقدّر مع ذلك مضافين، أي: قتل الحر كائن بقتل الحر».

(٣) رواه أبو داود في الأدب، باب ٩٨، (حديث رقم ٥٠٥٠) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أوى أحدكم إلى فراشه فليفض فراشه بداخله إزاره فإنه لا يدري ما خلفه عليه، ثم ليضطجع على شقه الأيمن ثم ليقل: باسمك ربّي وضعت جنبي وبك أرفعه، إن أمسكت نفسي فارحمها، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به الصالحين من عبادك».

التنازع في العمل

أي هذا مبحثه . (إذا تعلق عاملان فأكثر) كثلاثة وأربعة (من الفعل وشبهه) كالوصف واسم الفعل، اتحد النوع أو اختلف بخلاف الحروف كإن وأخواتها (باسم) بأن طلبا فيه رفعاً أو نصباً أو جرّاً بحرف، أو أحدهما رفعاً، والآخر خلافه (عمل فيه أحدهما) السابق أو الثاني بأئفقا الفريقين .

(وقال الفراء : كلاهما) يعملان فيه (إن أئفقا) في الإعراب المطلوب نحو : قام وقعد زيد، فجعله مرفوعاً بالفعلين كما يسند للمبتدأ خير إن . وكما يُزفع «منطلقان» في : زيد وعمرو منطلقان، بالمعطوف والمعطوف عليه معاً، لأنهما يقتضيانته .

والجمهور منعوا ذلك حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد وذلك مفقود في الخبرين عن مبتدأ كما هو واضح في مسألة : زيد وعمرو منطلقان، لأن الاثنين فيهما، كل واحد منهما جزء علة، فالعلة مجموعهما بخلاف مسألة الفعلين، إذ لا يصح إسناد كل منهما وحده إلى زيد، ولا يصح إسناد كل من زيد، وعمرو وحده إلى منطلقان .

(و) على الأول (الأقرب) من العاملين أو العوامل (أحق) بالعمل في الاسم من الأسبق (عند البصرية) لقربه، ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله .

والأسبق عند الكوفيّة أحقّ لسبقه، ولسلامته من تقديم مضمرة على مفسره .

(فإن ألغى الثاني) من الإعمال في الاسم بأن أعمل فيه الأول حال كون الثاني (رافعاً) سواء كان الأول رافعاً أيضاً أم لا، (أضمر فيه) أي الثاني، إذ لا يجوز حذف مرفوع الفعل ضميراً (مطابقاً) للاسم في الأفراد والتذكير، وفروعهما لأنه مفسره، والمطابقة بين المفسر والمفسر ملتزمة نحو : قام وقعد زيد . قام وقعدا الزيدان . قام وقعدوا الزيدون . قامت

وقعدت هند. ضربت وضربني زيداً. ضربت وضرباني الزيدين. ضربت وضربوني الزيدين. ضربت وضربتني هنداً.

(ما لم تؤدّ المطابقة (إلى مخالفة مخبر عنه فالإظهار) حيثل واجب لتعدّر الإضمار بلزوم مخالفة المخبر عنه إن طويق المفسّر، والمفسّر إن طويق المخبر عنه، وكل منهما ممنوع نحو: ظننت وظناني قائماً الزيدين قائمين، يظهر ثاني ظناني لأنه لو أضمر مفرداً فقليل: «إياه» طابق الياء المخبر عنه لا قائمين المفسر أو مثني، فقليل: «إياهما» فبالعكس.

وقد خرّجت المسألة بالإظهار عن باب التنازع، لأن كلّ من العاملين عمل في ظاهر. (وجوّز الكوفية) مع الإظهار وجهين آخرين: (حذفه) لدلالة معمول الآخر عليه، كما جاز مثل ذلك في الابتداء نحو:

١٥١٨ - نَحْنُ بِمَا عِندَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، والرأي مُخْتَلَفٌ^(١)
أي: راضون.

(وإضماره مؤخراً) عن معمول الآخر (مطابقاً للمخبر عنه) نحو: ظننت وظناني الزيدين قائمين إياه فيدل عليه المثني، لأنه يتضمّن المفرد.

(و) جوّز (قوم) من البصريين وجهاً آخر (إضماره مقدماً) في محلّه مطابقاً للمخبر عنه نحو: ظننت وظنني إياه الزيدين قائمين.

(وكذا) إذا كان الثاني (غير رافع) يضم فيه إذا عمل الأول (اختياراً في الأصح) نحو: قام أو ضربني وضربته زيد، وقام أو ضربني وضربتهما الزيدان.
وقيل: يجوز حذفه كقوله:

١٥١٩ - بِعَكاظٍ يُعْشِي النّاظِرِ - مِنْ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعاعَةً^(٢)

(١) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه (ص ٢٣٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٠٥)، والدرر (٣١٤/٥)، والكتاب (٧٥/١)، والمقاصد النحوية (٥٥٧/١). ولعمرون امرئ القيس الخزرجي في الدرر (١٤٧/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢٧٩/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٢٨). ولدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف (٩٥/١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/١٠٠، ٦/٦٥، ٧/١١٦)، وأمالى ابن الحاجب (٢/٧٢٦)، وخزانة الأدب (١٠/٢٩٥، ٤٧٦)، وشرح الأشعموني (١/٤٥٣)، وشرح ابن عقيل (ص ١٢٥)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢١٨)، ولسان العرب (٣/٣٦٠ - تعد)، ومغني اللبيب (٢/٦٢٢)، والمقتضب (٣/١١٢، ٤/٧٣).
(٢) البيت من مجزوه الكامل، وهو لعائكة بنت عبد المطلب في الدرر (٥/٣١٥)، وشرح التصريح (١/٣٢٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٧٤٣)، والمقاصد النحوية (٣/١١). وبلا نسبة في =

أي: لمحوه. وأجيب بأنه ضرورة.

(أو) ألغى (الأول) من العمل في الاسم بأن أعمل فيه الثاني (أضمر) في الأول المرفوع كقوله:

١٥٢٠ - خَالَفَانِي وَلَمْ أَخَالَفْ خَلِيلِي سَيَّ وَلَا تَخِيرْ فِي خِلَافِ الْخَلِيلِ^(١)
وقوله:

١٥٢١ - جَفَوْنِي وَلَمْ أُجَفِّ الْأَخْلَاءَ إِنِّي^(٢)

وقوله:

١٥٢٢ - هَوَيْتَنِي، وَهَوَيْتُ الْخُرْدَ الْعُرْبَا^(٣)

(وقال الكسائي، وهشام والسهيلي، وابن مضاء يحذف) بناء على رأيهم من إجازة حذف الفاعل، وحسنه هنا الفرار من الإضمار قبل الذكر الذي هو خارج عن الأصول.

(و) قال (أبو ذر): الأحسن إعمال الأول حيثلذ فراراً من حذف الفاعل، ومن الإضمار قبل الذكر.

(و) قال (الفراء) فيما نقله عنه الجمهور: (لا تصح المسألة إلا به) فأوجب إعمال الأول حيثلذ.

(وعنه) قول آخر محكي في «البيسط»: (أنه يقتصر) في مقابل ذلك (على السماع) ولا يكون قياساً.

(و) حكى (عنه) قول آخر، حكاه ابن مالك: أنه يجوز إعمال الثاني قياساً، ويضمّر في الأول (بشرط تأخر الضمير) نحو: ضربني وضربت زيدا هو.

قال البهاء بن النحاس: ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير ابن مالك.

(ويحذف الضمير غير المرفوع) فلا يضمّر في الأول، لكونه فضلة لم يحتج فيه إلى

= الأشباه والنظائر (٢٨٤/٥)، وأوضح المسالك (١٩٩/٢)، وشرح الأسموني (٢٠٦/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٤٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٨٠)، والمغني (٦١١/٢)، والمقرب (٢٥١/١).

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٣٥٩)، والدرر (٣١٨/٥).

(٢) تقدم برقم (١٨٠).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أزمان كنت منوطاً بي هوى وصبا

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٣٥٩).

الإضمار قبل الذكر، قال تعالى: ﴿ مَا تَوْفِيقِي إِلَّا فِي مَعْنَىٰ رَبِّي ﴾ [الكهف: ٩٦] وقال: ﴿ هَآؤُنَا أَقْرَبُ ﴾ [يونس: ١٩] وهو مما تنازع فيه الفعل واسمه (ما لم يلبس) حذفه، فيجب إضماره كقولك: مال عني، وملت إلى زيد؛ إذ لو حذف عني لتوهم أن المراد مال إليّ، وكذا رغب فيّ، ورغبنت عن زيد.

(وجوّز قوم إظهاره اختصاراً) وإن لم يلبس، وعليه ابن مالك: كما في إلغاء الثاني، ودفع بالفرق بين الإضمار قبل الذكر وبعده.

ولا خلاف في جوازه ضرورة كقوله:

١٥٢٣ - إذا كُنْتُ تُرْغِيهِ وَيُرْغِيكَ صَاحِبٌ^(١)

(فإن كان) العامل من باب (ظَنّ أضمر قبل الذكر) نحو: ظناني إياه وظننت الزيدَين قائمين (أو) أضمر (مؤخراً) نحو: ظناني وظننت الزيدَين قائمين إياه.

(أو حذف) أضلاً (أو أتى به اسماً ظاهراً) حذراً من عدم مطابقة المخبر عنه أو المفسر نحو: ظناني قائماً وظننت الزيدَين قائمين وبه تخرج المسألة من باب التنازع كما سبق. هذه (أقوال) تقدم نظيرها في إلغاء الثاني، والجمهور على آخرها.

(والمختار) أنه (إن وجدت قرينة حذف) لجواز حذف أحد مفعولي ظنّ لدليل (ولاً) بأن لم تكن قرينة (جيء به اسماً ظاهراً) كما قال الجمهور حذراً من المخالفة المذكورة.

(ومنع ابن الطّراوة الإضمار في) باب (ظنّ مطلقاً) في هذه المسألة وغيرها، فلم يجز ما أدّى إليه من مسائل التنازع، واستيضع من النحويين إجازة ذلك، لأنه ليس للمضمر مفسر يعود عليه، ألا ترى أنك إذا قلت: ظننته وظننت زيداً قائماً لم تكن الهاء عائدة على قائم، إذ يصير المعنى: وظننتي ذلك القائم المذكور، وليس هو إياه، لأنّ القائم هو زيد.

وأجيب بأنه يعود على قائم من حيث اللفظ، لا المعنى، وذلك شائع في لسان العرب، كما قالوا: عندي درهم ونصفه، أي نصف درهم آخر، فأعاد ذكره على درهم المذكور من حيث اللفظ فقط.

(وتوقف أبو حيّان) فقال: الذي ينبغي الرّجوع إلى السّماع، فإن استعملته العرب في

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

جَهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلوَدِّ

وهو بلا نسبة في الأشياء والنظائر (٥/٢٨١)، وأوضح المسالك (٢/٢٠٣)، وتخليص الشواهد (ص ٥١٤)، والدرر (٥/٣١٩)، وشرح الأشموني (١/٢٥)، وشرح التصريح (١/٣٢٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٤٣)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٤٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٧٩)، والمغني (١/٣٣٣)، والمقاصد النحوية (٣/٢١).

«ظن» في هذا الباب اتبع وإلا توقف في إجازته، لأن عود الضمير على شيء لفظاً لا معنى قليل، وخلاف الأصل، فلا يجعل أصلاً يقاس عليه.

(والأصح) أنه لا تنازع في نحو: ما قام وقعد إلا زيد) وقول الشاعر:

١٥٢٤ - ما صاب قلبي وأضناه ويّمه إلا كواعبٌ من ذهل بن شيبانا^(١)
وقوله:

١٥٢٥ - ما جاذ رأياً، ولا أجلى مُحاولَةً إلا امرؤ لم يُضِغْ دُنياً ولا دِيناً^(٢)
بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية، والتقدير: «أحد»، حذف، واكتفي بقصده، ودلالة النفي وللاستثناء على حد: ﴿وَمَا وَتًا إِلَّا لَمْ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ [الصفات: ١٦٤].

وقيل: إنه من باب التنازع، وليس كالأية المذكورة، لأن المحذوف فيها مبتدأ وهو جائر الحذف بخلافه في المثال والبيتين، فإنه فاعل، ولا يجوز حذفه، فتعين أن يكون من التنازع.

(و) الأصح أيضاً: أنه لا تنازع في قول امرئ القيس:

١٥٢٦ - فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة (كفاني ولم أطلب قليل من المال)^(٣)
خلاقاً لمن جعله من باب التنازع، واستدل به على حذف المنصوب من الثاني المغني، أي أطلب، بل هو فعل لازم لا مفعول له، أي: كفاني قليل، ولم أسع بدليل قوله في صدره: «فلو أن ما أسعى».

(ومتنه) أي التنازع (الجمهور في العامل المؤخر) وشرطوا تقدّم العاملين، وتأخر ما يطلبانه عنهما، فلو قلت: «ضربت زيداً وضربني» أو «أي رجل قد ضربت أو شتمت» لم يكن من الباب.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الجني الداني (ص ٢٨٧)، والدرر (٣٢٠/٥)، وشرح التصريح (٣١٩/١).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٣٢١/٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٣٩)، والإنصاف (٨٤/١)، وتذكرة النحاة (ص ٣٣٩)، وخزانة الأدب (٣٢٧/١، ٤٦٢)، والدرر (٣٢٢/٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٩٦)، وشرح شواهد المغني (٣٤٢/١، ٦٤٢/٢)، وشرح قطر الندى (ص ١٩٩)، والكتاب (٧٩/١)، والمقاصد النحوية (٣٥/٣). وبلا نسبة في شرح الأشعوني (٢٠١/١، ٦٠٢/٣)، وشرح شواهد المغني (٨٨٠/٢)، والمغني (٢٥٦/١)، والمقتضب (٧٦/٤)، والمقرب (١٦١/١).

وجوّزه الفارسيّ في تأخّر أحد العاملين، وبعض المغاربة^(١) في تأخرهما، واستغرب أبو حيّان القولين.

(و) منعه الجمهور في العامل (غير المتصرّف) كنعم ويش، قال في البسيط: فلو قلت: نِعَم في الحضر، ويش في السفر الرجل زيد، على إعمال الثاني لكنت قد أضمرت في الأول، ولم تفسّر وهو لازم التفسير إذا أضمر، ولو أضمرت لم يكن متنازعا، لأنه استوفى جميع ما له على النحو المطلوب، وكذلك يلزم في الثاني.

قال أبو حيّان: وكذا «حيّدا» لا يكون فيها التنازع بالاتفاق لعدم الفصل لأنه صار كالمركب مع الإشارة.

قال: وكذا فعل التعجّب في ظاهر مذهب سيويه، لما يلزم فيه من الفصل بينه وبين معموله على إعمال الأول.

(وقيل: يجوز في التعجب مطلقاً) ويقتصر الفصل لامتزاج الجملتين بحرف العطف، واتحاد ما يقتضي العاملان، وعليه المبرد، ورجحه الرّضيّ.

(وقيل): يجوز فيه (بشرط إعمال الثاني) ليزول ما ذكر من الفصل المحذور، وعليه ابن مالك نحو: ما أحسن وأجمل زيدا، أو أحسن به وأعقل بزيد.

ورده أبو حيّان بأنه حيثنذ ليس من باب التنازع، إذ شرطه جواز إعمال أيهما شئت في المتنازع فيه، قال: فإن ورد بذلك سماعٌ جاز.

(و) منعه (ابن مالك) ووافقه البهاء ابن النحاس وابن أبي الربيع (في) العامل المكرر المعنى لغرض (التأكيد) نحو:

١٥٢٧ - أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ^(٢)

١٥٢٨ - فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيْقُ وَأَهْلُهُ^(٣)

(١) تحرّف في الأصل إلى «المقاربة».

(٢) جزء من عجز بيت من الطويل، وتماهه:

فأين إلى أين النجاة بيغلتني أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٦٧/٧)، وأوضح المسالك (١٩٤/٢)، وخزانة الأدب

(١٥٨/٥)، والخصائص (١٠٣/٣)، والدرر (٣٢٣/٥)، وشرح الأشموني (٢٠١/١)،

وشرح ابن عقيل (ص ٤٨٧)، وشرح قطر الندى (ص ٢٩٠)، والمقاصد النحوية (٩/٣).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وهيهات خيل بالعقيق نواصله

لأن الثاني في حكم الساقط، فلا يعتد به.

قال أبو حيان: ولم يصرح بالمنع في ذلك أحد سواهم، بل صرح الفارسي في المثال الثاني بأنه من التنازع والإضمار في أحدهما.

(و) منعه (الجرمي) فيما تعدد مفعوله إلى اثنين أو ثلاثة، وخصه بالمتعدي إلى واحد، قال: لأنه لم يسمع من العرب في ذوات الثلاثة، وباب التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع، والجمهور قالوا: سمع في الاثنين، حكى سيبويه: متى رأيت أو قلت زيداً متطلقاً، ويقاس عليه الثلاثة، كما جاز توالي المبتدآت وإن لم يسمع، لأنه قياس أصولهم، فيقال في إعمال الأول: أعلمني، وأعلمته إياه زيد عمراً قائماً، وفي إعمال الثاني: أعلمني وأعلمته زيداً عمراً قائماً إياه إياه.

هذا (وجوزه بعضهم في لعل وعسى) قال في الارتشاف تقول: لعل وعسى زيداً أن يخرج على إعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقال: لعل وعسى زيداً خارج.

(و) جوزه (السرياني في مصدرين) نحو قولهم:

١٥٢٩ - أرواحٌ مُـوَدَّعٌ أم بَكُـوُورُ أنت، فانظر لأيّ ذاك تَصِيرُ^(١)

(ومنعه الجمهور) قال في «النهاية»^(٢): فإذا قلت: سرتني إلزامك وزيارتك زيداً وجب نصب زيداً بالتالي، ولا يجوز بالأول للفصل بين المصدر ومعموله.

(وقال أبو حيان) في «الارتشاف»: (ينبغي أن يجوز فيما بمعنى الأمر أو) بمعنى (الخبر) بإعمال أيهما شئت.

(ويقع) التنازع (في كل معمول إلا المفعول له، والتمييز، وكذا الحال) لأنها لا تضم (خلافاً لابن معط).

قال في الارتشاف: فإنه جَوَزَ التنازع فيها، ولكن يقول في مثل: إن تزرنني ألقك ركباً على إعمال الأول: إن تزرنني أزرُك في هذه الحال ركباً، على معنى: إن تَزْرِنِي ركباً أَلْقُك في هذه الحال. ولا يجوز الكناية بضمير عنها، والأجود إعادة لفظ الحال كالأول. انتهى.

= وهو لجري في ديوانه (ص ٩٦٥)، والأشياء والنظائر (٨/ ١٣٣)، والخصائص (٣/ ٤٢)، والدرر (٥/ ٣٢٤)، وشرح التصريح (١/ ٣١٨، ٢/ ١٩٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٤٣)، وشرح المفصل (٤/ ٣٥)، ولسان العرب (١٣/ ٥٥٣ - هـ)، والمقاصد النحوية (٣/ ٧، ٤/ ٣١١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٩٣، ٤/ ٨٧)، وسمط اللآلي (ص ٣٦٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٠١)، وشرح شعور الذهب (ص ٥١٦)، وشرح قطر الندى (ص ٢٥٦)، والمقرب (١/ ١٣٤).

(١) تقدم بالرقم (٣٤٤).

(٢) «النهاية في النحو» لابن الخباز. وقد تقدم.

(و) منعه (ابن خروف) وابن مالك (في سببي مرفوع) قالوا: فلا تنازع في نحو: زيد منطلق مسرع أخوه. وقول كثير:

١٥٣٠ - وعزّة منطوّل معنّى غريمها^(١)

لأنك لو قدرته لأسندت أحد العاملين إلى السببي، وأسندت الآخر إلى ضميره، فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ، لأنه لم يرفع ضميره ولا ما لايس ضميره وذلك ممنوع، فيحمل البيت على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين، وفي كلّ منهما ضميرهما، وما بعدها خبر عن الأول.

بخلاف السببي المنصوب، فيكون في التنازع نحو: زيد أكرم وأفضل إياه، لأنه يحذف ولا يضم.

قال أبو حيّان: وما قالاه لم يذكره معظم النحويين.

(ومنعه قوم في المضمرة) قال في الارتشاف: وأجازه أكثرهم.

(١) عجز بيت من الطويل، وصلده:

قضى كلّ ذي دين فوؤسى غريمه

وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ١٤٣)، وخزانة الأدب (٢٢٣/٥)، والدرر (٣٢٦/٥)، وشرح التصريح (٣١٨/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٠)، وشرح المفصل (٨/١)، والمقاصد النحوية (٣/٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٨٢/٥)، (٢٥٥/٧)، والإنصاف (٩٠/١)، وأوضح المسالك (١٩٥/٢)، وشرح الأشموني (٢٠٣/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٤١)، واللسان (٣٣٤/١٤) - ركا، والمغني (٤١٧/٢).

الاشتغال

اي هذا مبحثه .

(هو أن يتقدّم اسم، وينصب ضميره أو ملابسه) كالمضاف إلى ضميره والمشمول صلته على ضميره نحو: زيدٌ ضربته، وزيدٌ ضربت أخاه، وهند أكرمت الذي يحبها.

بخلاف ما لو تأخر الاسم بعد الضمير نحو: ضربته زيداً على البدل، أو زيدٌ على الابتداء فليس من الباب.

وفاعل ينصب قولي (عامل جائز العمل فيما قبله) لو لم يشتغل بما بعده كالفاعل، واسمي الفاعل والمفعول بخلاف فعل التعجب، وأفعل التفضيل، والصفة المشبهة، واسم الفعل، وكذا المصدر وفيه خلاف يأتي إذ ما لا يصح أن يعمل في شيء لا يصح أن يفسر عاملاً فيه.

ومن صور ما لا يجوز أن يعمل فيما قبله مفاهيم قولي (غير صلة) نحو: زيدٌ أنا الضاربه.

(ولا شبهها) وهو الصفة والمضاف إلى فعل تشبيهاً بها في تميم ما قبلها بها نحو: ما رجل تحبه يهان، وزيد يوم تراه تفرح.

(ولا مسند للضمير السابق المتصل) نحو: «أزيدُ ظنه ناجياً» بمعنى ظن نفسه، لما فيه من تفسير الفاعل العمدة بالمفعول الذي حقه أن يكون فضلة، فإن انفصل الضمير نحو: زيداً لم يظنه ناجياً إلاّ هو جاز، لأن المنفصل كالأجنبي فأنشبهه نحو: زيداً لم يظنه ناجياً إلاّ عمرو.

(ولا تالي استثناء) نحو: ما زيد إلا يضربه عمرو.

(أو) تالي (معلّق) أي حرف من أدوات التعليق نحو: زيد كيف وجدته، وزيد ما أضربه وعمرو لأضربه، وزيد إني أكرمه، والدرهم لمعطيك عمرو.

(أو) تالي (كم) الخبرية نحو: زيد كم لقيته، إجراء لها مجرى كم الاستفهامية.

(أو) تالي (واو الحال) نحو: جاء زيد وعمرو يضربه بشر، فراراً من تقدير المضارع بعدها.

(وفي الشرط) نحو: زيد إن زرتك يكرمك. (والجواب) نحو: زيد إن يقيم أكرمه.

(وتالي لا) النافية من المعلقات نحو: زيد لا أضربه، وزيد والله لا أضربه.

(أو) تالي حرف تنفيس نحو: زيد سأضربه أو سوف أضربه (خلاف مبنّي على تقدّم معمولها) فمن أجازها فيها جوّز الاشتغال والنصب في الاسم السابق ومن منعه فيها منعه، وأوجب الرفع.

والأصح في الشرط، والجواب المنع؛ وفي لا التفصيل وهو المنع في جواب القسم دون غيره. (و) في التنفيس الجواز.

وفي تالي (إذا الفجائية) نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو. (وليتما) نحو: ليتما زيد أضربه (خلاف لإيلائها الفعل) فمن جوّزه جوّز الاشتغال والنصب، ومن لا [يجوّزه]^(١)، وهو الأصح عند ابن مالك فيهما فلا، ومن فضّل في إذا بين اقترانها بقد وعدمه فضّل هنا.

(والأصحّ منعه في مفعول) من الفعل (بأجنتي) نحو: زيد أنت تضربه، وهند عمرو يضربها، فلا ينصب، إذ المفعول لا يعمل فلا يفسر، وجوّزه الكسائي قياساً على اسم الفاعل، أجازوا «زيداً أنت ضارب».

وفرق المانعون بأن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد فصار: أنت ضارب بمنزلة ضربت، فكانه لم يفصل بين العامل والمعمول بشيء، بخلاف الفعل.

(و) الأصح منعه (في تالي أداة تحضيض أو عرض أو تمنّ بالآ) نحو: زيد هلاًّ ضربته، وعمرو ألاّ تكرمه، والعون على الخير ألاّ أجده، بناء على أن الثلاثة لها الصدر إجراء لها مجرى الاستفهام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأن معنى هلاًّ فعلت: لِمَ لم تفعل؟ ومعنى: ألاّ تفعل: أتفعل؟ مع أن هلاًّ وألاً مركبان من هل، والهمزة ولا.

وجوّزه قومٌ مع اختيار الرفع، حكاه في «البيسط». وجوّزه آخرون مع اختيار النصب وعليه الجُزولي.

(١) ما بين حاصرتين زيادة توضيحية.

(ومنعه قوم في ليس) بناء على منع تقديم خبرها لعدم تصرفها، ونصّ سيويه على جوازها بناءً على الجواز نحو: أزيداً لست مثله.

(و) في (كان) نقله في الارتشاف عن المازني وبعض الكوفيين.

(و) منعه (قوم في الجمع المكسر) من أسماء الفاعلين والمفعولين، قالوا: لأن عمله ملفق ضعيف والاشتغال كذلك باب ملفق فيضعف عن الدخول فيه، لأنه لا يقوى على أن يفسر.

ونصّ سيويه على جوازه نحو: زيداً أنتم ضرابه. قال أبو حيّان: والأحوط ألا يجوز إلا بسماع.

قال: أمّا الجمع السالم فالقياس الجواز فيه نحو: زيداً أنتم ضاربوه، وزيداً أنتم ضارباته، والفرق بينه وبين المكسر أن التكسير يبعد عن شبه الفعل، ويلحق بالأسماء المحضة.

(وفي المصدر) أقوال:

أحدها: يجوز دخوله في باب الاشتغال مطلقاً سواء كان بمعنى الأمر والاستفهام نحو: أما زيداً فضرباً إياه، وأزيداً ضرباً أخاه؛ أم مُنَحَلّاً بحرف مصدرى والفعل نحو: زيداً ضربية قائماً، فيُضَمَّن فعلاً يفسره المصدر.

(ثانيها): لا يجوز مطلقاً؛ لأنه لا يتقدّم عليه معموله.

(ثالثها): التفصيل (إن كان بدلاً من فعله) وهو الأمر والاستفهام (جاز) وإن لم يجز تقدّم معموله، لأنه معاقب للفعل، وقد تُفسّر أشياء ولا تعمل (أو مُنَحَلّاً) بحرف مصدرى والفعل (فلا يجوز ثم).

إذا صحّ الاشتغال يجب نصب الاسم السابق (إن تلا ما يختصّ بالفعل) كظرف الزمان المستقبل، وأدوات الشرط الجازمة، والتخصيص ولو الشرطية لوجوب إضمار الفعل بعدها نحو: إذا زيداً تلقاه فأكرمه، وإن زيداً رأيته فأكرمه، وهلاً زيداً ضربته، ولو زيداً رأيته. (أو) تلا استفهماً بغير الهمزة) كهل مرادك نلت؟ ومتى أمة الله تضي بها؟ لوجوب إيلائها الفعل إذا وقع في حيزها. قال سيويه: إذا اجتمع بعد الاستفهام الاسم والفعل قدّم الفعل، فإن قلت: أيهم زيد ضربت؟ فيج.

(ويختار نصب الاسم السابق) أي يرجّح على رفعه بالابتداء الجائز أيضاً (إن وليه فعل طلب) وهو الأمر والنهي، والدعاء نحو: زيداً اضربه، وزيداً ليضربه عمرو وزيداً لا تضربه، وزيداً أصلب الله شأنه. وسواء في ذلك الأمر المراد بما قبله العموم أو الخصوص (خلفاً لابن بابشاذ في) الأمر (المراد) بما قبله (العموم) حيث قال: يختار فيه الرفع لشبهه بالشرط

لما دخله من العموم والإبهام نحو: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيَنَّكَ مِنْكُم مَّقَادُّوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]،
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

والجمهور تأولوا الآيتين على الإضمار، وأن الكلام في ذلك جملتان، والتقدير:
وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما.

وخرج بقولي: فعل طلب - اسم فعله نحو: زيد سماعه فلا نصب فيه كما تقدم (أو)
ليه (مصدر له) أي الطلب نحو: زيداً ضرباً له، والله حمداً له. (أو ولي همزة استفهام)
سواء كان الفعل الذي ولي الهمزة من باب الظنّ نحو: أعبد الله ظننته قائماً أم غيره نحو:
أزيداً ضربته، كان الاستفهام عن الفعل كما مثل أم عن الاسم نحو: أزيداً ضربته أم عمراً.

(خلافاً للفرءاء في باب ظنّ) حيث أوجب فيه الرفع. قال: لأنّ من عادة العرب
إلغاؤها، إذا لم يكن فيها الهاء (و) خلافاً (لابن الطراوة في الاستفهام الواقع على الاسم)
حيث أوجب فيه الرفع بخلاف الاستفهام الواقع على الفعل، وهي بين اسمين، فتوهما ذلك
فيها، وفيها الهاء. (و) خلافاً (للأخفش في إلحاق سائر الأدوات) بالهمزة في تجويز الرفع
أيضاً.

ووجه تخصيصها بذلك عند الجمهور أنّها الأصل، ولها مزية على سائر أدواته، فإن
تأخر الهمز عن الاسم نحو: زيداً أضربه لم يجز النصب لما تقدّم.

(و) خلافاً للأخفش أيضاً (في المفعول) من همز الاستفهام (بغير ظرف) حيث جوّز
نصبه نحو: ألئت زيداً تضربه، وسيبويه على المنع لبعده من الفعل فإن كان الفصل بظرف أو
مجرور جاز مع اختياره اتفاقاً لاتساعهم فيهما نحو: أكلّ يوم زيداً تضربه؟ وأفي الدار زيداً
ضربه؟

قال أبو حيّان: وكذا الفصل بالعاطف نحو: أو زيداً ضربته.

(أو) ولي (حرف نفي لا يختصّ) نحو: ما زيداً ضربته، ولا زيداً قتلته قياساً على همزة
الاستفهام.

(وقيل: الرفع فيه أرجح) من النصب، وعليه أبو بكر بن طاهر، ونسب لظاهر كلام
سيبويه.

(وثالثها): هما (سواء) وعليه ابن الباذش.

وخرج بحرف النفي فعله، وهو ليس، فإنّ تأليها يجب رفعه اسماً لها، ويقولنا: لا
يختصّ؛ المُختصّ، وهو لم، ولما، ولن، ويصير الفصل فيه كالاستفهام نحو: ما أنت زيد
ضربه. ذكره أبو حيّان.

(أو) ولي (حيث) نحو: حيث زيداً تلقاه يكرمك .

وجه اختياره النصب أنها في معنى حروف المجازاة .

(أو) ولي (عاطفاً على) جملة (فعلية) سواء كان الفعل متعدياً متصرفاً تاماً أم ضد ذلك نحو: لقيت زيداً وعمراً كلمته، ولست أخاك وزيداً أعينك عليه، وكنت أخاك وعمراً كنت له أخاً، وإنما رجح النصب للمشكلة .

(أو) أوهم الرفع وصفاً مُخِلاً فيتحلص بالنصب من إيهام غير الصواب نحو: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] إذ رفع «كُلُّ» يوهم كون «خلقناه» صفة مخصصة، فلا يدل على عموم خلق الأشياء بقدر .

(أو) أُجيب به استفهام منصوب) نحو: زيداً ضربته جواباً لمن قال: أيهم ضربت؟ (أو) مضاف إليه) نحو: ثوب زيد لبسته جواب من قال: ثوب أيهم لبست؟ (قيل: أو وليه لم، أو لن، أو لا) نحو: زيداً لم أضربه، ويشراً لن أكرمه، وزيداً لا أضربه .

قال ابن السِّدِّ: (أو تقدّمه) ما هو فاعل في المعنى، بأن كان الاسم المتقدم على المشتغل عنه وفاعل المشتغل دالّين على شيء واحد نحو: أنا زيداً ضربته وأنت عمراً كلمته .

قاله الكسائي: والأصح في الصّور الأربع اختيار الرفع .

(ويستويان) أي النصب والرفع (في المعطوف على جملة ذات وجهين) أي اسمية المصدر، فعلية العجز، لتعادل التشاكل نحو: زيد ضربته وعمرو أكرمته، وهند ضربتها وزيداً كلمته في دارها، فالنصب عطفاً على العجز، والرفع عطفاً على الصدر .

(فإن خلا) المعطوف (من عائد لها) أي: لمبتدأ الجملة المعطوف عليها (فثالثها الأصح)؛ وعليه الجمهور (إن كان) العطف (بالفاء صحت المسألة) لحصول الربط بما فيها من السبب، وإن كان بغيرها فلا، وأولها يجوز مطلقاً نحو: هند ضربتها، وعمراً أكرمته، وثانيها: لا يجوز مطلقاً؛ لأن المعطوف على الخبر خبر، فيشترط له وجود الزايط .

(والرابع) يجوز إن كان العطف بالفاء كقول الجمهور (أو الواو) لما فيها من معنى الجمع .

(ويرجح الرفع بالابتداء فيما عدا ذلك) نحو: زيد رأيته، وإن زيد لقيته .

مسألة: (ملإسة الضمير بنعت) نحو: هند أكرمت رجلاً يحبها (أو) عطف (بيان) نحو: زيد ضربت عمراً أخاه . (أو) عطف (نسق بالواو غير معاد معه) العامل نحو: زيد

ضربت عمراً وأخاه.

(قيل: أو تُمَّ أو «أوه» نحو: زيد رأيت عمراً ثم أخاه أو أخاه (كهي بدونه) بخلاف العطف بغير الثلاثة، وكذا بغير الواو على الأصح لاختصاصها بمعنى الجمع، وبخلاف البدل، لأنه على تكرار العامل فتخلو الجملة الواقعة خبراً من الربط، وبخلاف ما إذا أعيد العامل.

(والنصب هنا) أي في باب الاشتغال (قال الجمهور بفعل واجب الإضمار من لفظ الظاهر) إن أمكن كما في الأمثلة السابقة (أو معناه) إن لم يمكن نحو: إن زيداً مرتت به فأحسن إليه، فيقدر إن جاوزت زيداً مرتت به (مقلماً) على الاسم (خلافاً للبيانيتين) في قولهم بتقديره مؤخراً.

(و) قال (الكسائي) النصب (بالظاهر) أي الفعل المؤخر على كونه ملغى (غير عامل في الضمير) بأن يلغى.

وَرَدَّ بأن الضمير قد لا يتعدى إليه الفعل إلا بحرف جرّ، فكيف يلغى؟ وينصب الظاهر، وهو لا يتعدى إليه أيضاً إلا بحرف جرّ نحو: «زيداً غَضِبْتُ عليه»، وأيضاً فلا يمكن الإلغاء في السبب، لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة. نحو: زيداً ضربت غلام رجل يحبه.

(و) قال (الفراء) الفعل (عامل فيهما) أي في الاسم والضمير معاً، وَرَدَّ بلزوم تعدّي الفعل المتعدّي إلى واحد إلى اثنين والمتعدّي إلى اثنين إلى ثلاثة، وهو خرم للقواعد.

(وجوّزه قوم) في المشتغل عنه بمجرور نحو: زيد مرتت به (جرّ السابق بما جر الضمير) فيقال: بزيد مرتت به، وقرئ: «وللظالمين أعدّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً»^(١) [الإنسان: ٣١].

والجمهور على المنع؛ لأن الجار مُنْزَلٌ من الفعل منزلة الجزء منه، لأنه يصل به إلى معموله، كما يصل بهمة النقل، فكما لا يجوز إضمار بعض اللفظة، وإبقاء بعضها لا يجوز هذا، والقراءة مؤوّلة على تعلق اللام بـ «أعدّ»^(٢) الظاهر، و «لهم» بدلٌ منه.

(١) أي «لِلظالمين» بلام الجرّ. وهي قراءة عبدالله بن مسعود كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط (٣٩٣/٨)؛ قال أبو حيان: «وهو متعلق بأعدّ لهم توكيداً، ولا يجوز أن يكون من باب الاشتغال ويقدر فعل يفسره الفعل الذي بعده، فيكون التقدير: وأعدّ للظالمين أعدّ لهم؛ وهذا مذهب الجمهور، وفيه خلاف ضعيف مذكور في النحو، فتقول: بزيد مرتت به، ويكون التقدير: مرتت بزيد مرتت به، ويكون من باب الاشتغال. والمحفوظ المعروف عن العرب نصب الاسم وتفسير مرتت المتأخر وما أشبهه من جهة المعنى فعلاً ماضياً».

(٢) راجع ما قاله أبو حيان في الحاشية السابقة.

(ويجوز رفعه) أي المشتغل عنه مطلقاً (بإضمار كان، أو فعل للمجهول خلافاً لابن العريف^(١)) لا بمطاول خلافاً لابن مالك) حيث قال: إذا كان للفعل المشتغل مُطاولٌ جاز أن يضم، ويرفع به السابق كقول ليبيد:

١٥٣١ - فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ^(٢)

قال: فأنّت فاعل لم ينفع مضمرأ، وجاز إضماره؛ لأنه مطاوع: «ينفع»، والمطاوع يستلزم المطاوع، ويدلّ عليه.

قال أبو حيان: وهذا منعه أصحابنا، وأؤلوا البيت على أنه مما وضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب، أو رُفِعَ بإضمار فعل يفسره المعنى، وليس من باب الاشتغال.

(واختلف: هل شرط الاشتغال أن ينتصب الضمير والسابق من جهة واحدة)؟.

ف قيل: نعم، وعليه الفارسي، والسّهيليّ والشّلّويّ في أحد قولي، فإن كان نصب الضمير على المفعوليّة شرط نصب السابق عليها، أو الظرفيّة، فكذلك ولا يجوز نصب الضمير على المفعوليّة مثلاً، والسابق على المفعول له، أو الظرف فلا يقال: زيداً قمت إجلالاً له، أو زيداً جلست مجلسه.

وقيل: لا يشترط ذلك، وعليه سيبويه، والأخفش والشّلّويّ في آخر قوله. قال سيبويه: أعبد الله كنت مثله، أي أشبهت عبداً، فانتصب السابق مفعولاً، والمتأخر خبر «لكان».

[خاتمة]

(الاشتغال في الرفع) بأن يكون في الاسم على الابتدائية أو على إضمار فعل (كالنصب، فيجب الابتداء في زيد قام) لعدم تقدّم ما يطلب لنصب لزوماً أو اختياراً (خلافاً لابن العريف) أبي القاسم حسين بن الوليد حيث جواز فيه: الفاعلية بإضمار فعل يفسره الظاهر.

(١) هو الحسين بن الوليد بن نصر المعروف بابن العريف. أديب، نحوي، شاعر. أخذ العربية عن ابن القوطية وغيره، ورحل إلى المشرق فأقام بمصر مدة طويلة وسمع فيها من الحافظ ابن رشيق وأبي طاهر اللّهلي وغيرهما، ثم عاد إلى الأندلس وتوفي بطليطلة سنة ٣٩٠ هـ. من تصانيفه: شرح كتاب الجمل للزجاج، وكتاب الرّدّ على أبي جعفر النحاس في كتابه الكافي. انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٠/١٨٢)، وجلوة المقتبس (ص ١٨٢)، وبغية الملتبس (ص ٢٥١)، وبغية الوعاة (ص ٢٣٧)، وكشف الظنون (ص ٦٠٤).

(٢) تقدم برقم (١٥٩).

قال أبو حيان: وهي نزعة كوفية أي لبنائه على جواز تقدم الفاعل على الفعل .

(ويرجع الابتداء في) نحو (خرجت فإذا زيد قد ضربه عمرو) لرجحان مرفوع الاسم بعد «إذا»، وجواز وقوع الفعل مع قد بعدها بقلّة .

(وتوجب الفاعلية في) نحو (إنّ زيد قام) لما تقدّم من اختصاص أدوات الشرط بالفعل (خلافاً للأخفش) في قوله بجواز الابتداء أيضاً مع رجحان الفاعلية عنده .

(وترجع الفاعلية في) نحو: (أزيد قام خلافاً للجزمي) في قوله بجواز الابتداء فيه .

(ويستويان) أي الابتداء والفاعلية (في أزيد قام وعمرو قعد)، لأن الجملة الأولى ذات وجهين، فالابتداء عطفاً على الصدر، والفاعلية عطفاً على العجز .

(وجوز قومٌ: نصب) نحو: (أزيد ذهب به على إسناد ذهب للمصدر)، أي إلى ضميره، وهو الذهاب، وكأنه قيل: أذهب هو، أي الذهاب بزيد، فيكون «به» في موضع نصب .

وضعفه ابن مالك بأنه مبنيّ على الإسناد إلى المصدر الذي تضمنه الفعل، ولا يتضمّن الفعل إلاّ مصدراً غير مختصّ، والإسناد إليه منطوقاً به غير مُؤيّد، فكيف إذا لم يكن منطوقاً به، وسيبويه والجمهور على منع النصب .

(وشرط المشغول عنه قبول الإضمار فلا يصحّ) الاشتغال (هن حال، وتمييز ومصدر مؤكد، ومجرور بما لا يجر المضمّر) كحتى، والكاف، جزم بذلك أبو حيان في شرح التسهيل .

قال: بخلاف الظرف، والمفعول له، والمجرور والمفعول معه، فيجوز الاشتغال عنها نحو: يوم الجمعة لقاءك فيه والله أطعمت له، والخشبة استوى الماء وإياها . قال: وأما المصدر فإن اتسع فيه جاز الاشتغال عنه نحو: الضرب الشديد ضربته زيداً، وكذا المفعول المطلق لأنه مفعول، وإن كان مفعولاً له يُني على الإضمار إن جوزناه جاز وإلاّ فلا .

في النواع وعوارض التركيب

- النعت
- عطف البيان
- البدل
- حروف العطف
- تابع المنادى
- الإخبار بـ «الذي» وفروعه
- العدد
- التأريخ
- الحكاية
- الضرائر

الكتاب الخامس في التوابع وعوارض التركيب

حدّ ابن مالك في التسهيل التابع فقال^(١): هو ما ليس خبراً من مُشَارِكٍ ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً، مخرجاً بالقيّد الأخير المفعول الثاني، والحال، والتمييز.
قال أبو حيان: ولم يحده جمهور النحاة لأنه محصور بالعدّ، فلا يحتاج إلى حدّ. فلذلك قلت:

(التوابع: نعت، وعطف بيان، وتوكيد، وبدل، وعطف نسق) لأنه إما أن يكون بواسطة حرف فالنسق أو لا، وهو على نية تكرار العامل فالبديل أو لا، وهو بالفاظ محصورة فالتأكيد أو لا، وهو جامد فالبيان أو مشتق فالنعت.

(وإذا اجتمعت رتبت كذلك) بأن يُقدّم النعت، لأنه كجزء من متبوعه، ثم البيان، لأنه جاري مجراه، ثم التأكيد، لأنه شبيه بالبيان في جريانه مجرى النعت، ثم البديل، لأنه تابع كلا تابع كونه مستقلاً، ثم النسق لأنه تابع بواسطة ولهذا ناسب ذكرها في الوضع على هذا الترتيب؛ بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد.

فيقال: جاء أخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح، ورجل آخر وكذا لو كان التأكيد بالتكرّر نحو: جاء زيد العاقل زيد، قال:

١٥٣٢ - وَيُلِّ لَهُ وَيُلِّ طَرِيْلُ^(٢)

(وقدّم قوم التأكيد على النعت) فيقال: قام زيدٌ نَفْسُهُ الكاتِبُ، وردّ بأن التأكيد لا يكون

(١) انظر التسهيل لابن مالك (ص ١٦٣).

(٢) الشطر من مجزوء الكامل، ولم أعتد لتتمته ولا قائله. وهو بلا نسبة في الدرر (٥/٦).

مع الهوامع/ ج ٣ / ٨٢

إلا بعد تمام البيان، ولا يحصل ذلك إلا بالنت. .

(وينبغي تقديم) عطف (البيان)؛ لأنه أشد في التبيين من النت. إذ لا يكون لغيره، والنت يكون مدحاً وفتحاً، وتأكيداً.

(وتتبع) كلها (المتبوع في الإعراب، ثم قال المبرّد، وابن السراج، وابن كيسان: العامل في الثلاثة الأول): النت، والبيان، والتأكيد (عامله) أي المتبوع يتصّب عليها انصباباً واحدة (وعُزّي للجمهور).

(وقال الخليل وسيبويه والأخفش والجزمي): العامل فيها (التبعية) ثم اختلف، (ف قيل): المراد التبعية من حيث المعنى، أي اتحاد معنى الكلام اتفق الإعراب أو اختلف.

(وقيل): المراد الاتحاد (من حيث الإعراب) ولو اختلفت جهته.

(وقيل): اتحاد الإعراب (بشرط اتحادهما) أي: جهته بأن تكون العوامل من جنس احد، ولا تكون مختلفة.

(والأكثر) على (أن العامل في البدل مقدّر بلفظ الأول) فهو من جملة ثانية، لا من الأولى لظهوره في بعض المواضع كقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَعِزَّنِي﴾ [الأعراف: ٧٥]، ﴿وَمَنْ أَلْغَلَّ مِنْ لَدُنْهَا﴾ [الأنعام: ٩٩]. ﴿مَنْ أَلْغَلَّ مِنْ لَدُنْهَا﴾ [الأنعام: ٩٩]. ﴿لَنْ يَكْفُرَ بِالرَّحْمَنِ الْمُشْرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٣].

(وقيل: هو) العامل (ثبابة عنه) أي عن المقدّر، حكاه أبو حيان عن ابن عصفور قال: لما حذف العرب عامل البدل عوضت منه العامل في المبدل منه فتولّى من العمل ما كان يتولاه ذلك المحذوف، كما أنهم لما عوضوا الظرف والمجرور في نحو: زيد عندك قائماً وفي الدار جالساً من مستقر المحذوف توليا من العمل ما له، فنصبا الحال، ورفعاً الضمير.

(وقيل) هو العامل (أصالة من غير نية تكرار عامل) وعليه المبرّد وابن مالك، (و) الأكثر على أن العامل (في النسق الأول بواسطة الحرف وقيل): العامل فيه (مقدّر) بعد الحرف، (وقيل) العامل فيه (الحرف) نفسه وثمره الخلاف [عدم جواز^(١) الوقف على المتبوع] دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول^(٢).

(ولو قيل: العامل في الكل المتبوع لكان له شواهد) تؤيده، منها قولهم: إن المبتدأ عامل في الخبر والمضاف عامل في المضاف إليه، ولم أر أحداً قال بذلك هنا.

(ويجوز فصلها) أي التوابع (من المتبوع بغير مُباين محض) كمعمول الوصف نحو:

(١) ما بين حاصرتين زيادة من حاشية الصبّان (٥٨/٣).

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من حاشية الصبّان (٥٨/٣).

﴿ ذَلِكَ حَشَرٌ عَلَيْكَ يَا بَرُّ ﴾ [ق: ٤٤].

والموصوف نحو: ﴿ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ عَلِيمُ الْغَيْبِ ﴾ [المؤمنون: ٩١، ٩٢].

والعامل فيه نحو: أزيداً ضربت القائم.

والمفسر نحو: ﴿ إِنَّ أَمْرًا هَلَاكَ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ ﴾ [النساء: ١٧٦].

والمبتدأ الذي خبره في متعلق الموصوف نحو: ﴿ آتَى اللَّهُ شَاكِلَةَ الْغُلَامَتَيْنِ الْوَسْطَى وَالْأَخْصَى ﴾ [إبراهيم: ١٠].

والخبر نحو: زيد قائم العاقل.

وجواب القسم نحو: ﴿ بَلَى وَرَبِّي لَأَتَنَّكُمْ عَلَيْهِ الْغَيْبُ ﴾ [سبا: ٣].

والاعتراض نحو: ﴿ وَإِنَّكُمْ لَفُسرٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٦].

والاستثناء نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيداٌ خيرٌ منك.

ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد: ﴿ وَلَا يَحْزَنكَ وَرِيضَتِكَ يَمَّا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٥١].

ومن العطف والمعطوف ﴿ وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ وَأَنِصِرْكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] بين «الأيدي» والأرجل، وحسن ذلك أنَّ المجموع عمل واحد، وقصد الإعلام بترتيبه.

وبين البديل والمبدل منه: ﴿ ذُرِّيَّتُيْ لَا يَفْلَحُ يَسْفَهُدٌ ﴾ [المزمل: ٢، ٣].

ولا يجوز الفصل بمباين مخض، أي أجنبي بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال: مررت برجل - على فرس - عاقل - أبلق، وشذَّ قوله:

١٥٣٣ - قُلْتُ لِقَوْمٍ فِي الْكِنِيفِ تَرَوْحُوا عَشِيَّةً بَتْنَا عِنْدَ مَآوَانِ رُوحٍ^(١)

(لَا تَفُتْ) مَنُوعَاتٍ (مبهم ونحوه) مما لا يستغني عن الصَّفة، أي لا يجوز الفصل فيه، فلا يقال في «ضرب هذا الرجل زيدا»، «وطلعت الشعرى العبور»: ضرب هذا - زيدا - الرَّجُلُ، والشعرى طلعت العبور.

قال في شرح الكافية: ومنه المعطوف المتمم وما لا يستغني عنه من الصفات نحو: إن امرأ يُنْصَحَ ولا يُقْبَلُ خَاسِرٌ، فلا يجوز الفصل بـ «خاسر» بين «ينصح» ومعطوفه؛ لأنهما

(١) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه (ص ٣٩)، والدرر (٦/٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٤٦٤)، ومعجم البلدان (٤٥/٥).

والكنيف: الحظيرة من الشجر. وماوان: قرية من أودية العلاء من أرض اليمامة. والشاهد في البيت فصل النعت «رُوح» عن منوعته «قوم» بأجنبي.

جزءاً صفة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر .

وكذا كل نعت ملازم التبعية كائنيض يقق ونحوه .

ومنه توابع التوكيد «أجمع» وما بعده، لا يفصل بينها وبين كل .

(ولا التأكيد) أي لا يفصل بينه وبين المؤكد (يلما على الأصح) فلا يقال: مررت يقومك - إما - أجمعين، وإما بغضهم، ولا مررت بهم إما كلهم، وإما بغضهم، وأجازه الكسائي والفراء .

(ولا يقدّم معمولها) أي التوابع على المتبوع، لأن المعمول لا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل، ومعلوم أن التابع لا يتقدّم على المتبوع .

(خلافاً للكوفية) في تجويزهم ذلك، فيقال: هذا طعامك رجل يأكل .

ووافقهم الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣]، فجعل «في أنفسهم» متعلقاً بـ «بليغاً»^(١).

(١) قال في الكشف (٥٢٧/١): «فإن قلت: بم تعلق قوله: في أنفسهم؟ قلت: بقوله بليغاً؛ أي: قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم مؤثراً في قلوبهم يفتنون به اغتماماً ويستشعرون منه الخوف استشعاراً»، ثم قال: «أو يتعلق بقوله: قل لهم؛ أي قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة وقلوبهم المطوية على الشقاق قولاً بليغاً وأن الله يعلم ما في قلوبكم لا يخفى عليه فلا يغني عنكم إبطانه... أو قل لهم في أنفسهم - خالياً بهم ليس معهم غيرهم مساؤاً لهم بالنصيحة لأنها في السر أنجع وفي الإمحاض أدخل - قولاً بليغاً يبلغ منهم ويؤثر فيهم».

الثَّغْتُ

أي، هذا مبحثه. قال أبو حيان: والتعبير به اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة.

(تابعٌ مكملٌ لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلق به).

فخرج بالمكمل: البدل والنسق. وبما بعده: المشار بأول قِسْمِيهِ إلى الجاري عليه، وبالثاني إلى المسند إلى سببه: التوكيد والبيان.

(ويرد مذحاً) نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] الآيات. (وذمًا) نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم». (وترويحاً) نحو: «لطف الله بعباده الضعفاء». (وتوضيحاً) أي إزالة للاشتراك العارض في المعرفة نحو: مررت بزيد الكاتب. (وتخصيصاً) في النكرة نحو: ﴿فَتَحَرَّيْ رَبُّكَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٢]. (وتوكيداً) نحو: ﴿لَا تَلْجُزُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١] (وغير ذلك) كالتعميم نحو: «إن الله يَخْشُرُ النَّاسَ الْأُولَيْنِ وَالْآخِرِينَ» ومقابله نحو: «الصلاة الوسطى». والتفصيل نحو: «مررت برجلين عربي وعجمي».

(ويوافق متبوعه تعريفاً وتنكيراً) سواء كان معناه له أو لما بعده فهو كما قال ابن مالك^(١) أولى من التعبير بمنعوته، لأنه إنما يصدق حقيقة على الأول، ولأنه يشمل المقطوع، ولا تجب الموافقة فيه، ولا يطلق عليه تابع.

وإنما وجبت الموافقة في ذلك حذراً من التدافع بين ما هو في المعنى واحد، لأن في التعريف إيضاحاً، وفي التنكير إبهاماً والثغته والمنعوت في المعنى واحد فتدافعا. (وشرط

(١) في التسهيل (ص ١٦٧): «ويوافق المتبوع في التعريف والتنكير».

الجمهور ألا يكون أعرف) من متبوعه، بل دونه أو مساوياً له نحو: «رأيت زيداً الفاضل، والرجل الصالح». نعم يجوز كونه أخصّ نحو: «رجل فصيح ولحان»، و«غلام يافع ومراحم».

وقال الفراء: يوصف الأعم بالأخص نحو: مررت بالرجل أخيك.

وابن خروف: توصف كل معرفة بكل معرفة، كما توصف كل نكرة بكل نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم. قال: وما ذهب إليه الجمهور دعوى بلا دليل.

(و) يجوز (الأخفش) وصف النكرة بالمعرفة إذا خُصِّصَتْ قبل ذلك بالوصف، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَرَىٰ يَوْمَئِذٍ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَٰئِينَ﴾ [المائدة: ١٠٧] قال: «الأوليان» صفة «لآخران»، لأنه لما وُصف تَخَصَّصَ.

(و) يجوز (قوم عكسه) أي وصف المعرفة بالنكرة (مطلقاً) ومثل بقوله:

١٥٣٤ - وَلِلْمُعْتَصِي رَسُولِ الزُّورِ قَوَادِي^(١)

قال: «قواد» صفة المغني.

(ز) جوز أبو الحسين (ابن الطراوة) وصف المعرفة بالنكرة (إذا كان الوصف خاصاً بالموصوف) لا يوصف به غيره كقوله:

١٥٣٥ - فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ^(٢)

قال: «ناقع» صفة للسّم.

وأجيب بالمنع في الجميع بإعرابها إندالاً.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدوره:

لَابِنِ اللَّعِينِ الَّذِي يُنْجِبُ الدُّخَانَ لَهُ

وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه (ص ١١٢)، والدرر (٧/٦).

(٢) جزء من عجز بيت من الطويل، وتعامه:

لَبِئْسَ كَأَنِّي سَاوَرْتُ سَيْفِي ضَبِيلَةً مِنْ الرُّقُشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ

وهو للتابغة اللبباني في ديوانه (ص ٣٣)، وخزانة الأدب (٤٥٧/٢)، والحيوان (٢٤٨/٤)، والدرر

(٩/٦)، وسمط اللآلي (ص ٤٨٩)، وشرح شواهد المغني (٩٠٢/٢)، والكتاب (٨٩/٢)، ولسان

العرب (٥٠٧/٤) - طبر، ٢٠٢/٥ - نذر، ٣٦٠/٨ - نفع، والمغني (٥٧٠/٢)، والمقاصد النحوية

(٧٣/٤). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣٩٤/٢).

(وهو) أي النعت (في الأفراد والتذكير وفروعهما) أي التثنية والجمع والتأنيث. (كما مرّ في) مبحث إعمال (الصفة) المشبهة.

فإن رفع ضمير المنعوت بأن كان معناه له نحو: مررت برجلين قارئين، أو لسبيّة، ولم يَرَفَع الظاهر نحو: مررت بامرأة حسنة الوجه، ويرجال حسان الوجوه وجبت المطابقة في ذلك.

أو رَفَعَهُ^(١) فكالمسند إلى الفعل يجب إفراؤه في الأصح، وتأنيثه حيث الظاهر حقيقي، ورجّح حيث هو مجازي، على التفصيل الآتي في التأنيث.

(ويكون) النعتُ (جملةً كالصلة) فلا تكون إلّا خبريّة ونحو:

١٥٣٦ - جاؤوا بِمَذْقِي هل رَأَيْتَ الذُّلْبَ قَطُّ^(٢)

مؤول على حذف الوصف، أي مَقُولٌ فيه: «هل رأيت»، ومنه قول أبي الدرداء: «وجدت النَّاسَ أَخْبَرَ ثَقَلَهُ»^(٣)، أي مقولاً فيهم.

ويجب معها العائد كعائد الموصول. (و) لكن (حذف عاتلها) هنا (كثير) وفي الخبر قليل، وفي الصلة أكثر.^(٤)

(١) أي رفع الظاهر.

(٢) وقبله:

حَسْبَى إِذَا جَسَنُ الظُّلَامِ واختلط

والرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٣٠٤/٢)، وخزانة الأدب (١٠٩/٢)، والدرر (١٠/٦)، وشرح التصريح (١١٢/٢)، والمقاصد النحوية (٦١/٤). وبلا نسبة في الإنصاف (١١٥/١)، وأوضح المسالك (٣١٠/٣)، وخزانة الأدب (٣٠/٣، ٢٤/٥، ٤٦٨، ١٣٨/٦)، وشرح الأشموني (٤٩٩/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٧٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٤١)، وشرح المفصل (٣/٥٢، ٥٣)، ولسان العرب (٢٤٨/٤) - خضر، ٣٤٠/١٠ - ملق، والمحتسب (١٦٥/٢)، والمغني (٢٤٦/١)، ٥٨٥/٢.

والملقى: اللبن الممزوج بماء.

(٣) المثل لأبي الدرداء كما قال المصنف. وروى عن النبي ﷺ أيضاً. انظر جمهرة الأمثال (٨٩/١).

(٤) موضع النقط بياض في الأصل. وقد أشار الدكتور عبد المال سالم مكرم إلى هذا النقص في طبعة دار البحوث العلمية (١٧٤/٥ - ١٧٦) حيث قال: «علق مصصح الهمع في طبعته الوحيدة فقال في الهامش ما نصه: «هكذا وجد بياض في عدة نسخ منها نسخة بخط المؤلف بمكتبة المرحوم الشيخ إبراهيم السقا، ووجد بهامش بعض النسخ:

«تنبيه: هذا نصه: «اعلم أن هنا سقطاً متناً وشرحاً أكثر من صفحة وقد كتبت من بعض المتون مجزئاً ريشاً نسخة أخرى من الشرح». وهذا نص المتن: «ويكون جملة كالصلة، وحلف عاتلها كثير وفي نيابة «أل» عنه خلف، ولا تدخلها الواو خلافاً للزمخشري.

[مسألة]

(لا ينعت الضمير ولا) ينعت (به) مطلقاً، أما الأول، فلائنه إشارة بحرف واحد، أو حرفين إلى ظاهر تقدّم ذكره.

= وإنما يتبع به نكرة. قيل: أو ذو الـ الجنسية، ومفرداً مشتقاً، أو جارياً مجراه بأفراد كأسماء النسب والإشارة، والموصول المبدوء بهمز وذو الطائفة، ورجل بمعنى: كامل، ومضافاً لصديق، وسوء بمعنى صالح، وطالح، وأيّ، وجدّ، وحقّ، وذو الخيرية مضافات كـ «كل».

وغير مطرد كثيراً كالمعدد، ومصدر الثلاثي بتقدير مضاف. وقال الكوفي بتأويله بمشتق وقليلاً كمصدر غيره، وكالمقدار، وجنس ما صنع منه، وأعيان مؤولة.

وسمع: بما شئت من كذا لنكرة، والأصحّ أن «ما» فيه شرطية جوابها محذوف. والتزام يونس رفع متلوّ النكرة مضافاً رافعاً لأجنبيّ مستقبل، ونصبه حالاً. وعيسى: رفع العلاج مطلقاً، ونصب غيره حالاً، وإتياعه مستقبلاً.

والفراء: نصب العلاج حالاً، وإتياع غيره. وجوّز سيويه الكل مطلقاً.

واتفقوا على إتياع المنون، وجرى المنسوب كالمشتق دون ما عداه إلا شذوذاً.

على أن الذي سجّله من هامش ط خليل من نصين، ذكر أحدهما في «التسهيل» والثاني في «كتاب سيويه».

أما التسهيل فيقول: «وقد ترد الطلبية محكية بقول محذوف واقع نعتاً أو شبهه وحكم عائد المنعوت بها حكم عائد الواقعة صلة أو خبراً لكن الحذف من الخير قليل، ومن الصفة كثير، ومن الصلة أكثر» إلى أن يقول: «والمفرد مشتق لفاعل أو مفعول، أو جار مجراه أبداً أو في حال دون حال». إلى أن يقول: «والجاري في حال دون حال مطرد وغير مطرد، فالمطرد أسماء الإشارة غير المكانية، وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل».

وتعير المتن: «وأي، وجدّ» إلى قوله: مضافات كـ «كل» يوضحه التسهيل بقوله: «وأيّ مضافاً إلى نكرة تماثل المنعوت معنى، وكلّ، وجدّ وحقّ مضافات إلى اسم جنس مكتمل معناه للمنعوت».

وأما نص الكتاب: «فالعمل الذي لم يقع والعمل الواقع الثابت في هذا الباب سواء، وهو القياس وقول العرب».

فإن زعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا فهم ينصبون: «به داءٌ مخالطة» وهو صفة للأول. وتقول: هذا غلام لك ذاهباً، ولو قال: مررت برجل قائماً جاز، فالتصّب على جدّ وإنما ذكرنا هذا لأن ناساً من النحويين يفرّقون بين التنوين وغير التنوين. ويفرّقون إذا لم يفرّقوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاج يروونه نحو: الآخذ، واللازم، والمخالط، وما أشبهه، وبين ما كان علاجاً يروونه نحو: الضارب، والكاسر فيجعلون هذا رفعاً على كل حال. ويجعلون اللازم وما أشبهه نصباً إذا كان واقعاً. ويجزّونه على الأول إذا كان غير واقع.

وبعضهم يجعله نصباً إذا كان واقعاً، ويجعله على كل حال رفعاً إذا كان غير واقع. وهذا قول يونس، والأول قول عيسى، انظر: التسهيل ١٦٨، والكتاب ١: ٢٢٨ ولعل غموض المتن قد وضح بعد نقل هذين النصين.

والإشارة لا تنعت بل المشار إليه الظاهر المتقدم، ولأن النت في الأصل إيضاح أو تخصيص، ولا إضمار إلا بعد معرفة لا إلياس فيها.

وأما الثاني، فلائه ليس بمشتق ولا مؤول به، فلا يتصور فيه إضمار يعود على منوعته، ولأنه أعرف المعارف. وتقدم اشتراط ألا يكون النت أعرف.

(وجوز الكسائي نعت) مضم (الغائب) إذا كان (لمدح أو ذم أو ترحم) كذا نقله عنه الناس، كما قال أبو حيان، واحتج بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي بِذُنُوبِكُمْ عَلِيمٌ فَذِيْلٌ﴾ [سبا: ٤٨] وقولهم: «مررت به المسكين»، وقولهم: «اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم». وقوله:

١٥٣٧ - فلا تُلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسُ^(١)

وغيره خرج ذلك على البدل، قال ابن مالك: وفيه تكلف.

(وقيل): إنه أجازته (إذا تقدم المظهر) كذا نقله عنه^(٢) النحاس والفرّاء.

(وكذا كل متوغل في البناء) لا يُنعت ولا يُنعت به كأسماء الشرط، والاستفهام، وكم الخبرية، وما التعجبية، والآن، وقبل، وبعد. (غير ما مر) أنه ينعت أو ينعت به منها.

وكذلك «ما» و «من» النكرتان، وذو الطائفة، والبوصول المقرون بآل (والمصدر) الذي (للطلب) نحو: ضرباً زيداً، وسقياً لك لا ينعت، لأنه بدل من الفعل، ولا ينعت به، لأنه طلب.

(قال الكوفي، والزجاج، والسهيلي: ومنه) أي مما لا ينعت ولا ينعت به (الإشارة). أما الثاني^(٣)، فلائه جامد ولا يتصور فيه الإضمار. وأما الأول^(٤)، فلائن غالب ما يقع بعده جامد قال السهيلي: فالأولى جعله بياناً، وإن سماه سيبويه صفة فتسامح، كما سمي بذلك التوكيد، والبيان في غير موضع.

واختاره ابن مالك، وأكثر البصريين على أنه ينعت وينعت به نحو: ﴿بَلْ فَعَلَهُمْ كَيْدُكُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]. ﴿أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَاقَ﴾ [الإسراء: ٦٢].

(١) تقدم برقم (١٨٢).

(٢) أي عن الكسائي.

(٣) أي ما لا ينعت به.

(٤) أي ما لا ينعت.

(و) لكن (لا ينعت عند المجوز له إلا بذي أل).

أما غير المضاف من المعارف فواضح أنه لا ينعت به. وأما المضاف فلأن النعت مع منوعته كاسم واحد، واسم الإشارة لا يضاف، فكذا منوعته، ولوحظ في ذي أل معنى الاشتقاق، على أن معنى قولك هذا الرجل: هذا الحاضر المشار إليه.

(فلان كان) الواقع بعده (مشتقاً ضعيف).

(وينعت فقط) أي ولا يُنعت به (العلم) لأنه ليس بمشتق وصفاً ولا تأويلاً. (والأجناس) ما دامت على موضوعها كرجل، وسبع.

(وعكسه) أي ينعت به ولا ينعت (أي) كما سبق (وما مر) من كل، وجد، وحق.

(ومنه ما لا يقع إلا تابعاً) كخالدة تالدة، وحسن بسن، وشيطان ليطان، أي كالاسم الثاني من المذكورات. قال أبو حيان: وهي محفوظة لا يقاس عليها قلت: ألف فيها ابن فارس كتاباً^(١).

(قيل: ومنه الموصول)، لأنه كجزء كلمة، إذ لا يتم إلا بصلته، وجزء الكلمة لا ينعت.

والأصح أن المقرون بال منه يوصف كما يوصف به، ويصغر، ويشئ، ويجمع، وكذا «ما» و«من» تقول: جاءني من في الدار العاقل، ونظرت إلى ما اشترت الحسن.

(قيل: ومنه الوصف) قال ابن جني: من خواص الوصف ألا يقبل الوصف، لأنه بمنزلة الفعل والجملة، وإن كثرت الصفات فهي للأول.

وقال غيره: لأنه من تمام الأول، فكأنه بعضه.

ورُدَّ بأن المضاف والمضاف إليه كذلك، ولا خلاف في وصفهما.

والأصح أنه قد يوصف مطلقاً، لأنه اسم، وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف، فلا يُرَدُّ بشبه ضعيف. وقد أجاز سيبويه^(٢): يا زيد الطويل ذو الجمّة على جعل: «ذو الجمّة» نعتاً «للطويل»، وجعل «صائماً» من قوله:

١٥٣٨. لدى فرسٍ مُسْتَقْبِلٍ الرِّيحِ صائماً^(٣)

(١) وهو كتاب «الإتباع والمزاوجة». انظر هدية العارفين (٦٨/١). ولأبي حاتم السجستاني أيضاً مؤلف فيه سماء «الإتباع». انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة (٦٢/٢).

(٢) انظر الكتاب لسيبويه (١٨٤/٢)، (١٨٨).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

صفة مستقبل وهو عامل^(١).

(وئالها: يوصف إن دلّ على جموده دليل) قاله السهيلي: كأن يكون خبراً لمبتدأ، أو بدلاً من اسم جامد، بخلاف ما إذا كان نعتاً فيقوى فيه معنى الفعل حيثئذ بالاعتماد، فلا ينعت.

(ورابها: يوصف (إن لم يعمل) عمل الفعل لبعده حيثئذ عن الفعل بخلاف ما إذا عمل.

[مسألة]

(يفترق نعت غير الواحد) أي المثنى والجمع (بالواو إن اختلف) نحو: مررت برجلين كريم وبخيل (ولاً) بأن اتفق (جمع) بينهما في اللفظ نحو: مررت برجلين كريمين.

(وغلب التذكير والعقل وجوباً عند الشمول) نحو: مررت بزيد وهند الصالحين وبرجل وامرأة عاقلين، واشترت عبيدين وفرسين مُخْتَارَيْن.

(واختياراً عند التفصيل) نحو: مررت بإنسانين صالح، وصالح، ويجوز: وصالحة، وانتفعت بعبيد وأفراس سابقين، وسابقين، ويجوز: وسابقات.

(فإن تعدّد العامل وجب القطع إلى الرّفْع) بإضمار مبتدأ.

(وكذا التصب بفعل لائق واجب الإضمار في غير تخصيص) سواء اختلف العمل نحو: مررت بزيد، ولقيت عمراً الكريمان، أو الكريمين، أم اتحد واختلف جنس الكلام في المعنى نحو: قام زيد وهل خرج عمرو العاقلان. أو اتفق، واختلف جنس العامل كأن يكونا مرفوعين، هذا على الفاعلية، وهذا على الابتداء، أو منصوبين، هذا على المفعولية، وهذا على الظرفية أو مجرورين، هذا بحرف، وهذا بإضافة نحو: هذا زيد وقام عمرو الظريفان، أو الظرفيين.

(وجوّز قوم) منهم الأخفش (الإيتاع إذا اتحد العمل، لا جنس العامل، وتقارب المعنى) وهو القسم الأخير مما ذكر.

(و) جوّز (الكسائي) والفراء الإيتاع (إذا تقارب المعنى) أي معنى العاملين (وإن

= وهو لجريز في ديوانه (ص ٩٩٤)، والدرر (١٣/٦)، وشرح أبيات سيويه (٥٣٩/١)، والكتاب (٤٢٥/١)، واللسان (١٧٧/٤) - حرر، ٢٢٦/١٣ - سنن). ولا نسبة في مجالس ثعلب (ص ٧١).

ومستنّ الحروز: موضع استئناها، أي انطلاقها بسرعة. والصائم: الواقف الممسك عن المشي. شبه الخيمة التي نصبوها للاستغلال بهذا الفرس القائم يستقبل الريح فتتفد بين فروجه وتأخذه من كل وجه.

(١) قال سيويه: «كأنه قال: لدى مستقبل صائم». انظر الكتاب (٤٢٦/١).

اختلفاً) في العمل نحو: رأيت زيداً ومررت بعمرو الظريفيين، لأن المرور في معنى الرؤية، ومررت برجل معه رجل قائمين، لأنه قد مرّ بهما جميعاً، لكن الكسائي يتبع الثاني والقراء يتبع الأول.

وقولي: في غير تخصيص راجع إلى وجوب إضمار الفعل، فإن نعت التخصيص يجوز فيه إظهاره نحو: أعمى.

(فإن اتحدوا) أي العاملان جنساً وعملاً (جاء) الإتيان (عند الجمهور) سواء اتفقا لفظاً ومعنى نحو: قام زيد، وقام بكر العاقلان، أو اختلفا فيهما نحو: أقبل زيد وأدبر عمرو العاقلان، أو اتفقا لفظاً فقط نحو: وجَدَ زيد على عمرو، ووجَدَ^(١) بكر الضالة العاقلان، أو معنًى فقط نحو: ذهب زيد، واتطلعي خالد العاقلان.

وذهب ابن السراج إلى وجوب القطع في الجميع إلا أنه فصل في الأولى، فقال: إن تَقَدَّرَتِ الثانية عاملاً فالقطع، أو توكيداً والعامل هو الأول جاز الإتيان ووافقه المبرد في الثانية والثالثة.

قال أبو حيان: ومقتضى مذهب سيبويه: أنه لا يجوز الإتيان لما انتج من جهتين كاختلاف الحرف والإضافة نحو: مررت بزيد، وهذا غلامٌ بكرٌ الفاضلين، واختلاف الحرفين نحو: مررت بزيد، ودخلت إلى عمرو الظريقين، واختلاف معنى الحرفين نحو: مررت بزيد، واستعنت بعمرو الفاضلين، أو الإضافتين نحو: هذه دار زيد، وهذا أخو عمرو الفاضلين.

(وإن كان العامل واحداً جازاً) أي الإتيان والقطع (إن لم يختلف العمل) نحو: قام زيد وعمرو العاقلان بخلاف ما إذا اختلف، فیتعین القطع سواء اختلفت النسبة إليهما من حيث المعنى، نحو: ضرب زيد عمراً العاقلان أم اتحدت.

وقال الفراء وابن سعدان^(٢١): يجوز الإتيان في الأخيرة، ثم قال الفراء: يجب إتيان المرفوع تغليياً له وقال ابن سعدان: يجوز إتيان كل منهما نحو: خاصم زيد عمراً الكريمين والكريمين؛ لأن كل منهما مخاصمٌ ومُخاصَمٌ، فهو فاعل ومفعول.

(١) «وجد» الأولى بمعنى غضب، يقال: وَجَدَ فلان على فلان موجدةً أي غضب عليه. و«وجد» الثانية بمعنى أدرك، يقال: وجد مطلوبه وَجْدًا وَوُجْدًا وَوَجْدَةً وَوُجُودًا وَوُجْدَانًا: أدركه. انظر المعجم الوسيط (ص ١١٣).

(٢) هو محمد بن سعدان المتوفى سنة ٢٣١ هـ، وقد تقدم التعريف به.

إجماعاً، فكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أفرد الحمل على المعنى لا يجوز إذا ضمته إلى غيره.

(ويجوز أن أي الإتيان والقطع (في نعت غير مبهم إن لم يكن ملتزماً ولا مؤكداً. قال يونس: «ولا ترحم») نحو: الحمد لله الحميد، أي هو. ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] أي أدم. ﴿وَالْقَبِيضَ أَعْلَٰكُطَ﴾ [النساء: ١٦٢]. أي أمدح. و«اللهم الطف بعبدك المسكين»، أي اترحم على رأي الجمهور. بخلاف نعت المبهم نحو: مررت بهذا العالم، أو النعت الملتزم نحو: نظرت إلى الشعرى العبور، أو المؤكد نحو: ﴿لَا تَنْجِدُوا آلَٰنَهٗنَّ أَتَيْنَ﴾ [النحل: ٥١] فلا يجوز فيها القطع.

(فإن كان) النعت (للكرة شرط) في جواز القطع (تقدّم) نعت (آخر اختياريًا) كقول أبي الدرداء: «نزلنا على خالٍ لنا ذو مال وذو هيئة»، فإن لم يتقدم آخر لم يجز القطع إلا في الشعر.

(لا لكونه لغير مدح أو ذم أو ترحم) أي لا يشترط ذلك (في الأصح).

وقال يونس: لا يجوز القطع في الثلاثة، وواقفه الخليل في المدح والذم. أما نعت المعرفة فلا يشترط ذلك فيه باتفاق إلا ما تقدّم عن يونس في الترحم.

(وإن كثرت نعوت معلوم) لا يحتاج إليها في التمييز (أو منزل منزلته) تعظيماً أو غيره (أثبتت) كلها (أو قطعت أو) قطع (بعضها) وأتبع بعض (بشرط تقديم المتبع في الأصح)، لأنه الثابت عن العرب لثلا يفصل بين النعت والمنعوت.

وقيل: لا يشترط، بل يجوز الإتيان بعد القطع، لأنه عارضٌ لفظي، فلا حكم له، وقد قال تعالى: ﴿وَالْقَبِيضَ أَعْلَٰكُطَ وَالْمُؤْتُونَكَ الرِّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]. وقالت الخرنق:

١٥٣٩ - لَا يَتَعَدَّنَ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ، وَأَفْئَةُ الْجُزْرِ
الْتَازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاوِدَ الْأُزْرِ^(١)

(١) البيتان من الكامل، وهما للخرنق بنت بدر بن هفان في ديوانها (ص ٤٣)، والأشياء والنظائر (٢٣١/٦)، وأمالى المرتضى (٢٠٥/١)، والإنصاف (٤٦٨/٢)، وأوضح المسالك (٣١٤/٣)، والحامسة البصرية (٢٢٧/١)، وخزانة الأدب (٤١/٥، ٤٢، ٤٤)، والدرر (١٤/٦)، وسقط اللآلي (ص ٥٤٨)، وشرح أبيات سيويه (١٦/٢)، وشرح التصريح (١١٦/٢)، والكتاب (٢٠٢/١)، ٥٧/٢، ٥٨، ٦٤، واللسان (٢١٤/٥ - نضر)، والمحتسب (١٩٨/٢)، والمقاصد النحوية (٦٠٢/٣)، ٧٢/٤. وبلا نسبة في وصف المباني (ص ٤١٦)، وشرح الأشموني (٣٩٩/٢).

لا يعلن (يفتح العين): أي لا يهلكن. وسمّ العداة: أي هم كاسم لأعدائهم يقضون عليهم. والعداة: جمع عاد، كقاض وقضاة. والآفة: العلة والمرض. والجزر: جمع جزور، وهي الناقة تجزر. =

روي برفعهما^(١)، ونصبهما، ونصب الأول، ورفع الثاني، وعكسه وهو مما نزل فيه المنعوت منزلة المعلوم تعظيماً، وأجيب بأن الرفع فيه على رواية نصب الأول، وفي الآية على الابتداء.

أما إذا احتاج المنعوت إلى إتباع المجمع أو بعضها في البيان، فإنه يجب إتباعه ويقدم في الثانية على المقطوع، وإتباعه أيضاً أجود.

(ويجوز تعاطفها) أي الثعوت، أي عطف بعضها على بعض متبعة كانت أو مقطوعة. قال أبو حيان: وتختص بالواو نحو: ﴿سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ سَمَوَاتٍ وَآلِيَّ قَدَرٍ فَهَكَا وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [الأعلى: ١ - ٤]. قال: ولا يجوز بالغاء إلا إن دلت على أحداث واقع بعضها على إثر بعض نحو: مرتت برجل قائم إلى زيد فصاربه فقاتله، قال:

١٥٤٠ - يَا وَيْحَ زَيْبَابَةَ لِلْحَارِثِ الصَّبِّ سَابِحَ فَالْفَانِمِ، فَالْآسِبِ^(٢)
أي الذي صَبَّحَ العدو فغنم، قَاب.

قال السهيلي: والعطف بشم في مثل هذا بعيد جوازه، وقال ابن خروف: إذا كانت مجتمعة في حالة واحدة لم يكن العطف إلا بالواو، وإلا جاز بجميع حروف العطف إلا حتى وأم.

وإنما يجوز العطف (لاختلاف المعاني)، لأنه حينئذ ينزل اختلاف الصفات منزلة اختلاف اللوات، فيصح العطف، فإن اتفقت فلا، لأنه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه. (وإنما تحسن لتباعدها) نحو: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] بخلاف ما إذا تقاربت نحو: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤].

(ويلي) النعت (إما) أو (لا) لإفادة شك، أو تنويع، أو نحوهما (فيجب تكرارهما) مقرونين (بالواو) نحو: مرتت برجل إما صالح وإما طالح: ﴿ظَلَمَ يَنْ يَسْهُو لَّا يَأْوِي وَلَا كَرِيهُ﴾ [الواقعة: ٤٣، ٤٤].

(وقيل: لا يجب تكرار لا) لأنها ليست في جواب.

= والمعترك: موضع ازدحام القوم في الحرب. والأزر: جمع إزار، وهو ما يستر النصف الأسفل من البدن، والرداء ما يستر النصف الأعلى منه. والمعاهد: جمع معقد، حيث يعقد الإزار ويشئ.
(١) أي «النازلين» و«الطيون».

(٢) البيت من السريع، وهو لابن زبابة في خزانة الأدب (١٠٧/٥)، والدرر (١٦/٦)، وسمط اللآلي (ص ٥٠٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٤٧)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٦٥)، ومعجم الشعراء (ص ٢٠٨). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٦٥)، وخزانة الأدب (٥/١١)، ومغني اللبيب (ص ١٦٣).

(وإذا وصف بمفرد وظرف) أو مجرور (وجملة فالأولى ترتيبها هكذا) كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: ٢٨]، وعلة ذلك أن الأصل الوصف بالاسم فالقياس تقديمه، وإنما تقدم الظرف ونحوه على الجملة، لأنه من قبيل المفرد.

(وأوجه ابن عصفور اختياراً) وقال: لا يخالف في ذلك إلا في ضرورة أو ندور، وردّ بقوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزِلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكًا﴾ [ص: ٢٩] وقوله: ﴿مَسَّوْقَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوِيٍّ مُبِينٍ وَخَبِيرٍ وَأُولَئِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

(وقدّم ابن جني الصفة غير الرافعة عليها) أي على الرافعة، لأن الرافعة شبيهة بالجملة، فيقال: مرتت برجل قائم عاقل أبوه، وعلى هذا يليها الظرف.

(وقدّم بعضهم) وهو صاحب «البدیع»^(١) الجملة (الفعلية على الاسمية) قال: لأن الوصف بتلك أقوى منه بهذه. قال: وأكثر ما يوصف من الأفعال بالماضي.

[مسألة]

(لا يقدم النعت) على منوعته (خلافًا لبعضهم) وهو صاحب البدیع (في) إجازته تقديم النعت (غير مفرد) أي مثنى أو جمع (إذا تقدم أحد متبوعيه) فيقال: قام زيد العاقلان وعمره كقوله:

١٥٤١ - أبى ذاك عمي الأكرمان وخالياً^(٢)

(ويحذف المنعوت لقرينة) كتقدم ذكره نحو: «اتتني بماء ولو بارداً».

واختصاص النعت به كممرت بكاتب وحائض، وراكب صاهلاً.

ومصاحبة ما يعينه نحو: ﴿وَأَنشَأَهُ الْخَلْدِيدَ﴾^(٣) «أَنْ أَهْمَلَ مَنِعَتَهُ» [سبأ: ١٠، ١١] أي «دروعاً».

وقصد العموم نحو: ﴿وَلَا رَطْبٌ وَلَا لَیْلٌ﴾ [الأنعام: ٥٩].

(١) صاحب «البدیع في النحو» هو محمد بن مسعود الغزني. و «البدیع في النحو» أيضاً لابن الأثير وبي الحسن الربيعي.

(٢) حجز بيت من الطويل، وصلره:

ولستُ مُقَرِّراً للرجال ظلاماً

وهو بلا نسبة في الدرر (١٧/٦)، وشرح الأشموني (ص ٣٩٢)، والمغني (٦١٧/٢)، والمقاصد النحوية (٧٣/٤).

وإجرائه^(١) مجرى الأسماء، كمررت بالفقيه أو القاضي.

وإشعاره بالتعليل نحو: أكرم العالم، وأهن الفاسق.

وكونه لمكان أو زمان نحو: جلست قريباً منك، وصحبك طويلاً.

(وَيُقَامُ نَعْتُهُ مَقَامَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا أَوْ جُمْلَةً) بَأَن كَانَ مُفْرَدًا كَمَا مَثَلْنَا، لِتَصَحُّ مَبَاشَرَتِهِ، لِمَا كَانَ الْمَنْعُوتُ يُبَاشِرُهُ (أَوْ كَانَ هَمًّا) أَي ظَرْفًا أَوْ جُمْلَةً (وَالْمَنْعُوتُ بَعْضُ مَا قَبْلَهُ مِنْ مَجْرُورٍ بِمَنْ) نَحْوُ: ﴿وَلَنْ يَنْ أَهْلِي الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ [النساء: ١٥٩] أَي: وَإِنْ أَحَدٌ، ﴿وَيَتَأَنَّ ذَلِكَ﴾ [الحج: ١١]. أَي قَوْمٌ دُونَ. وَقَالُوا: مَنَا ظَعْنٌ وَمَنَا أَقَامَ أَي: إِنْسَانٌ. وَقَالَ:

١٥٤٢ - وَمَا السُّفْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أُمُوتٌ وَأُخْرَى ابْنَعِي الْعَيْشَ اكْدَحْ^(٢)
أَي تَارَةً.

(قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: أَوْ فِي) كَقَوْلِهِ:

١٥٤٣ - لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْسَمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ^(٣)
أَي «أَحَدٌ» يَفْضُلُهَا.

وغيره لم يذكر ذلك، بل جعله ابن عصفور من الضرائر^(٤).

(وَالْأَيُّ) بَأَن لَمْ يَكُنْ قَرِينَةً أَوْ كَانَ النِّعْتُ ظَرْفًا أَوْ جُمْلَةً، وَالْمَنْعُوتُ غَيْرُ بَعْضٍ مِمَّا قَبْلَهُ أَوْ بَعْضٌ بَلَا تَقْدَمُ «مِنْ» أَوْ «فِي» عَلَى رَأْيِ ابْنِ مَالِكٍ (فَضْرُورَةٌ) حَذَفَهُ كَقَوْلِهِ:

(١) «إِجْرَائُهُ» مَجْرُورَةٌ بِالْكَافِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ قَبْلَ خَمْسَةِ أَسْطُرٍ: «كَتَقَدَّمَ ذَكَرَهُ...».

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَتَمِيمِ بْنِ مِقْبِلٍ فِي دِيَوَانِهِ (ص ٢٤)، وَحَمَاسَةُ الْبَحْتَرِيِّ (ص ١٢٣)، وَالْحَيَوَانَ (٤٨/٣)، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ (٥٥/٥)، وَالذَّرَرُ (١٨/٦)، وَشَرَحَ آيَاتُ سَبِيهِ (١١٤/٢)، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْإِيضَاحِ (ص ٦٣٤)، وَالْكِتَابُ (٣٤٦/٢)، وَاللِّسَانُ (٥٦٩/٢ - كَدَحْ). وَلَعَجِيرُ السَّلُولِيِّ فِي سَمَطِ اللَّالِي (ص ٢٠٥). وَيَلَا نِسْبَةً فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ (١٧٥/١٠)، وَشَرَحَ عَمْدَةُ الْحَافِظِ (ص ٥٤٧)، وَاللِّسَانُ (٩٧ - تَوْر)، وَالْمَحْتَسِبُ (٢١٢/١)، وَالْمَقْتَضِبُ (١٣٨/٢).

(٣) الرَّجَزُ لِحَكِيمِ بْنِ مَعِيَةَ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ (٦٢/٥، ٦٣). وَلَهُ أَوْ لِحَمِيدِ الْأَرْطَفِ فِي الذَّرَرِ (١٩/٦). وَلِأَبِي الْأَسْوَدِ الْحَمَّانِيِّ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٥٩/٣، ٦١)، وَالْمَقَاصِدِ النُّحَوِيَّةِ (٧١/٤). وَلِأَبِي الْأَسْوَدِ الْجَمَّالِيِّ - وَهُوَ تَصْحِيفٌ عَنْ «الْحَمَّانِيِّ» - فِي شَرْحِ التَّصْرِيحِ (١١٨/٢). وَيَلَا نِسْبَةً فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ (٣٢٠/٣)، وَالْبَخَصَائِصِ (٣٧٠/٢)، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ (٤٠٠/٢)، وَشَرَحَ عَمْدَةُ الْحَافِظِ (ص ٥٤٧)، وَالْكِتَابُ (٣٤٥/٢).

(٤) الضَّرَائِرُ لَفْظٌ جَمَعَ ضَرُورَةً، وَهِيَ مَا تَمَسَّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ. وَاصْطِلَاحًا: الْجَوَازَاتُ الشَّعْرِيَّةُ؛ أَي كَسَرُ بَعْضِ الْقَوَاعِدِ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ.

١٥٤٤ - وَفُضِرَى شَنِجِ الْأُنْسَاءِ ۚ تَبْصَاحُ مِنَ الشُّعْبِ^(١)

أي ثور^(٢) شنج الأنساء، وقد يوصف به الفرس والغزال.

وقولك: وما من البصرة إلا يسير إلى الكوفة، أي رجل.

وقوله:

١٥٤٥ - تَزِيي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرَمَى الْبَشَرِ^(٣)

وقوله:

١٥٤٦ - وَالله مَا زَيْدُ بِنَامٍ صَاحِبُهُ^(٤)

أي: «رجل نام»، و «بَكَفِّي رجل كان».

(ويقلّ حلف النتع) مع العلم به، لأنه جيء به في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك، أو

العموم فحذفه عكس المقصود.

ومما ورد منه: ﴿وَكُذِّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦]. أي المعاندون. ﴿إِنَّكُمْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦] أي التاجين. ﴿أَلَكُنَّ حِجَّتَ وَالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي: الواضح. ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥] أي: سلطت عليه.

(٧) البيت من العزج، وهو لأبي ذؤاد الإيادي في ديوانه (ص ٢٨٨)، وأدب الكاتب (ص ١١٧)، والدرر (٢٠/٦)، واللسان (٥٠٢/١) - شعب، ٣١٠/٢ - شنج، ٦٠٩/٢ - نبج، ١٠٣/٥ - قصر، والمعاني الكبير (ص ١٤٢). وبلا نسبة في المقرب (٢٢٨/١).

والقصرى: واحدة القُصْرِيَانِ، وهما ضلعان تليان الترقوتين، وقيل غير ذلك (انظر اللسان: ١٠٣/٥). والشنج: المَشْنَجُ الجلد واليد، والشَّنَجُ: تقبُّضُ الجلد والأصابع وغيرهما. والأنساء: جمع الشَّئَا، وهو عِزْق. وتَبَاحُ في الأصل من التَّبَحُّ وهو صوت الكلب، وفي هذا البيت يصف ظلياً، فقال في اللسان (٦٠٩/٢) عن التهذيب: والظي شبح في بعض الأصوات. والشُّعْبُ: جمع الأشعب، وهو الذي انشعب قرناه.

(٢) ذكر في اللسان أن الشاعر يصف غزاً وليس ثوراً.

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف (١١٤/١، ١١٥)، وخزانة الأدب (٦٥/٥)، والمخصائص (٣٦٧/٢)، والدرر (٢٢/٦)، وشرح الأشموني (٤٠١/٢)، وشرح التصريح (١١٩/٢)، وشرح شواهد المغني (٤٦١/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٥٥٠)، وشرح المفصل (٦٢/٣)، ولسان العرب (٣٧٠/١٣) - كون، ٤٢١ - من)، ومجالس ثعلب (٥١٣/٢)، والمحتسب (٢٢٧/٢)، ومغني اللبيب (١٦٠/١)، والمقاصد النحوية (٦٦/٤)، والمقتضب (١٣٩/٢)، والمقرب (٢٢٧/١).

ويروى «جادته» مكان «ترمي».

(٤) تقدم بالرقم (٥).

١٥٤٧ - فلم أعط شيئاً ولم أُنْتع^(١)

أي: طافك.

(١) عجز بيت من المتقارب، وصلره:

وقد كنتُ فسي الحرب ذا تُلْزأ

وهو للعباس بن مرداس في ديوانه (ص ٨٤)، والدرر (٢٥/٦)، وشرح التصريح (١١٩/٢)، وشرح شواهد المغني (٩٢٥/٢)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٥٥١)، والشعر والشعراء (٧٥٢/٢)، ولسان العرب (١/٧٢ - درأ)، والمقاصد النحوية (٦٩/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٣٢٢)، وشرح الأشموني (١/٤٠١)، والمغني (٢/٦٢٧).

و «ذو تلرأ»: أي ذو هجوم لا يتوقى ولا يهاب، ففيه قوّة على دفع أعدائه.

عَطْفُ الْبَيَانِ

أي: هذا مبحثه. قال أبو حيان: وسَمِّي به، لأنه تكرر الأول لزيادة بيان، فكأنك رددته على نفسه، بخلاف النعت، والتأكيد، والبدل.

وقيل: لأن أصله العطف، فأصل جاء أخوك زيد: وهو زيد؛ حذف الحرف والضمير، وأقيم زيد مقامه، ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة، ذكره صاحب البسيط. والكوفيون يسمونه: الترجمة.

(هو الجاري مجرى النعت) في تكميل متبوعه (توضيحاً، وتخصيصاً قيل: وتوكيداً). فالأول في المعارف نحو: جاء أخوك زيد. والثاني في النكرات نحو: ﴿مِنْ شَجَرٍ مُّبْتَرِكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]. والثالث في المكرر بلفظه نحو:

١٥٤٨ - لِقَائِلُ يَا نَضْرُ نَضْرُ نَضْرًا^(١)

قال ابن مالك: والأولى عندي جعله توكيداً لفظياً، لأنَّ عطف البيان حقّه أن يكون للأول به زيادة وضوح، وتكرير اللفظ لا يتوصّل به إلى ذلك. وفارق بما ذكرناه سائر التوابع إلّا النعت.

(لكن يجب جموده) ولو تأويلاً، وبذلك يقارن النعت.

والمراد بالجامد تأويلاً: العلم الذي كان أصله صفة فغلّبت.

(لا كونه أخصّ من المتبوع أو غير أخصّ) منه، أي لا يجب واحدٌ منهما (في الأَصَحِّ). قال في شرح الكافية: واشترط الجرجاني والزمخشريّ زيادة تخصيصه، وليس

(١) تقدم بالرقم (٩٥٧).

بصحيح، لأنه في الجامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يشترط زيادة تخصص النعت فكذا عطف البيان، بل الأولى بهما العكس؛ لأنهما مكمّلتان، وقد جعل سيبويه^(١): «ذا الجُمة» من: «يا هذا ذا الجُمة» - عطف بيان مع أن «هذا» أخص. انتهى.

وقال في شرح التسهيل: زعم أكثر المتأخرين أنّ متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه، أو يكون أعمّ منه. والصحيح جواز الثلاثة، لأنه بمنزلة النعت، وهو يكون في الاختصاص فائقاً، ومقوّفاً، ومساوياً فليكن العطف كذلك. انتهى.

فذكر في كل من الكتابين^(٢) مسألة، وتحصل من ذلك في المسألتين ثلاثة أقوال.

وقال أبو حيان: شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه، وعلمه بأن الابتداء بالأخص واجب الاكتفاء به، وعدم الحاجة إلى الإتيان بما هو دونه.

(ويوافقه) أي متبوعه (في الأفراد والتذكير، والتثنية)، وفروعهما، أي: التثنية، والجمع، والتأنيث، والتعريف، كالنعت.

(ومنع البصريّة جريانه على النكرة) وقالوا: لا يجري إلّا في المعارف كذا نقله عنهم الشّلّوبين. قال ابن مالك: ولم أجد هذا النقل عنهم إلّا من جهته.

وذهب الكوفيّون، والفارسيّ، والزمخشريّ: إلى جواز تنكيرهما، ومثّلوا بقوله تعالى: ﴿مِنْ مَّاءٍ مَّكِينٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] وقوله: ﴿أَوْ كَثْرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٩٥] ﴿مِنْ شَجَرٍ مَّكِينٍ زَيْتُونٍ﴾ [النور: ٣٥]. وهو الصحيح.

واحتج المانعون بأن الغرض في عطف البيان تبين الاسم المتبوع وإيضاحه، والنكرة لا يصحّ أن يبين بها غيرُها، لأنها مجهولة، ولا يبين مجهولٌ بمجهولٍ.

وأجيب بأنها إذا كانت أخص مما جرت عليه أفادتهُ تبيناً، وإن لم تصير معرفة. وهذا القدر كافٍ في تسميته عطف البيان. قاله ابن عصفور، وهو مبني على اشتراط كونه أخصّ.

(وجوز الزمخشري تخالفهما) فأعرب قوله تعالى: ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] عطف بيان، وهو معرفة جارٍ على «آيات يَتَنَات»^(٣)، وهي نكرة.

قال أبو حيان: وهو مخالف لإجماع البصريّين والكوفيّين، فلا يلتفت إليه.

(وخصّه بعضهم بالعلم) بأن يجري على الاسم كنيته، وعليهما اللقب، ولا يجري في

(١) الكتاب (٢/ ١٨٨).

(٢) أي «شرح الكافية» و«شرح التسهيل».

(٣) في الآية ٩٧ من سورة آل عمران: «فِي آيَاتٍ يَتَنَاتٍ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ».

(ولا يكون مضمرًا وفاقًا، ولا تابعًا له) أي لمضمر (على الصحيح) لأنه في الجوامد نظير التعت في المشتق.

وجوز بعضهم جريانه على المضمر، فإنه قال في «قاموا إلا زيدًا»: إن زيدًا بيان للمضمر في قاموا.

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧]: إنه بيان للهاء من «أمرتني به»^(١).

(ولا) يكون (جملة ولا تابعًا لها) كذا نقله ابن هشام في المغني^(٢) جازمًا به، وسواء الاسمية والفعلية.

(و) كل ما كان عطف بيان (يصلح) أن يكون (بدلًا) بخلاف العكس، لأن البديل لا يشترط فيه التوافق في التعريف والتكثير، ولا الأفراد وفرعيه. (إلا إذا أفرد) عن الإضافة مقرونًا بـأل، أو لا^(٣). (تابعًا لمنادي) منصوب أو مضموم كقوله:

١٥٤٩ - فَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوَقَلَا^(٤)

وقولك: يا أخانا الحارث، يا غلام بشر، يا أخانا زيدًا بالنصب فإنه يتعين في هذه الأمثلة كونه عطف بيان، ولا يجوز إعرابه بدلًا لأنه في نية تقدير حرف النداء، فيلزم ضمه، ونحو: يا زيد الرجل إذ على البدلية يلزم دخول «يا» على المعرف بـأل، وذلك ممنوع.

(أو جر متبوعه بما لا تصلح إضافته إليه) بأن كان صفة مقترنة بـ«أل» والتابع خال منها نحو:

١٥٥٠ - أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبُكْرِيِّ بُشْرٍ^(٥)

(١) في قوله تعالى في الآية ١١٧ من سورة المائدة: «ما قلت لهم إلا ما أمرتني أن أعبدوا الله ربي وربكم».

(٢) مغني اللبيب (٢/١٢٠).

(٣) أي: أو لا يكون.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أَمِيزُكُمْ بِاللَّهِ أَنْ تُحَدِّثَا حَزْبًا

وهو لطالب بن أبي طالب في الحماسة الشجرية (١/٦١)، والدرر (٦/٢٦)، وشرح التصريح

(٢/١٣٢)، والمقاصد النحوية (٤/١١٩). ولا نسبة في أوضح المسالك (٣/٣٥٠)، وشرح الأشموني

(٢/٤١٤)، وشرح قطر الندى (ص ٣٠٠).

(٥) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فإنه لا تجوز هنا البدلية لئلا يلزم إضافة المَعْرِفَ بـ «أل» إلى الخالي منها بخلاف ما إذا صلح نحو: أنا الضَّارِبُ الرَّجُلَ غَلامُ القومِ.

أو أفعل تفضيل^(١) مضافاً إلى عام متبع بقسميه، والمفَضَّلُ أحدهما نحو: زيد أفضل الناسِ، الرجالِ والنساءِ، إذْ على البدلية يكون التقدير: زيد أفضل الرجال والنساء، وذلك لا يسوغ.

أو «أي»، أو «كلا» مُفَصَّلًا ما بعده نحو: أيَّ الرجلين زيد وعَمَرُو أفضل، وكلا أخويك زيد وعمرو قال ذلك.

[تنبيهات]: الأول: عدَّ أبو حَيَّان في الارتشاف الصور المستثناة إحدى عشرة شملت العبارة منها سبعة.

والثامنة: أن يفتقر الكلام إلى رابط ولا رابط إلَّا التابع نحو: هند ضربت الرجل أخاها، إذ على البدلية يلزم خَلَوُ الجملة الأولى عن رابط، لأن البدل في التقدير من جملة أخرى.

والتاسعة والعاشرة: أن يتبع موصوف أيَّ في النداء بمضاف أو مَنُون نحو: ياأيها الرجل غلامُ زيد، وياأيها الرجل زيدٌ، إذ على البدلية يلزم وصف أي بما ليس فيه أل.

والحادية عشرة: أن يتبع المنادى المضموم بإشارة نحو: يا زيد هذا، إذ على البدلية يلزم نداء اسم الإشارة من غير وصف. وكل ذلك ممنوع.

الثاني: استشكل ابن هشام في حواشي التسهيل ما علَّل به الضُّمُّور المذكورة بأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل وقد جوزوا في: «إنك أنت» كون «أنت» توكيداً، وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز: «إنَّ أنت».

الثالث: قال أبو حَيَّان: ما عدا هذه المواضع يجيء عطف البيان فيه مشتركاً، فتارة مع النعت نحو: جاء زيد أبو عمرو، وتارة مع البدل نحو: جاء أبو محمد زيد، وتارة مع التأكيد

عليه الطيْرُ ترُجِّبه وقومعا

وهو للمرار الأسدي في ديوانه (ص ٤٦٥)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٨٤، ٥/ ١٨٣، ٢٢٥)، والدرر (٢٧/ ٦)، وشرح أبيات سيويه (٦/ ١)، وشرح التصريح (٢/ ١٣٣)، وشرح المفصل (٣/ ٧٢، ٧٣)، والكتاب (١/ ١٨٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٢١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٤٤١)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٥١)، وشرح الأشموني (٢/ ٤١٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٢٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٩١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٥٤، ٥٩٧)، وشرح قطر الندى (ص ٢٩٩)، والمقرب (١/ ٢٤٨).

(١) «أو أفعل تفضيل» معطوف على قوله «بأن كان صفة مقترنة... إلخ».

نحو: رأيت زيدا زيدا.

وفي شرح الكافية: عطف البيان يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه ويفارقه في أن تكمله شرح وتبين لا بدلالة على معنى في المتبوع، أو سببية.

ومجرى التوكيد في تقوية دلالة. ويفارقه في أنه لا يرفع توهّم مجاز.

ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال، ويفارقه في أنه غير منوي الأطراح. انتهى.

(قيل: ويتعين للبدلية إذا كان التابع (بلفظ الأول) نحو: ﴿وَرَى كُلُّ أُنْثَىٰ جَانِبَهُ كُلِّ شَيْءٍ تَدْعَىٰ إِلَىٰ كَيْفِيَّتِهِ﴾ [الجنانية: ٢٨]. قاله ابن الطراوة، وتبعه ابن مالك، لأن الشيء لا يبين نفسه.

قال ابن هشام: وفيه نظر، لأن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول أتجه كونه بياناً لما فيه من زيادة الفائدة نحو:

١٥٥١ - يَا زَيْدَ زَيْدَ الْعَمَلَاتِ^(١)

١٥٥٢ - يَا تَيْمَ تَيْمَ عَلِيٍّ^(٢)

(١) قطعة من رجز، تمامه:

يَا زَيْدَ زَيْدَ الْعَمَلَاتِ الْفُجُولِ تطاول الليل عليك فانزل

وهو لعبد الله بن راحة في ديوانه (ص ٩٩)، واللسان (٤٧٦/١١ - عمل)، وخزانة الأدب (٣٠٢/٢)، والدرر (٢٨/٦)، وشرح أبيات سيويه (٢٧/٢)، وشرح شواهد المعنى (٤٣٣/١)، (٨٥٥/٢). ولبعض بني جرير في شرح المفصل (١٠/٢)، والكتاب (٢٠٦/٢)، والمقاصد النحوية (٢٢١/٤)، وأساس البلاغة (عمل). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٠٠/١)، وشرح الأشموني (٤٥٤/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٧)، واللامات (ص ١٠٢)، ومعنى اللبيب (٤٥٧/٢)، والمقتضب (٢٣٠/٤)، والممتع في التصريف (٩٥/١)، وأساس البلاغة (طول)، وتاج العروس (عمل). والعملات: الإبل القوية على العمل، جمع يَعْمَلَة بفتح الياء والميم. والنبيل: الضامرة لطول السفر. جزء من صدر بيت من البسيط، وتماه:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يَلْفِيكُمْ فِي سِوَةِ عَمْرٍ

وهو لجرير في ديوانه (ص ٢١٢)، والأزمية (ص ٢٣٨)، والأغاني (٣٤٩/٢١)، وخزانة الأدب (٢٩٨/٢)، (٣٠١، ٩٩/٤، ١٠٧)، والخصائص (٣٤٥/١)، والدرر (٢٩/٦)، وشرح أبيات سيويه (١٤٢/١)، وشرح شواهد المعنى (٨٥٥/٢)، وشرح المفصل (١٠/٢)، والكتاب (٥٣/١)، (٢٠٥/٢)، واللامات (ص ١٠١)، واللسان (١١/١٤ - أبي)، والمقاصد النحوية (٢٤٠/٤)، والمقتضب (٢٢٩/٤)، ونوادر أبي زيد (ص ١٣٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٠٤/٤)، وأمالى ابن الحاجب (٧٢٥/٢)، وجواهر الأدب (ص ١٩٩، ٤٢١)، وخزانة الأدب (٣١٧/٨)، (١٩١/١٠)، ووصف المباني (ص ٢٤٥)، وشرح الأشموني (٤٥٤/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٢٢)، وشرح المفصل (١٠٥/٢، ٢١/٣)، والمعنى (٤٥٧/٢).

التوكيد

أي: هذا مبحثه. وهو مصدر وكَّد. والتأكيد مصدر أكَّد، لغتان. قال ابن مالك: وهو تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره.

وهو قسمان: فالأول: معنوي بالفاظ محصورة، فلا يحتاج إلى حدٍّ (فمنه لدفع توهم المجاز) من حذف مضاف أو غيره، أو السهو أو التسيان (النَّسْ والعَيْنُ) بمعنى الذات (مضافين لضمير المؤكد المطابق) له في الأفراد والتذكير وفروعهما نحو: جاء زيد نفسه، وهند نفسها والزيدان والهندان أنفسهما، والزيدون أنفسهم، والهندات أنفسهن.

(فإن أكَّدا مثني فجمعهما أفصح من الأفراد) كما تقدّم، ويجوز الزيدان نفسهما بالأفراد. (وجوز ابن مالك وولده تثنيتهما) فيقال: نفساهما (ومنع) ذلك (أبو حيان) وقال: إنه غلط لم يقل به أحد من التحويين وإنما منع أو قلَّ لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة. واختير الجمع على الأفراد، لأن التثنية جمع في المعنى.

(ولا يؤكدان غالباً ضمير رفع متصل) مستتراً أو بارزاً (إلا بفواصل ما) نحو: قم أنت نفسك، وقمت أنت نفسك، وقاما هما نفسهما.

وعلمته أن تركه يؤدي إلى اللبس في بعض الصور نحو: هند ذهبت نفسها أو عيناها لاحتمال أن يظنَّ أنها ماتت أو عمت.

واحتزرت بقول: «غالباً» كما في «التسهيل» عما ذكره الأخفش من أنه يجوز على ضعف: «قاموا أنفسهم».

وأشرت بـ «فواصل ما» إلى أنه لا يشترط كونه ضميراً فيجوز: «هلم لكم أنفسكم» بلا خلاف اكتفاء بفضل «لكم».

(ويجوز جرهما) أي النفس والعين (بالباء الزائدة) نحو: جاء زيد بنفسه أو بعينه، وجعل منه بعضهم: ﴿يَتَزَكَّى بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التأكيد.

(و) منه (للمشمول) ورفع توهم إطلاق البعض على الكلّ (في المثنى كلا وكلتا، وفي غيره) أي الجمع وما في معناه: (كُلُّ، وجميع، وعامة) مضافة كلها (إلى الضمير) المطابق للمؤكد.

(وأجمع، وأكتع، وأبضع، وأبتع، ومن ثمّ) أي من هنا، وهو كون هذه الألفاظ دالة على الشمول، أي من أجل ذلك (لم يؤكد بالأولين) أي: كلا وكلتا (ما لا يصلح موضعه «واحدة») فلا يقال: اختصم الرجلان كلاهما ولا رأيت أحد الرجلين كليهما، ولا المال بين الرجلين كليهما لعدم الفائدة، إذ لا يحتمل في ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج إلى التأكيد لدفعه، ولأنه لم يسمع من العرب قط.

ويدلّ له أنهم لا يؤكدون فعل التعجب بالمصدر، لأنّ التأكيد لرفع توهم المجاز في الفعل، وإثباته حاصل لكونه حقيقة، إذ لا يتعجب من وصف شيء إلا وذلك الوصف ثابت له، فكما رفضوا تأكيده بالمصدر رفضوا تأكيد ما ذكر لَمَّا كان المجاز لا يدخله.

(خلافاً للجمهور) في تجويزهم ذلك، قالوا: لأن العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال، كما أتوا بأجمع وأكتع بعد كلّ، ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكلّ.

والجواب كما قال أبو حيان: أنّ المعنى إذا كان يفيد اللفظ حقيقة، فلا حاجة للفظ آخر يؤكدّه إلا إذا قوي برواية عن العرب. وقد ذكرنا أن ذلك لم يسمع.

(و) من ثمّ أيضاً (لا يؤكد (بالواقى) أي: كلّ وما بعده (غير ذي أجزاء ولو حكماً) إذ ما لا يتجزأ لا يتوهم فيه عدم الشمول حتى يرفع بالتوكيد بها، فلا يقال: جاء زيد كله، ويقال: قبضت المال كله، وبعث العبد كله، ورأيت زيداً كله، لإمكان رؤية وبيع بعض زيد، والعيد.

(وأنكر المبرّد: عامة) وقال: إنما هي بمعنى أكثر، ولم يذكر أكثر النحاة «جميعاً» قال ابن مالك: سهواً أو جهلاً، وقال: قد ثبت سيويوه على أنها بمنزلة «كلّ» معنى واستعمالاً، ولم يذكر له شاهد، وقد وجدت له شاهداً، وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها:

١٥٥٣ - فِذَاكَ حَـيِّيْ خَـوْلَانُ جَمِيْعُهُمْ وَهَـمَّـدَانُ
وَكُـلُّنَا كِـفْ خَطَّانُ وَالْأَكْرَمُونَ عَزَّزَانُ^(١)

(١) البيتان من الهزج، وهما في الدرر (٣٢/٦)، وشرح التصريح (١٢٣/٢)، والمقاصد النحوية (٩١/٤)، وأوضح المسالك (٣٣٠/٣).

انتهى.

قال أبو حيان: وممن نقلها عن سيبويه صاحب «الإفصاح».

(وجوز الكوفيّة والزمخشريّ الاستغناء بنية الإضافة في كلّ عن التصريح بها، ومثلوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَا﴾^(١) [غافر: ٤٨] أي: كلنا.

وخزّجه غيرهم على أنه حال^(٢) أو بدل^(٣) من الضمير.

وعلّل ابن مالك المنع بأن ألفاظ التوكيد ضربان: مصرّح بإضافته إلى ضمير المؤكّد، وهو النفس والعين، وكلّ، وجميع، وعامة. ومنويّ فيه تلك، وهو أجمع وأخواته، وقد أجمعنا على أن المنويّ الإضافة لا يستعمل مضافاً صريحاً، وعلى أن غير «كل» من الصريح الإضافة لا يستعمل منويّها فتجوز ذلك في «كلّ» مستلزم عدم النظر في الضريين^(٤).

(و) جوز (ابن مالك لإضافتها) أي كلّ (إلى ظاهرٍ مثليّ المؤكّد) واستدلّ بقوله:

١٥٥٤ - يا أشبّه الناس كلّ الناس بالقمعر^(٥)

(١) قراءة «كلّ» بالرفع هي قراءة الجمهور. وقرأ «كلّا» بالنصب ابن السميع وعيسى بن عمر؛ وقال الزمخشري وابن عطية: «على التوكيد لاسم إنّ»، وهو معرفة والتون عوض من المضاف إليه؛ يريد: إنّنا كلنا فيها. انظر البحر المحيط لأبي حيان (٤٤٨/٧، ٤٤٩).

(٢) قال الزمخشري: «فإن قلت: هل يجوز أن يكون «كلّا» حالاً قد عمل «فيها» فيها؟ قلت: لا؛ لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدماً، تقول: كل يوم لك ثوب، ولا تقول: قائماً في الدار زيد». انتهى. انظر الكشاف (١٧١/٤). وردّ عليه أبو حيان في البحر المحيط (٤٤٩/٧) فقال: «وهذا الذي منعه أجازته الأخفش إذا توسّطت الحال، نحو: زيد قائماً في الدار، وزيد قائماً عندك. والتمثيل الذي ذكره ليس مطابقاً في الآية؛ لأن الآية تقدّم فيها المسند إليه الحكم وهو اسم إنّ وتوسّطت الحال إذا قلنا إنّها حال وتأخر العامل فيها. وأما تمثيله بقوله: ولا تقول قائماً في الدار زيد، تأخر فيه المسند والمسند إليه.

(٣) وهو الذي اختاره أبو حيان الأندلسي، قال: «والذي اختاره في تخريج هذه القراءة أن «كلّا» بدل من اسم «إنّ» لأن «كلّا» يتصرف فيها بالابتداء ونواسخه وغير ذلك، فكانه قال: إنّ «كلّا» بدل من اسم «إنّ» لأن «كلّا» فيها، وإذا كانوا قد تأولوا: حولاً أكتعاً، ويوماً أجمعاً، على البذل مع أنهم لا يلبان العوامل، فإن يُدعى في «كلّ» البذل أولى». (البحر المحيط: ٤٤٩/٧).

(٤) والذي اختاره ابن مالك في «كلّا» هو ما نقله عنه أبو حيان في البحر (٤٤٩/٧)؛ قال ابن مالك: «والقول المرضيّ عندي أن «كلّا» في القراءة المذكورة منصوب على أن الضمير المرفوع المنوي في «فيها» و «فيها» هو العامل وقد تقدّمت الحال عليه مع عدم تصرّفه».

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدّره:

كم قد ذكرْتُكِ لو أجَزَى بذكرِكُكم

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ١٤٥)، وخزانة الأدب (٣٥/٩)، وسمط اللّالي (ص ٤٦٩)، =

وقوله:

١٥٥٥ - وَأَبْعُدُ النَّاسِ كُلَّ النَّاسِ مِنْ عَارٍ^(١)

قال أبو حيان: ولا حجة في ذلك، لأنه فيه نعت لا توكيد، أي الناس الكاملين في الحسن والفضل، كما قال ابن مالك في قولك: مررت بالرجل كُلِّ الرَّجُلِ أنه نعت بمعنى الكامل.

(وَيَبْنِي كُلُّهَا جَمْعَاءَ، وَكُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠] (وكلهن جُمع، وكذا البواقي) أي كتعاء، وأكتعون وكتع، وكذا في أبصع وأبتع.

(ويجب ترتيبها إذا اجتمعت) بأن يقال: كله أجمع أكتع، أبصع، أبتع. وكذا الفروع. وتقدم (النفس على العين) وهما على «كل» (في الأصح) لأنها توابع، وقيل: لا يجب الترتيب بل يَحْسُنُ.

(وثالثها: لا يجب فيما بعد أجمع) لاستوائها، ويجب فيها مع أجمع وما قبله، وهو رأي ابن عصفور. (والجمهور) على أنه (لا يؤكد بها) أي بأكنت وما بعده (دونه) أي دون أجمع، لأنها توابع، وجوزّه الكوثيون وابن كيسان، واستدلوا بقوله:

١٥٥٦ - تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا^(٢)

وقوله:

١٥٥٧ - وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَكْتَعُ^(٣)

= وشرح شواهد المعنى (٥١٨/٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٥٧). ولكثير عزة في الدرر (٣٣/٦)، والمقاصد النحوية (٨٨/٤)، ولم أقع عليه في ديوانه. ويلا نسبة في المعنى (١٩٤/١) (١) عجز بيت من البسيط، وصلده:

أنت الجواد الذي تُرجى نوافلُهُ

وهو للفرزدق في ديوانه (٣٢٩/١)، والدرر (٣٣/٦).

(٢) وقيله:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا

والرجز بلا نسبة في الدرر (٣٥/٦، ٤١)، وخزانة الأدب (١٦٩/٥)، وشرح الأشموني (٤٠٦/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٦٢، ٥٦٥)، ولسان العرب (٣٠٥/٨ - كتع)، والمقاصد النحوية (٩٣/٤)، والمقرب (٢٤٠/١).

= (٣) عجز بيت من الطويل، وصلده:

وقوله:

١٥٥٨ - تَوَلَّوْا بِالذَّوَابِرِ وَاتَّقَوْنَا بُتْعَمَانُ بْنُ زُرْعَةَ أَكْتَبِينَا^(١)

والأزلون، قالوا: هو ضرورة، وفيه نظر، لإمكان الإتيان بذلك بلفظ: «أجمع».

(و) الجمهور على أنه (لا) يؤكّد (به) أي بأجمع (دون كل اختياراً).

(والمختار وفقاً لأبي حيان جوازه)، لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُقْوِيَنَّهُمْ أَجْمِينَ﴾ [الحجر: ٣٩]. ﴿وَلَا جَهَنَّمَ لَمُؤَيَّدُهُمْ أَجْمِينَ﴾ [الحجر: ٤٣]. ﴿لَا تَمْلِكُنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمِينَ﴾ [هود: ١١٩]، وفي الصحيح: «قله سلبه أجمع»^(٢)، «فصلوا جلوساً أجمعين»^(٣).

قال أبو حيان: ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم «كُلُّ» عند الاجتماع، لأن النفس يجب تقديمها على العين إذا اجتماعاً. ويجوز التأكيد بالعين على الانفراد.

(وهي) أي أجمع وأخواته (معارف) بالاتفاق، ولهذا جَرَتْ على المعرفة.

ثم اختلف في سبب تعريفها (ف قيل): هو (بنية الإضافة) إلى الضمير إذ أصل رأيت النساء جُمع: جميعهن، فحذف الضمير للعلم به، وعزي إلى سيبويه، واختاره السهيلي وابن مالك.

(وقيل: بالعلمية) لأنها أعلام للتوكيد، علّقت على معنى الإحاطة بما يتبعه كأسماء ونحوه من أعلام الأجناس، وهذا قول صاحب البديع وغيره، واختاره ابن الحاجب، وصحّحه أبو حيان، قال: ويؤيده أنه لم يصرف، وليس بصفة ولا شبهها. وما منع - وليس

ترى الشورَ فيها مُنْخِلَ الثَّلَاجِ رَأْسُهُ

= وهو بلا نسبة في أمالي المرتضى (٢١٦/١)، وخزانة الأدب (٢٣٥/٤)، والدرر (٣٧/٦)، والكتاب (١٨١/١).

ويروى «أجمع» مكان «أكتب» ولا شاهد على هذه الرواية.

(١) البيت من الوافر، وهو لأعشى ربيعة في الدرر (٣٨/٦).

(٢) جزء من حديث رواه أبو داود في الجهاد، باب ١٠٠، (حديث رقم ٢٦٥٤) من حديث سلمة بن الأكوع.

(٣) رواه مسلم في الصلاة (حديث رقم ٨٦) بلفظ: «أجمعون»؛ وتعام الحديث عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إنما الإمام ليؤتمّ به، فلا تختلفوا عليه؛ فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون».

كذلك - وهو معرفة، فالمانع فيه هو تعريف العلمية، فإنه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما إلا العلم خاصة.

(ومن ثمَّ) أي من هنا وهو كونها معارف، أي من أجل ذلك (لم تصرف)، أما على العلمية فواضح إذ معناها في «أجمع» الوزن، وفي «جُمِعَ» العدل عن: «فعلوات» الذي يستحقه فعلاء مؤنث أفعل المجموع بالواو والنون. وأما على تية الإضافة فلشبه هذا التعريف بالعلمية من حيث إنه لا أداة له لفظاً كمنع صرف «سحر» المعين للعدل، وشبه العلمية إذ لا أداة لتعريفه لفظاً، وإن كان على تية آل^(١).

(و) من ثمَّ أيضاً (لم تنصب حالاً على الأصح). وقيل: نعم. حكى الفراء: أعجبنى القصر أجمع والدار جمعاء.

وقيل: يجوز نصب أجمع وجمعاء دون أجمعين، وجمع. واستدل ابن مالك لجوازه بحديث الصحيحين: «فصلوا مجلساً أجمعين»^(٢)، ثم أكتع مأخوذ من تكتع الجلد أي تقبض^(٣)، والتقبض فيه معنى التجمع.

وأبصح، وهو بالصاد المهملة على المشهور من قولهم: «إلى متى تكرع، ولا تبصع»^(٤)، أي لا تروى، وفيه معنى الغاية. والبتع طول العنق^(٥).

وقد جاء أجمع لغير التوكيد، قالوا: جاؤوا بأجمعهم.

وجمعاء بمعنى مجتمعة فلا تفيد كحديث: «كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء»^(٦)، أي

(١) قال سيويه في الكتاب (٢٨٣/٣، ٢٨٤): «تركوا صرف سحر ظرفاً لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفة إلا فيه الألف واللام، أو يكون نكرة إذا أخرجنا منه، فلما صار معرفة في الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع وصار معدولاً عندهم كما عدلت أنكر عنهم، فتركوا صرفه في هذا الموضع كما ترك صرف أمس في الرفع».

(٢) تقدم تخريجه في الحاشية (٣) من الصفحة السابقة.

(٣) في اللسان (٣٠٦/٨): «كَتَعَ: تَقَبَّضَ وَانْضَمَّ كَكَتَعَ».

(٤) ذكره في اللسان (١٣/٨، ١٤) بالصاد المعجمة، قال: «ويضع من الماء وبه ييضغ بُضْعاً وَيَضْعُ: روي وامتلا، وأبضعني الماء: أرواني. وفي المثل: حتى متى تكرع ولا تبصع؟ وربما قالوا: سألني فلان عن مسألة فأبصعته إذا شفيته، وإذا شرب حتى يروى قال: بضعته أبصع» انتهى. ولم يذكره في الصاد المهملة.

(٥) في اللسان (٤/٨): «الْبَتْعُ: طول العنق مع شدة مغزوه».

(٦) من حديث أبي هريرة؛ رواه البخاري في الجناز باب ٧٩ و ٩٢، وتفسير سورة ٣٠ باب ١، والقدر باب ٣. ومسلم في القدر حديث ٦٦. وأبو داود في السنة باب ١٧. ومالك في الجناز حديث ٥٣. وأحمد في المسند (٢/٢٣٣، ٢٧٥، ٣٩٣).

مجتمعة الخلق. (ولا يَجِدُ توكيدٌ مُتَعَاظِقَيْنِ ما لم يتحد عاملهما معنى) فلا يقال: مات زيد وعاش عمرو كلاهما.

فإن اتحدا معنى جاز، وإن اختلفا لفظاً جزم به ابن مالك تبعاً للأخفش نحو: انطلق زيد، وذهب بكرٌ كلاهما.

قال أبو حيان: ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب حتى يصير قانوناً يبنى عليه، والذي تقتضيه القواعد المنع، لأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد، فلا يجتمعان على تابعه.

(ولا تؤكّد نكرة) مطلقاً عند أكثر البصريّين بشيء من ألفاظ التوكيد لأنها معارف، فلا تتّبع نكرة، وأجازه بعضهم مطلقاً سواء كانت محدودة أم لا؛ نقله ابن مالك في شرح التسهيل خلاف دعواه في شرح الكافية نفى الخلاف في منع غير المحدودة.

(وثالثها): وهو رأي الأخفش والكوفيين (يجوز) توكيدها (إن كانت محدودة) أي مؤقتة وإلا فلا. قال ابن مالك: وهذا القول أولى بالصواب لصحة السماع بذلك، ولأنّ فيه فائدة، لأن من قال: صمت شهراً قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره. ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد، ومن الوارد فيه قوله:

١٥٥٩ - قد صرّت البكرة يوماً أجمعاً^(١)

وقوله:

١٥٦٠ - تخمّلني الدّلفاء حولاً أجمعاً^(٢)

وقوله:

١٥٦١ - أوفتّ به حولاً وحولاً أجمعاً^(٣)

وقول عائشة رضي الله عنها: «ما رأيت رسول الله ﷺ صام شهراً كله إلا رمضان»^(٤).

(١) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٩١)، والإنصاف (٢/٤٥٥)، وخزانة الأدب (١/١٨١)، (١٦٩/٥)، والدرر (٦/٣٩)، وشرح الأشموني (٢/٤٠٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٨٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٦٥)، وشرح المفصل (٣/٤٤)، والمقاصد النحوية (٤/٩٥)، والمقرب (١/٢٤٠).

(٢) تقدم قريباً برقم (١٥٥٦).

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (٦/٤٢).

(٤) رواه النسائي في السنن الكبرى (٢/٨٤) كتاب الصيام، باب ٣٥، حديث رقم ٢٤٩٤، عن عائشة بلفظ: «ما علمته صام شهراً كله إلا رمضان ولا أفطر حتى يصوم منه، حتى مضى لسبيله».

أما غير المحدود فلا فائدة فيه، فلا يقال: اعتكفت وقتاً كله، ولا رأيت شيئاً نفسه.
والمانعون مطلقاً أجابوا بأن ما ورد من ذلك محمول على البدل أو التعت أو الضرورة.

(وفي توكيد محذوف خلاف) فأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف فيقال في «الذي ضربته نفسه زيد» «الذي ضربت نفسه زيد»، «ومررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما» ومنعه الأخفش والفارسي، وابن جنّي، وثعلب، وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان، لأن التوكيد بابُه الإطناب، والحذف للاختصار فتدافعا، ولأنه لا دليل على المحذوف.

وؤدّ الأول بأن ذلك تأكيد التكرار دون غيره، والثاني بأن التوكيد يدلّ على المحذوف.
قال أبو حيّان: والذي نختاره عدم الجواز، لأن إجازة مثل ذلك يحتاج إلى سماع من العرب.

(ولا يجوز تعاطفهما) أي عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض، فلا يقال: قام زيد نفسه، وعينه، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون لاتحادهما في المعنى. (خلافاً لابن الطراوة) في إجازته ذلك.

وينبغي أن يكون مبتدأ في «كلّ» و «أجمعين» على ما ذهب إليه المبرد والفراء من اختلاف معناهما بإفادة أجمعين اجتماعهم في وقت الفعل بخلاف كلّ، وهو مردود بقوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُ بِهِمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩] مع أن إغواءهم لم يجتمع في وقت.

[تنبيه]: خالف التوكيد النعت في أنّه بألفاظ مخصوصة، ووجوب ترتيبها إذا اجتمعت، وأنه لا يجري على النكرة على رأي الجمهور، ولا على محذوف على الأصحّ عند المتأخرين، ولا على توكيد، ولا يعطف، وفي أنه لا يقطع لا إلى رفع، ولا إلى نصب.

[التوكيد اللفظي]

(الثاني): من قسمي التوكيد (لفظي) وهو (بإعادة اللفظ) الأول (أو مرادفه) وهو أحسن في الضمير المتصل. والحرف، (مفرداً) كان (أو مركباً) مضافاً أو جملة، أو كلاماً، نكرة، أو معرفة، ظاهراً أو مضمراً، اسماً أو فعلاً أو حرفاً، (ولو ثلاثاً) نحو: ﴿ذَكَرْتُ الْأَرْضَ ذِكْرًا وَجَاهَةً رَبِّكَ وَالسَّكَّ صَفًا صَفًا﴾ [الفجر: ٢١، ٢٢] وقوله:

١٥٦٢ - أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قِمِينُ^(١)

(١) الشطر من الطويل، ولم أهدأ لثمته. وهو بلا نسبة في الدرر (٤٢/٦)، وشرح الأشموني (٤٠٩/٢).

وقوله:

١٥٦٣ - أَجَلٌ جَيْرٌ إِنْ كَانَتْ أُبَيِّحَتْ دَعَائِرُهُ^(١)

وقوله:

١٥٦٤ - تَيَمَّمْتُ هَمْدَانَ الَّذِينَ هُمْ هُمْ^(٢)

وقوله:

١٥٦٥ - أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مِنْ لَا أَخَا لَهُ^(٣)

وقوله:

١٥٦٦ - فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِيغْلَتِي أَنْتَا أَنْتَا اللَّاحِقُونَ أَخْسِ أَخْسِ^(٤)

وقوله:

١٥٦٧ - فَحِثَّامَ حِثَّامِ الْعَنَاءِ الْمُطَوَّلِ^(٥)

وقوله:

١٥٦٨ - لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَيْتِنَا أَخَذْتُ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعُهودًا^(٦)

وقوله:

(١) عجز بيت من الطويل، وصلته:

وَقُلْنَا عَلَى الْفَرْدُوسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ

وهو لمضرس بن ربيعي في ديوانه (ص ٧٦)، وخزانة الأدب (١٠٣/١٠، ١٠٦، ١٠٧)، وشرح شواهد المغني (٣٦٢/١)، والمقاصد النحوية (٩٨/٤). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٣٦٠)، وجواهر الأدب (ص ٣٧٣)، والدرر (٤٣/٦)، وشرح الأشموني (٤٠٩/٢)، وشرح المفصل (١٢٢/٨، ١٢٤)، ولسان العرب (١٥٦/٤) - جبر، ٢٨٧ - دعثر، ومعني الليب (١٢٠/١).

والدعائر: جمع دُعُور، وهو الحوض المثلَّم.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إِذَا نَابَ أَمْرٌ جُتِّيَ وَسَهَامِي

وهو للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه (ص ١٧٣) وفيه «وحسامي» مكان «وسهامي». والدرر (٤٣/٦)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٩١).

(٣) تقدم بالرقم (٦٥٢).

(٤) تقدم بالرقم (١٥٢٧).

(٥) تقدم بالرقم (١٠١٤).

(٦) البيت من الكامل، وهو لجميل بيشة في ديوانه (ص ٥٨)، وخزانة الأدب (١٥٩/٥)، والدرر (٤٧/٦)، =

١٥٦٩ - أَيَا مَنْ لَسْتُ أَفْلَاهُ ولا في البُعد أنسَاءُ
لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ لكَّ اللَّهُ، لَكَ اللَّهُ^(١)

وقوله:

١٥٧٠ - قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا إِنَّكَ لَا تَرْجِعُ إِلَّا سَالِمًا^(٢)
ولا يَضُرُّ نوع اختلاف في اللفظ نحو: ﴿قَهْلِي الْكَفِيرِينَ أَيْهَلَهُمْ﴾ [الطارق: ١٧].

(فإن كان المؤكد ضميراً متصلاً أو حرفاً غير جواب) عاملاً أو غيره (لم يَعد اختياراً إلا مع ما دخل عليه) لكونه كالجُزء منه نحو: قُمْتُ قُمْتُ، رَأَيْتُكَ رَأَيْتُكَ، مررتُ بِهِ، إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا قائم؛ وقوله:

١٥٧١ - لَيْتَنِي لَيْتَنِي تَوَقَّيْتُ مَدَايِدَ سَعَيْتُ طَوَّعَ الْهَوَى، وَكُنْتُ مُبِينًا^(٣)
(أو) مفصولاً (بفاصلٍ ما) ولو حرف عطف ووقف نحو: ﴿أَيُّدُكُمُ الْكُرْأَى وَكُنْتُ مُرَافِقًا وَوَعظنا أَلَكُمُ الْفُرْجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥] وقوله:

١٥٧٢ - حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ^(٤)

وقوله:

١٥٧٣ - لَيْتَ شِعْرِي هَلْ قُمْتُ هَلْ أَتَيْتُهُمْ^(٥)

- = شرح التصريح (١٢٩/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٣٨/٣)، وشرح الأشموني (٤١١/٢)، وشرح قطر الندى (ص ٢٩١)، والمقاصد النحوية (١١٤/٤).
(١) البيتان من الهزج، وهما بلا نسبة في الدرر (٤٨/٦)، وشرح الأشموني (٤٠٩/٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٧٣)، والمقاصد النحوية (٩٧/٤).
(٢) الرجز لامرأة من العرب في المقاصد النحوية (١٨٤/٣). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣١٧/٩)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٣٧)، والدرر (٤٩/٦). ورواية البيت الثاني في المقاصد والصاحبي: «صادفت عبداً نائماً»، ورواية الصاحبي: «صائماً» مكان «نائماً».
(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٤٩/٦).
(٤) ويعله:

أَعْنَاهَا مَشْدَدَاتُ بَقَرْنَ

والرجز لخطام المجاشعي أو للأغلب المعجلي في الدرر (٥٠/٦)، وشرح التصريح (١٣٠/٢)، والمقاصد النحوية (١٠٠/٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٥٣/٧)، وأوضح المسالك (٣٤٢/٣)، وشرح الأشموني (٤١٠/٢)، وشرح التصريح (٣١٧/١).

(٥) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

أَوْ يَحُولُنَّ مِنْ دُونِ ذَاكَ حِمَامٌ

مع المعجم، ج ٣/ ١٠ م

وقوله:

١٥٧٤ - لَا يُنْسِيكَ الْأَسَى نَاشِئاً فَمَا مَا مِنْ حَمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِماً^(١)
ولا تجوز إعادته وحده دون فصل إلا في ضرورة كقوله:
١٥٧٥ - وَلَا لِّلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءٌ^(٢)

وقوله:

١٥٧٦ - إِنَّ إِنْ الْكَرِيمَ يَخْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنُ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا^(٣)
(خلافاً للزمخشري) في تجويزه ذلك اختياراً، فيقال: إِنَّ إِنْ زِيداً قائم.
أما أحرف الجواب فتعاد وحدها نحو: لا لا، نَعَمْ نَعَمْ.

(والأجود مع الظاهر المجزوء) إذا أَكَّدَ (إعادة الجاز) مع لفظه أو ضميره نحو: مرتت
بزيد بزيد، وبه. قال تعالى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُوِّدُوا فَوَيْلٌ لِّلْمُتَوَلِّينَ فِيهَا ﴾ [هود: ١٠٨] ﴿ فَوَيْلٌ
لِّلَّذِينَ ظَنُّوا أَنَّهُم مِّنْ آلِ عِمْرَانَ ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

(و) الأجود (مع الجملة) إذا أَكَّدَت (الفصل) بينها وبين المعادة (بضم) نحو: ﴿ أَتِلْكَ لَكَ
قَائِلٌ ثُمَّ أَتِلْكَ لَكَ قَائِلٌ ﴾ [القيامة: ٣٤، ٣٥]. ﴿ وَمَا أَتْرَكَكَ مَا يَوْمَ الَّذِينَ ثُمَّ مَا أَتْرَكَكَ مَا يَوْمَ الَّذِينَ ﴾
[الانفطار: ١٧، ١٨]. وهذا (إذ لا ليس) يحصل، فإن حصل لم يوت بها نحو: ضربت
زيداً ضربت زيداً. إذ لو جيء بها لتوهم أنهما ضربان.

(ويؤكد بالمضممر المرفوع المنفصل كل) ضمير (متصل) مرفوعاً كان أو منصوباً أو
مجزوراً مع مطابقتها له في التكلم والافراد والتذكير، وأضدادها نحو: قمت أنا، وأكرمتني
أنا، وممرت بك أنت، وأكرمته هو، وهكذا.

(وجوز بعضهم تأكيد) الضمير (المنفصل بالإشارة)، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ
هَؤُلَاءِ ﴾ [البقرة: ٨٥].

= وهو للكميت بن معروف في ديوانه (ص ١٩٨)، والدرر (٥٢/٦)، وشرح شواهد المعني
(٧٧١/٢)، والمقاصد النحوية (١٠٩/٤). وبلا نسبة في رصف المياني (ص ٣٣٤، ٤٠٦)، وسر
صناعة الإعراب (٦٨٤/٢)، وشرح الأشموني (٤١٠/٢)، والمعني (٣٥٠/٢).

(١) تقدم بالرقم (٤٢٢).

(٢) تقدم بالرقم (١٣٦٤).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣٤٠/٣)، والدرر (٥٤/٦)، وشرح الأشموني
(٤١٠/٢)، وشرح التصريح (١٣٠/٢)، والمقاصد النحوية (١٠٧/٤).

البَدَل

أي هذا مبحثه، والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيين.

قال الأخفش: يسمونه الثَّيِّين، وقال ابن كيسان: التكرير.

(هو التابع المقصود بحكم بلا واسطة) فخرج بالمقصود ما عدا النسق وهو بما بعده،
(وهو) أقسام:

(بدل كل من كل): بأن اتحدا معنى، وقد يقال: بدل شيء من شيء لوجوده فيما لا يطلق عليه «كل» نحو: ﴿صِرْطُ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢].

(و) بدل (بعض) إن دَلَّ على بعض ما دَلَّ عليه الأول نحو: مررت بقومك ناسي منهم.

(و) بدل (اشتمال): إن دَلَّ على معنى في الأول أو استلزامه فيه: كعجبت من زيد علمه أو قراءته. ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْهَرَمِ فَقَالَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]. ﴿أَتَحْسَبُ الْأَخْدَوَاتُ الْكَاثِرَ﴾ [البروج: ٤، ٥]، (ورجعهما التسهيل إلى الأول) أي إلى بدل الشيء من الشيء، قال: لأنَّ العرب تتكلم بالعام، وتريد به الخاص، وتحذف المضاف وتنويه، فقولك: أكلت الرغيف ثلثه، إنما تريد: أكلت بعض الرغيف، ثم يثبت ذلك البعض، وأعجبني الجارية حسنُها، إنما تريد أعجبني وصفُها، فحذفته، ثم يثبت بقولك: حسنُها.

(وشرطُهما صِحَّة الاستغناء بالمبدل منه) وعدم اختلال الكلام لو حذف البدل، أو أظهر فيه العامل، فلا يجوز: قطعت زيدا أنفه، ولا لقيت كل أصحابك أكثرهم، ولا أسرجت القوم دابَّتْهم، ولا مررت بزيد أبيه^(١).

(١) لأن المبدل في هذه الأمثلة مخالف للمبدل منه.

(وكذا عَوْدُ ضَمِيرٍ فِيهِمَا) على المبدل منه ملفوظاً أو مقتوراً شرط (على الصحيح) ليحصل الربط. نحو ﴿ثُمَّ حَمُوا وَصَبُوا كَثِيرَ يَتِيمٍ﴾ [المائدة: ٧١]. ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِمَّا اسْتَلَقَ﴾ [آل عمران: ٩٧] أي منهم. ﴿أَتَحِبُّوا الْأَعْدُوَ الْأَقْرَبَ﴾ [البروج: ٤، ٥]. أي فيه.

ولم يشترط ذلك في بدل الكلّ، لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أنّ جملة الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى ذلك.

ومن التحويين من لا يلتزم في هذين البدلين أيضاً ضميراً، وقد صحّحه ابن مالك في شرح الكافية، قال: ولكن وجوده أكثر من عدمه.

(وفي المشتمل) في بدل الاشتمال (هل هو الأول) على الثاني (أو الثاني) على الأول (أو العامل؟ خلاف).

قال الفارسي والزماني في أحد قوليهما، وخطاب: الأول، وصحّحه ابن مالك فلا يجوز: سُرِّي زيد داؤه، ولا أعجبي زيداً قرسه، ولا رأيت زيداً قرسه. ويجوز: سُرِّي زيد ثوبه، لأن الثوب متضمّن جسده.

وقال الفارسي والزماني في أحد قوليهما: الثاني نحو: سُلِبَ زيد ثوبه، فإن الثوب يشتمل على زيد.

قال الأولون: إن ظهر معنى اشتمال الثاني على الأول في: سُلِبَ زيد ثوبه لم يقرّد في: أعجبي زيد علمه وكلامه وفصاحته، وكرهت زيداً ضجّره وسُلِبَ زيداً قرسه ونحوها، فإن الثاني فيها غير مشتمل على الأول.

وقال المبرّد والسيرافي وابن جني، وابن الباذش، وابن أبي العافية وابن الأبرش هو: «العامل» بمعنى «أن الفعل يستدعيهما»، أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد، والآخر على سبيل المجاز والتّبع، فتحو: سُلِبَ زيد ثوبه، وأعجبي زيداً علمه. ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الثَّغْرِ الْحَرَامِ قُلْ لِي فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، الإسناد فيه حقيقة إلى الثاني، مجاز في الأول؛ إذ المسلوب هو الثوب، والمُعجب هو العلم، لا زيد، والمسؤول عنه القتال، لا الشهر.

وقيل: بمعنى أنه اشتمل على التابع والمتبوع معاً، إذ الإعجاب في: «أعجبتني الجارية حسنها» مشتمل على الجارية، وعلى حسنها، والوضوح في: «كان زيد علره واضحاً» مشتمل على زيد وعلره. والكثرة في: «كان زيد ماله كثيراً» مشتملة على زيد وماله. فالمراد بالعامل ما تمّ به المتعلّق فعلاً كان أو اسماً، مقدماً أو مؤخراً.

(و) القسم الرابع: (بدل البداء^(١)) ويسمى بدل الإضراب أيضاً (وهو ما لا تناسب بيته وبين الأول) بموافقة، ولا خبرية، ولا تلازم بل هما متباينان لفظاً ومعنى نحو: مررت برجل امرأة، اختيرت أولاً أنك مررت برجل، ثم بدا لك أن تُخبر أنك مررت بامرأة من غير إبطال الأول، فصار كأنهما إخباران مُصرَّح بهما.

وهذا البدل أثبتته سيبويه^(٢) وغيره، ومثل له ابن مالك وغيره بحديث أحمد وغيره: «إن الرجل ليُصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها». أخبر أنه قد يصلّيها وما كتب له نصفها، ثم أضرب عنه، وأخبر أنه قد يصلّيها وما كتب له ثلثها وهكذا.

(و) الخامس بدل (الغلط): وهو ما ذكر فيه الأول من غير قصد، بل سبق اللسان إليه، وبهذا يُفارق بدل البداء، وإن كان مثله في اللفظ.

وهذا القسم أثبتته سيبويه وغيره، مثله بقولك: «مررت برجل حمار» أردت أن تخبر بحمار، فسبق لسانك إلى رجل، ثم أبدلت منه الحمار^(٣).

(وأنكرهما): أي بدل البداء والغلط (قَوْم) وقالوا في الأول: إنه يَمّا حذف فيه حرف العطف، وفي الثاني أنه لم يوجد.

قال المبرِّد على سعة حفظه: بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله، ولا في شعر، ولا في كلام مستقيم.

وقال خطاب: لا يوجد في كلام العرب، لا نثرها ولا نظمها، وقد عُتيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده، وطالب غيري به، فلم يعرفه.

وإدعى أبو محمد بن السيد^(٤) أنه وجد في قول ذي الرّمة:

١٥٧٧ - لَمَيَاءٌ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسَ وفي اللّثاثِ وفي أُنْيَابِهَا شَنْبٌ^(٥)

قال: «فَلَعَسَ بدل غلط، لأن الحوّة السّوادُ بعينه، واللّعنس سواد مُشرب بحمرة».

(١) سمي بذلك لأن المتكلم يذكر الشيء أو الشخص أو الاسم ثم بدا له أن يذكر الثاني.

(٢) الذي ذكره سيبويه بدل الغلط والنيان في الأسماء والأفعال. انظر الكتاب (٤٣٩/١)، ١٦/٢، ٣٤١، ٨٧/٣. ولم ألق في الكتاب على بدل البداء أو الإضراب.

(٣) انظر الكتاب (٤٣٩/١).

(٤) ابن السيد البطليوسي، تقدم التعريف به.

(٥) البيت من البسيط، وهو في ديوان ذي الرمة (ص ٣٢)، والخصائص (٢٩١/٣)، والدرر (٥٦/٦)، واللسان (٥٠٧/١) - شنب، ٢٠٧/٦ - لعس، ٢٠٧/١٤ - حوا، والمعاصد النحوية (٢٠٣/٤). وبلا

نسبة في شرح الأشموني (٤٣٨/٢).

وَوَدَّ بَأْنَهُ مِنْ بَابِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، وَتَقْدِيرُهُ: فِي شَفْتَيْهَا حَوْءٌ، وَفِي الثَّلَاثِ لَعَسَ، وَفِي أُنْيَابِهَا شَنْبٌ.

وَجَوَّزَ بَعْضُ الْقَدَمَاءِ وَقَوَعَ الْغُلْطَ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ، وَمَنَعَهُ فِي الشَّعْرِ (لَوْ قَوَّعَهُ غَالِباً عَنْ تَرَوُّ) فَلَا يَقْدَرُ فِيهِ الْغُلْطُ، وَهَذَا نَقِيضُ الْقَاعِدَةِ الْمَشْهُورَةِ أَنَّهُ يَغْتَفَرُ فِي الشَّعْرِ مَا لَا يَغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ.

(والمختار خلافاً للجمهور إثبات بدل الكلّ من البعض) لوروده في الفصحح نحو قوله تعالى: ﴿يَلْحُوتُ الْجَنَّةَ وَلَا يَطْلُوتُ سَيِّئَاتِ جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾ [مريم: ٦٠، ٦١]. فجئات أهرت بدلاً من الجنة، وهو بدل كلّ من بَقْضٍ، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة، وقول الشاعر:

١٥٧٨ - رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا ذَفَّنُوهَا بِسَجْسَانٍ طَلَحَ الطَّلَحَاتِ^(١)

فـ«طلحة» بدل من «أعظم» وهي بعضه، وقوله:

١٥٧٩ - كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَرَحَّلُوا^(٢)

فـ«يوم» بدل من «غداة»، وهي بعضه.

(و) الجمهور: (لا تجب موافقة البذل) لمتبوعه (في التعريف والإظهار وضدهما) فتبدل النكرة من المعرفة والمضمر من المظهر، والمفرد من غيره، وبالعكس كقوله تعالى: ﴿إِلَى يَرْكُطُ شَيْئِيهِمْ يَرْكُطُ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]. ﴿لَتَشْفَاكَ الْكَايِيَةُ نَايِيَةً﴾ [الملق: ١٥، ١٦]، وقول الشاعر:

١٥٨٠ - وَلَا تَلْفَهْ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا^(٣)

وقولك: رأيت زيدا أباه.

(لكن إنما يدل الظاهر من ضمير الحاضر) مخاطباً أو متكلماً. (إن أفاد إحاطة) نحو:

(١) البيت من الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ص ٢٠)، والحيوان (٣٣٢/١)، وخزانة الأدب (١٠/٨، ١٤)، والدرر (٥٧/٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٩٤)، وشرح المفصل (٤٧/١)، ولسان العرب (٥٣٣/٢ - طبع). وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٤١)، وتخليص الشواهد (ص ٩٨)، والجنى الداني (ص ٦٠٥)، وخزانة الأدب (٤١٤/٤، ١٢٨/١٠)، ووصف المباني (ص ٢٩٧، ٣٤٨)، واللسان (٢١٣/٥ - نضر) والمقتضب (١٨٨/٢، ٧/٤).

(٢) صدر بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس في ديوانه (ص ٩)، وخزانة الأدب (٣٧٦/٤، ٣٧٧)، والدرر (٦٠/٦)، واللسان (٣٣٩/٩ - نقف)، والمقاصد النحوية (٢٠١/٤). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٤٣٧/٢).

(٣) تقدم برقم (١٨٢).

﴿تَكُونُ لَنَا عِيْدًا يُؤَلِّفُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْاُخْرَى﴾ [المائدة: ١١٤]. و «أكرمتمكم أكابرهم وأصاغرهم». (أو بعضاً) نحو:

١٥٨١ - أَوْعَلَّنِي بِالسُّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ رَجُلِي قَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ^(١)
(أو اشتمالاً) نحو:

١٥٨٢ - وَمَا أَلْفَيْتَنِي جُلْمِي مُضَاعَا^(٢)

والآ فلا يبدل منه، لأنه إنما جيء به للبيان، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه، لأنه في غاية الوضوح.

وقيل: يجوز مطلقاً، وعليه الأخفش والكوثون قياساً على الغائب، لأنه لا بُدَّ فيهِ أيضاً، ولذا لم ينعت، ولو كان البدل لإزالة بُدَّ لا تمتنع في الغائب كما امتنع أن ينعت، وقد ورد، قال تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْفِتْنَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا﴾ [الأنعام: ١٢] فـ«الذين» بدل من ضمير الخطاب. وأجيب بأنه مستأنف.

(وثالثها): وهو رأي قطرب (يجوز في الاستثناء) نحو: ما ضربتكم إلّا زيدا، قال تعالى: ﴿يَقُولُ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٥٠] أي إلّا على الذين ظلموا.

(ومنع أهل الكوفة وبغداد بدل النكرة من المعرفة ما لم تُوصَف) ووافقهم السهيلي وابن أبي الزريع نحو قوله تعالى: ﴿عَنِ الْقَهْرِ تَكْرِيراً﴾ [البقرة: ٢١٧] لأنها إذا لم تُوصَف لم تُقد، إذ لا فائدة في قولك: مررت بزيدا برجلي.

(١) الرجز للبدل بن الفرخ في خزانة الأدب (١٨٨/٥، ١٨٩، ١٩٠)، والدرر (٦٢/٦)، والمقاصد النحوية (١٩٠/٤). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٢٢٦، ٢٩٤)، وشرح أبيات سيبويه (١٢٤/١)، وشرح الأشموني (٤٣٩/٢)، وشرح التصريح (١٦٠/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢١)، وشرح شلور الذهب (ص ٥٧٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٥١٠)، وشرح المفصل (٧٠/٣)، ولسان العرب (٤٦٣/٣ - وعد، ٢١٠/١٢ - رهم)، ومجالس ثعلب (ص ٢٧٤).
والأداهم: جمع الأدهم، وهو القيد. والشنة: الغليظة. والمناسم: جمع منسم، وهو خفّ البعير.
(٢) عجز بيت من الوافر، وصلره:

ذرينني إنَّ أمرك لن يطاعا

وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ٣٥)، وخزانة الأدب (١٩١/٥، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٤)، والدرر (٦٥/١)، وشرح أبيات سيبويه (١٢٣/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٥٨٧). ولرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب (١٥٦/١). ولعدي أو لرجل من بجيلة أو خثعم في المقاصد النحوية (١٩٢/٤). وبلا نسبة في شرح شلور الذهب (ص ٥٧٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٠٩)، وشرح المفصل (٦٥/٣). (٧٠).

(زاد أهل بغداد أو يكون من لفظ الأول) كما تقدّم في «ناصية»^(١).

والجمهور: أطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة. وليست من لفظ الأول كقوله:

١٥٨٣ - فَصَدُّوا مِنْ خِيَارِهِنَّ لِقَاحاً يَتَقَادَفْنَ كَالْفُصُونِ غِرَاراً^(٢)
فغزار بدل من الضمير في يتقاذفن. وقوله:

١٥٨٤ - فإلى ابنِ أُمِّ أناسٍ أرَحَلُ نَاقَتِي عَمِرُوا فَتَلْبِغُ حَاجَتِي أَوْ تُزَجِفُ
مَلِكٌ إِذَا نَزَلَ الْوُقُودُ بِسَابِهِ عَرَفُوا مَوَارِدَ مُزِيدٍ لَا يُتَزَفُ^(٣)
فملك بدل من عمرو.

وأجيب عما ذكر من عدم الفائدة بأنه علم من طريقة العرب أنهم يُسمّون المذكر بال مؤنث وعكسه، ففائدة الإبدال رفع الإلباس نحو: «مرت بهند رجل، ويجعفر امرأة».

(و) منع (أبو حيان وقوم بدل المضممر من مثله) أي من مضممر (بدل بعض أو اشتغال) نحو: «ثلث التفاحة أكلتها إياه»، و «حُسنُ الجارية أعجبتني هو»، وأجازه آخرون.

قال أبو حيان: ومنشأ الخلاف: هل البدل من جملة أخرى، أو العامل فيه عامل المتبوع؟ فعلى الأولى يمنع لتلا يبقى المبتدأ بلا رابط، لأن الضمير يعود على المضاف إليه، وعلى الثاني يجوز، قال: إلا أنه يحتاج إلى سماع.

(قال الكوفي أو كُمل) أي: لا يبدل المضممر من مضممر بدل كل إذا كان (منصوباً) بل يحمل على التأكيد نحو: رأيتك إِيَّاكَ.

والبصريون قالوا: هو بدل كما أن المرفوع بدل بإجماع نحو: «قمت أنت» وصحح الأول ابن مالك، والثاني أبو حيان.

(و) منع (ابن مالك) إبدال (المضممر من الظاهر بدل كُمل) قال: لأنه لم يسمع من العرب لا نثراً، ولا نظاماً، ولو سمع لكان توكيداً، لا بدلاً.

وأجازه الأصحاب نحو: رأيت زيدا إِيَّاه.

(وفي) جواز بدل (البعض والاشتغال خلف)، قيل يجوز نحو: «ثلث التفاحة أكلت

(١) في سورة العلق: «كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة» [الآيتان: ١٥، ١٦].

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأبي دؤاد الإيادي في الدرر (٦٧/٦) وليس في ديوانه.

(٣) البيتان من الكامل، وهما لبشر بن أبي خازم في ديوانه (ص ١٥٥)، وشرح أبيات سيبويه (١٤/٢، ١٥).

ويلا نسبة في الدرر (٦٨/٦)، والكتاب (٩/٢). ورواية الديوان: «إيَّاس» و«غرفوا» مكان «أناس» و«عرفوا».

التفاحة إياه»، و «حسن الجارية أعجبنى الجارية هو».

وقيل يمنع.

قال أبو حيان: وهو كالخلاف في إبدالهما مُضْمِراً من مُضْمَرٍ، ومقتضاه ترجيح المنع على رأيه.

(والمُبْدَلُ من) اسم (شرط أو) اسم (استفهام يقترون بأداته) نحو: «ما تقرأ إن نحواً وإن فقهاً أقرأه» وكيف زيدٌ أصبح أم سقيم؟

فإن دخلت الأداة على المبدل منه لم تدخل على البذل نحو: هل أحد جاءك زيدٌ أو عمرو؟ وإن تضرب أحداً رجلاً أو امرأة أضرته.

(ويبدل الفعل من الفعل بدل كل) بلا خلاف نحو: ﴿وَمَنْ يَقْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْمَكَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩].

وقوله:

١٥٨٥ - متى تَأْتِنَا ثُلُمِمْ بنا فِي دِيَارِنَا نَجِدُ حَطْباً جَزْلاً وناراً تَاجِجاً^(١)
(لا) بدل (بعض) بلا خلاف، لأن الفعل لا يتبعض.

(وفي) جواز بدل (الاشتغال) فيه (خلف) قيل: لا، لأن الفعل لا يشتمل على الفعل، وقيل: نعم، وجعل منه الآية السابقة.

قال صاحب البسيط: وأما بدل الغلط فجزّزه فيه سيبويه وجماعة، والقياس يقتضيه.

(و) تبدل (الجملة من الجملة) نحو: ﴿أَمَذَّكَرُ يَمَا تَعْلَمُونَ أَمَذَّكَرُ يَأْتَلَمِرُ وَيَنْ﴾ [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣]. ﴿إِنِّي جَزَيْتَهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَآكِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١١] بكسر إن^(٢).

(١) البيت من الطويل، وهو لعبدالله بن الحرّ في خزانة الأدب (٩٠/٩)، والدرر (٦٩/٦)، وشرح أبيات سيبويه (٦٦/٢)، وسر صناعة الإعراب (ص ٦٧٨)، وشرح المفصل (٥٣/٧). وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٥٨٣)، ووصف المباني (ص ٣٢، ٣٣٥)، وشرح الأشموني (ص ٤٤٠)، وشرح قطر النلسي (ص ٩٠)، وشرح المفصل (٢٠/١٠)، والكتاب (٨٦/٣)، واللسان (٢٤٢/٥ - نور)، والمقتضب (٦٣/٢).

(٢) أي «إنّ» الثانية في «إنهم». وقراءة الكسر لنافع، وقرأ باقي السبعة بالفتح. قال أبو حيان في البحر المحيط (٣٩٠/٦): «والكسر هو على الاستثنا، وقد يراد به التعليل فيكون الكسر مثل الفتح من حيث المعنى لا من حيث الإعراب لاضطرار المفتوحة إلى عامل».

(قال ابن جنّي والزمخشريّ وابن مالك و) تبدل الجملة (من المفرد) نحو قوله:
١٥٨٦ - إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان^(١)
فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى، كأنه قال: أشكو هاتين الحاجتين لتعثر
التقائهما.

قال ابن مالك: ومنه ﴿تَأْيُظَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدَّ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ﴾ [فصلت: ٤٣]
الآية. وإنّ وما بعدها بدل من «ما» وصلتها. والجمهور لم يذكروا ذلك.

قال أبو حيان: وليس «كيف يلتقيان» بدلاً بل استئنافاً للاستبعاد، وكذا «إن ربك» لثلا
يؤدي إلى إسناد الفعل إلى الجملة وهو ممنوع.

(ولا يتقدّم بدل الكلّ) على المبدل منه، لأنه لا يُدْرَى أيهما هو المعتمد عليه، بخلاف
بدل البعض، فيقدّم، لكن الأحسن إضافته نحو: أكلت ثلث الرغيف.

(وفي) جواز (حذف المبدل منه) وإبقاء البدل (رأيان):

قيل: يجوز، وعليه الأخفش وابن مالك نحو: أحسن إلى الذي وصفت زيداً أي
وصفته، وجعل منه: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذْبَ﴾ [النحل: ١١٦]، وقيل: لا،
وعليه السيرافي وغيره، لأن البدل للإسهاب، والحذف ينافيه.

(ويجوز القطع) على إضمار مبتدأ كالإتياع (فيما) أي بَدَلْ (فُضِّلَ بِهِ جَمْعٌ أَوْ عَدَدٌ)
نحو: مررت برجالٍ طويل وقصير وريّة، و «بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا
الله»^(٢) الحديث.

(وكذا غيره) أي غير التفصيل يجوز فيه القطع أيضاً نحو: مررت بزيد أخوك، نصّ
عليه سيّويه والأخفش وقيل: يقيح في غير التفصيل (ما لم يطل الكلام) فيحسن نحو ﴿يُسْمَرُ
مِنْ ذِكْرِ النَّارِ﴾ [الحج: ٧٢].

(١) البيت من الطويل، وهو للقرظقي في خزانة الأدب (٢٠٨/٥)، وشرح التصريح (١٦٢/٢)، وشرح
شواهد المغني (٥٥٧/٢)، والمقاصد النحوية (٢٠١/٤) وفيه: «ولم أر أحداً عزاه إلى قائله، وقد قيل
إنه للقرظقي». ولم أقع عليه في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤٠٨/٣)، وشرح الأسموني
(٤٤٠/٢)، والمحتسب (١٦٥/٢)، والمغني (٢٧/١)، (٤٢٦)، والمقتضب (٣٢٩/٢).

(٢) رواه مسلم في الإيمان (حديث ٢١) من حديث ابن عمر.

حُرُوفُ الْعَطْفِ

أي هذا مبحث الحُرُوفِ العاطفة، وتسمى المعطوفات بها عند البصريين شركة، وعند الكوفيين وهو الْمُتَدَاوِلُ نَسَقًا بفتح السين: اسم مصدر نَسَقْتُ الكلام أنَسَقُهُ نَسَقًا بالتسكين أي عَطَفْتُ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ.

قال أبو حيان: وَلِكُونِهِ بأدوات محصورة لا يحتاج إلى حَذِّهِ، وَمَنْ حَذَّه - كَابْنِ مَالِكٍ - بكونه تابعاً بأحد حروف العطف لم يُصِيبْ مع ما فيه من الدُّوْر، ولتَوْقُفِ معرفة المعطوف على حرفه، ومعرفة الحرف على العطف.

(حرف الواو)

(الواو) وهي (المطلق الجمع) أي الاجتماع في الفِعْل من غير تقييد بحصوله من كِلَيْهِمَا في زمان، أو سَبَقٍ أحدهما، فقولك: جاء زيد وعمرو يحتمل على السَّوَاءِ أنهما جاءا معاً، أو زيدا أولاً أو آخراً. ومن ورودها في المصاحب: ﴿فَالْيَمِينَةُ وَأَصْحَابُ الشُّعْبَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥]. وفي السابق: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]. وفي المتأخر ﴿كَذَلِكَ يُرْجَى إِلَيْكَ وَالْآلِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣] واستُئِذِلَ لذلك بأن الثنية مختصرة من العطف بالواو، فكما تحتمل ثلاثة معانٍ، ولا دلالة في لفظها على تقديم ولا تأخير، فكذلك العطف بها وباستعمالها حيث لا ترتيب في نحو: اشترك زيد وعمرو وبصحة نحو: قام زيد وعمرو بعده، أو قبله، أو معه.

والتعبير بما سبق أحسن كما قاله ابن هشام من قول بعضهم: «للجمع المطلق» لتقييد الجمع بيقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بيقيد.

(وقال قُطْرُبٌ وَالرَّيْبِيُّ، وهشام، وثعلب (و) غلامه أبو عمر (الزاهد (و) أبو جعفر^(١)) أحمد بن جعفر (الدَّيْنُورِيُّ): هي (للترتيب) قالوا: لأن الترتيب في اللفظ يَسْتَدْعِي سَبْأً والترتيب في الوجود صالح له، فوجب الحملُ عليه، ونقل هذا القول عن المذكورين في شرح أبي حيان^(٢)) ردّ به على ادعاء السيرافي وغيره إجماع البصريين والكوفيين على أنها لا تُقَيِّدُهُ، ونَقَلَهُ ابن هشام عن الفراء أيضاً، والرضي عن الكسائي وابن درستويه.

ورُدّ بلزوم التناقض في قوله تعالى: ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ مُسَجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] مع قوله في موضع آخر: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ مُسَجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١] والقصة واحدة.

(و) قال (ابن كيسان) هي (للمعنى حقيقة) واستعمالها في غيرها مجاز. قال: لأنها لما احتملت الوجوه الثلاثة، ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء كان أغلب أحوالها أن تكون للجمع في كل حال حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق.

(وعكسه الرضي) فقال: لقاتل أن يقول: استعمال الواو فيما لا ترتب فيه مجاز وهي في أصل الوضع للترتيب. ولما الثاني فيه قبل الأول، والأصل في الاستعمال الحقيقة. (و) قال (ابن مالك: المعية) فيها (أرجح) من غيرها (والترتيب كثير، وعكسه قليل).

قال أبو حيان: وهو قول مُخْتَرَعٌ لمذهب الأكثرين وغيرهم.

(وتخصص) بأحكام لا يشاركها فيها غيرها من حروف العطف فاختصت (بعطف ما لا يستغنى عنه) نحو: اختصم زيد وعمرو، وهذان زيد وعمرو، وإن إخوتك زيدا وعمراً وبكراً نجباءً، والمال بين زيد وعمرو، وأما قول امرئ القيس:

١٥٨٧ - يمين الدُّخُولِ فَحَوْمِلُ^(٣)

(١) ذكرت مصادر ترجمته أنه «أبو علي»، وهو أحمد بن جعفر الدينوري ختن ثعلب. نحوي، لغوي. أصله من الدينور، وقدم البصرة ودخل بغداد، قرأ على المبرد، ثم قدم مصر وتوفي بها سنة ٢٨٩ هـ. من مؤلفاته: المهذب في النحو، وكتاب إصلاح المنطق. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٢٣٩/٢)، (٢٤٠)، وإنباء الرواة (٦٨/١)، (٦٩)، وكشف الظنون (ص ١٠٨٧، ١٩١٤)، وبقية الوعاة (ص ١٣٠).

(٢) يريد «شرح التسهيل» لأبي حيان الأندلسي.

(٣) من الطويل، من مطلع معلقة امرئ القيس، وتام البيت:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل يسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهو في ديوانه (ص ٨)، والأزهية (ص ٢٤٤، ٢٤٥)، وجمهرة اللغة (ص ٥٦٧)، والجنى الداني (ص ٦٣، ٦٤)، وخزانة الأدب (١/٣٣٢، ٢/٢٢٤)، والدرر (٦/٧١)، وسر صناعة الإعراب =

تفقيده: بين نواحي الدخول، وأجاز الكسائي العطف في ذلك بالغاء، وثُمَّ، وأو.

(و) اخْتُصَّتْ بعطف (الخاصّ على العام وعكسه) أي العام على الخاصّ نحو: ﴿وَمَلَكِيَّكَ وَرُسُلِهِ وَبَنِيَّ وَبَنَاتِي وَمِثْلَهُ﴾ [البقرة: ٩٨]. ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتَنَا وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: ٢٨].

وقال ابن هشام: قد يشاركها في هذا الحكم «حتى». قال الفارسي وابن جنّي ما جاء من ذلك لم يندرج تحت ما قبله، بل أريد به غير ما عطف عليه، لأن المعطوف غير المعطوف عليه.

(و) اخْتُصَّتْ بعطف (المترادف) علي مرادفه نحو: ﴿إِنَّمَا أَفْكُرُ بِبَنِي وَبَنَاتِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]. ﴿هَلَاكُوتُ مَن قَرَّبَهُمْ وَرَحْمَةُ﴾ [البقرة: ١٥٧]. ﴿لِيُنْفِي مَنكُم ذُرُو الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ﴾^(١).

١٥٨٨ - وَالْقَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيَّا^(٢)

وقال ابن مالك: قد يشاركها في ذلك «أو» نحو: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ حَاطَةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: ١١٢] وسبقه إليه ثعلب فيما حكاه صاحب «المُحْكَم»^(٣) عنه في قوله: ﴿عَذَابُكَ نَذْرًا﴾ [المرسلات: ٦]، قال: القُدْر والقُدْر واحد.

= (٢٠١/٢)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٤٢)، وشرح شواهد المغني (١/٤٦٣)، والكتاب (٤/٢٠٥)، واللسان (٢٠٩/١٥ - قوا)، ومجالس ثعلب (ص ١٢٧). ويلا نسبة في الإيضاح (٢/٦٥٦)، وأوضح المسالك (٣/٣٥٩)، وجمهرة اللغة (ص ٥٨٠)، وخزانة الأدب (١/٦)، والدرر (٦/٨٢)، ووصف المباني (ص ٣٥٣)، وشرح الأسموني (٢/٤١٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٣١٦)، وشرح قطر الندى (ص ٨٠)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١١٠)، ومغني اللبيب (١/١٦١)، (٢/٢٦٦)، والمنصف (١/٢٢٤).

(١) رواه مسلم في الصلاة (حديث ١٢٢، ١٢٣)، وأبو داود في الصلاة (باب ٩٥)، والترمذي في المواقيت (باب ٥٤)، والنسائي في الإمامة (باب ٢١ و ٢٦)، وابن ماجه في الإقامة (باب ٤٥)، والدارمي في الصلاة (باب ٥١)، وأحمد في المسند (١/٤٥٧، ٤/١٢٢).

(٢) عجز بيت من الوافر، وصلره:

وَقَدَّمَتِ الْأَيْمَمَ لِرَاهِئِهِ

وهو لعدي بن زيد في ذيل ديوانه (ص ١٨٣)، والأشياء والنظائر (٣/٢١٣)، وجمهرة اللغة (ص ٩٩٣)، والدرر (٦/٧٣)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٧٦)، والشعر والشعراء (١/٢٣٣)، واللسان (١٣/٤٢٥ - مين)، ومعاهد التنصيص (١/٣١٠) ويلا نسبة في مغني اللبيب (١/٣٥٧). (٣) هو ابن سيده.

(و) اختصت بعطف (النعت) - على ما تقدّم تفصيله في مبحث النعت - (في الأصح فيها) أي في المسائل الخمسة، وقد ذكر في كُلِّ ما يقابله.

(و) اختصت بعطف (ما حقه التثنية) أو الجمع كقول الفرزدق:

١٥٨٩ - إِنْ الرِّزْيَةَ لَا رَزِيَّةَ مِثْلَهَا فَقُدَانٌ مِثْلِي مُحَمَّدٌ وَمُحَمَّدٌ^(١)
وقول أبي نواس:

١٥٩٠ - أَقْمَنَّا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحَلِ خَاسِمٌ^(٢)
(و) اختصت بعطف (المعقد على التثنية) نحو: أحد وعشرون.

(و) اختصت (بإقترانها بإمّا) نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]. (ولكن) نحو: ﴿وَلَكِنْ رَمَوْا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] «ولا» إن سبقت بنفي ولم تقصد المعية) نحو: ما قام زيد ولا عمرو، ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق، ومنه: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ﴾ [سبا: ٣٧]، إذ لو لم تدخل «لا» لاحتمال أن المراد نفي التقريب عند الاجتماع دون الافتراق.

والمعطف حيثئذ من عطف المفردات، وقيل: الجمل بإضمار العامل، فإن لم يسبق بنفي، أو قصد المعية لم تدخل، فلا يقال: قام زيد ولا عمرو، ولا ما اختصم زيدٌ ولا عمرو. وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ﴾ [فاطر: ١٩، ٢٠] الآية. ف «لا» الثانية زائدة لأمن اللبس.

(وغير ذلك) اختصت به كعطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط نحو: مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوه.

وعطف الجوار إن قيل به في التسق.

وعطف المقدم على متبرعه للضرورة نحو:

١٥٩١ - عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ^(٣)

(١) البيت من الكامل، وهو في ديوان الفرزدق (١٦١/١)، والدرر (٧٤/٦)، وشرح التصريح (١٣٨/٢)، وشرح شواهد المغني (٧٧٥/٢)، والمغني (٣٥٦/٢)، والمقرب (٤٤/٢)، والأشباه والنظائر (٢١١/٣).

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان أبي نواس (٧/٢)، وخزانة الأدب (٤٦٢/٧)، والدرر (٧٧/٦)، والمغني (٣٥٦/٢)، والمقرب (٤٩/٢).

(٣) تقدم برقم (٦٦٦).

ونحوهما مما هو مفروق في محالّه.

(قال ابن مالك: وعطف عامل حُذِفَ، وبقي معمّوله على) عامل (ظاهر يجمعهما معنى) واحداً (نحو) قوله تعالى: ﴿يَبْذُرُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩] أصله: واعتقدوا الإيمان أو اكتسبوا فاستغني بمفعوله عنه لأن فيه وفي «تَبَوَّعُوا» معنى لازموا، وألقوا، وقول الشاعر:

١٥٩٢ - عَلَفْتُهَا تَيْنًا وَمَاءً بَارِدًا^(١)

أي: وسقيتها، والجامع الطَّعْمُ.

١٥٩٣ - وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْمُيُونَا^(٢)

أي: وكحلن، والجامع التحسين.

(وجعله الجمهور من عطف الجمل بإضمار فعل) مناسب كما تقدّم لتعذر العطف.

(و) جعله (قوم) من عطف (المفرد بتضمين) الفعل (الأول معنى: يتسلط) به عليه، فيقدّر «أثروا الدار والإيمان»^(٣)، ونحوه.

قال أبو حيان: فرق ابن مالك من المذهبيين مذهباً ثالثاً.

(وقال أبو حيان: في الارتشاف: الذي اختاره التفصيل، وذلك أنه (إن صحّ نسبه) العامل الأول (الظاهر لما يليه حقيقة فالإضمار متعين في الثاني)، لأنه أكثر من التضمين نحو: «يجلد الله أنفه وعَيْنِيهِ»^(٤) أي ويفقأ عينيه. فنسبة الجذع إلى الأنف حقيقة. (وإلا أي وإن لم يصح نسبته إليه حقيقة (فالتضمين) متعين في الثاني، لتعذر الإضمار نحو: علّفت

(١) ويعله:

حَى غَلَتْ هَمَالَةً عِيَامَا

والرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٠٨/٢)، (٢٣٣/٧)، وأمالى المرتضى (٢٥٩/٢)، والإنصاف (٦١٢/٢)، وأوضح المسالك (٢٤٥/٢)، والخصائص (٤٣١/٢)، والدرر (٧٩/٦)، وشرح الأسموني (٢٢٦/١)، وشرح التصريح (٣٤٦/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١٤٧)، وشرح شذور اللهب (ص ٣١٢)، وشرح شواهد المغني (٥٨/١)، (٩٢٩/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٠٥)، ولسان العرب (٢٨٧/٢) - زجج، ٣٦٧/٣ - قلد، ٢٥٥/٩ - علف، والمغني (٦٣٢/٢)، والمقاصد النحوية (١٠١/٣).

(٢) تقدم برقم (٨٨٠).

(٣) في قوله تعالى: ﴿تَبَوَّعُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩].

(٤) كذا وردت هذه العبارة في الأصل؛ وهي مقتبسة من شاهد شعري على حلف العامل المعطوف مبقياً

الذّابة تبنّا وماء. أي أطعمتها أو غذوتها.

(والأكثر) على (أنّه) أي التّضمين (ينقاس) وضابطه: أن يكون الأوّل والثاني يجتمعان في معنى عام لهما. ومنع بعضهم قياسه.

(قيل وتكون) الواو (للتقسيم) نحو: الكلمة اسم، وفعل، وحرف.

١٥٩٤ - كما الناس مجرؤم عليه وجارؤم^(١)

ذكره ابن مالك في «التخفة»^(٢) وغيره. قال ابن هشام: والصّواب أنها على معناها الأصلي؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدّخول تحت الجنس.

(قال الزّمخشريّ والقزويني^(٣): والإباحة والتخيير) نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، أي أحدهما.

قال الزّمخشري: ولهذا قيل: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَايِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] بعد ذكر ثلاثة وسبعة، لتلا يتوهم إرادة التخيير. قال ابن هشام: والمعروف من كلام النحويين خلافه.

(و) قال (الخازنّجي)^(٤): و (التعليل) وحمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوقِعَهُنَّ يَمَا كَسَبُوا وَصِفَ عَنْ كَثِيرٍ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾ [الشورى: ٣٤، ٣٥]. ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَسْلَمْ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَلَكُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الْقَبِيرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]. ﴿يَكْتُمُونَ كُتْرًا وَلَا يُكْذِبُ﴾ [الأنعام: ٢٧].

قال ابن هشام: والصّواب الواو فيهن للمعنية.

= معموله، والبيت من الطويل، وهو:

تراه كأنّ الله يجدع أنفه وعينه إن مولاه ثاب له وفُرّ

وهو لخالد بن الطيفان في الحيوان (٤٠/٦)، والمؤتلف والمختلف (ص ١٤٩). وله أو للزبيرقان بن بدر في الأشياء والظواهر (١٠٨/٢)، والدرر (٨١/٦)، والمقاصد النحوية (١٧١/٤). وبلا نسبة في أمالي المرتضى (٢٥٩/٢، ٣٧٥)، والإنصاف (٥١٥/٢)، والخصائص (٤٣١/٢)، وكتاب الصناعاتين (ص ١٨١)، واللسان (٤١/٨ - جدع)، ومجالس ثعلب (٤٦٤/٢).

(١) تقدم برقم (١١٥٩).

(٢) «تحفة المودود في المقصور والممدود»، وتقدّم الكلام عليه في حاشية سابقة. راجع الفهارس العامة.

(٣) هو جلال الدين القزويني صاحب «الإيضاح»، وقد تقدم.

(٤) هو أحمد بن محمد البشتي الخازنّجي (نسبة إلى خازنّج قرية بنواحي نيسابور). توفي سنة ٣٤٨ هـ. من آثاره: تكملة كتاب العين المنسوب إلى الخليل، كتاب التفصّل، وتفسير أبيات أدب الكاتب. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٢٠٣/٤)، وبغية الوعاة (ص ١٦٩)، وإنباه الرواة (١٠٧/١)، وكشف الظنون (ص ٤٨، ٤٤٣)، وروضات الجنات (ص ٦١).

(و) قال (الكوفيون والأخفش): وتكون (زائدة) نحو: ﴿حَوَّجَ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ مُنْزَحَظْنَهَا﴾ [الزمر: ٧٣]. ﴿فَلَمَّا أَتَيْنَا أَهْلَكَ وَقُلُّنَا لِلْجِئِينَ وَتَدِينَتَهُ﴾ [الصافات: ١٠٣، ١٠٤].

إحدى الواوین فی الآيتين زائدة، إما الأولى أو الثانية.

وغيرهم قال: لا تزداد، وهي فيهما عاطفة، والجواب محذوف، أو حالية في الأولى، أي جاؤوها وقد فتحت أبوابها من قبل إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم.

وأثبت الحريري وابن خالويه (واو الثمانية) وقالوا: لأن العرب إذا عدوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية إيداناً بأن السبعة عدد تام وما بعده عدد مستأنف، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَقَامُكُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] وقوله في آية الجنة: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] لأن أبوابها ثمانية بخلاف آية جهنم^(١)، لأن أبوابها سبعة. وقوله: ﴿وَالْمُتَكَاثِفُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢] فإنه الوصف الثامن. وقوله: ﴿وَالْمُكَارَرُ﴾^(٢) [التحريم: ٥].

ولم يذكر هذه الواو أحد من أئمة العربية، ووجهت في الآية الأولى: بأنها لعطف جملة على جملة أي هم سبعة وثمانهم، وفي الثانية زائدة أو عاطفة، أو حالية كما تقدم، وفي الثالثة عاطفة لأن الأمر والنهي صفتان متقابلتان بخلاف بقية الصفات، وكذا في الرابعة لعطف صفتين متقابلتين؛ إذ لا تجتمع الثبوية والبيكاراة.

(وثنائي) الراو (للتلذُّج والإنكار) كقول من أراد أن يقول: يقوم زيد، نفس «زيد»، فأراد مد الصوت ليتذكر إذ لم يُرَدِّ قطع الكلام: يقومو. وقولك أَلَرَّجُلُوه بعد قول قائل: قام الرجل. قال ابن هشام: والصواب ألاَّ يَعدَّان لأنهما إشباج للحركة بدليل أَلَرَّجُلَاهُ في النصب وأَلَرَّجُلِيهِ في الجر.

[حرف الفاء]

(الفاء للترتيب) مع التشريك، وهو معنوي: كقام زيد فعمرو، وذِكْرِي: وهو عطف مفضل على مُثْمَل نحو: ﴿فَأَرَاهُمَا الشَّيْطَانُ عَنَّا فَأَخْرَجَهُمَا﴾ [البقرة: ٣٦] ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا﴾ [النساء: ١٥٣]، ﴿وَكَاذِبٌ شَرٌّ رَّيِّظٌ فَقَالَ﴾ [هود: ٤٥].

(١) وهي قوله تعالى في الآية ٧١ من سورة الزمر: ﴿وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها﴾. فقال تعالى: ﴿فتحت﴾ بدون الواو.

(٢) حيث إن «إبكاراً» هو الوصف الثامن في الآية بعد ذكره تعالى سبعة أوصاف، وهي: «حسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً ممن كن مسلمات مؤمنات قانتات تابعات عابدات صابغات ثبات».

(وأنكره) أي الترتيب (الفراء مطلقاً) واحتجّ بقوله تعالى: ﴿أَمَلَكْنَاهَا فَبَاءَهَا بَأْسًا﴾ [الأعراف: ٤]. ومجيء البأس سابق للإهلاك. وأجيب بأنّ المعنى: أردنا إهلاكها. أو بأنها للترتيب الذكري.

(و) أنكره (الجزمي في الأماكن والمطر) بدليل قوله:

١٥٩٥ - بين الدخول فحومل^(١)

وقولهم: «مُطَرْنَا مَكَانَ كَذَا فَكَانَ كَذَا»، وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد.

(وللتعقيب في كل شيء بحسبه) نحو: جاء زيد فعمرو، أي عقبه بلا مهلة «تَرْوِجُ فَلَانٌ قَوْلُهُ لَهُ» إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ مِنَ الْأَرْضِ مُخْضَرَةً﴾ [الحج: ٦٣].

(وللسببية غالباً) في عطف (جملة أو صفة) نحو: ﴿فَوَكَّرْتُ مَوْعِنَ فَفَضَّنَ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، ﴿فَلَقَدْ آدَمُ مِنْ زَيْدِهِ كَلِمَتًا فَنَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، ﴿لَا يَكُونُ مِنْ شَجَرٍ مِنْ نَوْْمٍ فَكَافِرُونَ يَتَنَا الْبُطُونَ فَشَرِيحُونَ عَلَيْهِمْ لِلْقِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢، ٥٣، ٥٤]. وقد تخلو عنه^(٢) نحو ﴿فَرَأَى إِلَهَ أَهْلِهَا فَبَئَلَهُ بِعِصْمَةِ سِدُونٍ فَرَأَاهُ فَتَرَاهُ﴾ [الذاريات: ٢٦، ٢٧]. ﴿فَالْأَعْيُنُ تَحْتَ الْفَيْسِ وَذَكَرَ الصَّافَات: ٢، ٣.﴾

(وتختصّ) الفاء (بعطف مفصل على مجمل) كالأمثلة السابقة في الترتيب الذكري.

(و) بعطف (جملة شرطها العائد، خلت منه) صفة أو صلة، أو خبراً لما فيها من الربط نحو: «الذي يطير، فيَغْضَبُ زَيْدُ الدِّبَابِ»، «مررت برجل يبيكي فيَضْحَكُ عمرو، خالد يقوم فيقعده عمرو».

(قيل: وترد للفاية) بمعنى إلى، وجعل منه قوله:

١٥٩٦ - بين الدخول فحومل^(٣)

على تقدير ما بين «الدخول» إلى «حومل» فحذف ما دون «بين» كما عكس ذلك مَنْ قال:

(١) تقدم برقم (١٥٨٧).

(٢) أي قد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب كما قال ابن هشام في المغني (١/ ٢٧٥) وذكر نفس الآيات التي ذكرت هنا، وزاد عليها: «لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك»، «فأقبلت امرأته في صرة فصكت وجهها».

(٣) تقدم بالرقم (١٥٨٧).

١٥٩٧ - يا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْنَا إِلَى قَدَمٍ^(١)

أي ما بين قَرْنٍ^(٢) فحفلف «بين» [وأقام «قرناً» مقامها]^(٣) والفاء نائبة عن «إلى» قال ابن هشام: وهذا غريب. قال: ويستأنس له بمجيء عكسه في قوله:

١٥٩٨ - وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتَ شُغْباً إِلَى يَدَا إِلَيَّ وَأَوْطَانِي بِلَادَ يَسْوَاهُمَا^(٤)
إذ المعنى: شغباً فبدا، وهما موضعان. قال: ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

١٥٩٩ - حَلَلْتِ بِهِذَا حَلَةً ثُمَّ حَلَةً بِهِذَا فَطَابِ الْوَادِيَانِ كِلَاهُمَا
قال: وهذا معنى غريب، لأنني لم أر من ذكره.

(قيل: والاستئناف) نحو:

١٦٠٠ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّئِجَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ^(٥)

أي فهو ينطق، لأنها لو كانت عاطفةً جزم ما بعدها، أو سبيبةً نُصِبَ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] بالرفع، وقول الشاعر:

١٦٠١ - يُرِيدُ أَنْ يُغْرِكَهُ فَيُغْجِمُهُ^(٦)

قال ابن هشام^(٧): والتحقق أنها في ذلك كله للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وَلَا جِبَالَ مُحِبٍّ وَأَصْلُ تَصْلُ

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٧/١١)، والدرر (٨٣/٦)، وشرح شواهد المغني (٤٦٤/١)، والمغني (١٦٢/١).

(٢) تحرفت في الأصل إلى «أرى ما بين قرنا»، والتصويب من معني الليب (١٦٢/١).

(٣) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل، واستلكناه من المغني (١٦٢/١).

(٤) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٣٦٣)، وخزانة الأدب (٩/٤٦٢، ٤٦٤)، والدرر (٨٣/٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٢٨٨)، واللسان (٦٨/١٤ - بدا)، ومعجم ما استعجم (ص ٢٣٠). ولجميل بثينة في ملحق ديوانه (ص ٢٤٥)، وديوان المعاني (١/٢٦٠). ولكثير أو لجميل في شرح شواهد المغني (١/٤٦٤). وبلا نسبة في المغني (١/٢٦٢).

(٥) تقدم برقم (١٠٢٤).

(٦) الرجز للحطية في ديوانه (ص ٢٣٩)، والأزهية (ص ٢٤٢)، والدرر (٦/٨٦). ولرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٦)، والكتاب (٣/٥٣). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٦/١٤٩)، والمغني (١/١٦٨)، والمقتضب (٢/٣٣).

(٧) انظر مغني الليب (١/١٦٨).

(قيل): وترد (زائدة) دخولها كخروجها كقولها:

١٦٠٢- يَمُوتُ أَنْاسٌ أَوْ يَشِيبُ فَتَاهُمْ وَيَحْدُثُ نَاسٌ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ^(١)

وقوله :

١٦٠٣ - أَرَانِي إِذَا مَا يَكُ يَكُ عَلَى هَوَىٰ فَتَمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا (٢)

[ثم]

(ثُمَّ) : وَيَقَالُ : قُمَّ بِالْفَاءِ بَدَلًا مِنَ الثَّاءِ ، كَمَا قَالُوا فِي جَدَثَ : جَدَفَ . (و) يَقَالُ (ثُمَّتْ) بَتَاءً سَاكِنَةً وَمَفْتُوحَةً قَالَ :

١٦٠٤ - صاحبُہ نُقْمَتِ فَارُوقِہ^(۳)

(للتشريك) في الحكم (والترتيب خلافاً لِقَطْرُب) في قوله: إنها لا تفيد، واحتج بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَجَهَا﴾ [الزمر: ٦] وقوله: ﴿وَيَذَأْخُرُ الْإِنْسَانُ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُمْ مِثْلَهُ لِمَنْ يَكْفُرُ ثُمَّ سَوَّاهُ وَفَضَّلْنَاهُ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [السجدة: ٧، ٨، ٩].

﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۖ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الأنعام: ١٥٣، ١٥٤]،
وقول الشاعر:

١٦٥٠ - إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ فَدَّ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ (٤)
واجب بأنها في الجميع لترتيب الأخبار لا الحكم (والهمله).

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٦٣/٢)، وتذكرة النحاة (ص ٤٦)، وخزانة الأدب (١١/٦١، ٤٩١)، والدرر (٨٩/٦)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٥٣).

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في الأشباه والنظائر (١١١/١)، وخزانة الأدب (٨/٤٩٠)، ٤٩٢)، والدردر (٨٩/٦)، ووصف المجاني (ص ٢٧٥)، وشرح شواهد المغني (١/٢٨٢، ٢٨٤)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٥٤)، وشرح المفصل (٨/٩٦)، ومعني الليلب (١/١١٧)، ولم أقع عليه في ديوانه، وأتذكر السيوطي في شرح شواهد المغني نسبته إلى زهير. وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب (١/٢٦٤)، وشرح الأشموني (٢/٤١٨)، وشرح شواهد المغني (١/٣٥٨). ويرى: «إذا أمسيت أمسيت» مكان «إذا أصبحت أصبحت».

(٣) لم أهتم إلى تتمته ولا قاله فيما عدت إليه من المصادر.

(٤) البيت لأبي نواس في ديوانه (٣٥٥/١)، وخزانة الأدب (٣٧/١١، ٤٠، ٤١)، والدرر (٩٣/٦). ويلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٢٨)، وجواهر الأدب (ص ٣٦٤)، ووصف المباني (ص ١٧٤)، والمغني (١١٧/١). ورواية الديوان:

قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جدّه

(خلافاً للقرءاء) في قوله: إنها بمعنى الفاء.

(وقد تقع موقع الفاء) في إفادة الترتيب بلا مهلة (وعكسه) أي تقع الفاء موقع «ثم» في إفادته بمهلة، فالأول كقوله:

١٦٠٦ - كَهْرُؤُ الدُّنْيَا نَحْتَ الْمَجَاجِ جَزَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ^(١)
إِذْ الْهَرُؤُ مَعَ جَزَى فِي أَنْبَابِ الرِّمَحِ يَعْقِبُهُ اضْطِرَابُهُ بِلَا تَرَاحٍ.

والثاني كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّفُثَةَ خَلْقَةً فَخَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ مُضْجَعَةً فَخَلَقْنَا الْمُنْثِقَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْوُجُوهَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤]، فالفاء في الثلاثة بمعنى ثم.

(قال الكوفي: و) تقع (زائدة) كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ تَوَاتَبَ لَكِيهِمْ﴾ [التوبة: ١١٨] وأجيب بأن الجواب فيها مقدر.

(و) قال (القرءاء): تقع (للاستئناف) نحو: أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك مالا فيكون.^(٢)

[أم]

(أم) وأنكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى، وتبعه محمد بن مسعود الغزني، صاحب البدیع، فقال: ليست بحرف عطف، بل بمعنى همزة الاستفهام، ولهذا يقع بعدها جملة يستفهم عنها، كما تقع بعد الهمزة نحو: أضربت زيدا أم قتلته؟ أبكر في الدار أم خالداً؟ أي أخالداً فيها؟.

قال: ولتساوي الجملتين بعدها في الاستفهام حسن وقوعها بعد «سواء»، لكن لما كانت تتوسط بين محتمل الوجود لشئين أحدهما بالاستفهام كتوسط «أو» بين اسمين مُحْتَمَلِي الوجود قيل إنها حرف عطف.

(١) البيت من المتقارب، وهو لأبي ذؤاد الإيادي في ديوانه (ص ٢٩٢)، والدرر (٩٦/٦)، وشرح التصريح (١٤٠/٢)، وشرح شواهد المغني (ص ٣٥٨)، والمعاني الكبير (٥٨/١)، والمقاصد النحوية (١٣١/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٣٦٣)، والجنى الداني (ص ٤٢٧)، وشرح الأشموني (٤١٧/٢)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦١٢)، ومغني اللبيب (ص ١١٩).

(٢) موضع النقط بياض في الأصل. ولعل الساقط هو ما يلي: «فيكون ثم في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخبارين»، وهو ما ورد في المغني (١٩٩/١) قال: «وأما المهلة فزعم القرءاء أنها قد تتخلف، بدليل قولك: أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب. لأن ثم في ذلك لترتيب الإخبار... إلخ».

(وزعم ابن كيسان أن أصلها: أو) أبدلت واؤها يميماً فتحوّلت إلى معنى يزيد على معنى أو.

وقال أبو حيان: وهي دعوى بلا دليل، ولو كان كذلك لاتفقت أحكامهما وهما مختلفان من أوجه.

منها: أن السؤال بأو قبله بأم^(١) وأنه يقدر مع «أو» بأحد، ومع أم «بأي»^(٢).

وأن جواب «أو» بنعم أو لا. وجواب «أم» بالتعيين بالاسم أو الفعل.

وأن الأحسن مع أو تقديم الفعل، ومع أم تقديم الاسم.

وأن «أو» لا يلزم معادلتها للاستفهام بخلاف أم.

وأنك إذا استفهمت باسم وعطفت عليه كان «بأو» دون «أم».

وأن العطف بعد أفعال التفضيل «بأم» دون «أو».

وكذا ما لم يحسن السكوت عليه.

(وهي قسمان: متصلة) تقع بعد همزة التسوية (أو) همزة يطلب بها ويأم (التعيين) ولذا تسقى معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية أو الاستفهام، ويجمعهما أن يقال: هي التي لا يستغني ما بعدها عما قبلها، ولا يقع إلا فيما يستعمل في لفظ الاستفهام سواء أريد معناه أم لا.

(وتختص الأولى) أي التي تقع بعد همزة التسوية (بأنها لا تقع إلا بين جملتين) شرطهما أن يكونا (في تأويل المفردين) وسواء الاسميّتان والفعليتان، والأغلب فيهما المضى، والمختلفتان. كقوله تعالى: ﴿مَوَاقٍ عَلَيْكَ أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١]، وقوله: ﴿سَوَافٍ عَلَيْكَ أَدْعُوهُمْ أَمْ أَنتَ صَاحِبُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، وقول الشاعر:

١٦٠٧ - وَلَسْتُ أَبَالِي بِعَدِّ قَدْرِي مَالِكاً أَمْوَرِي نَاءُ أَمْ هُوَ الْآنَ وَأَقْبُ^(٣)

بخلاف الأخرى فتقع بين مفردين وهو الغالب فيها نحو:

(١) لأن الطلب بالتعيين إنما يكون بعد معرفة الأحديّة وحكم الأحديّة. انظر الأشباه والنظائر (٢/٢١٥).

(٢) كما يقول ابن مالك في الألفية:

وأم بها اعطف إثر همز التسوية أو همزة عن لفظ أي مغنية

(٣) البيت من الطويل، وهو لمتعم بن نورية في ديوانه (ص ١٠٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/٥١)،

وأوضح المسالك (٣/٣٦٨)، وجواهر الأدب (ص ١٨٧)، والدرر (٦/٩٧)، وشرح الأشموني

(٢٢/٤٢١)، وشرح التصريح (٢/١٤٢)، وشرح شواهد المغني (١/١٣٤)، والمغني (١/٤١)،

والمقاصد النحوية (٤/١٣٦).

﴿مَنْتُمْ أَشَدُّ تَلَقُّاً أَلَيْسَ﴾ [النازعات: ٢٧]. وجملتين ليستا في تأويلهما كقوله:

١٦٠٨ - فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أُمُّ عَادِنِي حُلْمٌ^(١)

وقوله:

١٦٠٩ - لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مُنْقَرٍ^(٢)

وتختص الأولى أيضاً بأنها لا تستحق جواباً، لأنَّ المعنى معها ليس على الاستفهام، فإن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب، لأنه خبر بخلاف الأخرى.

(ويؤخر المنفي فيها)، أي الأولى والأخرى، فيقال: «سواء عليّ أجاه أم لم يجيء»، «أقام زيد أم لم يقم» ولا يجوز سواء علي لم يجيء أم جاء، ولا ألم يقم أم قام، فإن كان ما قبلها وما بعدها مثبتاً قدّم ما شئت منهما.

(وفصل الثانية من معطوفها أكثر لا واجب ولا ممنوع في الأصح) مثال الفصل: ﴿أَذَلَّكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخَلْدِ﴾ [الفرقان: ١٥]. والوصل: ﴿أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] والتأخير: أعندك زيد أم عمرو؟ ألقيت زيدا أم عمراً؟

وقيل: لا يجوز إلا الفصل، وقيل: لا يجوز إلا ضمّ أحدهما إلى الآخر مقدّمين أو مؤخّرين.

(وقد تحلف الهمزة) وتؤنّى كقوله:

١٦١٠ - لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بَسْبَعُ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ يَمْعَانٍ^(٣)

(١) تقدم برقم (١٤٦).

(٢) البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه (ص ٣٧)، وخزانة الأدب (١٢٢/١١)، وشرح التصريح (١٤٣/٢)، وشرح شواهد المغني (ص ١٣٨)، والكتاب (١٧٥/٣)، والمقاصد النحوية (١٣٨/٤). ولأوس بن حجر في ديوانه (ص ٤٩)، وخزانة الأدب (١٢٨/١١). وللأسود أو للعين المقرئ في الدرر (٩٨/٦). ولا نسبة في أوضح المسالك (٣/٣٧٢)، وشرح الأشموني (٤٢١/٢)، واللسان (١٦٢/٢ - شعث)، والمحجب (١/٥٠)، والمغني (٤٢/١)، والمقتضب (٣/٢٩٤).

وشعيت: حيّ من تميم، ثم من بني مقرة؛ فجعلهم أدياء وشكّ في كونهم منهم أو من بني سهم، وسهم: حيّ من قيس.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٢٦٦)، والأزهية (ص ١٢٧)، وخزانة الأدب (١٢٢/١١)، وشرح شواهد المغني (ص ١٣٢)، والدرر (١٠٠/٦)، وشرح أبيات مسيويه (١٥١/٢)، وشرح شواهد المغني (٣١/١)، وشرح المفصل (٨/١٥٤)، والكتاب (٣/١٧٥)، ومغني الليب (١٤/١)، والمقاصد النحوية (٤/١٤٢). ولا نسبة في جواهر الأدب (ص ٣٥)، والجنى الداني (ص ٣٥)، ووصف المباني =

أي: أبسبح.

وقرىء: ﴿سَوَّاهُ عَلَيْهِمْ آندَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْزِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] بهمزة واحدة^(١).

(و) قد تحذف (أم والمعطوف بها) كقوله:

١٦١١ - دعاني إليها القلبُ إنِّي لأمره سميعٌ فما أدري أُرشدُ طلابها^(٢)

أي أم غي؟

(و) قد يحذف (هو) أي المعطوف بها (دونها بتعويض لا) نحو: أزيد عندك أم لا؟

أزيد يقوم أم لا؟

(قيل: و) يحذف (دونه) أي دون تعويض، وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ﴾ [الزخرف: ٥١، ٥٢]، أي أم تبصرون، ثم ابتداء ﴿أَتَأْخِرُ﴾ [الزخرف: ٥٢] قال ابن هشام: وهذا باطل، إذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه، وإنما المعطوف جملة: ﴿أَتَأْخِرُ﴾ [الزخرف: ٥٢]. ووجه المعادلة أن الأصل أم ينصرون، ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية، والسبب مقام المسبب لأنهم إذ قالوا له: «أنت خير» كانوا عنده بصراء.

قال الزمخشري: (و) يحذف (المعطوف عليه) وجعل منه: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ﴾ [البقرة: ١٣٣] أي: «أَتَدْعُونَ على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء»^(٣).

ووافقه الواحدي^(٤) وقلد: أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه ببنه باليهودية أم كنتم.

= (ص ٤٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٩٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٢٠)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٨٤)، والمحتسب (٥٠/١)، والمقتضب (٢٩٤/٣).

(١) في هذه اللفظة «أَنذَرْتَهُمْ» عدة قراءات؛ قال الزمخشري في الكشف (٤٨/١): «وقرىء «أَنذَرْتَهُمْ» بتحقيق الهمزتين، والتخفيف أعرب وأكثر، ويتخفيف الثانية بين بين، ويتوسط ألف بينهما محققين، ويتوسطها والثانية بين بين، ويحذف حرف الاستفهام، ويحذفه وإلقاء حركته على الساكن قبله».

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهللي في تخلص الشواهد (ص ١٤٠)، وخزانة الأدب (٢٥١/١١)، والدرر (١٠٢/٦)، وشرح أشعار الهلليين (٤٣/١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٥٥)، وشرح شواهد المغني (٢٦/١، ١٤٢، ٦٧٢/٢)، والمغني (ص ١٣). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣٧١/٢).

(٣) انظر الكشف (١٩٣/١)، ولفظ الزمخشري: «... ولكن الوجه أن تكون أم متصلة على أن يقلد قبلها محذوف، كأنه قيل: أَتَدْعُونَ على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت؟ يعني أن أولئك من بني إسرائيل كانوا مشاهدين له إذ أراد بنه على التوحيد وملة الإسلام، وقد علمتم ذلك، فما لكم تدعون على الأنبياء ما هم منه برآءة».

(٤) هو علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، أبو الحسن. مفسر، نحوي، لغوي، =

(و) الثاني من قِسمي أم (منقطعة) سُمِّيت بذلك، لأن الجملة بعدها مستقلة، وهي التي تقع (بعد غير همزة الاستفهام) وذلك إما خبر محض نحو: ﴿تَبَيَّنَ الْكَافِرُونَ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْمُنْكَرِينَ﴾^(١) [السجدة: ٢].

أو همزة لغير استفهام نحو: ﴿أَلَمْ أَنْجِلْ بِمُحْسِنِينَ أَمْ لَمْ أَنْجِلْ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، لأن الهمزة هنا للإنكار، فهي بمعنى النفي.

أو الاستفهام بغير الهمزة نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَةُ وَالنُّورُ﴾ [الزَّحَر: ١٦].

واختلف في معناها: (فقال البصريون: هي بمعنى بل) أي للإضراب (والهمزة مطلقاً).

(و) قال (الكسائي وهشام): هي (كبل وتاليها) أي ما بعدها (كمتلوها) أي كما قبلها، فإذا قلت: قام زيد أم عمرو، فالمعنى: بل قام عمرو. وإذا قلت: هل قام زيد أم عمرو؟ فالمعنى: بل هل قام عمرو.

ورُذِّقَ بقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا النَّسْلَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا﴾ إلى قوله: ﴿أَمْ يَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [ص: ٢٧، ٢٨] الآية فـ«أم» لم يتقدمها استفهام وقد استؤنف بأم السؤال على جهة الإنكار، والوُذِّ، ولا يمكن أن يكون ما بعدها موجباً، فليس مثل ما قبلها.

(و) قال (الفراء): هي كبل إذا وقعت (بعد استفهام) كقوله:

١٦١٢ - فوالله ما أدري أَسَلَّمْتُ تَغَوَّلْتُ أم التَّوَمُّ أم كُفِّلُ إِلَيَّ حَيْبٌ^(٢)
أي: بل كل.

= فقيه، شاعر. أصله من سواه ومن أولاد التجار. توفي بنيسابور سنة ٤٦٨ هـ. من تصانيفه: البسيط، والوسيط، والجزير، كلها في التفسير. والمغازي، وشرح ديوان المتنبي، والإضراب في الإعراب، ونفي التحريف عن القرآن الشريف. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (٤١٩/١)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢٨٩/٣)، ومعجم الأدباء (٢٥٧/١٢)، وإنباء الرواة (٢٢٣/٢)، وشنرات اللهب (٣٣٠/٣)، وغية الرواة (ص ٣٢٧)، والنجوم الزاهرة (١٠٤/٥)، و امرأة الجنان (٩٦/٣). وهدية المارفين (٦٩٢/١).

(١) موضع الشاهد هو قوله تعالى بعدها في الآية ٣: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ١٢٩)، والدور (١٠٢/٦)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٢٦)، ولسان العرب (٤٢١/١٠ - درك، ٣٥/١٢ - أمم).

وتغوّلت: أي صارت من الغول، كما ميسرّحه بعد ثلاثة أسطر. والتغوّل: التلّون، يقال: تغوّلت المرأة إذا تلّونت. انظر اللسان (٥٠٧/١١).

وَرَدَّ بِأَن الْمَعْنَى عَلَى الْاسْتِفْهَامِ، أَيْ بَلْ أَكَلْتُ إِلَيَّ حَبِيبٌ، لِأَنَّهَا لَمَّا تَمَثَّلَتْ لَعَيْنِهِ لَمْ يَنْدُرْ أَذْكَاءَ فِي النَّوْمِ أَمْ صَارَتْ مِنَ الْقَوْلِ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَزْعُمُ أَنَّهَا تَبْدُو مَتَرْتَةً لَتَفْتَنَ ثُمَّ لَمَّا جَوَّزَ أَنْ تَكُونَ تَغُولَتْ دَاخِلَهُ الشُّكَّ فَقَالَ: بَلْ أَكَلْتُ إِلَيَّ حَبِيبٌ أَيْ الْقَوْلُ وَسَلَمَى، كُلٌّ مِنْهُمَا إِلَيَّ حَبِيبٌ.

(و) قال (قوم): تكون كبل إذا وقعت بعد الاستفهام (والخبر).

وقال (أبو حبيدة): هي (كالهمزة مطلقاً) قال: ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٨]. (و) قال (الهروي^(١)) في «الأزهيّة»^(٢) هي كالهزمة (إن لم يتقدّم) عليها (استفهام).

وَرَدَّ الْقَوْلَانِ بِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَتْ بِمَعْنَى الْهَمْزَةِ لَوَقَعَتْ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِيهَا، وَلَوْ رَوَدَهَا لِلْاسْتِفْهَامِ بَعْدَهُ فِي قَوْلِهِ:

١٦١٣ - هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومٌ أَمْ سَجَلُهَا إِذْ نَأْتَاكَ الْيَوْمَ مَضْرُومٌ^(٣)
فإنه استأنف السؤال بأمر عما بعدها مع تقدّم الاستفهام، لأن المعنى: بل أحبلها؟ لقوله بعده:

١٦١٤ - أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَنْقُضِ عَبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَجِيَّةِ يَزُومُ الْبَيِّنَ مَشْكُومٌ^(٤)
(وتدخل)، أم هذه (على هل) كما تقدّم (و) على (سائر أسماء الاستفهام في الأصح)

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد الهروي المتوفى سنة ٤١٥ هـ. وقد تقدّم التعريف به.

(٢) «الأزهيّة في علم الحروف» من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٨١ م، تحقيق عبد المعين الملوحي. وسماه حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٧٣): «الأزهيّة في النحو» قال: «ذكر أنه جمع فيه ما فرّق في كتابه الملقب بالذخائر وزاد عليه».

(٣) انظر تخرجه مع الشاهد التالي (١٦١٤).

(٤) هذا الشاهد والذي قبله من البسيط، وهما لعلقة الفحل في ديوانه (ص ٥٠)، والأزهيّة (ص ١٢٨)، والأشباه والنظائر (٤٩/٧)، وخزانة الأدب (٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤)، والدرر (٥/١٤٥، ٦/١٠٤)، وشرح اختيارات المفضل (ص ١٦٠٠، ١٦٠١)، والكتاب (٣/١٧٨)، واللسان (٣٧/١٢ - أسم) (البيت الثاني فقط)، واللمع (ص ١٨٢)، والمحتسب (٢/٢٩١)، والمقاصد النحوية (٤/٥٧٦). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ١٤٠)، وجواهر الأدب (ص ١٨٩)، والدرر (٦/١٠٥، ١٠٧) (البيت الثاني فقط)، ورصف المباني (ص ٩٤) (البيت الأول فقط)، وشرح المفصل (٤/١٨) (الثاني فقط) (٨/١٥٨) (الثاني فقط)، والمقتضب (٣/٢٩٠).

ومصروم: مقطوع. والعبرة: الدمة. والمشكوم: المجازى، من الشكم: العطية عن مجازاة، فإن كانت العطية ابتداء فهي الشكر، بضم الشين فيهما.

نحو: ﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَسْلُونَ﴾ [النمل: ٨٤].

ولا تدخل على حرفه، وهو الهمزة، وبذلك استدلّ على أنها بمعنى: بل والهمزة، وإلاّ لدخلت عليها كما يدخل عليها بل في قولك: أقام زيد بل أقام عمرو.

ولا بدع في دخولها على هل، وإن كانت للاستفهام فقد دخلت عليها الهمزة في قوله:

١٦١٥ - أَهْلٌ رَأَوْنا بِسَفْحِ القاعِ ذِي الأَكمِ^(١)

وذهب الصّفار: إلى منع دخول «أم» على «هل» وغيرها، لأنه جمع بين أذاتي معنى، وقال: لا يحفظ منه إلّا قوله:

١٦١٦ - أُمَ هَلْ كَيَّرَ بِكَيِّ

وقوله:

١٦١٧ - أُمَ هَلْ لا تَنزِي فيكَ لَأَكمِ^(٢)

وقوله:

١٦١٨ - وما أَنتِ أُمَ ما ذِكْرُها رَبعِيَّةٌ^(٣)

وقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكَ﴾ [الملك: ٢٠]. ﴿أَتَنْ يَرْزُقُكُمْ﴾^(٤) [الملك: ٢١].

(١) تقدم برقم (١٣٦٢).

(٢) تقدم برقم (١٦١٤).

(٣) جزء بيت من الطويل، وتماهه:

أبى مالِك هَلْ لَمَتني مَدَ حَضَضَتني عَلَى القَتْلِ أُمَ هَلْ لَامَنِي فيكَ لَأَكمِ
وهو للجحاف بن حكيم في الدرر (١٠٧/٦)، وشرح أبيات سيبويه (٣٨/٢)، ولسان العرب (٣٧/١٢ - أمم)، والمؤتلف والمختلف (ص ٧٦). وبلا نسبة في خزائن الأدب (٢٧٧/٨)، ٢٨٠، (٣١٦)، والكتاب (١٧٦/٣)، ومغني اللبيب (٣٨١/٢). ويروى «لك» مكان «فيك».

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يُخَطُّ لَهَا مِنْ ثَرَمَداءِ قَلِيبٌ

وهو لعلمعة الفحل في ديوانه (ص ٣٥)، والدرر (١١٠/٦)، وشرح اختيارات المفضل (ص ١٥٨٠)، ولسان العرب (١٠٣/٣ - ثرمد)، والمقاصد النحوية (١٦/٣). وبلا نسبة في رصف المبانى (ص ٩٩).

وثرمداء: ماء لبني سعد في وادي الستارين، وقيل: قرية بالوشم من أرض اليمامة، وقيل: موضع في ديار بني نمير أو بني ظالم من الروشم بناية اليمامة. وشُبَّط بفتح الميم وكسرهما. انظر معجم البلدان (٧٦/٢).

(٥) الآية محرفة، وصوابها: ﴿أَمَّنْ هَذا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ﴾. وقد أثبتها السيوطي هكذا محرفة تثبيتاً لقول أبي =

قال أبو حيان: وهذا منه دليل على الجسارة، وعدم حفظ كتاب الله.

قال: وقد دخلت على كيف في قوله:

١٦١٩ - أم كيف يَنْفَع ما تُعْطِي العَلَوُّ بِهِ^(١)

وعلى «أين» في قوله:

١٦٢٠ - فأصبح لا يَنْدري أَيُّعُودُ فَيَكُمُّ على حَسَكِ الشَّخْنَاءِ أم أين يَذْهَبُ^(٢)

(لا مفرد) أي لا تدخل عليه (خلاقاً لابن مالك) في قوله بذلك، وأنه منه قولهم: «إنها لإبل أم شاء» لقول بعضهم: «إنَّ هناك لإبلاً أم شاء» بالنصب. قال: فهذا عطف صريح يقوِّي عدم الإضمار في المرفوع.

قال أبو حيان وابن هشام: وقد خرق إجماع النحويين في ذلك، فإنهم اتفقوا على تقدير مبتدأ، أي: بل أهي شاء. وأما رواية النصب إن صحَّت، فالأولى أن يُقدَّرَ فيها ناصب أي أم أرى شاء.

(قال أبو زيد الأنصاري: (وترد) أم (زائدة) واستدل بقوله:

١٦٢١ - يا لَيْتَ شِعْري ولا مَنَّجاً من الهَرَمِ أم هل على العيش بعد الشَّيبِ من نَدَمٍ^(٣)

= حَيَّانُ الوارد بعد سطر: «وهذا منه دليل على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله». يعني الصَّفَّار، وهو القاسم بن علي البطليوسي، وقد تقدم التعريف به.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

رَمَانُ أَنْفِرِ إِذَا مَا ضُنُّ بِاللَّبَنِ

وهو لأفنون التغلبي في خزانة الأدب (١٣٩/١١، ١٤٢)، والدرر (١١١/٦)، وشرح اختيارات المفضل (ص ١١٦٤)، وشرح شواهد المغني (١٤٤/١، ١٤٥)، واللسان (٢٦٨/١٠ - علق). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٢٧/٢، ٤١٢/٦، ٥٢/٧، ٣٢٢)، والاشتقاق (ص ٢٥٩، ٥٣٥)، وجمهرة اللغة (ص ٣٢٢)، وخزانة الأدب (٢٨٨/١١، ٢٩٣)، والخصائص (١٨٤/٢)، وشرح ديوان الحمامة للمرزوقي (ص ٤١٨)، وشرح المفضل (١٨/٤)، واللسان (٢٢٣/١٢ - رام)، والمحاسب (٢٣٥/١)، ومغني اللبيب (٤٥/١). وقبل البيت الشاهد:

أَنْسَى جِزْواً عَامِراً سَوْماً فَعَلَهُمْ أم كيف يجزونني السوأي من الحَسَنِ

والسوأي: القبيح. والعلوق: الناقة الشديدة التعلق بولدها؛ رثمت الناقة ولدها: عطف عليه ولزمته.

ويروى «رثمان» و «رثمان» و «رثمان»، فمن نصب فعلى المصدر، ومن رفع فعلى البذل من «ما»، ومن جرَّ فعلى البذل من الهاء.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١١٥/٦).

(٣) البيت من البسيط، وهو لمساعدة بن جوية في الأزهية (ص ١٣١)، وخزانة الأدب (١٦١/٨)، ١٦٢، =

[أو]

أو (قال المتقدمون: هي لإحدى الشئتين أو الأشياء).

قال ابن هشام: وهو التحقيق، والمعاني التي ذكرها غيرهم مستفادة من غيرها.

(و) قال (المتأخرون) هي مع ذلك (للتشكك) من المتكلم نحو: ﴿لَيْسَ أَيُّوْمًا أَوْ بَعْضُ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩].

(و) (الإبهام) بالموحدة على السامع نحو: ﴿وَلَا أَوْ لِيَاكُمْ لَمَّا هُنَّ فِي سَكَنٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

(و) (التخيير والإباحة)، والفرق بينهما أن الثاني يجوز فيه الجميع نحو: اقرأ فقها أو نحواً، بخلاف الأول نحو: انكح هنداً أو أختها.

قال ابن مالك: وأكثر. ^(١).

(و) (التفصيل) بعد الإجمال نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٣٥]، ﴿قَالُوا سِحْرٌ أَوْ جُحُشٌ﴾ [الذاريات: ٥٢] أي قال بعضهم: كذا، وبعضهم: كذا.

(و) (والإضراب) كـبل. (قال قوم): تأتي له (مطلقاً) كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ آلِ يَثْرَ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] أي بل يزيدون، وقول جرير:

١٦٢٢ - ماذا ترى في عيالي قد برئت بهم
لم أخص عذبتهم إلا بعداد
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية
لولا رجائك قد قتلت أؤلادي ^(٢)

(و) قال (سيبويه^(٣)): إذا وقعت (بعد نفي أو نهي أو) بعد (إعادة العامل) نحو: «ما

= (١٦٢/١)، والدرر (١١٥/٦)، وشرح أشعار الهلليين (١١٢٢/٣)، وشرح الأشموني (٤٢٣/٢)، وشرح شواهد المغني (١٥١/١)، والمغني (٤٨/١). وبلا نسية في شرح عمدة الحفاظ (ص ٣١٩)، ولسان العرب (٣٦/١٢) - أمم).

(١) موضع النقط يياض في الأصل. وموضع هذا السقط وجدته في مغني اللبيب لابن هشام (١١٢/١). قال: «وذكر ابن مالك أن أكثر ورود «أو» للإباحة، في التشبيه نحو: «فهي كالحجارة أو أشد قسوة» [البقرة: ٧٤]، والتقدير، نحو: «فكان قاب قوسين أو أدنى» [التجم: ٩]؛ فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب».

(٢) البيتان من البسيط، وهما لجرير في ديوانه (ص ٧٤٥)، وجواهر الأدب (ص ٢١٧)، والدرر (١١٦/٦)، وشرح شواهد المغني (٢٠١/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٢٧)، ومغني اللبيب (٦٤/١، ٢٧٢)، والمقاصد النحوية (١٤٤/٤). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ١٢١)، وشرح الأشموني (٤٣٢/٢) (البيت الثاني فقط).

(٣) انظر الكتاب (١٨٤/٣).

قام زيد أو ما قام عمرو، أو «لا تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً».

(قال الكوفي والأخفش والجزمي والأزهري^(١)، وابن مالك: و) بمعنى (الواو) أي لمطلق الجمع نحو:

١٦٢٣ - لِنَقْصِي ثَقَاها أو عليها فُجُورُها^(٢)

أي: وعليها.

١٦٢٤ - جاء الخِلافة أو كانت له قَدْرًا^(٣)

أي وكانت.

قال ابن مالك: ومن أحسن شواهد حديث: «اسكن جرّاً»^(٤) فما عليك إلا نبيّ، أو

(١) هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح بن الأزهر بن حاتم الأزهر الهروي الشافعي، أبو منصور. ولد في هراة بخراسان سنة ٢٨٢ هـ، وتوفي بها سنة ٣٧٠ هـ، وقيل: سنة ٣٧١. من تصانيفه الكثيرة: تهذيب اللغة، التقريب في التفسير، الزاهر في غرائب الألفاظ، علل القراءات، وكتاب في أخبار يزيد بن معاوية. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/١٣٥)، ومعجم الأدباء (١٧/١٦٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢/١٠٦)، ومرآة الجنان (٢/٣٩٥)، والوافي بالوفيات (٢/٤٥)، وشذرات الذهب (٣/٧٢)، ونيغة الوعاة (ص ٨)، وهدية العارفين (٢/٤٩).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصلوه:

وقد زعمت ليلى بأنسي فاجز

وهو لثوية بن الحمير في الأزهية (ص ١١٤)، وأمالى المرتضى (٢/٥٧)، وخزانة الأدب (١١/٦٨)، والدرر (٦/١١٧)، وشرح شواهد المغني (١/١٩٤)، والمغني (١/١٦٢). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ١٣٢، ٤٢٧)، ولسان العرب (١٤/٥٥ - أو).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

كما أتى رؤيه موسى على قدر

وهو لجرير في ديوانه (ص ٤١٦)، والأزهية (ص ١١٤)، وخزانة الأدب (١١/٦٩)، والدرر (٦/١١٨)، وشرح التصريح (١/٢٨٣)، وشرح شواهد المغني (١/١٩٦)، والمغني (١/٦٢، ٧٠)، والمقاصد النحوية (٢/٤٨٥، ٤/١٤٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/١٢٤)، والجنى الداني (ص ٢٣٠)، وشرح الأشموني (١/١٧٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٩٩)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٢٧)، وشرح قطر الندى (ص ١٨٤).

(٤) حرا (مقصوراً) لغة في «حراء» وهو جبل من جبال مكة على ثلاثة أميال. قال ياقوت في معجم البلدان (٢/٢٣٣): «ومنها من يؤنثه فلا يصرفه... وقال بعضهم: للناس فيه ثلاث لغات: يفتحون حاءه وهي مكسورة، ويقصرون ألفه وهي ممدودة، ويميلونها وهي لا تسوغ فيها الإمالة».

صديق أو شهيد^(١). وحديث «ما أخطأك شرفٌ أو مَخِيلَةٌ»^(٢).

ورغم أنهم تأول البيتين: الأول على أن أو فيه للإيهام. وأنها في الثاني للشك.

وقال ابن هشام: الذي رأيته في ديوان جرير: إذ كانت. وقال أبو حيان: إنها الرواية المشهورة.

(زاد ابن مالك) في الكافية وشرحها: (والنقسيم) نحو: الكلمة: اسم أو فعل أو حرف، ولم يذكره في التسهيل ولا شرحه، بل قال: تأتي للتفريق المجزء من الشك، والإيهام، والتخيير قال: وهذا أولى من التعبير بالنقسيم، لأن استعمال الواو فيه أجد قال: ومن مجيئه بأو قوله:

١٦٢٥ - فقالوا لنا إثنان لا بُدَّ منهما صدور رماحٍ أشرعت أو سلايل^(٣)

قال ابن هشام: ومجيء الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أن «أو» لا تأتي له.

(و) قال (الحريزي): والتقريب نحو: ما أدري أسلمَ أو ودَّع، وأذن أو أقام.

قال ابن هشام: وهو بين الفساد، لأن التقريب إنما استفيد من إثبات اشتباه السلام بالتوديع فهي للشك.

(و) قال (ابن السجري): والشرط نحو: لأضربه عاش أو مات، أي إن عاش بعد الضرب وإن مات منه، ولآيتك أعطيتني أو أحرمتني^(٤). قال ابن هشام: والحق أنها للمعطف على بابها، ولكن لما عطف على ما فيه معنى الشرط دخل فيه المعطوف.

(١) رواه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب ٦، (حديث رقم ٣٦٨٦) عن أنس بن مالك قال: صعد النبي ﷺ إلى أُحُد معه أبو بكر وعمر وعثمان، فرجع بهم، فضربه برجله وقال: «إني أُحَد، فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد». وهذا كما ترى رواه بلفظ «أُحَد» مكان «حراء». ورواه بلفظ «حراء» مسلم في فضائل الصحابة (حديث ٥٠) عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ كان على جبل حراء، فتحرك، فقال رسول الله ﷺ: «اسكن حراء، فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد». وروي الحديث أيضاً بالواو، كما في البخاري (فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب ٥، حديث رقم ٣٦٧٥) بلفظ: «إني أُحَد فإن عليك نبي وصديق وشهيد» ولا شاهد على هذه الرواية.

(٢) لم أجد الحديث بعد البحث. والشَّرَف: العلو؛ قاله ابن الأثير في النهاية (٤٦٢/٢). والمخيلة: موضع الخيل، وهو الظن، كالمِظَنَّة، وهي السحابة الخليفة بالمطر (النهاية: ٩٣/٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو لجميل بن علية الحارثي في الدرر (١١٩/٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٤٥)، وشرح شواهد المغني (٢٠٣/١). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٤٦٤/٢)، ومغني اللبيب (٦٥/١).

(٤) حرمة وأحرمه: منعه العطية. وقال الأزهري: «أحرمه لغة ليست بالعالية» انظر اللسان (١٢٥/١٢).

(و) قال (قوم) من الكوفيين: (والتبعيض) نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: ١٣٥].

قال ابن هشام^(١): والذي يظهر أنه أراد معنى التفصيل، فإنَّ كُلَّ واحد مما قَبْلَ أو التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدم عليهما من المجمع، ولم يرد أنها ذكرت لتفيد مجزء معنى التبعيض.

(ولا تأتي بعد همزة التسوية) لأنها لأحد الشيئين أو الأشياء. والتسوية تقتضي شيئين فصاعداً، فلا يقال: سواء كان كذا أو كذا.

قال ابن هشام: وقد أولع بها الفقهاء وهو لحن، والصواب: الإتيان بأم.

وفي الصَّحاح: تقول: سواء عليّ أقمّت أو قعدت، وهو سهو.

وفي الكامل^(٢) أنَّ ابن مُخَيَّصٍ قرأ: ﴿أَوْ لَمْ تُنَبِّزْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وهو من الشذوذ بمكان.

قال: أمّا همزة الاستفهام فيعطف بعدها بأو نحو: أزيد عندك أو عمرو. انتهى^(٣).

وفي البدیع قال سيبويه: إذا كان بعد «سواء» همزة الاستفهام فلا بد من «أم» اسمين كانا أو فعلين، تقول: سواء عليّ أزيد في الدار أم عمرو، وسواء عليّ أقمّت أم قعدت.

وإذا كان بعدها فعلاً بغير ألف الاستفهام عطف الثاني بأو تقول: سواء عليّ قمت أو قعدت.

وإن كانا اسمين بلا ألف عطف الثاني بالواو تقول: سواء عليّ زيد وعمرو.

وإن كان بعدها مصدران كان الثاني بالواو وأو حملاً عليها.

(١) في مغني اللبيب (١/١٢٢).

(٢) أوضحه ابن هشام في المغني (١/٨٢) فقال: «وفي كامل الهللي أن ابن محيصن... إلخ» انتهى. وهو «الكامل في القراءات الخمسين» لأبي القاسم يوسف بن علي بن عبادة الهللي المغربي المتوفى سنة ٤٦٥ هـ؛ وهو مشتمل على خمسين قراءة، قال: لقيت ثلاثمائة وخمسة وخمسين إماماً من أرباب الاختيارات الذين بلغوا رتبها - أي السبعة والعشرة - فلكر في العشرة ثم الخمسين، فإنه رجل سافر من المغرب إلى المشرق وطاف البلاد وقرأ بغزنة وغيرها حتى انتهى إلى وراه النهر ولَقِبَ كتابه «الكامل» وجمع فيه خمسين قراءة عن الأئمة من ألف وأربعمائة وتسعة وخمسين رواية وطريقاً. انظر كشف الظنون (ص ١٣٨١).

(٣) انظر المغني (١/٨١، ٨٢)، وقد أورد السيوطي نص ابن هشام هنا مختصراً.

قال السِّيرافي: فإذا قلت: سواء عليّ قمت أو قعدت فتقديره: إن قمت أو قعدت فهما عليّ سواء، فعلى هذا سواء خير مبتدأ محذوف أي الأمران سواء، والجملة دالة على جواب الشرط المقدّر.

قال ابن الدّمايني: وبذلك تبين صحة قول الفقهاء^(١)، وكأن ابن هشام توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها، وليس كذلك.

[إِذَا]

(إِذَا) بالكسر (المسبوقة بمثلها لمعاني «أو» الخمسة): الأول: الشكّ نحو: جاء إما زيد وإما عمرو، والإيهام نحو: ﴿وَبِأَخْرُوكَ مُرَجِّونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِنَّمَا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦]. والتخيير نحو: ﴿إِنَّمَا أَنْ تَكُونَنَّ﴾ [الكهف: ٨١]. والإباحة نحو: اقرأ إمّا فقهاً، وإما نحواً. والتفصيل: نحو: ﴿إِنَّمَا تَكُونَنَّ كَثُورًا﴾ [الإنسان: ٣] وعبر عنه في التسهيل بالتفريق المجزّد، كما عبر به في أو.

والفرق بينها وبين «أو» في المعاني الخمسة؛ أنها لتكرّرها يدل الكلام معها من أول وهلة على ما أتى بها لأجله من شكّ أو غيره بخلاف «أو»، فإن الكلام معها أوّلاً دالّ على الجزم، ثم يؤتى «بأو» دالة على ما جيء بها لأجله، ثم التحقيق أن «إمّا» لأحد الشيئين أو الأشياء وهذه المعاني تعرض في الكلام من جهة أخرى كما في أو.

(وأنكر قوم الإباحة) في «إمّا» مع إثباتهم ذلك لأو.

(و) أنكر (يونس وأبو عليّ) الفارسيّ (وابن كيسان وابن مالك كونها عاطفة) كما أن الأولى غير عاطفة، وقالوا: العطف بالواو التي قبلها، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بأو.

وقال ابن مالك: وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبيهة بوقوع لا بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل: لا زيد ولا عمرو فيها و «لا» هذه غير عاطفة بإجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو فلتكن إمّا كذلك بل أولى.

(وإدعى ابن عصفور الإجماع عليه) أي على كونها غير عاطفة كالأولى تخلّصاً من دخول عاطف على عاطف، قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه.

(وويل) «إمّا» (عطف على الاسم على الاسم والواو) عطف (إمّا على إمّا). قال ابن هشام: وعطف الحرف على الحرف غريب^(٢). وقال الرّضي: غير موجود.

(١) أي قولهم «سواء كان كذا أو كذا» وهو ما منه ابن هشام. وانظر المغني (١/ ٨١، ٨٢).

(٢) انظر المغني (١/ ١٠٨).

(وقد تفتح همزتها) والتزمه تميم وقيس وأسد كقوله:

١٦٢٦ - ثَلَّحَهَا أَمَّا شَمَالٌ عَرِيَّةٌ وَأَمَّا صَبَأٌ جُنَحُ الْعَشِيِّ هَبُوبٌ^(١)

(و) قد (تبدل الميم الأولى ياء) مع كسر الهمزة وفتحها، كقوله:

١٦٢٧ - لَا تُفْسِدُوا آبَاءَ لَكُمْ إِيْمَا لَنَا إِيْمَا لَكُمْ^(٢)

وقوله:

١٦٢٨ - يَا أَيَّتَمَا أَتْنَا شَالَتْ نَعَامُهَا إِيْمَا إِلَى جَنَّةٍ إِيْمَا إِلَى نَارٍ^(٣)

(و) قد (تحذف الأولى) كقوله:

١٦٢٩ - تُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَنْهَا وَأَمَّا بِأَمْوَاطِ الْمَخِيَالِهَا^(٤)

ونقل النحاس أنَّ البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرير، وأن الفراء أجازها إجراءً لها مجرى «أو» في ذلك.

(أو) يحذف (الواو) من الثانية فتتوى كالبيت السابق.

(أو) يحذف (ما) من الأولى أو الثانية كقوله:

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي القعقاع الأسدي في خزانة الأدب (٨٧/١١)، والدرر (١٢٠/٦). وبلا نسبة في وصف المباني (ص ١٠١).

(٢) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٣٥)، والدرر (١٢١/٦)، والمحاسب (٢٨٤/١).

والآبال: جمع إبل؛ قاله في التهذيب. انظر اللسان (٣/١١).

(٣) البيت من البسيط، وهو للأحوص في ملحق ديوانه (ص ٢٢١)، ولسان العرب (٤٦/١٤ - أ).

ولسند بن قرط في خزانة الأدب (٨٦/١١)، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢، والدرر (١٢٢/٦)، وشرح التصريح (١٤٦/٢)، وشرح شواهد المغني (١٨٦/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٤٣)، والمحاسب (٢٨٤/٢، ٣١٤/٢)، والمقاصد النحوية (١٥٣/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٣٨٢)، وتلذذة النحلة (ص ١٢٠)، والجنى الداني (ص ٥٣٣)، وجواهر الأدب (ص ٤١٤)، ووصف المباني (ص ١٠٢)، وشرح الأشموني (٤٢٥/٢)، وشرح المفصل (٧٥/٦)، ومغني اللبيب (٥٩/١). وشالت نعمتها: أي ماتت.

(٤) البيت من الطويل، وهو لذى الرمة في ملحق ديوانه (ص ١٩٠٢)، وشرح شواهد المغني (١٩٣/١)،

وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٤٢)، والمقاصد النحوية (١٥٠/٤). وللقرظدي في ديوانه (٧١/٢)، وشرح المفصل (١٠٢/٨)، والمتصف (١١٥/٣). ولذی الرمة أو للقرظدي في خزانة الأدب (٧٦/١١، ٧٨)، والدرر (١٢٤/٦). وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٤٢)، والجنى الداني (ص ٥٣٣)، ووصف المباني (ص ١٠٢)، وشرح الأشموني (٤٢٦/٢)، والمغني (٦١/١)، والمقرب (١٣٢/١).

١٦٣٠ - وقد كَلَبَتْكَ نَفْسُكَ فَكَلَبَتْهَا فَلَانَ جَزَعاً، وَإِنْ إِيْجَمَالَ صَبْرٌ^(١)

(أو) تحذف (هي) بكمالها (مستغنى عنها بـ «ولاً» أو «بأز»)، كقوله:

١٦٣١ - فلِإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدَقْ فَأَعْرِفْ مِنْكَ غَلِيٍّ مِنْ سَمِينِي
وَالْأَفْطَرُخْنِي وَالْخُذْنِي عِدُوا أَتَقِيكَ وَتَقْتَنِي^(٢)

وقوله:

١٦٣٢ - وقد شَفَّنِي أَلَا يَزَالُ يَرُوعُنِي خَيَالُكَ إِمَّا طَارِقاً أَوْ مُغَادِياً^(٣)

(وهي مركبة) من «إن» و «ما» الزائدة (على الأصح) وهو مذهب سيويه^(٤) وعليه بنى الاختصار على «إن» وحذف «ما». وقيل: بسيطة واختاره أبو حيان، لأن الأصل البساطة لا التركيب.

[بل]

(بل) للإضراب، فإن كانت بعد أمر أو إيجاب نقلت حكم ما قبلها لتاليها المفرد، وصار ما قبلها مسكوتاً عنه لا يحكم له بشيء نحو: اضرب زيداً بل عمراً، وجاء زيد بل عمرو.

أو نفى أو نهى (فقرته) أي حكمه له (وجعلت ضده لتاليها) المفرد نحو: ما قام زيد بل عمرو، ولا تضرب زيداً بل عمراً.

(١) البيت من الوافر، وهو للبرد بن الصمة في ديوانه (ص ٦٨)، والأزهية (ص ٥٧)، وخزانة الأدب (١٠٩/١١، ١١٠، ١١٤، ١١٦)، والدرر (ص ١٠٢)، وشرح أبيات سيويه (٢٠٩/١)، والمقاصد النحوية (١٤٨/٤). ويلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ١٠٩)، والجنى الداني (ص ٢١٢، ٥٣٤)، وخزانة الأدب (٨١/١١، ٩٣، ٩٦)، ووصف المباني (ص ١٠٢)، وشرح المفصل (١٠١/٨، ١٠٤)، والكتاب (٢٦٦/١، ٣٣٢/٣)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٢٩)، والمقتضب (٢٨/٣).

(٢) البيتان من الوافر، وهما للمثقب العبدى في ديوانه (ص ٢١١، ٢١٢)، والأزهية (ص ١٤٠، ١٤١)، وخزانة الأدب (٨٩/٧، ٨٠/١١)، والدرر (١٢٩/٦)، وشرح اختيارات المفضل (ص ١٢٦٦، ١٢٦٧)، وشرح شواهد المغني (١٩٠/١، ١٩١)، والمغني (٦١/١). وله أو لسحيم بن وثيل في المقاصد النحوية (١٩٢/١، ١٤٩/٤). ويلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٣٢)، وجواهر الأدب (ص ٤١٥)، وشرح الأشموني (٤٢٦/٢)، والمقرب (٢٣٢/١).

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعطل في الدرر (١٣٢/٦) وليس في ديوانه. ويلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٣١)، والدرر (١٠/٤).

(٤) انظر الكتاب (٣٣٢/٣).

(وَجَوَزَ الْمَبْدُ النُّقْلَ فِيهَا) أي النفي والتّهي أيضاً على تقدير: بل ما قام وبلا لا تضرب. قال ابن مالك: وهو مخالف لاستعمال العرب كقوله:

١٦٣٣ - لو اِغْتَصَمْتُ بِنَا لَمْ تَغْتَصِمْ بَعْدِي بل أَوْلِيَاءَ كُفَاةٍ غَيْرِ أَوْغَادٍ^(١)
وقوله:

١٦٣٤ - وما اِثْمَيْتُ إِلَى خُورٍ وَلَا كُشْفٍ وَلَا إِشَامَ غِدَادَةِ السَّرْوِ أَوْزَاعٍ
بل ضارِبين حبيك البيض إن لَحِقُوا ثُمَّ العَرَانِينَ عِنْدَ الْمَوْتِ لِدَاعٍ^(٢)
(ومنع الكوفية و) أبو جعفر (بن صابر العطف بها بعد غيرهما).

قال هشام منهم: محال: ضربت عبدالله بل إِيَّاكَ^(٣). قال أبو حيان: وهذا من الكوفيين مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على أنه لم يسمع العطف بها في الإيجاب أو على قَلْتَهُ^(٤).

ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفاقاً.

(فإن تلاها جملة فلإبطال) للمعنى الأول، وإثباته لما بعد نحو: ﴿أَرَيْقُولُونَ يَهْمُ سَجَنَةَ بَلِّ جَلَامِهِم بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠] (أو الانتقال) من غرضي إلى آخر بدون إبطال نحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَبْقَى بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يَخْلُكُونَ بَلِّ قُلُوبِهِمْ فِي غَمَرَةٍ﴾ [المؤمنون: ٦٢، ٦٣].

(وليست) حيثئذ (عاطفة على الصحيح) بل حرف ابتداء.

(وَتَزَادَ قَبْلَهَا لَا) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب كقوله:

١٦٣٥ - وَجْهَكَ الْبَدْرُ لَا بِلِ الشَّمْسِ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَنْفَةٌ وَأَقُولُ^(٥)
ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد التّفي والتّهي.

(ومنعها) أي زيادة «لا» (ابن درستويه بعد التّفي زاد ابن عصفور): وبعد (التّهي) أيضاً

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (١٣٣/٦)، وشرح عمدة المحافظ (ص ٦٣١)، والمقاصد النحوية (١٥٦/٤).

(٢) البيت من البسيط، وهما لضرار بن الخطاب في الدرر (١٣٤/٦)، والمقاصد النحوية (١٥٧/٤).

والحبيك: القوي. والعرائن: جمع عرينين، وهو الأنث.

(٣) المثال الذي نقله ابن هشام في المغني (١٩١/١) عن هشام: «ضربت زيداً بل إِيَّاكَ».

(٤) أي: أو دليل على قَلْتَهُ.

(٥) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (١٣٥/٦)، وشرح الأشموني (٤٢٨/٢)، وشرح التصريح (١٤٨/٢)، ومغني اللبيب (١١٣/٢).

قال: لأنه لم يسمع، ورُدَّ بقوله:

١٦٣٦ - وما هَجَزْتُكَ لا بَلْ زَادَنِي شَغَفًا هَجَزْتُ وَبُعْدُ تَرَاحِي لا إِلَى أَجَلٍ^(١)
وقوله:

١٦٣٧ - لا تَمْلَأَنَّ طَاعَةَ اللَّهِ لَا بَلْ طَاعَةَ اللَّهِ مَا حَيَّتْ امْتَدَّيِمًا^(٢)
قال أبو حيان: ويقال في لا بل: «نا بن»، و«لا بن»، و«تا بل» بإبدال اللامين أو إحداهما نوناً.
(وتزاد «لا» ضرورة).

[حتى]

(حتى) هي (كالواو) لمطلق الجمع.

(وقيل): هي (للترتيب) قال ابن مالك: وهي دعوى بلا دليل. ففي الحديث: «كلُّ شيء بقضاء وقدَّر حتى العجز والكيس»^(٣) وليس في القضاء ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المقضيَّات، وقال الشاعر:

١٦٣٨ - لَقَوْمِي حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَّالَتْوَا^(٤)

فعطف الأقدمون وهم سابقون.

(و) تفارق الواو في أحكام:

(لا يعطف) إلّا ما كان (بعضاً) من المعطوف عليه (أو كـ بعض) منه (غاية له في رفعه أو خفضه) نحو: «مات الناس حتى الأنبياء»، و«قدم الحُجَّاجُ حتى المشاة»، وقوله:

١٦٣٩ - قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكَمَاءُ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى يَبِينَا الْأَصَاغِرَا^(٥)

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (١٣٨/٦)، وشرح الأشموني (٤٢٩/٢)، وشرح التصريح (١٤٨/٢)، وشرح شواهد المغني (٣٤٨/١)، والمغني (١١٣/١).

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (١٣٨/٦).

(٣) رواه مسلم في القدر (حديث ١٨) عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال: «كل شيء بقدر حتى العجز والكيس، أو الكيس والعجز». والكيس: ضد العجز، وهو النشاط والحلق بالأمور.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على كلّ أمر يورث المعجد والحمدل

وهو بلا نسبة في الدرر (١٣٩/٦)، وشرح الأشموني (٤٢٠/٢)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦١٦).

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٤٩)، والدرر (١٣٩/٦)، وشرح الأشموني =

وقوله:

١٦٤٠ - ألقى الصَّحِيفَةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتى نَعْلَهُ ألقاهَا^(١)

فالتعلل ليست بعض الصحيفة، والزاد، ولكن كبعضه، لأن المعنى ألقى ما يُثَقِّلُهُ.

قال ابن هشام^(٢): والضَّابِطُ أنها تدخل حيث يصح الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع، ولهذا لا يجوز: «ضربت الرجلين حتى أفضلهما»، و «لا صمت الأيام حتى يوماً».

(وكذا) لا تعطف إلا ما كان (مفرداً على الصحيح) لأن الجزئية لا تتأتى إلا في المفردات، وقال ابن السيّد: يعطف بها الجمل كقوله:

١٦٤١ - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيئَهُمْ^(٣)

برفع «تَكِلُ» عطفاً على سَرَيْتُ.

ونقل في البسيط عن الأخفش أنها تعطف الفعل إذا كانت سبباً كالفاء نحو: ما تأتينا حتى تُحَدِّثُنَا.

(قال) ابن هشام (الخضراوي: و) لا تعطف إلا ما كان (ظاهراً) كما لا تَجْزُو إلا الظاهر، قال في المغني: ولم أره لغيره^(٤).

(ويعاد الجواز معها) إذا عطفت على مجرور فرقاً بينها وبين الجازة نحو: مررت بالقوم حتى يزيد، ثم اختلف في هذه الإعادة.

(قال ابن عصفور) يعاد (رجحاناً) لا وجوباً. (و) قال ابن (الخباز) الموصلي شارح

= (٢/٤٠١)، وشرح شواهد المغني (١/٣٧٣)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦١٥)، ومغني اللبيب (١٢٧/١).

(١) تقدم برقم (١٠٦٤).

(٢) مغني اللبيب (١/٢١١).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وحتى الجياد ما يُقَدِّن بِأَرْسَانِ

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٩٣)، والدرر (١/١٤١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٤٢٠)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٢٨، ٢٥٥)، وشرح شواهد المغني (١/٣٧٤)، وشرح المفصل (٥/٧٩)، والكتاب (٣/٢٧، ٦٢٦)، واللسان (١٥/٢٨٤ - مطا)، والمغني (١/١٢٧، ١٣٠). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٦٧)، وجواهر الأدب (ص ٤٠٤)، ووصف المباني (٥/١٨١)، وشرح المفصل (٨/١٩)، واللسان (١٥/١٢٤ - غزا)، والمقتضب (٢/٧٢).

(٤) انظر المغني (١/٢١١) ولفظه: «ولم ألق عليه لغيره».

«ألفية» ابن معط (و) أبو عبدالله (الجليس)^(١) صاحب «ثمار الصناعة»^(٢): (وجوباً. و) قال (ابن مالك إن لم يتمين للمعطف) وجب نحو: اعتكف في الشهر حتى في آخره وإن تعينت له (فلا لحصول الفرق) نحو: عجب من القوم حتى بنيتهم، وقوله:

١٦٤٢ - جُود يُمَنَّاكَ فاضِرَ في الخُلُقِ حَتَّى بِائِسٍ دَانَ بِالإِسَاءَةِ دِينَا^(٣)

قال ابن هشام: وهو حسن. وأما أبو حيان فردّه وقال: هي في المثال جازة، وفي البيت محتملة.

(والمعطف بها قليل ومن ثمّ) أي من أجل قلّته (أنكره الكوفيّة) فقالوا: لا يعطف بها البتة، وحملوا نحو: جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومَرَرْتُ بهم حتى أبوك على أن حتى فيه ابتدائية، وأنّ ما بعدها بإضمار عامل.

[لا]

«لا» يعطف بها بعد أمر) نحو: اضرب زيداً لا عمراً. (ودعاء) نحو: غفر الله لزيد لا ل بكر. (وتحضيض) نحو: هلا تضرب زيداً لا عمراً، (وإيجاب) نحو: «جاء زيد لا عمرو»، و «زيد قائم لا عمرو، أو لا قاعداً». ويقوم زيد لا عمرو.

(وقال سيبويه: ونداء) نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي، وأنكره ابن سعدان، وقال: ليس هذا من كلامهم.

قال أبو حيان: وهذه شهادة على نفي، والظنّ بـسيبويه أنه لم يذكره في كتابه إلا وهو مسموع.

(و) قال (الفراء: واسم لعلّ) نحو: لعل عمراً لا زيداً منطلق، كما يجوز ذلك في اسم إنّ.

(وشرط السّهيليّ) في «نتائج الفكر»^(٤) (والأبليّ) في «شرح الجُزوليّة» (وأبو حيان)

(١) هو الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري المعروف بالجليس، نحوي، لغوي. توفي بعد سنة ٣٤٠ هـ. انظر ترجمته في روضات الجنات (ص ٢٤٦).

(٢) انظر كشف الظنون (ص ٥٢٣).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (١٤٢/٦)، وشرح الأشموني (٤٢٠/٢)، وشرح شواهد المغني (٣٧٧/١)، والمغني (١٢٨/١).

(٤) «نتائج الفكر» في علل النحو لأبي القاسم السّهيلي المتوفى سنة ٥٨١ هـ ذكر فيه أن الإعراب مرعاة إلى علوم الكتاب فرتبه على ترتيب أبواب كتاب الجمل لميل قلوب الناس إليه (كشف الظنون: ص ١٩٢٤).

في «الارتشاف» (وابن هشام) في «المغني» (تعاند متعاطفها) فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد، أو لا عاقل لصدق اسم الرجل عليه بخلاف لا امرأة، أو عالم لا جاهل، أو عمرو لا زيد.

وعله الأبدّي بأن «لا» تدخل لتأكيد المنفي، وليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني، فإن أريد بذلك المعنى جيء بغير، فيقال غير زيد، وغير عاقل بخلاف الأمثلة الأخيرة، فإن مفهوم الخطاب يقضي من قولك: جاء رجل ونحوه نفي المرأة ونحوها، فدخلت «لا» للتصريح بما اقتضاه المفهوم.

وللتبكي في هذه المسألة مؤلف مستقل^(١) يشتمل على نفائس لخصتها في «حاشية المغني».

(وضع قوم العطف بها على معوم ماض) فلم يجيزوا: «قام زيد لا عمرو» مع إجازتهم ذلك في المضارع، قالوا: لأنها تكون نافية للماضي، ونفي الماضي لا يجوز، وما جاء منه حفظ، ولم يقس عليه، وقيل: لأنّ العامل مقدّر بعد العاطف، ولا يقال: لا قام عمرو إلا على الدعاء.

قال ابن هشام: وهو مردود. فإنه لو توقفت صحة العطف على تقدير العامل بعد الحرف لامتنع: ليس زيد قائماً ولا قاعداً.

ولا يعطف بها جملة لا محلّ لها في الأصحّ، وقد يحذف متبوعها، نحو: «أعطيتك لا لتظلم» أي لتعدل لا لتظلم.

[لكن]

(لكن) للاستدراك، فإن وليها جملة غير عاطفة، بل حرف ابتداء سواء كانت بالواو نحو: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦] أو بدونها، كقوله:

١٦٤٣ - إِنَّ إِبْرِينَ وَرَقَاءَ لَا تُخْشَى بِوَادِرِهِ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُشَقَّرُ^(٢)

(١) هو كتاب «وشي الحلى في تأكيد النفي بلا» للشيخ تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ. انظر كشف الظنون (ص ٢٠١٢).

(٢) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٣٠٦)، والجنى الداني (ص ٥٨٩)، والدرر (١٤٤/٦)، وشرح التصريح (١٤٧/٢)، وشرح شواهد المغني (٧٠٣/٢)، واللمع (ص ١٨٠)، ومغني اللبيب (٢٩٢/١)، والمقاصد النحوية (١٧٨/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٣٨٥)، وشرح الأسموني (٤٢٧/٢).

(وقال ابن أبي الربيع): هي عاطفة جملة على جملة (ما لم تقترن بالواو) أو وليها (مفرد فشرطها تقدّم نفي أو نهي) نحو: ما قام زيد لكن عمرو. لا تضرب زيدا لكن عمرواً.

(قال الكوفيّة: أو إيجاب) كبل لأنها مثلها في المعنى نحو: قام زيد لكن عمرو.

والبصريون منعه لأنه لم يسمع، فيتعيّن كونها حرف ابتداء بعده الجملة، فيقال: لكن عمرو لم يقم.

(و) الثاني (ألاً تقترن بالواو) فإن اقترنت به فحرف ابتداء لأن العاطف لا يدخل على عاطف نحو ما قام زيد، ولكن عمرو.

(وقيل لا تكون) عاطفة (معه) أي مع المفرد (ألاً بها) أي بالواو قاله ابن خروف.

(وزعم يونس العطف بالواو دونها) فلا تكون عاطفة عنده أصلاً، لأنها لم تستعمل غير مسبوقة بواو، وهو عنده عطف (مُفَرَّد) على (مفرد).

(و) زعم (ابن مالك) أن العطف بالواو دونها لكن (عطف جملة حذف بعضها) على جملة صرح بجميعها، فالتقدير: ولكن قام عمرو^(١)، وعلّل ذلك بأن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مُخالف له في الإيجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين، فيجوز تخالفهما فيه نحو: قام زيد ولم يقم عمرو.

(و) زعم (ابن عصفور: الواو زائدة لازمة) والعطف بلكن.

(و) زعم (ابن كيسان) أنها زائدة^(٢) (غير لازمة) والعطف بلكن أيضاً.

[ليس]

(وأثبت الكوفية العطف بليس كـ «لا»)، فتكون حرفاً، واحتجوا بقوله:

١٦٤٤ - أَيْنَ الْمَفْرُوعِ وَالْإِلَآءُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ^(٣)

(١) يوجد نقص في العبارة، والصواب: «فالتقدير في نحو: «ما قام زيد ولكن عمرو: ولكن قام عمرو».

انظر المغني (٤٧٩/١).

(٢) أي الواو.

(٣) الرجز لنفيل بن حبيب الحميري في الدرر (١٤٦/٦)، وشرح شواهد المغني (ص ٧٠٥)، والمقاصد النحوية (١٢٣/٤). وبلا نسبة في الجني الداني (ص ٤٩٨)، ومغني اللبيب (ص ٢٩٦).

والأشرم: المشقوق الأنف؛ وهو لقب أبرهة.

أي لا الغالب، وفي الصحيح من قول أبي بكر: بأي شبيهة بالنبي ليس بشبيه بعلي^(١).

والبصريون أولوا ذلك بأن المرفوع بعدها اسمها، والخبر ضمير متصل محذوف تخفيفاً أي ليسه، قلت^(٢): الغاب، وفي ذلك نظر على أن حذف خبر باب كان ضرورة. (وبه نطق الشافعي) فإنه قال في «الأم» في أثناء مسألة: «لأن الطهارة على الظاهر ليس على الأجواف» أي: لا، ولا يصح أن يكون اسمها ضميراً مستتراً لوجوب تأنيث الفعل حيثئذ، وقول الشافعي حجة في اللغة.

[أي]

(و) أثبت الكوفيون أيضاً العطف (بأي) نحو: رأيت الغَضَنفَرُ أي الأسد، وضربت بالتَضْبُ أي السيف، والصحيح أنها حرف تفسير يُتَّبَع بعدها الأجلَى للأخفى لأننا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً، ولا ملازماً لعطف الشيء على مرادفه، وهذا القول نقله في التسهيل عن صاحب «المستوفى». قال أبو حيان: ولا أدري من هو^(٣). قال: والعجب نسبته هذا المذهب إلى كتاب مجهول، وهو مذهب الكوفيين، ووافقهم ابن صابر والسكاكي.

[هـلاً]

(و) أثبت الكوفيون عطف (هلاً) قالوا: تقول العرب جاء زيد فهلاً عمرو وضربت زيداً فهلاً عمراً، فمجى الاسم موافقاً للأول في الإعراب دلً على العطف، والصحيح أنها ليست من أدواته، والزَّعف والتَّصَب على الإضمار بدليل امتناع الجرّ في: ما مررت برجل فهلاً امرأة.

[إلاً]

(و) أثبت الكوفيون عطف (إلاً) وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿خَلِيلِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ الْأَنْفُوكَ وَالْأَرْجُلُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧] أي وما شاء ربك، ردّاً بقولهم: ما قام إلا زيد. وليس شيء من أحرف العطف يلي العوامل.

(١) رواه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ باب ٢٢، والمناقب باب ٢٣، وأحمد في المسند (٨/١).
(٢) كذا في الأصل. والذي في المغني (٤٨٣/١): «أي ليسه الغالب» وقد نقله ابن هشام عن ابن مالك، وعبارته: «قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متصل عائد على الأشرم؟ أي ليسه الغالب، كما تقول: الصديق كأنه زيد، ثم حذف لاتصاله؟ ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يجر حذفه، وفيه نظر».
(٣) ذكر في كشف الظنون (ص ١٦٧٥)، كتاب «المستوفى في النحو» لأبي سعد كمال الدين علي بن مسعود الفرغاني.

[أين]

(و) أثبتوا عطف (أين) قالوا: تقول العرب: هذا زيد فأين عمرو، ولقيت زيدا فأين عمراً.

[لولا، ومتى]

(و) أثبت (الكسائي) العطف (بلولا ومتى) في قولك: مررت بزيد فلولا عمرو، أو فمتى عمرو بالجر، وأباه الفراء كالبصريين.

[كيف]

(و) أثبت هشام العطف (بكيف بعد نفي) نحو: ما مررت بزيد فكيف عمرو.

وقال سيبويه: وهو رديء لا تتكلم به العرب.

قال أبو حيان: ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على أنها ليست حروف عطف.

ونسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين. قال ابن بابشاذ: ولم يقل به منهم إلا هشام وحده^(١).

قال في المغني^(٢): وقد قال به عيسى بن موهب^(٣)، واستدل بقوله:

١٦٤٥ - إذا قلَّ مألُ المرء لانت قنأته وهان على الأذنى فكيف الأبعد^(٤)

قال: هذا خطأ لاقتراحها بالفاء والجر بإضافة مبتدأ محذوف أي فكيف حال الأبعد على حد قراءة: ﴿والله يريد الآخرة﴾^(٥) [الأنفال: ٦٧] أو بالعطف بالفاء، وكيف مُقَحَّمَةٌ لإفادة الأولوية بالحكم.

(١) في حاشية الكتاب (٤٤١/١): «السيرافي: مذهب البصريين أن العطف لا يجوز بشيء من حروف الاستفهام. فأما الكوفيون فقد أجازوا النسق بأين وكيف وألا وهلا. وألزم سيبويه من أجاز النسق بأين وكيف ويلزم ويكم، فقال: ينبغي أن يجيز: ما مررت بعبدا لله فلم أخيه؟ وما لقيت زيدا فكم أبا عمرو؟ تريد: لم مررت بأخيه؟ وكم لقيت أبا عمرو؟. وهم لا يلتزمون ذلك».

(٢) انظر المغني (٣٤٨/١).

(٣) ذكره في كتاب العلل، كما في المغني (٣٤٨/١).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١٤٧/٦)، وشرح شواهد المغني (٥٥٧/٢)، والمغني

(٢٠٧/١).

(٥) بجر «الآخرة» وهي قراءة سليمان بن جزام المدني. انظر البحر المحيط (٥١٤/٤).

[عطف بعض الأسماء على بعض]

مسألة: (يعطف بعض الأسماء على بعض) فيعطف الظاهر على ظاهر، ومضمّر متصل، ومنفصل، والمضمّر المنفصل على مثله ومتصل وظاهر، سواء صلح المعطوف لمباشرة العامل أم لا؛ فيجوز قام زيد وأنا، وقمت أنا وزيد، ورب رجل وأخيه.

(ومنع الأجنبي عطف) ضمير (متفصل على ظاهر).

قال أبو حيان: وَوَهَمَ فِي ذَلِكَ، وكلام العرب على جوازه، ومنه: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ لِإِيَّتَاكُمْ﴾ [النساء: ١٣١].

(ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختياراً إلا) بعد الفَصْل (بفاصل ما) ضميراً منفصلاً أو غيره نحو: ﴿كُنْتُمْ أَشْرَءَ آبَاءٍ وَكُنْتُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٤]. ﴿يَسْتَلُونَهَا وَمِنْ صَلَاحٍ﴾ [الرعد: ٢٣]. ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فصل في الأول بالضمير المذكور، وفي الثاني بالمفعول وفي الثالث بلا، وقوله:

١٦٤٦ - لَقَدْ نَلْتَ عَيْدَ اللَّهِ وَإِنَّكَ غَايَةٌ^(١)

فصل بالتداء، وقوله:

١٦٤٧ - مُلِئْتُ رُغْباً وَقَوْمٌ كُنْتُ رَاجِيهِمْ^(٢)

فَصَلَ بالتَّمْيِيز.

قال أبو حيان: ولا يكفي الفصل بكاف: رُوَيْدُكَ بل لا بد من التأكيد نحو: رُوَيْدُكَ أَنتَ وزيداً.

ومن ترك الفصل ضرورة قوله:

١٦٤٨ - وَرَجَا الْأَخْيَاطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ لِيَنَالَا^(٣)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

من المجد من يظفر بها نال سوددا

وهو بلا نسبة في الدرر (١٤٨/٦).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

لَمَّا دَهْمْتُكَ مِنْ قَوْمِي بِأَسَادٍ

وهو بلا نسبة في الدرر (١٤٩/٦).

(٣) البيت من الكامل، وهو لجبر في ديوانه (ص ٥٧)، والدرر (١٤٩/٦)، وشرح التصريح (١٥١/٢)،

والمقاصد النحوية (١٦٠/٤). وبلا نسبة في الإنصاف (٤٧٦/٢)، وأوضح المسالك (٣٩٠/٣)، وشرح

الأشموني (٤٢٩/٢)، والمغرب (٢٣٤/١).

(خلفاً للكوفية) في تجويزهم العطف عليه بلا فصل اختياراً. حكى: مررت برجل سواء والعدم، وفي الصحيح: كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر.

أما ضمير النصب فيجوز العطف عليه بلا فصل اتفاقاً، لأنه ليس كالجاء من الفعل بخلاف ضمير الرفع.

(ولا يجب حود الجار في العطف على ضميره) أي الجزر لورود ذلك في الفصح بغير عود، قال تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(١) [النساء: ١]. ﴿وَجَعَلْنَا لِكُلِّ فِتْيَةٍ مَعِيشَ وَمَنْ أَسْمَ كُمْ يُرْزَقِينَ﴾ [الحجر: ٢٠] وسمع ما فيها غيره وقَرَّبه، قال:

١٦٤٩ - فما بك والأَيَّامُ من عَجَبٍ^(٢)

وهذا رأي الكوفيين ويونس، والأخفش، وصححه ابن مالك وأبو حيان (خلفاً لجمهور البصرية) في قولهم بوجوب إعادة الجاء، لأنه الأكثر نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرَضِ﴾ [فصلت: ١١]. ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ﴾ [غافر: ٨٠]. ﴿يُحْيِيكُمْ فِيهَا وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٦٤]. ﴿تَعْبُدُوا إِلَهَكُمْ وَاللَّهُ آبَاؤُكُمْ﴾ [البقرة: ١٣٣].

واحتجوا بأن ضمير الجزء شبيه بالتونين، ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كالتونين، وبأن حق المتعاطفين أن يصلحاً لحلول كل منهما محل الآخر، وضمير الجزء لا يصلح لحلوله محل المعطوف، فامتنع العطف عليه.

قال ابن مالك: والجواب أن شبه الضمير بالتونين لو مُنع من العطف عليه لمنع من توكيده، والإبدال منه كالتونين، ولا يُمتنعان بإجماع، وأن الحلول لو كان شرطاً لم يجز: رُب رجل وأخيه ولا كُل شاة وسخلتها بدرهم ولا:

١٦٥٠ - الواهِبُ المائة الهِجَانِ وَعَبْدَهَا^(٣)

(١) بجرّ «والأرحام» وهي قراءة حمزة والنخعي وقناة والأعمش. (البحر المحيط: ١٦٥/٣).

(٢) جزء بيت من البسيط، وتماه:

فاليوم قَرِيت تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

وهو بلا نسبة في الإنصاف (ص ٤٦٤)، وخزانة الأدب (١٢٣/٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١)، وشرح الأعموني (٤٣٠/٢)، والدرر (٨١/٢، ١٥١/٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢٠٧/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٠٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٦٢)، وشرح المفصل (٧٨/٣، ٧٩)، والكتاب (٣٩٢/٢)، واللمع في العربية (ص ١٨٥)، والمقاصد النحوية (١٦٣/٤)، والمقرب (١/٢٣٤).

(٣) تقدم برقم (١٢٢٢).

ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الحُلُول.

(وثالثها): وهو رأي الجزمي والزيادي (يجب) العَوْدُ (إِنْ لم يُؤكَّد) نحو: مرتت بك ويزيد بخلاف ما إذا أُكِّدَ نحو: مرتت بك أنت زيد، ومررت به نفسي زيد، ومررت بهم كلهم زيد.

(ويعطف) بالحرف (على) معمول (ومعمولي ومعمولات عامل) واحد (لا) معمولات عوامل (ثلاثة بإجماع)، فيهما، فيقال: ضرب زيد عمراً، وبكر خالداً، وظن زيد عمراً منطلقاً وبكر جعفرأ مقيماً. وأعلم زيد عمراً بكرأ مقيماً وعبدُ الله جعفرأ عاصماً واحداً.

ولا يقال: إن زيدا في البيت على فراش والقصر نَطَعَ^(١) عمراً، أي: وإن في القصر على نطع عمراً بناية الواو عن «إن»، و«في»، و«على».

ولا جاء من الدار إلى المسجد زيد، والحانوت البيت عمرو بنياتها عن «جاء»، و«من»، و«إلى».

(وفي) العطف على معمولي (عاملين) أقوال:

(منع سيبويه) العطف (مطلقاً) في المجرور وغيره، وصححه ابن مالك، فلا يقال: كان أكلأ طعماً زيداً ونَمَرَأ عَمْرُو. ولا في الدار زيد والحجرة عمرو؛ لأنه بمنزلة تغديتين بَعْدَ واحد، وذلك لا يجوز؛ ولأنه لو جاز لجاز من أكثر من عاملين، وذلك ممتنع بإجماع كما تقدم.

(وجوزَه شيخنا الكافيجي وشُرُفَمَةُ) مطلقاً من المجرور وغيره، قال: لأنَّ جُزْئِيَّات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يُحتاج إلى النقل والسماع، وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه.

وقد نقل ابن مالك وغيره الإجماع على الامتناع في غير المجرور.

ورد ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقاً. وذكره الفارسي في بعض كتبه عن قوم من التحوتين. ونسب إلى الأخفش.

(وثالثها) يجوز (إن كان أحدهما جاراً) حرفاً أو اسماً سواء تقدم المجرور المعطوف نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو أم تأخر نحو: وعمرو الحجرة.

(ورابعها) يجوز (إن تقدم المجرور المعطوف) سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا، بخلاف ما إذا تأخر، وهو رأي الأخفش والكسائي، والفراء، والزجاج وابن مضاء.

(١) النطع: بساط من الجلد. وفيه أربع لغات: نَطَعَ، ونَطَع، ونَطَّع، ونَطَّع. انظر اللسان (٨/٣٥٧).

(وخامسها) يجوز (إن تقدم) المجزوء (في المتعاطفين) نحو: إن في الدار زيدا والحجرة عمراً. ولا يجوز إن لم يتقدم فيها، وإن تقدم في المعطوف نحو: إن زيدا في الدار والحجرة عمراً، وهو رأي الأعلام، قال: لأنه لم يسمع إلا مقدماً فيها، ولتساوي الجملتين حيثن، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفِي حَقِّكَ وَبَابُكَ مِنْ كَابُكَ لَيْتَ لَقَوْمٍ شِقَاقُ الْبَلِّ وَالْهَارِ﴾ إلى قوله: ﴿لَيْتَ لَقَوْمٍ يَتَفَلَّحُونَ﴾ [الجاثية: ٤، ٥] وقوله: ﴿لَلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمَتَّيْنِ زِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]. ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾ [يونس: ٢٧] وقول الشاعر:

١٦٥١ - وَللطَّيْرِ مَجْرَى وَالْجُنُوبِ مَصَارِعُ^(١)

وأول ذلك من منع مطلقاً على حذف حرف الجر.

(وسادسها): يجوز (في غير العوامل اللفظية) ويمتنع فيها. وغيرها: هي الابتدائية، فيجوز نحو: زيد في الدار، والقصر عمرو، لأن الابتداء رافع لزيد وعمرو أيضاً، فكان المعطف على معمول عامل واحد، وهو رأي ابن طلمة.

(وسابعها): يجوز في غير اللفظية (وفي اللفظية (الزائدة) لأنه عارض، والحكم للأول نحو: ليس زيد بقاتم ولا خارج أخوه، وما شرب من عسل زيد، ولا لبني عمرو. وإنما امتنع في العوامل اللفظية المؤثرة لفظاً ومعنى، وهذا رأي ابن الطراوة.

(ويجوز عطف الاسم على الفعل، والماضي على المضارع، والمفرد على الجملة وبالعكس) أي الفعل على الاسم، والمضارع على الماضي، والجملة على المفرد (في الأصح إن اتحد) أي المعطوف والمعطوف عليه (بالتأويل) بأن كان الاسم يشبه الفعل، والماضي مستقبل المعنى، أو المضارع ماضي المعنى، والجملة في تأويل المفرد بأن يكون صفة أو حالاً، أو خبراً أو مفعولاً لظن نحو: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]. ﴿إِنَّ الْمُضَرِّقِينَ وَالْمُضَرَّكَتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾ [الحديد: ١٨]. ﴿يَقْدُمُ قَوْمُ يَوْمٍ الْفَيْكَمَةِ فَأَنْزَلَهُمْ الْكَارَ﴾ [هود: ٩٨]. ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ فُصُوزًا﴾ [الفرقان: ١٠]. ﴿أَنْزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِغُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾ [الحج: ٦٣]. أي فأصبحت.

١٦٥٢ - وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى الْثِيَمِ يَسْبِنِي فَمَضَيْتُ

(١) عجز بيت من الطويل، وصلره:

أَلَا يَا لَقَزْمِي كَلِمَا حُمِّ وَقِصِّ

وهو للبعث في لسان العرب (١٢/١٥١ - حمم). ولخداش بن بشر العاملي أو لقيس بن ذريح في المقاصد النحوية (٣/٣٥٢). وبلا نسبة في الدرر (٦/١٥٣).

(٢) تقدم برقم (١٠).

أي مروت.

﴿دَعَاكَ لِجَنَّتِهِمْ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَالَهُمَا﴾ [يونس: ١٢] فـ «قاعداً» عطف على «لجنه»، لأنه حال فهو في تأويل المفرد. ﴿بَيْنَتْ أَوَّهَهُمْ فَأَلْأَوْتُ﴾ [الأعراف: ٤]. عطف الجملة على المفرد، لأنها حال أيضاً أي قائلين.

ومنع المازني والمبرد والزجاج عطف الاسم على الفعل وعكسه، لأن العطف أخو التثنية فكما لا ينضم فيها فعل إلى اسم، فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر.

وقال السهيلي: يحسن عطف الاسم على الفعل ويقبح عكسه، لأنه في الصورة الأولى عامل لاعتماده على ما قبله فأشبه الفعل، وفي الثانية لا يعمل، فتمحض فيه معنى الاسم ولا يجوز التعاطف بين فعل واسم لا يشبهه، ولا فعلين اختلفا في الزمان.

(و) يجوز عطف الجملة (الاسمية على الفعلية وبالعكس) نحو: قام زيد وعمرو أكرمه، ومنعه ابن جني مطلقاً.

(وئالها): يجوز بالواو فقط، ولا يجوز بغيرها قاله الفارسي وبنى عليه منع كون الفاء عاطفة في «خرجت فإذا الأسد حاضراً».

(وأمّا) عطف (الخبر على الإنشاء وعكسه فتمنعه البيانويون وابن مالك) في باب المفعول معه في شرح التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين.

(وجوّزه الضمّار وجماعة) واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَيَذَرِي الْأَذْيَافَ مَآثُورًا﴾^(١) [البقرة: ٢٥].

﴿وَيَذَرِي الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) [يونس: ٨٧] وقول الشاعر:

١٦٥٣ - وإن شِفائي عبْرَة مُهْرَاقَة فَهَلْ عِنْدَ رَسَمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ^(٣)

والمانعون أولوا ذلك بأن الأمرين في الآيتين معطوفان على «قل» مقدرة قبل: «يا أيها»، أو على أمر محذوف تقديره في الأولى: «فأنذر» وفي الثانية «فأبشر»، كما قال الزمخشري^(٤) في: ﴿وَأَهْجُرْني مَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٦]: إن التقدير فاحذرني، واهجرني لدلالة «لأزجمنك» على التهديد، وإن الفاء في قوله: فهل - إلى آخره - لمجرد السببية.

(١) موضع الشاهد قوله تعالى بعدها: ﴿وعملوا الصالحات﴾ حيث عطف «عملوا» على «بشر».

(٢) موضع الشاهد قوله تعالى بعدها في الآية ٨٨: ﴿وقال موسى﴾ حيث عطف «وقال» على «بشر».

(٣) تقدم بالرقم (١٣٦٠).

(٤) في الكشاف (٢١/٣).

[جواز حذف المعطوف بالواو مع الواو]

مسألة: (يجوز حذف المعطوف بالواو معها) كقوله تعالى: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرد. ﴿يَكُونُ الْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦] أي: والشر، ﴿وَأَنَّكَ بِرَأْسِ الشَّجَرِ﴾ [الشعراء: ٢٢] أي: ولم تُعْبِدْنِي.

(وكذا الواو) يجوز حذفها (دونه) أي دون المعطوف بها (في الأصح) كذلك كحديث: «تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بُزْه من صاع ثَمَرُهُ»^(١)، وحكي: «أكلت سمكاً لحماً تمرًا» وقال:

١٦٥٤ - كَيْفَ أَضْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرُسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ
أي: وكيف.

ومنع ذلك ابن جنيّ والشَّهْلِيُّ، وابن الضَّائِع، لأن الحروف دالة على معاني في نفس المتكلم، وإضمامها لا يفيد معناها، وقياساً على حروف النفي والتأكيد، والتثني والترجي وغير ذلك إلا أن الاستفهام جاز لإضمامه، لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة الخبر، وأوّل المسموع من ذلك على البذل.

(و) يجوز حذف (الفاء ومتبوعها) أي المعطوف عليه بها نحو: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ رَاسِياً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَاذْكُ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي فافطر.

(وأنكره ابن عصفور) وقال: إنما حذف المتبوع فقط.

(وقلّ في أو) أي حذفها أو متبوعها نحو: «صلّى رجل في إزار ورداء في إزار وقميص في إزار وقباء» أي: «أوفى».

وقال الهذلي:

١٦٥٥ - فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلُنَا^(٣)

(١) جزء من حديث رواه مسلم في الزكاة (حديث رقم ٦٩) عن جرير بن عبد الله؛ وفيه: «... من درهمه، من ثوبه، من صاع بُزْه...».

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الأشياء والنظائر (٨/١٣٤)، والخصائص (١/٢٩٠، ٢/٢٨٠)، والبرر (٦/١٥٥)، وديوان المعاني (٢/٢٢٥)، ووصف المباني (ص ٤١٤)، وشرح الأشموني (٤٣١/٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٤١).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يُوسِّمُ أَوْلَادَ الْعَشَارِ وَيُفْضِلُ
مع الهوامع/ ج ٣/ م ١٣ =

أي: فهل لك من أخ أو والد.

(ويغني المعطوف بالواو عن المتبوع بعد حرف جواب) فيقال لمن قال: ألم تضرب زيدا؟ بلى وعمراً، ولمن قال: خرج زيد؟ نعم وعمرو.

(وتقدم المعطوف على المعطوف عليه (ضرورة) كقوله:

١٦٥٦ - عَلَيَّكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَام^(١)

(وجوّزه الكوفية) في الاختيار (إن كان بالواو) كما مثل (قيل: أو «الفاء» أو «ثم»، أو «أو»، أو «لا») كقوله:

١٦٥٧ - أَطْلَالُ دَارِ الْبَيْتِ فَحَتَّتِ سَأَلَتْ فَلَمَّا اسْتَعَجَمَتْ ثُمَّ صَمَّتِ^(٢)
أي سألت فَحَتَّتِ، وقوله:

١٦٥٨ - فَلَسْتُ بِنَازِلٍ إِلَّا أَلَمْتُ بِرَجُلِي أَوْ خَيَّالُهَا الْكَذُوبُ^(٣)
أي الكذب أو خيالها.

(و) إن (لم يؤد إلى وقوع العاطف صدراً أو) إلى (مباشرة عاملاً غير متصرف و) إن (لم يكن التابع مجزواً) بل مرفوعاً كما تقدّم أو منصوباً كقوله:

١٦٥٩ - لَعَنَ الْإِلَهَ وَزَوَّجَهَا مَعَهَا هَذَا الْهُنُودَ طَوِيلَةَ الْجُنْدِ^(٤)

= وهو لأمية بن أبي عائذ الهللي في الدرر (١٥٦/٦)، وشرح أشعار الهلليين (٥٣٧/٢)، وشرح عمدة المحافظ (ص ٦٧٠)، والمقاصد النحوية (١٨٢/٤). ويلا نسبة في شرح الأشموني (٤٣٢/٢).
(١) تقدم برقم (٦٦٦).

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٣٢٣)، والدرر (١٥٨/٦)، ومعجم البلدان (٣٢٩/٥ - نياح)، ومعجم ما استعجم (ص ١٢٩٢). ويلا نسبة في لسان العرب (١٤٩/٨ - سبع، ١٦٠/١٢ - حمم).

والنبايع: موضع، ويرى «النبايع» بالياء. وحمة: موضع أيضاً. انظر معجم البلدان (٣٢٩/٥). كذا قال ياقوت في معجم البلدان إن «حمة» موضع. وفي اللسان (١٦٠/١٢): «ابن شميل: الحمة: حجارة سود تراها لازقة بالأرض». وفي الموضعين أورد البيت الشاهد هكذا: «حمة» بقاء المربوطة في آخره.

(٣) البيت من الوافر، وهو لرجل من بني بحتر في الدرر (١٥٩/٦). ويلا نسبة في خزائن الأدب (١١٩/٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣١٠)، واللسان (٢٣٠/١١ - خيل)، والمقاصد النحوية (١٧٠/٢).

(٤) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٣٥٠)، والدرر (١٦٠/٦)، والمقرب (٢٣٤/١).

(ولا) كان (العامل لا يستغني بواحد)، فإن فقد شرط من هذه لم يجز في الاختيار عند الكوفيين ولا في الضرورة عند البصريين، فلا يقال: وَعَمَرُو زَيْدَ قَائِمَانِ، وَلَا إِنَّ وَعَمَرَا زَيْدًا قَائِمَانِ، وَلَا مَرَرْتُ وَعَمَرُو بَزِيدَ، وَلَا اخْتَصِمَ وَعَمَرُو زَيْدًا.

(وخالف ثعلب في الأخير) فلم يشترطه، وجوز التقديم وإن لم يستغن العامل بواحد.

(ويطابق الضمير المتعاطفين بعد الواو) نحو: زَيْدٌ وَعَمَرُو مُنْطَلِقَانِ وَمَرَرْتُ بِهِمَا (ويفرد بعد غيرهما غالباً) مراعى فيه التأخير أو التقديم نحو: ﴿وَلَا إِذَا رَأَوْا تَحِيْرَةً أَوْ قَوْمًا انْتَضَوْا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١]. وندرت المطابقة في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥].

(وفي الفاء وثم الوجهان) المطابقة، وهي أحسن في الفاء، والإفراد وهو أحسن في ثم للتراخي بين المعطوف والمعطوف عليه نحو: زَيْدٌ فَعَمَرُو أَوْ ثَمَ عَمَرُو قَائِمَانِ أَوْ قَائِمٍ.

(وفصل الواو والفاء) من المعطوف بهما (ضرورة) كقوله:

١٦٦٠ - يَوْمَئِذٍ مَسَالًا وَفِي الْحَيِّ رَفْعَةً لَمَّا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرُوءِ نِسَائِكَا^(١)

(و) قُضِلَ (غيرهما) من حروف العطف (سائق يقسم أو ظرف) سواء كان المعطوف اسماً نحو: قَامَ زَيْدٌ ثَمَ وَاللهُ عَمَرُو، وما ضربت زَيْدًا لَكِنْ فِي الدَّارِ عَمَرَا. أم فعلاً نحو: قَامَ زَيْدٌ ثَمَ فِي الدَّارِ قَعْدَ أَوْ ثَمَ أَوْ بَلَى وَاللهُ قَعْدَ. هكذا نقله أَبُو حَيَّانٍ عَنِ الْأَصْحَابِ مُعْتَرِضًا بِهِ إِطْلَاقَ ابْنِ مَالِكٍ جَوَازَ الْفَصْلِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءِ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَتَقْيِيدَهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فَعْلًا.

(ولا يتقدم على الكل معمول معطوفها) فلا يقال في «زَيْدٌ قَائِمٌ وَضَارِبٌ عَمَرَا»: «عَمَرَا وَضَارِبٌ».

[العطف على اللفظ وعلى المحل بشرط]

(مسألة): (الأصل: العطف على اللفظ، وشرطه إمكان توجّه العامل) إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو: مَا جَاءَنِي مِنْ امْرَأَةٍ وَلَا زَيْدٌ إِلَّا الرِّفْعَ عَطْفًا عَلَى الْمَوْضِعِ، لِأَنَّ «مِنْ» الزائدة لا تعمل في المعارف.

(ويجوز) العطف (على المحلّ بهذا الشرط) أي: إمكان توجّه العامل أيضاً، فلا يجوز: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمَرَا، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَرَرْتُ زَيْدًا وَأَجَاذَهُ ابْنُ جَنِيٍّ.

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٤١)، والأضداد (ص ٦، ١٦٥)، وجمهرة اللغة (ص ١٠٩٢)، والدرر (٦/ ١٦١)، ولسان العرب (١/ ١٣٠ - ثراً، ١٣١ - قرأ)، والمحاسب (١/ ١٨٣).
ورواية الديوان وغيره: «مرونة» مكان «يورثته»، و«الحمد» مكان «الحي».

(و) شرطه (أصالة الموضع) فلا يجوز: هذا الضارب زيداً وأخيه، لأن الوصف المستوفي لشروط العمل، الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل. وأجازه البغداديون تمسكاً بقوله:

١٦٦١ - مُنْضَجٌ صَفِيفٌ شَوْلَةٌ أَوْ قَلْدِيرٌ مَعْجَلٌ^(١)

(و) شرطه (وَجُودُ المَجْزُوزِ) أي الطَّالِبُ لذلك المحلّ (على الأصحّ) فيهما فلا يجوز: إن زيداً وعمرو قائمان، لأن الطالب لرفع «عمرو» هو الابتداء وهو ضعيف، وهو التجوّد، وقد زال بدخول «إنّ» ولا «إن زيداً قائم وعمرو» على العطف.

وقال الكوفيون وبعض البصريين: لا يشترط المجوز، فجوزوا الصورتين. ومنع الأولى من لم يشترطه من البصريين لتوارد عاملين وهو «إن» و «الابتداء» على معمول واحد وهو «الخبر».

(و) يجوز العطف (على التَّوَهُّم) نحو: ليس زيد قائماً ولا قاعلاً بالجر على توهم دخول الباء في الخبر.

(وشرطه) أي الجواز (صحة دخول العامل المتوهم) (و) شرط (حسنه كثرة) أي كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير^(٢):

١٦٦٢ - بدا لي أنني لست مُذْرِكٌ ما مضى ولا سابقٌ شيئاً إذا كان جائئاً^(٣)

(١) جزء بيت من الطويل، وتنمة صدره:

وظَلَّ طَهَاءَ اللحم ما بين...

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٢٢)، وجمهرة اللغة (ص ٩٢٩)، وجواهر الأدب (ص ٢١١)، وخزانة الأدب (٤٧/١١، ٢٤٠)، والدرر (١٦١/٦)، وشرح شواهد المغني (٨٥٧/٢)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٢٨)، ولسان العرب (١٩٥/٩ - ضعف، ١٦/١٥ - طها) والمقاصد النحوية (١٤٦/٤). ولا نسبة في الاشتقاق (ص ٢٢٣)، وشرح الأشموني (٤٢٤/٢)، ومغني اللبيب (٤٦٠/٢). (٢) ونُسب أيضاً لصرمة الأنصاري.

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوان زهير بن أبي سلمى (ص ٢٨٧). ونُسب لزهير أيضاً في تخلص الشواهد (ص ٥١٢)، وخزانة الأدب (٤٩٢/٨، ٤٩٦، ٥٥٩، ١٠٠/٩، ١٠٢، ١٠٤)، والدرر (١٦٣/٦)، وشرح شواهد المغني (٢٨٢/١)، وشرح المفصل (٥٢/٢، ٥٦/٧)، والكتاب (١٦٥/١)، ٢٩/٣، ٥١، ١٠٠، ١٦٠/٤)، واللسان (٣٦٠/٦ - نمش)، ومغني اللبيب (٩٦/١)، والمقاصد النحوية (٢٦٧/٢، ٣٥١/٣). ولصرمة الأنصاري في شرح أبيات سيويه (٧٢/١)، والكتاب (٣٠٦/١). ولصرمة أو لزهير في الإنصاف (١٩١/١). ولا نسبة في أسرار العربية (ص ١٥٤)، والأشباه والنظائر (٣٤٧/٢)، وجواهر الأدب (ص ٥٢)، وخزانة الأدب (١٢٠/١، ١٣٥/٤) =

وقول الآخر:

١٦٦٣ - ما الحازِمُ الشَّهْمُ مَقْدَاماً ولا بَطْلُ^(١)

ولم يَحْسُنْ قول الآخر:

١٦٦٤ - وما كنت ذا تَبَرٍّ فِيهِمْ ولا مُنِيشٍ فِيهِمْ مُنِمِلُ^(٢)

لقلّة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر «ليس» و«ما». والتبريد التميمية، والمنمئل: كثيرها، والمُنِيشُ: المفسد ذات البين^(٣).

(ووقع) العطف (على التوهم في أنواع الإعراب) في الجزّ وقد تقدّم والرفع، حكى سيبويه: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان على توهم أنه قال: «هم» والنصب قاله الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَسَتَرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَإِنَّا لَكَاثِرُونَ بِمَا يَكْفُرُونَ﴾ [القلم: ٩] على معنى: أن تدفن.

والجزم. قال الخليل وسيبويه^(٤) في قوله: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ﴾ [المنافقون: ١٠] والفارسيّ في قوله: ﴿إِنَّمَا مِنْ يَتَّقٍ وَيَصْبِرُ﴾ [يوسف: ٩٠] جزءاً على معنى: تشبيهه مدخول الفاء بجواب الشرط. . . وَمِنْ الموصولة بالشرطية، وإذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدباً.

= ٢٩٣/١٠، ٣١٥)، والخصائص (٣٥٣/٢، ٤٢٤)، وشرح الأشموني (٤٣٢/٢)، وشرح المفصل (٦٩/٨)، والكتاب (١٥٥/٢).

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إن لم يكن للهوى بالعقل غلاباً

وهو بلا نسبة في الدرر (١٦٥/٦)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٦٩)، والمغني (ص ٤٧٦).

(٢) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر (١٦٥/٦)، وشرح شواهد المغني (٨٦٩/٢)، ولسان العرب (٣٦٠/٦ - نمش)، ومغني اللبيب (٤٧٧/٢).

(٣) من قوله قبل عشرة أسطر: «ويجوز العطف على التوهم» إلى قوله هنا: «المفسد ذات البين» نقله عن المغني باختلاف يسير جداً في بعض الألفاظ.

(٤) لفظ سيبويه في الكتاب (١٠٠/٣، ١٠١): «وسألت الخليل عن قوله عز وجل: فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ من الصالحين. فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابقتي شيئاً إذا كان جائباً

فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكانهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكللك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزءاً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكانهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا انتهى.

خاتمة في تابع المنادى

(خاتمة) في توابع مخصوصة (تابع المنادى المبني إن كان مضافاً أو شبهه نُصِبَ مطلقاً)، لأنَّ الأصل في تانعه التَّنْصِبُ لكونه مَنصُوبَ المحلِّ، وتأكَّد ذلك بالإضافة وشبهها كقوله:

١٦٦٥ - أَزِيدُ أَخَا وَزُقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا^(١)

وقوله:

١٦٦٦ - يَا زُبَيْرُ قَانُ أَخَا بَنِي ثَعْلٍ^(٢)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فقد عرضتُ أحناءَ حَقِّ لخاصمٍ
وهو بلا نسبة في شرح المفصل (٤/٢)، والكتاب (١٨٣/٢)، ولسان العرب (٢٠٤/١٤ - حنا)، واللمع (ص ١٩٣).

وروقاء: حي من قيس، ويقول العرب: فلان أخو تميم، أي من قومهم. والثائر: طالب الثأر. وأحناء الأمور: أطرافها ونواحيها، جمع جنر. أي إن كنت طالباً لثأرك فقد أمكنتك ذلك فاطلبه وخاصم فيه.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ما أنت ويب أيبك والفخْرُ
وهو للمخيل السعدي في ديوانه (ص ٢٩٣)، وخزانة الأدب (٩١/٦، ٩٢، ٩٥)، والدرر (١٦٧/٦)، وشرح أبيات سيويه (٢١١/١، ٣٦٢)، وشرح المفصل (٥١/٢)، ولسان العرب (٧٤٠/١١ - ويل). وللمتنخل السعدي في خزانة الأدب (١٥٠/٤)، والمؤتلف والمختلف (ص ١٧٩). وبلا نسبة في الكتاب (٢٩٩/١).

=

وهذا (ما) دام (لم تكن الإضافة غير محضة) فإن كانت (فيجوز رفعه) نحو: يا زَيْدُ الحسنُ الوجه.

(وجوز الكوفية و) أبو بكر (بن الأنباري رفع النعت المضاف) إضافة محضة، لأن الأخفش حكى: يا زَيْدُ بْنُ عمرو بالرفع.

وغيرهم قالوا: هو شاذ، قال ابن مالك: لاستلزامه تفضيل الفرع على أصله، لأن المضاف لو كان منادى لم يجز فيه إلا النصب، فلو جوز رفع نعت مضافاً لزم إعطاء المضاف تابعاً تفضيلاً عليه مستقلاً.

(و) جوز (الفراء) رفع (التوكيد والعطف) نسقاً قياساً في الثاني وسماعاً في الأول^(١) حكى الأخفش: «يا تميم كُلكم» بنصبه عند الجمهور ورفعته عند الأخفش. والجمهور أولوه على القطع مبتدأ أي: كلکم مَدْعُو.

(أو) كان (مفرداً) جاز أي الرفع حملاً على اللفظ، والنصب على المحل نحو: يا رجل الطويلُ والطويلُ. ويا تميم أجمعون وأجمعين، ويا زيد والغلامُ والغلامُ.

(وأوجب الكوفية نصب الثلاثة) أي التعت، والتوكيد، والنسق. ورُدَّ بالسَّماع قال تعالى: ﴿يَجِبَالٌ أَوِيٌّ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠]. قرئ في السبع بالنصب والرفع^(٢)، وقالت العرب:

١٦٦٧ - ألا يا زَيْدُ والضحاك سيرا^(٣)

= ويرى: «بني خلف» مكان «بني ثعل»، وهي الرواية الصحيحة لأنه يهجو ابن عمه الأعلى الزبرقان بن بدر بن امرئ القيس بن خلف بن عوف بن كعب، وهو غير الزبرقان بن بدر الفزاري. ووب: كلمة مثل ويل، ويرى: «ويل أيبك».

(١) الثاني أي العطف، والأول أي التوكيد.

(٢) قرأ الجمهور «والطير» بالنصب عطفاً على موضع «يا جبال»، قال سيويه: «وقال أبو عمرو: بإضمار فعل تقديره: وسخرنا له الطير» وقال الكسائي: «عطفاً على فضلاً، أي: وتسيح الطير» وقال الزجاج: «نصبه على أنه مفعوله معه» انتهى. قال أبو حيان الأندلسي: وهذا لا يجوز لأن قبله «معه» ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البدل أو العطف، فكما لا يجوز: جاء زيد مع عمرو مع زينب، إلا بالعطف كذلك هذا. وقرأ السلمي وابن هرمز وأبو يحيى وأبو نوفل ويعقوب وابن أبي عبلة وجماعة من أهل المدينة وعاصم في رواية: «الطير» بالرفع عطفاً على لفظ «يا جبال» وقيل: عطفاً على الضمير في «أوي»؛ قال أبو حيان: «وسوخ ذلك الفصل بالظرف، وقيل: رفعاً بالابتداء والخبر محذوف، أي: والطير تؤوب وإلانة الحديد». انظر تفسير البحر المحيط (٢٥٣/٧).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وبالرفع^(١) (و) أوجب (الأخفش نصب نعت العلم وتوكيده) إتباعاً على المحل كما يجب في «جاءت حذام العاقلة» بالرفع حملاً عليه، ولا يجوز الكسر إتباعاً للفظ قال: وما ورد من ذلك مضموماً فحركته حركة إتباع لا إعراب.

(و) أوجب أيضاً (رفعهما) أي النعت والتوكيد (في) حال تبعية (النكرة) المقصودة، لأن الضمة عنده في «يا رجل» ليست ضمة بناء بل إعراب. وأصله: «يا أيها الرجل» حذفت «أي» فبقي على إعرابه كما كان.

والجمهور قالوا: لَمَّا حُذِفَتْ وَحَلَّ محلها وصار هو المنادى حكم له بحكمه فَبَيَّنَا كما بَيَّنَتْ، (نَعَمْ البذل والعطف) بالحرف عند الجمهور (كمستقل) فما كان منهما مضافاً أو شبهه نصب، أو مفرداً، أو نكرة مقصودة رفع كما لو دخلت عليه «يا»، لأن البذل يَقْدَرُ فيه مثل عامل المبدل منه، والتسقي شبهه به بصحة تقدير العامل قبله، ولاستحسان ظهوره توكيداً كما يظهر مع البذل نحو: يا زيد رجلاً صالحاً يا زيد بطئاً. (إلا للمنسوق ذا آل فالوجهان): الرفع والنصب جائزان فيه لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت.

(وفي الأرجح) منهما أقوال: أحدها: الرفع وهو رأي الخليل وسيبويه والمازني لأنه أكثر ما سمع، وللمشكلة في الحركة.

ثانيها: النصب وهو رأي أبي عمرو، وعيسى بن عمر، ويونس والجرمي، لأن ما فيه آل، لم يَلْ حرف النداء، فلم يجعل لفظه كلفظ ما ولي الحرف، ولأن أكثر القراء قرأوا به في ﴿وَالْكَافِرُ﴾ [سبأ: ١٠].

(ثالثها): الأرجح (النصب إن كانت) آل فيه (للتعريف)، لأنه حيثئذ شبهة بالمضاف. والرفع إن لم تكن له، بل للملح الصفة «كاليسع» لعدم شبهه حيثئذ به، وهذا رأي المبزّد. (وجوّز السازني والكوفيّة نصب العطف) بالحرف (المفرد) حملاً على المحلّ نحو: يا زيد وعمراً، يا عبد الله وعمراً.

(ومنعه) أي النصب (الأخفش على نكرة) مقصودة وأوجب الرفع.

(وفي نعت المضموم المنون ضرورة المفرد الوجهان) الرفع والنصب.

فقد جاوزتما حَمَرَ الطيرِقي

وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ١٦٥)، والدرر (١٦٨/٦)، وشرح قطر الندى (ص ٢١٠)، وشرح المفصل (١٢٩/١)، ولسان العرب (٢٥٧/٤ - خمر)، واللمع (ص ١٩٥).

والحَمَرُ: وحدة يختفي فيها الذئب.

(١) أي «والضحاك» روي بالنصب والرفع.

(و) في نعت (المنصوب) المفرد المنون ضرورة (التنصب) فقط، لأن المنادى حيثئذ معرب منصوب لفظاً ومحلّاً.

(فإن نون مقصور) نحو: يا فتى للضرورة (بني) النعت (على ما نون) في المنادى، فإن نوى الضمّ جاز الأمران أو التنصب تعيّن.

(وتابع) المنادى (المعرب ينصب) سواء كان مفرداً أم مضافاً، لأن رفعه إنما جاز إذا كان لفظ متبوعه شبيهاً بالمرفوع. (إلا البدل فك مستقل) فينصب إذا كان مضافاً ويرفع إذا كان مفرداً لما تقدّم. ولا يكون إلا صالحاً لمباشرة حرف النداء (وكذا النسق) كمستقل (في الأصح).

ويقابلة قول الكوفيّة والمازنيّ السابق: أنه يجوز نصبه إذا كان مفرداً. قال أبو حيّان: بل هو هنا أولى منه هناك.

(ومنع الأكثر وصف التكرة المقصودة) وحكى يونس: أنهم وصفوه بالمعرفة، وأجروه مجرى العلم المفرد.

(و) منع (الأصمعيّ) وصف المنادى (المبنيّ) لأنه شبيه بالمضمر، والمضمر لا ينعت. والجمهور على الجواز لكثرة وروده، ولأن مشابهة المنادى للضمير عارضة فكان القياس ألاّ تعتبر مطلقاً كما لا تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو: ضرباً زيداً، لكن اعتبرت مُشابهته في النداء استحساناً، فلا يراد على ذلك، كما أن فَعَال العلم لَمَّا بُنِيَ حملاً على فَعَال الأمر لم يتعدّ إلى سائر أحواله.

(و) منع (قوم) منهم الفراء، والسّيرافيّ وصف (المُرَحَّم) قالوا لأنه لا يرفع الاسم إلا وقد عُلم ما حُذف منه، ومن يُعنى به فإن احتيج إلى النعت فردّ ما سقط منه أوّل.

وأجازه الجمهور لوروده، قال:

١٦٦٨ - أحرار بن عمرو كأنني خَيْرٌ^(١)

وما ذكر من الدليل ممنوع، لأن الاسم يرفع إذا عُلم ما حُذف منه، وإن لم يُعلم من يعني به.

(وثالثها) يمنع (إن أئيم)، لأنه لفظ يختصّ بالنداء فأشبهه نحو: قُلْ، وقُسْق، وقَسَاقِ بخلاف ما إذا انتظر فيجوز وصفه لأن المحذوف كالموجود. (ورابعها) يجوز في الحاليّن لكنه (قبيح) وعليه ابن السّراج.

(و) منع (الأخفش عطف نكرة مقصودة أو إشارة) على المنادى فلا يقال: يا زيد ورَجُلٌ، ولا: وهذا. أما الأول فلأن «أل» لا تحذف إلا إذا ولي الاسم حرف النداء. وأما الثاني فلأن المشار لا يكون منادى إلا إذا وليه حرف النداء. وجوّزهما المبرد في المقتضب.

وقولي (كما لا يبدلان): أي النكرة المقصودة والإشارة. (ولا ذو أل) من المنادى.

(و) منع (المازنيّ عطف الأول العاري من أل).

(و) اعتقد (قوم بناء النعت إذا رفع)، لأنهم رأوا حركتها^(١) كحركة المنادى. حكاها في «النهاية»^(٢).

(و) ضمير المنادى الواقع في (التابع) يأتي (بلفظ غيبة) وهي الأصل (وكذا) بلفظ (خطاب) اعتباراً بما عرض له من الحضور بالمواجهة، وقد اجتمعا في قوله:

١٦٦٩ - فإيها المٌهّدي الخفاً من كلامه كأتك تَضَعُو في إزارِك خِزْرِي^(٣)

ويقال يا تميم كلهم وكلكم، ويا زيد نفسه ونفسك (خلفاً للأخفش) في منعه أن يأتي بلفظ الخطاب.

(و) تابع اسم لا) التي لنفي الجنس (يرفع وينصب مطلقاً) سواء كان هو والاسم مفرداً أم لا، متصلاً بالمتبوع أم منفصلاً، نعتاً أم غيره من التوابع: أما النصب فاتباعاً لمحلّ اسم «لا». وأما الرفع فلمحلّ «لا» مع اسمها، فإنه رفع بالابتداء.

وقال في شرح الكافية: على محلّ اسم «لا»، فإن «لا» عامل ضعيف فلم ينسخ عمل الابتداء لفظاً وتقديراً. نحو: لا رجلَ ظريفٌ أو ظريقاً في الدار - لا رجل فيها ظريفٌ أو ظريقاً - لا أحد رجلٌ أو رجلاً فيها - لا ماء ماءً بارداً، أو ماءً بارداً.

١٦٧٠ - فلا أب وإنناً مثل مَزْوان وإنه^(٤)

(١) كذا في الأصل، ولعلّ الصواب «حركته» أي النعت.

(٢) «النهاية في النحو» لابن الخباز، وقد تقدم استشهد السيوطي به في أكثر من موضع.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١٧١/٦)، وشرح التصريح (١٧٤/٢) والرواية فيه: «الخنا» مكان «الخفا» و«ثيابك» مكان «إزارك». والخنا: قبيح الكلام. وتضغون: تصوت. والخرنق: ولد الثعلب.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا هو بالمجد ارتلدى وتألّزرا

وهو للربيع بن ضبع الفزاري في تخليص الشواهد (ص ٤١٣، ٤١٤)، وخزانة الأدب (٦٧/٤)،

٦٨، وشرح التصريح (٢٤٣/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٠٧)، والمقاصد النحوية (٣٥٥/٢).

وللفرزدق أو لرجل من عبد مناة في الدرر (١٧٢/٦) ولم أجده في ديوان الفرزدق. وبلا نسبة في أمالي =

لا رجلٌ وامرأة في الدار - لا رجل قبيحاً أو قبيح فعله عندك - لا طالعاً جبلاً ظريفٌ أو ظريفاً حاضراً.

(إلا البذل. قيل: أو التَّسْقِ المعرفة فيجب رفعه) ولا يجوز نصبه، لأنَّ البذل في تقدير العامل، و «لا» لا تدخل على المعارف نحو: لا أحدَ زيدٌ فيها، وكذا التَّسْقِ عند من قال: إنه يحلَّ محلَّ المعطوف عليه نحو: لا غلام فيها ولا زيد. ومن لم يقل ذلك أجاز نصبه.

(و) إلاَّ (التوكيد) اللفظي (والعطف) بالحرف (المكرر معه «لا»)، والتَّعْتِ المفرد لمبني لم يُفْصَلْ فيجوز فتحها أيضاً) كما يجوز رفعها ونصبها. مثال الأول: لا ماء ماء بارداً بالأوجه الثلاثة، والثالث^(١): لا رجل ظريف فيها. والثاني^(٢) لا حول ولا قوة إلا بالله.

١٦٧١ - لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أب^(٣)

= ابن الحاجب (٤١٩/١، ٥٩٣/٢، ٨٤٧)، وأوضح المسالك (٢٢/٢)، وجواهر الأدب (ص ٢٤١)، وشرح الأسموني (١٥٣/١)، وشرح قطر الندى (ص ١٦٨)، وشرح المفصل (١٠١/٢، ١١٠)، والكتاب (٢/٢٨٥)، واللامات (ص ١٠٥)، واللمع (ص ١٣٠)، والمقتضب (٤/٣٧٢).

(١) أي التعت المفرد المبني الذي لم يفصل.

(٢) أي العطف بالحرف المكرر.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدوره:

هَذَا لِعَمْرِكَمْ الصَّفَارِ يَعْنِيهِ

وهو من أكثر الشواهد النحوية اختلافاً في نسبته؛ فهو لرجل من ملحج في الكتاب (٢/٢٩٢). ولضمرة بن جابر في خزانة الأدب (٤٨/٢، ٤٠). ولرجل من ملحج أو لضمرة بن ضمرة أو لهمام أخني جساس ابني مرة في تخلص الشواهد (ص ٤٠٥). ولرجل من ملحج أو لهمام بن مرة في شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٠٩). ولرجل من عبد مناف أو لابن أحمر أو لضمرة بن ضمرة أو لرجل من ملحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من عبد مناف في الدرر (٦/١٧٥). ولهنبي بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب (٦/٦١ - حيس). ولرجل من ملحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من عبد مناف أو لابن الأحمر أو لضمرة بن ضمرة في شرح التصريح (١/٢٤١). ولابن أحمر في المؤلف والمختلف (ص ٣٨)، والمقاصد النحوية (٢/٣٣٩). ولرجل من ملحج أو لهمام أخني حسان بن مرة أو لضمرة بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد المعني (ص ٩٢١). ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية (١/٢٥٦). ولعامر بن جوين الطائي أو لمثذب بن مرة الكتاني في حماسة البحري (ص ٧٨). ولرجل من بني عبد مناف بن كنانة في سبط اللآلي (ص ٢٨٨). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٤١، ٢٤٥)، والأشباه والنظائر (٤/١٦٢)، وأمالى ابن الحاجب (ص ٥٩٣، ٨٤٧)، وأوضح المسالك (٢/١٦)، ووصف المباني (ص ٢٦٧)، وشرح الأسموني (ص ١٥١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٢)، وشرح المفصل (٢/٢٩٢)، وكتاب اللامات (ص ١٠٦)، واللمع في العربية (ص ١٢٩)، ومغني اللبيب (ص ٥٩٣)، والمقتضب (٤/٣٧١).

١٦٧٢ - لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةٌ^(١)

والفتح في الثلاثة (تركيباً)، وجاز، لأنها من تمامه.

(وقيل: إعراباً في النعت) حملاً على المحلّ، وحذف تنوينه للمشكلة.

(ولك في المعطوف عليه حيثلّ) أي حين تكرر «لا» مع المعطوف (الرّفْع) على الفاء «لا» الدّاخلَة عليه، وإعمالها عمل ليس (فيمتنع نصب المعطوف) لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً ومحلاً، ويجوز الفتح على التركيب والرفع على إلغاء الثانية، وعطف الاسم بعدها على ما قبلها أو إعمالها عمل «ليس» نحو:

١٦٧٣ - فلا لَنُؤْ ولا تَأْتِيَمَ فيها^(٢)

و ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِمْ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

(ومنع قوم) من المغاربة (رفع نعت) اسم «لا» (المعرب) وأوجبوا ألاّ يتبع إلاّ على اللفظ.

(و) منع (قَوْمٌ رَفَعَ النّعت المضاف أو شبهه) الجاري على المفرد وأوجبوا إتباعه على اللفظ.

(١) صدر بيت من السريع، وعجزه:

اتَّسَعَ الخُرْقُ عَلَى السَّرَاقِ

وهو لأنس بن العباس بن مرداس في تخليص الشواهد (ص ٤٠٥)، والدور (١٧٥/٦)، (٣١٣)، وشرح التصريح (٢٤١/١)، وشرح شواهد المغني (٦٠١/٢)، والكتاب (٢٨٥/٢)، (٣٠٩)، ولسان العرب (١١٥/٥) - قمر، ١٠ - ٢٣٨ - عتق)، والمقاصد النحوية (٣٥١/٢). وله أو لسلامان بن قضاة في شرح أبيات سيبيه (٥٨٣/١)، (٥٨٧). ولأبي عامر جدّ العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي (ص ٣٧). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٤١٢/١)، وأوضح المسالك (٢٠/٢)، وشرح الأشموني (١٥١/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٧٥، ٩٦٧)، وشرح شلور الذهب (ص ١١٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٢)، وشرح المفصل (١٠١/٢)، (١٣٥، ١٣٨/٩)، واللمع في العربية (ص ١٢٨)، ومغني اللبيب (٢٢٦/١).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وما فاهوا به - أبداً مقيمٌ

وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٥٤)، وتخليص الشواهد (ص ٤٠٦، ٤١١)، والدور (١٧٨/٦)، وشرح التصريح (٢٤١/١)، ولسان العرب (٦/١٢) - أثم)، والمقاصد النحوية (٣٤٦/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٩/٢)، وجواهر الأدب (ص ٩٣، ٢٤٥)، وخزانة الأدب (٤٩٤/٤)، وسرّ صناعة الإعراب (٤١٥/١)، وشرح الأشموني (١٥٢/١)، وشرح شلور الذهب (ص ١١٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٣)، ولسان العرب (٥٢٦/١٣) - فوه)، واللمع (ص ١٢٩).

(و) منع (يونس نصب العطف المكرّر بلا) وأوجب فتحه لاستقلاله، فلا يجوز تنوينه كما لا يجوز تنوين المنادى المفرد المعرفة. وأوجب جعل «لا» زائدة مؤكدة.

(وتابع اسم إن المكسورة إن كان نسقاً جاز رفعه بعد استكمال الخبر) لا قبله كقوله:

١٦٧٤ - فَإِنَّ لَنَا الْأَمَّ النَّجِيَّةَ وَالْأَبَّ^(١)

ويجوز نصبه وهو الأصل والوجه كقوله:

١٦٧٥ - إِنَّ الرَّيِّعَ الْجَوْدَ وَالْحَرِيْفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا^(٢)

والرفع (على الابتداء) والخبر محذوف للدلالة خبر إن عليه (وقيل) عطفاً (على موضع اسم إن) فإنه كان مرفوعاً على الابتداء، وقائل هذا لا يشترط في العطف على المحل وجود المجوز^(٣).

(وقيل) عطفاً على محلّ (إن واسمها) فإنه رفع على الابتداء فهو على هذين من عطف المفردات، وعلى الأول من عطف الجمل.

(وجوّزه الكسائيّ) أي الرفع (قبل) استكمال (الخبر مطلقاً) ظهر الإعراب فيه أم لم يظهر نحو: إن زيداً وعمرو قائمان، وإن هذا وزيد قائمان.

(و) جوّزه (الفراء بشرط بناء الاسم) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْآيَةَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالشَّيْطَانُ﴾ [المائدة: ٦٩]. الآية، وقول الشاعر:

١٦٧٦ - فَلِإِنِّي وَقِيَّازٌ بِهَا لَقَرِيْبُ^(٤)

(١) عجز بيت من الطويل، وصله:

فبمن يك لم يتجب أبوه وأله

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣٥٣/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٧٠)، والدرر (١٧٩/٦)، وشرح الأشموني (١٤٣/١)، وشرح التصريح (٢٢٧/١)، والمقاصد النحوية (٢٦٥/٢).
(٢) الرجز لروية في ملحق ديوانه (ص ١٧٩)، وتخليص الشواهد (ص ٣٦٨)، وشرح التصريح (٢٢٦/١)، والكتاب (١٤٥/٢)، والمقاصد النحوية (٢٦١/٢). وللعمّاج في الدرر (١٨١/٦). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٥١/١)، والمقتضب (١١١/٤).

(٣) كلّا في الأصل. والصواب «المحرز» ففي مغني اللبيب (١٤٥/٢) عند كلامه على شروط العطف على المحلّ، قال: «... والثالث: وجود المحرز؛ أي الطالب لذلك المحلّ».

(٤) عجز بيت من الطويل، وصله:

فمن يك أمسى بالمدينة رُحْلُهُ

وهو لضابيء بن الحارث البرجمي في الأصمعيات (ص ١٨٤)، والإنصاف (ص ٩٤)، وتخليص الشواهد (ص ٣٨٥)، وخزانة الأدب (٣٢٦/٩، ٣١٢/١٠، ٣١٣، ٣٢٠)، والدرر (١٨٢/٦)، وشرح =

قال ابن مالك: ويصلح أن يكون هذا وشبهه حجة للكسائي.

ويقول: بناء الاسم في الآية والبيت وقع اتفاقاً، ورفع المعطوف هو الحجة: والأصل التسوية بين المعرب والمبني في إجراء التوابع عليهما.

وسبويه يحمل الآية والبيت على أن المعطوف فيهما منوي التأخير^(١). وأسهل منه تقدير خبر قبل العاطف مدلول عليه بخبر ما بعده، وقد قرئ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٦] بالرفع^(٢)، وهو شاهد للكسائي.

(وقيل) إنما جوزه القراء بشرط (خفاء إعرابه) أي الاسم لثلا يتنافر اللفظ كذا حكاه عنه أبو حيان وغيره.

(وجوزّه المخليل إن أفرد الخبر) نحو: إن زيداً وعمرو قائم، وقوله:

١٦٧٧ - فلإني وقيارٌ بها لغريب^(٣)

بخلاف ما إذا جمع^(٤) نحو: إن زيداً وعمراً قائمان.

(ومثلها) أي «إن» في جواز العطف على خبرها بالرفع بالشرط المذكور (أن المفتوحة ولكن) نحو: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣].

١٦٧٨ - ولكنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْمَخَالُ^(٥)

= أبيات سيبويه (٣٦٩/١)، وشرح التصريح (٢٢٨/١)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٦٧)، وشرح المفصل (٨٦/٨)، والشعر والشعراء (ص ٣٥٨)، والكتاب (٧٥/١)، ولسان العرب (١٢٥/٥ - قير)، ومعاهد التنصيص (١٨٦/١)، والمقاصد النحوية (٣١٨/٢)، ونوادر أبي زيد (ص ٢٠). ولا نسبة في الأشباه والنظائر (١٠٣/١)، وأوضح المسالك (٣٥٨/١)، ووصف المباني (ص ٢٦٧)، وسر صناعة الإعراب (ص ٣٧٢)، وشرح الأشعموني (١٤٤/١)، ومجالس ثعلب (ص ٣١٦، ٥٩٨).

(١) لفظ سيبويه في الكتاب (١٥٥/٢): «... وأما قوله عز وجل: والصابئون؛ فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداء على قوله: والصابئون، بعدما مضى الخبر».

(٢) قرأ بالرفع عبدالله بن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو. وقراءة النصب للمجهول. (البحر المحيط: ٢٣٩/٧).

(٣) تقدم بالرقم السابق.

(٤) يريد: إذا تقي.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدده:

وما قصرت بي في التامسي خولة

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣٥٥/١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٧٠)، والدرر (١٨٦/٦)، وشرح الأشعموني (١٤٤/١)، وشرح التصريح (٢٢٧/١)، والمقاصد النحوية (٣١٦/٢).

وقيل: لا يجوز العطف بالرفع على اسمها لمخالفتها للمكسورة لما في «الكن» من معنى الاستدراك، ولكون أنَّ لا تقع إلا معمولة فلا مساغ للابتداء فيها.

(وثالثها) وعليه ابن مالك (إن صَلَّحَ الموضع للجملة) جاز العطف بالرفع وإلا فلا. وصلحيثُ لها بأن يتقدَّم عليها عِلْمٌ أو معناه كالأية المذكورة ونحو: علمت أنَّ زيداً منطلق وعمرُو (دون الباقي) أي ليت، ولعل، وكأنَّ فلا يجوز العطف عليها بالرفع لما فيها من المخالفة لذلك بتغيير المعنى. (و) دون (غير النسق) من التوابع، فلا يجوز فيها إلا النَّصْب (على الأصحَّ فيهما).

وأجازه الفراء في لَيْت وأخواتها بعد الخبر مطلقاً وقبله بالشرط المذكور عنه، واحتجَّ بقوله:

١٦٧٩ - يا ليتني وأنت يا لميس في بَلَد ليس به أنيس^(١)
وأجيب بأن تقديره وأنت معي، والجملة حالية.

وجوّزه الجزميّ والزّجاج، والفراء أجازه أيضاً في سائر التوابع بعد الخبر مطلقاً، وقبله بشرطه، ووافقه الجزميّ والزّجاج في الصورة الأولى نحو: إنَّ هذا زيدٌ العاقل، وإن هذا العاقل زيد، وإن هذا أخوك قائم، وإن هذا نفسه قائم، وسمع: إنهم أجمعون ذاهبون.

(وقيل) في (غير نسق إنَّ) المكسورة (ولكن) من توابعهما (الخلاف) المتقدم في نسقها من الرفع بعد الخبر في قَوْلِهِ وقبله مطلقاً في قول، وشرط البناء في قول. ولا يجوز في تابع ما عداهما إلا النَّصْب.

(أما عطف الجملة على هذه الحروف وما عملت فيه رفعاً) نحو: إن زيداً قائم، وعمرُو ذاهب (فاتفاق) أي جاز اتفاقاً ويكون غير داخل في معناها. (وجوّز الكسائي رَفَعَ نَسَقَ أَوَّل) مفعولي: ظنُّ (إذا لم يظهر الإعراب في المسند إليهما) نحو: أظنَّ عبدالله وزيدٌ قاما أو يقرمان، أو «مالهما كثير» بخلاف: قائمين أو قائماً. وخالفه الفراء والبصريون، وهذا النقل عنه هو الصواب.

وقال أبو حيّان: خلاف ما في التسهيل من نقله اشتراط خفاء إعراب الثاني مُثَلّاً له: «لظننت زيداً صديقي وعمرُو».

(ويجوز نصب نسق الجملة المعلقة) لأنَّ محلها نصب نحو: علمت لزيدٌ منطلق وعمرأ قائماً. (وتابع المجرور بالمصدر) فاعلاً أو مفعولاً (يجري على اللفظ) قطعاً.

(١) الرجز للمعاج في الدرر (١٨٧/٦)، وشرح التصريح (٢٣٠/١) وليس في ديوانه. ولروية في ملحق ديوانه (ص ١٧٦). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٦٤/١)، ومجالس ثعلب (٣١٦/١).

(ومنع سيبويه والمحققون) الإجراء (على المحل) لأن شرطه أن يكون مُخرِزه لا يتغير عند التصريح به. وهنا لو صرّح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة تنوين.

وجوّزه الكوفيون وجماعة من البصريين وجزم به ابن مالك لورود السّماع به كقوله:

١٦٨٠ - طَلَبَ الْمُعْقِبُ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ^(١)

وقوله:

١٦٨١ - مَشَى الْهَلُوكُ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ^(٢)

وفي قراءة الحسن: «عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ»^(٣) [البقرة: ١٦١].

وقوله:

١٦٨٢ - مَخَافَةُ الْإِفْلَاسِ وَالْإِيَانَا^(٤)

ثم الاختيار عند هؤلاء الحمل على اللفظ، قال الكوفيون: إلا أن يُفصل بين التابع والمتبوع بشيء فيستويان نحو: يُعْجِبُنِي زَيْدٌ عَمراً وبكراً.

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

حَسَى تَهَجَّرَ فِي السُّرُوحِ وَهَاجَتْهَا

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ١٢٨)، والإنصاف (١/ ٢٣٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٤٢، ٢٤٥، ١٣٤/٨)، والدرر (٦/ ١١٨)، وشرح التصريح (٢/ ٦٥)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٣٣)، وشرح المفصل (٦/ ٦٦)، ولسان العرب (١/ ٦١٤)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥١٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٢١٤)، وجمهرة اللغة (ص ٣٦٤)، وخزانة الأدب (٨/ ١٣٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٣٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٤١٧)، وشرح المفصل (٢/ ٤٢، ٤٦).

(٢) تقدم بالرقم (٧٧٧).

(٣) قال أبو حيان: «وتخرج هذه القراءة جميع من وقفنا على كلامه من المعربين والمفسرين على أنه معطوف على موضع اسم الله لأنه عندهم في موضع رفع على المصدر، وقدره: أن لعنهم الله أو أن يلعنهم الله. وهذا الذي جوّزه ليس بجائز على ما تقرر في العطف على الموضع من أن شرطه أن يكون ثم طالب ومحزر للموضع لا يتخير». ثم ذكر كلاماً طويلاً، فأنظره في تفسير البحر المحيط (١/ ٦٣٥ وما بعدها).

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٧)، والكتاب (١/ ١٩١، ١٩٢). ولزياد العبدي في شرح التصريح (٢/ ٦٥)، وشرح المفصل (٦/ ٦٥). وله أو لرؤبة في الدرر (٦/ ١٩٠)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٣١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٦٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥٢٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٢١٥)، وخزانة الأدب (٥/ ١٠٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٤١٨)، وشرح المفصل (٦/ ٦٩)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٧٦).

والبيان: مصدر لويته بالدين لِيًا ولياناً. إذا مطلته.

(وثالثها يجوز في عطف وبدل) دون النعت والتوكيد وهو رأي الجزمي، لأنَّ العطف والبدل عنده من جملة أخرى، فالعامل في الثاني غير العامل في الأول بخلاف الصفة والتأكيد، فالعامل فيهما واحد، ومحال - وهما شيء واحد - أن يكون الشيء مجروراً مرفوعاً أو مجروراً منصوباً.

(وقيل) يجوز (بشرط ذكر الفاعل) فيقال: عجبت من شرب الماء واللبن زيد (ولا يجوز حذفه).

(ويجب) الإتيان على المحلّ بلا خلاف (إذا كان المفعول المضاف إليه ضميراً اختياراً) نحو يعجبني إكرامك زيداً وعمراً بالنصب. ولا يجوز الإتيان على اللفظ إلّا في ضرورة.

(ويجوز في تابع المفعول) مع الجر والنصب حيث قلنا به (الرُّفْعُ على تأويله) أي المصدر (بمبني) أي بحرف مصدر في موصول بفعل مبني (للمفعول) بناءً على جواز ذلك فيه، وهو الأصحّ كما تقدّم في مبحث إعماله.

(ويجريان) أي الإتيان على اللفظ والمحلّ (في تابع مجرور اسم الفاعل العامل).
كقوله:

١٦٨٣ - هل أنت باعثُ دينارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقٍ^(١)
(إلّا التعت والتوكيد فاللفظ) يتعين فيهما (في الأصحّ) لأنّه لم يسمع فيهما الإتيان على المحلّ. وقيل: يجوز المحلّ فيهما قياساً على مجرور المصدر. قال ابن مالك: بل أولى، لأن إضافته في نيّة الانفصال. ولأنّه أمكنُ في عمل الفعل من المصدر.

(ومنع قوم المحلّ في تابع معرّف بأل مثني أو جمع) على حدة، فلا يقال: هذان الضاربان زيد أو الضاربون زيد أخاك وعمراً، وأوجبوا الجر.
وجوّز ابن عصفور والأبليّ الأمرين.

(و) منع (المُبرّد اللفظ في تابع غيرهما) أي المفرد أو المكسر أو الجمع بألف وتاء (العاري من آل، ولو أضيف لما هي فيه أو) إلى (ضميره) أو ضمير ما هي فيه، فلا يقال: «هذا الضارب الجارية وغلّام المرأة أو أخيها»، أو الضّراب، أو الضاربان الزّجلي أخيك وزيد وأوجب النصب.

(١) البيت من البسيط، وهو لجابر بن رلان أو لجبرير أو لتأبط شراً أو هو مصنوع في خزانة الأدب (٢١٥/٨). ولجبرير بن الخطمي أو لمجهول أو هو مصنوع في المقاصد النحوية (٥١٣/٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٥٦/٢)، والدرر (١٩٢/٦)، وشرح أبيات سيويه (٣٩٥/١)، وشرح الأشموني (٣٤٤/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٨٢)، والكتّاب (١٧١/١)، والمقتضب (١٥١/٤).

وجوّز سيبويه الأمرين، فإن لم يكن عارياً من أل جازا بلا خلاف نحو: الضَّارِبُ الغلام والجارية.

(وجوز أهل الكوفة وبغداد جرّ تابع منصوبه) أي اسم الفاعل، فيقال: هذا ضاربٌ زيداً وعمرو. وأوجب غيرهم النصب بناءً على اشتراط المحرز في العطف على المحلّ.

(ولا يجوز في تابع معمول) الصفة (المشبهة) إلا اللفظ أي الإبتاع عليه إن رفعاً فرفع، وإن نصباً فنصب، وإن جرّاً فجرّ.

(و) جوّز (الفراء رفع تابع مجرورها) لأنه فاعل في المعنى نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه، وأنفّه.

وغيره قال: لم يسمع ذلك.

(و) جرّز (أهل بغداد جر عطف منصوبها) نحو: هذا حسنٌ وجهاً ويدي، كأنك قلت: حسنٌ وجهه ويدي.

ولا خلاف أنّه لا يعطف على مجرورها بالنصب، فلا يقال: هو حسن الوجه والبدنّ.

العَوَارِضُ الإخبار بـ «الذي» وفروعه

(الكلام في الإخبار) بكسر الهمزة، ويقال له: باب المخاطبة وهو نوع من أنواع الابتداء أفرد بالذكر للتمرين .

(الإخبار بالذي وفروعه) من المثنى والجمع المؤنث (أن يتقدم) الذي مبتدأ ويؤخر الاسم الذي يقال أخبر عنه بالذي (أو خلفه) وهو الضمير المتفصل عن المتصل (خبراً) عنه (و) يتوسط (ما) في الجملة (بينهما صلة) للذي (عائدها ضمير غائب يخلف الاسم في إعرابه الذي كان له) قبل الإخبار، كقولك في الإخبار عن «زيد» من «ضربتُ زيداً»: الذي ضربته زيدٌ وعن التاء: «الذي ضرب زيداً أنا». وبهذا ظهر أنَّ الإخبار ليس بالذي ولا عن الاسم، بل بالاسم عن الذي .

قال ابن السراج: وذلك لأنه في المعنى مُخْبِرٌ عنه. قال أبو حيان: ويحتمل أن الباء بمعنى عن، وعن بمعنى الباء كما تقول: سألت عنه، وسألت به، فكانه قال: أخبر بهذا الاسم أي صيره خبراً.

وقال غيره: الباء هنا للسببية لا للتعدية، وكأنه قيل: أخبر بسبب الذي أي بسبب جعلها مبتدأ .

قال بدر الدين بن مالك: وكثيراً ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص أو تقوي الحكم، أو تشويق السامع، أو إجابة الممتحن. (وجوز أبو ذرٍّ) مصعب بن أبي كثير الخشني: (هوده) أي الضمير (مطابقاً للخبر) في الخطاب، فيقال في الإخبار عن التاء من: ضربت: «الذي ضربت أنت» حملاً على المعنى، لأن الذي هو أنت، كما يجوز الوجهان في أنت الذي قام، وأنت الذي قمت، وفرق هنا بأنه يلزم أن يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ، وذلك خطأ بخلافه هناك قال أبو حيان: وقياس قوله جواز ذلك في ضمير المتكلم

إِذْ لَا فَرْقَ فَيَقَالُ: الَّذِي قَمْتُ أَنَا.

(و) جَوَزَ (المبرد تقدم المخبر به) على الذي مع قوله: إن الأحسن تأخيرُه، وعلى قول الجمهور بوجوب تقديم «الذي» المراد حيث لا مانع، فإن كان هناك استفهام وجب تقديمه كقولك في الإخبار عن «أَيٍّ» مِنْ «أَيُّهُمْ قَامَ»: «أَيُّهُمْ الَّذِي هُوَ قَائِمٌ»، وَمِنْ: أَيُّ رَجُلٍ كَانَ أَخَاكَ: «أَيُّهُمْ الَّذِي هُوَ كَانَ أَخَاكَ» هكذا قال أبو حَيَّان، وفيه نظر لما سيأتي.

(و) يخبر (بأن) إن صدرت الجملة التي هي منها (بفعل موجب) يصلح لأن (يصاغ منه صلتها) فتقول في الإخبار عن «زيد» مِنْ «قَامَتْ جَارِيَةُ زَيْدٍ»: «القائم جاريته زيد» فإن لم تصدر بفعل نحو: زَيْدًا ضَرَبَ عَمْرُو، أو صدرت بفعل غير موجب، أو موجب لا يصلح أن يصاغ منه صلة لآل كيدر ويدع لم يخبر بأن.

(وإن رفعت) صلة آل (ضمير غيرها) أي غير آل (وجب إبرازه) كأن يخبر بها عن زيد من ضربت زَيْدًا فتقول: الضاربه أنا زيد بإبراز الضمير، لأن آل لزيد، وأنا لغير آل؛ بخلاف ما إذا أخبرت عن «زيد» من «خرج زيد»، أو التاء من «ضربت زَيْدًا»، فتقول: «الخارج زيد» والضارب زَيْدًا أَنَا، لأن مرفوع الصلة ضمير آل.

(وإن كان الاسم) المخبر به (ظرفاً) فإن كان متصرفاً (لم يتوسّع فيه) قبل الإخبار (قرن الضمير به «في») كأن يخبر عن اليوم من: «قمت اليوم» فتقول: «الذي قمت فيه اليوم»، أو عن خَلْقِكَ من: «قعدت خَلْقَكَ» فتقول: «الذي قعدت فيه خَلْقَكَ».

فإن كان مما يتوسّع فيه قَبْلَ وَصَلِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ بنفسه حالة الإخبار.

(وشرط هذا الاسم) المخبر عنه في هذا الباب (إمكان الفائدة به لا) ما لا يفيد نحو (ثواني الأعلام) المضافة من الكُنَى، وغيرها كبكر من «أبي بكر»، و «قزح» من «قوس قزح» (ولا) ثواني المركبات ترتيب (المزج) إذا أعربت إعراب المتضايقين (خلاقاً للمازني) حيث جَوَزَ الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى، واستدل بأن العرب قد أخبرت عنه في كلامها قال:

١٦٨٤ - أَوْ حَيْثُ عَلَّقَ قَوْسَهُ قُزَحٌ^(١)

(١) عجز بيت من الكامل، وصدده:

فَكُنَّا نَمَّا نَنْظُرُوا إِلَى قَمَرٍ

وهو لشقيق بن سليك في المقاصد النحوية (٤/٤٧٩). وللحكم بن عبدل في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٧٨٤). وبلا نسبة في الدرر (٦/١٩٤).

وَرَدَ بَأَن «فُتِحَ» اسم للشيطان، وكأن العرب قد وضعت قَوْماً للشَّيْطَان فيكون من أكاذيبها.

(و) شرطه (الغنى عنه بأجنبي) يوضع مكانه قبل الإخبار، لأنك تضع بدل «زيد» في «ضربت زيدا» مثلاً: «عمراً» بخلاف الهاء في نحو: «زيد ضربه» لا يجوز فيه: «زيد ضربت عمراً» (أو) الغنى عنه (بمضمهر، لا حال وتمييز) فلا يصح الإخبار عنهما لأنهما لا يكونان مضمهرين.

قال أبو حيان: وكذا ما ربط به من اسم ظاهر أو إشارة، فلا يصح الإخبار عن زيد من: «زيد ضربت زيدا» ولا عن ذلك من قوله تعالى: ﴿وَلَيَأْتِيَنَّكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

وكذا لا يصح الإخبار عن مجرور حتى ونحوها مما لا يجز المضمهر.

(و) شرطه (قبوله الرفع)، بخلاف ما لا يقبله كالظرف والمصدر غير المُتَصَرِّفين، وما لزمه كأيمن في القسم، وما التعجيبة.

(و) شرطه (قبوله التأخر) هو (أو خلفه) كالتاء من ضربت فإنها وإن لم تقبل التأخير فخلفها يقبله، وهو الضمير المنفصل أعني «أنا». (لا لازم الصدر) كأسماء الشرط والاستفهام، وكم الخبرية، وضمير الشأن، فلا يجوز الإخبار عن شيء من ذلك.

(وقيل: إلأ) اسم (الاستفهام) فإنه يجوز الإخبار عنه، ويلزم الصدر فيقال في «أيهم قائم: أيهم الذي هو قائم»، وفي «أيهم ضربت»: «أيهم الذي إياه ضربت».

(و) شرطه (قبوله الإثبات لا) ما لزم النفي (كأحدٍ وعَريبٍ)^(١) وكتيع^(٢) وطوري^(٣) (واسم فعل) ناسخ (منفي) كليس وما زال وإخوته.

«(و) شرطه (ألا يعود الضمير على شيء قبله) كالهاء في: زيد ضربته، والضمير في «منطلق» من «زيد منطلق»، لأنك لو أخبرتها عنها لجعلتها مكانها ضميراً وذلك الضمير يطلبه

(١) يقال: ما بالدار عريبٌ ومعربٌ؛ أي أحدٌ، الذكر والأنثى فيه سواء، ولا يقال في غير النفي (اللسان: ٥٩٢/١).

(٢) في اللسان (٣٠٥/٨): «ما بالدار كتيع: أي أحدٌ؛ حكاها يعقوب وشمعت من أعراب بني تميم؛ قال معديكرب:

وكم من غائط من دون سلمى قليل الأنس ليس به كتيعُ

والكتيع: المفرد من الناس».

(٣) في اللسان (٥٠٨/٤): «والعرب تقول: ما بالدار طوريّ ولا دوريّ أي أحدٌ، ولا طورانيّ مثله».

زيد والموصول، ولا جائز أن يعود إليهما، وإن أعدته إلى أحدهما بقي الآخر بلا رابط، فامتنع الإخبار. (وقيل): بل (الشرط ألا يكون) الضمير قبل الإخبار (رابطاً) كما في: زيد ضربته، فإن عاد على سابق وليس رابطاً جاز الإخبار عنه، كأن يذكر إنسان فتقول: لقيته، فإذا أخبرت قلت: الذي لقيته هو، فصحَّ الإخبار عن ضمير «لقيته»، وإن كان عائداً على شيء؛ قاله الأستاذ أبو علي الشلوبي.

قال الشلوبي الصغير: وهذا غير صحيح، ولا يوجد في كلام العرب إذ لا يفهم المعنى المراد منه في الجملة. قال أبو حيان: والذي نذهب إليه هو الشرط الأول، وهو اختيار الجزولي.

(و) شرطه (كونه بعض ما يوصف به من جملة صالحة) للوصف بأن تكون خبرية عارية من معنى التعجب غير مستدعية كلاماً ليصح كونها صلة بخلاف غير الخبرية ونحوها. (أو جملتين في حكم) جملة (واحدة) كجملتي الشرط والجزاء، فإنها تصلح للوصف، فيصلح في هذا الباب كأن يخبر عن «زيد» من قولك: «إن تضرب زيدا أضربه» فتقول: الذي إن تضربه زيد.

(و) شرطه (أن يتحد العامل في المتعاطفين) بأن كان الذي يراد الإخبار عنه معطوفاً ومعطوفاً عليه، فتقول في «قام زيد وعمرو»: «الذي قام وعمرو زيد» بخلاف ما إذا اختلف.

قال أبو حيان: وذلك لا يتصور إلا في العطف على التوهم نحو: «زيد لم يقم ولا بصديقك» تريد: «زيد ليس بقائم ولا بصديقك»، فلا يجوز الإخبار عن قولك: بصديقك، لأن عامل الجر ليس موجوداً في المعطوف عليه، فما اتحد العامل في المتعاطفين.

(والأصح جوازه) في هذا الباب (عن ضمير المتكلم والمخاطب) ومنعه بعضهم، قال: لأنك إذ ذاك تضع موضعهما ضمير غيبة وهو أعم منهما، ووضع الأعم موضع الأخص لا يجوز. وأجيب بمنع ما ذكره. مثاله قولك في الإخبار عن «أنا» من «أنا قائم»^(١)، و«أنت» من «أنت قائم»: «الذي هو قائم أنا»، و«الذي هو قائم أنت». أما ضمير الغائب، فنقل ابن عصفور: أنه لا خلاف في جوازه عنه.

(و) الأصح جوازه في (خبر باب كان الجامد) كما يجوز في خبر باب المبتدأ وباب إن، وباب ظنَّ الجامد بلا خلاف. مثاله فيها: «من كان زيد أخوك»: «الذي كان إياه أو كأنه زيد أخوك»، وفي باب المبتدأ: «الذي زيد هو أخوك»، وفي باب إن: «الذي إن زيدا هو أخوك»، وفي باب ظن: «الذي ظننت زيدا إياه أخوك» والأحسن وصل الضمير فيقال: «الذي ظننته زيدا أخوك»

(١) ما بين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق، وهي ساقطة من الأصل.

ونقل ابن الدّهان عن بعضهم منع الإخبار عن خبر كان مطلقاً، لأنه في معنى الجملة، واستبقحه ابن السّراج قال: لأنه ليس بمفعول على الحقيقة، وليس إضماره مُتَّصِلاً، إنما هو مجاز وهذا يخلدش نفي ابن عصفور الخلاف في الجواز. أما المشتق فسيأتي.

(و) الأصح جوازه عن (المصدر المُخَصَّص) بوصف أو إضافة كقولك في «قام زيد قياماً حسناً أو قيام الأمير»: الذي قامه زيد قياماً حسناً أو قيام الأمير (لا) عن (غيره) وهو المؤكد. وقيل: لا يجوز المُخَصَّص أيضاً، وقيل: يجوز عن المؤكد أيضاً.

(و) الأصح جوازه عن (المفعول له) واختاره ابن الضائع فتقول في الإخبار عن «إجلالاً» من «قامت إجلالاً لك»: «الذي قامت له إجلال لك»، وصحّح ابن عصفور المنع، لأنّ في الإخبار عنه تغييراً عن حاله من الرّفْع وغيره.

(و) الأصحّ جوازه في المفعول (معه) واختاره أيضاً ابن الضائع، وصحّحه أبو حيان فتقول في الإخبار عن «الطالبة» من «جاء البرد والطيالة»: «التي جاء البرد ولهاها الطيالة» وصحّح ابن عصفور المنع في الإخبار لما فيه من التّغيير عن حاله، وأجيب بأنّ التّغيير موجود في كل اسم أريد الإخبار عنه.

(و) الأصح (منعه في كل خبر مشتق) لمبتدأ أو كان أو إنّ أو ظن. وقيل: يجوز فيقال في «قائم» من «زيد قائم» أو مع ناسخ: «الذي زيد هو قائم»، و«الذي كان زيد إياه قائم»، و«الذي إن زيدا هو قائم» و«الذي ظننت زيدا إياه قائم»، و«الذي ظننته زيدا قائم».

(و) الأصحّ (منعه) في (مرفوع نحو عسى) من جوامد أفعال باب المقاربة، وأجازه ابن أبي الزّبيح، فيقال: «الذي عسى أن يقوم زيد»، ورُدّ بأنّ عسى لا تصلح للصلة لأنها خبريّة. أمّا المتصرّفة ككاد، وأوشك فيجوز الإخبار عن مرفوعها نحو: «الذي كاد يضرب عمراً زيد» في «كاد زيد يضرب عمراً».

(ويجوز في كل من المتعاطفين بغير أم) تقول في «قام زيد وعمرو» مخبراً عن المعطوف عليه: «الذي قام هو وعمرو زيد». وعن المعطوف «الذي قام زيد وهو عمرو» وقس عليه العطف بسائر الحروف، فإن كان العطف بأم لم يجز الإخبار لا عن المعطوف، ولا عن المعطوف عليه.

(و) يجوز في (سائر التّوابع) أي باقيها (مع المتبوع) فيقال في باب النعت في «مرتت برجل عاقل»: «الذي مرتت به رجل عاقل». وفي باب التّأكيد في «قام زيد نفسه»: «الذي قام زيد نفسه». وفي باب البدل في «قام زيد أخوك»: «الذي قام زيد أخوك».

(وقيل: يجوز في بدل دون متبوعه وعكسه) فيقال: «الذي قام زيد هو أخوك» والذي قام هو أخوك زيد، والصّحيح المنع كما في بابي النعت والتّأكيد.

(وضَعْفُه المازنيّ في ياء المتكلم).

ويجوز (في الموصول) بأن يُجعل مكان الموصول وصلته ضميراً لأنهما شيء واحد، ويحيل الموصول وصلته خبراً فيقال في الإخبار عن الذي من قولك: «ضربت الذي ضربته»: «الذي ضربته الذي ضربته».

(و) يجوز (في المتنازع فيه، ويبقى الترتيب) فيقال في الإخبار عن «زيد» من ضربني وضربته زيد: «الذي ضربني وضربته زيد».

(فإن كان) الإخبار (بأل، والمخبر عنه غيره) أي غير المتنازع فيه (فَحُلْف).

قال أبو حيان في شرح التسهيل: إذا كان المعطوف والمعطوف عليه من جملتين فعليتين بينهما ارتباط، فأردت الإخبار «بأل» عن بعض أسماء الجملتين فمنع ذلك قوم، وأجازه آخرون.

ثم اختلفوا، فذهب الأخفش: إلى أنه يُسَبِّك من الفعلين اسماً فاعل، وتدخل أل عليهما، ويؤقياً عواثدهما ويَجْعَلُهُمَا جميعاً كشيء واحد. ويعطف مفرد على مفرد، فيقال في الإخبار عن التاء من «ضربت وضربني زيد»: «الضارب زيداً، والضاربة هو أنا».

وذهب قوم من البغداديين إلى نحو ذلك إلا أنهم يحذفون العوائد، فيقولون في الإخبار عن التاء من «ظننت وظنني زيد عالماً»: الظان والظان عالماً زيد أنا.

وقياس قول الأخفش: الظَّائِنُ إياه، والظَّانُّ عالماً زيداً أنا.

وذهب المازني: إلى مراعاة الترتيب، وهو كأصحاب الحذف إلا أنه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كانا فعليّتين، فتقول: «الضاربة أنا والضارب زيد».

وذهب الفارسي والجرجاني: إلى أنه تدخل أل على الأول خاصة، فتقول: «الظَّائِنُ إياه وظنني عالماً زيد» فهذه خمسة مذاهب ذكرها أبو إسحاق إبراهيم ابن أصبغ^(١) في كتابه المسمى بـ: «رؤوس المسائل في الخلاف».

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن أصبغ الأزدي. قاض، من الشعراء. أندلسي من أهل قرطبة ومن بيوتاتها الأصبلة. ولي قضاء دانية وصرف عنها سنة ٢٢١ هـ، وأسكن بلنسية أشهراً ثم انتقل عنها، وولي بعد ذلك قضاء سجلماسة إلى أن توفي بها سنة ٢٢٧ هـ. أملى على قول سيويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية» عشرين كزاساً. انظر ترجمته في الأعلام (٥٦/١).

العَدَد

أي هذا مبحثه (يوث بالتاء ثلاثة) فما فوقها (إلى العشرة) أي معها (إن كان المعدود مذكراً مذكوراً) نحو: أربعة أيام وعشرة رجال. (وكذا) إن كان المعدود المذكر (محذوفاً على الألف) نحو: صمت خمسة أي خمسة أيام، ويجوز فصيحاً ترك التاء وعليه ﴿أَرْبَعَةٌ أَثْنُهُ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال»^(١)، وحكى الكسائي: «صمت من الشهر خمساً».

(وتحذف التاء) من ثلاثة إلى عشرة (إن كان) المعدود (مؤنثاً) حقيقة أو مجازاً نحو: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ﴾ [الحاقة: ٧] وعشر إماء. (أو اسم جمع أو) اسم (جنس) كل منهما (مؤنث غير نائب عن جمع مذكر، ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير) نحو: عندي ثلاث من الإبل، وثلاث من البط، وخمس من النخل.

بخلاف اسم الجمع المذكر كتسعة رهط، وثلاثة نفر.

واسم الجنس المذكر، ومُدْرَكَةُ السَّمَاعِ كَعَنْبٍ، ومِذْرٍ، وموز، وقَمَح. نَصَّت العرب على تذكيرها، وتأنيت البط والنخل.

واستعملت سائر أسماء الجنس كالبقرة مؤنثة، ومُذَكَّرَةٌ، قالوا: والغالب عليها التأنيت. ويخلاف المؤنث منها، النائب عن جمع مذكر كقولهم: ثلاثة أشياء، وثلاثة رَجُلَةٍ^(٢)،

(١) رواه مسلم في الصيام (حديث ٢٠٤) عن أبي أيوب الأنصاري، عن رسول الله ﷺ قال: «من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر».

(٢) في اللسان (٢٦٦/١١): «وقال سيويه: وقالوا ثلاثة رَجُلَةٍ، جعلوه بدلاً من أرجال، ونظيره ثلاثة أشياء جعلوا لفعاء بدلاً من أفعال؛ قال: وحكى أبو زيد في جمعه رَجُلَةٍ، وهو أيضاً اسم الجمع لأن فِعْلَةً =

لأنهما نائبان عن جمع مفرديهما إذ عُدِلَ من جمع «شيء» على «أفعال» إلى «فعلاء»^(١)، ومن جمع «راجل» على «أفعال» كصاحب وأصحاب إلى قُلَّة.

وبخلاف المسبوق بوصف يدلّ على التذكير نحو: ثلاثة ذكور من البطّ، وأربعة فحول من الإبل، فإن التأنيت في جميع ما ذكره.

والثبوت في إثبات التاء في المذكر أن العدد كله مؤنث وأصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيت، وتركت من المؤنث لقصد الفرق ولم يعكس، لأن المذكر أصل، وأسبق، فكان بالعلامة أحقّ، ولأنه أخف وأبعد عن اجتماع علامتي تأنيت.

(والجيرة) في التذكير والتأنيت (باللفظ غالباً لا بالمعنى، وقد يعتبر) في ذلك المعنى (بقِلّة) فيجاء بالتاء مع لفظ مؤنث لتأويله بمذكر كقوله:

١٦٨٥ - ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْد^(٢)

وقوله:

١٦٨٦ - وَقَائِعُ فِي مُضَرٍ تَسَعَةٌ^(٣)

أَوَّلُ «الأنفس» بالأشخاص، و «القائِع» بالمشاهد.

ويترك مع لفظ مذكر لتأويله بمؤنث كقوله:

١٦٨٧ - وَإِنْ كِلَاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ^(٤)

أَوَّلُ «الأبطن» بالقبائل.

= ليست من أبنية الجموع، وذهب أبو العباس إلى أن رَجُلَةً مخفف عنه.

(١) كذا في الأصل؛ والصواب «لفعاء»؛ وراجع الحاشية السابقة.

(٢) تقدم برقم (٩٧٩).

(٣) صدر بيت من المقارِب، وعجزه:

وَفِي وَائِلٍ كَانَتْ الْعَاشِرَةُ

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٣٦/٥، ٢٥٧)، والإنصاف (٧٦٩/٢)، والدرر (١٩٦/٦)،

وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٢٠)، ولسان العرب (١٢/٦٥١ - يوم)، ومجالس ثعلب (٢/٤٩٠).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشِيرِ

وهو للنوَّاح الكلابي في الدرر (١٩٦/٦)، والمقاصد النحوية (٤٨٤/٤). وبلا نسبة في الأشباه

والنظائر (٢/١٠٥، ٤٩/٥)، وأمالِي الزجاجي (ص ١١٨)، والإنصاف (٧٦١/٢)، وخزانة الأدب

(٧/٣٩٥)، والخصائص (٢/٤١٧)، وشرح الأشموني (٣/٦٢٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٢٠)،

والكتاب (٣/٥٦٥)، ولسان العرب (١/٧٢٢ - كلب، ١٣/٥٤ - بطن)، والمقتضب (٢/١٤٨).

(و) العبرة أيضاً في التذكير والتأنيث (بالمفرد) لا الجمع، فيقال: ثلاثة سَجَلَات وثلاثة دُنُيَّيرَات (خلفاً لأهل بغداد) فإنهم يعتبرون لفظ الجمع فيقولون: ثلاث سَجَلَات، وثلاث حمامات بغير هاء، وإن كان الواحد مذكراً.

(و) العبرة (في الصفة النائية عن الموصوف بحاله) أي الموصوف لا بحال الصفة، فيقال: رأيت ثلاثة رُبَعَات بالتاء إذا أردت «رجالاً» وثلاث رُبَعَات بحذفها إذا أردت نساء اعتباراً بحال الموصوف، وعليه ﴿مَنْ جَاءَهُ الْحَسَنُ فَلَهُ عَشْرُ أَثَرٍ﴾ [الأنعام: ١٦٠] أسقط التاء اعتباراً بحال الموصوف وهو الحسنات، ولم يعتبر المثل.

(ويعطف العشرون وإخوته) من ثلاثين إلى تسعين (على التيف) وهو (ما دون العشرة) من واحد إلى تسعة. (إن قصد به التعيين) فيقال في المذكر: واحد وعشرون، واثنان وعشرون إلى تسعة وتسعين، وفي المؤنث: واحدة وعشرون، واثنان أو ثنتان وعشرون، إلى تسع وتسعين، ولا يقال في شيءٍ مِمَّا دون العشرة نيف إلاّ وبعده عشرون أو إحدى وإخوته.

(وإلاّ) أي وإن لم يقصد التعيين (فبضعة في المذكر، ويضع في المؤنث) يعطف عليهما العشرون وإخوته، فيقال: عندي بضعةٌ وعشرون رجلاً، ويضع عشرون امرأة وهما بكسر الباء من: بَضَعْتُ الشيء: قطعته، كأنه قِطْعَةٌ من العدد.

(ولا يختصان) أي البضعة والبضع (بالعشرة فصاعداً) بل يستعملان وإن لم يعطف عليهما عشرة ولا عشرون، ومنه قوله تعالى: ﴿فِي بَضْعِ مِائَةٍ﴾ [الروم: ٤]. (خلفاً للفراء) في قوله: إنهما لا يستعملان إلاّ مع العشرة، ومع العشرين إلى التسعين. ثم هما اسم عدد مبهم من ثلاث إلى تسع، وبذلك فارقته النيف، فإنه من واحد، وفارقه أيضاً في أنه يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء، وفي أنه يختصّ بالعشرة فصاعداً وهو من: أُنَافَ على الشيء: إذا زاد عليه.

(وتبني العشرة معه) أي مع الاسم المضموم إليه، وهو التيف عند قصد التعيين وبضعة ويضع عند عدمه لتضمنته معنى حرف العطف الذي هو الأصل في العدد. وترك اختصاراً (على) حركة، لأنه معرب الأصل، وكانت (الفتح) طلباً للتخفيف. فيقال: أحد عشر، وإحدى عشرة وثلاثة عشر، وثلاث عشرة، وبضعة عشر، وبضع عشرة.

(وجوّز الكوفية) إضافته أي التيف أو البضع (إليها) أي العشرة، واستدلوا بقوله:

١٦٨٨ - نَبْتُ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِي^(١)

(١) الرجز لفتح بن طارق في الحيوان (٤٦٣/٦)، والدرر (١٩٧/٦)، وشرح التصريح (٢٧٥/٢)، والمقاصد النحوية (٤٨٨/٤). ولا نسبة في الإنصاف (٣٠٩/١)، وأوضح المسالك (٢٥٩/٤) =

وأجيب بأنه ضرورة إذ لا معنى لهذه الإضافة لأنها إما بمعنى اللأم أو من . والتيف ليس للعشرة ولا منها، بل هو زيادة عليها.

(و) جَوَزَ (الأخفش إعرابها مضافة) إلى اسم بعدها (كعبلبك) فيقال: هذه خَمْسَةُ عَشْرَ بقاء المصدر مفتوحاً وتغيير آخر العجز بالعوامل.

(و) جَوَزَ (الفراء) حيثُ إعرابها (كابن عرس) فيقال: هذه خَمْسَةُ عَشْرَ، ومررت بخمسة عشر إعراب الأول على حسب العوامل، وجَزَ الثاني أبداً.

والجمهور منعوا قياس ذلك، وأوجبوا بقاء الجزأين على الفتح كما لو لم يَصِفْ.

(و) جَوَزَ (ابن مالك إظهار العاطف) الذي قَدَر في الأصل (فتعرب) لزوال المعنى الموجب للبناء، فيقال: عندي خمسة وعشر رجلاً، وخمسة وعشرة امرأة.

قال أبو حيان: وما أظن العرب تكلمت بمثل ذلك وأما قوله:

١٦٨٩ - كأَنَّ بها البَذَرُ ابْنَ عَشْرٍ وَأَرْبَعٍ^(١)

فمخالف لتركيب أربع وعشر بتقديم التيف على العشر، فلا يصح الاستدلال به على هذا التركيـب.

(وتاء ثلاثة فما فوقها) إلى تسعة (في المركب) مع عشر (والمعطوف مع العشرين وإخوته كغيره) ثابتة في المذكر، ساقطة في المؤنث. وتاء عشرة في المركب بالعكس أي ساقطة في المذكر، ثابتة في المؤنث كراهة اجتماع علامتي تأنيث، فيقال: عندي ثلاثة عشر رجلاً إلى تسعة عشر، وثلاثة وعشرون رجلاً إلى تسعة وتسعين. وثلاث عشرة امرأة إلى تسعة عشر. وثلاث وعشرون امرأة إلى تسع وتسعين.

(ولمذكر دون ثلاثة عشر: أحد عشر أو واحد عشر^(٢))، واثنى عشر، ولمؤنثه إحدى عشرة أو وحدة عشرة، واثنى عشرة) ولم يبال هنا بالجمع بين علامتي تأنيث لاختلاف اللفظ في إحدى عشرة، وإعراب المصدر دون العجز في اثنتي عشرة فكأنهما كلمتان قد تباينت.

(واثنا عشر (واثنى عشرة مبيّان عجزاً لما تقدم (معربان صدرأ) على الأصح بالالف

= وخزانة الأدب (٦/٤٣٠، ٤٣٢)، وشرح الأشموني (٣/٦٢٧)، ولسان العرب (١٤/٤٣٨ - شقا).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا هَبَّ سَوَاتُ الصَّيْفِ عَنْهَا تَجَلَّتْ

وهو بلا نسبة في الدرر (٦/١٩٧).

(٢) قال في اللسان (٣/٧٠): «نقول: ما جامني أحد، والهمزة بدل من الوار، وأصله: وَحَدٌّ لأنه من

الوحدة».

رفعاً، والياء جرّاً ونصباً (لقيامه) أي العجزُ فيهما (عن التون) فبقي الصدر على إعرابه كما كان مع التون.

(ومن ثمّ) أي ومن أجل ذلك، وهو قيام العجز فيهما^(١) مقام التون (اختصا بمنع الإضافة) فلا يقال: اثنا عشرك، ولا اثنا عشرتك، كما أنه لا تجامع التون الإضافة بخلاف سائر أخواتها فإنها تضاف نحو: أحد عشرك وثلاثة عشرك، ومقابل الأصح في الصدر أنّه مبني على الألف والياء كأخواته المركبات، وعليه ابن كيسان وابن درستويه.

(وياء ثماني عشرة تفتح) على الأجود لخفة الفتح على الياء (أو تسكن) كسكونها في «معدني كرب» (أو تحذف) لأنها حرف زائد، وليست من سنخ^(٢) الكلمة. وحذفها (بعد) إبقاء (كشّر قبلها) دلالةً عليها (أو) بعد (فتح) للتركيب. (وقد يلزم الحذف في الأفراد) قبل أن تركب في العدد، فيجعل الإعراب على التون نحو: هذه ثمان، ورأيت ثماناً، ومررت بثمان.

(وشين عشرة في التركيب ساكنة) في لغة الحجاز، قال تعالى: ﴿اَثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]. وقد تكسر في لغة تميم^(٣)، وقرئ به في الآية^(٤). (أو تفتح) رجوعاً إلى الأصل فيها، وقرأ به الأعمش^(٥). أما عشر في التركيب فمفتوح الشين والعين. (أو تسكن عين عشرة) لتوالي الحركات في كلمة، وقرئ به في ﴿أَمَدَ عَشْرٍ كَوَكْبًا﴾ [يوسف: ٤] ﴿اَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾^(٦) [التوبة: ٣٦]. (أو) تسكن (دحا) أحد عشر (استثقالاً لتوالي الحركات).

(وهمزة) أي: أحد بدل (عن واو) الأصل: وَحَد. (وَأَلَفَ إِحْدَى) تأنيث ولذا منعت الصّرف (وقيل: إلحاق)، وهمزة أيضاً عن واو.

(ويعطف عليهما) أي على أحد وإحدى (العشرون وإخوته) كما يعطف على واحد وواحدة. (ولا يستعملان غالباً دون تنييف)^(٧) مع العشرة أو العشرين وإخوته (إلا مضافين

(١) في الأصل: «فيها».

(٢) السنخ: الأصل.

(٣) وكسروهم لها نادر في قياسهم لأنهم يخفّفون فعلاً، فيقولون في «تَيْر» «تَثَر». انظر البحر المحيط لأبي حيان (١/ ٣٩١).

(٤) قرأ «عَشْرَةَ» بكسر الشين: مجاهد وطلحة وعيسى ويحيى بن وثاب وابن أبي ليلى ويزيد. انظر المرجع السابق.

(٥) وابن الفضل الأنصاري أيضاً. وروي عن الأعمش الإسكان والكسر أيضاً. المرجع السابق.

(٦) قراءة «أحد عشر» بسكون العين لطلحة بن سليمان. و«اثنَا عشر» بسكون العين قرأ بها ابن القمعاة وهيبه عن حفص. انظر تفسير البحر المحيط (٥/ ٤٠ و ٢٨٠).

(٧) أي دون «تَيْف».

لغير علم) نحو: ﴿لَا تَحْدَى الْكُفْرَ﴾ [المذثر: ٣٥]. ﴿إِحْدَى أَبْنَى﴾ [القصص: ٢٧]. ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا﴾ [القصص: ٢٦]. ﴿فَتَنَصَّحَرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]. أحد الأحدين، واستعمالهما بلا نيف ولا إضافة قليل نحو: ﴿وَلَا تَحْدَى الْمُتْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٦].

١٦٩٠ - لقد ظَهَرَتْ فما تَخْفَى على أحد^(١)

وأضيفت إلى العلم في قول النابغة:

١٦٩١ - إِحْدَى بِلِيٍّ وما هام الفؤاد بها^(٢)

فأول على حذف المضاف أي إحدى نساء بلي.

والغالب عند عدم النيف واحد وواحدة.

(ويعرف العدد المفرد) وهو من واحد إلى عشرة إذا لم تضاف ثلاثة وما بعدها، والعقود: عشرون وإخوته ومائة وألف إذا قصد تعريفه (بأل) كسائر الأسماء المفردة فيقال: الواحد، والاثنان، والثلاثة، والعشرة، والعشرون، والتسعون، والمائة، والألف.

(وتدخل في المتعاطفين) بإجماع كقوله:

١٦٩٢ - إِذَا الْحَمْسَ وَالْخَمْسِينَ جَاوَزْتَ فَارْتَقِبْ قُدُومًا عَلَى الْأَمْوَاتِ غَيْرِ بَعِيدٍ^(٣)

(و) تدخل (في) ثاني (المضاف) دون أوله نحو: ثلاثة الأتواب ومائة الدرهم، وألف الدينار. قال:

١٦٩٣ - ثَلَاثُ الْأَثْنَيْفِي وَالرُّسُومِ الْبَلَاغُ^(٤)

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمْرَا

وهو للذي الرمة في ديوانه (ص ١١٦٣)، والدرر (١٩٩/٦)، وشرح المفصل (١٢١/١)، ولسان العرب (٨١/٤، ٨٢ - بهر).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إِلَّا السَّفَنَاءَ وَإِلَّا ذِكْرَةَ حُلَمَا

وهو في ديوان النابغة الذبياني (ص ٦٦)، والأشباه والنظائر (٢١٦/٥)، والدرر (٢٠٠/٦).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٣٣/٣)، والدرر (٢٠٠/٦).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَدْفَعُ الْبُكََا

وهو للذي الرمة في ديوانه (ص ١٢٧٤)، والأشباه والنظائر (١٢٢/٥، ٢٨٠)، وإصلاح المنطق =

وقال:

١٦٩٤ - فأثرك خمسـة الأشـبار^(١)

(و) تدخل في (أول المركب) دون ثانيه نحو: «ما فعلت الأحد عشر درهماً».

(وجوّز الكوفية دخولها في جزئيهما) أي المضاف والمركب، فيقال: الثلاثة الأثواب، والخمسة العشر رجلاً.

والبصريون قالوا: الإضافة لا تتجمع آل، والمركب محكوم له بحكم الاسم المفرد من حيث إن الإعراب في محل جميعه، فكان ثانيه كوسط الاسم.

ولا تدخل على أول المضاف مع تجرّد ثانيه بإجماع كالثلاثة أثواب.

(و) جوّز (قوم) دخولها (في تمييزه) بناءً على جواز تعريف التمييز نحو: العشرون الدرهم.

(و) جوّز (قوم) تركها من المعطوف) ودخولها في المعطوف عليه فقط نحو: الأحد وعشرون رجلاً، واختاره الألبدي تشبيهاً بالمركب، وردّه أبو حيان بالفرق، فإن المتعاطفين كل منهما معرب، فليس الثاني من الأول كالاسم الواحد.

(وإذا ميّز) العدد (بمذكّر ومؤنث) فالحكم في التاء وحذفها (للسابق مع الإضافة مطلقاً) وجد العقل أم لا، اتصل أم لا؟ نحو: عندي عشرة أعيد وإماء، وعشر إماء وأعبد، وعشرة جمال ونوق، وعشر نوق وجمال، وعشرة بين جمل وناق، وعشر بين ناقه وجمل.

والحكم للسابق أيضاً (مع التركيب بشرط الاتصال وعدم العقل) نحو: عندي ستة عشر جملاً وناق، وست عشرة ناقه (و) جملاً.

(وإن فصل بين) مع عدم العقل (فللمؤنث) سبق أم لا؟ نحو: ست عشرة بين جمل وناق أو بين ناقه وجمل. ووجهه أن المذكّر فيما لا يعقل كالمؤنث (وإن وجد العقل فللمذكّر مطلقاً) سبق أم لا؟ فصل بـ «بين» أم لا؟ نحو: خمسة عشر عبداً وأمة، أو أمة

= (ص ٣٠٣)، وجواهر الأدب (ص ٣١٧)، وخزانة الأدب (٢١٣/١)، والدرر (٢٠١/٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٠٨)، وشرح المفصل (١٢٢/٢)، ولسان العرب (٧٦/٦ - خمس)، ومجالس ثعلب (ص ٢٧٥). ولا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٣٥٨/١)، وتذكرة النحاة (ص ٣٤٤)، وشرح الأسموني (٨٧/١)، والمقتضب (١٧٦/٢، ١٤٤/٤)، والمختص (٦٤/١).

(١) تقدم برقم (٨٥٥).

وعيداً أو بين عبد وأمة، أو بين أمة وعبد.

قال أبو حيان: ولو كان عاقل وغيره غلب العاقل. قال: والعدد المعطوف هل هو كالمركب؟ ظاهر كلام ابن مالك لا، وابن عصفور نعم.

[مسألة في اسم الفاعل]

(المشتق من العدد يصاغ من اثنين) فما فوقهما (إلى عشرة: وزن فاعل) بغير تاء من المذكر وفاعلة (بالتاء من المؤنث بمعنى بعض ما صيغ منه) ولا يتصور ذلك في معنى الواحد، لأن الواحد نفسه هو اسم العدد فلا أصل له يكون مصاغاً منه.

ويستعمل (فرداً) كثنانٍ وثنائية وثلث وثلثة إلى عاشر وعاشرة (أو مضافاً لما) هو مصوغ (منه) كثنائي اثنين، وثلث ثلاثة إلى عاشر عشرة (ولا ينصبه) أي لا ينصب هذا المصوغ أصله المأخوذ منه (في الأصح) وعليه الجمهور، لأنه لا فعل له، لم يقولوا: ثَلَّثْتُ الثلاثة، ولا رُبِعْتُ الأربعة، وعمل اسم الفاعل فرع الفعل.

والثاني: أنه ينصبه وعليه الأخفش والكسائي، وثلعب، وقطرب، فيقال: ثالثٌ ثلاثةٌ ورابعٌ أربعةٌ على أن معناه متممٌ ثلاثةٌ، ومتممٌ أربعةٌ.

(وئالها): وعليه ابن مالك (ينصب ثان فقط) دون ثالث فما فوقه، قال: لأن له فعلاً سمع: نُتِيتَ الرَّجُلَيْنِ إِذَا كُنْتَ الثَّانِي مِنْهُمَا، فيقال: ثاني اثنين^(١)، ولم يسمع مثل ذلك في البواقي.

(ويضاف غير عاشر) أي تاسع فما دونه (إلى مركب مصدّر بما) هو مصوغ منه، فيقال: تاسعٌ تِسْعَةَ عَشَرَ، وتاسِعةٌ تِسْعَ عَشْرَةَ وهذا الوجه أحسن مما يأتي.

وعرب اسم الفاعل لزوال التركيب إذا كان أصله: تاسع عَشْرَ تِسْعَةَ عَشَرَ.

قال أبو حيان: وقياس من أجاز الإعمال في ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى: متممٌ تِسْعَةَ عَشَرَ.

(أو يعطف عليه عشرون وإخوته) فيقال: التاسع والعشرون، والتاسعة والعشرون، وكذا سائرهما.

(أو تركب مع العشرة) تركيبها مع التثنية (مقتصراً عليه غالباً) نحو: التاسع عشر، والتاسعة عشرة.

(١) ومنه قوله تعالى: «ثاني اثنين إذ هما في الغار» [التوبة: ٤٠].

(أو مضافاً لمرتب مطابق) مع بقاء كل من جزئي اسم الفاعل والعدد المضاف إليه نحو: تاسع عشر تسعة عشر، وتاسعة عشر تسع عشرة (وهو الأصل) وأقلها استعمالاً، والأولان محذوفان منه اختصاراً. وهل حذف في الثاني التركيب الثاني أو صدره وعجزه الأول؟ قولان: فعلى الثاني يعرب الجزء الأول لزوال التركيب دون الأول.

(ومثله الحادي في الزائد على العشرة) فيقال على الأول: حادي أحد عشر، وحادية إحدى عشرة، والحادي والعشرون والحادية والعشرون. وعلى الثاني: الحادي عشر والحادية عشرة. وعلى الثالث: حادي عشر أحد عشر، وحادية عشر إحدى عشرة.

وحادي مقلوب واحد جعلت فاؤه مكان لامه، فانقلبت ياء لكسر ما قبلها. وحكى الكسائي: واحد عشر على الأصل.

(وإن قصّد به) أي بفاعل من المصوغ من اثنين إلى عشرة، (جعل الأسفل في رتبته) أي رتبة أصله الذي صيغ منه (عمل) لأن له فعلاً، حكى: ثلثت الاثنين، ورَبَعْتُ الثلاثة، فيقال: رابع ثلاثة بمعنى جاعلها أربعة، وثالث اثنين، وحكى: ثاني واحد.

وحكم عمله كاسم الفاعل من النصب أو الإضافة إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، ووجوب الإضافة إذا كان بمعنى الماضي وفي التنزيل: ﴿ثَلَاثَةً رَّابِعَةً كُلٌّ مِنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] الآية. ﴿ثَلَاثَةً لِأَهْلِهِمْ﴾ [المجادلة: ٧] الآية.

(ولا يجاوز العشرة في الأصح) وقيل: يجاوز بأن يستعمل مع التركيب لكن بشرط الإضافة، وعدم النصب، فيقال رابع ثلاثة عشر بإعراب الأول، ورابع عشر ثلاثة عشر ببناء جزء كل، وإضافة المرتب الأول إلى الثاني، وهو الأصل.

ولا يجوز هنا الاختصار على مركب واحد لالتباسه وهذا رأي سيبويه قاله قياساً، واختاره ابن مالك. والجمهور على خلافه، لأنه لم يسمع.

وجوّز الكسائي بناءه من العقود، وحكى: عاشر عشرين، وقاس عليه الأنخض إلى التسعين، فيقال: هذا الجزء الثالث ثلاثين، وأباه سيبويه، والفراء، وقالوا: يقال: هذا الجزء العشرون، زاد غيره: أو كمال العشرين أو تمام العشرين، أو الموفي عشرين.

التَّارِيخُ

أي: هذا مبحثه، وهو عدد الأيام والليالي بالنظر إلى ما مضى من السنة، والشهر، وما بقي. وفعله: أرخ، ورخ وكذا يقال: تاريخ وتاريخ.

(يُؤرِّخُ بالليالي) دون الأيام (لسبقها) لأنَّ أول الشهر ليل، وآخره يوم، والليل أسبق من النهار خَلَقًا كما قاله^(١). أخرج ابن أبي حاتم. (وإن تأخرت ليلة عرفة) عن يومها (شرها) فذاك بالنسبة إلى الحُكْم وهو شروعية الوقوف في هذا الوقت المخصوص.

(فيقال أول) ليلة من (الشهر. كتب لأول ليلة منه) أو في أول ليلة أو (لقرنته) أو (لمهلته) أو (لمستهلته).

(ثم) إذا أرخت بعد مضي ليلة يقال: كتب (لليلة خلت) أو مضت منه.

وإذا أرخت بعد مضي ليلتين (فخلتا) أي فيقال لليلتين خلتا منه (فَخَلَوْنَ) أي ويقال بعد مضي ثلاث فأكثر ثلاث خَلَوْنَ منه.

(وللعشر فخلت) أي ويقال بعد العشر: لإحدى عشرة ليلة خلت بالتاء، لأنه جمع كثرة، وقد تقدم في الضمير أن الأحسن فيه التاء، وفي جمع القلة النون. ويجوز عكسه.

وإذا أرخت يوم خمسة عشر فيقال: كتب (لنصف من) شهر (كذا) وهو (أجود من) أن يقال (لخمس عشرة) ليلة (خلت) منه (أو بقيت) منه.

الجائز أيضاً (فلأربع عشرة بقيت) يقال في الستة عشر مؤرخاً بالقليل عند الأكثر.

ويقال في العشرين (لعشرين بقين) وكذا ما بعده.

(١) موضع النقط بياض في الأصل. وهو يشير إلى حديث نبوي لم أهتم إليه فيما عدت إليه من المصادر.

وفي التاسع والعشرين (آخر ليلة بقيت) وفي ليلة الثلاثين (آخر ليلة) منه (أو لسلخه) أو (لانسلاخه).

وفي يوم الثلاثين (آخر يوم) منه (كذلك) أي لسلخه أو لانسلاخه.

(وقيل: إنما يُؤرخ في النصف الثاني أيضاً (بما مضى) لأنه محقق، وما بقي غير محقق).

(ويقال) كتبه (في العشر الأول والأواخر، لا الأوائل والأخر).

الحِكَايَةُ

أي: هذا مبحثها، وهي: إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أوردته في الكلام.
(يسأل بأي عن مذكور نكرة) سواء كان عاقلاً أم لا، وصلاً أم وقفاً، (فالأفصح) فيه (مطابقة المحكي إعراباً وتذكيراً، وإفراداً وغيرهما) أي تأنيثاً، وتثنية، وجمعاً، فيقال في حكاية: قام رجل: أي، وفي قامت امرأة: أية، وفي قام رجلان: أيان، وفي قامت امرأتان: أيتان، وفي قام رجال: أيون، وفي قامت فتيات: أيات، وفي رأيت رجلاً: أيأ، وفي مرتت برجل: أي، وهكذا، ويجوز ترك المطابقة فيما عدا الأفراد والتأنيث، والأول أكثر في لسان العرب.

ويسأل عن المذكور النكرة (بمن وقفاً لا وضلاً خلافاً ليونس كذلك)، أي فالأفصح المطابقة فيما ذكر، (و) لكن (تُشَبَّعُ نونها في الأفراد) فيقال في قام رجل: منو، وفي ضربت رجلاً: منا، وفي مرتت برجل: مئبي.

(وتسكن) نونها (قبل تاء التأنيث في التثنية غالباً) فيقال: مَتَّانٍ في الرفع. ومَتَّين في النصب والجذر.

وقد تُسَكَّنَ قبلها في الأفراد، فيقال: مَنَّت بسكون النون، والباقي الرفع والنصب، والجذر، والفصح منه بفتح النون، وإسكان الهاء المبدلة من تاء التأنيث.

وقد يحرك قبلها في التثنية، فيقال: مَتَّان، وهو القياس، لأنه تثنية مَنَّ بالتحريك، والتثنية فرع الأفراد، وهو المشار إليه بقولي: غالباً.

ويقال في حكاية التثنية والإعراب: منان ومنين، وفي حكاية الجمع والإعراب: منون ومنين، وفي حكاية الجمع والتأنيث: منات.

ويجوز أيضاً ترك المطابقة فتقول إذا قيل: قام رجل أو رجلان أو رجال: مَنْ، وفي نصب ذلك: مَنْ، وفي جره: مَنِي، وكذلك في المؤنث أفراداً وثنيتين وجمعاً، وهو لغة لقوم من العرب، وكان هؤلاء أرادوا أن يحكوا إعراب الاسم فقط.

وأجاز يونس الحكاية بمن في الوصل والحاق الزيادات بها حيث تقول: مَنْ يا فتى، وَمَنْ يا هذا وَمَنِي يا هند. ولا تُنَوَّن، وَمَنْت يا فتى في الأحوال تشير إلى الحركة، ولا تنوَّن، ومنان، ومَنانٍ يا فتى، فتكسر النون، ومنون ومنينٍ يا فتى، فتفتح النون، ومنات يا فتى فتضم التاء، وتنوَّن في الرفع، وتكسر التاء، وتنوَّن نصباً وجراً، وحكاها لغة لبعض العرب، ولشدوذا، قال: لا يصدَّق بهذه اللغة كلُّ أحد.

(وقيل: الحروف الناشئة زيادة) زيدت أولاً (في الحكاية) ولزمت عنها الحركات، لا إشباع للحركات، فنشأت الحروف وتولدت عنها فحاصل القولين أنه اختلف: هل الحكاية وقعت بالحركات، وتولدت عنها الحروف، أو بالحروف، ولزمت عنها الحركات؟ والأول قول السيرافي والثاني: قول الميزد والفارسي.

(وقيل: الحروف (بدل من التنوين) قال أبو حيان: وهذا ليس بشيء، لأن الإبدال من التنوين رفعاً وجراً لغة لبعض العرب. وأمّا مَنْ، ومَنِي فكل العرب تقوله.

(ومثل بدل من لام العهد) لأن النكرة متى أعيدت كانت باللام لئلا يتوهَّم أن الثاني غير الأول.

(ولا يحكى غالباً معرفة) وشدَّ حكاية المضمر فيما روي من قولهم: مع منين؟ لمن قال: ذهب معهم (خلافاً ليونس) حيث أجاز حكاية جميع المعارف كالإشارة والمضاف. (لأعلم لم يتيقن نفي الاشتراك فيه) اسماً أو كُنْية أو لقباً، فيحكى بإجماع النحاة على لغة الحجازيين (بمن دون عاطف، فيقدر إعرابه كله في الأصح) كقولك لمن قال زيد: من زيد ولمن قال: رأيت زيداً: من زيداً ولمن قال: مررت بزيد: من زيد، ف «من» في الأحوال الثلاثة مبتدأ، وزيد خبر، وحركات الإعراب الثلاثة مقدرة لأن حرفه مشغول بحركة الحكاية.

وذهب بعضهم إلى أن حركته في الرفع إعراب. ولا تقدير إذ لا ضرورة في تكلف رفعه مع وجود أخرى، وإنما قيل به في التَّصَبُّب والجر للضرورة.

وذهب الفارسي: إلى أن «من» في مثل ذلك مبتدأ وخبرها جملة محذوفة، وزيد بعض تلك الجملة، والتقدير: مَنْ ذكرته زيداً، ومن مررت به زيد، فيكون بدلاً من الضمير المقدَّر.

وذهب بعض الكوفيَّين: إلى أن «مَنْ» محمولة على عامل مضمر يدلُّ عليه العامل في الاسم المستفهم عنه، والواقع بعد مَنْ بدل منها، فإذا قيل: ضربت زيداً فقلت: مَنْ زيداً،

فالتقدير: مَنْ ضربت؟ وزيداً بدل مِنْ «مَنْ»، وإذا قيل: مررت بزيد، فقلت: مَنْ زيد، فالتقدير: بمن مررت؟ وزيد بدل مِنْ «مَنْ»، فإن اقترنت من بعاطف فقلت: وَمَنْ زيد؟ بطلت الحكاية، وتعيّن الرفع، سواء كان زيد في كلام المتكلم منصوباً أم مجروراً لزوال اللبس. ولو تيقّن نفي الاشتراك في العلم لم يجز أن يُحكى.

وقد يترك الحجازيون حكاية العلم مع وجود شرطه، ويرفعون على كل حال كلفة غيرهم فإن بني تميم لا يميزون الحكاية أصلاً.

قال أبو حيان: والإعراب أقيس من الحكاية، لأنها لا تتصور إلاً بخروج الخبر عما عُهد فيه من الرفع.

(ويحكي الوصف المعروف المنسوب، قال سيبويه: بـ «مَنْ» ملحقة بالـ والياء) المشددة (كالمني)^(١) لمن قال مثلاً: قام زيد القرشي فلم تفهم القرشي، فاستفهمت عنه ويعرب إذ ذاك ويؤنث، ويُنْتَى، ويجمع بالواو والنون، وبالألف والتاء، وتثبت هذه الزيادات في الوصل والوقف، فإن فهمت الصفة المنسوبة، ولم يفهم الموصوف لم تحك، بل تقول: مَنْ زيد القرشي؟ إلا على لغة من يحكي العلم المُتَّبِع وذلك قليل، ثم إن سيبويه أطلق هذا الحكم ولم يذكر خصوصاً ولا عموماً (فعمّم قوم ذلك) في العاقل وغيره، وفي النسب إلى أب أو أم، أو قبيلة أو بلد أو صنعة.

(وخصّه المبرد بالعاقل وحكى غيره بالماي والماوي) لأن «ما» لما لا يعقل، فإذا قيل: رأيت الحمار الوحشي أو المكّي تقول: الماي، أو الماوي.

قال صاحب البسيط: وفي هذا نظر عندي، لأن «ما» لا يحكى بها فينبغي ألا تدخل في هذا الباب، قال: وكان الأقيس أن تدخل فيه، أي لأنها لغير العاقل، ولها حظ في الحكاية، فيقال: الأيوي ينسب إلى أي.

وقال غيره: الصحيح أن سيبويه أطلق القول ولم يسمع: «الماي» ولا الماوي، وإنما قاله من قاله بالقياس.

(و) خصّه (السريانيّ بالنسب إلى الأم والأب والقبيلة) كالعلوي، والفاطمي، والقرشي، قال: وأما النسب إلى البلد كالمكّي أو الصّنعَة كالحِطّاط فلا يقال فيهما: المنّي،

(١) قال سيبويه في الكتاب (٢/٤١٥): «هذا باب من إذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه. وذلك قولك: رأيت زيداً، فنقول: المنّي، فإذا قال: رأيت زيداً وعمراً، قلت: المَينَينَ، فإذا ذكر ثلاثة قلت: المَينَينَينَ؛ وتحمل الكلام على ما حمل عليه المسؤول إن كان مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً، كأنك قلت: القرشي أم التفتي، فإن قال القرشي نصب، وإن شاء رفع على هُوَ، كما قال صالح في: كيف كنت؟ فإن كان المسؤول عنه من غير الإنس فالجواب: الهَنُّ والهَنَّةُ والفَلانُ والفَلانة؛ لأن ذلك كناية عن غير الآدميين».

لأنه لم يسمع ذلك إلا في النسب لغير الصنعة، والبلد. والقياس يقتضيه، لأن القصد بالحكاية إنما هو المحافظة على الاسم، وهم إنما يحافظون على النسب إلى الأم، والأب، والقيلة لا غير ذلك. انتهى.

(ولا يحكى علم متبع بغير ابن مضافاً لعلم) سواء أتبع بنعت أو عطف بيان أو بدل أو تأكيد، بل يتعين الإعراب في جميع ذلك فإذا قيل: رأيت زيداً الفاضل أو أخا عمرو أو نفسه، يقال: من زيد الفاضل، أو من زيد أخو عمرو، أو من زيد نفسه.

فإن أتبع «بابن» مضاف إلى علم جازت الحكاية لأن التابع مع ما جرى عليه قد جعلاً كشيء واحد، فيقال لمن قال: رأيت زيد بن عمرو: مَنْ زيد بن عمرو؟ (وقيل: يُحكى الوصف والموصوف مطلقاً)، قاله أبو علي.

(وفي) حكاية العلم (المعطوف) والعلم (المعطوف عليه خُلف). فذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر مبطل للحكاية.

ومذهب آخري أن العطف لا يطلها، وفترقوا بين العطف وسائر التوابع بأنه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلافها، فإن فيها بياناً للمتبوع، فيقال لمن قال: رأيت زيداً وعمراً: من زيداً وعمراً؟ فإن كان أحد المتعاطفين مما يحكى، والآخر بخلافه بنيت على المتقدم منهما، وأتبعته الآخر في الحكاية أو إبطالها، فيقال في رأيت زيداً وصاحب عمرو: من زيداً وصاحب عمرو؟ وفي رأيت صاحب عمرو وزيداً: مَنْ صاحب عمرو وزيداً؟

(وربما حُكي الاسم دون سؤال) كقوله تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُ إِنَّهُمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠] إبراهيم ليس بمسؤول، وقد حكي هذا اللفظ لأنه كاسمه، فحكي وأعرب، وجعل مفعولاً لم يسم فاعله.

(ويحكى التمييز بماذا) فيقال لمن قال: عندي عشرون رجلاً عنك: عشرون ماذا؟ قاله أبو حيان.

(و) يحكى (المفرد المنسوب للفظه حُكْمٌ أو يجري معرباً) بوجه الإعراب (اسماً للكلمة أو لللفظ) كقولك في قول القائل: «ضربت زيداً»: «زيداً مفعول» فتحكي الكلمة كما نطق بها في كلامه، أو تقول: «زيد مفعول» بالإعراب والتذكير أي هذا اللفظ، أو زيد مفعولة بالإعراب والتأنيث، أي هذه الكلمة، فإن لم يكن مما يقبل الإعراب تعينت الحكاية كقولك في قام من في الدار: من موصول، وفي عجبت من زيد من حرف جر، ولا يجوز من موصول، ولا «من» حرف جر.

[حكاية المسمى به من متضمن إسناده]

(مسألة): (يُحكى المسمى به من متضمن إسناده) كبرق نخره، وتأبط شراً و«قام» ناوياً

فيه الضمير (أو عمل) رفعاً أو نصباً أو جرّاً: كقام أبوه، وضارب زيداً، وغلانم زيد. قال في الارتشاف: ويتأثر بالعوامل فتقول: قام قائم أبوه، ورأيت قائماً أبوه، ومررت بقائم أبوه. ويتأثر في غلام زيد الأول، والثاني مجرور دائماً. (أو إتياع) كأن يسمى بصفتي أو موصوف كرجل عاقل، أو بمعطوف ومعطوف عليه: كزيد وعمرو، أو نسق (بحرف دون متبوع) كأن تسمي: وزيداً أو وزيد، فيحكي كما تحكي الجملة.

(أو مركب حرف واسم) كيا زيد، وأنت وزيد، وحشما، وكذا وكأين، وهذا، وهؤلاء.

(أو) مركب حرف (وفعل) كهلما إذا لم يضم فيه ويضربون، وضربوا في لغة: أكلوني البراغيث.

(أو) مركب (حرفين) كأنما وليتما. (وقيل: يعرب) المركب من حرفين (إن كان أحدهما زائداً لغير معنى) كـ «عن ما» في: «عَمَّا قَلِيلٍ» [المؤمنون: ٤٠] فيقدر تقدير اسمين، ويتم منها ما يحتاج إلى التمام كما لو سمي بـ «ما» من قوله: «فِيمَا تَقْضِيهِمْ يَشْفَقُهُمْ» [النساء: ١٥٥] فيقال على هذا: بي ما بالإتمام. (قيل): ويُعرب (نحو: قمت) أيضاً مما اتصل به ضمير الفاعل، فيقال: هذا قمت، ورأيت قمتاً، ومررت بقمت.

ولا يضاف شيء من هذه الأنواع المسمى بها ويحكي (ولا يُصَغَّرُ) لأنها إما جملة وإما شبه جملة، وكذلك لا يُثْنَى ولا يُجْمَع.

(ويعرب غير ذلك) مما يسمى به، وليس من الأنواع المذكورة.

(و) المسمى بحرفين (يُصَغَّرُ ثانيهما أو يرد ما حذف) منه، إن كان محذوفاً منه (إن كان ليناً) نحو: «لو»، و«كي» فيرد آخرهما، ونحو: «قل»، و«بع»، و«خف»، فيقال: قل، وبع، وخف بالتضعيف. أو قول، وبيع، و«خاف» بالرد. (ولاً) بأن كان حرفاً صحيحاً (فلاً) يَضَعَفُ كمن، وعز، بل يُغْرِيان كـ «يد» و«دم».

(و) المسمى (بـحرف) واحد (ليس بعض كلمة إن تحرك كمل بتضعيف) حرف (مجانس حركته) كأن تسمي بالتاء من ضربت، وبالياء من يزيد، وبالكاف من أكرمك، فتقول: «توا»، و«بي»، و«كاء».

(ولاً) بأن كان ساكناً كلام التعريف على أي سيبويه فيكمل (بهمزة الوصل) فيقال: قام ال، فإن كان ألفاً لا يقبل التحرك لم تصح التسمية بها.

(أو بضعاً) فإن سكن (فبالوصل أو الحرف) الذي كان قبله (أو به يرد كل كلمة. أقوال) مثاله: إذا سميت بالراء من صُزِب المصدر فتقول على الأول: قام أو وعلى الثاني: قام صر.

(وإلا) بأن تحرك (فبالضعيف) كقولك في الضاد المفتوحة من ضَرَب: ضاء، والمكسورة من ضَرَب^(١): ضِيءٌ والمضمومة من ضرب^(٢): ضُوٌّ. (أو بالفاء إن كان عيناً) كقولك في الراء من «ضرب» القفل إذا سَـيَّ به: قام ضر (وعكسه) أي بالعين إن كان فاءً كقولك في الضاد منه: قام ضر أيضاً.

(واللام بأحدهما) إما بالفاء أو العين كقولك في الباء من ضرب: ضَبَّ، أو رَبَّ.

(أو إن كان فعلاً بالفاء واللام) كقولك في الضاد من ضرب: ضَبَّ (وهي) أي اللام (بغير الفاء). إما الفاء أو العين.^(٣) .

(أو يرد كُلُّ الكلمة أقوال. ومنع الفراء التسمية بساكن مطلقاً) لأنه لا يمكن الابتداء به. (و) منعها (بعضهم إن امتنع تحريكه) كالألف.

(ويجعل «فو» فعلاً) لأن العرب لما أفردته عن الإضافة قالوا: (قم وذو) بمعنى صاحب (ذَوِي) عند سيبويه رُدُّ إلى أصله عنده وهو: ذَوِي فقلبت الياء ألفاً (وذو) عند الخليل، لأنه أصله عنده، فيقال: قام ذَوٌّ، ورأيت ذَوّاً، ومررت بذَوٍّ.

(و) يردّ همز (الوصل في فعل قطعاً) فإذا سمّيت بنحو: انطلق قلت: انطلق بقطع الهمزة، لقلّة ما جاء من الأسماء بهمزة الوصل، فلا يقاس عليه بخلافها في الاسم نحو: انطلق فلا يقطع لأنها ثبتت فيه، وهو اسم لم يخرج عن الاسمية.

(قيل أو اسم) أيضاً وعليه ابن الطراوة فقال: تقطع الهمزة في انطلاق.

(و) يجعل الفعل (المحذوف آخره) كلم تَزَم، ولم يَتَزَمْ (أو متلوّه) أي ما قبل آخره كلم يَتَم، ولم يَتَم. (أو لاه وفاءه) نحو: «ع»، و«ف». (أو لاهه (وعينه) نحو: «ر» (مكماً) برد المحذوف، فيقال في الأمثلة: قام، يرمي، ويغزو، ويقوم، ويبيع ودع، ورأيت، وعيا، ورأى، كمعصى.

(و) يجعل (الفكّ للجزم والوقف مدخماً) فإذا سميت بلم يردد، أو اردد، قلت: جاء يَزِدُّ غير منصرف ورُدُّ منصرفاً. (و) يجعل (هاء السكت محذوفاً) فيقال في: ارمه: جاء ارم على حدّ جوارٍ.

(و) المسمى (بجاء فوق حرف ومجرور الأجود إعرابه مضافاً لمجروره) فيقال في نحو: من زيد، جاء من زيد، ورأيت من زيد، ومررت بمن زيد (ومعطى ما له مستقلاً) أي .

(١) كذا في الأصل، وهو تحريف، والصواب «فِرَّاب» كما في كتاب سيبويه (٣/٣٢٦).

(٢) وهذه أيضاً محرفة؛ والصواب «ضُحَى» كما في الكتاب (٣/٣٢٦).

(٣) موضع النقط بياض في الأصل.

يُضعف إن كان آخره لين، فيقال: جاء في زيد، ويقابل الأجود أنه يحكى، فيقال: جاء من زيد.

(وقيل: يجب) الإعراب والإضافة (في ثلاثي أو ثنائي صحيح) كمنذ، ورب، ومن، وعن، ولا تجوز الحكاية.

(وقيل) تجب (الحكاية في ثنائي معتل) كـ «في»، ولا يجوز الإعراب.

(و) المسمى بجار ومجرور، والجار (حرف) واحد (يحكى وجوياً عند الجمهور) وأجاز المبرد والزجاج إعرابهما، ويكمل الأول كما لو سمي به مستقلاً فيقال في «بزيد»: جاء بي زيد.

(و) المسمى (بالذي وفروعه إن قلنا آل معرفة حذف) فيقال: جاء لذ، ولت (ولاً) بأن قلنا زائدة وتعريفها بالصلة (فقولان) قيل: تحذف، وقيل: لا (وعليهما تحذف الصلة) إذ صار علماً، فأغنى تعريف العلمية عنها. (وقيل): هذا إذا لم يلحظ فيه معنى الوصف، (وإن لحظ الوصف بقيا) أي آل والصلة (ويجعل الباء) من الذي ونحوه (حرف إعراب) فيقال: جاء الذي ورأيت لذياً، كما يعرب عر، وسح (ما لم يحذف) قبل التسمية ثم يسمى به كما سمي باللد لغة في الذي (فمثلوها) وهو الدال حيثل يجعل حرف الإعراب، فيقال: جاء لذ، ورأيت لذاً.

(وأسماء الحروف) ألف، باء، تاء، ثاء إلى آخرها (وقف) كما جاءت في القرآن ﴿التر﴾ [البقرة: ١ وغيرها] (إلا مع عامل فالأجود) حيثل فيها (الإعراب ومد المقصور) منها نحو: كتبت باء، تاء، ويجوز فيها الحكاية كحالها بلا عامل نحو: كتبت باء وتاء، وجيم، وجاء، ويجوز ترك المدّ ثان يعرب مقصوراً منوناً نحو كتبت بأ (كالتعاطف) أي كما إذا تعاطفت فإن الأجود فيها أيضاً الإعراب والمدّ، وإن لم يكن عامل تقول: جيم، وكاف، وباء كما تقول: واحد، واثنان، وثلاثة وأربعة.

الضَّرَائِر

أي هذا مبحث الأمور التي تجوز لضرورة الشعر، ولا تجوز في غيره.
(يجوز للشاعر) أن يرتكب (ما لا يجوز في الاختيار، قال ابن مالك: إن لم يجد عنه مندوحة، بأن لم يُمكنه الإتيان بعبارة أخرى).
(وجوزَه ابن جني وابن عصفور، وأبو حيان، وابن هشام مطلقاً) أي وإن لم يضطر إليه، لأنه موضع أُلِّقَتْ فيه الضرائر بدليل:

١٦٩٥ - كم يَجُودُ مُقْرِفٍ نال المُلا^(١)

فصل بين كم ومدخولها بالجار والمجرور، وذلك لا يجوز إلا في الشعر ولم يضطر إلى ذلك، إذ قد يزول الفصل بينهما برفع «مقرف» أو نصبه.

قال أبو حيان في شرح التسهيل: لا يعني التحويتون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لا توجد ضرورة، لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وإنما يعنون بالضرورة أنَّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر، المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم النثر، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام. انتهى.

(وذمه ابن فارس مطلقاً) فقال: ما رأينا أميراً أو ذا شوكة أكرم شاعراً على ارتكاب ضرورة، فلما أن يأتي بشعر سالم أو لا يعمل شيئاً.

(١) تقدم برقم (٩٨٩).

(نعم لا يخرج عن الفصاحة إلا ما استوحش وفقاً لحازم الأندلسي^(١)) وعبارته في «المنهاج»^(٢). الضرائر الساقطة، فيها المستقبح، وغيره: وهو ما لا تستوحش فيه النفس كصرف ما لا ينصرف.

وقد تستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة، وأشدُّ، وتنوين «أفعل ين». ومما لا يستقبح قصر الجمع الممدود، ومدّ الجمع المقصور، ويستقبح منه ما أدى إلى التباس جَمْع بجمع كرد مطاعم إلى مطاعيم، أو عكسه، فإنه يؤدي إلى التباس مطعم بمطعام.

وأقبح الضرائر الزيادة المؤدية إلى ما ليس أصلاً في كلامهم كقوله:

١٦٩٦ - من حيث ما نظروا أدنو فانظُور^(٣)

أي أنظر.

إلى ما يقل في الكلام كقوله:

١٦٩٧ - طأطأت شيمالي^(٤)

(١) هو حازم بن محمد بن حسن بن حازم القرطاجني، من أهل قرطاجنة بشرفي الأندلس. ولد سنة ٦٠٨ هـ، وأخذ عن علماء غرناطة وإشبيلية، وتلمذ لأبي علي الشلوين، ثم هاجر إلى مراكش ومنها إلى تونس، وتوفي بها سنة ٦٨٤ هـ. من كتبه: سراج البلغاء، وله ديوان شعر. انظر الأعلام للزركلي (١٥٩/٢).

(٢) هو كتاب «منهاج البلغاء في علمي البلاغة والبيان». انظر كشف الظنون (ص ١٨٧٠). وهو نفسه «سراج البلغاء» قال الزركلي في الأعلام (١٥٩/٢): «طبع طبعة أنيقة محققة باسم: منهاج البلغاء وسراج الأدباء».

(٣) عجز بيت من البسيط، وصلده:

وأُنسي حيشما يثني الهوى بصري

وهو لابن هرمة في ملحق ديوانه (ص ٢٣٩). ويلا نسبة في أسرار العربية (ص ٤٥)، والأشباه والظاهر (٢٩/٢)، والإنصاف (٢٤/١)، والجنى الداني (ص ١٧٣)، وخزانة الأدب (١٢١/١)، ٧/٧، ٨/٢٢٠، ٣٧٣، والدرر (٢٠٤/٦)، ووصف المباني (٤٣٥/٣)، ورسر صناعة الإعراب (٢٦/١)، ٣٣٨، ٦٣٠/٢، وشرح شواهد المغني (٧٨٥/٢)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٥٠)، ولسان العرب (٤٣٠/١٤) - شري، ٤٢٩/١٥ - الألف، ٤٨٨/١٥ - وا)، والمحتضب (٢٥٩/١)، والمغني (٣٦٨/٢)، والمعتمد في التصريف (١٥٦/١).

ويروى «سلكوا» مكان «نظروا».

(٤) جزء بيت من الطويل، وتماهه:

كانني بفتحاء الجناحين لقوة على عجل مني طأطأت شيمالي

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٣٨)، والدرر (٢٠٦/٦)، وشرح شواهد المغني (٣٤١/١)، =

أي شمالي.

والنقص المجحف كقوله:

١٦٩٨ - درسَ المَنَا بِمُتَالَعِ فِأَبَانٍ^(١)

أي المنازل.

والعدول عن صيغة لأخرى كقوله:

١٦٩٩ - جدلاء محكمة من نُسُجِ سَلَامٍ^(٢)

أي سليمان. انتهى.

قال في «عروس الأفراح»^(٣): وهذا تفصيل حسن ينبغي اعتباره، قال: وقد أطلق الخفاجي أنَّ صرف غير المنصرف وعكسه في الضرورة مُجَلٌّ بالفصاحة فتلخص من ذلك قولان (وهي كثيرة جداً) حتى أفردا ابن عصفور بمؤلف^(٤) (وغالبا مفرق في أبواب).

= واللسان (٣٦٤/١١ - شمل)، والمعاني الكبير (ص ٢٨). ويلا نسبة في الإنصاف (٢٨/١)، والخصائص (١١/١).

ويروى «طاطىء» مكان «طاطات»، و«صود من العقبان» مكان «على عجل متي». وفتح الجناحين: أي لينة الجناحين. واللقوة: العقاب.

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

فتصادمت بالشُّبْنِ فالشُّوبَانِ

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ١٣٨)، والدرر (٢٠٨/٦)، وسمط اللآلي (ص ١٣)، وشرح التصريح (١٨٠/٢)، وشرح شواهد الشافية (ص ٣٩٧)، ولسان العرب (٣٧/٨ - تلغ، ٥/١٣ - ابن)، والمقاصد النحوية (٢٤٦/٤). ويلا نسبة في أوضح المسالك (٤٤/٤)، وشرح الأشعموني (٤٦٠/٢). ومتالع وأبان والسويان: أسماء مواضع.

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدرة:

فيه الرماح وفيه كلّ سابغ

وهو للمطبعة في ديوانه (ص ٧٥)، والأغانى (١٣٢/١٢)، وجمهرة اللغة (ص ١٣٢٧)، والدرر (٢٠٩/٦)، وسمط اللآلي (ص ٦٨٨)، ولسان العرب (١٠٥/١١ - جلد، ٣٠٠/١٢ - سلم)، والمعاني الكبير (ص ١٠٣٥، ١٠٣٥). ويلا نسبة في الدرر (٢٥٨/٦).

(٣) «عروس الأفراح» شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٧٣ هـ. وهو شرح لتلخيص المفتاح في المعاني والبيان لجلال الدين القزويني المتوفى سنة ٧٣٩ هـ. انظر كشف الظنون (ص ٤٧٧).

(٤) وللقرّاز المتوفى سنة ٤١٢ هـ أيضاً «ضرائر الشعر»، وللمبرد أيضاً. انظر إنباء الرواة (٢٥٢/٣)، وكشف الظنون (ص ١٠٨٥).

ومنها نقل حركة وحرف لغير محلّه كقوله :

١٧٠٠ - قد كان شَيْبَانُ سَلِيداً وَهْصَةً حتى أُنَاهُ قِرْنُهُ فَوْقْصَةً^(١)

نقل ضمة الهاء إلى الصاد كقوله :

١٧٠١ - تَكَادَ أَوَالِهَا تُقَرِّي جُلُودَهَا^(٢)

أي أوائلها .

(وحذف تنوين) كقوله :

١٧٠٢ - وَقِلْ بِشَاشَةِ الرَّجَّةِ الْمَلِيحُ^(٣)

أي بشاشة بالنصب على أنه تمييز نسبة ، والوجه فاعل قل .

(و) حذف (نون شتان) كقوله :

١٧٠٣ - أُرِيدَ صَلاَحُهَا وَتُرِيدَ قَتْلِي وَثَمَّ بَيْنَ قَتْلِي وَالصَّلَاحِ^(٤)

(١) الرجز لامرأة من عيد القيس في الدرر (٢١١/٦) ، وشرح التصريح (٣٤٢/٢) ، واللسان (١٠٣/٧) - هبص ، ١٠٦ - وقص .

ويروي «هبصه» مكان «وهصه» كما في اللسان . ويروي :

ما زال شيبان سليدا رهصه حتى أُنَاهُ قِرْنُهُ فَوْقْصَهُ

كما في شرح التصريح . والهبص : من النشاط والمجلة . والوهص : شدة غمز وطء القدم على الأرض . ووقص عنقه يَقْصُهَا وَقْصاً : كسرهما ودقها .

(٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

ويكتحلُّ التالسي بِسُورٍ وَحَاصِبٍ

وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه (ص ١٨٤٨) ، ولسان العرب (٧١٦/١١ - وأل) . ولا نسبة في الدرر (٢١٣/٦) ، وسر صناعة الإعراب (ص ٧٤٢) ، والمنصف (٥٧/٢) .

وأوالها : يريد أوائلها . والمور : الغبار المتردد ، وقيل : التراب تثيره الريح .

(٣) عجز بيت من الوافر ، صدره :

تَغَيَّرَ كَيْلٌ ذِي حَسَنِ وَطَيْسٍ

وهو منسوب لآدم عليه السلام في خزانة الأدب (٣٧٧/١١) ، والدرر (٢١٤/٦) . ولا نسبة في الإنصاف (٦٦٦/٢) .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ٥٢) ، والتنبيه على أوهام أبي علي في أماليه (ص ٥٢) ، وخزانة الأدب (٢٧٨/٦) ، وسقط اللآلي (ص ٦٤ ، ١٣٨) ، ولسان العرب (٥٠/٢) - شتت) . ولا نسبة في الدرر (٢١٥/٦) .

(و) حذف (نون لكن) كقوله :

١٧٠٤ - فلسست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل^(١)

(و) نون (لم يكن قبل ساكن) كقوله :

١٧٠٥ - لم يك الحق على أن هاجه رسم دار قد تعفت بالطلل^(٢)

(و) حذف (ما) النافية (ولا النافية حيث لا تجوز) بأن لم تكن إلا في مضارع جواب قسم كقوله :

١٧٠٦ - لعمرو أبي دهماء زالت عزيزة على قومها ما قتل الزند قايح^(٣) أي ما زالت.

وقوله :

١٧٠٧ - رأيتك يا ابن الحارثية كآتني صناعتها أبقت ولا الوهي ترفع^(٤) أي لا صناعتها.

(و) حذف (همز مثن) كقوله :

١٧٠٨ - وذلك أن الفككم قليل لوأجدنا أجل أيضا ومين^(٥) أي مثن.

(و) حذف (كان بلا عوض) عنها مما بعد أن ونحوها كقوله :

١٧٠٩ - أزمان قومي والجماعة^(٦)

(١) البيت من الطويل، وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه (ص ١١١)، والأزمية (ص ٢٩٦)، وخزانة الأدب (١٠/٤١٨، ٤١٩)، وشرح أبيات سيويه (١/١٩٥)، وشرح التصريح (١/١٩٦)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٠١)، والكتاب (١/٢٧)، والمصنف (٢/٢٢٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٣٣، ٣٦١)، والإنصاف (٢/٦٨٤)، وأوضح المسالك (١/٦٧١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٩)، والجنى الداني (ص ٥٩٢)، وخزانة الأدب (٥/٢٦٥)، ورفص المياني (ص ٢٧٧)، ٣٦٠، وسر صناعة الإعراب (٢/٤٤٠)، وشرح الأشموني (١/١٣٦)، وشرح المفصل (٩/١٤٢)، واللامات (ص ١٥٩)، ولسان العرب (١٣/٣٩١ - لكن)، ومغني اللبيب (١/٢٩١).

(٢) تقدم برقم (٤١٥) برواية: «قد تعفت بالسرز» و«سوى أن هاجه».

(٣) تقدم بالرقم (٣٥٥) باختلاف في رواية المعجز.

(٤) البيت بلا نسبة في الدرر (٦/٢١٨).

(٥) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٣٢٠)، والدرر (٦/٢١٨) وفيه «كثير» مكان «قليل».

(٦) تقدم بالرقم (٤١٢).

أي أزمان كان قومي.

(وقصر الممدود) كقوله:

١٧١٠ - لا بدّ من صَنَعَا وإن طال السَّفَرُ^(١)

وقال الكسائي: في (النصب فقط) قال: لا تكاد العرب تقصر ممدوداً في رَفْع ولا جَرّ. وَرُدَّ بما تقدم ويقوله:

١٧١١ - وأهلُ الوفا مِن حادِثٍ وقَدِيمٍ^(٢)

(و) قال (الفراء: إن جاز مجيئه مقصوداً) في بابه كالهواء بخلاف ما له قياس يوجب مدّه كغفلاء أقفل، فلا يجوز قَصْرُهُ. وَرُدَّ بقوله:

١٧١٢ - صَفَرَا كلْونَ الفَرَسِ الأشَقَرِ^(٣)

(واستثنى ابن هشام) فيما رأيته بخطه في حواشي «شرح الألفية» لابن الناظم. (نحو سواء) قال: لأنهم قالوا فيه سوى بالضم والكسر مع القصر فيهما، وحيث فتحوا مدّوا لا غير، فليس لك أن تفتح وتقصر للضرورة، لأنّ لك عن ذلك مندوحة بأن تُضَمَّ أو تُكْسَر فلا يقع لك تجوُّز في الكلمة وخروجها عن أصلها. وغيره لم يستثن ذلك لاشتراطه ألا يجد مندوحة، وهو مَقْفُودٌ هنا.

(وعكسه) أي مدّ المقصور كقوله:

١٧١٣ - يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَنْعَلِ وَاللَّهَاءِ^(٤)

(١) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٩٦/٤)، والدرر (٢١٩/٦)، وشرح الأشموني (٦٥٧/٣)، وشرح التصريح (٢٩٣/٢)، والمقاصد النحوية (١١/٤). وبعده:

وَلَوْ تَحْتَى كُلَّ عَوْدٍ وَدَبْرُ

(٢) حجز بيت من الطويل، وصدّره:

فهم مثل الناس الذي يعرفونه

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٩٦/٤)، والدرر (٢٢٠/٦)، وشرح الأشموني (٦٥٧/٣)، وشرح التصريح (٢٩٣/٢)، والمقاصد النحوية (٥١٢/٤).

(٣) تقدم بالرقم (١٢٩).

(٤) الرجز لأبي المقدم الراجز في سمط اللآلي (ص ٨٧٤)، وشرح الأشموني (٦٥٩/٣). وله أو لأعرابي من أهل البادية في الدرر (٢٢٢/٦)، والمقاصد النحوية (٥٠٧/٤). وبلا نسبة في الإنصاف (٧٤٦/٢)، والخصائص (٢٣١/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٢٨)، ولسان العرب (١٤١/٣) - حدد، ٣١١/٦ - شيش، ٢٦٢/١٥ - لها).

والشيشاء: يقال للتمر الذي لا يشتد نواه.

(خلاًفاً لأكثر البصرية) في قولهم بالمنع (مطلقاً، وللقرءاء في اشتراط أن يكون له قياس يوجب مدّه) ليكون رجوعاً إليه بخلاف ما يوجب القياس قصره كقُغلى قُغْلان، فلا يجوز مدّه.

(ولبدال حركة أو حرف من) حركة أخرى أو حرف (آخر) فالأول كببدال كسرة نون المثنى بفتحة أو ضمة، وفتحة الجمع بكسرة. والثاني (كالياء من آخر ثالث، وخامس، وسادس، وأرانب وضفادع، وتقضض) في قوله:

١٧١٤ - قد مرّ يومان وهذا الثالِي وأنت بالهجران لا تبالي^(١)

وقوله:

١٧١٥ - وعام خلّت وهذا الثابِعُ الخامي^(٢)

وقوله:

١٧١٦ - فزوّجك خامِسٌ وأبوك سادي^(٣)

وقوله:

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٢٤/٦)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٧٦٤)، وشرح الأشموني (٣/٨٨٠)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/٢١٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٤٨)، وشرح المفصل (١٠/٢٤)، (٢٨)، ولسان العرب (٢/١٢١ - ثلث). ويروى «الثاني» مكان «الثالث»، وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت.

(٢) عجز بيت من البسيط، وصلده:

مضت ثلاث سنين منذ حلّ بها

وهو للحادرة (قطبة بن أوس) في لسان العرب (٦/٦٧ - خمس، ١٤/٢٤٣ - خمأ). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٣٠١)، والدرر (٦/٢٢٥)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/٧٤٢)، والمقرب (١/٣١٥)، والممتع في التصريف (١/٣٦٩).

(٣) عجز بيت من الوافر، وصلده:

إذا ما غُذّ أربعة فسأل

وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه (ص ٤٥٩). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٣٠١)، والدرر (٦/٢٢٦)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/٧٤١)، وشرح الأشموني (٣/٨٧٩)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/٢١٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٤٦)، وشرح المفصل (١٠/٢٤)، ولسان العرب (٢/٤٠ - ست، ١١/٥١٩ - فصل، ١٤/٣٧٧ - سدا، ١٥/٤٩٢ - يا)، والممتع في التصريف (١/٣٦٨).
والفسال: جمع فسل، وهو الرذل النلل الذي لا مروءة له ولا جلد؛ ويجمع أيضاً على أفسل وفُسول وفُسُل.

١٧١٧ - من التعلالي ووَخَزِي من أرائيه^(١)

وقوله:

١٧١٨ - وَلِفَيْفَادِي جَمِّهِ نَقَازِقُ^(٢)

وقوله:

١٧١٩ - تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرُ^(٣)

وكإبدال (الجيم من يا حجتني) في قوله:

١٧٢٠ - يَا رَبِّ إِنْ كُنْتُ قِيلْتُ حَجَّجِ^(٤)

(و) كإبدال (هاء من ألف ما، وهنا) في قوله:

١٧٢١ - مِنْ بَعْدِ مَا، وَيَعْدِ مَا، وَيَعْدُ مَثَ^(٥)

(١) تقدم برقم (٧١٠).

(٢) الرجز لخلف الأحمر في الدرر (٢٢٧/٦). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٤٣٨/٤)، وسر صناعة الإعراب (٧٦٢/٢)، وشرح الأشموني (٨٨٠/٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢١٢/٣)، وشرح المفصل (٢٤/١٠)، والكتاب (٢٧٣/٢)، والمقتضب (٢٤٧/١)، والتمتع في التصريف (٣٧٦/١). وقبله:

ومنهل ليس له حوازي

والمنهل: المورد. والحوازي: الجماعات، وأحدثها حزيقة. والضفادع: الضفادع. والجم: جمع جمّة، وهي معظم الماء ومجمّعه. ونفاق: أصوات الضفادع، وأحدثها نققة بفتح التوئين.

(٣) الرجز للمعجّاج في ديوانه (٤٢/١)، وأدب الكاتب (ص ٤٨٧)، والأشياء والنظائر (٤٨/١)، وإصلاح المنطق (ص ٣٠٢)، والدرر (٢٠/٦)، وشرح المفصل (٢٥/١٠)، والتمتع في التصريف (٣٧٤/١). وبلا نسبة في الخصائص (٩٠/٢)، وشرح الأشموني (٨٧٩/٣)، والمقرب (١٧١/٢). و«تقضي» أصلها «تقضيض» فأبدل الضاد الثالثة ياء.

(٤) تقدم برقم (٦٩٧).

(٥) الرجز لأبي النجم الراجز في الدرر (٢٣٠/٦)، وشرح التصريح (٣٤٤/٢)، ولسان العرب (٤٧٢/١٥) - ما، ومجالس ثعلب (٣٢٦/١). وبلا نسبة في الأشياء والنظائر (١١٣/١)، وأوضح المسالك (٣٤٨/٤)، وخزانة الأدب (١٧٧/٤)، والخصائص (٣٠٤/١)، والدرر (٣٠٥/٦)، ووصف المباني (ص ١٦٢)، وسر صناعة الإعراب (١٦٠/١)، و١٦٣، و٥٦٣/٢، وشرح الأشموني (٧٥٦/٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢٨٩/٢)، وشرح قطر الندى (ص ٣٢٥)، وشرح المفصل (٨٩/٥)، والمقاصد النحوية (٥٥٩/٤).

وقوله: «بعد مت» الأصل «بعد ما» فأبدل ألف «ما» هاء، ثم أبدل الهاء تاءً ليوافق بذلك قوافي بقية الأبيات، وهي:

والله نَجْمَاكَ بِكَفِّيْ مُسْلِمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَيَعْدُ مَا وَيَعْدُ مَثَ =

وقوله:

١٧١٢ - مَنْ هُنْهَا وَمَنْ هُنْهُ^(١)

(وحركة عين ساكنة) في اسم أو فعل كقوله:

١٧٢٣ - ضَرْباً أَلِماً يَسْبِتُ يَلْعَجُ الْجِلْدَا^(٢)

وقوله:

١٧٢٤ - مَذْ سَنْةٌ وَخَمْسُونَ عَدَا^(٣)

(وزيادة حرف إشباعاً) أو غيره كقوله:

١٧٢٥ - أَقْلِي اللُّومَ عَاذِلَ وَالْعَتَابَا^(٤)

وقوله:

١٧٢٦ - كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتَ عَرِيبٍ^(٥)

وقوله:

١٧٢٧ - تَقَطَّعْتُ فِي دُونِكَ الْأَسْبَابُ^(٦)

= كانت نفوس القوم عند الغلصم وكادت الحرة أن تدعى أمث
(١) تقدم برقم (٢١٥).

(٢) عجز بيت من البسيط، وصلره:

إِذَا تَأَوَّبَ نَوْحٌ قَامَتَا مَمَّةُ

وهو لعبد مناف بن ريع الهللي في جمهرة اللغة (ص ٤٨٣)، والدرر (٢٣٢/٦)، وشرح أشعار
الهلليين (٦٧٢/٢)، ولسان العرب (٣٥٧/٢) - لمعج، ١٢٤/٣ - جلد، ٤٣٠/١١ - عجل، ونوادر أبي
زيد (ص ٣٠). وبلا نسبة في الخصائص (٣٣٣/٢)، والمصنف (٣٠٨/٢).

والشُّبْتُ: جلود البقر المدبوعة. واللمع: ألم الضرب وكلّ محرق.

(٣) الرجز بلا نسبة في الخصائص (٧٧/٢)، والدرر (٢٣٢/٦)، ولسان العرب (٦٥٠/١٢) - يوم،
والمحتسب (٨٦/١)، ونوادر أبي زيد (ص ١٦٥). وقبله:

عَلَامَ قَتْلٍ مَسْلُومٍ تَعْبِلُنَا

(٤) تقدم برقم (١٣٨٩).

(٥) عجز بيت من الطويل، وصلره:

تَقُولُ ابْتَسِي لِمَا رَأَيْتَنِي شَاحِبَاً

وهو لأبي الحدرجان في نوادر أبي زيد (ص ٢٣٩). وبلا نسبة في الخصائص (٣٣٩/١)، والدرر
(٢٣٣/١)، ولسان العرب (٨/١٤)، ١٠ - أبي، والمقاصد النحوية (٢٥٣/٤).

(٦) الشطر من الكامل، ولم أعر على تتمته ولا قائله. وهو في الدرر (٢٣٥/٦)، ومغني اللبيب
(٥٤٧/٢).

أي تقطعت^(١).

(وإثبات النون في الإضافة) كقوله:

١٧٢٨ - هم القائلونَ الخَيْرَ والْأَمْرَ^(٢)

(وفك المدغم) كقوله:

١٧٢٩ - الحمد لله العَلِيِّ الأَجَلِ^(٣)

(وقطع) همزة (الوصل) كقوله:

١٧٣٠ - وَكُلَّ لَيْثَيْنِ إِلَى أَفْتِرَاقِ^(٤)

(وتشديد المُخَفَّف) كقوله:

١٧٣١ - وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمَ^(٥)

(وتأنيث المذكر) كقوله:

١٧٣٢ - سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ^(٦)

(١) كذا في الأصل؛ والصواب أن يقول: «أي تقطعت دونك» لأن الشاهد هنا هو مجيء «في» زائدة ضرورية.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٣٩١/١)، وخزانة الأدب (٢٦٦/٤)، ٢٦٩، ٢٧٠، والدرر

(٢٣٥/٦)، وشرح المفصل (١٢٥/٢)، والكتاب (١٨٨/١)، ولسان العرب (٢٣٦/٨) - طلع،

١٣/١٣ - حين، ٤٨٠/١٥ - ها، ومجالس ثعلب (١٥٠/١).

(٣) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب (٣٩٠/٢)، والدرر (١٣٨/٦)، وشرح شواهد المغني (٤٤٩/١)،

والمقاصد النحوية (٥٩٥/٤). وبلا نسبة في الخصائص (٨٧/٣)، وشرح الأشموني (٨٠٥/٣)، (٨٩٣،

والمقتضب (١٤٢/١)، ٢٥٣، والممتع في التصريف (٦٤٩/٢)، والمنصف (٣٣٩/١)، وتوادر أبي

زيد (ص ٤٤).

(٤) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٣٩/٦)، ووصف المباني (ص ٤١)، وسر صناعة الإعراب (ص ٣٤١).

(٥) تقدم برقم (١٥٠).

(٦) عجز بيت من البسيط، وصلره:

يا أيها الراكب المزجسي مطيته

وهو لرويشد بن كثير الطائي في الدرر (٢٣٩/٦)، وسر صناعة الإعراب (ص ١١)، وشرح ديوان

الحمامة للمرزوقي (ص ١٦٦)، وشرح المفصل (٩٥/٥)، واللسان (٥٧/٢) - صوت. وبلا نسبة في

الأشياء والنظائر (١٠٣/٢)، ٢٣٧/٥، والإنصاف (ص ٧٧٣)، والخصائص (٤١٦/٢)، وتخليص

الشواهد (ص ١٤٨)، وخزانة الأدب (٢٢١/٤).

(وعكوسها) أي سكون عين متحركة كقوله:

١٧٣٣ - أَبِي مِنْ تُرَابٍ خَلَقَهُ اللَّهُ أَدَمُ^(١)

وقوله:

١٧٣٤ - وَلَكِنْ نَظَرَاتٍ بَيِّنٍ مَرِيضَوُ^(٢)

ونقص حرف كقوله:

١٧٣٥ - وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأَ يَضْرِمُنُهُ^(٣)

وقوله:

١٧٣٦ - وَالْبَكَرَاتِ الْفُسْجِ الْعَطَامَسَا^(٤)

والعطاميس جمع عيطموس. وقوله:

١٧٣٧ - أَوَالْفَا مَكَّةَ مِنْ وَزْقِ الْحَمَا^(٥)

أي الحمام.

وزوال النون في غير الإضافة كقوله:

١٧٣٨ - وَهَمَّ مُتَكَتِّفُو الْبَلَدِ الْحَرَامَا^(٦)

(١) شطريت من الطويل لم أشر على تمته ولا قائله. وهو في الدرر (٢٤١/٦).

(٢) شطريت من الطويل لم أشر على تمته ولا قائله. وهو في الدرر (٢٤١/٦).

(٣) صدرت من الكامل، وعجزه:

وَيَكُنُّنْ أَعْدَاءُ يُعِيدُ دَادِ

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٧٩)، والدرر (٢٤٢/٦)، وشرح أبيات سيويه (٥٩/١)، والكتاب

(٢٨/١). وبلا نسبة في الإنصاف (٢٨٧/١)، وخزانة الأدب (٤٤/١)، وسر صناعة الإعراب

(٥١٩/٢)، ولسان العرب (١٣٨/١٥ - غنا)، والمنصف (٧٣/٢).

(٤) الرجز لغيلان بن حريث الربيعي في شرح شواهد الإيضاح (ص ٥٩٨)، والكتاب (٤٤٥/٣). وبلا نسبة

في الخصائص (٦٢/٢)، والدرر (٢٤٣/٦)، ولسان العرب (٥٦٩/١) - طيظب، ٣٤٥/٢ - فرزج،

فسج، ٤٠٢/٨ - وبع، ١٩٠/٩ - صرف، ١٥٧/١٢ - حمم، ٤٤٥ - غنم، ٤٩٠/١٣ - دهده،

٣٦/١٥ - عدا، والمحتسب (٩٤/١)، ٣٠٠. وقيله:

قَدْ قَرَّبْتُ سَادَاتُهَا الرِّوَاتَا

والروائس: السريعة، جمع رائسة. والفُسج: جمع فاسج وفاسجة، وهي التي ضربها الفحل قبل أن

تستحق الضراب. والعيطموس: الناقة الفتية الحسنة الخلق.

(٥) تقدم برقم (٧١٣).

(٦) الشطر من الوافر، ولم أتمد إلى تمته ولا إلى قائله. وهو في الدرر (٢٤٤/٦).

وإدغام ما يستحق الفك كقوله: (١).

ووصل همزة القطع كقوله:

١٧٣٩ - أبوهـم أبي والأتهـات أتهـاتنا (٢)

وتخفيف المشدّد كقوله:

١٧٤٠ - رَفَطَ مَرْجُومٌ وَرَفَطَ ابْنُ الْمُتَلِّ (٣)

أي المعلّى.

وتذكير المؤنث كقوله:

١٧٤١ - لو كان مدحٌ حيٌّ مُثْبِرًا أَحَدًا (٤)

(وزيادة: «من» في الحكاية وصلاً) كقوله:

١٧٤٢ - اتّوا ناري فقلت مُنُونٌ أَنْتُمْ (٥)

(و) زيادة (هاء السكت فيه) أي الوصل كقوله:

(١) موضع التقط بياض في الأصل.

(٢) لم أعر على تتمته أو قاله.

(٣) عجز بيت من الرمل، وصدره:

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ١٩٩)، والأشباه والنظائر (١/ ٢٧٢)، والخصائص (٢/ ٢٩٣)،

والدور (٦/ ٢٤٥)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٢٠)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٠٧)، والكتاب

(٤/ ١٨٨)، ولسان العرب (١٢/ ٢٢٩ - رجم)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٤٨)، والممتع في التصريف

(٢/ ٦٢٢). ويلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٤٦٦)، والدور (٦/ ٢٩٨)، ووصف المباني (ص ٣٦)،

وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٢٢، ٧٢٨)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٨٥، ٣٠٣، ٣٠٨)،

والمحبب (١/ ٣٤٢)، والمقرب (٢/ ٢٩).

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أَحْيَا أَبَاكَنْ يَا لَيْلَى الْأَمَادِيحُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين (ص ١٢٧)، ولسان العرب (٢/ ٥٨٩ - مدح،

٢٠٦/٥ - نشر، ٨/ ١٤ - أبي). ويلا نسبة في الدور (٦/ ٢٤٥).

(٥) صدر بيت من الوافر، وهو لشمر - أو شمير، أو سهم - ابن الحارث في الحيوان (٤/ ٤٨٢،

١٩٧/٦)، وخزانة الأدب (٦/ ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠)، والدور (٦/ ٢٤٦)، ولسان العرب (٣/ ١٤٩ -

حسد، ٤٢٠/١٣ - منن)، ونوادر أبي زيد (ص ١٢٣). ولسمير الضبي في شرح أبيات سيويه

(٢/ ١٨٣). ولشمر أول لتأنيط شراً في شرح التصريح (٢/ ٢٨٣)، وشرح المفصل (٤/ ١٦). ولأحدهما =

١٧٤٣ - يا مَرَحِبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَةٍ^(١)

وقوله:

١٧٤٤ - فَقُلْتُ إِيَّا رَبَّاهِ أَوَّلَ سُؤْلَتِي^(٢)

(و) زيادة (نون شديدة آخرًا) كقوله:

١٧٤٥ - أَجِبْ نِيْكَ مَوْضِعَ الْوُشْحُرِ وَمَوْضِعَ الْإِزَارِ وَالْقَفْنِ^(٣)

(و) زيادة (لام في مفعول تقدّم فعله) كقوله:

١٧٤٦ - مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ^(٤)

(و) زيادة (ما بعد كما) كقوله:

= أو لجلع بن سنان في المقاصد النحوية (٤/٤٩٨). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٤٦٢)، وأوضح المسالك (٤/٢٨٢)، وجواهر الأدب (ص ١٠٧)، والحيوان (١/٣٢٨)، والخصائص (١/١٢٨)، والدرر (٦/٣١٠)، ووصف المياني (ص ٤٣٧)، وشرح الأشموني (٢/٦٤٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٦١٨)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٩٥)، والكتاب (٢/٤١١)، ولسان العرب (٦/١٢ - أنس، ٣٧٨/١٤ - سرا)، والمقتضب (٢/٣٠٧)، والمقرب (١/٣٠٠).

(١) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٣٨٠)، وخزانة الأدب (٢/٣٨٨)، (١/٤٦٠)، والخصائص (٢/٣٥٨)، والدرر (٦/٢٤٨)، ووصف المياني (ص ٤٠٠)، وشرح المفصل (٩/٤٦، ٤٧)، ولسان العرب (١٤/٤٠٤ - سنا)، والمتعمد في التصريف (١/٤٠١)، والمنصف (٣/١٤٢). ويَعْدُهُ:

إِذَا أَتَى قَرْيَتَهُ لِّلْمَنَاقِبِ

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بِنَفْسِي لِيَلَى ثَمَّ أَنْتَ حَبِيْبِي

وهو للمجنون في ديوانه (ص ٥٦)، وخزانة الأدب (١١/٤٥٨)، والدرر (٦/٢٤٩)، والشعر والشعراء (ص ٥٧٣)، ولسان العرب (١٥/٤٨٠ - ها).

(٣) الرجز لهلب بن قريع في رسالة الملايكة لأبي العلاء المعري (ص ٢٦٤ - المكتب التجاري، بيروت)، ولسان العرب (٢/٦٣٢ - وشح)، وروايته فيه: «وموضع اللَّبَّةِ والقرطُنْ». وبلا نسبة في الدرر (٦/٢٥٠)، ولسان العرب (١٣/٣٤٦ - قن).
والقَفْنُ: القفا، زادوا نوناً مشددة.

(٤) عجز بيت من الكامل، وصدده:

وَمَلَكْتُ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَشَرْبِ

وهو لابن ميادة في الأغاني (٢/٢٨٨)، والدرر (٤/١٧٠، ٦/٢٥٠)، وشرح التصريح (٢/١١)، وشرح شواهد المغني (٢/٥٨٠)، والمقاصد النحوية (٣/٢٧٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٢٩)، والجنى الداني (ص ١٠٧)، وشرح الأشموني (٢/٢٩١)، ومغني اللبيب (١/٢١٥).

١٧٤٧ - كما مَا امْرُؤٌ فِي مَعِشَرٍ غَيْرِ قَوْمِهِ ضَعِيفُ الْكَلَامِ شَخْصُهُ مُتَضَائِلٌ^(١)
(و) زيادة ما بعد (اللهم) كقوله:

١٧٤٨ - وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا سَبَّحْتَ أَوْ هَلَلْتَ يَا اللَّهُمَّ مَا^(٢)
(و) زيادة ما (ابتداء) كقوله:

١٧٤٩ - مَا مَعَ أَتَبِكَ يَوْمَ الْوِزْدِ ذُو جِزْرِ ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ بِالسَّلْمِينَ وَكَأَرْ^(٣)
(و) زيادتها (بين البدل ومتبوعه، والفعل ومرفوعه) كقوله:

١٧٥٠ - وَكَأَنَّهُ لَهَيُّ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ^(٤)
وقوله:

١٧٥١ - ضُرِّجَ مَا أَتَفُّ حَاطِبٍ بِدَمٍ^(٥)

(و) زيادة (الحار على) جار (مثله) لفظاً كقوله:

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١/١١)، والدرر (٦/٢٥١).

(٢) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٣٣)، والإنصاف (١/٣٤٢)، وخزانة الأدب (٢/٢٩٦)، والدرر (٦/٢٥٢)، ووصف المباني (ص ٣٠٦)، وكتاب اللامات (ص ٩٠)، ولسان العرب (١٣/٤٧٠ - أله). ويروى «عليك» و«تقول» و«سبحت» و«هللت» بخطاب المذكر. ويروى «أو صليت» مكان «أو سبحت».

(٣) البيت من البسيط، وهو لعبدة بن الطيب في ديوانه (ص ٣٨)، والحيوان (٥/٢٦٣، ٦/٦٨)، والدرر (٦/٢٥٣)، ونوادر أبي زيد (ص ٤٧). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٣٥). والجزر: القوائم. والدسيعة: العطية. والسلمان: اللوان. والوكار: العذلاء.

(٤) البيت من الكامل، وهو للأعشى في الدرر (٦/٢٥٤)، والكتاب (١/١٦١). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٥/١٩٧، ١٩٨)، وشرح المفصل (٣/٦٧)، ولسان العرب (٣/٣٠٢ - عين). يصف ثوراً وحشيًا شبه به بعيره في حديثه ونشاطه، واللهق: الأبيض. والسراة: أعلى الظهر. والمعين: الشر بين عينيه سواد.
(٥) عجز بيت من المشرع، وصدرة:

لَو بِأَبَانِيْنَ جَاءَ يَخْطِبُهَا

وهو للمهلhel في الأغاني (٥/٤٣)، والدرر (٦/٢٥٤)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٢٤، ٧٢٥)، والشعر والشعراء (١/٣٠٥)، ولسان العرب (١٣/٥ - أبين)، ومعجم البلدان (١/٦٤ - أبانان)، ومغني اللبيب (١/٣١٢). ولعاصم بن النعمان في معجم الشعراء (ص ٢٧٥). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٠٢٨)، وسر صناعة الإعراب (٢/٤٦٢)، وشرح المفصل (١/٤٦١)، ولسان العرب (٢/٣١٣ - ضرج).

١٧٥٢ - وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبْدًا دَوَاءٌ^(١)

أو تعدية كقوله:

١٧٥٣ - فَأُضْبِحْنَ لَا يَسْأَلُهُ عَنْ يَمَا بِهِ^(٢)

(و) زيادة (النافي) كقوله:

١٧٥٤ - وَمَا إِنْ لَا تُحَاك لَهُمْ يَتَابُ^(٣)

وقوله:

١٧٥٥ - إِلَّا الْأَوَارِي لَا يَأْ مَا أُيْنَهَا^(٤)

زاد: «إِنْ»، و «لَا» و «إِنْ» و «مَا».

(و) زيادة (لفظ اسم) كقوله:

١٧٥٦ - إِلَى الْحَوْلُ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا^(٥)

(وكل ما وضعتاه) في هذا الكتاب فيما تقدم أو يأتي (بالثدور أو الشدوذ أو المنع اختياراً أو) المنع (في الشعة) فهو من ضرائر الشعر.

(وَقَلْبُ الإِعْرَابِ) قيل (يجوز فيها) أي الضرورة (مطلقاً، وقيل) يجوز فيها (بشرط تضمين العامل) معنى يصح به. (وقيل يجوز في الكلام أيضاً) اتساعاً واتكالا على فهم المعنى.

(أما إبدال اسم بمناسبة اشتقاقاً كسلام من سليمان) في قوله:

١٧٥٧ - مُحْكَمٌ مِنْ تَسْجِ مَلَامٍ^(٦)

(١) تقدم برقم (١٣٦٤) و (١٥٧٥).

(٢) تقدم برقم (١٠٥٥).

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدرة:

طَمَامُهُمْ لَثْنٌ أَكَلُوا مَعْدً

وهو لامية في الخصائص (٢٨٢/٢) وليس في ديوان أمية بن أبي الصلت. ويلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٣٠/٢)، وتذكرة النحاة (ص ٦٦٧)، وخزانة الأدب (١٤١/١١)، والخصائص (١٠٨/٣)، والدرر (٢٥٦/٦).

(٤) تقدم برقم (٨٨١).

(٥) تقدم برقم (١٢٢٤).

(٦) تقدم برقم (١٦٩٩).

أو غيره نحو:

١٧٥٨ - وَالشَّيْخُ عُمَانُ أَبُو عَفَانَا^(١)

أي ابن عفان.

أبو عمرو^(٢): (فممنوع) لا يجوز في الشعر ولا في غيره.

(واستحسن أهل البديع بعض ما سَمَّاهُ النحاة ضرورة كحذف معمول الجوازم) والجار
والمستثنى (المسمى) عند أهل البديع (بالاكفاء).

ونظم فيه البخارزي^(٣):

١٧٥٩ - عَلِيٌّ نَحَسَ الْقَوَافِي وَمَا عَلَيَّ إِذَا لَمْ^(٤)
(فإن اشتمل) الكلام (على تَوْرِيَةٍ تَقْصُرُهُ عنه) أي عن الاكتفاء (فأحسن) وأُخْلِى
كقوله...^(٥).

خاتمة

(المختار وفقاً للأخفش) وخلافاً لأبي حيان وغيره (جوازه) أي ما جاز في الضَّرورة
في النثر (للتناسب والتسجع) نحو قوله: ﴿وَمَا عَلَيَّ إِذَا لَمْ﴾ (الهم رب السموات
السبع (وما أظللن) ورب الأرضين السبع وما أَقْلَلن، (و) رب الشياطين وما أضللن^(٦)).

(١) عجز بيت من السريع، وصواب روايته:

وَالشَّيْخُ عُمَانُ أَبِي عَفَانَا

لأن صدره:

مَنْ نَسَجَ دَاوُدَ أَبِي سَلَامٍ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٥٨/٦)، والعقد الفريد (١٨٥/٤).

(٢) أي: وقال أبو عمرو.

(٣) هو علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب البخارزي. أديب، ناثر، ناظم، محدث، من أهل باخرز من
نواحي نيسابور. رحل وسمع الحديث واشتغل في شبابه بالفقه على مذهب الشافعي، ثم غلب عليه
الأدب، وورد ببغداد، وقتل بباخرز سنة ٤٦٧ هـ. من آثاره: دمية القصر وعصرة أهل العصر في طبقات
الشعراء، ديوان شعر كبير، والأربعون في الحديث. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (٤٥٤/١)، ومعجم
الأدباء (٣٣/١٣)، والنجوم الزاهرة (٩٩/٥)، وشرقات الذهب (٣٢٧/٣)، وهدية العارفين
(٦٩٢/١).

(٤) البيت من المجتث، وهو في الدرر (٢٥٩/٦). والباخري يشير إلى قول البحرني:

عَلَيَّ نَحَسَ الْقَوَافِي مِنْ مَعَادِنِهَا وَمَا عَلَيَّ إِذَا لَمْ تَفْهَمْ الْبَقْرُ

(٥) موضع النقط بياض في الأصل.

(٦) رواه الحاكم في المستدرک (٤٤٦/١، ١٠٠/٢) عن صهيبي.

وكان القياس أضلّوا فأثى بضمير مؤنث لمناسبته: أظللن وأقللن. وقوله في حديث المواقيت في الصحيح (هن لهن) والقياس «لهم» بعوده على أهل المدينة ومن ذكر معهم. وقوله فيما رواه البزار في مسنده وغيره (أنفق بلائاً ولا تخش من ذي العرش إقللاً)^(١) نون المنادى المعرفة ونصبه لمناسبة إقللاً. وقوله للنساء حين رجعن من الجنابة فيما رواه ابن ماجه^(٢) وغيره: (ارجعن مأزورات غير مأجورات)^(٣) والقياس موزورات بالواو، وقوله فيما رواه: (كل ما أضميت) أي ما رميت من الصيد فقتلته وأنت تراه (ودع ما أنميت)^(٤) أي ما رميته فغاب عنك ثم مات. والقياس...^(٥).

وقوله فيما رواه البزار: «أيتكن صاحبة الجمل الأذنب، تنبها كلاب الحوآب»^(٦) والقياس: الأدب بالإدغام. وقوله فيما رواه البخاري: «أعذكما بكلمات الله التامة» (من كل شيطان وهامة) أي حش مؤخوف. (و) من (كل عين لامة)^(٧) أي تصيب بسوء. والقياس: «مُلمة»، ونظائر ذلك في الحديث والكلام الفصيح كثير لا يمكن استيعابه ومما استدل به لذلك قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْتُمْ يَاللَّهُ الطُّغُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠] ﴿فَأَصْلَحْنَا السَّيِّئَاتِ﴾ [الأحزاب: ٦٧] بزيادة ألف لتوافق الفواصل.

(١) رواه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٢٦/٣)، والسيوطي في جمع الجوامع (٤٥٨٤)، والطبراني في المعجم الكبير (١٩٢/١٠)، وابن كثير في تفسيره (٤٣٩/٧)، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (١٤٠/٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢٨٠/٢)، والسيوطي في الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة (٥٢)، والمجلوني في كشف الخفا (٢٤٣/١).

(٢) في الأصل «باجة» تحريف.

(٣) رواه ابن ماجه في الجنائز باب ٥٠ (حديث رقم ١٥٧٨) من حديث علي بن أبي طالب.

(٤) رواه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٢/٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٧/١٢)، وابن حجر في تلخيص الحبير (١٣٦/٤)، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٢٣/٦)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٦٠/٢/١)، والسيوطي في الدر المنثور (٣٠/٤)، وابن حجر في فتح الباري (٦١١/٩)، والقرطبي في تفسيره (٧١/٦)، والعراقي في المغني عن حمل الأسفار (٩٦/٢)، والمجلوني في كشف الخفا (١٧١/٢). وأصميت: من الإصماء، وهو أن ترمي الصيد فقتله على المكان بعينه قبل أن يغيب عنه. وأنميت: يقال: رميت الصيد فأنميت إذا غاب عنك ثم مات.

(٥) موضع النقط بياض في الأصل؛ ولعل الساقط: «أنموت» على رأي من يرى أن أصلها «نمو» وليس «نمي».

(٦) أورده الألباني في السلسلة الصحيحة (٤٧٤).

(٧) رواه البخاري في أحاديث الأنبياء باب ١٠، وأبو داود في السنّة باب ٢٠، والترمذي في الطّب باب ١٨، وابن ماجه في الطّب باب ٣٦، وأحمد في المسند (٢٣٦/١)، (٢٧٠) من حديث عبد الله بن عباس.

في الأبنية

- أبنية الاسم
- أبنية الفعل
- المبني للمفعول
- صيغتا التمتع وأفعال التفضيل
- بناء المصدر
- بناء الصفات
- التانيث
- المقصور والممدود
- جمع التكسير
- جموع القلة
- جموع الكثرة
- التصغير
- المنسوب
- التقاء الساكنين
- الإمالة
- الوقف

الكتاب السادس في الأبنية

للأسماء والأفعال . قال ابن الحاجب : وهي إما للحاجة المعنوية بأن يتوقف عليها فهم المعنى كالماضي والمضارع، والأمر، والمصدر وأسماء الزمان، والمكان، والآلة، والفاعل، والمفعول، والصفة المُشَبَّهة، وأفعال التفضيل، والتأنيث، والجمع، والمصغر، والمنسوب.

أو اللَّفْظية بأن تَوَقَّف عليها التَّلَفُّظُ باللفظ، وذلك كالابتداء والوقف أو للتوسع كالمقصور والممدود، أو للمجانسة كالإمالة.

أبنية الاسم

وبدأت بأوزان أبنية الاسم، وبالمجرد منها، لأن كلًّا منهما أصل بخلاف مقابله، وبالثلاثي لأنه أكثر لَخْفَتِهِ ولذا أَكْثَرَتْ أبنيته فقلت:

المجرد الثلاثي

(الاسم المجرد) من الزوائد (إِثْنًا ثلاثي) وله عشرة أبنية، ومقتضى القسمة: اثنا عشر، لأنه إِثْنًا مفتوح الأول أو مكسوره، أو مضمومه مع سكون الثاني، وفتحه وكسره، وضمه . وثلاثة في أربعة باثني عشر.

وذلك (كَفْلَس) في الاسم . و«صَغَب»، و«بَزَ» في الصفة (وَفَرَس)، و«حَسَن»، وَيَقَى^(١)

(١) أبيض يَقَى وَيَقَى: شديد البياض ناصعه . ويقال لجَمَارَةِ النخلة يَفْقَهُ وشحمة، والجمع يَقَى . انظر اللسان (٣٨٧/١٠).

(وَكْتَبَ) وَقَدَّ لِلَّذِي سَقَطَتْ أَسْنَانُهُ، وَخَلَّرَ (وَعَضَّدَ) وَحَدَّثَ^(١) (وَحَبَّرَ)^(٢) وَحَبَّ^(٣) (وَعَبَّ). قَالَ سِيَبُوه: وَلَمْ يَجِءْ مِنْهُ فِي الصِّفَةِ إِلَّا قَوْمٌ عَدَى^(٤)، وَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ ﴿وَيَا قَيْسًا﴾ [الأنعام: ١٦١]. وَلَحْمٌ زَيْمٌ: أَيُّ مُتَفَرِّقٍ وَ ﴿مَكَانًا سَيَوَى﴾^(٥) [طه: ٥٨]. ﴿طَرَائِقُ قَدَكَا﴾ [الجن: ١١]. وَمَاءٌ صَرَى: أَيُّ طَالُ مَكْتَهٍ.

(وَلِإِيلَ) قَالَ سِيَبُوه: وَلَمْ يَجِءْ غَيْرُهُ^(٦). وَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ: إِطْلَ لِلْخَصِيرِ^(٧)، وَيَلِصُ لِلْبَلَوِصِ^(٨)، وَلَا أَفْعَلُ أَبَدَ الْإِبْدِ، وَوَيْدٌ، وَمِشِطٌ، وَإِشْرَ لُغَاتٍ.

وَفِي الصِّفَةِ امْرَأَةٌ يَلِزُ، أَيُّ ضَخْمَةٍ، وَأَتَانٌ إِيْدُ، أَيُّ لُودٍ^(٩).

و (فَعَّلَ) وَخَلَّوْ.

(وَصُورِدَ)^(١٠) وَجُدَّدَ^(١١).

(١) رَجُلٌ حَدَّثَ: أَيُّ شَابَّ. وَرَجُلٌ حَدَّثَ وَحَدَّثَ وَحَدَّثَ وَمَحَدَّثَ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ: كَثِيرُ الْحَدِيثِ حَسَنَ السِّيَاقِ لَهُ (اللسان: ١٣٢/٢، ١٣٣).

(٢) الْحَبْرُ وَالْحَبْرُ: الْعَالَمُ، ذَمًّا كَانَ أَوْ مَسْلَمًا، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ (اللسان: ١٥٧/٤).

(٣) الْحَبُّ (بِكَسْرِ الْحَاءِ): الْمَحْبُوبُ. وَالْحُبُّ (بِضْمِهَا): الْجَزَةُ الضَّخْمَةُ وَالْخَايَةِ.

(٤) انْظُرِ الْكِتَابَ (٢٤٤/٤).

(٥) قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحِمَزَةً وَعَاصِمٌ وَيَعْقُوبٌ وَالْحَسَنُ وَتَادَةُ وَطَلْحَةُ وَالْأَعْمَشُ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَأَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ جَرِيرٍ: «سَوَى» بِضَمِّ السِّينِ مَتَوْنًا فِي الْوَصْلِ. وَقَرَأَ الْحَسَنُ أَيْضًا «سَوَى» بِضَمِّ السِّينِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ فِي الْحَالِينَ، أَجْرَى الْوَصْلَ مَجْرَى الْوَقْفِ لَا أَنَّهُ مَتَعَهُ الصَّرْفُ. وَقَرَأَ عَيْسَى «سَوَى» بِكَسْرِ السِّينِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ فِي الْحَالِينَ، أَجْرَى الْوَصْلَ أَيْضًا مَجْرَى الْوَقْفِ. انْظُرِ تَفْسِيرَ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ (٢٣٦/٦).

(٦) لَفْظُ سِيَبُوه: «وَيَكُونُ فِعْلًا فِي الْأَسْمِ نَحْوُ إِيْلَ، وَهُوَ قَلِيلٌ لَا نَعْلَمُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ غَيْرَهُ» (الكتاب: ٢٤٤/٤).

(٧) فِي اللَّسَانِ (١٨/١١): «إِلَاطِلُّ وَالْإِطْلُ مِثْلُ إِيْلَ وَإِلَ، وَالْإِطْلُ: مَتَقَطُّ الْأَضْلَاعِ مِنَ الْحَبَّةِ، وَقِيلَ: الْقَرْبُ، وَقِيلَ: الْخَاصِرَةُ كُلُّهَا».

(٨) فِي اللَّسَانِ (٨/٧): «الْبِلِصُ وَالْبَلَوِصُ: طَائِرٌ، وَقِيلَ: طَائِرٌ صَغِيرٌ، وَجَمْعُهُ الْبَلَنْصَى عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ اسْمٌ لِلْجَمْعِ وَرَبْمَا سَمِيَ بِهِ التَّحْيِفُ الْجِسْمِ».

(٩) ذَكَرَ ابْنُ خَالَوَيْهِ فِي «فَيْسٍ» مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ (ص ١٣) ثَمَانِيَةَ أَسْمَاءٍ: إِيْلَ، وَإِطْلَ، وَحَبْرٌ أَيْ صَفْرَةٌ، وَلَعِبَ الصَّبِيانُ جِلْعَ خَلْبٍ، وَوَيْدٌ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَلَا أَفْعَلُ ذَلِكَ أَبَدَ الْإِبْدِ حِكَاةُ ابْنِ دَرِيدٍ، وَالْبِلِصُ: طَائِرٌ؛ وَمِنْ الصِّفَاتِ: امْرَأَةٌ بِلَزُ: ضَخْمَةٌ، وَرَجُلٌ خَطِيبٌ نِكِيحٌ. وَقَالَ: «لَمْ يَحِكْ سِيَبُوه إِلَّا حَرْفًا وَاحِدًا: إِيْلَ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّهُ بِلَا خِلَافٍ، وَالباقية مختلفة فيهنَّ».

(١٠) الصَّرْدُ: طَائِرٌ أَكْبَرُ مِنَ الْعَصْفُورِ ضَخْمُ الرَّأْسِ وَالْمَتَقَارُ يَصِيدُ صَغُلَ الْحَشْرَاتِ وَرَبْمَا صَادَ الْعَصْفُورِ، وَكَانُوا يَتَشَاهَمُونَ بِهِ (المعجم الوسيط: ص ٥١٢).

(١١) وَمَتَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمِنْ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا» [فاطر: ٢٧].

(وَعُتُّ) وَشُلُّ (١) فهذه عشرة.

(وسقط فُيْل) بضم أوله وكسر ثانيه (وفُعِل) بكسر أوله وضم ثانيه (٢) (استثقالاً) لاجتماع ثقلين، إذ الضمة أثقل الحركات لتحرك الشفتين لها، وتليها الكسرة لتحرك الشفة لها بخلاف الفتحة إذ لا تحرك معها، والسكون إذ هو عدم مَحْضٍ، ولم يعتبر بنحو العَصْد (٣)، ويضْرَب (٤)، لأن كسرة الأول وضمة الثاني متقلة. ولا يُضْرَب (٥) لأنها صيغة عارضة، وللاحتياج إليها في الأفعال بخلاف الأسماء وما ورد فيها من نحو: دُئِل لدوية، ورُئِم للآست فشاذ، و «الجَيْك» [الذاريات: ٧] فمن تداخل اللغتين، أعني ضَمَّها وكسرها، رَكَّبَ منهما القاري ما قرأ به (٦) كذا قاله ابن جني.

قال أبو حيان: والأحسن عندي أن يكون مما تبع فيه حركة الحاء لحركة تاء ﴿كَات﴾ [الذاريات: ٧] في الكسر، ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين (٧).

المجرد الرباعي

(أو رباعي) وله أوزانٌ باتفاق خمسة، وباختلاف أكثر. ومقتضى القسمة أن يكون ثمانية وأربعين بضرب اثني عشر في أربعة، وهي أحوال اللام الأولى، لكن لم يأت منها إلا ما يذكر، إما للاحتراز عن التقاء الساكنين، أو لدفع الثقل أو توالي أربع حركات. فالتحقق عليه من أوزانه:

- (١) شُلُّ: جمع شُلُول، وهو الخفيف السريع في عمله (المعجم الوسيط: ص ٤٩٢).
- (٢) قال سيوريه (٢٤٤/٤): «واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فُيْل ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام فُيْل».
- (٣) العضد: الساعد، وهو ما بين المرفق إلى الكتف. وفيه لغات ذكرها في اللسان (٢٩٢/٣): عَصْدٌ وَعَصْدٌ وَعَصْدٌ وَعَصْدٌ وَعَصْدٌ وَعَصْدٌ.
- (٤) كذا في الأصل؛ ولعل الصواب «ضْرِب» على زنة «فُعِل».
- (٥) لعله يريد أن «يُضْرَب» صيغة عارضة من «ضْرِب» الفعل المبني للمجهول.
- (٦) «الجَيْك» بكسر الحاء وضم الباء قرأ بها أبو مالك. قال أبو حيان في البحر المحيط (١٣٣/٨): «وذكرها ابن عطية عن الحسن... وقال صاحب اللوامح: وهو عديم النظر في العربية في أبنيتها وأوزانها ولا أدري ما رواه، انتهى. وقال ابن عطية: هي قراءة شاذة غير متوجهة؛ وكأنه أراد كسرها ثم توهم الحبك قراءة الضم بعد أن كسر الحاء وضم الباء، وهذا على تداخل اللغات، وليس في كلام العرب هذا البناء، انتهى».

وقد ذكر أبو حيان خمس قراءات أخرى، وهي: «الجَيْك» و «الجَيْك» و «الجَيْك» و «الجَيْك» و «الجَيْك» و «الجَيْك».

- (٧) انظر البحر المحيط لأبي حيان (١٣٣/٨).

فَعَلَّلَ بفتح الفاء واللام الأولى، وسكون العين: (كَجَعَلَر) وهو النَّهْر الصغير ^(١) (و) فَعْلَلَّ بكسرهما نحو: (زَيْرِج) بالزاي والموحدة والراء والجيم وهو: الزينة ^(٢).

(و) فَعْلَلَّ بضمُّهما نحو (يُزْنَن) بالموحدة، والراء والمثلثة والنون، وهو: مخلب الأسد ^(٣).

(و) فَعْلَلَّ بالكسر والسكون والفتح نحو (دَهَم) وهَجَرَ للمفرط الطول. قال الأصمعي: ولا ثالث لهما، واستدرك عليه زَيْر ^(٤)، وَقَلَم لجبل، وللشيخ الممن وهَبَلْع لمن لا يُعرف أبواه أو أحدهما ^(٥).

(و) فَعَلَّ بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى نحو (قِمَطَر) بالقاف وهو وعاء الكتب ^(٦). (قال الكوفي والأخفش وابن مالك):

(و) فَعْلَلَّ بالضم والسكون وفتح اللام الأولى نحو: (جَحْدَب) بالجيم والحاء المهملة والموحدة وهو نوع من الجراد. وسيبويه ^(٧) رواه بضم الدال فهو من باب برثن، وخَفَف.

(و) قال (قوم) (و) فَعْلَلَّ بالضم والفتح وسكون اللام الأولى نحو (جُبَعَت) ^(٨) ودُلَمَز ^(٩) للجمل، وَفَتَكَزَّ واحد الفُتَكَرِين، وهي الدواهي.

(١) ذكر سيبويه (٢٨٨/٤) من بنات الأربعة من الأسماء: جعفر، وعنبر، وجندل. ومن الصفات: سَلْهَب، وَخَلْجَم، وَشَجَعَم.

(٢) ذكر سيبويه (٢٨٩/٤) من بنات الأربعة من الأسماء: زَيْرِج، وَزَيْر، وَجَفَرِد. ومن الصفات: عِنْفِص، وَدَلْقِم، وَخَزْمِل، وَزَيْلِق.

(٣) ذكر سيبويه من الأسماء على هذا الوزن: الثَّرْتَم، والبَزْن، والخَبْرَج. ومن الصفات: الجُرْشَع، والصُّشَع، والكُنْشَر.

(٤) الزير جعله سيبويه في الكتاب (٢٨٩/٤) على وزن «فَعْلَلَّ» بكسر اللام.

(٥) في اللسان (٣٦٧/٨): «الهلج: الأكل. . . والهيلج: اللثيم. وعبد هيلج: لا يعرف أبواه أو لا يعرف أحدهما. والهيلج: الكلب السلوقي. وهيلج: اسم كلب».

(٦) ذكر سيبويه (٢٨٩/٤) من الأسماء على هذا الوزن: فِطْحَل، وَصِقْل، وَهَمَلَة. ومن الصفات: هَزِير، وَبِطَر، وَوَقَطَر.

(٧) انظر الكتاب (٢٨٨/٤).

(٨) لم أجد هذه اللفظة في كتب اللغة التي بين يدي. وفي القاموس (١٧٢/١): «اخْبَعَثَ في مشيته: مشى مشية الأسد». وفي اللسان (١٤٥/٢): «الْحَبِيعَةُ وَالْحَبِيعَةُ: الناقة الغزيرة اللبن».

(٩) في الأصل «دهلر» تحريف. والصواب ما أثبتناه من اللسان (٣٤٨/٥) وفيه: «الدَلَمَز: الماضي القوي، وقيل: هو الشديد الضخم؛ وقد خَفَفَه الرَّاجِزُ فقال:

دَلَمَزْ يُزْبِي عَلَى الدَّلَمَزِ

(و) فَعَّلَ بالكسر والسكون وضم اللام الأولى نحو (زَعَبَر) وِزْعُفٌ وهو القُطْنُ الفاسد وِضَيْفٌ وهو الذَّاهِيَة.

(و) فَعَّلَ بالضم والسكون وكسر اللام (نحو حُرْمَرٍ) ^(١).

وَفَعَّلَ بفتحات نحو دَهَنَجٌ لحجر.

(و) فَعَّلَ بفتحتين، وضم اللام نحو: (عَرَّتْنِ) ^(٢) شجر.

(و) فَعَّلَ بفتحتين وكسر اللام نحو (جَنَدِلٌ) ^(٣): للمكان الكثير الحجارة.

(و) فَعَّلَ ^(٤) بالضم والفتح وكسر اللام نحو (عَلِيطٌ) للرجل الضخم.

والأكثرون لم يثبتوا هذه الأوزان لِئَنُورَ ما ورد منها خصوصاً ما توالى فيه أربع حركات، وهي الأربعة الأخيرة فجعلوها فروعاً عن: فَعَّلَ، وَقَعَّلَ، وَقَعَّلِيلٌ، وَقَعَالِلٌ، فَلَدَهَنَجٌ مُثَقِّلٌ دَهَنَجٌ ^(٥) وَعَرَّتْنِ ^(٦) مخفف عَرَّتْنِ، وَجَنَدِلٌ مُخَفَّفٌ جَنَدِيلٌ، وَعَلِيطٌ مخفف: عَلِيطٌ ^(٧).

المجرد الخماسي

(أو خماسي) وله أوزان بالاتفاق أربعة، وزيد عليها ما نذكر، ومقتضى القسمة أن تكون مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين في الأحوال الأربعة للآم الثانية، ولم يرد سوى ما ذكر لما تقدم، فالمتفق عليه من أوزانه:

فَعَّلَ بفتحات مع سكون اللام الأولى (كَسَفَرَجَل) ^(٨).

وَفَعَّلَ بالكسر والسكون، وفتح اللام الأولى، وسكون الثانية نحو (قُرْطَعَبٌ) ^(٩).

(١) في القاموس (١٧٨/٢): «وِزْعَمَز كِزْنَج: أبو قبيلة».

(٢) قال سيويه: «وقالوا: عَرَّتْنِ؛ وإنما حذفوا نون عَرَّتْنِ كما حذفوا ألف عُلَابِط، وكلتاهما يتكلم بهما» (الكتاب: ٢٨٩/٤).

(٣) قال سيويه (٢٨٩/٤): «وقالوا: جَنَدِل، فحذفوا ألف الجنادل كما حذفوا ألف عُلَابِط».

(٤) قال سيويه (٢٨٩/٤): «وما لحقته من بنات الثلاثة، نحو: الجَدَب، فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فَعَّلَ ولا فَعَّلِيلٌ ولا شيء من هذا النحو لم نذكره، ولا فَعَّلِيلٌ؛ إلا أن يكون محذوفاً من مثال فَعَالِلٌ؛ لأنه ليس حرف في الكلام توالى فيه أربع متحركات».

(٥) تحرفت في الأصل إلى «وَهَنَج».

(٦) تحرفت في الأصل إلى «عَرَّتْن».

(٧) وهذا رأي سيويه؛ وانظر الحواشي السابقة.

(٨) وفرزدق وزيرجد. ذكرهما سيويه (٣٠١/٤).

(٩) وَجَنَيْتُ (الكتاب: ٣٠٢/٤). والمنبتر: الشدة.

بالقاف وهو الشيء الحقيقير .

(و) فَعَلَّلَ بالفتح والسكون، وفتح اللام الأولى وكسر الثانية نحو: (جَحْمَرِشٌ)^(١) بالحاء والجيم، آخره معجمة، وهو العجوز الكبيرة، وقيل: الأفعى .

(و) فَعَلَّلُ بالضم والفتح، وسكون اللام الأولى، وكسر الثانية (فَعْلَمِلُ)^(٢) بالقاف المعجمة، وهو الأسد .

قال أبو حيان: وفَعَلَّلُ بكسرات وسكون اللام الأولى نحو: (عِقْرُطِلُ) لِلْفَيْلَةِ .

(و) فَعْلَلُ بضمات، وسكون اللام الأولى نحو: (قُرْعُطِبُ)^(٣) .

وفَعْلَلُ بالكسر والفتح، وسكون اللام الأولى وفتح الثانية نحو: (سِبْطُرُ) للضخم، كذا ذكرها مزينة على التسهيل في شرحه جازماً بها .

(و) قال (ابن السَّوَّاجِ) (و) فَعْلَلِلُ^(٤) بالضم والسكون وفتح اللام الأولى، وكسر الثانية نحو (هُنْئَلِيلُ) لبقلة معروفة: قال أبو حيان: ولم يذكره سيويه . والظاهر أنه مما زيد فيه التون^(٥) .

أبنية الفعل

(والفعل إما ثلاثي أو رباعي) وسأتي أوزانهما، ولم يأت الاسم المجرد على ستة لثلاث بهم التركيب . ونقص عنه الفعل حرفاً لثقله بما يستدعيه من الفاعل والمفعول وغيرهما، وما يدلُّ عليه من الحدث والزَّمان . ولم يأت واحدٌ منهما على أقل من ثلاثة، لأنها أقل ما يمكن اعتباره إذ من عوارض الكلمة الابتداء بها، والوقوف عليها، ولا ابتداء بساكن، ولا وَقَفَ على متحرك، فوجب ألا يكون حرفاً واحداً، وإلا لكان مستحقاً للسكون والحركة معاً، وهو محال، فبقي أن يكون على حرفين: حَزَفٌ محركٌ للابتداء وحَزَفٌ ساكنٌ للوقوف، لكنهم يكرهون اجتماع المتضادين، ففصلوا بينهما بحرف .

وعن الكوفيين أن أقل ما يكون عليه الاسم حرفان (وما عدا ذلك) المذكور مما جاء بخلافه (شاذ) نحو: دُئِلَ، وطَحْرِيَّةُ^(٦) .

(١) رَقَبَيْسٌ وَصَهْبَيْلُ (الكتاب: ٣٠٢/٤) .

(٢) وَتَجْبَيْتُنِ (الكتاب: ٣٠٢/٤) .

(٣) كذا في الأصل؛ ولعلها «قِرْطُغَب» كما مثل قبل أسطر على وزن «فَعْلَلُ» .

(٤) جعلها في اللسان (٣٦٩/٨) على وزن «فَعْلَلِلُ» وليس «فَعْلَلِلُ» .

(٥) قال في اللسان (٣٦٩/٨): «الهُنْئَلِيلُ»: بقله، قيل إنها عربية، فإذا صحَّ أنه من كلامهم وجب أن تكون نونه زائدة لأنه لا أصل بإزائها فيقابلها .

(٦) ذكر في القاموس (١/١٠٠) في الطحربة لغات، فقال: «يفتح الطاء والراء وبكسرهما ويضمهما: القطعة من الغيم ومن الثوب» .

(أو شبه الحرف) أي مبنّي كهو، وذا، وكم ونحوها.

(أو أعجمي) نحو: نَزَجَسَ وَجُرُزِرَ^(١).

(أو محذوف) منه كيد، ودم، وأب، وأخ، وبع، وق.

(أو مزيد) فيه (وأبنيته كثيرة) متأتّي.

(ومتهاه) أي المزيد (في ثَلَاثِي الفعل ثلاثة) بلا زيادة لثلا يزيد على أصوله.

(و) في ثلاثي الاسم أَرْبَعَة.

وندر ما زيد فيه خمسة وهو ثلاثة ألفاظ لا رابع لها (كُلْدُبُتَان). بتشديد الذال الأولى^(٢) وأصله: قُذْعُلَان. (وَبِرْطِيَاء) وهو ضرب من الثياب^(٣). (وَقَرْقِيسِيَاء) اسم بلد^(٤)، وهما بوزن فِعْفِيلِيَاء.

(و) المزيد في الاسم (الرياعي اثنتان، وثلاثة، وفي الخماسي واحد) فيصير ستة، ولا تصل إلى سبعة.

(ومفناطيس إن صح) فيه زيادة حرفين في الخماسي فهو (نادر) لا يقاس عليه.

ولا يتجاوز المزيد ذلك أي سبعة أحرف، في الاسم وستة في الفعل (إلا بناء تأنيث) كَقَرْعَبَلَانَة، لدوية عريضة، أصله: قَرْعَبَل، زيد فيه ثلاثة أحرف: أحدها التاء. وكاستخرجت. (أو علامة تننية ونحوها) أي جمع تصحيح كأن يسعى بَعَرْطِيل^(٥)، ثم يثنى، أو يجمع بالواو والتون، والألف والتاء (أو علامة (نسب) كخِنْفَسَاوي. (أو حرف (تنفيس) نحو سَتَشَخَّرَج (أو نون (توكيد) نحو: لأستخرجن.

(وأهمل) من المزيد (دون ندور فِعْوِيل) بالكسر، ومن النادر سِرْزَوِيل^(٦). (وَقَعْوَلِي) ومن

(١) قال في القاموس (٢/ ١٧٤): «الْجُرُزُّ بالضم: الخبيث، معرّب كُرْزٍ».

(٢) كذا في الأصل. والذي في كتب اللغة أن «كُلْدُبُتَان» مخففة الذال. وذكروا مثلاً على تشديد الذال: «كُلْدُبُتَان». انظر القاموس (١/ ١٢٧).

(٣) في اللسان (٧/ ٢٥٨): «البريطيَاء: ثياب، والبريطيَاء: موضع ينسب إليه الوشي». وتحرفت في القاموس (٢/ ٣٦٢) إلى «نبات».

(٤) قرقيسياء: ضبطها في معجم البلدان (٤/ ٣٢٨) بالفتح ثم السكون وقاف أخرى وياء ساكنة وسين مكسورة وياء أخرى وآلف ممدودة؛ ويقال بياء واحدة؛ وقال: «قال حمزة الأصفهاني: قرقيسيا معرب كركيسيا... بلد على نهر الخابور قرب رجة مالك بن طوق على ستة فراسخ».

(٥) العرطيل: الضخم والفاش الطول (القاموس: ٤/ ١٤، ١٥).

(٦) في القاموس (٣/ ٤٠٦): «السُرْوِيل واحدة السراويل؛ قال: «وليس في الكلام فِعْوِيل غيرها».

النادر عَدُولِي^(١).

(وَقَلْعَال) بالفتح (غير مضَعَّف) ومن النادر خزعال لَطَّلَعَ الناقة، وَقَسَطَال للغبار، وَقَشَعَام للعنكبوت ويغداد.

أما قَلْعَال المضَعَّف فكثير نحو: زَلْزَال وقلقال^(٢)، وَوَسْوَاس.

(وَقَلْعَال) بالكسر (مضَعَّف الأول والثاني). ومن النادر إِثْدَاء لآخر الشهر^(٣). (وَقَيْعَال) بالكسر (غير مصدرين) ومن النادر ناقة مِيلَاع أي سريعة أما مصدر فكثير كقَيْتَال وزَلْزَال.

(وَقَوْعَال) بالفتح (وَقْلَعْلَه) بالكسر، وفتح العين (وَقْلَعْلِي) بكسر (أوصافاً) ومن النادر: رجل هَوْهَاء، أي: أحمق وإمعة^(٤)، وقسمة ضِيَّوِي، أي: جائزة.

وأما أسماء فكثير «كتوراب»^(٥) وإِنْفَحَة^(٦) وذَكَرَى. (وَقَيْعَل) بكسر العين (في الصحيح) ومن النادر: بَيْيْس^(٧) وصَبِيل اسم امرأة. أما في المعتل فكثير كسَيْد، ولَيْيْن. (وَقَيْعَل) بالفتح (في المعتل دون ألف ونون) ومن النادر (عَيْن) (٨) أما في الصحيح أو مع

(١) كذا في الأصل بفتح العين وسكون الدال، وكذا أيضاً «قَعُولِي» بفتح الفاء وسكون العين. وفي القاموس (١٤/٤): «عَدُولِي» بفتح العين والدال وسكون الواو؛ قال: «وَعَدُولِي بالبحرين، والشجرة القديمة الطويلة؛ والعَدُولِيَّة سفن منسوبة إليها أو إلى عَدُول رجل كان يتخذ السفن أو إلى قوم كانوا يتزولون هجر، والعَدُولِي جمعها».

(٢) في الأصل «قلعال» تحريف. والتصويب من القاموس (٤١/٤) قال: «والقَلْقَال: المسفار». وانظر الممتع في التصريف (١/٢٩٤).

(٣) في القاموس (١٤/١): «الذَّادَاء والذَّذَاء والذُّذُورُ: آخر الشهر أو ليلة خمس وست وعشرين أو ثمان وتسع وعشرين أو ثلاث ليال من آخره».

(٤) في اللسان (٥٥٢/١٣): «رجل هَوْهَاء وهَوْهَاءَة وهَوْهَاءَة: ضيف الفواد جبان»؛ قال: «وفي حديث عمرو بن العاص: كنت الهوهاءة الهَمْزَة؛ الهَوْهَاءَة: الأحق».

(٥) في القاموس (٤٠/١): «التَّوْرَاب: التُّراب».

(٦) في القاموس (٢٦٢/١): «الْإِنْفَحَة، بكسر الهمزة، وقد تشدد الحاء وقد تكسر الفاء، والمِنْفَحَة والمِنْفَحَة: شيء يستخرج من بطن الجدي الرضيع أصفر فيعصر في صوفة فيغلظ كالجبين، فإذا أكل الجدي فهو كرش».

(٧) في الأصل «بييس» يثاين. والصواب ما أثبتناه. وذكر في اللسان (٢٣/٦) أنها إحدى القراءات في قوله تعالى: «بعذاب بييس بما كانوا يفسقون» قال: «وأما قراءة من قرأ بَيْيْس، فبني الكلمة مع الهمزة على مثال قَيْلِي، وإن لم يكن ذلك إلّا في المعتل نحو سَيْد ومَيْت».

(٨) في القاموس (٢٥٤/٤): «سقاء عَيْن كَكَيْس، وتفتح ياءه، ومثتين: سال ماؤه، أو جديده».

ألف ونون فكثير كيؤعد، ويسّر، وعيزى^(١)، وريمى^(٢) وتيحان^(٣) لكثير الكلام المعجول، وهتيان للجان^(٤).

الماضي المجرد الرباعي

(مسألة: للماضي الرباعي) المجرد (فَعَّلَ) لا غير^(٥) كَذَخَج. وبدأت به خلاف بدء الناس بالثلاثي، لأن الكلام في ذلك يطول فأخرته، وإنما لم يجرى على غير هذا الوزن، لأنه قد ثبت أن الأول لا يكون ساكناً، وأول الماضي لا يكون مضموماً في البناء للفاعل ولا مكسوراً للثقل، فتعين الفتح، ولا يكون آخره إلا مفتوحاً لوضعه مبنياً عليه، ولا يكون ما بينهما متحركاً كله، لثلاثاً يتوالى أربع حركات، ولا مسكناً كله لثلاث يلتقي ساكنان، ولا الثالث لعروض سكون الرابع عند الإسناد إلى الضمير، فتعين أن يسكن الثاني.

الماضي الرباعي المزيد

(ولمزيدة) ثلاثة أوزان (ففعَّلَل) كندرج. (وافعَّلَل) كاخرنجم والأصل: حَزَجَم^(٦). (وافعَّلَل) كاشعَر، والأصل: قَشَعَر.

(وأنكره قوم) وقالوا هو ملحق باخرنَجَم لا بناءً مقتضياً بدليل مجيء مَصْدَره كمصدره.

(وزيد أفعَّلَل) بتشديد اللام الأولى نحو: اخْرَمَسَ^(٧)، واخْرَمَزَ^(٨). قال أبو حيان: ويظهر لي أنه من مزيد الثلاثي غير الملحق، وغير المماثل.

الماضي الثلاثي المجرد

(وللثلاثي) المجرد (فَعَلَ مثلث العَيْن)، أي مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح الفاء.

(١) كذا في الأصل، ولم أجدها. وفي القاموس (١٩١/٢): «عِزَّ عَيْزَ: مَبْتِآنٌ عَلَى الْفَتْحِ وَيَفْتَحَانِ: زَجَرٌ لِلضَّأْنِ».

(٢) كذا في الأصل، ولم أعتد لها.

(٣) في اللسان (٤١٨/٢): «وَرَجَلٌ يَتَّحَجُّ: يَعْزُضُ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَيَدْخُلُ فِيْمَا لَا يَعْزُزُ... وَكَذَلِكَ يَتَّحِجَانِ وَيَتَّحِجَانِ... وَلَا نَظِيرَ لَهُ إِلَّا فَرَسٌ سَيَّيَانٌ وَسَيَّيَانٌ، وَوَجَلٌ هَيَّيَانٌ وَهَيَّيَانٌ إِذَا تَمَائِلَ».

(٤) راجع الحاشية السابقة.

(٥) انظر الكتاب (٢٩٩/٤).

(٦) قال سيبويه (٣٠٠/٤): «وَهَلَهُ التَّوْنُ [يعني في اخرنجم] بِمَنْزِلَةِ التَّوْنِ فِي انْطَلِقَ؛ وَاخْرَنْجَمُ فِي الْأَرِيَةِ نَظِيرُ انْطَلِقَ فِي الثَّلَاثَةِ فَيَجْرِي مَجْرَاهُ».

(٧) اخْرَمَسَ: ذَلَّ وَخَضَعَ (القاموس: ٢١٧/٢).

(٨) اخْرَمَزَ: انْقَبَضَ وَاجْتَمَعَ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ وَنَكَصَ وَفَزَ (القاموس: ١٧٥/٢).

(فالمفتوح للغلبة) أي غلبة المقابل نحو: كَارَمَنِي فَكَرَّمْتُهُ. أو الغلبة مطلقاً نحو: قَهَر، وقَسَرَ.

(والثبابة عن فَعُل) المضموم (في المضاعف) نحو: جَلَلْتُ فَأَنْتَ جَلِيلٌ. (و) في (اليائي العين) نحو: طاب فهو طَيِّبٌ وأصله أن يكون على فَعُلٌ.

(واللجمع) كحَشَرَ، وحَشَدَ، ويتصل به ما دلَّ على وضل: كَمَرَجَ، ومَشَجَ^(١).

(والإعطاء) كمنح، ونَحَلَ.

(والاستقرار) كسكن، وقطن.

(وضدّها) أي الثلاثة وهو التفريق: كفَصَلَ، وقَسَمَ، ويتصل به ما دلَّ على قطع: كَقَصَمَ^(٢)، أو كَسَرَ: كَقَصَفَ. أو خَزَقَ: كَنَقَبَ. والمنع: كحَظَلَ، وحَظَرَ. والتحوّل: كرحَلَ. والسير: كَرَمَلَ، وذَمَلَ^(٣).

(والإيذاء) كلسَعَ ولَدَغَ.

(والاصطلام)^(٤) كنسَجَ ورَدَنَ^(٥).

(والتصويت) كصَرَخَ، وصَهَلَ. ويلحق به ما دلَّ على قول: كَنَطَقَ ووَعَطَ.

(وغير ذلك) كالدفع نحو: دَرَأَ، ورَدَعَ.

(والتحويل: كقَلَبَ. وصَرَفَ، والستر: كَنَبَأَ وَحَجَبَ.

والتجريد: كسَلَخَ وقَشَرَ.

والزّمي: كقَذَفَ وحَذَفَ.

(والمكسور للعلل): كمرِضَ (والأحزان): كحَرِنَ. (وضدّها): كَبَرَىء ونَشِطَ، وقَرِحَ.

(والألوان): كسَوَدَ وشَهِبَ، (والعيوب): كعَوَرَ، وعَوِجَ. (والمحليّ) كحَجَرِهَ، وعَيْنَ^(٦).

(١) مشج: خلط (القاموس: ٢١٥/١).

(٢) تحرفت في الأصل إلى «كعصم» بالعين بدل القاف.

(٣) ذمل: سار سيرا ليّنا؛ ورمل: هرول (القاموس: ٣٩٠/٣ و٣٩٨).

(٤) الاصطلام: الاستئصال (القاموس: ١٤١/٤).

(٥) في اللسان (١٧٨/١٣): «وَرَدَنْتُ المتاعَ رَدْنًا: نضدته».

(٦) جَيَّةٌ: وسعت جبهته وحسنت؛ وعَيْنٌ: عظم سواد عينه.

(والإغناء عن فَعَلَ) المضموم (في يائي اللام) كَحَيِّي، ووعى^(١).

(ولمطاوعة فَعَلَ) كَجَدَعَه فَجَدِيع، وَثَلَمَه فَثَلِم، وَثَرَمَه فَثَرِم^(٢).

(ولزومه أكثر) من تعديه فإن أكثر الأفعال التي جاءت على فَعَلَ لازمة استقراء.

(والمضموم للغرائز غالباً) كَكَرُم، وَلَوْم، وَشَعَرَ^(٣)، وَفَقَه.

ومن يغير الغالب كَجُنِبَ وَنَجَسَ.

(ولم يرد يائي العين) استغناء عنه بفعل لاستثقال الضمة على الياء نحو: طَابَ يَطِيبُ، بخلاف الواو، قالوا: طال، أصله طَوَّلَ (إِلَّا هَيَّو) الشيءُ بمعنى: حَسُنَتْ هَيْئَتُهُ، فإنه جاء مضموماً، وهو يائي العين شُدُوذاً.

(ولا يائي اللام إلا نَهَو) الرَّجُلُ مِنَ النَّهْيَةِ، وهي: العقل، فَإِنَّ أصله: نَهَيْ، قُلِبَتْ الياء واواً لانضمام ما قبلها، وذلك أيضاً شاذاً.
وَوَرَدَ واوي اللام نحو: سَرَوُ^(٤) الرَّجُلِ.

الثلاثي المزيد

[أفعل]

(أفعل): (وللمزيد) من الثلاثي (أفعل) وهو (للتعدية) كأخرجت زيداً.

(والصبرورة): كأَعَدَّ البعير أي صار ذا عُدَّة.

(والشلب): كَأَشْكِيته^(٥) أي أزلت شكايته^(٦).

(والتعريض): كأقتلت فلاناً إذا عَرَضْتَهُ للقتل وأبعت الشيء إذا عرضته للبيع.

(ووجود الشيء على صفته): كأحمدتُ فلاناً، [وأبخلته]^(٧)، وأجبتته، أي وجدته

(١) كذا في الأصل. ولم أجدها في المعالج على وزن «فَعَلَ» بل أوردوها على وزن «فَعَلَّ» مثل «وَعَدَّ» ولعل الصواب «حَيِّي» من باب «تَبَيَّب».

(٢) في القاموس: (٨٧/٤): «ثَلَمَ الإِنَاءَ والسيف ونحوه كَضَرَبَ وَفَرَحَ وَثَلَمَهُ فَانْثَلَمَ وَثَلَمَ: كسر حرفه فانكسره. وَالثَرَمُ: انكسار السن من أصلها، قال في القاموس (٨٦/٤): «ثَرِمَ كَفَرِيحٌ فهو أَثَرِم».

(٣) شَعَرَ: أجاد الشعر (القاموس: ٦١/٢).

(٤) في القاموس (٣٤٤/٤): «سرو: كَكَرُمَ وَدَعَا وَوَضِيحًا».

(٥) في الأصل «أشكته» من دون ياء.

(٦) أشكى فلاناً: زاده أَذَى وشكايته، وأزال شكايته. فهو من الأضداد كما في القاموس (٣٥١/٤).

(٧) سقطت من الأصل، وهي ضرورية لاستقامة السياق لأنه قال بعد: «أي وجدته متصفاً بالحمد والبخل والجن».

متصفاً بالحمد، والبخل، والجبن.

(والإعانة): كَأَحَلَّتْ فلاناً، وَأَزْعَيْتُهُ: أي أعتته على الحَلْب والرعي.

(ويعمى فَعَل): كَأَحَزَنهُ بمعنى: حَزَنَهُ، وَأَشْغَلَهُ بمعنى شَغَلَهُ، وَأَحَبَهُ بمعنى حَبَّه.

(ومطاوعته) كَكَبَيْتُ الرجل فَأَكَبَ. وقَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ فَأَقْشَعَتْ.

(والإغناء عنه) كَأَزَقَل، وأَعْتَق^(١)، أي سار سيراً سريعاً. وأَذْنَبَ بمعنى: أثم، وأقسم بمعنى: حَلَفَ.

[فَعَّل]

(وفعل) وهو (للتعمدية) نحو: أَذْنَبْتُ الصَّبِيَّ.

(والتكثير) كَفَتَحْتُ الأبوابَ، وَذَبَحْتُ الغَنَمَ.

(والتسلب): كَقَرَدْتُ البعيرَ، وحَلَمْتُه، أي أزلت قراده^(٢) وحلمه^(٣).

(والتوجه) كَشَرَّقَ، وَغَرَبَ وَغَوَّزَ، وَكَوَّفَ، وَبَصَّرَ، أي توجَّه نحو الشرق، والغرب والغَوَّز^(٤)، والكوفة، والبصرة.

(واختصار الحكاية) كَأَثَرُ، وهَلَّلَ وأَيَّه، وَسَبَّحَ، وَسَوَّفَ إذا قال: آمين، ولا إله إلا الله. ويا أَيُّهَا، وسبحان الله، وسوف^(٥).

(ويعمى فَعَل) مُخَفَّفَ العين كَقَدَّرَ بمعنى قَدَّرَ، وَيَسَّرَ، وَمَيَّزَ بمعنى: بَشَّرَ ومازَرَ.

[تَفَعَّل]

(و) بمعنى (تَفَعَّل) كَوَلَّى بمعنى تَوَلَّى، أي: أعرض. وفكر بمعنى: تَفَكَّرَ، وَيَتَمَّمُ بمعنى: تَتِمَّمُ.

(والإغناء عنهما) كَكَرَّوَدَ في القتال أي: قَرَّ، وعيره بالشيء أي: أعابه، وعول عليه أي:

(١) في الأصل «أعتق» بالناء، تحريف.

(٢) كذا في الأصل؛ والأصوب أن يقول: «فَزَدَانَهُ» لأن القُرَادَ واحد والقردان الجمع؛ والقُرَاد: دويبة تعض الإبل (اللسان: ٣/٣٤٨).

(٣) الحَلَمُ: الصغير من القردان أو الضخم، ضدَّ (القاموس: ١٠١/٤).

(٤) الغور: المنخفض من الأرض، ومنه غور تهامة (معجم البلدان: ٢١٦/٤).

(٥) قال في الكتاب (٢٣٣/٤): «وأما سوف فتفتيس فيما لم يكن بعد، ألا تراه يقول: سوفته». وذكر في اللسان (١٦٤/٩) كلام سيويه هذا، وزاد: «... ألا ترى أنك تقول سوفته إذا قلت له مرة بعد مرة سوف أفعل».

اعتمد، وكعجزت المرأة: صارت عجوزاً.

[فَاعِل]

(وفاعل) وهو (للاشتراك) في الفاعلية والمفعولية: كضارب زيداً عمراً، فإنَّ كُلَّاً من زيد وعمرو من جهة المعنى فاعل ومفعول إذ فعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما فعل به الآخر.

(وبمعنى فَعَلَ) كجاوِزْتُ الشيءَ وجُزُّهُ، وواعدْتُ زيداً وَوَعَدْتُهُ.

(وبمعنى أَفْعَلَ): كباعدت الشيءَ وأبعدته، وضاعفتُه وأضعفته.

(والإغناء عنهما): كبارك الله فيه، أي جعل فيه البركة، وقامى وبألى به، أي كابد، وأكثرَ به، وكوَارِضْتُ الشيءَ بمعنى: أخفيتُه.

[تَفَاعَل]

(وتَفَاعَلَ) وهو للمشاركة: كتضارب زيد وعمرو.

(والتجهيل): كتغافل، وتجاهل، وتباله، وتمازى، وتطارشَ.

(ومطاوعة فاعل): كباعد فتباعد، وضاعفتُ الحساب فتضاعفَ.

(وبمعنى فَعَلَ) كتوآنى، ووئى، وتعالى وعلا.

(والإغناء عنه): كتشاءب، وتمازى.

(فإن تعدى هو) أي تفاعل، (أو تفَعَّلَ دون التاء لاتنين) أي مفعولين (فمعها) أي التاء يتعدى (لواحد) كنازعته الحديث، وناسيته البغضاء، أي تنازعنا الحديث، وتَنَاسَيْنَا البغضاء، وعَلَّمْتُهُ الرِّمَایَةَ فتعلَّمَهَا، وجَبَّيْتُ الشَّرَّ فتَجَبَّبُ.

(وإلا) بأن تعدى دونها لواحد (لزم)، معها: كضارب زيد عمراً، وتضارب زيد وعمرو، وأدبت الصبي، وتآذبت الصبي.

[تَفَعَّل]

(وتفَعَّل) وهو (لمطاوعة فَعَلَ) ككسرتُه فتكسر، وعَلَّمْتُهُ، فتعلَّم.

(والتكلف) كتحلَّم، وتصَبَّرَ وتشَجَّعَ إذا تكَلَّفَ الحِلْمَ والصبر، والشجاعة وكان غير مطبوع عليها.

(والإتخاذ) كتَبَّيْتُ الصَّبِيَّ: اتخَذْتُهُ ابناً، وتوسَّدْتُ الشَّرَابَ: اتخَذْتُهُ وِسَادَةً.

(والتكوين بمهلة) كتَفَّهَمَ وتَبَصَّرَ، وتَسَمَّعَ، وتعرَّفَ وتَجَرَّعَ، وتحسَّى.

(والتجنب) كُتِّبَ، وتَحَرَّجَ، وتَهَجَّدَ: إذا تَجَنَّبَ الإثمَ، والحرَجَ، والهجومَ.
 (والصيرورة): كُتِّبَتِ المرأةُ، وتَحَرَّجَ الطينُ، وتَجَنَّبَ اللبنُ.
 (ويعمى استفعل) كَتَبْتُ، وتَعَطَّمُ. (و) بمعنى (فعل): كَتَعَدَى الشيءَ وَعَدَاهُ: إذا جَاوَزَهُ، وَتَبَيَّنَ وَبَانَ.
 (والإغناء عنه): أَي عن فَعَلٍ كَتَكَلَّمَ، وَتَصَدَّى.

[افتعَل]

(وافتعَل) وهو (للاتخاذ): كَأَذْبَحَ، وَأَطْبَحَ^(١)، واشتوى، أَي: اتَّخَذَ ذَبِيحَةً وَطَبَخَهَا، وشَوَاهَا.
 (والتصرف) ويعتبر عنه بالتسبب كَاغْتَمَلَ واكْتَسَبَ: إذا تسبب في العمل والكسب.
 (والمطاوعة) كَانْصَفْتُهُ فَاَنْصَفَ، وَأَشْعَلْتُ النَّارَ فَاشْتَعَلَتْ.
 (والتخيُّر) كَانْتَخَبَ واصْطَفَى، وَانْتَقَى.
 (ويعمى تفاعل) كَاشْتَوَرُوا، وَتَشَاوَرُوا.
 (وَتَفَعَّلَ) كَابْتَسَمَ وَتَبَسَّمَ.
 (واستفعل) كَاعْتَصَمَ واستعصم.
 (وَفَعَّلَ) كَاقْتَدَرَ، وَقَدَّرَ.
 (والإغناء عنه) أَي عن فعل كاستلم الحجر، والتحي الرُّجُلُ. قال في الارتشاف:
 وأكثر بناء افتعل من المتعدي.

[انفعَل]

(وانفعَل) وهو (لمطاوعة فَعَلَ علاجاً) نحو: صَرَفْتُهُ فَاَنْصَرَفَ، وَقَسَمْتُهُ فَاَنْقَسَمَ، وَسَبَّحْتُهُ فَاَنْسَبَحَ.
 (ولا يُنْتَى) انْفَعَلَ (من غيره) أَي من غير ما يدلُّ على علاج من فُعِلَ [ثلاثي]^(٢) فلا يقال: عَرَفْتُهُ فَاَنْعَرَفَ، ولا جَهِلْتُهُ فَاَنْجَهَلَ، ولا سَمِعْتُهُ فَاَنْسَمَعَ.
 وكذا لو دلَّ على معالجة، ولم يكن ثلاثياً لا يقال: أَحْكَمْتُهُ فَاَنْحَكَمَ، ولا أَكْمَلْتُهُ فَاَنْكَمَلَ.

(١) في الأصل: «كَأَذْبَحَ، وَأَطْبَحَ» بهمزة قطع في الكلمتين؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتناه.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

وشذ نحو: فَجَحَّمَهُ فَأَقْفَحَّمَهُ، وأدخلته فاندخل.

(ولا) بينى (من لازم خلافاً لأبي عليّ) الفارسيّ، فإنه زعم أنه قد جاء من لازم نحو: مُنْهَوٍ^(١) وَمُنْغَوٍ وخرج على أنه مطاوع: أهويته وأغويته.

[استفعل]

(واستفعل) وهو (لطلب) كاستغفر، واستعان، واستطعم، أي سأل الغفران، والإعانة، والإطعام.

(والتحوّل) كاستنسر البُغاث^(٢) أي: صار نسرأ، واستحجر الطين.

(والانحاذ) كاستعبد عبداً واستأجر أجيرأ.

(والوجود): كاستعظّمته: إذا وجدته عظيماً.

(وبمعنى افعل) كاستحصّد الزرع، واحتصد.

(ومطاوعته) كأخكمته فاستخكم.

(و) بمعنى (فعل) كاشتغيت وأغيت^(٣).

(والإغناء عنه) كاستحيا واستأثر.

[أفعل]

(وأفعل) وهو (للألوان) كاحمر وأسود (والعيوب) كاخوّل.

(ولا يبينى من مضاعف العين) فلا يقال في رجل أجم بالجسم، أي لا رمح معه في الحرب: أجمّم لما فيه من الثقل.

(ولا) من (معتلّ السلام) فلا يقال في رجل ألمى، وهو الأسمر الشفتين المي.

(وتلي عينه ألف) نحو: احماز، واحوال.

(١) واستشهد أبو علي وغيره على مجيء الوزن «افعل» من «فعل» اللازم، بقول يزيد بن الحكم:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلّة النيق منهوي

انظر الممتع في التصريف (١/١٩١) والمنصف (١/٧٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٣) والأزهية

(ص ١٧١) وشرح الأسموني (٢/٢٨٥) وغيرها. وقال ابن عصفور في الممتع في التصريف (١/١٩٢):

«ويجزز عندي أن يكون منغٍ ومنهٍ مطاوعي أهويته وأغويته ولا يكونان على هذا شاذين».

(٢) في الأصل «البغاث» بـالتاء المثناة، تحريف. والبغاث: كل طائر ليس من جوارح الطير، والضعيف من

الطير؛ وفي المثل: «إنّ البغاث بأرضنا يستنسر». انظر اللسان (٢/١١٨، ١١٩).

(٣) الصواب «عني» وانظر القاموس (٤/٣٧٤).

(وقيل) وعليه الخليل (هو الأصل) وأَفْعَلٌ مقصور منه، واختاره ابن عصفور بدليل أنه ليس شيء من أفعالٍ إلا وقال فيه أفعالٌ.

[أفعول]

(وافعول) وهو (للمبالغة) اخشوشن الشيء: كثرت خشوته، واعشوشب المكان: كثر عشب.

(والصيرورة) كاحلولى الشيء: صار حلوأ، واحقوق الجسم والهِلال صار كل منهما أحقف أي مُنْحِنياً.

(وافعول، وأفعول، وأفعيل) أبنية (نواذر) كاجلؤذ: إذا مضى وأسرع في السير، واعلوط البعير: إذا تعلّق بعتقه وعَلَاة، واخزوط بهم السير: إذا اشتد وكاغتوجج البعير: أسرع. واهبيج الرجل: تكبر.

(وما عداها) أي الأبنية المذكورة.

(مُلقح) وذلك «فَوَعَلَ»: كحوقل الشيخ: كثر، و«فَعُول»: كجهور أي رفع صوته بالقول. و«فَعْلَلٌ» ذو الزيادة: كجَلَّب، و«فَعَّلَ» كَيَّطَر، و«فَعَّلِلَ»: كعَلَّط، أي أحدث عند الجماع، وفَعَّلَى كَسَلَّى الرجل: إذا ألقاه على ظهره.

[مسألة]

(ما ليس فيه) أي في أصوله (حرف علّة صحيح) ثم إن سلم من التّضعيف والهمزة فسالم أيضاً (وإلا) فلا، فكلّ سالم صحيح ولا عكس، وإلا بأن كان فاؤه أو عينه أو لامه حرف علة (فهو معتل فبالفاء) يقال له (مّثال) لأنه يماثل الصّحيح في صحّته.

(و) معتلّ (العين أجوف) لأن إعلاله في جوفه أي وسطه. وذو الثلاثة لكون ماضيه على ثلاثة عند الإسناد إلى التاء فهو خاصٌّ بالفعل.

(و) معتلّ (اللام منقوص) لنقصانه عن قبول بعض الإعراب.

(وذو الأربعة) لكونه على أربعة أحرف عند الإسناد إلى التاء، فهو خاصٌّ بالفعل أيضاً. (و) المعتلّ (بحرفين لقيفت) لالتفاف حرفي العلة فيه، أي اجتماعهما، ثم هو (مقرون إن تواليا) كويل، ويوم، وثوى (وإلا فمفروق).

والمعتلّ بالثلاثة قليل جداً كواو وياء لاسمي الحرفين، فلهذا لم نتعرّض للذكره.

المضارع

(المضارع) إنّما يَحْصُلُ (بزيادة حرف المضارعة على الماضي) وذلك الهمزة والنون، والتاء، والياء، لأن معنهما متغاير وتغاير المعنى يقتضي تغاير اللفظ.

(فإن كان) الماضي (معزداً) من الزيادة وهو (على فعل) بالفتح (ثلثت عينه) في المضارع أي فُتِحت، وكُسِرَتْ وَضُمَتْ نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَنَصَرَ يَنْصُرُ، [وَعَدَلَ يَنْعِدِلُ^(١)]، ولا شرط للكسرة، والضمة فيجوزان سواء كانت العين أو اللام حرف حلق كَذَاخَلْ يَدْخُلُ، وَرَجَعَ يَرْجِعُ^(٢) أم لا؟.

(وشرط الفتح كونها) أي العين (أو اللام حرف حلق) وسيأتي نحو: سَأَلَ يَسْأَلُ، وَمَنَحَ يَمْنَحُ بخلاف غيره.

وعلة جواز الفتح فيما ذكر التخفيف، لاستئصال حرف الحلق واكتفي فيما إذا كان ألفاً نحو: أَكَلَ يَأْكُلُ بسكوته.

ولو كانت العين واللام معاً من جنس واحد، فلا فتح أيضاً لسكونها بالإدغام نحو: صَحَّ يَصِحُّ، ولم أحتج إلى تقييده بكونه غير ألف كما نقل ابن الحاجب لعدم الحاجة إليه، إذ لا يكون أصلاً في فعل كما نبه عليه شراح كلامه.

ثم الحركات الثلاث تستعمل في الكلمة الواحدة كمضارع: صَبَغَ، وَنَهَقَ، وَدَبَّعَ، وَرَجَّحَ، وقد لا يستعمل فيها إلا حركة كما تقدّم، وقد يستعمل فيها حركتان كمضارع صَلَحَ وَفَرَّحَ في الفتح والضمّ معاً، وكذا الضمّ والكسر في غير الحلقي قد يجتمعان كمضارع قَسَقَ، وَعَكَفَ، وقد لا^(٣) كما تقدّم.

فما أشكل، فهل يتوقّف فيه على السماع لاستعمال العرب الوجهين في بعضه، واقتصارهم في بعض على وجه، أو يجعل بالكسر لأنه أخف وأكثر؟ خلاف. وقيل: يجوزان في كل مضارع سمعا فيه أم لا.

قال أبو حيان: والذي نختاره أنه إن سمع الكسر أو الضم أتبع، وإلا جاز فيه الكسر والضمّ.

(ولزموا الضمّ في باب المبالغة على الصحيح) نحو: ضَارِبِنِي فَضَرَبْتُهُ أَضْرَبُهُ، وَكَابِرْتُهُ فَكَبَّرْتُهُ أَكْبَرُهُ، وَفَاضِلْنِي فَفَضَّلْتُهُ أَفْضَلُهُ. وجوز الكسائي فتح عين مضارع هذا النوع إذا كان عينه أو لاه حرف حلق قياساً نحو: فَاهِمْنِي فَفَهِمْتُهُ أَفْهَمُهُ، وَفَاقَهِنِي فَفَقَهْتُهُ أَفْقَهُهُ.

وحكى الجوهري وإصاني فوضأته أَوْضُوهُ، قال: وذلك بسبب الحرف الحلقي.

وروى غيره: شَاعِرْتُهُ فَشَعَّرْتُهُ أَشْعَرُهُ. وفاخرني ففخرته أَفْخَرَهُ بالفتح، ورواية أبي دَرّ

بالضمّ.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة لاستتمام الكلام.

(٢) قال في القاموس (٢٢٩/١): «رَجَّحَ المِيزَانُ يَرْجِحُ مِثْلَهُ».

(٣) أي قد لا يجتمعان.

(و) لزموا الضمّ (في المضاعف المتعدي) نحو: شدَّ يَشُدُّ، وعدَّ يَعدُّ، لأنه كثيراً تلحقها الضمائر المنصوبة، فلو كسر لزم الخروج من كسرة إلى ضميتين متواليتين، فضمّ ليجري اللسان على سنن واحد بخلاف اللام.

(و) لزموا الضمّ (في الأجوف والمنقوص بالواو) للمناسبة، ولثلاثا ينقلب ياء فيلتبس باليائي نحو: قال يقول، وجاد يَجُود، ودعا يَدْعُو، وعلا يَعلو.

(و) لزموا الكسر فيهما، أي في الأجوف والمنقوص (بالياء) لما ذكر سواء كان غير مثال نحو: باع يَبِيع، ورعى يَرْعى، أم مثلاً نحو: وقى يَقي.

(و) لزموا الكسر (في المضاعف اللازم) نحو: صحَّ يَصِحُّ، وضجَّ يَضِجُّ، وأنَّ يَنُّ.

(و) لزموا الكسر (في المثال) نحو: وسمَّ يَسِمُّ، لثلاثا يلزم إثبات الواو فيه لارتفاع العلة الموجبة للحذف، وهي وقوعها بين ياء وكسرة، فيلزم واو بعدها ضمةً، وهو مستثقل، وسواء كان صحيح اللام أم لا نحو: وفى يَفِي، هذا إذا لم تكن عينه أو لامه حَرْف حلق.

(فإن كان عينه أو لامه حرفاً حلقياً فالفتح) وارد (أيضاً) مع الكسر نحو: وعدَّ يَعد، ووضع يَضَع، وتعرَّت الشاة تَعرُّ إلا أن يكون منقوصاً، ويكون يائياً ففيه الكسر كما سبق نحو وحى يَحيي.

(أو) كان الماضي على (فعل) بالكسر (فتحت) العين في المضارع نحو: عَلِمَ يَعلَم بمخالفة عينهما (وَتُكسر) أيضاً (في المثال) لتسقط الفاء فتَحْصُلُ الحِفْظَةُ نحو: وَرَثَ يَرِث، وَوَقَّ يَوقُّ، وجاء الفتح فيه بلا شدوذ كَوَلَّه يَكلُّ، وَوَهَلَ يَهَلُّ، ولم يضمّ في هذا الباب كراهة اجتماع ثقيلين، وهما الكسر والضمّ في باب واحد.

(أو) كان الماضي على (فَعَّل) بالضم (ضُمَّت) أيضاً في المضارع نحو: ظَرَفَ يَظرف، لأن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة، فاختر للماضي، وللمضارع فيه حركة لا تحصل إلا بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها.

(وما عدا ذلك) المذكور (شاذّ) كفتح مضارع: أبى، وركن وقنط، وليس حلقى العين أو اللام.

وَكُنْذُ المضمومة^(١)، وكسر مضارع: نَمَّ، وَبَتَّ، وَحَبَّ، وَعَلَّ المضاعف المتعدي، وَحَسِبَ وَنَعِمَ المكسور، وطاح وتاه الواوي العين.

(١) كُنْذُ أَفْعَل كذا بضم الكاف لغة بني عدي؛ ذكره في اللسان (٣/٣٨٢) وقال: «وحكاة سيويه عن بعض العرب».

وضم مضارع فَرَّ، وَكَّرَ، وهَبَّ المضاعف اللازم، وحضِرَ، وَقَيْطَ المكسور^(١).
 (أو لغة) غير فصيحة كقول بني عامر: قَلَى يَقْلَى بفتحهما، وَوَجَّهَ بالكسر يَجْهه بالضم،
 وقول طَبِيء: بَقَى يَبْقَى بفتحهما، وقول تميم: ضَلِلْتُ تَضِل بكسرهما.
 (وغير فعل) من الرباعي، والمزيد منه ومن الثلاثي (يكسر ما قبل آخره) في المضارع
 سواء كان عين الفعل أو اللام الأولى كدَحْرَج يَدْحْرَجُ، وقَاتَل يَقَاتِلُ.

(ما لم يكن أول ماضيه تاء مزيدة) وذلك تَفَعَّلَ، وَتَفَاعَلَ، وَتَفَعَّلَ فلا يغير ما قبل
 الآخر نحو: تَعَلَّمَ، يَتَعَلَّمُ، وَتَجَاهَلَ يَتَجَاهَلُ وَتَدَحْرَج يَدْحْرَجُ، إذ لو كسر لالتبس أمرُ
 مخاطبها بمضارع عَلِمَ، وَجَاهَلَ، وَدَحْرَجَ، إذ المغايرة حيثلذ إنما هي بحركة التاء، وقد لا
 يرفع اللبس لاحتمال الذهول عنها. ولم يستثن ابن الحاجب تَفَعَّلَ، ولا بُدَّ منه، واستثنى
 المكرر اللام نحو: احْمَرَّ، وَاخْمَرَّ، فإنه يقال فيهما: يَحْمَرُّ وَيَخْمَرُّ.

والتحقيق أنه لا يستثنى، لأنه كان في الأصل مكسوراً، وزال بالإدغام.
 (ويُضَمُّ حرف المضارعة من رُبَاعِيٍّ) أي ماض ذي أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ (ولو بزيادة) نحو:
 يَدْحْرَجُ، وَيَكْرُمُ، وَيُثْلِمُ ومضاعف (وَالْأَيْ يَفْتَحُ) نحو: يَذْهَبُ، وَيَنْطَلِقُ، وَيَسْتَخْرِجُ.
 وَوُجَّهَ ذلك بأنَّ الثلاثي كثير في كلامهم، وما زاد على الرباعي ثقيل، فاختراروا الفتح
 لِيَخَفْتَهُ للكثير والثقل، والضم للقليل.

(وكسره) أي أول المضارع (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا) ثَمَرُ ثَانِي الْمَاضِي كَيَتَلَمَّ (أو زيد أوله تاء)
 كَيَتَدْحْرَجُ، وَيَتَعَلَّمُ. (أو وُصِّلَ) كَيَسْتَعِينُ.

(أو الياء) أيضاً (مطلقاً) قرئ: فَإِنَّهُمْ ﴿فَإِنَّهُمْ يَتْلُمُونَ كَمَا يَتْلُمُونَ﴾^(٢) [النساء: ١٠٤]
 بكسر الياء والتاء.

(أو في) ما فاؤه واو نحو: (وَجَلَّ)، وقرئ به^(٣) (وقلب الفاء) التي هي واو (حيثلذ
 ياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة نحو: يَجِلُّ (أو أَلْفًا) نحو: يَاجِلُّ (لغات) منقولة.

(١) قال في القاموس (١٠/٢): «حضر كَتَصَّرَ وَعَلِمَ»، وقال (٣٩٦/٢): «قط كَتَصَّرَ وَهَرَبَ وَحَسِبَ وَكَرَّم».

(٢) قال أبو حيان في البحر المحيط (٣/٣٥٧): «قرأ ابن وثاب ومنصور بن المعتمر: يَتْلُمُونَ، بكسر تاء المضارعة فيهما ويانها، وهي لغة».

(٣) وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] قرئ: «وَجِلَتْ» و«وَجِلَتْ»؛ ذكره أبو حيان في البحر المحيط (٤/٤٥٤).

[الأمر]

(مسألة): (الأمر من ذي همز) للوصل (يفتح به) نحو: انطلق واستخرج، واقتدر، واخشوشن.

(وغيره) يُفْتَح (بتالي حرف المضارعة) إن كان متحركاً الآن نحو: دَخِرَج، وَتَدَخِرَج، أو أصلاً نحو: أَكْرِم، إذ الأصل في يُكْرِم يُؤَكْرِم. (فإن كان) تالي حرف المضارعة (ساكناً فبالوصل) يفتح نحو: اضْرِب، واغْلَمْ، واخْرُج (وحركة ما قبل آخره كالمضارع) لأنه مأخوذ منه.

المبنى للمفعول

(مسألة) في الفعل المبني للمفعول (الجمهور): أَنَّ فِعْلَ المفعول مُغَيَّرٌ من فعل الفاعل، فهو فرِعٌ عنه.

(وقال الكوفي والمبرد، وابن الطراوة: أصل). ونسبه في شرح الكافية لسيبويه (للزومه في أفعال) فلم ينطق لها بفعل كُزِّي وعُيِّي، فلو كان فرعاً للزم ألا يوجد إلا حيث يوجد الأصل.

وَرَدَ بَأَنَّ العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل بدليل أنه وردت جموع لا مفرد لها كمذاكير ونحوه، وهي لا شك ثوانٍ عن المفردات، قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة.

(ويضم أوله مطلقاً) ماضياً كان أو مضارعاً.

(و) يضم (معه ثاني ذي تاء) مَزِيْدَةٌ سواء كانت للمطاوعة نحو: تُعْلَمُ وتُوَعَدُ وتُدَخَّرُج أم لا، نحو: تُكَبِّرُ، وتُجَبِّرُ حذراً من الالتباس.

(ويَقْلَبُ ثالثة) أي ذي التاء (واواً) لوقوعها بعد ضمة كما في تُوعَدُ^(١).

(و) يضم مع الأول أيضاً (ثالث ذي) همز (الوصل) لئلا يلتبس بالأمر في بعض أحواله نحو: اسْتَخْرِج، واسْتَحْلِي. (ويكسر ما قبل الآخر في الماضي) كما تقدم.

(ويفتح في المضارع) كِيَضْرِب، وَيَعْلَمُ، وَيُسْتَخْرِج.

(فإن كان) الماضي (مثلاً) أي مُعْتَلِّ الفاء (بالواو جاز قلبها همزة) سواء كان مضعفاً نحو: «أَدَّ» في «وَدَّ» أم لا نحو: أُعِدَّ في «وُعِدَّ صحيح اللام كما مثل أم لا، نحو: أُنِّي في «وَقِي».

(١) في الأصل «بتوعة» تحريف.

(أو أجوف) أي معتل العين (وأهلّ فقيه القلب ياء) لأن الأصل في قال، وباع مثلاً: قول، ويُع استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى الفاء بعد حذف ضمّتها، فسلمت الياء، وانقلبت إليها الواو لسكونها بعد كسرة، فصار: قيل، وبيع.

والقلب واواً بحذف حركة العين، لأن الثقل إنما نشأ منها، وإبقاء ضمة الفاء، فسلمت الواو، وردّت إليها الياء لوقوعها ساكنة بعد ضمة نحو: قول، ويوع قال:

١٧٦٠ - لَيْتَ شَبَاباً يُوَعِّ فَاشْتَرَيْتُ^(١)

وقال:

١٧٦١ - حُرِّكَتْ عَلَى نَوَلَيْنِ إِذْ تُحَاكُّ^(٢)

وقال:

١٧٦٢ - نُوطَ إِلَى ضَلْبٍ شَلِيدٍ الْحَمَلِ^(٣)

(والإشمام، وأفصحها الأولى) وبها ورد القرآن، قال تعالى: ﴿وَقِيلَ يَكْرَهُ أَلْهَى﴾ [هود: ٤٤].

(ثم الإشمام) وبه قرأ...^(٤)، وحقيقته ضمّ الشَفَتَيْنِ مع النطق بحركة الفاء بين حركتي الضمّ والكسر ممترجة منهما.

(وشرط) أبو عمرو (الداني)^(٥) إسماعه (و) أبو عمرو (ابن الطّغفيل علمه) أي عدم

(١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه (ص ١٧١) والدرر (٢٦٠/٤، ٢٦٠/٦) وشرح التصريح (٢٩٥/١) وشرح شواهد المغني (٨١٩/٢) والمقاصد النحوية (٥٢٤/٢). ويلا نسبة في أسرار العربية (ص ٩٢) وأوضح المسالك (١٥٥/٢) وتخليص الشواهد (ص ٤٩٥) وشرح الأشموني (١٨١/١) وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٦) ومغني اللبيب (٦٣٢/٢). وقبله:

لَيْتَ وَهَلْ يَضْعُ شَيْشاً لَيْتَ

(٢) ويعدّه:

تَخْتِطُ الشُّووكَ وَلَا تُشْشَاكَ

والرجز بلا نسبة في أوضح المسالك (١٥٦/٢) وتخليص الشواهد (ص ٤٩٥) والدرر (٢٦١/٦) وشرح الأشموني (١٨١/١) وشرح التصريح (٢٩٥/١) وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٥) والمقاصد النحوية (٥٢٦/٢) والمنصف (١/٢٥٠).

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٦٢/٦) والمحتسب (١٧٨/٢) وفيه «الخلّ»، والمنصف (١/٢٥٠) وفيه «الخلّ».

(٤) مكان القَطْع بياض في الأصل؛ وفي حاشية الخفري على ابن عقيل (١٦٩/١) - طبعة عيسى البابي الحلبي: «وبه قرأ الكسائي وهشام».

(٥) هو أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي مولا هم القرطبي، ويعرف بالداني، =

إسماعه، (فالمراد) به عنده (الزوم) لأنه إشارة إلى الحركة من غير تصويت.
وخرج بقيد الإعلال ما كان مُعلّلاً، ولم يُعل نحو: «عَوْر» في المكان فحكمه حكم الصحيح.

قال ابن مالك: (ويتمين أحدها) أي اللغات الثلاث (إذا أسند) الفعل (للقاء أو النون، وألّيس بغيره) من الأشكال ففي بَعُثْ، وَدُنْتُ، وَخَفْتُ يتعين غير الكسر وفي لُذْن وفُذْن^(١)، وَزَعْنْ، يتعين غير الضمّ لثلاثا يلتبس بفعل الفاعل. قال أبو حيان: وهذا الذي ذكره ابن مالك لم يذكره أصحابنا، ولم يعتبره، بل جَوَزُوا الثلاثة، وإن أليس، ولم يُيالوا بالإلباس كما لم ييالوا به حين قالوا: مُخْتَار لاسم الفاعل أو اسم المفعول، والفارق بينهما تقديرِي لا لفظِي.

(وتجري اللغات الثلاث، في وزن انفعل وانفعل) من الأجوف المعلن نحو: اتَّقَيْد، وأُخْتِير^(٢)، وانْقُود، واختُور، وإتْقَيْد، وإخْتِير^(٣) بخلاف غيره ولو اغتلت نحو: اعتور.

وحكم الهمزة تابع للمعين فتكسر وتضم، وتشمّ كذا قال ابن مالك. وقال ابن أبي الربيع تضم مطلقاً، لأن الكسر في الإشمام عارض، وقياساً في حالة الكسر على أمر المخاطبة نحو: اغْزِي.

وفرق ابن الضائع بأن هذه حالة عارضة بخلاف اختير ونحوه، فإن ذلك صار أصلاً في المعتلّ ملتماً، وبأن الكسر في اغزي للضمير المتصل، وهو معرض للانفصال، وهنا الأمر عارض في نفس الفعل لازم له لا لشيء منفصل.

(وأنكر خطاب) أن يجري فيه (غير الأولى) والتزم القلب ياء.

(و) أنكر أبو الحكم الحسن (بن عذرة)^(٤) فيه (الثانية) وأجاز مع القلب ياء الإشمام.

= وياين الصيرفي قديماً. مقرأ، حافظ، مجود، محدث، مفسر. ولد سنة ٣٧١ هـ، ورحل من الأندلس إلى المشرق، فدخل مصر، وحجّ، ورجع إلى الأندلس وتوفي ببدانية سنة ٤٤٤ هـ. من تصانيفه الكثيرة: المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار، التيسير في القراءات السبع، الموضح في الفتوح والإمالة، التحديد في الإتيان والتجويد، وطبقات القراء. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢٩٨/٣) وبغية الملتبس (ص ٣٩٩) وجذوة المقتبس (ص ٢٨٦) ومعجم الأدباء (١٢/١٢١) والنجوم الزاهرة (٥٤/٥) وإنباه الرواة (٣٤١/٢) وهدية العارفين (١/٦٥٣).

(١) فُذْن: تبتخرن (اللسان) ٣/٣٤١.

(٢) اتقيد واختير: بضم همزة الوصل.

(٣) اتقيد واختير: بكسر همزة الوصل.

(٤) هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن بن عذرة الأنصاري الأوسي الخضراوي. نحوي، أديب. ولد سنة ٦٢٢ هـ. من آثاره: الإعراب عن أسرار الحركات في لسان =

(وتقلب في المضارع في الجميع ألفاً) لأن الأصل مثلاً: يَقُول، وَيُسَمِّع، وَيُثَقِّدُ، وَيُخْتَرِّعُ، نقلت حركة الواو والياء من^(١) العين استثقالاً، ثم قلبا ألفاً لتحركهما في الأصل، وانفتاح ما قبلهما الآن.

(و) تقلب (لام) الماضي (المعتلّ اللام) بالألف (باء) وإن كانت منقلبة عن واو نحو: غُرِّيَ في غَزَا، وهُدِيَ في هَدَى.

(وأوجب الجمهور ضمّ فاء المضاعف) ثلاثياً كان أو غيره نحو: حُبٌّ، واشتدَّ، قال تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنْفُكُنَّ الرَّهَاطُ﴾ [يوسف: ٦٥] (وأجاز قوم الكسر أيضاً و) أجاز (المهابادي)^(٢) الإشمام، وبهما قرىء في «رَدَّت»^(٣).

(ولا يتأقّى هنا) عند الإسناد إلى التاء ونحوها (الإلباس) لحصول الفك حيثل فيظهر.

(ولا يُثَنَّى) هذا البناء (فعلٌ جامد، وكذا ناقص من) كان وكاد وأخواتهما (على الصحيح) وفقاً للفارسي.

وجوزه سيوييه، والسيرافي، والكوفيون. قال أبو حيّان: والذي نختاره مذهب الفارسي، لأنه لم يسمع، والقياس يأباه.

صيفتا التعجب وأفعال التفضيل

(مسألة): تبنى صيفتا التعجب وأفعال التفضيل من فعل ثلاثي مجرد تام، مُثَبَّت، متصرف، قابل للكثرة، غير مبني للمفعول، ولا معبّر عن فاعله بأفعل فتلاًء.

فلا يبينان اختياراً من اسم، ولا من فعل رباعي كدَحرج، ولا ثلاثي مزيد «أفعل» كان أو غيره.

ولا ناقص ككَانَ، وكاد، وأخواتهما، وعُلِّل بأنها بمجرد الزمان، ولا دلالة لها على الحدث، فلا فائدة في التعجب بها.

= الأعراب، المفيد في أوزان الرجز والقصيد، ومنتهى السؤل في مدح الرسول ﷺ. انظر ترجمته في بغية الرواة (ص ٢٢٣) وكشف الظنون (ص ١٢٥، ١٧٧٧) ولبضاح المكنون (٢/ ٥٧٣).

(١) في الأصل «إلى» والصواب ما أثبتناه.

(٢) هو أحمد بن عبد الله المهابادي الضريز. نحوي، من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني. كان حياً قبل سنة

٤٧١ هـ. له شرح للمع لابن جني. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٢١٩/٣) وكشف الظنون

(ص ١٥٦٣).

(٣) قرأ بها علقمة ويحيى بن وثاب والأعمش (البحر المحيط: ٣٢١/٥).

ولا منفي لزوماً نحو: ما عاج بالدواء^(١)، أو جوازاً نحو: ما صَرَب، لأنَّ فعل التعجب مثبت، فمحال أن يبنى من منفي.

ولا غير متصرف كينعم ويش، ويدع، ويلد، لأن البناء منه تصرف.

ولا ما لا يقبل الكثرة والتفاضل كمات، وفني، وحدث به، إذ لا مزية فيه لبعض فأعليه على بعض.

ولا مبني للمفعول لزوماً كزُهي، أؤلا، كضرب لخوف اللبس.

ولا ما فاعله أي وصفه على أَفْعَل كَحَمِرَ وسُود، وعَوِر، وعلله الجمهور بأن حق ما يصاغان منه أن يكون ثلاثياً محضاً، وأصل هذا النوع أن يكون فعله على أَفْعَل.

قال ابن مالك: وأسهل منه أن يقال: لأن بناء وصفه على أَفْعَل، ولو بني منه أَفْعَل تفضيلاً للتبس أحدهما بالآخر. وإذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب لتساويهما وزناً ومعنى، وجريانهما مجرى واحداً في أمور كثيرة، وبهذا التعليل جزم ابن الحاجب.

(وجوزّه الأخفش من كل فعل مزيد) كأنه راعى أصله، لأن أصل جميع ذلك الثلاثي.

(و) جوزّه (قوم من أَفْعَل) فقط كأكرم، واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه ومحقق أصحابه.

وثالثها، وصححه ابن عصفور: يجوز إن لم تكن الهمزة فيه للنقل، ومن المسموع فيه ما أُنْقَنه، وما أَصَوِيَه، وما أَخْطَاه، وما أيسره، وما أعدله، وما أسَّه.

وإن كانت للنقل لم يجزّ، وإن سمع فشاذ نحو: ما أَلَّأَه للمعروف، وما أعطاه للدرهم.

(و) جوزّه (قوم من الناقص) قال ابن الأنباري تقول: ما أَكْوَنَ عبد الله قائماً، وأكون بعبد الله قائماً.

(و) وجوزّه (خطاب) الماردي (وابن مالك من فِعْلِ الْمُفْعُولِ إذا أُمِنَ اللَّبَسُ نحو) ما أَجَنَّتْهُ من جُرٍّ، وما أشغله من شُغْلٍ، وما أزهاه من زُهي.

قال ابن مالك: وهو في التفضيل أكثر منه في التعجب كأزهي من ديك^(٢)، وأشغل من

(١) كذا في الأصل؛ ولعلها «ما عاج بالمكان» أي ما أقام. وانظر اللسان (٢/٣٣٣) والقاموس (١/٢٠٨).

(٢) من الأمثال. ويقال أيضاً: «أزهي من ثعلب» و«أزهي من تور» و«أزهي من ذباب، أو ذئبان» و«أزهي من شَيُون» و«أزهي من طاووس» و«أزهي من غراب» و«أزهي من قط» و«أزهي من واشمة استها» و«أزهي من وعل».

ذات التَّحِين^(١)، وأشهر من غيره، وأعذر، وألوم، وأعرف، وأنكر، وأخوف، وأزجى. قال كعب:

١٧٦٣ - فَلَهُوَ أَخْوَفُ عِنْدِي^(٢)

(و) جوزه (الكسائي وهشام والأخفش من المعاهات) نحو: ما أخوَرَه.

(وزادا) أي الكسائي وهشام (والألوان) أيضاً نحو: ما أخمرَه، ومنع ذلك الأخفش كسائر البصريين.

(وفاثها) قال بعض الكوفيين: يجوز (من السواد والبياض فقط) دون سائر الألوان.

(وقد يغني مع استيفاء الشروط) في فعلٍ عن صوغ التعجب والتفضيل منه (فعل آخر) يباغ منه نحو: قال من المقابلة، لا يقال منه: ما أقبلَه استغناء بما أكثر قائله^(٣)، وما أنومه في ساعة كذا، كما استغنوا بتركت عن ودَعْتُ.

قال ابن عصفور وغيره: ومن الأفعال التي استغني عن الصوغ فيها قام، وقَعَد، وجَلَس، وعَقِب، وشكر استغناء بما أحسن قيامه، ونحوه.

وقال ابن الحاج: بل لأنها لا يتصور فيها المفاضلة، فلا يرجع قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام وكذا القعود والجلوس.

(وما فقد) الشروط (توصل إليه بجائز) يباغ منه. (ونصب مصدر التعجب من بعده) مفعولاً في «ما أفعَل»، وتميزاً في «أفعل من» (أو جر بالباء) في «أفعل» نحو: ما أشدَّ دَخرَجتَه وخَمَرَتَه، وكونه مستقبلاً وأشدُّ بذلك، وهو أشدُّ أخيراً من الدَم.

ويؤتى بمصدر المنفي، والمبني للمفعول غير صريح إبقاءً للفظهما نحو: ما أكثرَ ألا

(١) ذات التحين هي امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبغ السمن في الجاهلية، فأثاها خزأت بن جبير الأنصاري وسامها، فحلَّت نَحْيًا (زناً) فنظر إليه ثم قال: أمسكه حتى أنظر إلى غيره، فقالت: حُلْ نَحْيًا آخر، ففعل، فنظر إليه فقال: أريد غير هذا فأمسكه، ففعلت. فلما شغل يديها ساورها فلم تقدر على دفعه لأنها كانت ممسكة بقم التحين؛ فضرب العرب المثل بهما. انظر المستقصى (١/١٩٦) والميداني (١/٢٥٨، ٢٧٦، ٢٨٨) واللسان (١٥/٣١٢) وغيرها.

(٢) جزء بيت من البسيط، وتماه:

فلهوَ أَخْوَفُ عِنْدِي إِذْ أَكَلَمَهُ وَقِيلَ إِنَّكَ مَسْرُوبٌ وَمَسْوُولٌ

وهو لكعب بن زهير في ديوانه (ص ٦٦)، ورواية الديوان:

لِذَاكَ أَهْيَبُ عِنْدِي أَنْ أَكَلَمَهُ وَقِيلَ إِنَّكَ مَسْبُورٌ وَمَسْوُولٌ

والدور (٦/٢٦٣) والمقرب (١/٧١). ولا نسبة في وصف المباني (ص ٢٣١).

(٣) في الأصل «قائلته» تحريف.

تقوم وأن يضرب، فإن أمن اللبس جاز كونه صريحاً نحو: ما أسرع نفاس هند.
وما لا مصدر له مشهوراً أي به صلة لـ «ما» نحو: ما أكثُر ما يذر زيد الشر، وأكثُر ما يذر.

ولا يفعل ذلك بالجامد، إذ لا مصدر له.
ولا بما لا يقبل الكثرة فيما ذكره ابن هشام.
ومثل غيره: بما أفجع موته، وأفجع بموته.
ولا بما يلزمه النقي أو النهي من باب كان.
وأجاز ابن السراج ما أحسن ما ليس يذكرك زيد، ولا ما يزال يذكرنا، ولا تحذف همزة أفعّل.

(وشدّ حذف همزة خَيْرَ وشرّ في التعجب) سمع: ما خَيْرَ اللبن للصحيح وما شره للمبطون. والأصل: ما أخيره، وما أشره، فلما حذفت الهمزة نقلت حركة الياء إلى الخاء، ولم يحتج إلى ذلك في «شرّ». وبعضهم يحذف ألف «ما» لالتقاء الساكنين، فيقال: «مَخِيرَه، ومَحْسَنَه ومَحْبَنَه». (وكثر) حذفها منهما (في التفضيل) لكثرة الاستعمال نحو: هو خَيْرُ من فلان، وشرّ منه.

وندر إثباتها فيهما في قوله:

١٧٦٤ - يَلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ^(١)

وقراءة أبي قلابة: ﴿مَنْ الْكَذَّابُ الْأَشْرُ﴾^(٢) [القمر: ٢٦] كما ندر الحذف من غيرهما كقوله:

١٧٦٥ - وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُبِينًا^(٣)

(وما ورد بخلاف ذلك فشاذاً مسموع) لا يقاس عليه (فافقمن به) من قولهم: هو قَمِينٌ

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٦٥/٦) وشرح التصريح (١٠١/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٧٠).

(٢) بفتح الشين وشدّ الراء؛ وهي قراءة قتادة وأبي قلابة كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط (١٧٩/٨).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

وَزَادَنِي كَلْفًا بِالْحَبِّ مَا مَنَعَتْ

وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٥٣) والأغاني (٣٠١/٤) وتذكرة النحاة (ص ٤٨، ٦٠٤) والحماسة الشجرية (٥٢١/١) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٧٠) والعقد الفريد (٣٠٦/٣). وهو لمجنون ليلي في ديوانه (ص ١٥٨). وبلا نسبة في الدرر (٢٦٦/٦) وشرح الأشموني (٢٨٣/٢) وعيون الأخبار (٥/٢) ولسان العرب (٢٩٢/١ - حبيب) ونوادر أبي زيد (ص ٢٧).

بكذا، أي حقيق، صيغ من اسم.

وكذا قولهم: ما أذرع فلانة من امرأة ذراع، أي خفيفة اليد في الغزل، كذا قال ابن مالك؛ لكن حكى ابن القطّاع^(١): فرعت المرأة.

(وما أخصّره) من اختصر فهو من غير الثلاثي المجرد من مبني للمفعول (و) ما (أغساه) وأغس به به من عسى وهو جامد.

(و) ما (أزهاه) من زُهي، وهو مبني للمفعول.

(و) هي (أسود من القار) كذا في حديث صفة جهنم من سَوِدَ فهو أسود وسوداء، وفي صفة الحوض: ماؤه أبيض من اللبن^(٢) (وأشغل من ذات التّحيين)^(٣) من شُغل، وهي مبني للمفعول.

(قال أبو حيّان): وشذ أيضاً (قولهم: ما أعظم الله وما أقدره) في قوله:

١٧٦٦ - ما أفتر الله أن يُذني على شَحَطٍ^(٤)

لعدم قبول صفات الله الكثرة.

(والمختار وفقاً للتبكيّ وجماعة) كابن السراج وأبي البركات ابن الأنباري، والصّيمري (جواز) والمعنى في ما أعظم الله: أنه في غاية العظمة، ومعنى التعجّب فيه أنه لا ينكر، لأنه مما تحار فيه العقول، وإعظامه تعالى وتعظيمه: الثناء عليه بالعظمة، واعتقادها

(١) هو علي بن جعفر بن علي السعدي الصقلي المعروف بابن القطّاع. أديب، لغوي، نحوي، صرفي، كاتب، شاعر، عروضي، مؤرخ. ولد بصقلى سنة ٤٣٣ هـ، وتوفي بمصر سنة ٥١٥ هـ، وقيل: سنة ٥١٤ هـ. من تصانيفه الكثيرة: الدرة الخطيرة المختارة من شعر أهل الجزيرة، يعني جزيرة صقلية، كتاب الأفعال، الشافي في علم القوافي، ذكر تاريخ صقلية، وقلائد النحور في الأشعار. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٢٧٩/١٢) وإنباه الرواة (٢٣٦/٢) ووفيات الأعيان (٤٢٧/١) وشنرات الذهب (٤٥/٤) وبغية الوعاة (ص ٣٣١) وهديّة العارفين (٦٩٥/١).

(٢) رواه البخاري في كتاب الرقاق، باب ٥٣ (حديث رقم ٦٥٧٩) عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ قال: فحوضي مسيرة شهر، ماؤه أبيض من اللبن وريحه أطيب من المسك وكيزانه كنجوم السماء، من شرب منها فلا يظلم أبداً.

(٣) من أمثال العرب. راجع الحاشية ١ صفحة ٢٧٩.

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ممن داره الحَزَنُ ممن داره سُـوْلُ

وهو لحنج بن حنجد المري في الدرر (٢٦٦/٦) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٨٣١) ومعجم البلدان (٤٣٥/٣) - صول) والمقاصد النحوية (٢٣٨/١). ولا نسبة في الأشباه والنظائر (١٦٤/٧) والإنصاف (١٢٨/١) وشرح الأشموني (٤٥/١).

وكلاهما حاصل، والموجب لهما أمر عظيم.

والدليل على جواز إطلاق صيغة التعجب، والتفضيل في صفاته تعالى (لقلوه ﴿أَتَيْتَ يَوْمَ بُيُوتٍ﴾ [مریم: ٣٨]) أي ما أسمع، وما أبصره (و) قول أبي بكر رضي الله عنه فيما رواه ابن إسحاق في السيرة عنه: «أَي رَبِّ (ما أحلمك) أَي يَا رَبِّ ما أحلمك»، وقوله ﷺ: «لله أَرْحَمُ بِالْمُؤْمِنِ مِنْ هَذِهِ بَوْلْدَهَا»^(١) وقوله لأبي مسعود، وقد ضرب مملوكه: «لَلَّهِ أَقْدَرُ عَلَيْكَ) مِنْكَ عَلَيْهِ» رواه مسلم^(٢).

فهذه شواهد صحيحة لم يذكر السبكي منها إلا أثر أبي بكر وعجبت كيف لم يذكر هذين الحديثين المشهورين، والعذر له أنه تكلم على التعجب، وهما في التفضيل.

بناء المصدر

أي هذا مبحثه

[فَعْل]

(يَطْرُدُ لِفَعْلٍ) بالفتح (وَفَعِلَ) بالكسر حال كونهما (متعديين «فَعْلٌ») بالفتح والسكون صحيحاً كان كضربَ ضَرْباً، وَجَهَلَ جَهْلاً أو معتلاً كوعَدَ وَعْداً، وَبَاعَ بَيْعاً. وَقَالَ قَوْلًا، وَرَمَى رَمْيًا، وَغَزَا غَزْوًا، وَوْطِئَ وَطْئًا، وَخَافَ خَوْفًا، وَفَيَّ فَيْئًا أو مضاعفاً كَرَدَ رَدًّا، وَمَسَّتْ مَسًّا أو مهموزاً.^(٣)

ورثمت الدابة ولدها رأماً: أحبته.

(وشرط ابن مالك لَفَعِلَ) المكسور (أن يُفْهَمَ عملاً بالفم) كَلِقِمَ لَقْمًا، وَشَرِبَ شُرْبًا، وَيَلِيعَ بَلْعًا.

(ومنع ابن جودي^(٤) قياسهما) أي مصدر فَعَلَ، وَفَعِلَ، فقال: لا تدرك مصادر الفعل الثلاثي إلا بالسَّمْعِ، فلا يقاس على فَعَلَ، ولو عدم السماع.

(١) رواه البخاري في كتاب الأدب، باب ١٨ (حديث رقم ٥٩٩٩) عن عمر بن الخطاب قال: قدم على النبي ﷺ سيي، فإذا امرأة من السي تحلب ثديها تسقي إذا وجدت صبيًا في السي أخذته فألصقته بطنها وأرضعته، فقال لنا النبي ﷺ: «أترون هذه طارحة ولدها في النار؟ قلنا: لا، وهي تقدر على أن لا تطرحه! فقال: «الله أرحم بعباده من هذه بولدها».

(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب صحة الممالك وكفارة من لطم عبده، حديث رقم ٣٦.

(٣) موضع النقط بياض في الأصل. ومثال المهموز: «أَكَلَ أَكْلًا» و«أَسَرَ أَسْرًا» و«أَمَنَ أَمْنًا» وما أشبهها.

(٤) هو خلف بن فتح بن جودي القيسي، ويعرف بابن أبي الموتى. نحوي، مقرئ، حافظ للحديث، من أهل يابرة، وسكن قرطبة. توفي سنة ٤٣٤ هـ. من آثاره: الناهج في شرح ما أشكل من الجمل للزجاجي. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٢٤٣).

[فَعَلَ]

(و) يطرد (لَفَعَلَ) بالكسر (لازماً فَعَلَ) بفتحين صحيحاً كان كَفَرِحَ قَرَحاً، أو مُعْتَلّاً كَجَوَى جَوَى، وَجَلَّ وَجَلّاً، وَعَوَّرَ عَوَّراً، وَرَدَّى رَدًى أو مضاعفاً: كَثَلَ شَلَلًا (إلا في الألوان والعيوب ففَعَّلَ) بالضم مصدره المطرَد كَسِمَر شُمرة، وَحِير حُمرة، وإِذِم أَدَمَة.

[فُعُولُ]

(وَلَفَعَلَ) بالفتح (لازماً فُعُول) بضمّ الفاء سواء كان صحيحاً كَرَجَ رُكوعاً وَخَرَجَ خُرُوجاً، أو مُعْتَلّاً كَوَقَفَ وَقُوفاً، وَغَابَتِ الشَّمْسُ غُيُوباً، وَدَنَى دُنُوءاً، وَمَضَى مَضًى أَمْ مَضَاعِفاً كَمَرَّ مَرُوراً.

[فُعَالٌ وَفَعِيلٌ]

(فإن كان لعله ففُعَال) كَسَعَلَ سُعَالاً، وَعَطَسَ عَطَاساً (أو سير ففعيل) كَرَحَلَ رَحِيلاً. (ويكونان) أي: فُعَال وفعيل (للمصوت) كَصَرَخَ صُراخاً، وَصَهَلَ صَهِيلاً. (ويختص فُعَال بالمنقوص) كَرَغَا رُغَاءً. فلا يتأى على فعيل. (وغلِب فعيل في المضمتف)^(١).

[فَعَلَانٌ]

وللتغلب والاضطراب (فَعَلَان) بفتح الفاء والعين كخَفَقَ خَفَقَاناً وَجَالَ جَوْلَاناً.

[فِعَالٌ]

(والإباء) أي: الامتناع (فِعَال) بكسر الفاء كَنَفَرَ نِفَاراً، وَجَمَحَ جِمَاحاً.

[فِعَالَةٌ]

(وللحرفة والولاية فِعَالَةٌ) بالكسر كتكتبت كتابة، وخاط خياطة، وَوَلَّى ولاية، وَنَقَبَ نِقَابَةً^(٢).

[فُعُولَةٌ]

(وَلَفَعُلَ) بالضم (فُعُولَةٌ) بضمّ الفاء كَصُعِبَ صُعُوبَةً وَسَهُلَ سَهُولَةً، (وفَعَالَةٌ بالفتح)

(١) مثل: «أَزَتْ الْقِدْرُ تَرَّى وَتَوَزَّ أَرَا وَأَزَرَا» و «وَتَزَّ يَزُّ نَزَرَا: حده». انظر القاموس (١٧/٢) و (٢٠١).

(٢) نقب على القوم نِقَابَةً: صار عريفاً عليهم. انظر القاموس (١٣٩/١).

كَنْصَحْ نَصَاحَةً، وَجَزُلْ جَزَالَةً. (وقيل فعل) . . .^(١).

[إفعال]

(ولأفعل إفعال) سواء كان صحيحاً أم معتلأ، أم مضاعفاً متعدياً أم لازماً: كأكرم إكراماً، وأمسى إمساءً، وأجلّ إجلالاً، وأعطى إعطاءً.

[استفعال]

(واستفعل: استفعل) كاستخرج استخرأجأ.

[تفعيل - تفعلة]

وَلَقَعْلَ تَفْعِيل، وَتَفْعَلَة تَفْعِلَة ككرم تكريماً وتكرمة، وهتأ تهيناً وتهنتة.

(وتختص) تفعلة (بالممثل) فلا يرد فيه التفصيل كزكى تركية.

[فعللة]

(ولفعلل: فعللة) كدخرج درجة.

[فعلال وفعلال]

(وفعلال) بالكسر كسزھف سزھافاً^(٢). (والأصح أنه سماع) لا قياس، فإن كان مضاعفاً كززال ففعلال بالفتح له مطرد كززال^(٣).

[فعال ومفاعلة]

(ولفاعل: فعال ومفاعلة) كقاتل قتالاً ومقاتلة.

(ويلزم) مفاعلة (فيما فاؤه ياء) كياسر مياسرة، ونذر في فعال كياوم يواماً^(٤).

(و) المصدر المطرد (لما أوله تاء) وهو تَفْعَلَل وتفاعل، وتَفْعَل، وملحقاتها. (وزنه بضم رابعه) وهو العين نحو: تَدْخُرْج تَدْخُرْجاً، وتَقَاتِل تَقَاتِلًا، وتَوَالِي تَوَالِيًا وتَكْرُم تَكْرُمًا، وفي الملحقات تَسْرِبِل وتَمْسِكَنَّ. (فإن احتل خامسه فبكره) نحو: تَجْعَبِي تَجْعَبِيًا^(٥)،

(١) موضع النقط بياض في الأصل. ويمكن أن يكون الساقط «وقيل فَعْل» .. يفتح الفاء وسكون العين - كَفَصَحَ فَصَحًا، أو «فَعْل» - بضم الفاء وسكون العين - كَنَبَلْ نُبَلًا. انظر القاموس مادة «فصح» و «نبل».

(٢) في القاموس (١٥٧/٣): «سرهفت الصبي: أحسنت غذاءه ونعمته».

(٣) كذا في الأصل «كززال ففعلال بالفتح له مطرد كززال» والصواب حذف إحدى اللفظتين «كززال».

(٤) حكى في القاموس (١٩٥/٤، ١٩٦): «ياومه مياومة ويوامًا: عامله بالأيام».

(٥) تجعبي الجيش: ركب بعضه بعضاً (القاموس: ٤٨/١).

وتقلسى تَقْلُسِيًّا^(١).

(و) المصدر المطَّرد (لذي الهمزة وزنه مع كسر ثالثه) وزيادة (ألف قبل الآخر) كاجتمع اجتماعاً، وانقطع انقطاعاً، واستخرج استخراجاً واطمان اطمئناناً، واحرنجم احرنجماً^(٢)، واجلؤذ اجلؤاذ^(٣) واعشوشب اعشيشاباً، واحمر احمراراً، واحمار احمراراً. (وما عدا ذلك مسموع كشكران) مصدر شكر (وذهاب) مصدر ذهب، (وبهجة) مصدر بهج. (وشيع) مصدر شيع (وكذاب) مصدر كذب (وتملق) مصدر تملق.

(وجاء) المصدر على (مفعول قليل) كميصور، ومَعْشُور، ومَعْقُول، ومفتون، ومجلود.

(و) على (فاعلة أقل) كباقية، وعافية.

(وزعم بعضهم قياس التفعال و) قال (الفراء هو من التفعيل و) زعم (قوم قياس فغلي).

اسم المرة والهيئة

(مسألة): (يدلّ على المرة من الثلاثي العاري من تاء يَفْعَلَة) بفتح الفاء سواء كان مصدره على فَعْل كضربة، أو لا كخَرْجَة من خروج، لأن المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس، فكما فرق بينه وبين واحده بالتاء، كذلك المصدر.

(و) على (الهيئة) أي الثلاثي العاري من التاء (يَفْعَلَة) بالكسر كجلسة.

(ولا تكون) الهيئة (من غيره) أي غير الثلاثي وهو الرباعي والمزيد (غالباً).

وشذ حسن العمة من اعتم، والخمرة من اختمر، والقنصة من قمص، والنقبة من تنقب.

(والمرة منه) أي من غير الثلاثي العاري من التاء أيضاً (بالتاء) بأن تلحق في مصدره نحو: انطلاقة.

وما فيه التاء في الصور الثلاث يدلّ على المرة والهيئة منه بالوصف كرحمة واحدة، واستعانة واحدة، ونشدة عظيمة.

(١) قلسته فتقلسى: ألبسته القلنسة فلبسها (القاموس: ٢/٢٥١).

(٢) احرنجم: أراد الأمر ثم رجع عنه، واحرنجم القوم أو الإبل: اجتمع بعضها على بعض وازدحموا (القاموس: ٤/٩٧).

(٣) اجلؤاذ: المضاء والسرعة في السير، وذهاب المطر (القاموس: ١/٣٦٥).

ثم إنما تلحق التاء الأينية المقيسة دون السماعية، فإن كان له بناءان مقيسان، أو مسجوعان لحقت الأغلب في الاستعمال نصّ عليه سيبويه وغيره.

قال ابن هشام: ويظهر لي أن نحو: كُذِّرة مما فيه تاء، وليس على فَعْلَةٍ ولا فِعْلَةٍ يجوز أن يرجع به إلى فِعْلَةٍ وفَعْلَةٍ للدلالة على المرة والهيئة، ولا تحتاج إلى الصفة إذ لا إلباس.

اسم المصدر، والزمان والمكان

[من الثلاثي]

(مسألة): (يصاغ من الثلاثي مَفْعَلٌ بفتح الميم والعين قياساً لمصدر، وزمان ومكان إن اعتلت لامه مطلقاً) سواء كان مفتوح العين في المضارع أم مكسورها أم مضمومها مثلاً أم لا؛ كمزعى، ومزعى، ومذعى، ومؤعى.

(والآلة) بأن كان صحيح اللام (فتكسر العين إن كان مثلاً بالواو) كمؤعد ومؤرد، ومؤقف، لأن الواو بين الفتحة والكسرة أخفّ منها بينها وبين الفتحة. فإن كان مثلاً بالياء فبالفتح كمتيسر.

وتكسر العين أيضاً في غير المصدر أي في الزمان والمكان (إن كان من يَفْعَل بالكسر) غير مثال منقوص، ولا منقوص، لأنهما يبينان على المضارع لتوافق حركة عينهما حركة عينه لكونها شُكِّت منه كمضرب بخلاف المصدر، فإنه بالفتح كمضرب، وبخلاف الثلاثة من يَفْعَل أو يَفْعُل فإنها بالفتح أيضاً كمضرب، ومقتل. وما عينه ياء كغيره أو مخير أو مسموع أقوال.

[من غير الثلاثي]

(ويصاغ من غيره) أي الثلاثي (للتثنية^(١)): لفظ المفعول) في المستعمل مصدرًا: ﴿يَسِّرُ اللَّهُ يَجْرِئُهَا وَيُزِيلُهَا﴾ (هود: ٤١)، أي إجراؤها وإرساؤها. ﴿وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مَرْجَفٍ﴾ (سبا: ١٩) ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَبْهِيكَ أَتَشْعُرُ﴾ (القيامة: ١٢) أي الاستفزاز.

(وما عدا ذلك مسموع) لا يقاس عليه؛ كالمشرق، والمطلع، والمغرب، والمزق، والمجزر، والمخير، والمسقط، والمنبت، والمسكن، والمنسك، والمسجد بالكسر، والقياس فتحها.

[بناء الآلة]

(مسألة): (بناء الآلة مُطْرَد (على مَفْعَل) بكسر الميم، وفتح العين (ومفعُال، ومفعلة)

(١) أي المصدر والزمان والمكان.

كذلك كِشْفَر^(١)، ومِجْلَح^(٢)، ومفتاح، ومنقاش ومُكْسَحَة. (والمُفْعَلُ) بضمتين (والمَفْعَلُ) بفتحيتين (والمَفْعَالُ) بالكسر (يحفظ) ولا يقاس عليه كَمُنْخَلٌ، ومُسْعَطٌ ومُذْهَنٌ و«إِراث» آلة تأريث النار^(٣)، أي لإضرارها، ومُسرَد ما يسرد به أي يخرز.

(وَكُثِرَ مَفْعَلٌ) بكسر الميم، وفتح العين (للمكان) كِمَطْبَخٍ لمكان الطبخ، ومِرْفَقٍ لبيت الخلاء.

بناء الصفات

أي هذا مبحث أبنية اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المُشَبَّهَة، وأمثلة المبالغة.

[اسم الفاعل والمفعول]

(ويطرد في اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي زنة المضارع بإبدال أوله يميماً مضمومة، وكسر متلو الآخر) أي ما قبله (في الفاعل، وفتح في المفعول) كَمُكْرِمٍ، ومُكْرَمٍ، ومستخْرِجٍ، ومستَخْرَجٍ.

(ومنه) أي الثلاثي (زنة فاعل) في الفاعل كضارب، وعالم (و) زنة (مفعول) في المفعول كمضروب، (لكن صفة) فَعِلَ المكسور العين (اللازم في الأعراس فَعِلٌ) بالكسر كَفَرَجَ فهو فَرَجٌ.

(و) في (الألوان، والعاهات أفعال) كأخْمَرَ، وأَسْوَدَ، وأغور، وأَجْهَرَ، (و) في الامتلاء وضده: فَعْلَانٌ كَشْبَعَانٌ، وَرَيَّانٌ، وَصَدْيَانٌ وَعَظْشَانٌ.

(وصفة فَعُلَ المضموم) ولا يكون إلا لازماً فَعُلَ كَصَخَمَ (وفعل) كجميل (وهذه الأوزان هي الصفة (المشبهة)).

الصفة المُشَبَّهَة

(ولا تُبْنَى من مُتَعَدٍّ بل من لازم (وقال فيها) وزن اسم (الفاعل) نحو: طاهر القلب، ومُنْطَلِقُ اللسان، ومُنْبَسِطُ الوجه. (خلافاً لمن منع مجاراتها المضارع) وهو الزمخشري وابن الحاجب.

قال أبو حيان: ولا التفات إليه لاتفاقهم على أن ضامر الكشح وساهم الوجه، وخامل

(١) يريد بالمشفر حدّ المدية. ولم أجد هذا البناء في كتب اللغة التي بين يدي بمعنى اسم الآلة. ففي القاموس (٦٣/٢): «والمِشْفَرُ للبحير كالشفقة لك، ويفتح، جمعه مشافر؛ وقد يستعمل في الناس، والمنعة، والشدة، والقطعة من الأرض ومن الرمل».

(٢) المجلح كمنبر: ما يجلد به السويق. وجدح السويق: لته (القاموس: ٢٢٥/١).

(٣) في القاموس (١٦٧/١): «الإراث ككتاب: النار وما أعد للنار من حراقة ونحوها».

الذكر، وحائل اللون، وظاهر الفاقة، وظاهر الرِضْض، ومُطمئن القلب صفات مشبهة وهي مجارية له.

قيل. ولقائل أن يقول: إنَّ هذه الصيغ ونحوها أسماء فاعلين قصد بها الثبوت، فعولت معاملة الصفة المشبهة لأنَّها صفات مشبهة.

(وورد الفاعل) بغير قياس من فعل المفتوح (على فعيل) كعَفَّ فهو عَفِيف، وخَفَّ فهو خَفِيف.

(و) على (فَعُولٌ وفَعِيلٌ) نحو: مات فهو مَيِّت^(١)، وساد فهو سَيِّدٌ (وَقَعَالٌ) نحو جاد فهو جَوَادٌ (وغيرها) كَفَعْلَانٌ نحو نَعْسَانٌ، وَفَعْلَانٌ كَيِّحَانٌ^(٢) من باح، وَقَوَّلٌ كخوتج من ختج^(٣)، (و) ورد (المفعول على فَعَلٍ) بفتحتين كَقَبْضٌ بمعنى مقبوض.

(و) على (فَعْلٌ) بالكسر والسكون كَيُذْبَحُ به ضى مَذْبُوحٌ^(٤) (و) على (فَعِيلٌ) كقتيل، وَصَرِيحٌ، وَجَرِيحٌ.

(وقاسه) أي فعيلًا (بعضهم فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل)^(٥) نقله في التسهيل ولم يستحضره ابنه، فقال في شرح الألفية: فَعِيلٌ بمعنى مفعول كثير، وعلى كثرة لم يُقَسَّ عليه بالإجماع، وعَرَّه كلام أبيه في شرح الكافية حيث قال: وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه بالإجماع فظن أنه عائد إلى الأوزان الثلاثة^(٦)، وإنما هو خاص بفَعْلٍ، وَقَعْلٍ لأنه فصلهما بعد أن ذكر أنَّ مجيء فعيل كثير، وأنه لا يقاس عليه ولم يدَّع في ذلك إجماعاً ولا خلافاً.

(١) في اللسان (٩١/٢): «قال أهل التعريف: مَيِّتٌ كأن تصحيحه مَيِّتٌ على فَعِيلٍ، ثم أدغموا الواو في الباء؛ قال: فَرَّدَ عليهم وقيل: إن كان كما قلتم فينبغي أن يكون مَيِّتٌ على فَعْلٍ. فقالوا: قد علمنا أن قياسه هذا، ولكننا تركنا فيه القياس مخافة الاشتباه فرددناه إلى لفظ فَعِيلٍ؛ لأن مَيِّتٌ على لفظ فَعِيلٍ. وقال آخرون: إنما كان في الأصل مَوَّيتٌ، مثل سَيِّدٍ سَوَّيدٍ، فأدغمنا الباء في الواو ونقلنا فَعْلًا مَيِّتٌ».

(٢) ثبت في الأصل: «كَيِّحَانٌ» بتسكين الباء. والصواب ما أثبتناه بالتشديد على وزن «فَعْلَانٌ». وفي القاموس المحيط (٢٢٤/١): «... وهو يَزُوجُ بما في صدره وَيَبْحَانُ وَيَبْحَانُ».

(٣) ختج ختجًا وختجًا: ركب الظلمة بالليل ومضى فيها على القصد. والخوتج كجهر: ذباب أزرق في العشب، وولد الأرنب، والطمع (القاموس: ١٦/٣).

(٤) ومنه قوله تعالى: ﴿وفديناه بذبح عظيم﴾ [الصافات: ١٠٧]. وقال الزمخشري: «الذبح اسم ما يذبح» (الكشاف: ٥٥/٤). وكذا قال أبو حيان في البحر المحيط (٣٥٣/٧) وأضاف: «كالرعي اسم ما يرعى».

(٥) وذلك كقتيل، لا فيما له فعيل بمعنى فاعل، نحو: قَدَّرَ بفتح الدال، وَرَجِمَ بكسر الحاء؛ لقولهم: قدير ورجيم بمعنى قادر وراحم.

(٦) وهي: فَعِيلٌ وَقَعْلٌ وَقَعْلٌ.

والقيد المذكور للقياس نَبَّ عليه أبو حَيَّان، ولا بُدَّ منه فإن ما له فَعِيل بمعنى فاعل كعليم وحفيظ وقد ير لا يجوز استعماله في المَقْضُول وفقاً لتلا يلبس.

قال: وينبغي أيضاً أن يُقَيَّد بكونه من فَعِل ثلاثي مجزء، وتأم متصرف، لأن ما وجد عن العرب مصوغاً كذلك إنما هو مصوغ مما ذكرناه.

(و) وردت (صفة فَعِل) المكسور على (فَعُل) بضمين (وفعليل وفعل) بالضم والسكون.

(و) وردت صفة (فَعُل) المضموم (على فَعِل) بالفتح والكسر كحَصِير، فهو حَصِيرٌ. (وفَعُول) كحضور (وَقَعَال) كجَبَان (وَقُعَال) بالضم كشُجاع.

(وغيرها) كاشْج، وصرعان^(١) وحَسَن، وعُفْر^(٢) وعُفْر^(٣) وِوْضَاء^(٤).

(وإذا بنيت صفة من مفتوح العين ومضمومها بني على الفتح وأمثلة المبالغة تُبْنَى من ثلاثي مجزء غالباً).

[أمثلة المبالغة]

وشذ بناؤها من أفعل كدَرَاك من أدرك، ومِغْطَاء من أعطى، ونَكْدِير، وأليم من أندر، وآلم، وزَهْهَق من أزهق.

التأنيث

أي هذا مبحثه (هو فرع التأنيث) لأنه الأصل في الأسماء إذ ما من شيء يذكر أو يؤنث إلا ويطلق عليه «شيء» و«شيء» مذكر في لغاتهم (ومن تَمَّ أي من هنا، وهو كون التأنيث فرعاً، أي من أجل ذلك (احتاج إلى علامة) لأن الأشياء الأول تكون مفردة لا تركيب فيها، والثواني تحتاج إلى ما يُمَيِّزها من الأول، ويدل على مثويتها بدليل احتياج التعريف إلى علامة، لأنه فرع التنكير، واحتياج النفي وشبهه إليها، لأنها فروع الإيجاب).

(وهي) أي علامة التأنيث (ألف مقصورة وممدودة. قال البصرية: وهي) أي الممدودة (فرع) عن المقصورة أبدلت منها همزة، لأنهم لما أرادوا أن يؤنثوا بها ما فيه ألف لم يمكن

(١) الذي وجدته في كتب اللغة: الصُّرْعَان. انظر اللسان (١٩٧/٨) والقاموس (٥١/٣).

(٢) العُفْر: الشجاع الجله والغليظ الشديد (القاموس ٩٥/٢).

(٣) العُفْر: الكريم الواسع الخلق (القاموس: ١٠٧/٢).

(٤) الوِضَاء: الحسن والنظافة، وقد وضو ككُرم فهو وضيء من أوضياء وِوْضَاء وِوْضَاء كرمَان

وِضَائِينَ. انظر (القاموس ٣٣/١).

اجتماعهما لتماثلهما، والتقاءهما ساكنين فأبدلت المتطرفة للدلالة على التأنيث همزة لتقاربهما وخضت المتطرفة، لأنها في محل التغير، ويدلُّ لذلك سقوطها في الجمع كصَحَّارَى، ولو لم تكن مبدلة لم تحذف، كما لم تحذف في جمع قرى. قال الكوفية: بل هي أصل أيضاً.

(وتاء) وهي أكثر وأظهر دلالة.

(وقد تقدّر) ألتاء في أسماء (فتعرف بالضمير) يعود إليها نحو: الكَيْفَ أكلتها (والإشارة) كهذه جهنم (والردّ في التصغير) كهُنَيْدَة (والخبر، والحال، والنعت) نحو: الكتف المشوية، أو مشوية لذيدة. (والعدد) أي سقوطها منه نحو: ثلاث هنود^(١).

(والغالب) في التاء (أن يُفصل بها وصف المؤنث من المذكّر) كضارب، وقائمة، وحسنة، وصعبة (وقلّت) للفصل (في الجوامد) كأمريء، وامرأة، ورجل ورجلة، وغلّام وغلّامة، وإنسان وإنسانة، وحمّار وحمّارة، وأسّد وأسدة، ويرذون ويرذونة، وهذا النوع لا ينقاس.

(وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيراً) كتمر وتمرّة، وبقر وبقرة (ولعكسه قليلاً) كَكَمَمَ^(٢) للواحد، وكَمَمَة للجمع^(٣). (وللمبالغة) كراوية (وتأكيدها) أي المبالغة كملامة (وتأكيد التأنيث) كنسجة وناقّة، (أو) تأكيد (الجمع) كحجارة وفُحُولَة. (أو) تأكيد (الوحدة) كظلمة، وعُزْفَة (والتعريب) أي الدلالة على أنه عَجَمِيّ عُرّب ككيلجة جمع كَيْلَج^(٤) - مكيال - وموازنة^(٥) جمع موزج - الخف.

(والنسب) أي الدلالة عليه نحو: المهالبة، والأشاعة والأزارقة في النسب إلى المهلب، والأشعث، والأزرق^(٦) أي الأشخاص المنسوبون إلى ما ذكر، دلت على أنه جمع بطريق نسب، لا جمع بطريق الاسم كسائر الجموع، وعبر بعضهم عن ذلك بأنّها عوض من يائه.

(١) جمع هُنْد، وهو اسم للمائة من الإبل أو لما فوقها ودونها أو للمائتين، واسم امرأة. ويجمع أيضاً على أَهْنَد وأَهْنَاد (القاموس: ٣٦٢/١).

(٢) في الأصل: «ككَمَم»، والصواب ما أثبتناه. وانظر الحاشية التالية.

(٣) قال في القاموس (٢٨/١): «الكَمَمُ: نبات، جمعه أكَمَم وكَمَمَة، أو هي اسم للجمع، أو هي للواحد والكَمَم للجمع، أو هي تكون واحدة وجمعاً».

(٤) كذا في الأصل؛ وفي القاموس المحيط (٢١٢/١): «كيلجة» بقاء التأنيث. قال: «والكيلجة مكيال، ج كيلجة وكيلج».

(٥) بضم الميم وكسر الزاي كما في القاموس (٢١٥/٢) ويجمع أيضاً على «مَوَازِج».

(٦) الأزارقة: فرقة من الخوارج ينسبون إلى أبي راشد نافع بن الأزرق الذي مات سنة ٦٠ هـ. انظر الملل والنحل للشهرستاني (١١٨/١ - طبعة دار صعب).

(و) تكون (عوضاً) من فاء كعدة أو عين كإقامة، أو لام كلغة، أو مدة تفعيل كتزكية (وغير ذلك).

قال أبو حيان: كالنسب والمُعْجَمَة معاً نحو سَيَابِحة وبرابرة، ومعناه: السبيحيون^(١)، والبربريون، لا تجعل التاء فيه لأحد المعنيين، لأنه ليس أولى بها من الآخر.

وكالفرق بين الواحد والجمع نحو: يغال ويغالة، وحمار وحمارة، ويضري ويصرية، وكوفي وكوفية. قال: ولا يدخل هذا تحت تمييز الواحد من الجنس، لأن هذا من الصفات لا من الأجناس.

(والغالب ألا تلحق الوصف الخاص بالمؤنث) كحائض، وطالق وطامث، ومُزْهِج، لعدم الحاجة إليها بأمن اللبس، ولأنها في الأصل وصف مذكر كأنه قيل: شخص حائض، وطاق، ولأنها تؤدي معنى السبب أي ذات حيض، وذات طلاق. علل بالأول الكسائي، وبالثاني سيويه، وبالثالث الخليل.

(و) الغالب أن (لا) تلحق (صفة على مفعول) بكسر كِمْلُكَار، وميقات ومعطار، وشذ ميقانة^(٢) بمعنى موقنة.

(أو مَفْعَل) بالكسر وفتح العين كِمِشْم^(٣) (أو مَفْعِل) كِمِغْطِير، وشذ مِسْكِينَة.

(أو فَعُول لفاعل) كصبور، وشكور، وضروب، وشذ عُدُوَة بخلافه بمعنى مفعول كأكولة بمعنى مأكولة، ورغوة بمعنى مرغوة أي مرضوعة.

(أو فَعِيل لمفعول) كجريح وقتيل (ما) دام (لم يحلف موصوفه) فإن حذف لحقته نحو: رأيت قتيلة بني فلان، لتلا يلبس، وكذا إذا جرد عن الوصفية نحو: ذبيحة، ونطيحة. وكذا فَعِيل بمعنى فاعل كمریضة، وظريفة وشریفة، وشذ امرأة صديق.

(وقد يذكّر المؤنث وبالعكس) حملاً على المعنى نحو: «ثلاثة أنفس» من قوله:

١٧٦٧ - ثَلَاثَة أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْدَ^(٤)

(١) كذا في الأصل: «سيابحة... السبيحيون» ولم أهدأ إليها. ولعلها «السبيحيون» قال في القاموس (١/٢٣٥): «وبركة بن علي بن السايح الشروطي وأحمد بن خلف السايح وأحمد بن خلف بن محمد ومحمد بن سعيد وعبد الرحمن بن مسلم ومحمد بن عثمان البخاري السبيحيون بالضم وفتح الباء محدثون».

(٢) والمذكر ميقان (القاموس: ٤/٢٨٠).

(٣) المغشم والغشمشم: من يركب رأسه فلا يشبهه عن مراده شيء (القاموس: ٤/١٥٨).

(٤) تقدم برقم (٩٧٩).

الحق التاء في عدده حملاً على الأشخاص، وسمع: جاءته كتابي فاحتقرها، آث الكتاب حَمَلًا على الصحيفة.

(ومنه) أي من تانيث المذكر حملاً على المعنى (تانيث المخبر عنه لتانيث الخبر) كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ كَسَفًا سَوَّاهُ فَقَدْ كَرِهَ الْغَافِقُونَ﴾ [الأنعام: ٢٣]. آث المصدر المُنْسِكُ بأن والفعل وهو اسم تكن، وهو المخبر عنه لتانيث الخبر، وهو «فتتهم»^(١) وقوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾ [الأنعام: ١٤٥]. آث تكون^(٢)، واسمهما ضمير مذكر عائد على المحرّم لتانيث خبره، وهو «مَيْتَةً» (نعم جاز في ضمير مذكر ومؤنث توسطهما).

(مسألة): تلحق آخر الماضي تاء ساكنة حرفاً.

(وقال الجلولي^(٣) اسماً) ما بعدها بدلاً منها، أو مبتدأ خبره الجملة قبله.

ولم تلحق آخر المضارع استغناء بتاء المضارعة، ولا الأمر استغناء بالياء.

ولحوقها لآخر الماضي (إذا أسند لمؤنث) دلالة على تانيث فاعله (وجوباً إن كان ضميراً مطلقاً) أي لحقيقي، أو مجازي نحو: هند قامت والشمس طلعت.

(أو ظاهراً حقيقياً) وهو ما له قَرَجٌ من الحيوان^(٤) نحو: قامت هند.

(وتركها) مما ذكر (ضرورة على الأصح) كقوله:

١٧٦٨ - وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا^(٥)

(١) و «فتتهم» على هذه القراءة منصوبة. وانظر مختلف القراءات في هذه الآية في تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٩٩/٤).

(٢) قال أبو حيان: وقرأ الابناتن وحمة: «إلا أن تكون»، بالتاء، وابن كثير وحمة: «ميتة»، بالنصب. واسم «يكون» مضارع يعود على قوله «محرمًا» وآث لتانيث الخبر. وقرأ ابن عامر «ميتة» بالرفع، جعل «كان» تامة. وقرأ الباقر بالياء ونصب «ميتة» واسم «كان» ضمير مذكر يعود على «محرمًا» أي: «إلا أن يكون المحرم ميتة». انظر البحر المحيط (٢٤٢/٤).

(٣) هو الحسن بن علي بن حمدون. وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٤) الحيوان الناطق هو الإنسان.

(٥) عجز بيت من المتقارب، وصلده:

فَلَا مَزْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا

وهو لعامر بن جوين في تخلص الشواهد (ص ٤٨٣) وخزانة الأدب (٤٥/١)، ٤٩، ٥٠، والدرر (٢٦٨/٦) وشرح التصريح (٢٧٨/١) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٣٩، ٤٦٠) وشرح شواهد المعني (٩٤٣/٢) والكتاب (٤٦/٢) ولسان العرب (١١/٧) - أرض، ٦٠/١١ - بقل والمقاصد النحوية =

وقوله:

١٧٦٩ - تَمْنَى ابْتِئَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا^(١)

وقال ابن كيسان: يقاس عليه، لأنَّ سيويه حكى: قال فلانة^(٢).

(وثالثها) قال الكوفيون (يجوز) القياس (في الجمع) بالآلف والتاء دون المفرد، فيقال: قام الهندات قياساً على جمع التكسير.

(وراجحاً إن كان) ظاهراً (مجازياً) نحو: طلعت الشمس، ومن تركه: ﴿وَجِئَ الْكَلْبُ وَالْقُرْءُ﴾ [القيامة: ٩]. ﴿فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْرِمِينَ﴾ [النمل: ٥١].

(أو) حقيقياً (مفصلاً بغير إلّا) نحو: قامت اليوم هند، ومن تركه: ﴿إِذَا جَاءَ كَلْبُكُمْ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [المتحة: ١٠].

١٧٧٠ - إِنْ أَمْرًا غَرَهُ مِنْكُنْ وَاجِدَةً^(٣)

= (٢/٤٦٤). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٣٥٢) وأوضح المسالك (٢/١٠٨) وجواهر الأدب (ص ١١٣) والخصائص (٢/٤١١) وشرح الأشموني (١/١٧٤) والرد على النحاة (ص ٩١) ووصف المباني (ص ١٦٦) وشرح أبيات سيويه (١/٥٥٧) وشرح ابن عقيل (ص ٢٤٤) وشرح المفصل (٥/٩٤) ولسان العرب (١/٣٥٧ - خضيب) والمحاسب (٢/١١٢) ومغني اللبيب (٢/٦٥٦) والمقرب (١/٣٠٣).

والمزنة: واحدة الزمن، وهو السحاب يحمل الماء. والودق: المطر. وأبقلت: أخرجت البقل، وهو من النبات ما ليس بشجر.

ويسوغ حذف التاء من «أبقلت» أن الأرض بمعنى المكان.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وهل أنا إلا من ربيعة أو مَضْرُ

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٢١٣) والأزهية (ص ١١٧) والأغاني (١٥/٣٠٥) وأمالي المرتضى (١/١٧١، ٢/٥٥) وخزانة الأدب (٤/٣٤٠، ١١/٦٨، ٦٩) والدرر (٦/٢٧٠) وشرح شواهد المغني (٢/٩٠٢). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢١٢) وشرح شذور الذهب (ص ٢٢١) ولسان العرب (١٤/٥٤ - أوا).

والشاهد حذف التاء من «تمنى» لأن الأصل «تمنت». وقيل: الأصل «تتمنى» ولا شاهد على هذا.

(٢) حكاها سيويه عن بعض العرب ولم يعلّق عليه. انظر الكتاب (٢/٣٨).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

يعدي ويعديك في الدنيا لمغزور

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/١٧٤) وتخليص الشواهد (ص ٤٨١) والخصائص (٢/٤١٤) =

(ومساوياً إن كان جمع تكسير أو اسم جمع مطلقاً) أي لمذكر أو لمؤنث نحو: قامت الزبيد، وقام الزبيد، ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]. ﴿وَقَالَ يَسُوهُ﴾ [يوسف: ٣٠] أو (جمعاً بالألف والتاء لمذكر) نحو: جاءت الطلحات، وجاء الطلحات بخلافه لمؤنث، فإن التاء واجبة فيه لسلامة نظم واحده نحو: جاءت الهندات إلا على لغة قال فلانة^(١).

(أو اسم جنس لمؤنث). نحو: كثرت النحل، وكثر النحل.

(ومنه نعم، وبئس) نحو: نعمت المرأة فلانة، ونعم المرأة، لأن المقصود فيه الجنس على سبيل المبالغة في المدح أو الذم، وكذا نعت جارية هند، ونعم جارية هند.

(فإن كان فاعلهما مذكراً كُنِيَ به عن مؤنث جاز لحاقها والترك أجود) نحو: هذه الدار نعم البلد، ونعمت البلد، وفي عكسه الإثبات أجود نحو: هذا البلد نعمت الدار، ونعم الدار.

(ومرجوحاً إن فصل بيلاً) نحو:

١٧٧١ - مَا بَرِغْتَ مِنْ رِيَّةٍ وَذَمٌّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ^(٢)
(وقيل: ضرورة) لا يجوز في الشعر، وزد بقراءة ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَبِيحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٢٩] بالرفع^(٣).

(وجوزها الكوفي في جمع المذكر السالم) كجمع التكسير فيقال: قامت الزبيدون. والبصريّة منعوا ذلك لعدم وروده ولأن سلامة نظمه تدلّ على التذكير، وأما البنون فإن نظم واحده متغير فجرى مجرى التكسير كالآبناء.

(والتاء في) أَوَّلُ (المضارع كالماضي خلافاً وحكماً) فيجب في: تقوم هند، وهند تقوم والشمس تطلع.

وترجّع في تَطْلُعُ الشمس، وتهبّ الريح.

ويرجّع تركها في ما تهبّ الريح إلّا في كذا، ومن إلحاقها ما قرئ: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى

= والدرر (٢٧١/٦) وشرح الأشموني (١٧٣/١) وشرح شلور الذهب (ص ٢٢٤) وشرح المفصل (٩٣/٥) ولسان العرب (١١/٥ - غرر) واللمع (ص ١١٦) والمقاصد النحوية (٤٧٦/٢).

(١) وهي اللغة التي حكاهم سيويه عن بعض العرب (الكتاب: ٣٨/٢).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٧٢/٦) وشرح الأشموني (١٧٤/١) وشرح التصريح (٢٧٩/١) وشرح شلور الذهب (ص ٢٢٦) والمقاصد النحوية (٤٧١/٢).

(٣) قراءة الرفع نسبها أبو حيان في البحر المحيط (٣١٧/٧) إلى أبي جعفر وشيبة ومعاذ بن الحارث القاري؛ ووجهها بمعنى: ما حدثت أو وقعت إلا صيحة.

إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ^(١) [الأحقاف: ٢٥].

(فإن أخبر به عن ضمير غيبة لمؤنث) نحو: الهندان هما يَفْعَلان (فألزم ابن أبي العافية التاء) حملاً على المعنى (وصححه أبو حيان، وخالف ابن الباذش) فجزّز التاء حملاً على لفظهما، وذكر أنه قاله قياساً ولم نَعْلَم في المسألة سماعاً من العرب، ولا نعتاً لأحدٍ من النحاة.

ورده أبو حيان بأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها، وقد وجد السماع بالتاء في قول ابن أبي ربيعة:

١٧٧٢ - لَعَلَّهْمَا أَنْ يَبْعِيَا لَكَ حَاجَةً^(٢)

أوزان ألف التائيث المقصورة

(مسألة: أوزان) ألف التائيث (المقصورة):

[فُعْلَى]

(فُعْلَى) بالضمّ فالسكون اسماً أو صفة أو مصدرًا نحو: أنثى وحُبْلَى ويُثْرَى.

[فَعْلَى]

(وَفَعْلَى) بالفتح (أنثى فَعْلَان) أي وصفاً كَسَكْرَى (أو مصدرًا) كَدَعْوَى (أو جمعاً) كَجَزْحَى، فإن كان اسماً لم يَتَّعَيْن كَوْنُ أَلْفِهِ لِلتَّائِيثِ بل يصلح لها، وللإلحاق كأزْطَى^(٣) وَعَلَقَى^(٤).

(١) بناء الخطاب من «قَرَى» و«مَسَاكِنَهُمْ» بالنصب. ونسبها أبو حيان إلى الجمهور. أما قراءة «يرى» بالياء، و«مَسَاكِنَهُمْ» بالرفع، فنسبها إلى عبد الله ومجاهد وزيد بن علي وقتادة وأبي حية وطلحة وعيسى والحسن وعمر بن ميمون بخلاف عنهما، وعاصم وحزمة. ونسب قراءة «قَرَى» بالتاء من فوق مضمومة، «مَسَاكِنَهُمْ» بالرفع، إلى الجحدري والأعشى وابن أبي إسحاق والسلمي؛ قال: «وهذا لا يجيزه أصحابنا إلا في الشعر وبعضهم يجيزه في الكلام». وذكر أيضاً قراءة «لا تُرى» بضم الياء «إلا مسكنهم» بالتوحيد، ونسبها إلى عيسى الهمداني، وقال: «وروي هذا عن الأعشى ونصر بن عاصم». وذكر أيضاً قراءة «لا تُرى» بناء مفتوحة للخطاب «إلا مسكنهم» بالتوحيد مفرداً منصوباً. انظر تفسير البحر المحيط (٨/ ٦٤، ٦٥).

(٢) تقدم برقم (٥٠٥).

(٣) الأروى: نبات شجري من الفصيلة البطاطية ينبت في الرمل ويخرج من أصل واحد كالعصيّ، ورقة دقيق وثمره كالعنّاب. واحدته أروطة. انظر المعجم الوسيط (ص ١٤).

(٤) العلقى: شجر تدوم خضرته في القيظ وله أفنان طوال دقاق وورق لطاف، وهو من الفصيلة الصندلية (المعجم الوسيط: ص ١٢٢).

[فِعْلَى]

(وَفَعَلَى) بالكسر (مصدراً) كَذُخِرَى. (أو جَمْعاً) كَطِرَى^(١) وَجَبَلَى^(٢)، ولا ثالث لهما فإن لم يكن مصدراً ولا جمعاً لم يتعين له، فإن لم يُنَوَّنْ فله كـ «ضَبْرَى» أي: جائرة، أو نونت فللاً لحاق كزجل كيَصَى وهو المولع بالأكل وحده.

[فُعَالَى]

(و) فُعَالَى بالضم والتخفيف، ولم يرد وصفاً بل اسماً (نحو حُبَارَى) لطائر، وجمعاً نحو: سُكَارَى. وزعم الزبيدي^(٣) أنه ورد وصفاً نحو: جمل غَلَدَى، أي شديد ضخم.

[فُعْلَى]

(و) فعلى بالضم وتشديد العين المفتوحة (نحو: سُمَى) للباطل.

[أَفْعَلَاوِي]

(و) أفعلاوي بالفتح وضم العين (نحو أَرْبَعَاوِي) لِقَعْدَةِ المترج.

[فِعْلَى]

(و) فِعْلَى بالكسر، فالفتح، فالتشديد (نحو: سِبْطَرَى) لنوع من المَشْي.

[فُعْلَى]

(و) فُعْلَى بضم العين وتشديد اللام (نحو: كُفْرَى) لوعاء الطلع، وَخُدْرَى من الحذر، وَتُدْرَى من التبدير.

[فُعَالَى]

(و) فُعَالَى بالضم والتشديد (نحو سُقَارَى) لبنت، وَخَوَارَى^(٤) وَخُصَارَى^(٥).

[فَعْلَوَى]

(و) فَعْلَوَى نحو: (هَرَنَوَى) لبنت.

(١) الظري: جمع الظَّرَبَان، وهو حيوان من رتبة اللواحم والفصيلة السمورية، أصغر من السَّتور، أصله الأذنين مجتمع الرأس طويل المخطم قصير القوائم متن الرائحة (المعجم الوسيط: ص ٥٧٥).

(٢) الحبلى: اسم للجمع للحَجَل جمع حَجَلَة (القاموس المحيط: ٣/٣٦٦).

(٣) هو محمد بن الحسن بن عبد الله بن ملحج المتوفى سنة ٣٧٩ هـ. وقد تقدم التعريف به.

(٤) الحواري: الدقيق الأبيض، وهو لياب الدقيق (المعجم الوسيط: ص ٢٠٦).

(٥) الْخُصَارَى: بنت (القاموس المحيط: ٢/٢٢).

[فَعُولَى]

(و) فَعُولَى نحو: (فَعُولَى) لَضَرْبٍ من مَشِي الشَّيْخِ.

[فَعْلُولَى - فَعْلُولَى]

(و) فَعْلُولَى^(١) أو فَعْلُولَى نحو (حَنَدُقُوا) لَنْبِت^(٢). قيل: نونه أَصْلِيَّةٌ.

وقيل: زائدة، ويقال بكسر الحاء، وبكسرهما والذال، ويفتح الذال والقاف مع كسر الحاء وفَتْحُهَا.

[مُفْعَلَى]

(و) مُفْعَلَى بالضم وتشديد اللام، ولم يجرء إلا صفة نحو: (مُكَوَّرَى) لعَظِيم الأَرْنَبَةِ.

[مِفْعَلَى]

(و) مِفْعَلَى بالكسر وتشديد اللام نحو: (مِرْقَدَى) لكثير الرِّقَادِ.

[فَعْلَوَاتَا]

(و) فَعْلَوَاتَا بفتحيتين نحو: (رَهْبُونَاتَا) ورَهْبُونَاتَا للزَّهْبَةِ والزَّعْبَةِ.

[فِعْلِلَى]

(و) فِعْلِلَى بكسر الفاء واللام نحو: (قِرْفَصَى) بمعنى: القِرْفَصَاءُ.

[فَعْلَنَى]

(و) فَعْلَنَى مثلثاً نحو: (عَرَضَنَى) وقُعْلَنَى بالضم والفتح وسكون اللام نحو: عَرَضَنَى من الاعتراض.

[يَفْعَلَى]

(و) يَفْعَلَى بتشديد اللام نحو: (يَهْيَرَى) للباطل.

[فِعْلِلَى]

(و) فِعْلِلَى بكسر الفاء واللام وتشديد الثانية نحو: (شِفَصِلَى) لَنْبِت يلتوي على

(١) في الأصل «فَعْلُولَى»؛ والصواب ما أثبتناه.

(٢) الحندقوقا، ويقال أيضاً «حندقوق»: جنس نباتات عشبية سنوية تثبت برية وتُعد من الأعلاف (المعجم

الوسيط: ص ٢٠٢).

[فَعَيْلَى]

(و) فَعَيْلَى بفتحات وتشديد الياء نحو: (هَيْيَخًا) لمشية بتختر.

[فَعَلِيًا]

(و) فَعَلِيًا بفتحات وتشديد، ولم يجرى إلا اسمًا نحو: (مَرَحِيًا) للمرح.

[فَعَلَلَايَا]

(و) فَعَلَلَايَا نحو: (بَزْدَرَايَا) لموضع^(٢).

[فَعَلَلَايَا]

(و) فَعَلَلَايَا نحو: (حَوْلَايَا)^(٣).

[فُعَلَلَايَا]

(و) فُعَلَلَايَا بالفهم والفتح نحو: (بُرَحَايَا) للعجب.

[إِفْعَلِي]

(و) اِفْعَلِي بالكسر نحو: (إِبْجَلِي) لموضع^(٤).

(١) قال في القاموس (٣/٤١٢): «الشفصلى - بكسر الشين والصاد وشد اللام مقصورة - نبات يلتري على الشجر أو ثمره، وهو حبّ كالسمسم».

(٢) في معجم البلدان (١/٣٧٧): «بردرايا... موضع أظنه بالنهروان من أعمال بغداد».

(٣) قال ياقوت: «حولايَا - بفتح الحاء وسكون الواو وبعد الياء ألف - قرية كانت بنواحي النهروان خربت الآن، ثم قال: قال محمد بن طوس القصري: سألت أبا علي عن وزن حولايَا فقال: فيه أربعة أحرف من حروف الزيادة، أما الألف الأخيرة فإنها ألف تانيث كالف حُبلَى، يدلُّك على ذلك قول أبي العباس إنها بمنزلة هاء سقاية وقول سيويه إنها بمنزلة هاء درحاية؛ وأما الألف الأولى فزائدة، فيبقى الواو والياء فلا يجوز أن تكونا زائدتين لأنه يبقى الاسم على حرفين فثبت أن إحداهما زائدة، فإن كانت الواو زائدة فهو قَوْلْعَال وليس ذلك في الأسماء، وإن كانت الياء زائدة فهو فعلايا وليس في كلامهم، وهذا يدلُّ على أنه ليس باسم عربي ولو أنه عربي كان في أمثلتهم مثله؛ إلا أنه إذا أشكل الزائد من الحرفين حكمت بأن الآخر هو الزائد إذ كان الطرف أحمل للتغيير، والزيادة تغيير، ويؤكد زيادة الياء في حولايَا قولهم بردرايا. انظر معجم البلدان (٢/٣٢٢، ٣٢٣).

(٤) ذكره ياقوت في معجم البلدان (١/٢٨٨) بوزن «إِفْعَلِي» وقال: «ولم يأت عنهم على هذا الوزن غيره».

[فَوَعْلَى]

(و) فَوَعْلَى بالفتح وتشديد اللام نحو: (فَوَدَّرَى) لعظيم الخصيتين^(١).

أوزان ألف التانيث الممدودة

(و) أوزان الممدودة.

[فَعْلَاءَ]

(فَعْلَاءَ) بالفتح والسكون اسماً لصحراء، أو وصفاً كصحراء، وديمة هظلاء. أو مصدرأ كرجباء، أو جمعاً كظرفاء.

[أَفْعِلَاءَ]

(وأفعلاء) بكسر العين نحو: أَرْبَعَاءَ^(٢) للرباع من أيام الأسبوع، وأصدقاء، وأولياء.

[أَفْعُلَاءَ]

(و) أَفْعُلَاءَ (بضمها) كأَرْبُعَاءَ لعود من عيدان الخيمة.

[فَعْلَلَاءَ]

(وفعللاء) مثلثٌ لَامٌ وفاءً كعَمْرُيَاءَ^(٣) لمكان، وهندباء لبقلّة، وقَرْفِصَاءَ لضرب من القعود.

[وَفْعُلَلَاءَ]

(و) بالضمّ وفتح اللام كعَمْرُفَصَاءَ. قال أبو حيان: ولم يشته غير ابن مالك، وقال: الفتحة للتخفيف فلا تكون أصلاً.

[فُعَيْلِيَاءَ]

وَفُعَيْلِيَاءَ بالضمّ كَمُرَيْقِيَاءَ^(٤)، ومُعْطِيَاءَ^(٥). قال أبو حيان: ولم يذكره إلا ابن القطاع،

(١) في القاموس (٢٩/٢): «الدودَرَى كِهَيْزَى: الذي يذهب ويحيى في غير حاجة، والآدَرُ، والطويل الخصيتين».

(٢) ذكر في القاموس (٢٦/٣) أنها مثلثة الباء.

(٣) في معجم البلدان (٤/١٣٥) «عقرباء» بفتح الراء؛ وقال: «منزل من أرض اليمامة في طريق النباغ قريب من قرقرى، وهو من أعمال العُزْرى».

(٤) مزقياً: لقب عمرو بن عامر ملك اليمن، كان يلبس كل يوم حلتين ويمزقهما بالعشي يكره العود فيهما ويأنف أن يلبسهما غيره (القاموس: ٢٩٢/٣).

(٥) سيورد فمياً يلي أنه لم يذكره إلا ابن القطاع وتبعه ابن مالك. والذي في كتب اللغة: «مطيّاء» =

وتبعه ابن مالك، وكأنهم رأوا أن الياء ياء تصغير فكانه في الأصل بني على فعلياء وإن لم ينطق به، فيكون كما لو صغرت كَبْرِيَاء (كُبَيْرِيَاء) وما جاء في لسانهم على هيئة المصغر وصفاً، فإنه لا يثبت بناءً أصلياً.

[فُعُولَاء]

(وَفُعُولَاء) بضمّتين نحو: عُشُوراء للعاشر من أيام المحرم.
قال أبو حيان: وذكر بعض الكوفيين فيه القصر، فيكون من الأبنية المشتركة.

[مفعولاء]

(ومفعولاء) نحو: مَشْيُوخاء، وَمَعْلُوجاء، ومعيوراء، ومأتوناء لجماعة الشيوخ، والعلوج، والأعيار، والأن.

[مَفْعَلَاء]

(ومَفْعَلَاء) بالفتح وكسر العين كَمَرْعَزَاء^(١).

[فَعَلَاء]

(وَفَعَلَاء)، بالكسر وفتح العين نحو: سَبْرَاء لنوع من ثياب القز.

[فَعَلَاء]

(وَفَعَلَاء) بالفتح اسماً نحو براكاء: لمعظم الشيء، وصفته نحو: طباقاء للرجل الذي ينطبق عليه أمره.

[فِعَالَاء]

(وَفِعَالَاء) بالكسر كَقَصَاصَاء للقصاص. قال أبو حيان: ولا يحفظ غيره.

[يَفَاعَلَاء]

(ويَفَاعَلَاء) بالفتح كينابعاء لمكان. قال أبو حيان: ولم يذكر هذا البناء غير ابن القطاع، وتبعه ابن مالك.

= كحميراء، وهو التبختر ومدّ اليدين في المشي. انظر اللسان (٤٠٤/٧) والقاموس (٤٠٠/٢).
(١) قال في القاموس (١٨٣/٢): «الْمَرْعَزُ وَالْمَرْعَزِيُّ» ويمدّ إذا خفّف، وقد تفتح الميم في الكلّ: الزغب الذي تحت شعر العنز.

[فاعلاء]

(وفاعلاء مثلث عين) أي مفتوحها كخازياء^(١)، ومكسورها كقاصعاء، وناقفاء، كلاهما لجُحُر اليربوع، ومضمومها كقافلاء^(٢) وشاصلاء^(٣) لنبت. والمفتوح والمضموم زادهما أبو حيان على التسهيل.

[فعلياء]

وفعلياء بكسر الفاء واللام اسماً ككبرياء، وسيمياء للعلامة أو صفة كريح جرياء، أي شمال^(٤).

[فُعلاء]

(وفُعلاء) بضمّ الفاء والعين، وتفتح العين كخُنُفساء، وخُنُفساء.

[فَعْتَلَاء]

وفعتلاء بالفتح ك «بَرُنْسَاء»^(٥) بمعنى الناس.

الأوزان المشتركة

(ويشتركان) أي المقصورة والممدودة (في) أوزان:

[فَعْلَى]

(فَعْلَى) بفتححتين، فالمقصور اسم نحو: أَجْلَى لموضع^(٦)، وبَرْدَى: نهر دمشق وصفة

(١) كذا في الأصل؛ والذي في القاموس (٦٣/١): «خَزِيَّة كفرة وخَزِيَاء: وائمة الضرع أو في رحمها ثاليل تنأذى بها»؛ وفي اللسان (٣٥١/١) نحوه.

(٢) في القاموس (٤٠/٤): «قافلاء» بكسر الفاء، وهو موضع بنابلس.

(٣) ويقال أيضاً «شاصلى» بضم الصاد وفتح اللام المشددة. انظر القاموس (٤١١/٣).

(٤) في القاموس (٤٧/١): «الجرياء ككيماء: الشمال، أو بردها، أو الريح بين الجنوب والصبأ، والرجل الضعيف».

(٥) في القاموس (٢٠٧/٧): «... وما أدري أيّ البرُنْسَاء هو وأيّ بُرُنْسَاء، بسكون الراء فيهما، وقد تفتح، وأيّ بُرُنْسَاء هو؛ أي أيّ الناس. وجاء يمشي البرُنْسَاء أي في غير صفة».

(٦) أَجْلَى: اسم جبل في شرقي ذات الأضاد، أرض من الشَّرْبَةِ. وقال ابن السكيت: أَجْلَى هضبات ثلاث على مبداء النعم من الثُّلُج بشاطئ الجريب الذي يلقي الثُّلُج، وهو مرعى لهم معروف. وقال الأصمعي: أَجْلَى بلاد طيبة مريئة تنبت الجَلِي والصَّلْيَان. وقيل: أَجْلَى هضبة بأعلى نجد. ويقال: إِنَّ أَجْلَى موضع في طريق البصرة إلى مكة. انظر معجم البلدان (١٠٢/١).

كَجَمَزَى، وَمَرَطَى، وَيَشَكَّى^(١) لضَرْبٍ من العدو، وَجَفَلَى للدعوة العامة^(٢)، ونَقَرَى للخاصة^(٣).

والممدود لا يحفظ منه إلا فَرَحَاءَ، وَجَنَاءَ^(٤): موضعان. وابن دَأْنَاءَ^(٥)، وهي الأمة.

[فُعْلَى]

(وَفُعْلَى) بالضمّ فالفتح. فالمقصود لم يرد إلا اسماً نحو: شُعْبَى لموضع وأَرْبَى للذاهية^(٦).

[فُعْلَاءَ]

والممدود اسم كُخْشَاءَ لعظم خلف الأذن، وَصُعْدَاءَ للتنفس وَرُخْضَاءَ لعرق الحمى. وصفة كُنْشَاءَ، وناقَة عُشْرَاءَ^(٧).

[فَعْلَى وَفَعْلَاءَ]

(وَفَعْلَى) بفتح الفاء واللام لم يرد إلا اسماً. فالمقصود كَفَقَرَى لنوع من المشي. وَفَزَنَى لامرأة^(٨)، وَفَرَقَى لموضع^(٩). والممدود كَقَرَبَاءَ لموضع^(١٠).

- (١) امرأة يَشَكَّى اليدين والعمل كَجَمَزَى: خفيفة سريعة، وناقَة يَشَكَّى. انظر القاموس (٣/٣٠٥).
- (٢) في القاموس (٣/٣٦٠): «دعاهم الجفلى، محرّكة، والأجفلى: أي بجماعتهم وعامتهم؛ أو الأجفلى: الجماعة من كل شيء».
- (٣) دعوتهم النَّقْرَى: أي دعوة خاصة، وهو أن يدعو بعضاً دون بعض؛ وهو الانتقار أيضاً (القاموس: ١٥٣/٢).

- (٤) وذكر سيبويه على هذا الوزن أيضاً «فَرَمَاءَ» واستشهد بقول السليك: على قَرَمَاءَ عالية شَوَاه كَأَنَّ يَبَاضَ عُفْرَتَهُ خَمَازُ انظر الكتاب (٤/٢٥٨). وفي معجم البلدان (٢/١٧٢): «جَنَفَاءَ، بالتحريك والمَدَّ؛ وفي كتاب سيبويه: وهو في نوادر الفراء جُنَفَاءَ بالضم وثانيه مفتوح» قال ياقوت: «وهو موضع في بلاد بني فزارة».
- (٥) الدائنة: يسكون الهزمة، وتحرك. ذكره في القاموس (١/١٧٢).
- (٦) وذكر سيبويه في الكتاب (٤/٢٥٦) الأَدَمَى أيضاً؛ وذكر أن وزن فُعْلَى قليل في الكلام.
- (٧) قال سيبويه: «ويكون على فُعْلَاءَ فيهما [يعني في الاسم والصفة]، فالاسم نحو: الْقَرْبَاءَ وَالرُّخْضَاءَ وَالخَيْلَاءَ؛ والصفة نحو: الْعُشْرَاءَ وَالنُّشَاءَ. وهو كثير إذا كُثِرَ عليه الواحد في الجمع، نحو: الخلفاء والحلفاء والحففاء» (الكتاب: ٤/٢٥٧، ٢٥٨).
- (٨) القرنتى: المرأة الفاجرة، كما في القاموس (١/١٥٩).
- (٩) قرقرى: أرض باليمامة، وفيها قرى عديدة. انظر معجم البلدان (٤/٣٢٦).
- (١٠) عقرباء: منزل من أرض اليمامة في طرق النجاج قريب من قرقرى، وهو من أعمال المُزَنَس (معجم البلدان: ٤/١٣٥).

وعَدَّ ابن مالك هذه الأوزان الثلاثة في الكافية من المختصات بالمقصورة، وفي التسهيل من المشتركة. قال أبو حيان: وهو الصحيح.

[فُعْلَلِي]

(وَفُعْلَلِي) بكسر الفاء واللام. ولم يرد إلا اسماً، فالمقصور كِهْرِيْلِي لمشية الهَزْبَكَة، والممدودة: كِهْنْدَباء لبقلة، وطرُْمَساء للظلمة^(١). وِجْلِحْطَاء^(٢) لأرض لا شجر بها.

[فَوْعَلِي]

(وَفَوْعَلِي) بفتح الفاء والعين، ولم يرد إلا اسماً كخَوْزَلِي لمشية بفتح، وخَوْصَلَاء^(٣).

[فَعِيلِي]

(وَفَعِيلِي) بالفتح كَحَيَزَلِي^(٤)، وَدَيْكَسِي لغة في دَيْكَسَاء^(٥)، وهي القطعة من التعم.

قال أبو حيان: ولم يثبت هذا الوزن إلا ابن القطاع، وتبعه ابن مالك.

وقال غيره: هو فَعْلَلَاء وفَعْلَلِي: فلم يثبت فعلى للممدود.

[فَعِيلِي وَفَعِيلَاء]

(وَفَعِيلِي وَفَعِيلَاء) نحو: كَحَيَزِي^(٦)، وَفَرِيثَاء وَكَرِيثَاء لنوع من البسر^(٧) بفتح الفاء وكسر العين.

[فَعْيَلِي]

(وَفَعْيَلِي) بكسرتين وتشديد العين. فالمقصور لم يرد إلا مصدراً كَحَيَّيْتِي للحث،

(١) في القاموس (٢/ ٢٣٤): «الطرمساء بالكسر: الظلمة، أو تراكمها، والسحاب الرقيق، والغبار».

(٢) والجلخطاء بالخاء لغة فيه. قاله في القاموس (٢/ ٣٦٦).

(٣) الحوصلاء من الطير كالمعدة للإنسان (القاموس: ٣/ ٣٦٨).

(٤) الخيزلي: لغة في الخوزلي كما في القاموس (٣/ ٣٧٨) وهي التخزل والانخزال، وهي مشية في تناقل.

(٥) ضبطها في القاموس (٢/ ٢٤٤) بكسر الدال وفتح الياء وسكون الكاف.

(٦) لم أجد هذا الوزن. وفي القاموس (٢/ ١٢٩): «الكثيراء: رطوبة تخرج من أصل شجرة تكون بجبال بيروت ولبنان».

(٧) القرثاء والكريثاء: ضربان من أطيب التمر بسرائ، كما في القاموس (١/ ١٧٨، ١٧٩).

وهجّيرى للعادة. . والممدود لم يحفظ منه إلا فِخْراء^(١)، وخَصِيصاء^(٢) ومَكِيناء^(٣)، ولا رابع لها.

[فَاعُولِي]

(وَفَاعُولِي) بضم العين نحو: بَادُولِي^(٤)، لَبَد، وعاشُوراء، وضاروراء للضرر.

[إفْعِيلِي]

(وإفْعِيلِي) بكسر الهمزة والعين نحو: إِفْجِيرِي، وإِجْرِيَاء للعادة، ولا يحفظ غيرهما^(٥)، وإِفْجِيرَاء، وإِجْرِيَاء لغة فيهما، وإِخْلِيلَاء موضع^(٦).

[فَعْلِي]

(وَفَعْلِي) كَقِطْبِي لنبت، وزِمَكِي وزِمَكِي^(٧)، وزِمَجَاء بالقصر والمد للاست وهذا الوزن عده ابن مالك في الكافية من المختص بالمقصورة، وفي التسهيل من المشترك. قال أبو حيان: وهو الصحيح.

[فَعْلُولِي]

(وَفَعْلُولِي) بفتح الفاء، وسكون العين، وضمّ اللام نحو: فَوْضُولِي وَمَعْكُوكَاء، وَيَعْكُوكَاء للشّر والجلبة.

[فَعْلِيَاء]

(وَفَعْلِيَاء) بفتحتين وكسر اللام نحو: زَكْرِيَاء، وَزَكْرِيَاء.

[فُعْلِيلِي]

(وَفُعْلِيلِي) بضم الفاء، وتشديد المفتوحة كَحُلَيْطِي للاختلاط ولَغَزِي لِلغز، ودُخْيَال لباطن الأمر، وقُتَيْطَا للناطف^(٨).

- (١) الفِخْراء والفِخْيرِي: التمدّح بالخصال كالافتخار. انظر القاموس (١١٢/٢).
- (٢) خَصَّه بالشيء خَصَّصَ وخَصَّصَاء: فضله وخصّه بالود (القاموس: ٣١٢/٢).
- (٣) المَكِيناء: من التمكن. انظر شرح الأشموني (١٠٠/٤).
- (٤) قال ياقوت في معجم البلدان (٣١٨/١): «بادُولِي: روي بفتح الدال وضمّها: موضع في سواد بغداد. . . وقيل: بادُولِي موضع يبطن فلج من أرض اليمامة».
- (٥) كذا ذكر سيبويه. انظر الكتاب (٢٤٧/٤).
- (٦) إِخْلِيلَاء: جبل، كما في معجم البلدان (١١٧/١).
- (٧) في القاموس (١٩٩/١): «الزِمَكِي كزِمَكِي: أصل ذنب الطائر؛ وقال في مادة زمك (٣١٥/٣): «الزِمَكِي، بكسر الزاي والميم مقصوراً: منبت ذنب الطائر أو ذنبه كلّهُ أو أصله».
- (٨) الناطف: ضرب من الحلوى يصنع من اللوز والجوز والفسق (المعجم الوسيط: ص ٩٣٠، ٩٣١).

[فُعُنْلِي]

(وَفُعُنْلِي) ^(١) كَجُنْدَى اسم ملك وجُنْدَاء.

[أَفْعَلِي]

(وَأَفْعَلِي) بفتح الهمزة والعين كأخفلي للدعوة العامة، وأَوْجَلِي ^(٢) موضع، ولا ثالث لهما، والأَزِيْعَا والأَجْفَلَا.

[يُفَاعَلِي]

(وَيُفَاعَلِي) بضم أوله: يَبِضُّ أبو حيان لمثال المقصور منه، قال: ومثال الممدود يُتَابِعَاء اسم بلد لا غير.

[فُعَالِي]

(وَفُعَالِي) بالضم، وكسر اللام: جُنْدَاتِي، وجُنْدَاب ^(٣).

[فَعُولِي وَفَعُولِي وَفَاعِلِي وَفُعْلِي]

(وَفَعُولِي) بالفتح، فالضم كعَبِيد سَنُوطِي ^(٤) اسم أو لقب، وحَضُورِي لموضع ^(٥)، ودَبُوقَا ^(٦) لِلدَّيْرَةِ، ودَقُوقَا لقرية بالبحرين ^(٧)، وقَطُورِي: قبيلة في جرحم، وكَحَرُورَا ^(٨)،

(١) هذا الوزن ذكره سيويه (٢٦١/٤) وقال: «وهو قليل».

(٢) ذكر سيويه «أفعلي» وقال: «وهو قليل، ولا نعلم إلا أجفلي». أما «أوجللي» فقد ذكرها ياقوت في معجم البلدان (٢٧٦/١) وقال: «اسم موضع؛ قال علي بن جعفر السعدي: أوجللي وأجفلي لم يجيء» على هذا الوزن غيرهما؛ ولعلَّ أوجللي هذه هي التي قبلها [يعني أوجللة] لأن أهل تلك البلاد لا يتلفظون بالياء. و «أوجللة» قال: «مدينة في جنوبي برقة نحو المغرب ضاربة إلى البر».

(٣) الجُنْدَاب والجُنْدَابَاء، ويقصر، وأبو جُنْدَاب وأبو جُنْدَابِي، بضمهما: الضخم الغليظ، وضرب من الجنادب ومن الجراد ومن الخنفساء ضخمة. انظر القاموس (٤٦/١).

(٤) قال في القاموس (٣٨٠/٢): «سَنُوطِي كَهَيُولِي: لقب عبيد المحدث أو اسم والده».

(٥) ذكر ياقوت (٢٧٢/٢) «حَضُور»، وقال: «بلدة باليمن من أعمال زبيدة»، ثم قال: «وقال السهيلي: لما قصد بختنصر بلاد العرب ودَّخَهَا وخرَّب المعمور استأصل أهل حَضُوراء» قال: «هكذا رواه بالآلف الممدودة».

(٦) في القاموس (٢٣٧/٣): «دَبُوقَاء بالمدَّة، وقال: «العذرة وكلَّ ما مَنَطَط».

(٧) في معجم البلدان (٤٥٩/٢): «دَقُوقَاء، بفتح أوله وضم ثانيه وبعد الواو قاف أخرى وألف ممدودة ومقصورة: مدينة بين إربل وبغداد معروفة لها ذكر في الأخبار والفتوح كان بها وقعة للخوارج».

(٨) ضبطها ياقوت في معجم البلدان (٢٤٥/٢) «كَحَرُوراء» بفتحين وألف ممدودة، وقال: «قيل: هي قرية بظاهر الكوفة، وقيل: موضع على ميلين منها نزل به الخوارج الذين خالفوا علي بن أبي طالب رضي الله عنه نسبوا إليها».

وَجَلُولًا^(١): موضعان، وهذا الوزن ذكره في التسهيل في المختص بالممدود^(٢)، وهو رأي ابن عصفور، وعده ابن القوطية وابن القطاع من المشترك، قال أبو حيان: وهو الصحيح. (وَقَعُولِي)^(٣) بفتحتين، وسكون الواو كَشْرُوزِي^(٤) لموضع وَخَجَزَجًا للطويل الرجليين.

(وَقَاعِلِي) بالتشديد كقافلاً، وقافلاً^(٥).

(وَقَعْلِي) بضم الفاء، وفتح العين، وتشديد اللام كَعُرْضِي من الاعتراض وَسَلْخَفَا^(٦).

المقصور والممدود

أي هذا مبحثهما، وذكرنا عقب التأنيث لاشتماله على الألف المقصورة والممدودة، والأولى في مناسبة التسمية أَنَّ المقصور سمي به، لأنه لا يُمدُّ إلا بمقدار ما في ألفه من اللين، ولأن ألفه تُحذف لتكوين أوساكن بعدها، فيقصّر، والممدود بخلافه، لأنه يمد لوقوع الألف قبل همزة، كما تُمدُّ حروف المد المتصلة به، ولا تحذف ألفه بحال، وقيل: سمي المقصور، لأنه حبس عن الإعراب، والقصّر: الحبس وليس بجيد، لأنه ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود، ويلزمه صدق هذا الاسم على المضاف للياء.

[المقصور]

(المقصور ما آخره ألف لازمة) من الأسماء المعربة، فخرج بالألف ما آخره ياء، وباللازمة الأسماء الستة حالة التّصّب، ولم أحتج إلى زيادة مفردة كما صنع ابن الحاجب احترازاً عن الممدود نحو: صحراء لعدم الحاجة إليه، إذ لا يصدق عليه أن آخره ألف بل همزة، فلم يدخل، ولا يوصف بذلك غير الأسماء كَيْخَشَى، وَرَمَى، وَأبَى، ولا المبنيات

(١) ضبطها ياقوت (١٥٦/٢) بالمدّ فقط «جلولاء» وقال: «طسوج من طساسيج السواد في طريق خراسان بينها وبين خاتنين سبعة فراسخ، وهو نهر عظيم يمتد إلى بعقوبا ويجري بين منازل أهل بعقوبا ويحمل السفن إلى باجسرا، وبها كانت الوقعة المشهورة على الفرس للمسلمين سنة ٤١٦، ثم قال: «وجلولاء أيضاً مدينة مشهورة بإفريقية بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلاً».

(٢) وذكره سيبويه أيضاً في الممدود فقط. انظر الكتاب (٢٦٣/٤).

(٣) قال سيبويه (٢٦٣/٤): «ولا نعلم في الكلام قَعْلِيّاً ولا قَعُولِيّاً من هذا النحو لم نذكره».

(٤) قال ياقوت في معجم البلدان (٣٣٩/٣): «شروري: بتكرير الراء، وهو فوعول كما قال سيبويه في قروري وحكمه حكمه»، ثم قال: «شروري جبل مطلّ على تبوك في شرقها». أما سيبويه فقد ذكر «فوعول» وذكر من هذا الوزن: «عوثل، وقطوطي، وغدودن» وقال: «ولا نعلمه جاء اسماً».

(٥) موضع بنابلس كما ذكر الفيروزآبادي في القاموس (٤٠/٣).

(٦) السلخفا مقصور، لغة في السلخفاة. قاله في القاموس (١٥٩/٣).

كمى، وهذا، وإذا؛ وما يقع في عبارة بعضهم من إطلاق ذلك عليها تسامح.

(ويُقاس) القصر (في كل معتل) آخره (فتح ما قبل آخره نظير الصحيح لزوماً أو غلبة كمفعول غير الثلاثي) كمصطفى، ومُقتدى، ومُقتضى ومشتقصى، إذ نظائرهما من الصحيح مفتوحة ما قبل الآخر لزوماً كما تقدّم، ولم يشذ منها شيء.

(ومصدر فعل اللازم) كَهْوَيَّ هَوَى، وَجَوَى جَوَى، إذ نظيرهما من الصحيح «فَرَحَ» ونحوه، لأن المصدر فيه على فَعَل بالفتح غالباً، وإن جاء على فَعَالَة كشكس شِكَاة، فاكفني بالغالب في قصر نظيره المعتل (والمَفْعَل) سواء كان مصدراً أم زماناً كَمَزَمَى، وَمَغَزَى إذ نظيرهما مَذْهَبٌ وَمَسْرَحٌ بفتح ما قبل الآخر لزوماً.

(والمِفْعَل) بكسر الميم، وفتح العين للآلة نحو: مِرْمَى، ومِهْلَى، وهو وعاء الهدية، إذ نظيرهما نحو: مَخْصَفٌ، ومَغْزَلٌ، على مَفْعَل بفتح غالباً وإن جاء على مِفْعَال نادراً.

(ووجع فَعْلَة) بالكسر (وَفُعْلَة) بالضم نحو: مِرْزَة ومِرْزَى، ومُبْدِيَة ومُبْدَى إذ نظيرهما من الصحيح نحو: قُرْبَة وقُرْبٌ، وقُرْزَة وقُرْزَى على فَعَل وفُعْل بفتح ما قبل الآخر.

[الممدود]

(والممدود ما آخره ألف بعدها همزة) زائدة من الأسماء المعربة.

فخرج بالقيد الأخير المقصور، وبالألف الهمزة المبدلة من أصل نحو: كِبَاءٌ، وِرْدَاءٌ، والألف كذلك نحو: ماء، فإن أصله: مَوء، قلبت الواو ألفاً، والهاء همزة، فلا يسمى ممدوداً نص عليه الفارسي لعروض المد فيه، إذ ألفها واو في الأصل.

ولا يسمى ممدوداً غير الأسماء كجاء، وشاء، ولا المبنيات كهؤلاء، واللأء إلا تَسْمُحاً.

(ويُقاس فيما) أي معتل الآخر (قبل آخر نظيره) الصحيح (ألف) لزوماً أو غلبة (كمصدر) الفعل (ذي) همز (الوصل) كالاستقصاء، والاصطفاء إذ نظيرهما الاستخراج والاعتدال (وَقَمَالٌ) بالفتح والتشديد كعداء وسقاء إذ نظيرهما قتال وشوَاب.

(وَقَمَالٌ) بالفتح كالتعداد، والثراء إذ نظيرهما التكرار والتطواف (وَمِفْعَالٌ صفة) كمهزاء، إذ نظيره مهزار بخلافه غير صفة كاسم الآلة، ثم ورود الصفة على هذا الوزن غالب، وقد يأتي على مِفْعَل كِمْدَعَس^(١) ومِطْعَن. (وواحد أفعلة) ككساء وأكسية، وقَبَاء وأَقْبِيَة، إذ نظيرهما: خِمَارٌ وأُخْمَرَة وقَذَالٌ وأَفْذِلَة.

(١) المدعس: الرمح يُدْعَس به، والطنان (الفاموس المحيط: ٢/٢٢٣).

وأشرت بالكاف إلى أنه بقيت أمثلة كثيرة أطرد فيها القصر والمدّ لاندراجها تحت القاعدة المتقدمة .

(وغير ذلك مرجعه السماع) قصراً ومدّاً، وفيه كتب مؤلفة يرجع إليها . قال أبو حيان : ومن أجمعها : «تحفة المودود»^(١) لابن مالك (ومرّ من بناء التثنية وجمعي التصحيح) في أول الكتاب تبعاً للتسهيل ، وإن كان اللّاق ذكره هنا .

جمع التكسير

أي هذا مبنيّه (هو قِلَّةٌ) يُطلق على ثلاثة إلى عشرة (وكثرة) يطلق على عشرة فما فوقها ، وقد يغني أحدهما عن الآخر وضِعاً كقولهم في رجل أرجل ، ولم يجمعوه على ومثال كثرة ، وفي رجل رجال ، ولم يجمعوه على مثال قلة ، أو استعمالاً لقرينة مجازاً نحو : ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ [البقرة : ٢٢٨] .

جموع القلة

(فالأول) أي الذي للقلة أربعة أوزان^(٢) ، وسلكت هنا كابن مالك طريقة الابتداء بالجمع ، وذكر ما يجمع عليه قياساً وسماعاً ، وسلك ابن الحاجب طريق سبويه الابتداء بالمفرد ، وذكر ما يجمع عليه قلة أو كثرة كذلك :

[أَفْعُل]

أحدها : (أَفْعُل) وابتدىء به لأنه أقل زوائد إذ ليس فيه زيادة غير الهمزة .

(ويطرّد في ثلاثي اسماً صحيح العين على فَعُل) بالفتح والسكون ككَلْب وأَكْلَب ، وقَلَس وأَقْلَس ، ووَجِه وأَوَجّه ، ودَلَو وأَدْلَو ، وظَنِي وأَظْنِي .

بخلاف غير الاسم وهو الوصف : كضَبْح وكَهَل ، والمعتلّ العين كسَيْف وثَوْب ، لاستئصال الضمة على حرف العلة ، ونذر أعْبُد ، وأَعْنِي ، وأسَيْف ، وأثَوْب .

(و) يطرّد أيضاً (في) اسم (مؤنث بلا علامة رباعي ثالثه مدة) ألف أو واو ، أو ياء ، مفتوح الأول أو مكسوره ، أو مضمومه كعَنَاق وأَعْنِي ، وذِرَاع وأَذْنَع ، وعُقَاب وأَعْظَب ، ويَمِين وأَيْمَن بخلاف الوصف كشَجَاع والمذكر .

وشدّ طِحَال وأَطْمَحِل ، وعَتَاد وأَعْتَد ، وعُرَاب وأَغْرُب .

(١) «تحفة المودود في المفصّر والمددود» لابن مالك ، وقد تقدم . راجع الفهارس العامة .

(٢) انظر الكتاب (٣/ ٤٩٠ - ٥٦٧) .

والمؤنث بعلامة كسحابة، ورسالة، وعجالة، وصحيفة.

والثلاثي: كدغد، والخالي من مدة كخنصر، وضفدع.

(لا فَعَلَ) بفتحين (وَفَعَلَ) بالكسر فالفتح (وَفَعَلَ) بالكسر والسكون (وَفَعَلَ) بالضم والسكون (وَفَعَلَ) بالفتح والضم (وَفَعَلَ) بضمين حال كون كلّ مما ذكر (مؤنثاً) أي لا يطرد فيها (في الأصح) بل ما ورد منه يسمع ولا يقاس عليه، وقال يونس: يطرد في فعل إذا كان مؤنثاً نحو: قَدِمَ وَأَقْدَمَ.

وقال الفراء: يطرد فيه وفيما بعده كذلك كقَدَرُ وأَقْدَرُ، وقدم وأَقْدَمُ، وغُول وأغُول، وعَجَز وأَعْجَز، وعَتَق وأَعْتَق.

ولا يطرد فيها المذكر وفاقاً.

وشدَّ جَبَلٍ وأَجْبَل، وجزو وأَجْز، ورُكِنَ وأَزْكِن، وفَرُطَ وأَفْرُط.

شد أيضاً: أكمة وأَكَم ونعمة وأَنْعَم، ومكان وأَمَكَن، وجنين وأَجَن.

[أفعال]

(و) الثاني (أفعال) ويطرد في اسم ثلاثي لم يطرد فيه أَفْعَلَ) وهو فَعَلَ المعتل العين كسيف وأسيف، وثوب وأثواب.

وغير وزن فَعَلَ من أوزانه: كجَزَبَ وأحزاب، وصَلَبَ وأصلاّب، وجَمَلَ وأجمال، ووَعَلَ وأوعال، وعَضَدَ وأعضاد، وعَتَقَ وأعتاق ورُطِبَ وأرطاب، ولِيلَ وأيال، وضِلَعَ وأضلاع.

وأما فَعَلَ المطرّد فيه أفعل فلا يأتي فيه أفعال إلا نادراً كفَرَحَ وأفراح وكذا الثلاثي غيره.

والوصف كجَلَفَ وأجلاف، وحَزَّ وأحزار وحُلِقَ وأخلاق، ونَكَدَ^(١) وأنكاد، ويَقْظَ وأيقاظ، وجُنِبَ وأجناب. وكذا غير الثلاثي كشریف وأشراف، وجَبَانُ وأجبان وجُنَّةُ وأجنات، وقَضَبَةٌ وأقضاب، ونِضْوَةٌ وأنضاء، وسعفة وأسعاف ونِمْرة وأنمار، وجاهل وأجهال، وميت وأموات، وغَنَاءٌ وأغناء، وقِمَاطٌ وأقماط، وصاحب وأصحاب، وأغْنَدَ وأغنياد، وقحطان وأقحاط، ودَوَاطَةُ وأذواط، وهو نوع من العنكبوت^(٢).

(قبل): ويطرد أيضاً (فيما فاؤه همزة أو واو) وهو (على فعل صحيح العين) نحو أنف

(١) في القاموس (١/٣٥٥): «ورجل نَكِدَ وَنَكَدَ وَنَكَدَ وَأَنكَدَ».

(٢) اللوحة: عنكبوت صفراء الظهر (القاموس: ٢/٣٧٤).

وَأَنَاف، وَأَلَفَ وَأَلَّاف، وَوَهَمَ وَأَوْهَام، وَوَقَّتْ وَأَوْقَات، وَوَقَّفَ وَأَوْقَافَ اسْتِثْقَالاً لِأَفْعَلٍ فِيهِ بِوُقُوعِ الضَّمَةِ بَعْدَ وَاوٍ، وَهَذَا رَأْيُ الْفَرَّاءِ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ مَحْفُوظٌ فِيهِ^(١).

(وَقَلَ) أَفْعَالٌ (فِي فَعَلٍ) بِفَتْحَتَيْنِ حَالُ كَوْنِهِ (أَجُوفٌ) كـ (مَالٍ) وَأَمْوَالٌ وَحَالٌ وَأُحْوَالٌ، وَخَالٌ وَأُخْوَالٌ.

(وَنَدَرَ فِي فَعَلٍ) بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ كَرُطَبٍ وَأَرْطَابٍ، وَرُبْعٍ وَأَرْبَاعٍ، وَسَيَّاتِي قِيَاسَهُ (وَلَزِمَ فِي فِعْلٍ) بِكَسْرَتَيْنِ كِلَابٌ وَأَبَالٌ.

(وَعَلَبَ) فِي فَعَلٍ لِمَضَاعِفٍ (نَحْوُ: لُبٍّ) وَالْبَابِ. (وَوَقَلَ نَحْوُ (مُدَى) وَأَمْدَاءِ. (وَوَقِلَ نَحْوُ (تَيْرٍ) وَأَمَارِ. (وَوَقَلَ نَحْوُ (عَضْدٍ) وَأَعْصَادِ. (وَوَقِلَ نَحْوُ (عَنْبٍ) وَأَعْنَابِ (وَوَقَلَ نَحْوُ: (طَنْبٍ) وَأَطْنَابٍ، وَعَنْقٌ وَأَعْنَاقُ. (وَوَقُولٌ نَحْوُ (قُلُوبٍ) وَأَفْلَاءِ^(٢)، وَعَدَوٌ وَأَعْدَاءُ.

[أفعلة]

(وَوَالِثٌ) (أَفْعَلَةٌ): وَيُطَرِّدُ فِي اسْمٍ مَذْكَرٍ رِبَاعِيٍّ ثَلَاثَةَ مَدَّةٍ أَلْفٌ أَوْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ، كَطَعَامٍ وَأَطْعَمَةٍ، وَجِمَارٍ وَأَحْمَرَةٍ، وَغُرَابٍ وَأَغْرِيَةٍ وَرَغِيفٍ وَأَرْغَفَةٍ، وَعَمُودٍ وَأَعْمِدَةٍ بِخِلَافِ الصِّفَةِ.

وَنَدَرَ: شَحِيحٌ وَأَشْحَةٌ وَتَجِيٌّ وَأَنْجِيَةٌ.

وَأَمَّا الْمُؤَنَّثُ فَتَقْدِمُ أَنْ قِيَاسُهُ أَفْعُلٌ. وَنَدَرَ: عُقَابٌ وَأَعْقَبَةٌ.

وغير الرِّبَاعِي، وَنَدَرَ قَدَحٌ وَأَفْدِيحَةٌ، وَفَزٌّ وَأَفْزَةٌ^(٣)، وَخَالٌ وَأُخُولَةٌ وَرَمَضَانٌ وَأَرْمَضَةٌ وَخَوَّانٌ لِرَبِيعِ الْأَوَّلِ وَأَخْوِيَّةٌ.

وَالْخَالِي مِنْ مَدَّةٍ، وَنَدَرَ جَائِزٌ وَأَجُوزَةٌ، وَهِيَ الْخَشَبَةُ الْمَمْتَدَّةُ فِي أَعْلَى السَّقْفِ^(٤).

(فَإِنْ كَانَتْ) الْمَدَّةُ فِي الْأِسْمِ الْمَذْكُورِ (أَلْفًا) شَدَّ غَيْرُهُ فِيهِ إِنْ كَانَ (مَنْقُوصًا أَوْ مُضَاعَفًا) عَلَى فِعَالٍ بِالْكَسْرِ (أَوْ فَعَالٍ) بِالْفَتْحِ كَسِقَاءٍ وَزَمَامٍ، وَسَمَاءٍ، وَبَنَاتٍ.

(١) وَمِنَ الْأَلْفِ، جَمَعَهُ أَنْوَفٌ وَأَنَافٌ وَأَنَفٌ (الْقَامُوسُ: ١٢٣/٣).

(٢) فِي الْقَامُوسِ (٣٧٧/٤): «الْفِيلُ بِالْكَسْرِ وَكَتَدَرُ وَسُمُورُ: الْجَحْشُ وَالْمِهْرُ فُطْمًا أَوْ بَلْغًا السَّنَةِ؛ جَمَعَهُ أَفْلَاءٌ وَقَلَاوِيٌّ».

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ بِالْقَافِ ثُمَّ الزَّيْ؛ وَلَعَلَّهَا «فَزٌّ» بِالْفَاءِ. وَالْفَزُّ: الرَّجُلُ الْخَفِيفُ وَوَلَدُ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةُ، جَمَعَهُ أَفْزَارٌ كَمَا فِي الْقَامُوسِ (١٩٣/٢).

(٤) فِي الْقَامُوسِ (١٧٦/٢): «الْجَائِزُ: الْمَارُّ عَلَى الْقَوْمِ عَطْشَانًا سَقِيٌّ أَوْ لَا، وَبِالْهَيْتَانِ، وَالْخَشَبَةُ الْمَعْتَرِضَةُ بَيْنَ الْحَاطَتَيْنِ، فَارْسِيَّتُهُ تَيْرٌ؛ جَمَعَهُ أَجُوزَةٌ وَجُوزَانٌ وَجَوَائِزٌ».

ومن الشاذ فيه: عِنَانٌ وَعُتْنٌ، وَجِجَاجٌ وَحُجُجٌ وَسَمَاءٌ وَسُمَيٌّ^(١) بمعنى المطر ليكون مذكراً، ولا يشذ في غير ما ذكر غير أفعله كما سيأتي في أمثله.

(وما عدا ما تقدّم) قياسه (يحفظ) ولا يقاس عليه.

[فُعْلة]

(و) الرابع (فُعْلة، وقيل هو اسم جمع) لا جمع، قاله ابن السّراج. قال أبو حيّان: وشبهته أنه رأه لا يطرّد، قال: وهذه شبهة ضعيفة، لأن لنا أبنية جموع بإجماع ولا تطرّد.

(و) على الأوّل (لا يطرّد بل يحفظ في فعل) كَصَبِيٍّ وَصَبِيَّةٍ، وَخَصِيٍّ وَخَصِيَّةٍ بالفتح، وَجَلِيلٍ وَجَلَّةٍ، وَقَلَّ بفتحين كولد وولدة، وَقَتَى وَقَتِيَّة.

(وَقُفِّلَ) بسكون العين كشَيْخٍ وَشَيْخَةٍ^(٢). وَثَنِيَّ وهو الثاني في السيادة وَثْنِيَّةً، (وَقُفَّعَالٌ) بالضم كَقَلَامٍ وَغِلْمَةٍ، وَشُجَاعٍ وَشُجْعَةٍ.

(وَقُفَّعَالٌ) بالفتح كَقَزَالٍ وَغِزْلة. (وَقُفِّلَ) بالكسر فالفتح، كَثْنِيٍّ بوزن عَدْنَى وَثْنِيَّة.

جموع الكثرة

(والثاني): أي جمع الكثرة له أوزان:

[قُفْلٌ]

أحدها: (قُفْلٌ) ويطرّد جمعاً (لأَقْلٌ وَقَعْلَاءُ) وصفين (متقابلين) كأحمر وخمر، وحُمْر. (أو منفردين لمانع خَلْفَةٍ) كأَكْثَرٍ للعظيم الكَمَرَةِ أي الحشفة وأكْرَ للمنتفخ الخصية، وَأَقْلَفُ^(٣)، وَرَقْنَاءُ^(٤)، وَقَرْنَاءُ^(٥)، وَعَدْرَاءُ (وفي) المنفردين لمانع (استعمال) بأن لم تستعمل العرب إلا أحدهما مع وجود المعنى فيهما كرجل آلى^(٦)، وامرأة عجزاء، ولم يقولوا: أعجز، ولا آلياء مع وجود المعنى، وهو كَبُرَ العَجْزُ فيهما (خُلْفٌ) قيل: يطرّد فيه قُفْلٌ، وجزم به ابن مالك في شرح الكافية، وقيل: يُحفظ، وجزم به في التسهيل.

(١) ويجمع سماء أيضاً على «أسمية» و«سموات» و«سَمَاء». انظر القاموس المحيط (٣٤٦/٤).

(٢) بكسر الشين وسكون الياء. ومن جموعه أيضاً: شُيُوخٌ وشُيُوخٌ وأشْيَاحٌ وشَيْخَةٌ وشَيْخَانٌ وشَيْخَةٌ وشَيْخَةٌ ومُشَيِّخَاءٌ ومُشَيِّخَاءٌ ومُشَايِخٌ. انظر القاموس (٢٧٢/١).

(٣) الألف: من لم يختن (القاموس: ١٩٣/٣).

(٤) الرقن: التي لا يستطيع جماعها أو لا خرق لها إلا المبال خاصة (القاموس: ٢٤٣/٣).

(٥) القرناء: المرأة التي بها قَرْنٌ، وهو شيء يكون في فرج المرأة كالسنن يمنع من الوطء. انظر النهاية لابن

الأثير (٥٤/٤).

(٦) الآلى: الكبير الآلية (القاموس: ٣٠٢/٤).

(فإن صَحَّ لَماً وعيناً جاز ضمُّها) أي العين (ضرورة) في الشعر (ما لم يضاعف) كقوله:

١٧٧٣ - وما انْتَمَيْتُ إِلَى خُورٍ وَلَا كُثُفٍ^(١)

وقوله:

١٧٧٤ - وَأَنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ التُّجُلِ^(٢)

بخلاف المضاعف نحو: «عُرَّ»^(٣) لما يلزم منه في الفك، وهو ثقیل مع ثقل الجمع. والمعتل اللام نحو: عُنِي لثلاثا تنقلب الياء واواً، ثم تنقلب إلى الياء كما القاعدة في كل اسم وار قبلها فيثول إلى وزن فعل المهمل.

أو العين نحو: سُود، ويض للاستتقال الضمة على حرف القلة.

وما عدا ما ذكر يحفظ فيه فُعْل كسُفِّ وسُفِّ وخَوَّار وخُور^(٤)، وعميمة وهي النخلة الطويلة وعُم، وتَبَازِل وتُزَل وأَسَد وأُسَد، وَيَكْنَد وَيُكْنَد، وتُبَاب وتُذَبِّ.

[فُعْل]

(و) الثاني من أوزان جمع الكثرة (فُعْل) بضمين ويترد جمعاً.

(لَمَقُول اسماً) مذكراً أو مؤنثاً كَعَمُود وعُمْد، وَقُلُوص وقُلُص (أو صفة لا لمفعول) كصَبُور وصُبْر، وشُكُور وشُكْر، بخلاف نحو: حَلُوب ورُكُوب.

(وفعليل) بلا ناء (اسماً) كَقَضِيب وقَضِب.

ونذر في الصفة كنذير ونُذِر^(٥)، وفي ذي التاء كَصَحِيفَة وصُحُف.

(١) تقدم برقم (١٦٣٤).

(٢) عجز بيت من البسيط، وصلوه:

طوى الجديدان ما قد كنت أنشره

وهو لأبي سعد المخزومي في ديوانه (ص ٥١) وأمالى القالي (٢٥٩/١) والدرر (٢٧٥/٦). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٦٧٧/٣) والمقاصد النحوية (٥٣٠/٤).

والشاهد فيه قوله «التُّجُل»، يريد «التُّجُل» فضم الجيم ضرورة. وفي الأشموني: يجوز في الشعر ضم عين «فُعْل» بثلاثة شروط: صحّة عينه، وصحّة لأمه، وعدم التضعيف.

(٣) جمع أغرّ، والأغرّ: الأبيض من كل شيء، ومن الأيام الشديد الحرّ (القاموس: ١٠٤/٢).

(٤) في القاموس (٢٥/٢): «والخَوَّار ككتان: الضعيف كالحائر، ومن الزناد القُدَّاح، ومن الجمال الرقيق الحسن؛ جمعه خَوَّارات؛ ولم يذكر في جمعه «خُور».

(٥) ومنه قوله تعالى: «هذا نذير من النذر الأولى» [النجم: ٥٦] إذا اعتبرناها صفة. وانظر تفسير الكشاف للزمخشري (٤٢٩/٤).

(وَقَعَال) بالفتح (وفعال) بالكسر (اسمين غير مضاعفين) لمذكر أو مؤنث كَقَدَال وقُدُل^(١)، وآثان وآثن، وحمار وحُمَر، وذراع وذُرْع.

بخلاف الوصفين كَجَبَان وجَبْن، وناقَة ضِنَاك أي عظيمة المؤخرة وشذ جمل يُقال، أي بطيء وثقل، وناقَة كِنَاز وكُنْز.

والمضاعفين كحَتَان ومِدَاد، وشذ عِنَان وعُنَن.

(ولا يقاس في فُعال) بالضم (على الصحيح) وبه جزم في التسهيل، وجزم في شرح الكافية بقياسه فيه، ومثله بَكْرَاع وكُرْع، وقُرَاد وقُرْد.

وسمع وفاقاً في نحو: سَقَف وسَقْف، ونَمِر ونُمَر، وشَاوِف وشُرْف، وقِرْحَة وقُرْح ونَمرة ونُمَر، ومشر ومُشَر.

(ويجب تسكين عينه إن كانت واواً اختياراً) نحو: سِوَار وسُوَر، ونِوَار ونُور، وعَوَان وعُون^(٢)، ومن ضمّها في الضرورة قوله:

١٧٧٥ - عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرْنِ وَتَبِ سَدُو بِالْكَفِّ اللَّامِعَاتِ سُورُ^(٣)

(خلاقاً للقراء) في قوله ببقاء الضم اختياراً قال: وَرُبَمَا قَالُوا عُونُ كُرْمُلٍ فَرَقاً بَيْنَ جَمْعِ الْعَوَانِ وَالْعَانَةِ^(٤).

(ويجوز) التسكين (إن لم تكنها) أي واواً، ولم يضاعف نحو: حُمَر، وقُدُل بخلاف ما إذا ضوعف نحو: سُور، فلا يسكن، لما يؤدي إليه التسكين من الإدغام وهو ممنوع هنا لالتزام الفلک في المفرد، والجمع مَبْنِيٌّ عَلَى مُفْرَدِهِ. (فإن كانت) العين (ياء كسرت الفاء)

(١) القُدال: جماع مؤنث الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية (القاموس: ٢٧/٤).

(٢) العوان من الحروب: التي قوتل فيها مرة، ومن البقر والخيول: الي تنجت بعد بطنها البكر، ومن النساء: التي كان لها زوج (القاموس: ٢٥٢/٤).

(٣) البيت من الكامل، وهو لعنّ بن زيد في ديوانه (ص ١٢٧) والدرر (٢٧٦/٦) وشرح أبيات سيبويه (٤٢٥/٢) وشرح شواهد الشافعية (ص ١٢١) وشرح المفصل (٤٤/٥، ٨٤/١٠) والكتاب (٣٥٩/٤) ولسان العرب (٤٤٦/١٠ - سوک). وللعجاج في المقتضب (١١٣/١) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في شرح شافعية ابن الحاجب (١٢٧/٢، ١٤٦/٣) ورصف المبانى (ص ٤٢٩) والمقرب (١١٩/٢) والممتع في التصريف (٤٦٧/٢) والمنصف (٣٣٨/١).

وأبرقت المرأة: تحسّنت وتعرضت. والبرين: جمع بُرّة، وهو الخلخال أو الحلبي. والسور:

جمع سوار.

(٤) جماع العانة: العُون، بضم العين وسكون الواو. والعانة: شعر الرُكَب (القاموس: ٢٥٢/٤).

فتصح نحو: سبيل وعين. جمعي سبيل^(١)، وعيان^(٢)، والأصل: سبيل وعَيْن، ولو بقيت الضمة لزم قلب الياء واواً كمؤقين، وتغيير الحركة أسهل من تغيير الحرف.

(وحكى قوم الفتح في) في عين فعل (المضاعف) الذي مفرده على فاعل لغة تخفيفاً.

(وقيل: اسماً، وقيل: صفة) أيضاً فعلى الأول وهو رأي ابن قتيبة وغيره، واختاره ابن الضائع لا يجوز في «ثياب جُدَد» إلاّ الضمّ، لأنه إنما سمع في الاسم فلا تقاس عليه الصفة.

وعلى الثاني: وهو رأي ابن جنّي، واختاره السّلوّيين وابن مالك يجوز: «جُدَد» كسُرّر جمع سرير، والتقييد بكون مفرده على فاعل أهمله ابن مالك، وبّته عليه أبو حيّان.

[فُعِّل]

(و) الثالث: من الأوزان (فُعِّل) بالضم فالفتح، ويطرّد جمعاً: (لاسم على فُعلة) بالضم والسكون (وفُعلة، بضمّتين) سواء كان صحيح اللام كغُرْفَة وغُرْف، وجُمُعَة وجُمَعَ أم معتلها أم مضاعفها كغُرْوَة وغُرِي ونُهْيَة ونُهْي، وعُدَّة وعُدّد.

بخلاف الوصف منها كرجل ضَحَكَة وهُرَاة، وامرأة شَلَّة أي سريعة في حاجتها.

وشدّ رجل بُهْمَة وبُهم.

(و) يطرّد (لَفُعَلِي أنى أفعل) ككُبْرَى وكُبِر، وفُضِّلَى وفُضِّل.

بخلاف فُعَلَى غيره كحُبْلَى وبُهمى، وزُجِى وزُي^(٣).

(وقاسه المبرد في) فُعَل بالضم والسكون مؤنثاً بغير تاء نحو (جُمَل) وغيره قال: وهو مسموع.

(و) قاسه (الفراء في) فُعَلَى مصدر نحو: (الرَّؤْيَا) والرَّؤْي، والرجعى والرَّجْع.

(و) في فُعلة بفتح الفاء ثانيه واو ساكنة (نحو: نَوْبَة ونَوْب.

وغیره قصره على السماع.

وسمع وفاقاً في نحو: قَرْيَة وقَرْى، وحِلْيَة وحُلَى، وبُرَة وبُرَى، وعُجَايَة وهي لحمه في ركة البعير، وعُجَى، وعُدُوّ وعُدَى، وفُقّر وهو الجانب وفُقّر.

(١) في اللسان (٣٥١/١١)، (٣٥٢): «السَّيَال: شجر سبط الأغصان عليه شوك أبيض أصول أمثال ثنابا العذارى... واحدته سَيَالَة». وكذا أيضاً في الصحاح: السَّيَال بالفتح. وكذا أيضاً في القاموس. ويقول الصَّبَّان: السنين مكسورة كما في خط السيوطي.

(٢) قال في القاموس (٢٥٤/٤): «والعَيَان أيضاً: حديدة في متاع الفدان، جمعه أعينة وعَيْن بضمّتين».

(٣) في القاموس (٧٣/١): «الرَّيُّ كحُبْلَى: الشاة إذا ولدت وإذا مات ولدها أيضاً، والحديدة التاج».

[فَعَلَ]

(و) الرابع: من أوزان الكثرة (فَعَلَ) بالكسر والفتح (وقيل: هو ومتلوه) أي فَعَلَ بالضم (أسماء جمع) قاله الفراء، لأنه رأى أنهما يجمعان بالالف والتاء كمرفقات وسدرات، وجمع الجمع لا يقاس وفاقاً فحكم بأنهما اسماً جَمْع، لأنهما أقرب إلى المفرد، وأجيب بأن عرفات ونحوه للمفرد، لا للجمع، والفتح فيه للتخفيف، ويدلّ لكونهما جمعين أنهما لا يوصفان، ولا يخبر عنهما إلا بجمع.

ويطرد فعل جمعاً (لاسم تام على فَعْلَة) بالكسر والسكون نحو: فِرْقَة وفِرَق.

بخلاف الوصف نحو: صَغْرَة وكَبْرَة وغير التام وهو المحذوف منه إمّا الفاء نحو: رِقَة^(١) أو اللام نحو: لَيْثَة^(٢).

(وقاسه الفراء) في: فعلى اسماً نحو: (ذُكْرَى) وذُكْر.

(و) فَعْلَة بفتح الفاء يائي العين نحو: (ضَبْعَة) وَضَبْع، كما قاس فَعْلًا في رُؤْيَا، ونَوْيَة. وَحُجَّتُهُ في ذي الألف فيهما أنَّ التانيث بالالف شبيه بالتانيث بالتاء في مواضع، وقد عاملتهما العرب معاملة واحدة في نحو: أُخْرَى وأُخْر كَعُرْفَة وعُرْف، وقاصعاء^(٣) وقواصع، كسالفَة^(٤) وسوالف، فكذا تجري فَعْلَى وفَعْلَى كَفَعْلَة وفَعْلَة، ولم يجز ذلك في فَعْلَى وصفاً كـ «كَيْصَى»^(٥).

(و) قاسه (المبَرَّد في) فَعَلَ بالكسر مؤنثاً بغير تاء نحو (هند) كما قاس فَعْلًا في نحو: جُمْل^(٦)، ووافقه في الموضوعين ابن مالك في شرح الكافية، وسمع وفاقاً في نحو: قَشْع، وهو الجلد البالي وقَشْع، وهضبة وهَضْب، وحاجَة وحُوج، وهِذَم، وهو الثوب الخلق وهِذَم وضُورة ويصور، وجِدَاء وجَدَى، وعدَو وعَدَى.

[فِعَال]

(و) الخامس: (فِعَال) بالكسر، ويطرد جمعاً: (لَفَعْلَة) بالفتح والسكون (مطلقاً) اسماً

(١) أصلها ورق.

(٢) أصلها لَيْثٌ كَيْتَب.

(٣) القاصعاء: جحر لليربوع يدخله. انظر القاموس (٧١/٣) وقال: «شَبَّهُوا فاعلاً بفاعلة».

(٤) السالفَة: ناحية مقدّم العنق من لدن معلق القرط إلى قَلْبِ الترقوة، ومن الفرس هاديتة؛ أي ما تقدم من عنقه. انظر القاموس (١٥٩/٣).

(٥) فلان كَيْصَى كعيسى ويَنَوْن وكَسَكْرَى: يأكل وحده وينزل وحده ولا يهْمه غير نفسه (القاموس):

٣٢٨/٧.

(٦) جمل: اسم علم للمؤنث.

كان أو صفة يائي العين أو غيره: كَجَفَنَة، وَجَفَان، وَصَغْبَة وَصِعَاب، وَغِيضَة وَغِيَاض (وَقَعْل) بِالْفَتْح والسكون اسماً أو صفة أو واوي العين نحو: كَعَب وَكِعَاب، وَصَغَب وَصِعَاب، وَحَوْض وَجِيَاض.

(لا يائي العين أو الفاء) كَبِيت وَشَيْخ، وَيَعْر^(١) لاسْتِقَالَ كسر الياء أو ما قبلها.

وشد ضيف وضياف، وَيَعْر وَيَعَار، وهو الْجَنِي. (وَقَعْل) بفتحين (اسماً) كَجَبَل، وَجَبَال، وَقَلَم، وَقِلَام، (لا مضاعفاً) كَطَلَل. (و) لا (منقوصاً) كَرَحَى، وَنَدَى، ولا الوصف كَبَطَل، وَشَدَّ: حَسَن وَحَسَان.

(وَقَعْلَة) بفتحين كَرَقَبَة وَرِقَاب، وَحَسَنَة وَحَسَان، كذا مثل أبو حيان فأشعر بأنه لا يشترط فيه ما اشترط في قُعْل.

(ولا اسم على فُعْل) بالكسر (أو قُعْل) بالضم ساكني العين: كَذِب وَذَنَاب وَرُمَح وَرِمَاح، وَخُفَّ وَخِفَاف.

(لا) فُعْل بالضم يائي اللام (كَمُنِي) بل قياسه أفعال.

(و) لا واوي العين نحو: (حُوت) بل قياسه: فُعْلَان.

ولا الوصف منهما كَجَلَف، وَخَلَو.

(ولوصف غير منقوص) صحيح العين أو معتلها (على فاعِل وفعيلة بمعنى فاعِل) كظريف وظريفة وظِراف، وَكِرَام، وطويل وطوالة وطوال. بخلافهما بمعنى مفعول كجريح ولطيمة.

وشدَّ رِبِيطة^(٢)، وَرِبَاط.

أو منقوص (وخصه العبدِي^(٣) بمؤنثة) أي فعيلة، وخطأه الخضرَاوِي.

(و) لوصف (على فُعْلَان) بِالْفَتْح وَالضَّم^(٤) (وَقَعْلَانَة) كذلك (وَقَعْلِي) بِالْفَتْح نحو: غَضَاب فِي غَضْبَان، وَغَضَبِي، وَنَدَام فِي نَدَمَان وَنَدَمَانَة وَنَحْمَاص فِي خُمَصَان وَخُمَصَانَة، وَشَدَّ فِيمَا عَدَا مَا ذَكَرَ كخروف، وَخِرَاف، وَلَقْحَة^(٥) وَلِقَاح، وَنَمِر وَنَمِرَة وَنَمَار، وَعِبَاءَة

(١) الير: الجدي يشدَّ عند زُيَّة الذب أو الأسد (القاموس: ١٧٠/٢).

(٢) الربيطة: ما ارتبط من الدواب (القاموس: ٣٧٤/٢).

(٣) هو أبو طالب أحمد بن بكر، وقد تقدم.

(٤) أي بفتح الفاء وضمتها.

(٥) في القاموس (٢٥٦/١): «الْقَحَّة: اللَّقُوح، ويفتح؛ جمعه لِقَاح وَلِقَاح». واللوق: الناقة الحلوب، أو التي تنتج.

وعباء، وقائم وقائمة وقيام، وراع وراعية وراء، وري ورياب، وجواد وجياد، وناق هجان^(١)، ونياق هجان، وخير، وخيار، وأعجف، وعجفاء، وعجاف، وبزمة، وبرام، وزيع^(٢) ورياع، وسيزحان وسيراح، ورجل، ورجال، وأبصر^(٣) وإصار. وحداء وحذاء، وقثينة وقنان.

[فُعُول]

(و) السادس: (فُعُول) بالفتح والضم^(٤)، ويطرّد جمعاً (لاسم على فَعَل) بالفتح والسكون (غير واوي العين) ككَغِب وكُعُوب ويَتَّ وُيُوت، بخلاف الوصف.

وشذ ضيف وضُيُوف وكَهَل وكُهُول. والواويّ العين، وشذ فَوَّج وفُؤُوج.

(أو) على (فَعَل) بالكسر كجَسَم وجُسُوم، ودَزَع ودُرُوع بخلاف الوصف.

(أو) على (فَعَل) بالضم (غير مضاعف، ولا واويّ العين أو يائي اللام) كجُنَد وجُنُود، وبُزَد وبُزُود، بخلاف المضاعف نحو: خُفَّ وحوث ومُذِيّ. وشذ حُصَّ وحُصوص: وهو الورس، ونُؤِيّ^(٥) ونُئِيّ.

(أو) على (فَعَل) بفتحين (غير أجوف ولا مضاعف) كأَسَد وأُسُود.

بخلاف الوصف، والأجوف.

وشذ ساق وسُوق والمضاعف نحو: طَلَّل وطلُول. (وقيل: يسمع) فيه ولا يطرّد وجزم به في شرح الكافية.

(أو) على (فَعَل) بالفتح والكسر نحو: كَبِد وكَبُود، ونَمِر ونُمُور.

وشذ فيما عدا ذلك كشاهد وشهود وصَبْخرة وصَبْخور، وشُعْبة وشُعُوب، وقُتَّة، وقُتُون، وظُفَر وظُفُوف، وأَسِينَة - واحدة قُوى الوَتَر - وأُسُون^(٦)، وعناق^(٧) وعُنُوق. (وقد تلحقه) أي فَعُولاً (وفِعْلاً التاء) كَفُحولة وعُمُومة، وحيجارة، وفِحالة^(٨).

(١) للمفرد والجمع.

(٢) رُبِع كهُرَد: الفصيل يتج في الربيع، وهو أول التاج؛ جمعه رِبَاع وأرباع (القاموس: ٢٦/٣).

(٣) الأَيْصَر: المحبس (القاموس: ٣٧٨/١).

(٤) كذا في الأصل، ولعله سبق قلم؛ والصواب: «بضمّ الفاء والعين».

(٥) النُؤْي: الحفير حول الخباء أو الخيمة يمنع السيل. انظر القاموس (٣٩٥/٤).

(٦) لم يذكر في القاموس (١٩٨/٤) كجمع أسنية سوى «أسائن».

(٧) عناق كسحاب: الأنثى من أولاد المعز؛ ويجمع أيضاً على أعنق (القاموس: ٢٧٨/٣).

(٨) جمع فَعَل، وهو الذكر من كل حيوان. انظر القاموس (٢٩/٤).

(وقد يغني عنهما قَمِيل وفُعال) بِالضَّم في الاستعمال كقولهم: ضَيَّن في ضَان، ولم يقولوا: ضثان وضُؤن، وقالوا في المَعز مَعِيز: ولم يقولوا مُعُوز نَعَم قالوا: مِعاز.

(والأصح أنهما تكسير) أي جمعان (لا اسما جمع) وقيل: هما اسما جمع.

(وثالثها الثاني) أي فِعال (اسم جمع) وفعليل جمع حكاه أبو حيان.

[فُعَل]

(و) السامع: (فعل) بالضم وفتح العين المشددة.

ويطرَّد جمعاً (لوصف على فاعل وفاعلة) كضَرَب في ضارب وضاربة بخلاف الاسم منهما كحاجب العين، وجائزة^(١) البيت.

[فُعَال]

(و) الثامن: (فُعَال) بضبطه^(٢). ويطرَّد جمعاً (لالأول) أي لوصف على فاعل كصائم وضُؤام، وشَدَّ في فاعله كصادة وضُدَاد.

(وندر) أي فُعَل وفُعَال (للمنقوص) استغناءً بفعله، ومما سمع ساقٍ وسُقَى، وغازٍ وعُزَّى، وعُزَّاء، وسارٍ وسُرَّاء.

وندر أيضاً فيما عدا ما ذكر كأعزل، وعُزَل، وعُزَال، وسُخَل وسُخَل، وسُخَال^(٣)، ونُقَساء، ونُقَس ونُقَاس.

(وقيل يسمعان) أي فُعَل وفُعَال مطلقاً (ويرجع فيما لم يسمع) ورودهما فيه (إلى التصحيح) ولا يقاسان.

[فَعَلَة]

(و) التاسع: (فَعَلَة) بفتحيتين.

ويطرَّد جمعاً (لفاعل وصف ذكر عاقل صَحَّ لأم) وإن اعتل عَيْنًا: كسافر وسَفَرَة، وكاتب وكتبة، وبارٍ وبررة.

بخلاف وصف مؤنث كحائض وطامث، وطالق، أو ما لا يعقل.

(١) راجع الحاشية ٤ صفحة ٣١٠.

(٢) أي بضبط السابق يضم العين وفتح العين المشددة.

(٣) رجال سُخَل وسُخَال كسُكَّر ورمَان: ضعفاء أرذال، الواحد سُخَل. والسُخَل أيضاً ما لم يتمم من كل شيء.

شيء. انظر القاموس (٢/٤٠٦).

وشذ ناعق، ونَعَقَ أو معتلّ اللام كغاز، ورام، أو على غير زنة فاعل، وشذ خَبِيت وخَبَيْت، وسَيَدَ وسَادَ، وأَجَوَقَ وجَوَقَ، وهو المائل الشَّدق - وقَتِيعَ ودَنَعَة - وهو الرُّذَل.

[فُعْلَة]

(و) العاشر (فعلة بضم الفاء) وفتح العين.

ويطُرد جمعاً (له) أي لفاعل وصف ذكر عاقل (معتلّها) أي اللام كغازٍ وغُرَاةٍ ورام ورامة، وقاضي وقضاة.

بخلاف غير فاعل، وشذ كَيْمَيَّ وكُمَاة، والاسم، وشذ باز وبُرَاة، ووصف المؤنث كغَاذِيَة أو غير العاقل كضَارٍ^(١) وشذ...^(٢): «الصحيح اللام»، وشذ هَادِر وهُدْرَة، وهو بالمهملة: الرجل لا يعتد به.

(والأصح أن الضم) في هذا الوزن (أصل)، وقيل: لا بل أصله فَعْلَة حول إلى الضمّ للفرق بين الصحيح والمعتلّ.

(و) الأصح (أنه ليس) مخففاً (من فَعَل) المشدّد. وقال الفراء: هو مخفّف عنه، عوض الهاء عما ذهب من التضعيف.

[فِعْلَة]

(و) الحادي عشر (فعلة بكسرها) أي الفاء وفتح العين (وقيل): هو (اسم جمع) قاله الفراء.

(ويطُرد جمعاً) لاسم على فَعَل بالضم والسكون (صَحّ لأمّا) وإن اعتلّ عيناً كزُجج وِزْجَة، وفُرْط وفِرْطَة، وكُوْز وكُوْزَة بخلاف الوصف. وشذ عِلْج^(٣) وعِلْجَة والمعتلّ اللام. (وقل في فَعَل) بالفتح (وفعل) بالكسر كزوج وزوْجَة، وغَزَد^(٤) وغَزْدَة، وفَزَد وفِرْدَة، وجسَل^(٥) وجسَلَة.

[فَعْلَى]

(و) الثاني عشر (فَعْلَى) بالفتح.

(١) بتخفيف الراء، من الضراوة.

(٢) موضع النقط يباض بالأصل.

(٣) العليج: العير، والحمار، وحمار الوحش السمين القوي، والرغيف الغليظ الحرف، والرجل من كفّار المعجم؛ يجمع على عُلُوجٍ وعُلُوجَاء وعِلْجَة. انظر القاموس (١/٢٠٧).

(٤) الفرد: الحَصْن، وضرب من الكمأة (القاموس: ١/٣٣٢).

(٥) الحسل (بكسر الحاء): ولد الضبّ حين يخرج من بيضته (القاموس: ٣/٣٦٨).

ويطرّد جمعاً (للفعل) وصفاً (بمعنى ممات أو موجع) كثيلاً وقتلاً، وصريع وصزعى، وجريح وجزعى.

(وما دلّ عليه) أي هذا المعنى (من فعل) بالفتح والكسر كزمن وزمنى. (وقفلان) كسكران وسكرى (وفعل) كميّت وموتى. (وأفعل) كأحمق وحفقى، و (فاعل) كهالك وهلكى.

وشذّ فيما عدا ذلك ككئس وكئسى، وسان ذرب وأسنة ذزبى، ورجل جلد وجلدى.

[فُعَلَى]

(و) الثالث عشر (فُعَلَى) بالكسر وهو جمع: (لَحَجَلْ وَظَرَبَانْ) ولا ثالث لهما، نصّ على ذلك أبو عليّ الفارسي وغيره، ولأجل ذلك قال ابن السراج: إنه اسم جمع، وقال الأصمعي: ججلى لغة في الحجل لا جمع، وهو نوع من الطير والظربان دابة تشبه القزد، وقيل: الهر^(١).

[فُعَلَاءَ]

(و) الرابع عشر (فُعَلَاءَ) بالضم والفتح، ويطرّد جمعاً (للفعل) وصف ذكر عاقل بمعنى فاعل أو مُفْعِل، أو مُفَاعِل ككريم وكرماء، وسميع بمعنى مسمع، وسمعاء، وجليس، وخليط، ونديم بمعنى مُفَاعِل ومُجَلِّسَاء، وخططاء، وندماء.

وشذ في فُعِل بمعنى مفعول كآسير وأُسرَاء، أو صفة مؤنث كسفيهة وسفهاء.

(وحمل عليه خليفة) وقالوا فيه: خلفاء، لأنه بمعنى فاعل، فشبه بما لا تاء فيه. (وما دلّ على سجية حَمْدٍ أو ذَمٍّ من فُعَال) بالضم (أو فَاعِل) كشجاع وشجعاء، وصالح وصلحاء، وشاعر وشُعراء، وعالم وعلماء وجاهل وجُهلاء.

وشذّ في غير ما ذكر كرسول ورُسَلَاء، وحدّث وحُدثَاء وسمنح وشُمَحَاء.

[أَفْعَلَاءَ]

(و) الخامس عشر (أَفْعَلَاءَ).

ويطرّد جمعاً (للفعل) المذكر مضاعفاً أو منقوصاً كشديد وأشدّاء، وليب وألباء، وجليل وأجلّاء، وتقى وأتقياء، وولي وأولياء، ونبي وأنبياء.

(١) الظربان: حيوان من رتبة اللواحم والفصيلة السّوروية، أصغر من السّور، أصلم الأذنين مجتمع الرأس طويل الخطم قصير الفوائم متن الراتحة. يجمع على ظرّبي وطرابين وطرّابي. انظر المعجم الوسيط (ص ٥٧٥).

(وتُدر في صديقة) لأنه لمؤنث، وإنما يطرد في المذكر، وفي الحديث: «أرسلوا بها»^(١) إلى أصدقاء خديجة^(٢).

[فعلان]

(و) السادس عشر (فعلان) بالكسر.

ويطرد جمعاً (لاسم على فُعَل) بالضم والفتح (أو فَعَلَ) بفتحتين (أو فُعَال) بالضم (مطلقاً) صحيحاً كان أو معتلّ العين أو اللام كَصُرْد وصرْدان، وخرَّب - وهو ذكر الحبارى - وخزبان، وتاج وتيجان، وفتى وفتيان، وغلّام وغلّمان. (أو فُعَل) بالضم والسكون (أجوف بالواو) كحُوت وحيتان، وتُون^(٣) ونينان.

وشذ في فُعَال الوصف كشجاع وشجعان، وفي غير ذلك كَقِنُو^(٤) وقِنوان، وصورار؛ وهو قطع بقر الوحش، وصيران وغزال، وغزلان، وخرّوف وخرّفان، وعيد وعيدان، وظليم وظلّمان^(٥)، وحائط وحيطان، ونسوة ونسوان، وقَصْفَة^(٦) - وهي الأكمة - وقُضْفان.

[فُعَلان]

(و) السابع عشر (فُعَلان) بالضم.

ويطرد جمعاً (لاسم على فعيل أو فَعَلَ) بفتحتين (صحيح العين) كَرغيف ورُغْفان، وقُضيب وقُضبان ودُكّر ودُكّران.

(أو) على (فَعَلَ) بالفتح والسكون كظَهَر وظهْران ويَطْن ويطنان.

أو على فِعَل بالكسر والسكون كذُلب وذُؤبان.

(١) ما بين حاصرتين زيادة من صحيح مسلم. وانظر الحاشية التالية.

(٢) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها، حديث رقم ٢٧٥؛ عن عائشة قالت: ما غرت على نساء النبي ﷺ إلا على خديجة وإنني لم أدركها. قالت: وكان رسول الله ﷺ إذا ذبح الشاة فيقول: «أرسلوا بها إلى أصدقاء خديجة». قالت: فأغضبني يوماً فقلت: خديجة! فقال رسول الله ﷺ: «إني قد رزقت حبها».

(٣) النون: الحوت، جمعه نينان وأنوان (القاموس: ٢٧٦/٤).

(٤) في القاموس (٣٨٣/٤) القنو بالكسر والضم: الكباسة، وجمعه أقاء وقنيان وقنوان مثلثين.

(٥) بكسر الظاء وضمها كما في القاموس (١٤٧/٤)؛ والظليم: الذكر من النعام.

(٦) بالتحريك كما في القاموس (١٩٢/٣) وفيه: «قطعة من الأرض تغلف وتحدودب وتطول قليلاً، وأكمة كأنها حجر واحد، جمعها قَصَف وقُصَاف وقُضْفان وقُضْفان؛ أو هي آكام صغار يسيل الماء بينها في مطمئن أو أماكن مرتفعة من الحجارة والطين».

وشذ في فعل أو فَعَلَ الوصف نحو: قَعِيد وقُعْدَان، وَجَزَع وَجُزْعَان، وفيما عدا ذلك كراكب ورُكْبَان، وأعمى وعُمَيَان، وحُور^(١) وحُورَان، ورُقَاق ورُقَاقِي، وثني وثْنِيَان^(٢)، ورُخَل ورُخَلَان^(٣) - وهو ولد الضأن - ورُخْلَان.

[فواعل]

(و) الثامن عشر (فواعل). ويطرّد جمعاً (لفاعل غير وصف ذكر عاقل) بأن كان غير وصف، أو وصف مؤنث أو غير عاقل (ثانيه ألف زائدة) كحاجز، وحواجز، وخاتم، وخواتم، وطالِق وطوالِق، وحائض وحواض، وضاربة وضَوَارِب، ونجم طالع وطَوَالع، وجبل شامخ وشَوَامِخ (أو) ثانيه (واو غير ملحقة بخماسي) كجَوْهر وجواهر، وكوثر وكوثرات بخلاف نحو خُورنق، فإن واوه إلحاقة بسفرجل يجمع على خرائق لا خوارق.

(ويفصل عنه من لاه ياء) تزداد في الجمع (إن فصلاً لإفراداً) كساباط^(٤) وسوابيط، وجاسوس وجواسيس، وطُومار وطوامير.

وشذ في صفة المذكر نحو: فارس وفوارس، وفيما عدا ذلك كدُخان ودواخن، وحاجة وحواجج.

[فَعَالِي]

(و) التاسع عشر (فعالي) بالفتح، ويطرّد جمعاً (لاسم على فعلاء) بالفتح والمذ (أو) فَعَلَى بالكسر (أو فَعَلَى) بالفتح كصحراء وصحارى وذَفَرَى^(٥) وذَفَارَى، وعَلَقَى^(٦) وعَلَاقَى.

وشذ في الوصف كعذراء وعَدَارَى (ووصف على فَعَلَى) بالضم كخُبَلَى وحَبَالَى، وخُنْتَى وخَنْتَى.

(لا أنثى أفعل) كالفضلى والدنيا.

(١) الحوار بالضم وقد يكسر: ولد الناقة ساعة تضعه أو إلى أن يفصل عن أمه؛ جمعه أخوة وجيران وحُوران. انظر القاموس (١٦/٢).

(٢) الذي في القاموس (٣١١/٤): «والثْنِيَان بالضم: الذي بعد السيد، كالثْنِي بالكسر».

(٣) في القاموس (٣٩٤/٣، ٣٩٥): «الرُخَل بالكسر وبهاء وكثف: الأنثى من أولاد الضأن، جمعه أرُخَل ورُخَال ويضم ورُخْلَان ورُخَلَة ورُخَلَة».

(٤) الساباط: سقيفة بين دارين تحتها طريق (القاموس: ٣٧٦/٢).

(٥) الذفري: من جميع الحيوان من لدن المقذ إلى نصف القذال، أو العظم الشاخص خلف الأذن؛ جمعه ذَفَرِيَات وذَفَارَى (القاموس: ٣٥/٢، ٣٦).

(٦) العلقى: نبت يكون واحداً أو جمعاً قصبانه دقاق عسر رُشها يتخذ منه المكائس ويُشرب طبيخه للاستسقاء (القاموس: ٣٧٦/٣).

- (و) لوصف على قفلان بالفتح كغضبان وغضابي وسكران وسكاري، وتدمان وتدامي.
 (و) لوصف على (فُعَلَى) بالفتح كسكري وسكاري، وشاة حَزَمَى - أي مشتهية
 للنكاح - وحرامَى.
 وشذ فيما عدا ذلك كيتيم ویتامی، وإیم وإیامی، ومهری، ومهاری، وحیط وحباطی.

[فُعَالَى]

- (و) العشرون (فُعَالَى) بالضم (وهو للأخيرين) أي قفلان وفُعَلَى (أرجح) من فَعَالَى
 بالفتح كسكاري في سكران.

[فُعَالِي]

- (و) الحادي والعشرون (الفُعَالِي) بالفتح وكسر اللام (وهو يفني عن فُعَالَى) بالفتح
 (جوازاً في فُعَلَى) بالضم كحُبلى والحَبَالَى (وما قبلها) أي فُعَلَاء^(١)، وفُعَلَى، وفُعَلَى
 كالصَحَارِي، والذَفَارِي، والعَلَاقي.

- (و) (في) (عُدراء ومَهْرَى) فيقال: العُدَارَى والبَهَارَى، ويجوز في كلِّ فعَالَى بالفتح.
 (ويُلزم فيما) لا يجوز فيه فعَالَى (نحو: جَذْرِيةٌ بكسر الحاء والراء، وهي القطعة
 الغليظة من الأرض والحَذَارِي. (وسُعَلَاء) وهي أنثى الغيلان والسُعَالِي (وعُرْقُوة) وهي
 الخشبة المعترضة على رأس الدلو، والعَرَاقي. (والمَأَقَى) وهو طرف العين مما يلي الأنف
 والمَأَقِي.

- (وفيما حذف أول زائديه من حَبَطَى)^(٢) والجَبَاطِي (وعَقَرَنَى)^(٣) والعَفَارِي
 (وعَدَوَلَى)^(٤) والعَدَالِي (وقَلْنَسُوة) والقَلَالِي (وحُبَارَى ونحوه) كقَهْوَرَاة^(٥) والقَهَارِي،
 وبُلْهَنِيَّة^(٦) والبَلَاهِي. فإن حذف ثاني الزائدين، قيل: الجَبَانِي، والعَفَارَن، والعَدَاوِل
 والقَلَانِس، والجَبَارَن، والقَهَاوِب، والبَلَاهِن.

(١) كانت بالأصل فُعَلَى، والصواب ما أثبتناه، لما ذكر من الأمثلة كالصَحَارِي وهي جمع صحراء،
 والذَفَارِي وهي جمع ذَفَرَى، والمَلَاقي وهي جمع مَلَقَى.
 (٢) الحبَطَى: الممتلئ غيظاً أو بطناً (القاموس: ٣٦٦/٢).
 (٣) أسد عَقَرَنَى: شديد قوَى (اللسان: ٥٨٧/٤).
 (٤) العَدَوَلَى: الشجرة القديمة الطويلة (القاموس: ١٤/٤).
 (٥) القَهْوَرَاة: نصل له شعب ثلاث، أو سهم صغير مقرطس (القاموس: ١٢٥/١).
 (٦) بلهنية من العيش: أي سعة ورفاهية (القاموس: ٢٠٤/٤).

وشذ فعالي في غير ما ذكر كليلّة وليالي، وأهل وأهالي وعشرين وعشّاري، وكبكة^(١) - وهي البيضة - وكياكي.

[فعاليّ]

(و) الثاني والعشرون (فعاليّ) بالفتح، وتخفيف العين، وكسر اللام وتشديد الباء. (لثلاثي ساكن العين، آخره ياء مشدّدة لا لتجديد نسب) ككرسيّ وكزاسيّ بخلاف نحو: تُزكيّ^(٢).

(ولنحو علباء^(٣) وقوباء^(٤))، فيما الهمزة فيه للإلحاق، فإنهما يلحقان بـزُداح^(٥)، وقرطاس فيقال: علّايّ وقوايّ.

(و) لنحو (حوّلايا)^(٥) فيقال: حوّليّ وشذ في نحو: صخريّ وصحاريّ، وإنسان وأناسيّ، وظريّان وظرّايّ.

[فعائل]

(و) الثالث والعشرون (فعائل).

ويطرّد جمعاً (لفعيلة لا بمعنى مفعولة) اسماً أو صفة كصحيفة وصحائف، وظريفة وظرفائف بخلاف نحو: قتيّلة، وشذ ذبيحة وذبائح.

(و) لوزن فعّال بالفتح والسكون وهمزة (نحو شمال) وشمال. (و) فعائل بالضم نحو: جُرائض^(٦) وجرائض.

(و) فعيلاء نحو (قريّاء)^(٨) وقرائث.

(١) قال في القاموس (٣/٣٢٧): «الكَبْكَة: البيضة، أصلها كَبْكَة».

(٢) فلا يقال فيه تراكي بل أتراك وتُرك.

(٣) علباء البحر: عصب عتقه (القاموس: ١/١١١، ١١٢).

(٤) القوباء: الذي يظهر في الجسد ويخرج عليه، وهو داء معروف يتفشّر ويتسع (اللسان: ١/٦٩٣).

(٥) السرداح: الناقة الطويلة، أو الكريمة، أو العظيمة، أو السمينة، أو القوية الشديدة التامة كالسرداحة (القاموس: ١/٢٣٦).

(٦) حولايا: قرية كانت بنواحي النهروان خربت (معجم البلدان: ٢/٣٢٢).

(٧) جمل جُرائض: أكل، وقيل: عظيم. وفي التهذيب: جمل جرائض وهو الأكل الشديد القصل بأنياه الشجر. وحكى أبو حنيفة في كتاب النبات أن الجرائض الجمل الذي يحطم كل شيء بأنياه. انظر اللسان (٧/١٣١).

(٨) القريّاء: ضرب من أطيب الثمر يسراً (القاموس: ١/١٧٨).

(و) فَعَالَاءٌ، نحو (بَرَكَاء) ^(١) وِبَرَائِكَ. (و) فَعُولَاءٌ نحو: (جَلُولَاء) وَجَلَّائِل (وَحَبَّارِي وَخَزَائِيَّة) ^(٢) إن حذف ما بعد لهما) وهو الزائد الثاني نحو: حِبَارٍ، وَخَزَائِب، فَإِنْ حُذِفَ الْأَوَّلُ فَلَهُ فَعَالِي كَمَا تَقْدُم.

(وَقَمُولَةٌ) بِالْفَتْح (وَفَعَالَةٌ مِثْلُ الْفَاءِ اسْمِينَ) كَحَمُولَةٌ وَحَمَائِل، وَسَحَابَةٌ وَسَحَابِ، وَرِسَالَةٌ وَرِسَائِل، وَذَوَابَةٌ وَذَوَائِب بِخِلَافِ الْوَصْفِ فِيهِمَا كضُرُورَةٌ وَفَقَاقَةٌ ^(٣) وَطَوَالَةٌ ^(٤) وَيَخِلَافُ مَا خِلَا مِنْهُمَا مِنَ التَّاءِ وَإِنْ كَانَ لِمَوْثٍ.

وَشَذَّ قُلُوصٌ وَقَلَانِصٌ، وَشَمَالٌ وَشَمَائِل، وَعُقَابٌ وَعُقَابِب، وَكُلُّهُ غَيْرُ مَا ذَكَرَ كَضَرَّةٌ وَضُرَائِر، وَخُرَّةٌ وَخَرَائِر، وَطَقَّةٌ ^(٥) وَطَنَائِنٌ وَهَجَانٌ وَهَجَائِن.

(وَمَا عِدَا مَا ذَكَرَ) أَنَّهُ مَطْرَدٌ (فِي هَذِهِ الْأَوْزَانِ) كُلُّهَا (شَاذٌ مَسْمُومٌ) لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ عَقَبَ كُلِّ وَزْنٍ.

وَالْيَ هُنَا كَانَ انْتِهَاءُ كِتَابَتِي لِهَذِهِ الْقِطْعَةِ الْمَشْرُوحَةِ أَوَّلًا عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، ثُمَّ عُدِلَتْ إِلَى طَرِيقَةٍ أُخْرَى فَشَرَحْتُ عَلَيْهَا مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابِ إِلَى آخِرِ الْكِتَابِ الثَّانِي. وَنَعُودُ إِلَى إِكْمَالِ مَا بَقِيَ مِنَ الْكِتَابِ عَلَى ذَلِكَ الْأَسْلُوبِ.

[مَسْأَلَةٌ]

(ص): (مَسْأَلَةٌ): يَجْمَعُ الزَّائِدُ عَلَى ثَلَاثَةِ غَيْرٍ مَا سَبَقَ لِفَاعِلٍ، وَمِفَاعِلٍ عَلَى مَوَازِنِهِمَا لَا مَا ثَانِيهِ مَدَّةً، أَوْ أَفْعَلَ فَعْلَاءً، أَوْ ذُو عِلَامَةٍ تَأْنِيثٍ رَابِعَةً، أَوْ أَلْفَ وَنُونٍ كَالْفِي فَعْلَاءَ وَلَا يَفْكَ الْمَضَاعِفِ اللَّامِ إِنْ لَمْ يَفْكَ إِفْرَادًا عَلَى الصَّحِيحِ، وَمَا رَابِعَهُ لَيْنٍ غَيْرِ مَدْغَمٍ فِيهِ تَأْصِيلًا فَفَصْلٌ ثَالِثٌ مِنْ آخِرِهِ بِيَاءٌ سَاكِنَةٌ، قَدْ تَعَاقَبَهَا الْهَاءُ وَيَحْذَفُ مِنَ الزَّوَائِدِ مَا لَا يَبْقَى مَعَهُ أَحَدُ الْمِثَالَيْنِ، فَإِنْ تَأْتَى بِحَذْفٍ بَعْضُ أَبْقَى مَا لَهُ مَزِيَّةٌ مَعْنَى أَوْ لَفْظًا، وَمَا لَا يَغْنِي حَذْفُهُ عَنْ غَيْرِهِ. فَإِنْ تَكَافَأَ فَالْخِيَارُ، وَالْأَصَحُّ أَنْ مِمَّ مَقْعِنَسُ أَوَّلَى بِالْبَقَاءِ وَأَنْ انْفِعَالًا، وَانْفِعَالًا لَا يَعْمَلُ كَفَعَالٍ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ بِأَصْلٍ حَذْفُ الْخَامِسِ أَوْ الرَّابِعِ إِنْ أَشْبَهَ زَائِدًا، لَا الثَّالِثَ فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَبْقَى زَائِدٌ مَعَ أَرْبَعَةِ أَصُولٍ إِلَّا لَيْنٌ رَابِعٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعْوِضَ مِمَّا حَذَفَ يَاءُ سَاكِنَةٌ قَبْلَ آخَرٍ مَا لَمْ يَسْتَحَقِّهَا، وَهَاءُ مِنْ أَلْفٍ خَامِسَةٌ وَهِيَ أَحَقُّ بِالْمَحْذُوفِ مِنْهُ يَاءُ النِّسْبِ، وَلَا تَحْذَفُ يَاءُ مِفَاعِيلٍ وَعَكْسُهُ اخْتِيَارًا، وَجُوزُهُ الْكُوفِيَّةُ وَلَا يَفْتَحُ بِغَيْرِ مُفْتَتِحٍ مُفْرَدَةٍ، وَلَا يَخْتَمُ بِلَيْنٍ لَيْسَ

(١) الْبَرَكَاء: سَاحَةُ الْقِتَالِ (اللسان: ٣٩٨/١٠).

(٢) الْحَزَائِيَّة: الْغَلِيزُ إِلَى الْقَصْرِ (القاموس: ٥٦/١).

(٣) الْفَقَاقُ وَالْفَقَاقَةُ: الْأَحْمَقُ الْهَذَرَةُ. انظر القاموس (٢٨٦/٣).

(٤) طَوَالَةٌ: مَوْثٌ طَوَالٌ، وَهُوَ الطَّوِيلُ الْمَمْتَدُّ. انظر القاموس (٩/٤).

(٥) الطَّنَّة: وَاحِدَةُ الطَّنِّ، وَهُوَ رَطْبٌ أَحْمَرُ شَدِيدُ الْحُلَاوَةِ (القاموس: ٢٤٧/٤).

فيه، أو بدله، وما ورد فهو لواحد قياسيٌّ مُهْمَلٌ، أو قليل.

(ش): يجمع ما زاد على ثلاثة أحرف سوى ما تقدّم أنه يجمع على فواعل وفعائل على ما يساويهما في البنية والوزن أي في الحركات والسكنات وعدد الحروف كوزن فعاليل، ومفاعيل، وفَعَائِل، وفعاول، وتفاعل، ويقاعِل، وقِياعِل، وفعالين، وأفاعِل، وفِناعِل، وفَعَالِم، وما أشبه هذه الأوزان بشرط ألا يكون ثانيه مدّة، وألا يكون بهمزة أفعل فعلاء نحو: أحمر حمراء، ولا بعلامة تأنيث رابعة كخُبلِي، وذِكْرِي ودَعْوِي، ولا بألف ونون بضارعان^(١) ألفي فعلاء كسكران.

ولا يفك المضاعف اللام في هذا الجمع إن لم يُفك في الأفراد على الصحيح، وذلك نحو: معدّ، ويمن^(٢)، وزعازة^(٣) وحمارة^(٤)، وطمر^(٥)، وخدب^(٦)، وهجف^(٧) فإذا جمعت بقيت على الإدغام، فيقال: معاذ، وطمار، وخداب وهجاف.

فإن فُك في الأفراد فُك في الجمع نحو: مهّد، وقزّد^(٨)، فيقال: مهاد، وقزاد. واختار بعضهم في خدب ونحوه مما كان ملحقاً الفك، أو الإدغام، فيقال: خداب، لأن خدباً ملحق بسبّط^(٩) فيغتفر في جمعه الفك، لأن بابه الثانية بإزاء راء سباطر.

وما رابعه حرف لين غير مدغم فيه إدغاماً أصلياً فصل في هذا الجمع ثلثه من آخره بياء ساكنة، قد تُعاقبها هاء التأنيث، وذلك نحو: يَهْلُول وسِرْبَال، وقِنْدِيل، ومطعم، ومطعمان، وفزّوس، وغزّيق فيقال: بهاليل، وسرابيل، وقناديل، ومطاعم، ومطاعين [وفراديس، وغرائق]^(١٠)، بخلاف ما رابعه منقلب عن أصل: كمختار، ومتقاد، فإنه يقال: مختار، ومقاود من غير فصل.

وما أدغم فيه إدغاماً أصلياً كعطود^(١١) وهبيخ^(١٢)، وقنّور^(١٣)، فإنه لا يُفصل أيضاً،

(١) في الأصل «مضارعان»؛ والصواب ما أثبتناه.

(٢) كذا في الأصل؛ ولعل الصواب «ومعن»؛ والمعن كمن: من يدخل فيما لا يعنيه ويعرض في كل شيء. انظر القاموس المحيط (٢٥١/٤).

(٣) الزعازة، بتشديد الراء وتخفيف: الشراصة. انظر القاموس (٤٠/٢).

(٤) الطيمر: الفرس الجواد (القاموس: ٨١/٢).

(٥) الخدب: الشيخ، والعظيم، والضمخ من النعام وغيره، والجمل الشديد الصلب (القاموس: ٦٢/١).

(٦) الهجف: الظليم المسنّ، أو الجاني الثقيل منه ومثا (القاموس: ٢١٣/٣).

(٧) قرد: جبل، وما ارتفع من الأرض (القاموس: ٣٣٩/١).

(٨) السبطر كهزير: الماضي الشهم، والسبط الطويل، والأسد يمتد عند الوثبة (القاموس: ٤٥/٢).

(٩) ما بين حاصرتين زيادة يقتضيها سياق الكلام.

(١٠) العطود: الشديد الشاق، والسير السريع، ومن الطرق اللين اللاحب يلعب فيه حيثما يُشاء، ومن =

بل يحذف منه الواو والياء الساكنان فيقال: عَطَاوِد، وَهَيَايِخ، وَقَنَاوِر، فَإِنْ كَانَ إِدْغَامُهُ عَارِضاً كَجُدَّيْلٍ تَصْغِيرَ جَدُولٍ، وَغُيَيْرَ تَصْغِيرَ عُيَيْرٍ^(١) فَصُلِّ.

ومثال معاقبة هاء التأنيث الياء جَبَّارٌ وَجَبَّارَةٌ، وَدَجَّالٌ وَدَجَّالَةٌ وَكَانَ قِيَاسُهُ: جَبَابِيرٌ وَدَجَّاجِيلٌ، فَعَاقَبْتَ الْهَاءَ الْيَاءَ، وَلِلذَلِكَ لَا يَجْتَمِعَانِ.

وَيُحْذَفُ مِنْ ذَوَاتِ الزَّوَالِدِ مَا يَتَعَذَّرُ بِبَقَائِهِ أَخَذَ الْمُثَالِينَ، أَعْنِي مَا شَابَهُ فَعَالِلٌ أَوْ فَعَالِيلٌ كَعَيْطَمُوسٍ^(٢)، فَفِيهَا زَائِدَانِ: الْيَاءُ وَالْوَاوُ، فَإِمَّا أَنْ تَحْذِفَ الْيَاءَ، وَتَبْقَى الْوَاوُ فَيَقَالُ: عَطَايِمِسْ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ رَابِعُهُ حَرْفٌ لَيْنٌ لَيْسَ مَدْغُماً إِدْغَاماً أَصْلِيّاً، وَإِمَّا أَنْ تَحْذِفَ الْوَاوُ، وَتَبْقَى الْيَاءُ فَيَقَالُ: عَيْطَاكُمُسْ، فَيُؤَدِّي هَذَا الْحَذْفُ إِلَى تَعَذُّرٍ شَبَهَ فَعَالِلٌ أَوْ فَعَالِيلٌ إِلَّا بِحَذْفِ حَرْفٍ آخَرَ أَصْلِيٍّ، وَعَمَلٌ يُؤَدِّي إِلَى حَذْفِ وَاحِدٍ أَحْسَنَ مِنْ عَمَلٍ يُؤَدِّي إِلَى حَذْفِ اثْنَيْنِ، فَلِلذَلِكَ حَذَفُوا الْيَاءَ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ حَذْفِهَا وَإِبْقَاءِ الْوَاوِ تَعَذُّرُ أَحَدِ الْمُثَالِينَ.

وكذلك يقال في نحو: مُسْتَعْدَدٌ، وَمُسْتَخْرَجٌ: «مَعَادٌ» وَمَخَارِجٌ.

وكذلك يحذف زائدٌ إِبْقَاؤُهُ مُخْلَجٌ بِمَفَاعِلٍ أَوْ مَفَاعِيلٍ، وَمَا أَشْبَهَهُمَا سِوَاهُ كَانَ الزَّائِدُ أَوَّلًا أَوْ آخِرًا أَوْ وَسْطًا نَحْوُ: سِبْطَرَى^(٣) وَسَبَّاطِرٌ، وَمُدْخَرِجٌ وَدَحَارِجٌ، وَقَدَوُكْسُ^(٤) وَقَدَاكِسٌ.

فَإِنْ تَأَتَّى أَحَدُ الْمُثَالِينَ بِحَذْفِ بَعْضٍ، وَإِبْقَاءِ بَعْضٍ أَبْقِيَ مَا لَهُ مَزِيَّةٌ فِي الْمَعْنَى أَوْ اللَّفْظِ، وَحَذَفَ الْآخَرَ. مِثَالُ الْمَعْنَى نَحْوُ: مُنْطَلَقٌ، وَمَعْتَلَمٌ^(٥): الْمِيمُ، وَالنُّونُ، وَالتَّاءُ زَوَائِدُ فَيَحْذِفُ النُّونَ وَالتَّاءَ، وَتَبْقَى الْمِيمُ، فَيَقَالُ: مُطَّلَقٌ، وَمَعَالِمٌ، لِأَنَّ الْمِيمَ زَيْدٌ لِمَعْنَى، وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ، وَزِيَادَتُهَا مَخْتَصَّةٌ بِالْأَسْمَاءِ بِخِلَافِ النُّونِ وَالتَّاءِ، فَإِنَّهُمَا يَزِيدَانِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ.

= الرجال النجيب، ومن الجبال والأيام الطويل، ومن السنان المذلّ، ومن السنين الكريت. انظر القاموس المحيط (٣٢٦/١).

(١١) الهَيْيَخُ: الْأَحْقَقُ الْمُسْتَرْخِي، وَمِنْ لَا خَيْرَ فِيهِ، وَالْوَادِي الْعَظِيمُ، وَالنَّهْرُ الْكَبِيرُ، وَالْغَلَامُ النَّاعِمُ (القاموس: ٢٨٢/١).

(١٢) الْقَتَرُورُ: الضَّمْحُ الرَّأْسَ، وَالشَّرْسُ الصَّعْبُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ (القاموس: ١٢٦/٢).

(١٣) الْعُيَيْرُ: التَّرَابُ، وَالْحِجَاجُ، وَمَا قَلَبْتَ مِنَ الطِّينِ بِأَطْرَافِ رَجْلِكَ، وَالْأَثَرُ الْخَفِيُّ (القاموس: ٨٧/٢).

(٢٢) الْعَيْطَمُوسُ: التَّامَةُ الْخَلْقُ مِنَ الْإِبِلِ وَالنِّسَاءِ، وَالْمَرْأَةُ الْجَمِيلَةُ أَوْ الْحَسَنَةُ الطَّوِيلَةُ، وَالنَّاقَةُ الْهَرَمَةُ (القاموس: ٢٤٠/٢).

(٣) السِّبْطَرَى: مَشِيَّةٌ فِيهَا تَبَخَّرُ (القاموس: ٤٥/٢).

(٤) الْقَدَوُكْسُ: الْأَسَدُ، وَالرَّجُلُ الشَّدِيدُ (القاموس: ٢٤٤/٢).

(٥) مِنْ اعْتَلَمَ بِمَعْنَى عَالِمٍ.

ومثال اللَّفْظ نحو: استَخْرَج، يقال في جمعه: تَخَارَج، فتبقى التاء، وتحذف السّين، لأنّ بقاءها وحذف السين أدّى إلى وجود النظير نحو: تجافيف^(١)، وتماثل والعكس يؤدّي إلى عدم النظير، لأنّه يصير: سخاريج، وسفاميل معدوم في أبنية كلامهم.

ويبقى أيضاً الزائد الذي لا يغني حذفه لو حذف عن حذف زائد غيره: مثاله لُعْزَي، وحَضِيرِي الألف وأحد حرفي التضعيف زائدان، فَيَبْقَى المضاعف، لأن حَذْفَهُ لا يغني عن حذف الآخر، فإنّه لو حذف لَبَقِيَ لُعْزَي وحَضِيرِي: مخفّفاً، ولو جمع هذا لزم حذف الألف، فلذلك يبقى المضاعف، وتحذف الألف، فيقال: لغاغيز، وحضاضير.

فإن ثبت التكافؤ بأن لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر لا في معنى ولا في لفظ، ولا تأدية إلى حذف الزائد الآخر، فالحافظ مخير نحو: حَبْطِي^(٢)، النون والألف زائدتان، ولا مزية لأحدهما على الآخر، لأن الزائد الأول فضل بالتقدّم والثاني بنية الحركة، لأنه ملحق بسفرجل، وكذا قلنسوة فضلت النون بالتقدّم، والواو بالحركة، وعَفَرْنِي فضّلت النون بالتقدم، والألف بتمكّنها في تقدير الحركات الثلاث، فيقال في الجمع: إما جباط وقلائس، وعقارن، وإما حباطي، وقَلَّاسِي، وعقاري.

فإن كان أحد الزائدين يضاوي أصلاً، والآخر لا يضاويه وهو ميم سابقة كميم «مُقْعَنَسِيس»^(٣) ففيه خلاف:

مذهب سيبويه أنّك تحذف السّين، فتقول: مقاعيس. ومذهب المبرد أنك تحذف الميم، فتقول: قعاسيس^(٤).

وجه الأول أنّه أبقي الميم لكونها متقدّمة، ولكونها تفيد معنى، وهو الدلالة على اسم الفاعل.

وجه الثاني أنّ السّين أشبهت الأصل فحكم لها بحكمه، ألا ترى أنك تقول في: مُحْرَنْجِم^(٥)، ومدحرج: حراجم، ودحارج، فتحذف الميم، وتبقى الحرف الأصلي، فكذا في مُقْعَنَسِيس تحذف الميم وتبقى الحرف الملحق بالأصل.

وأجيب بأنّ هذا من قبيل زائدين ترجع أحدهما بدلالته على معنى دون الآخر، والثّون في المذهبين محذوفة، وكذلك المذهبان في التصغير والمصادر التي أولها همزة الوصل

(١) جمع تجفاف بكسر التاء: آلة للحرب يُلبّسُ الفرس والإنسان ليقه في الحرب (القاموس: ١٢٨/٣).

(٢) الحبطنى: المنتفخ البطن (القاموس: ٣٦٧/٢).

(٣) المقعنسس: الشديد (القاموس: ٢٥٠/٢).

(٤) ويجمع أيضاً على مقاعيس. انظر المصدر السابق.

(٥) المحرنجم: العدد الكثير (القاموس: ٩٧/٤).

تحذف للزوم تحرك ما بعدها في التكسير والتصغير، فإن كان المصدر على وزن انفعال وافتعال كانطلاق وافتقار ففي تكسيه وتصغيره خلاف.

مذهب سيبويه: أنه يقال: نطالِق، وفتاقِر ونُطْقِيْق، وفُتْقِيِر، فإن كانت تاء الافتعال قد أبدلت زُدت إلى أصلها من التاء، فيقال في اضطراب، واضطِيار، وأزْدِياد وأذْكَار، واظْلال: ضُتْارِب، وضُتْارِب^(١).

ومذهب المازني: إلى إجراء انفعال وافتعال مجرى فعال في حذف الهمزة، وحذف النون والتاء، فيقال في الجمع: طَلّاق، وفَقّار، و [في التصغير] طَلِّق، وفُقِّير.

فإن تعدل أخذ المثلين ببعض الأصول حذف الخامس من الأصول مطلقاً، سواء وافق بعض الزوائد لفظاً أم مخرجاً، أم لم يوافق كسَفَزَجَل، وسَفَارَج، وشَمَزَدَل^(٢) وشَمَارِد ويحذف الرابع ويبقى الخامس إن كان الرابع أصلاً وافق بعض حروف الزيادة في اللفظ، أو في المخرج نحو: خدرنق^(٣)، نونه أصل لكنها مثل النون الزائدة من حيث اللفظ فيقال: خدارق بحذفها وإقرار القاف وهو الحوِّف الخامس. وفرزدق^(٤) دالُّه أصلٌ، لكنها تشبه التاء التي هي من حروف الزيادة من حيث المخرج لا من حيث اللفظ فيقال: فرازق يحذفها، وإقرار القاف، هذا هو الأجود.

ويجوز فيه وجه آخر، وهو إبقاء الرابع، وحذف الخامس فيقال: خدارن وفرازد.

هذا المذكور من جواز حذف الخامس مطلقاً، أو الرابع بشرطه مذهب سيبويه.

وقال المبرِّد: لا يجوز إلا حذف الخامس لا غير، وما جاء من قولهم: فرازق غلط وما كان غلطاً لا يعتد به اللفظة المسموعة.

قال أبو حيان: وقد وافق المبرِّد على هذا غيره.

أما الثالث فلا يحذف، فلا يقال: فرادق، ولا خدارق.

وأجازه الكوفيون والأخفش. قال أبو حيان: وكأنهم رأوا حذف الثالث أسهل إذ تحل

(١) لم يذكر البواقي استثناء بما ذكره عنها.

(٢) ما بين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) الشمردل: الفتى السريع من الإبل وغيره الحسن الخلق (القاموس: ٤١٥/٣).

(٤) الخدرنق: الذكر، والعنكبوت أو العظيم منها (القاموس: ٢٣٢/٣). وفي الأشموني «خورنق» بالواو. ويقول الصبّان في شرحه على الأشموني (١٤٧/٤) إن الصواب «خورنق» لأن واو «خورنق» مزيدة للإلحاق، والكلام في خماسي الأصول.

(٥) الفرزدق: لقب الشاعر المعروف همام بن غالب بن صعصعة. والفرزدق: الرغيف يسقط في التثوير (القاموس: ٢٨٣/٣).

ألف الجمع محلّها، فيبقى ما قبل الألف معادلاً لما بعدها في كون كلّ منهما حرفين متساويين في نظم الترتيب، وكأنهم رأوا أن بالثالث حصل الامتناع من الوصول إلى مماثلة مفاعل، أو مفاعيل فأجروه مجرى الزائد الذي جاء ثالثاً فحذفوه نحو واو فدوكس حيث قالوا: فدأكس.

ولا يبقى في هذا الجمع الذي على مماثلة مفاعل أو مفاعيل زائد مع أربعة أصول، بل يحذف سواء كان أولاً أو ثانياً، أو ثالثاً أو رابعاً أو خامساً أو سادساً نحو: مُدْخِرَج، وَفُتْخَر^(١)، وَقَدْزُكْس، وَصِفْصِل^(٢)، وَسِبْطَرِي، وَعَنْكَبُوت، وَعُقْرِيَان، وَيَزْنَسَاء فيقال: دحارج، وقفاخير، وقْدأكس، وصفْأصيل، وسباطر، وعناكب، وعقارب، ويرانس.

ولا توجد زيادة رابعة في رباعيّ الأصول إلا حرف لين أو مدغم، ولا سادسة في رباعيّ الأصول أيضاً إلا مع زيادة أخرى، ويكونان زِيدَتَا مَعَاً كما مثَّلْنَا به من عنكبوت، وَعُقْرِيَان، وَيَزْنَسَاء.

فإن كان الزائد حرف لين رابعاً سواء كان حَرْفَ مَدْ أيضاً كعصفور، وقنديل، وسِرْزَداح أم غير حرف مد كغرنق^(٣)، وفردوس لم يحذف ذلك الزائد بل إن كان ياء أُيِّرَ على حاله أو واواً، أو ألفاً قلب، فيقال: عصافير، وقناديل، وسراديح، وعَرَائِيق، وقَرَادِيس.

فإن كان حرف علة لا لين حذف كالصحيح، فيقال في كَنْهَوْر^(٤) كناهر.

وحرف اللين: ما كان ساكناً سواء كانت الحركة قبله مناسبة أم لا. فإن ناسبته سُمِّيَ حَرْفَ مَدْ ولين.

واحترز برابع من غير الرابع فإنه يحذف أيضاً، وإن كان حرف لين سواء كان ثانياً أم ثالثاً أم خامساً كدوكس، وَسَمَيْذَع^(٥)، وَعُدَاوِر^(٦)، وخيتعور^(٧)، وَخَيْسَقُوج^(٨) فيقال:

(١) القنضر، كجردحل: الفائق في نوعه، والتأثر الناعم (القاموس: ١٢٥/٢).

(٢) الصفصص: نبت؛ وأصل: رعى إليه إياه (القاموس: ٢/٤).

(٣) التَرْيِيقُ بالضم، وَكَرْيِيقُورُ وَيَنْدِيلُ ومعوَالُ وفِرْدَوْسُ وقرطلس وعُلايَطُ: الشاب الأبيض الجميل؛ جمعه: الغرائق والغرافقة والغرائق (القاموس: ٢٨١/٣).

(٤) الكنهور كسفرجل من السحاب: قطع كالجبال، أو المتراكم منه، والضمخ من الرجال (القاموس: ١٣٤/٢).

(٥) قال في القاموس (٤١/٣): «السميذع، يفتح السين والميم بعدها مثانة تحتية ومعجمة مفتوحة، ولا تضم السين فإنه خطأ: السيد الكريم الشريف السخي الموطأ الأكتاف، والشجاع، والدّب، والرجل الخفيف في حوائجه، والسيف، واسم رجل».

(٦) العُدَاوِر: الأسد، والعظيم الشديد من الإبل (القاموس: ٨٩/٢، ٩٠).

(٧) الخيتعور: السينة الخلق، والسراب، وكل ما لا يدوم على حالة ويضمحل، وشيء كنسج العنكبوت =

فَدَاكِس، وَسَمَافِع، وَعَدَافِر، وَخَتَاعِر، وَخَسَافِع.

ويجوز أن يعوّض مما حذف سواء كان ثلاثي الأصول أو رباعي أم خماسيه ياء ساكنة قبل الآخر نحو مطالب في متطلق، وفداكيس في فدوكس، وسفارج في سفرجل ما لم يستحقها من غير تعويض نحو: لُعْزَى فإنه يقال فيه: لغايز بفك التضعيف، وحذف ألفه، وياء قبل آخره، لكن هذه الياء هي التي في المفرد فليست تعويضاً من المحذوف في الجمع. وقد تُعَوِّض هاء التانيث من ألفه الخامسة تقول في حَبْنَطَى، وَعَقْرَنَى: حَبَانِطَ، وَعَقَارِنَ، فإذا عوّضت الياء قلت: حبانيط، وعقارين، أو الهاء قلت: حبانطة، وعقارطة، لكن باب تعويض الياء أوسع جداً، لأنها يجوز دخولها في كل ما حذف منه شيء غير باب لُعْزَى.

وتعويض الهاء مقصور على ما ذكر، وهاء التانيث بالاسم الذي حذفت منه ياء النسب عند الجمع من غيره، مثاله: أَشْعَتِي وَأَشَاعَتِي، وَأَزْرَقِي وَأَزَارِقَة، ومُهلِّي ومُهَالِبَة.

ولا يجوز حذف الياء من مفاعيل، ولا إثباتها في غيره كمفاعل وفواعل عند البصريين إلا في الضرورة كقوله:

١٧٧٦ - ألا إن جيرانني العَشِيَّةَ رَائِحُ دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوَى وَمَنَادِح^(١)
والأصل: مناديح، لأنه جمع مندوحة^(٢).

وقوله:

١٧٧٧ - سَوَائِحُ يَبْضُ لَا تُخَرِّقُهَا النَّبْلُ^(٣)

= يظهر في الحرّ كالخيوط في الهواء، والدنيا، والذئب، والغول، والداحية، والشيطان، والأسد، والنوى البعيدة، ودوية تكون في وجه الماء لا تثبت في موضع (القاموس: ١٨/٢).

(٨) الخيسفوج: حبّ القطن، والخشب البالي (القاموس: ١٩٢/١).

(١) البيت من الطويل، وهو لحيّان بن جبلة المحاريبي في الأشباه والنظائر (٢٢٧/٤) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٧٠) ومعجم ما استعجم (ص ١٧٣) ونوادر أبي زيد (ص ١٥٧). وبلا نسبة في الدرر (٢٧٩/٦).

(٢) المندوحة: الكثرة والسعة، وما اتسع من الأرض (القاموس: ٢٦١/١).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

عليها أسودّ ضاربات لبسوسهم

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٠٣) والدرر (٢٨٠/٦) والمقاصد النحوية (٥٣٣/٤).

وبلا نسبة في شرح الأشعموني (٧٠٢/٣)

وضاربات: أي متعوقات للحرب، يعني الفرسان. والسوايخ: الدروع الواسعة. ولا يخرقها: أي

لا يغلزها.

والأصل: سوابيغ، لأنه جمع سابيغة.

وأجاز الكوفية الأمرين في الاختيار، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَعِنْدُ مَفَاتِحِ الْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩] والأصل مفاتيح، لأنه جمع مفتاح. ويقول تعالى: ﴿وَكُلُّ أَلْفٍ مَعَاذِيرٌ﴾ [القيامة: ١٥] والأصل: «معاذيره»، لأنه جمع مغيرة.

وتأول البصريون ذلك على أنه جمع مفتح بلا ألف، ومعدار بألف.

ووافق ابن مالك الكوفيين، فأجاز في سربال وعصفور: سربال، وعصافر، وفي يزهم وصيرف: ذراهم وصياريف.

ولا يفتح باب مفاعل ومفاعيل بالحرف الذي لم يفتح به المفرد، بل أي حرف كان أول المفرد يكون أول هذه الجمعين كما مر في الأمثلة.

قال أبو حيان: وهذا الحكم مشترك بين هذين المثالين، وبين كثير من أمثلة الجموع، وإنما يخرج عنه ما جمع على أفعل، وأفعل، وأفعله وأفعلاء، وفعل في جمع أفعل.

ولا يُحْتَمَّ باب مفاعل ومفاعيل بحرفتين ليس في الواحد هو، ولا ما أبدل منه، فإن كان هو أو ما أبدل منه في الواحد حتم هذا الجمع به كحذرية^(١) وحذاري، وعرقوة^(٢) وعراقي، وما ورد بخلاف ذلك في الأمرين، أعني: الافتتاح، والاختتام فهو جمع لواحد قياسي^(٣) مُهْمَل أو مستعمل قليلاً، مثاله في الافتتاح: ملامح، ومذاكير، ومحاسن، افتتح بغير الحرف الذي في أول: لمحة، وذكر، وحسنة، فقدر كأنها جمع ملحة ومذاكر، ومحسنة، وهي مفردات مهملة الوضع، جاء الجمع عليها؛ وأظاير افتتح بغير الحرف الذي في أول ظفر، لكنه ورد: الأظفور^(٤) في معنى: الظفر، فكان الجمع جاء عليه، وإن كان الظفر أشهر وأكثر استعمالاً.

ومثاله في الاختتام باللين: الكياكي ختم به والمفرد: كَيَكَّة^(٥)، وليس هو فيه، ولا ما أبدل منه، فقدر كأنه جمع كيكاة، وهو مفرد قياسي قد أهمل، والليالي: مفرد ليلة ولم يختم به، ولكنه قد استعمل قليلاً: ليالة قال:

(١) الحلرية (بكسر الحاء وسكون الدال وكسر الراء وتخفيف الياء): القطعة الغليظة من الأرض، وحرّة

لبنى سليم، والأكمة الغليظة (القاموس: ٦/٢).

(٢) عَرَقُوة الدلو كترقوة، ولا يضم أولها. قاله في القاموس (٢٧٣/٣).

(٣) في الأصل «قياس» والتصويب من التسهيل (ص ٢٨٠).

(٤) في «الظفر» عدة لغات: يضم الظاء وسكون الفاء، ويضمّتين، وبالكسر شاذّ، والأظفور. انظر القاموس

(٨٣/٢).

(٥) الكيكاة: البيضة، أصلها كَيَكِيَّة (القاموس: ٣/٣٢٧).

١٧٧٨ - يا وَيَحَهُ مِنْ جَمَلٍ ما أَشَقَّاهُ في كل يوم ما وَكُلَّ ليلة^(١)
فجاءت اللَّيالي على مراعاة هذا القليل^(٢).

(ص): مسألة: يجمع العلم المرتجل والمنقول من غير اسم جامد له جمع موازنه أو مقاربه من جامد اسم الجنس الموافق تذكيراً وضدّه، ولا يتجاوز بالمنقول في جامد له جمع وزنه فإن لم يكن عومل كأشبه الأسماء به.

(ش): إذا كان الاسم علماً مُرتجلاً، فإنك تجمععه جمع ما وازنه من أسماء الأجناس إن كان له نظير في الأوزان، أو ما قاربه في الوزن إن لم يكن له نظير مراعيّاً للموافقة في التذكير والتأنيث.

فإن كان العلم مذكراً جمع جمع اسم الجنس المذكّر، أو مؤنثاً جمع جمع اسم الجنس المؤنث. مثال ما له نظير: زينب، وسعاد، وأدَد^(٣)، فيجمع زينب على زيانب، كما تجمع «أربّاباً» على أرابن، و«سعاد» على أسعد كما تجمع كراع على أكرع، وأدَد على إدان كما تجمع «نُقر»^(٤) على نُقران.

ومثال ما لا نظير له: ضُرُيب إذا ارتجلت علماً من الضرب على وزن فُعْلُل، فإنه مفقود في كلامهم فتجمعه جمع بُزُن^(٥)، لأنه قاربه في الوزن.

وكذلك العلم المنقول من غير اسم جامد سواء كان منقولاً من صفة أو من فعل، وقد استقر له جمع قبل النقل، فإنه أيضاً يجعل كاسم الجنس الموافق له فيما ذكر، مثاله: لو سميت رجلاً بجامد أو بضرب المنقول من الفعل لقلت في جمع جامد: جوامد، كما تقول في حائط: حوائط، وفي جمع ضرب: أضراب، كما تقول في جمع حجر: أحجار، وكذا إذا سميت امرأة بخالد: جمعتها على خوالد، كما تجمع طالق على طوالق، ولو سميتها بـ «قال» لقلت في جمعها قُول، كما تقول في جمع ساق: سُوق، ولو سميت بـ «أقتل» منقولاً من المضارع المبني للمفعول، فإنه لا نظير له في أوزان الأسماء فيُجمع مثل جمع

(١) الرجز بلا نسبة في الأشياء والنظائر (١٢٣/١٧) والخصائص (٢٦٧/١) والدرر (٢٨١/٦) وشرح شافية ابن الحاجب (٢٧٧/١، ٢٠٦/٢) وشرح شواهد الإيصاح (٤٤٢) وشرح شواهد الشافية (ص ١٠٢) وشرح شواهد المغني (١٥٠/١) ولسان العرب (٣٣٥/٢ - عوج، ٦٠٨/١٢ - ليل، ٢٠٤/١٢ - دلم) والمحتسب (٢١٨/١).

(٢) وكذا أيضاً جاء التصغير في قولهم «تَيْلِيَّة».

(٣) أَدَد كَمَثَر مصروقاً؛ قاله في القاموس (٢٨٣/١).

(٤) النقر: اللبلل، وفراخ العصافير، وضرب من الحُمُر أو ذكورها؛ ويتصغيرها جاء الحديث: «يا أبا عُمير ما فعل النغير». انظر القاموس (١٥١/٢).

(٥) أي ضرابب.

أفكل^(١) المقارب لوزنه.

ولا تتجاوز بالمنقول من جامد مستقر له جمع ما كان له من الجمع، فلو سميت رجلاً بغير أب قلت في جمعه: أغربة وغيزيان، كما قيل فيه قبل النقل، ولا يزيله النقل عما كان له في حال كونه اسم جنس.

فإن لم يستقر له جمع قبل النقل بأن لم يجمع البتة كالمنقول من أكثر المصادر، فإنها لم تجمع، أو جمع لكنه ما استقر فيه جمع بل اضطرب، ولم تطرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسة في جمع ذلك الاسم، فإنه إذ ذلك يجمع جمع ما كان أشبه به.

مثال الأول: أن يسمى بـ «ضرب»، فإنه لم يجمع وهو مصدر فجمع مسمى به على أفعل في القلة. فتقول: أضرب ككلب وأكلب، وضرب من الكثرة: ككعب وكعوب.

ومثال الثاني: . (٢).

(ص): ولا يجمع جمع كثرة، واسم جنس لم تختلف أنواعه وفاقاً، فإن اختلفت فالجمهور: لا يقاس هو ولا اسم الجمع، وأنه يقاس في القلة. أما جمع الجمع فلم يشبهه غير الزجاجي وابن عزيز.

(ش): لا خلاف في أن جموع الكثرة لا تجمع قياساً ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها.

فإن اختلفت فسيبويه لا يقيس جمعها على ما جاء منه^(٣)، وعليه الجمهور.

ومذهب المبرد والرماني وغيرهما قياس ذلك. قال أبو حيان: والصحيح مذهب سيبويه لقلة ما حكى منه.

وسواء في اسم الجنس ما ميّز واحده بالتاء وما ليس كذلك.

ومن المسموع في الأول قولهم: رطبة وأرطاب.

واختلفوا في جموع القلة وهي: أفعال، وأفعلة، وأفعل، وفُعلة^(٤) فمذهب الأكثرين

(١) الأفكل كأحمد: الرعدة (القاموس: ٣٣/٤).

(٢) موضع النقط بياض في الأصل.

(٣) انظر الكتاب (٦١٩/٣).

(٤) قال سيبويه: «... فأبينة أدنى العدد: أفعل نحو أكلب وأكعب، وأفعال نحو أجمال وأعدال وأحمال، وأفعلة نحو أجربة وأنصبة وأغربة، وفعلة نحو غلمة وصبية وفية وإخوة وولدة. فتلك أربعة أبينة، فما خلا هذا فهو في الأصل للأكثر وإن شركه الأقل؛ ألا ترى ما خلا هذا إنما يحقر على واحده؟ فلو كان =

أنه منقاس جمعها، ولا خلاف أنه ما سمع من جمع القِلَّة، أكثر مما سمع من جمع الكثرة، ولكن أهو من الكثرة بحيث يقاس عليه أم لا؟.

واختيار ابن عصفور: أنه لا ينقاس جمع الجمع لا جمع القِلَّة، ولا جمع الكثرة ولا يجمع إلا ما جمعوا. ومن المسموع في ذلك: أَيْد وأياد، وأوْطَبْ وأوْطِبْ^(١)، وأسماء وأسماء وأسورة وأساور، وأبيات وأبايت، وأنعام وأناعم، وأقوال وأقاويل، وأعراب وأعريب، ومُعْن ومُعْنَان^(٢)، ومُضْرَان ومُضَارِين^(٣)، وحِشَان وحِشَائِين^(٤)، وجَمَامِيل^(٥)، وأعطية وأعطيات، وأسقية وأسقيات، ويوت ويوتات وموالي ومواليات بني هاشم، ودور ودورات، وعوذ وعوذات^(٦)، وصواحب وصواحيب يوسف، وحدائد وحديدات، وحمر وحمرات، وطُرُق وطُرُقات، وجُزُر وجُزُرَات، وأنصاء وأناصي^(٧)، وهو: ما رعي من النبات.

قال أبو حيان: فهذا ما جمع من الجمع في الكلام.

= شيء مما خلا هذا يكون للأقل كان يحقر على بنائه كما تحقر الأبنية الأربعة التي هي لأدنى العدد، وذلك قولك في أكلب: أكلب، وفي أجمال: أجمال، وفي أجيرة: أجيرة، وفي غلعة: غلعة، وفي ولدة: ولدة، وثيئة؛ وكذلك سمعتها من العرب. فكل شيء خالف هذه الأبنية في الجمع فهو لأكثر العدد، وإن غني به الأقل فهو داخل على بناء الأكثر وفيما ليس له، كما يدخل الأكثر على بنائه وفي حيزه. انظر الكتاب (٤٩٠/٣).

(١) الوَطْب: سقاء اللبن، جمعه أوطب ووطاب وأوطاب، وجمع الجمع أواطب. انظر القاموس (١٤٢/١).

(٢) في القاموس (٢٧٣/٤، ٢٧٤): «المُعْن: الطويل، والقصير، والقليل، والكثير، والهيّن اليسير، والإقرار بالذلّ، والجدود، والكفر للنعيم، والأديم، والماء الظاهر... والمُعْنان بالضم: مجاري الماء في الوادي».

(٣) في القاموس (١٣٩/٢): «المصير كأمير: المعنى، جمعه أمصرة ومُضْرَان، وجمع الجمع: مضارين».

(٤) في شرح المفصل (٧٧/٥): «فأما حشاشين فالواحد حشّ وهو البستان، والجمع حشّان مثل ضيف وضيفان، ثم جمعوا الجمع على الزيادة فقالوا حشاشين». وقد تحرفت في الأصل إلى «حشان وحشاشين» بالخاء المعجمة.

(٥) كذا في الأصل، ولعل الصواب «وجمائل» ففي شرح المفصل (٧٦/٥): «... فقد قالوا في جمعه جميل وجمال، وفي جمع الجمع جمائل؛ جمعه على شمال وشمال لأنه مثله في الزنة».

(٦) في الأصل «عود وعودات» بالذال المهملة، تحريف. وهي جمع عائد: الحديثة التاج من الظباء وكلّ أنثى (القاموس: ٣٦٩/١)؛ وفيه أن الجمع «العوذان» بالنون، وليس «العوذات» بئاته كما ورد هنا.

(٧) في القاموس (٣٩٨/٤): «النصيّة من القوم الخيار، جمعها نصيّي وجمع الجمع أنصاء وأناصي، وأنصت الأرض: كثر نصيّيها».

والمفرد: يَد، ووطاب، واسم، وسوار، ويَت، ونعم، وقَوْل وعَرَب، ومَعْن، ومصير، وحش وجَمَل، وعطاء، وسقاء، ويَت، ومزلى، وكار، وعائد، وصاحبة وحديدة وحمار وطريق، وجزور، ونَصْر^(١).

قال: وأما ما جاء في الضرورة: فأَعْيُنات، والبرعات، وأيامنون ونواكسون، وعقابين، وعرايين.

أما جَمْع جَمْع الجمع فأثبت الزجاجة، ومثله بأصائل، وهي العشايا، فإنه جمع أصال، وأصال جمع أصل، وأصل جمع أصيل كما تقول: رغيف ورغف، ثم نُشِبَهُ أَصْلاً الجمع بعُنُق فتجمعه على أصال كما تجمع عُنُقاً على أعتاق، ثم تشبه أصالاً بأعصار، لموافقته في الزيادة، وعدد الحروف فتجمعه على أصائل، وكان قياسه أصائيل لأجل الألف كأعاصير وبعضهم قال: إِنَّ أَصْلاً قد استعمل في لسان العرب مفرداً بمعنى أصيل^(٢)، فأصائل من جمع الجمع.

قال أبو حيان: وهذا أحسن من أن يجعل جمع جمع جمع.

قال: وذكر أبو الحسن بن الباذش أن النحويين على أن أصالاً جمع أصيل^(٣) كيمين وأيمان، وأن أصائل جمع أصيلة كسفينة وسفائن.

وقد حكى يعقوب: أصيلة في معنى أصيل، فعلى هذا لا يكون أصائل من باب جمع الجمع ولا من باب جمع جمع الجمع. قال: وهذا أولى من تكلف لا يضطر إليه. انتهى.

وقال السهيلي: لا أعرف أحداً قال: جمع جمع الجمع غير الزجاجة وابن عزيز.

قال أبو حيان: وظاهر كلام سيبويه أنه لا ينقاس جمع اسم الجمع، ومن المسموع منه قوم وأقوام ورَهْط وأراهمط.

[مَسْأَلَةٌ]

(ص): مسألة: ما دلّ على أكثر من اثنين، ولا واحد له من لفظه إن كان وزنه خاصاً بالجمع أو غالباً فجمع واحد مقدر، وإلا فاسم جمع.

وما له واحد يوافقه في أصل اللفظ والدلالة عند عطف أمثاله فجمع ما لم يخالف

(١) راجع الحاشية السابقة. وفي القاموس (٣٩٨/٤): «النَّصْر: مثل المنص والإزعاج».

(٢) ومنه ما أنشده ثعلب:

فتملّزت نفسي لذاك ولم أزلْ بدلاً نهاري كلّه حتّى الأُصْل

فقوله «بدلاً نهاري كله» يدلّ على أنّ الأُصْل ههنا واحد. انظر اللسان (١٦/١١)، (١٧).

(٣) وقال الزجاج: أصال جمع أصل. انظر اللسان (١٦/١١).

أوزانه، أو يساوي الواحد في خبره ووصفه، ونسبه، أو يميّز من واحده بياء نسبة فاسم جمع أو بتاء فاسم جنس في الأصح.

أما ما يقع على المفرد، والجمع، فإن لم يثن كجنب على الأفصح فغير جمع، وإلا فقليل اسم جمع، وقيل: جمع مقدر تغييره وقيل: مفرد.

(ش): كل اسم دل على أكثر من اثنين، ولا واحد له من لفظه فهو جمع واحد مقدر، إن كان على وزن خاص بالجمع، أو غالب فيه مثال الخاص: عبايد^(١) وشمايط^(٢) فهذا جمع، وإن لم ينطق له بمفرد، لأنه جاء على وزن يختص بالجمع، إذ لم يجرى لنا من لسانهم اسم مفرد على هذا الوزن^(٣).

ومثال الغالب: أعراب، فإنه جمع لمفرد لم ينطق به، وجاء على وزن غالب في الجموع، لأن أفعالاً قلّ في المفردات جداً، ومنه برمة أعشار^(٤)، وإلا فهو اسم جمع كابل ودؤد، واحدهما: جمل أو ناقة.

وقومٌ: واحده: «رجُل»، فإن كان له واحد يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة، وفي الدلالة عند عطف أمثاله فهو جمع، مثاله: رجال، له واحد يوافقه في الحروف الأصلية دون الهيئة، ويقال فيه: قام رجل، ورجل، ورجل. فإن وافقه في اللفظ والهيئة: كفلّك^(٥) للواحد والجمع فسيأتي حكمه. أو لم يوافقه في الدلالة عند عطف أمثاله كقريش فإن واحدهم قرشي، وإذا عطف أمثاله عليه فمدلوله جماعة منسوبة إلى قریش، وليس مدلول قریش ذلك، فليس بجمع.

وكذا إن وجد الشرطان، ولكن خالف أوزان الجموع السابقة، أو ساوى الواحد في خبره ووصفه نحو: الركب سائر، وهذا ركب سائر، كما تقول: الركاب سائر، وهذا راكب سائر.

أو ساواه في النسب إليه، بأن نسب إليه على لفظه نحو: ركني كما تقول: راكبي

(١) العبايد والعبايد، بلا واحد من لفظهما: الفِرَق من الناس، والخيل الداهبون في كلّ وجه، والآكام والطرق البعيدة (القاموس: ٣٢٢/١).

(٢) قوم شمايط: متفرقة، وجاءت الخيل شمايط: متفرقة أرسالاً (القاموس: ٣٨٣/٢).

(٣) ولكن ذكر في القاموس (٣٨٣/٢): ثوب شمايط: خلق متشقق، وشمايط: رجل، وكلاهما اسم مفرد.

(٤) أي مكسرة على عشر قطع، أو عظيمة لا يحملها إلا عشرة (القاموس: ٩٣/٢).

(٥) في الأصل «كفلّك» بفتح الفاء واللام، تحريف؛ والصواب ما أثبتناه بضم الفاء وسكون اللام، قال في القاموس (٣٢٦/٣): «الفلك بالضم: السفينة، ويذكر، وهو للواحد والجمع».

بخلاف الجمع، فإنه لا ينسب إليه على لفظه، بل يرد إلى المفرد - كما سيأتي - .

أو مِيز من واحده بنزع ياء النسب نحو: رُوم، و تُرك، فإن الواحد منهما رُومي وتُركي، ومع ذلك لا يكون روم وترك ونحوهما جموعاً.

أو مِيز من واحده بتاء التانيث كُيسر وُسرة في المخلوقات، وسُقن، وسَفينة في المصنوعات، فليس شيء من هذه الأقسام الأربعة يجمع، بل كل من الثلاثة الأول اسم جمع، والآخر اسم جنس.

وخالف الأخفش فيما كان على قَتْل كَرَكَب، وطَيْر، وصَحْب، ونحوها، فقال: إنها جموع تكسير لراكب، وطائر، وصاحب، لا أسماء جموع.

قال أبو حيان: وهو مردود بأن العرب صغرتها على لفظها، ولو كانت جموعاً رذت في التصغير إلى مفرداتها.

وخالف الفراء في كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ كبسر وغمام، وسحاب، ونحوها، وردّ بأنه لو كان جمعاً لم يجز وصفه بالمفرد، وقد وصف به، قال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] ﴿أَسْبَغَ ثَمَلًا لِّشُعَيْرٍ﴾ [القمر: ٢٠].

ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد، والجمع بغير تغيير ظاهر فإما أن يُثنى أو لا.

فإن لم يثن فإنه ليس بجمع كالمصدر إذا أُخِر به، أو وُصِف به، أو وُقِع حالاً، ونحو: جُنُب أيضاً فإن الأوصاف فيها ألا يُثَنَّى، ولا يجمع، فليسا بجمعين، وإن ثُنِّي فهو جمع عند الأكثرين: كقولك، وهِجان^(١)، ودَلاص^(٢)، فإنها تطلق على المفرد والجمع، فقولك في حالة الأفراد نظير قُفْل، وفي حالة الجمع نظير رُسُل^(٣). وهِجان في حالة الأفراد نظير لِجام، وفي حالة الجمع نظير كرام، فقدر التغيير في حالة الجمع بتبدل الحركات، ولم يجعل من باب المشترك لوجود تثنيته في كلامهم بخلاف نحو: جُنُب، فإنه هكذا المفرد، والمثنى، والمجموع على الفصح، وإن كان بعضهم قد ثناه، فيكون إذ ذاك من باب فلك، فلمّا ثنيت دلّ ذلك على عدم الاشتراك.

وذهب آخرون: إلى أن باب فلك ونحوه أسماء جموع، وأنه لا تغيير فيها مقدراً

(١) هجان ككتاب: الخيار، ومن الإبل: البيض (القاموس: ٢٧٩/٤).

(٢) دلاص ككتاب، مفرد وجمع: ملساء لينة (القاموس: ٣١٥/٢).

(٣) قال في القاموس (٣٢٦/٣): «الْفُلُكُ بالضمّ السفينة ويذكر، وهو للواحد والجميع؛ أو الْفُلُكُ التي هي جمعٌ تكسيرٌ للْفُلُكُ التي هي واحد، وليست كجُنُب التي هي واحد وجمع وأمثاله؛ لأن فُملًا وفَمَلًا يشتركان في الشيء الواحد كالعُرْب والعَرَب، ولما جاز أن يجمع فَمَل على فُمل كَأَسَد وأَسَد جاز أن يجمع فُمل على فَمَل أيضاً».

فيكون إذ ذاك من قبيل المشترك بين المفرد والجمع، ولا يمتنع أن يوضع لفظ مشترك بين المفرد والجمع، لآتهما معنيان متغايران بكيفية الأفراد والجمع وإن كنت إذا أطلقت على الجمع دلّ على المفرد، والجمع ضم مفردات نظمهن لفظ، كما لم يمتنع أن يوضع المشترك بين الكل وجزئه نحو: إنسان، فإنه موضوع لهذا الشخص، وموضوع لإنسان العين وإن كنت إذا أطلقت على الإنسان دلّ بطريق التضمنين على إنسان الميّن فكما لم يمتنع وضع مثل هذا، فكل ذلك لا يمتنع بين المفرد والجمع وهو في هذا أسهل، لأنه ليس فيه أكثر من ضم أمثال، بخلاف إنسان، فإن المباينة فيه أكثر، لأن مباينة الجزء للكل أكثر من مباينة المفرد للجمع، وهذا الرأي صحّحه ابن مالك في التسهيل.

وقال بعض النحويين: الفلك اسم مفرد يذكّر ويؤنث، وقوله تعالى: ﴿وَالْفَلَكَ يَجْرِي﴾ [الحج: ٦٥] على التأنيث المسموع فيه، وهو مفرد واللام للجنس وقوله: ﴿وَجَرَيْنِ يَسْمُ﴾ [يونس: ٢٢] أعيد فيه على المعنى، كما قالوا: الدينار الصفر^(١)، والدرهم البيض.

وغير هذا القائل يجعله دليلاً على الجمع.

[التصغير]

(ص): المصغّر هو المصوغ لتحقير أو تقليل، أو تقريب، أو تعطف. قال الكوفيّة: أو تعظيم، بضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة بعده، قيل: أو ألف.

(ش): فوائد التصغير خمس:

أحدها: تحقير شأن الشيء وقدره نحو: رُجِيل، وُزَيْد، تريد تحقير قدره، والوضع منه.

الثاني: التقليل: إما لذاته نحو: كُليب، أو لكمّيته نحو: ذُرِيَّهَات.

الثالث: التقريب: إمّا لمنزله نحو: صُدَيْقَة أو لزمانه ومسافته نحو: قُبَيْل، وُبُعَيْد، وُقُوتَيْن، وُثْحَيْت، ودُوَيْن.

الرابع: التعطف نحو: يا أُخِي؛ يا حُبَيْبِي.

الخامس: التعظيم، أثبتة الكوفيين، واستدلوا بقوله:

١٧٧٩ - وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنْسَامُ^(٢)

(١) الصُّفْر بالضم: يطلق على النحاس والذهب. انظر القاموس (٧٣/٢).

(٢) البيت من الطويل، وهو للميد بن ربيعة في ديوانه (ص ٢٥٦) وجمهرة اللغة (ص ٢٣٢) وخزانة الأدب

(٦/١٥٩، ١٦٠، ١٦١) والدرر (٦/٢٨٣) وسمط اللّالي (ص ١٩٩) وشرح شواهد الشافعية (ص ٨٥)

وشرح شواهد المغني (١/١٥٠) ولسان العرب (٣/١٤ - خوخ) والمعاني الكبير (ص ٨٥٩، ١٢٠٦)

والبصريون تأولوا ذلك^(١).

ويكون تصغير الاسم بضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة بعده، أعني بعد الثاني. واعتلّ السيرافي لضمّ أول المُصَغَّر بأنهم لما فتحوا من التكسير لم يبق إلاّ الكسر والضم، فكان الضمّ أولى بسبب الياء والكسر بعدها في الأكثر، وهي أشياء متجانسة وتجانس الأشياء مما يستقل.

وقال أبو بكر بن طاهر: جعلوا الألف والفتح في الجمع لأنه أثقل، فطلبوا فيه الرخفة والضمة والياء للمصغر، لأنه أخفّ.

وقال بعضهم: إنّما ضمّ أول المصغر، لأنه ثان للمكبر، وتال له فلما كان بعده جرى مجرى الفعل الذي لم يسمّ فاعله.

قالوا: وإنّما فتح ما قبل الياء، لأنّ الياء في التصغير والألف في شبه مفاعل متقابلان، لأنّ التصغير والتكسير من باب واحد، فكما أن ما قبل الألف مفتوح فكذا ما قبل هذه الياء المقابلة لها.

وإنّما كانت علامة التصغير ياء، لأنّ الأولى بالزيادة حروف المدّ، واللين. والجمع: قد أخذ الألف، فأرادوا حرفاً يخالفه ويقاربه ليقع القُصْل، فجاءوا بالياء، لأنّها أقرب إلى الألف.

وزعم بعض الكوفيين، وصاحب «الغرة»^(٢): أن الألف قد تجعل علامة للتصغير كقولهم: هدهد، وتصغيره: هداهد، ودابة، وشابة، والتصغير: دوابة، وشوابة بالألف.

وأجيب بأن الأصل كُؤَيْبَة، وشوَيْبَة، فأبدلت الألف من الياء، وبأن هداهد اسم موضوع للتصغير، لا أنه تصغير هدهد.

(ص): ويحذف أول ياءين ولياها، وتقلب ياء واو سكنت أو اعتلت، أو كانت لاماً وجوياً، أو تحرّكت في مفرد وجمع اختياراً، وواو^(٣) ثانٍ فتح للتصغير، منقلب عنها، أو

= ومعني الليبي (١٣٦/١، ١٩٧) والمقاصد النحوية (٨/١، ٥٣٥/٤). وبلا نسبة في الإصناف (١٣٩/١) وخزانة الأدب (٩٤/١، ١٥٥/٦) وديوان المعاني (١٨٨/١) وشرح الأشموني (٧٠٦/٣) وشرح شافية ابن الحاجب (١٩١/١) وشرح شواهد المعني (٤٠٢/١، ٥٣٧/٢) وشرح المفصل (١١٤/٤) ومعني الليبي (٤٨/١، ٦٢٦/٢).

(١) تأولوه بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها ونهاوتهم بها، إذ المراد بها الموت؛ أي يجيئهم ما يحقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصغر منه الأنامل.

(٢) هو ابن الدهان، وكتابه «الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية». وقد تقدم.

(٣) في الأصل «وواوًا»، والصواب ما أثبتناه.

ألف زائدة، أو مجهولة، أو بدل همزة تليها لا ياء، ومنقلب عنها في الأصح، ويجري ذلك في الجمع الموازن مفاعل أو مفاعيل.

(ش): إذا ولي^(١) ياء التصغير ياء إن حذف أولاهما لتوالي الأمثال.

وإن وليها واو قلبت ياء وجوباً إن سكنت كعجوز، وعجيز أو اعتلت كمقام أصله: مقوم، ومقيّم.

أو كانت لاماً كغزو وغزّي، وغزوة وغزّية، وعشواً وعُشّيّاً.

واختياراً إن تحرك لفظاً في إفراد وتكسير، ولم يكن لاماً كاسود وأساود وأُسَيْد، وجَدُول وجَدَاوِل وجُدَيْل.

ويجوز في هذا الإقرار، وترك القلب، فيقال: أُسَيِدُ وجُدَيْوِل.

وجه الأول: الجزّي على قاعدة اجتماع ياء وواو، سبقت إحداهما بالسكون من قلب الواو ياء، وإدغامها في الياء.

ووجه الثاني: الإجراء على حذفها في التكسير، لأنهما من باب واحد.

فإن تحركت فيهما وهي لام قلبت في التصغير وجوباً، ولم يلتفت إلى الجمع نحو كزوان وكراوين وكُرَيّان.

ويُقَلَّبُ ثاني المصغّر المفتوح للتصغير واو وجوباً إن كان منقلباً عنها كديمة ودُؤِمة، وقيمة وقُؤِمة، وريح ورُؤِحة، وميزان ومُؤِزن، ومال ومُؤِيل، وريّان ورُؤِيان.

وشدّ من هذا الأصل قولهم: عيد، وعُيَيْد، وكان قياسه عُؤَيْداً لأنه مشتق من العُؤد، وكذا قولهم في الجمع: أعياد، وقصدوا بذلك الفرق بينه بين تصغير عُود، وجمعه^(٢).

أو كانت ألفاً زائدة كضارب وضوِرب، وكاهل وكويهل، وقاصعاء^(٣) وقوِصعاء، وخاتام وخُؤِيتيم، وجاموس وجُؤِيميس.

أو كانت ألفاً مجهولة الأصل كصاب وصُوب، وعَاج وعُؤِيج، وآوى وأُؤِّي.

أو كانت ألفاً بدل همزة كآدم وأُؤِدم، أصله: آدَم، لأنه أفعل من الأدمة، فأبدلت الهمزة ألفاً.

ولا تقلب إن كانت ياء كبيت وشيخ، وميت، وسيد.

(١) في الأصل «إذ الأولى» تحريف، والصواب ما أثبتناه.

(٢) تصغير عويد، وجمعه أعواد.

(٣) القاصعاء: جُحُر الليربوع.

أو كان منقلباً عن ياء كتابٍ للسنّ في الأصح الذي هو مذهب البصريين، بل يجب إقرار الياء في الحالين، فيقال: بُيِّت، وشُيِّخ، [ومُيِّت^(١)، ومُيِّد، ومُيِّب.

وجوّز الكوفيون الإقرار والقلب وأوآ كراهة اجتماع الياءات واختاره ابن مالك، فيقال: بُيِّت، وشُويخ، ومُويت وسويد ومُويب.

وسمع في بيضة بُويضة بالواو، وفي ناب للمسة من الإبل نُويب، وذلك عند البصريين شاذّ لا يعمل به، وعلى مذهبه الأحسن ضمّ ما قبل الياء، ويجوز كسرهما، فيقال شُيخ وهكذا.

ويجري ما ذكر من القلب في الجمع على مثال: مفاعل أو مفاعيل فيقال في الأمثلة السابقة: عجاجز، وروائح، وموازين، وضوارب، وكواهل، وقواصع، وخواتيم، وجواميس، وأوادم.

(ص): ويكسر تالي ياء التصغير، لا آخرها، أو متصلاً بهاء التانيث، أو أَلْفَيْهِ^(٢) أو ألف أفعال، أو ألف ونون مزيدتين.

(ش): إذا كان تالي ياء التصغير مكسوراً بقي على كسره كزُبْرَج وزُبُرج.

قال أبو حيّان: ولا نقول: إن الكسرة الأصلية زالت، وجاءت كسرة التصغير، لأنه لا حاجة إلى دَعْوَى ذلك، قال: ويشبه ذلك الكسرة في نحو شرب، فإنه إذا بُني للمفعول ضمّ أوله ولا يقال إنَّ كَسَرْتُهُ زالت، وجاء غيرها، قال: ولو قيل: إن الكسرة في زُبرج، وشُرِب زالت، وجاءت كسرة أخرى لكان وجهاً، كما قالوا في: من زِيد في الحكاية، على أحد القولين وفي: يا منصّ إذا رخم منصور على لغة من لا ينتظر، فإنهم زعموا أنها ضَمّة بناء غير الضمة الأصلية. اهـ.

وإن كان تالي ياء التصغير غير مكسور كسر للمناسبة بين الياء والكسرة كجُعْجُفِير ومُرْتَيْن، ودُرَيْهَم إلا أن يكون آخرها كَرَجِيل لأن الآخر مشغول بحركة الإعراب، وهي متبدّلة عليه فلم يمكن كسره، أو متصلاً بهاء التانيث كطَلِيحة.

فإن كانت الهاء فيه، ولم يتصل بها كسر كدحرج، ودُخْرِجة، أو متصلاً بما هو مثزل مثزلة هاء التانيث كجُبَيْبَلَكْ، فلا تكسر اللام أو بألف التانيث المقصورة أو الممدودة ككَسِيرِي، وحَمِيرَاء بخلاف ألف الإلحاق كعَلَقِي، وعلباء، فإنه يكسر ما هي فيه فيقال: عُلَيْق وعُلَيْب، أو متصلاً بألف أفعال جمعاً كأتراب وأنياب، وأسقاط، وأسباط، أو مفرداً

(١) ما بين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق؛ لأنه ذكر «بيت» و«شيخ» و«ميت» و«سيد» و«ناب».

(٢) أي الألف المقصورة والممدودة.

كان يسمى بأجمال فيقال: أُجِمال، أو متصلاً بالألف والنون المزيديتين كـ «سُكيران» بخلاف ما نونه أصلية، فإنه يكسر فيه ما قبل الألف.

(ص): والثنائِيّ حذفاً برّذ ما حذف وضعاً يزداد آخره ياء. قيل: أو يضمّ من جنسه، ولا يعتدّ بالياء، ولا يرد محذوف تأتي بدونه فُعِلَ على الأصح.

(ش): يتوصل إلى مثال فعيل في الثنائي برّذ ما حذف منه إن كان منقوصاً سواء كان المحذوف منه الفاء أو العين أو اللام.

مثال الفاء: عِدَّة، وزنة، وشيعة، وسعة، وصيفة، وصيلة، وجهة، ولدة، وحُدّ، وكل، ومر، وعذّ مسمّى بها، فإذا صغرت هذا النوع رددت المحذوف في موضعه، فتقول: وعيد، وأخيد وأعيد، وكذا باقيها.

ومثال العين: سه^(١)، ومُدّ، وسل، وقُم، ومُرّ، ويغ مسمّى بها فتقول: سُنَّيه، ومُنَّيد، وسُوِيل، وقُوَيم، ويُنَّيع.

ومثال اللام: يد، ودم، وشفة، ودد^(٢)، وجر، وفوك، وقط، وفُلّ، فتقول: يُدَّيه، ودُمِّي، وشَفَّيه، ودُدَّين وحُرَّيح، وقُوَيهك، وقُطَّيْط وفُلَّيْن.

وإن لم يكن منقوصاً بل كان ثنائيّ الوضع زيد فيه ياء، فيقال في «من» و«عن» و«إن» مسمّى بها: مَنِّي، وعَنِّي، وأَنِّي.

وذكر ابن مالك فيه وجهين:

أحدهما: هذا، والآخر: أنه يضاعف الحرف الأخير من جنسه فيقال في عن: عُنَيْن.

ولا يعتدّ ببناء التانيث، فلا يقال في شفة مثلاً أنه ثلاثي بل هو ثنائي، وكذا بنت وأخت، وكيت وذيت، وهَنَّتْ، ومَنَّتْ^(٣)، فكلها ثنائيّة، فإذا صغرت رددت المحذوف، فقلت: شَفَّيه، وبَنِّيّة، وأخَيّة، وكَيَّيّة، وذَيَّيّة وهَنَّيّة ومُنَّيّة، لأن لامها مختلف في عند العرب، وما اختلف في لاه المحذوف فكان حرفاً في لغة، وحرفاً غيره في لغة جاز تصغيره على كُلّ منهما.

فإن تأتى فُعِلَ بما بقي من منقوص لم يُرَدَّ إلى أصله، كهَار، ومَيّت، وشاك، وخَيْر، وشَرّ، وناس، فيقال: هُوَيْر، ومَيَّيت، وشَوَّيك، وخَيَّير وشَوَّير، ونُوَّيس. هذا مذهب سيبويه. ونقل ابن مالك عن أبي عمرو أنه يُرَدُّ المحذوف، فيقال: هُوَيْر، ومُوَّيت وشَوَّيك،

(١) السُّة بالفتح ويضمّ مخففة: العجز، أو حلقة الدبر (القاموس: ٢٨٧/٤).

(٢) اللَّدُّ: اللهو واللعب (القاموس: ٣٠٢/١).

(٣) في حاشية الصبان على الأشموني (١٩٥/٤): «منت: من ألفاظ الحكاية».

وأخيراً، وأُشِيرَ، وأُتِيسَ، وفي يرى علماً: يُرَى، ونقل غيره هذا المذهب عن يونس.

(ص): ويحذف الوصل خلافاً للعلب، وشرط المازني وزانه للأسماء.

(ش): تزال ألف الوصل عند تصغير ما هي فيه سواء كان ثنائياً كابن واسم أم أكثر كاستقرار، وانطلاق، واستضراب، واشهباب، واعديدان، واقنساس، واعلواط، واضطراب، لزوال الحاجة إليها بتحريك أول المُصَغَّر، فيقال: بُني، وَسُمِّيَ وَفُتِّقِرَ، وَنُطِّلِقَ، وَشُهَيْبَ، وَعَدِيدِينَ، وَفُعَيْسَ، وَعَلَيْطَ وَضُتِيرِبَ، وسواء بقي على مثال الأسماء أم لا؛ هذا مذهب سيبويه.

وأثبت ثعلب همزة الوصل في الأسماء في حال التصغير، ولم يسقطها، فيقال في اضطراب: أَضِيرِبَ، فحذف الطاء، لأنها بدل من تاء افتعل، وهي زائدة، وأبقى همزة الوصل، لأنها فضلها بالتقدم.

ومنع المازني من تصغير انفعال، وافتعال، فلم يجز في انطلاق: نُطِّلِقَ ولا في افتقار: فُتِّقِرَ، لأنهما ليس لهما مثال في الأسماء بل يحذف حتى يصير إلى مثال الأسماء، فيقال: طُلِّقَ، وَفُتِّقِرَ.

قال أبو حيان: وليس خلاف المازني مختصاً بانفعال وافتعال فقط، بل يشترط في المصغَّر كله أن يكون على مثال الأسماء.

(ص): وَيُتَوَصَّلُ إِلَى فُعَيْلٍ، وَفُعَيْمِلٍ فِي التَّصْغِيرِ بِمَا يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مَفَاعِلٍ، وَمَفَاعِيلٍ حَذْفاً، وَإِبْقَاءً، لَكِنْ لَا تَحذفُ هُنَا التَّاءَ، وَالْأَلْفَ الْمَمْدُودَةَ، وَبَاءَ النَّسَبِ، وَالْأَلْفَ وَالنُّونَ الزَائِدَتَانِ بَعْدَ أَرْبَعٍ، وَلَا يُنْتَدَّ بِهِنَّ، وَيَحذفُ أَوْ جُلُوداً، وَشَبَهَهَا فِي الْأَصَحِّ.

(ش): يَتَوَصَّلُ إِلَى مِثَالِ: فُعَيْلٍ، وَفُعَيْمِلٍ فِي التَّصْغِيرِ بِمَا يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مَفَاعِلٍ، وَمَفَاعِيلٍ فِي التَّكْسِيرِ، لِأَنَّهُمَا مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ، فَكَمَا تَقُولُ فِي خِدْبٍ: خِدَابٌ وَفِي بَهْلُولٍ: بَهَالِيلٌ، وَفِي عَطَرْدٍ^(١): عَطَارِدٌ، وَعَطَارِيدٌ، فَكَذَا تَقُولُ: خَدْبٌ وَبَهْلِيلٌ، وَعَطِيرِدٌ.

والحذف والترجيح، والتخيير في الزيادتين هنا، كما هناك، فكما تقول: عطاميس، ومطاليق، وتخاريج، ودحاريج، تقول: عَطِيمِيسَ، وَمُطَلِّقَ، وَتُخَيْرِجَ، وَدُخَيْرِجَ، وكما تقول في سَفَرَجَلٍ: سَفَارِجَ تقول: سُفَيْرِجَ، وكما تقول في حَبْنَطِيٍّ، وَعَقْرَنِيٍّ، وَقُنْدَاوٍ^(٢).

(١) الْعَطَرْدُ: كَالْعَطُودِ فِي مَعَانِيهِ؛ وَهُوَ الشَّدِيدُ الشَّاقُّ، وَالسَّيْرُ السَّرِيعُ، وَمِنْ الطَّرِيقِ الْبَيْنِ الْلاَحِظِ يُذْهَبُ فِيهِ حَيْثُمَا يُشَاءُ، وَمِنْ الرِّجَالِ النَّجِيبِ، وَمِنْ الْجِبَالِ وَالْأَيَّامِ الطَّوِيلِ، وَمِنْ السَّنَنِ الْمُدْلَقِ، وَمِنْ السَّنَنِ الْكَرِيتِ. انظر القاموس (١/٣٢٦).

(٢) الْقُنْدَاوُ: السَّيءُ الْغَذَاءِ، وَالسَّيءُ الْخَلْقِ، وَالْغَلِظُ الْقَصِيرُ، وَالْكَبِيرُ الرَّأْسُ الصَّغِيرُ الْجِسْمُ الْمَهْزُولُ، وَالْجَرِيُّ الْمَقْدَامُ، وَالْقَصِيرُ الْعَتَقُ الشَّدِيدُ الرَّأْسِ. انظر القاموس (١/٢٥) - باب الهمزة.

حباطي وحباط، وعفاري وعفان، وقنادي، وقداين، تقول: حبيب، وحبيبى، وعُفَيْر، وعُفَيْرى، وقُتَيْدَى وقُتَيْدَى.

لكن خالف التصغير التكسير في أنه لا يحذف فيه هاء التانيث، وإن حذفت في الجمع فيقال في درجة: دُخَيْرَجَة، والجمع: دحارج.

ولا تحذف فيه ألفه الممدودة ويقال في قاصعاء: قُؤَيْصِعاء، والجمع: قواصع بحذفها.

ولا تحذف فيه ياء النسب، فيقال في لَوَدَعِي: لَوْدَعِي، والجمع لواذع بحذفها.

ولا يحذف فيه الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً، فيقال في زعفران: زُعْفِرَان والجمع زعافر بحذفهما، وفي عَرَنْقُصَان^(١): عُرَنْقُصَان، والجمع: عَرَاقِص بحذفهما.

فإن كانتا بعد ثلاثة أحرف لم يُحذفَا، لا هنا ولا هناك وكذا لو كانت التَّوْن أصلية ثبتت في البابين كاسطوانة وأساطين وأسيطينة.

ولو كانت ألف التانيث المقصورة حذفت في البابين كقرقرى، وقرقر، وقُرْقر. ولا يُعْتَدُّ بهذه الأمور الأربعة أعني هاء التانيث وألفه الممدودة، وياء النسب، والألف والتون المزدبتين، بل يُصَغَّر الاسم على أحد المثالين، وفيه اللواحق المذكورة.

ومذهب سيوييه في وار: «جلولاء»، وشبهها والمراد به ألف براكاء، وياء قرثاء أنها تحذف عند التصغير فيقال: جُلَيْلاء، وبُرَيْكاء، وقُرَيْثاء، لأنَّ لألف التانيث الممدودة شبهاً بهاء التانيث، وشبهاً بألفه المقصورة، فاعتبرنا الشبه بالهاء في عدم الحذف لها، واعتبرنا الشبه بالمقصورة في إسقاط الواو، والألف، والياء، لأنها كالألف في حيارى.

وخالفه المبرد فأثبتها، وأدغمها بعد القلب، فقال: جُلَيْلاء، وبُرَيْكاء، وقُرَيْثاء كما لم تحذف واو فروقة، وألف رسالة، وياء صحيفة ولم يعتبر إلا أحد الشبهين فقط.

(ص): ويرد إلى الأصل هنا، وفي مفاعل، ومفاعيل، وأفعال وأفعلة، وفعل ذو البدل آخراً مطلقاً، وغيره إن كان ليتأ بدل غير همزة تلي همزة الاستفهام، لا تاء «متعد» ونحوه، خلافاً للزجاج، ولا ذو القلب وما خالف فشاذ، أو مادة أخرى.

(ش): يُرَدُّ إلى أصله في التصغير، وفي التكسير على مثال: مفاعل أو مفاعيل، أو

(١) المرتقصان: الحندقوق، وهو نبات ساقه كساق الرازيانج وجمته وافر متكايفة عظيم النفع في جميع أنواع الرواب ولوجع السن المتأكل والأذن والطحال والصداع المزمن والتزلات وغيرها (القاموس): ٣١٩/٢.

أفعال، أو أفعلة، أو أفعال ذون البذل الكائن آخرها مطلقاً، سواء كان حَرْفَ لين نحو: مَلهى أم غير حرف لين نحو: ماء، فإن الألف في ملهى بدل من الواو، لأنه مُشْتَقٌّ من اللّهُو، والهمزة في ماء بدل من الهاء لقولهم: مياه، فمثال التكسير على مفاعل ملاحى، وعلى مفاعيل صَحَارِي، وعلى أفعال أمواه، وعلى أفعلة أسقية، وعلى أفعال مياه.

ويقال في تصغيرها: مُلّهى، ومُؤيه وسَقّى لأن التصغير والتكسير يُرَدّان الأشياء إلى أصولها.

فإن لم يكن ذو البذل آخرها فيشترط فيه شرطان:

أحدهما: أن يكون حرف لين.

والثاني: أن يكون بدلاً من حرف، لا يكون ذلك الحرف همزة تلي همزة أخرى. مثاله: مال، وقيل: وريّان، وميزان وموقن، فيقال: مُؤيل، وقُوّيل، وروّيان، ومُؤيزين، ومُؤيين، وإنما رجع في هذه إلى الأصل لزوال موجب البذل، لأن الواو إنما أبدلت في نحو مال لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وفي قيل وميزان لكسر ما قبلها، وفي ريّان لاجتماعها مع الياء، وميق لإحداهما بالسكون، وفي موقن أبدلت الياء يضم ما قبلها، وقد زال الموجب في التصغير وسواء كان اللين بدلاً من لين كما مثلنا أم من غيره كقيراط، وديباج فيقال فيه: قُرْطِيط، وديبيج، وقَرارِيط، وكَبابِيج، ويقال في ذئب: ذؤب، وفي آل: أهيل.

فلو انخرم الشرط الأول بأن كان حرفاً صحيحاً بدلاً من حرف صحيح، أو من حرف لين لم يُرَد إلى أصله، بل يُصَغَّر على حاله: ككُخْمة وكُخَيْمة، وتُراث وتُريث وأُباب^(١) في عُباب، وأُيب، وقائم وقويم بالهمز.

وكذا لو انخرم الشرط الثاني بأن كان بدلاً من همزة تلي همزة كآدم فيقال: أُؤيدم من غير ردّ الألف إلى أصلها من الهمز، بل تقلب واواً كما تقدم لضمة ما قبلها.

أما ما فيه تاء الافتعال كمتعد ومتسر^(٢) فسيبويه يحذف منه تاء الافتعال مع تاء أخرى مبدلة من حرف لين عند التصغير، فيقول: مُتّيعِد، ومُتّيسِر، كما يقول في مكتسب مُكْتَسِب، وتبقى التاء المبدلة على حالها من غير رد إلى الأصل.

وذهب قوم منهم الزّجاج: إلى أنه يُرَد إلى أصله، فيقال: مُؤَيّيد ومُيسّر، لأنهما من الوعد واليسر.

قال صاحب «الإفصاح»^(٣): وإنما كان المحذوف تاء الافتعال، لأنه لا بُدَّ من حذف،

(١) الأبواب، بالضم: معظم السيل، والموج (القاموس: ٣٧/١).

(٢) من الوعد واليسر، كما سيذكر بعد أسطر.

(٣) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

وهي زائدة والزائد أحقُّ بالحذف من الأصلي.

وأما ذو القلب، فإنه لا يرد في البابين إلى أصله، بل يُصَغَّر، ويكسَّر على لفظه كجاء أصله: وجه، لأنه من الوجاهة، فقلب، فيقال في تصغيره: جُوِه لا وُجِيه لعدم الاحتياج إلى الردِّ إلى الأصل.

ويجمع أُنْتُ على أَيْتُق، ويصغر على أَيْتُق^(١).

ويقال في شاك، وأصله شاكك^(٢): شَوَاك وشَوَيْك.

وما ورد بخلاف ما قرَّناه من ردِّ ذي البدل إلى أصله، فإما شاذُّ كقولهم في عيد: عَيْد وأعياد^(٣)، أو من مادة أخرى كقولهم: فُسَيْطِط فهو تصغير فسطاط لغة في فسطاط، وفسيطيط البطاء لتصغير فسطاط، فهما مادتان لا أنه ردُّ أحدهما إلى الآخر.

(ص): وتلحق التاء غالباً إذ لا لبس في مُؤَنِّثٍ عار ثلاثيٍّ أو رباعيٍّ بمدة قبل لام معتلة لا غيره، وقد تعوَّض من ألف تأنيث خامسة أو سادسة مقصورة، قيل: أو ممدودة، ولا يعتبر في العلم ما نقل منه في الأصح، وتحذف بلا عوض من بنت علم مذكَّر.

(ش): تلحق تاء التأنيث غالباً عند تصغير مؤنث، بلا علامة بشرطين:

الأول: ألا يلبس، فإن حصل لبس لم تلحقه كمخمس ونحوه من عدد المؤنث، إذ لو لحقته لألبس بعدد المذكر، وكشجر ويقر، إذ لو لحقته لالتبس بتصغير شجرة، وبقرة.

الثاني: أن يكون ثلاثياً كدار ودويرة، ونار، ونويرة، أو رباعياً بمدة قبل لام معتلة كسماء وسُمَيَّة، بخلاف رباعيٍّ ليس كذلك كزَيْنَب، وسعاد، وعناق، وعقرب، فيقال: زَيْنَب، وسُعَيْد وعُتَيْق، وعُقَيْرِب بلا تاء.

وبخلاف ما زاد على الرباعيِّ إلّا ما حذف منه ألف تأنيث مقصورة خامسة أو سادسة فإنه يجوز لحاقه التاء كحبارى يجوز تصغيره بإقرار الألف، فيقال: حُبَيْرى، وبحذفها فيجوز حيثلذ لحاق التاء تعويضاً فيقال: حُبَيْرَة، كما يجوز تركها فيقال: حُبَيْر، وكلُّغَيْرَى يجوز فيه الأمران دون إقرار الألف ك«لُغَيْرَة»، ولُغَيْرِيز.

وشدَّ ترك التاء في تصغير قَوْس، وحَزَب، ودِرْع الحديد، ونَصَفٌ لمتوسطة السن

(١) قال في القاموس (٢٩٦/٣): «تصغير أبتق أبتُقَات، والقياس أبتُق».

(٢) يقال: رجل شاك السلاح وشاكه وشوكه وشاكِيه: حديده (القاموس: ٣/٣٢٠).

(٣) قيل في جمع «عيد» أعياد، وفي تصغيره عييد، مع أن القياس: عويد وأعواد؛ للتمييز بينه وبين عويد وأعواد التي هي تصغير وجمع «عُود».

وَتَحَوِّدُ، وَعَرَّبَ، وَفَرَسَ، وَنَقَلَ، وَنَابَ لِلْمَسْنِ مِنَ الْإِبِلِ، وَجَزَسَ^(١) وَشَوَّلَ^(٢)، وَنَحَلَ، وَضَحَى^(٣). قَالَ أَبُو حَيَّانَ: هَذِهِ جَمَلَةٌ مَا حَفِظَ مِمَّا شَدَّ مِنْ ذَلِكَ.

وَشَدَّ لِحَاقِهَا لِلرَّبَاعِيِّ وَالْخَمَاسِيِّ بِدُونِ شَرْطِ كَقَوْلِهِمْ فِي وِرَاءَ، وَأَمَامَ، وَقَدَامَ: وَرِثَةً، وَأُمَيْمَةً، «وَقَدْ يُدِيمَةُ»^(٤) وَهَذَانِ الْمَحْتَرِزُ عَنْهُمَا بِقَوْلِي: غَالِبًا.

وَجَوَّزَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ أَنْ تَحْذِفَ أَلْفُ التَّانِيثِ الْمَمْدُودَةُ خَامِسَةً أَوْ سَادِسَةً كِبَاقِلَاءَ وَبِرُنْسَاءَ وَتَعَوَّضَ مِنْهَا التَّاءَ قِيَاسًا عَلَى الْمَقْصُورَةِ^(٥)، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ غَيْرِهِ إِلَّا الْإِقْرَارُ فَيَقَالُ: بُوَيْقِلَاءَ، وَبُرُنْسَاءَ.

وَذَهَبَ أَيْضًا: إِلَى أَنَّهُ يَعتَبَرُ فِي الْعِلْمِ مَا نَقَلَ عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ عِلْمُ الْمُؤَنَّثِ مَنقُولًا مِنْ مَذْكَرٍ كَرَمِيحٍ عِلْمُ امْرَأَةٍ لَمْ تَدْخُلْهُ التَّاءُ رِعَايَةً لِأَصْلِهِ الَّذِي نَقَلَ مِنْهُ، فَيَقَالُ: رَمِيحٌ، وَغَيْرُهُ مَنعٌ ذَلِكَ. وَقَالَ: لَمَّا سُمِّيَ بِهِ مُؤَنَّثٌ صَارَ اسْمًا خَاصًّا بِالْمُؤَنَّثِ، فَيُصَغَّرُ كَمَا يَصَغُرُ مُؤَنَّثُ الْأَصْلِ اعْتِبَارًا بِمَا آَلَ [إِلَيْهِ مِنَ التَّانِيثِ]^(٦)، وَكَذَا لَوْ كَانَ عِلْمُ الْمَذْكَرِ مَنقُولًا مِنْ مُؤَنَّثٍ كَأَذْنٍ عِلْمُ رَجُلٍ، فَإِنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى أَنَّهُ لَا تَدْخُلْهُ التَّاءُ إِذَا صَغُرَ اعْتِبَارًا بِمَا آَلَ إِلَيْهِ مِنَ التَّذْكِيرِ.

وَذَهَبَ يُونُسُ: إِلَى أَنَّهَا تَدْخُلْهُ اعْتِبَارًا بِأَصْلِهِ، وَاحْتِجَ بِقَوْلِهِمْ: عُرْوَةُ بْنُ أَذْيَنَةَ، وَمَالِكُ بْنُ نُؤَيْرَةَ، وَشَيْثَةُ بْنُ حَصْنٍ، فَإِنَّهَا أَسْمَاءُ مَذْكَرِينَ أَعْلَامَ قَدْ دَخَلَتْهَا التَّاءُ، وَأَصْلُهَا مُؤَنَّثٌ.

وَاجِبٌ بَأَنَ كُلًّا مِنْ هَؤُلَاءِ لَمْ يَسْمَ بِأَذْنٍ، وَلَا بِنَارٍ، وَلَا بَعِينٍ، ثُمَّ حَقَّرَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ، وَإِنَّمَا هِيَ أَسْمَاءُ أَعْلَامٍ سَمِّيَ بِهَا بَعْدَ أَنْ صَغُرَتْ، وَهِيَ نَكَرَاتٌ.

فَإِنَّ سُمِّيَ مُذَكَّرًا بِنْتٍ وَأَخْتٍ، ثُمَّ صَغُرَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ حَذَفَتْ التَّاءُ وَرَدَّتْ لَامُ الْكَلِمَةِ مِنْ غَيْرِ تَعْوِضٍ بِنَاءً تَانِيثًا، فَيَقَالُ: بُنْيَ، وَأُخْيَ بِخِلَافِ مَا إِذَا سَمِّيَ بِهِمَا مُؤَنَّثٌ فَتَحْذِفُ هَذِهِ التَّاءُ، وَيَعَوَّضُ عَنْهَا تَاءُ التَّانِيثِ، فَيَقَالُ: بُنْيَةٌ وَأُخْيَةٌ لِإِجْرَاءِ لِهَما حَالِ الْعِلْمِيَةِ مَجْرَاهُما حَالِ التَّنْكِيرِ.

(ص): مَسْأَلَةٌ: يُصَغَّرُ اسْمُ الْجَمْعِ وَالْعَلَّةُ بِلَفْظِهِ، وَرَدَّ الْأَخْفَشُ نَحْوُ: «رَكْبٌ» لَوَاحِدَهُ،

(١) الْجَزَسُ، بِالْكَسْرِ: امْرَأَةُ الرَّجُلِ، وَرَجُلُهَا، وَلِبْوَةُ الْأَسَدِ (الْقَامُوسُ: ٢/٢٣٨).

(٢) الشَوْلُ: جَمْعُ شَائِلَةٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَالشَائِلَةُ مِنَ الْإِبِلِ: مَا أَتَى عَلَيْهَا مِنْ حَمْلِهَا أَوْ وَضَعَهَا سَبْعَةَ أَشْهُرٍ فَجَفَّتْ لِبْنِهَا. وَجَمْعُ الْجَمْعِ: أَشْوَالٌ. انْظُرِ الْقَامُوسَ (٣/٤١٥).

(٣) تَصْغِيرُ الضُّحَى: ضُحْيَا (الْقَامُوسُ: ٤/٣٥٦).

(٤) تَحَرَّفَتْ فِي الْأَصْلِ إِلَى «قَدِيمَةٍ»، وَالصُّوَابُ مَا انْتَبَهَتْ. وَتَصَغَّرَ أَيْضًا عَلَى «قَدِيلِيمٍ» كَمَا فِي الْقَامُوسِ (٤/١٦٤).

(٥) فَيَقَالُ: بُوَيْقِلَةٌ وَبُرُنْسَةٌ.

(٦) مَا بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ زِيَادَةً يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

لا الكثرة، بل يرد إلى قِلَّة أو تصحيح المذكر إن كان لماقل، وإلا فالإناث. وجَوَّه الكوفيَّة فيما له نظير في الآحاد وما له واحد مهمل قياسيَّ ردِّ إليه، لا إن كان له مستعمل خلافاً لأبي زيد.

(ش): تُصَغَّر أسماء المجموع، ومجموع القلة على لفظها، فيقال في ركب ركَّيب، وفي قوم: قويم، وفي رهط: رهيط^(١)، وفي أجمال: أجيال وفي أكلب: أكليبة، وفي أرغفة: أرغيفة، وفي غلْمة: غُلْيمة.

قال أبو حَيَّان: ويندرج اسم الجنس تحت اسم الجمع، فيقال في ثَمَر: ثَمِير.

وردَّ الأخفش باب رَكَّب لواحده، فيقال: رَوَّكِبُون، وصَوَّيَجُون وطَويمرات^(٢) بناء على قوله: إن فَعَلًا جَمْع، وقول الجمهور مبنيَّ على أنه اسم جمع.

وأما جمع الكثرة فلا يُصَغَّر على لفظه عند البصريين، فلا يقال في رغفان: رَغِفَان، لأنَّ التثنية تدلُّ على الكثرة، والتصغير يدلُّ على القلة، فيتناها، بل يُردُّ إلى جمع القلَّة إنَّ كان له جمع قِلَّة، فيقال في تصغير فلوس: أَقْلِس، ردَّ إلى أَقْلَس، وفي عُنُق أَعْنَيْق ردَّ إلى أَعْنُق. وإلى جمع تصحيح المذكر، إن كان لمذكَّر عاقل، سواء كان مفردة مما يجمع بالواو والنون أم لا؛ فإنَّ التصغير يوجب الجمع بالواو والنون حيث لا يجوز في المكبر، فيقال في تصغير زيود حال الرد: زَيْدُون وفي تصغير رجال وغلْمان، وفتيان: رَجِيلُون، وعُغْلِيمُون وفُتْيُون وإن كان رجل وغلْام وفتى لا يجمع بالواو والنون.

والأمران جائزان فيما له جمع قِلَّة.

وإن لم يكن له جمع قِلَّة، ولا هو لمذكر عاقل، بأن كان لمذكَّر لا يعقل أو لمؤنث مطلقاً وجب الرُّدُّ إلى جمع تصحيح الإناث سوار كان مفردة مما يجمع بالالف والتاء أم لا؛ فيقال في تصغير دراهم درَاهِمَات، وفي سَكَارَى جمع سَكْرَى: سَكِيرَات، وفي حمر جمع حمراء: حَمِيرَات، وفي جوار: جَوِيرَات.

وأجاز الكوفيون تصغير جمع الكثرة إذا كان له نظير في الآحاد كرفغان صغروه على

(١) قال سيويه (٣/٤٩٤): «هذا باب تحقير ما لم يكسّر عليه واحد للجمع ولكنه شيء واحد يقع على الجميع فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد لأنه بمنزلة إلا أنه يُعْنَى به الجميع، وذلك قولك في قوم: قُوم، وفي رجل: رُجِيل؛ وكذلك النفر والرهط والنسوة، وإن عني بهنَّ أدنى العدد؛ وكذلك الرُّجُلَة والضحبة هما بمنزلة النسوة وإن كانت الرُّجُلَة لأدنى العدد لأنهما ليسا مما يكسّر عليه الواحد».

(٢) تصغير أطمار وهو جمع «طِمْر» بكسر الطاء؛ وهو الثوب الخلق أو الكساء البالي من غير الصوف (القاموس: ٨١/٢).

رَغِيْفَانِ كَعُثِمَانِ، وَزَعَمُوا أَنَّ أَصْيَلَانَا^(١) تَصْغِيرَ أَصْلَانِ جَمْعِ أَصِيلٍ.

فَإِنْ كَانَ جَمْعُ الْكَثْرَةِ مُكْسَرًا عَلَى وَاحِدٍ مُهْمَلٍ، وَلَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ مُسْتَعْمَلٌ بَأَنَّ لَمْ يَنْطِقْ لَهُ بِمُفْرَدٍ أَصْلًا، لَا قِيَاسِيَّ، وَلَا غَيْرَ قِيَاسِيَّ، رَدَّ عِنْدَ التَّصْغِيرِ إِلَى مُفْرَدِهِ الْقِيَاسِيَّ الْمُهْمَلِ، فَيَقَالُ فِي: «تَفَرَّقَ إِخْوَتُكَ شِمَاطِيطٌ»: تَفَرَّقُوا شُمُطِيطِيْنِ، وَفِي «تَفَرَّقَ جَوَارِيكَ شِمَاطِيطٌ»: تَفَرَّقَتْ شُمُطِيطَاتٌ.

وَإِنْ كَانَ مُكْسَرًا عَلَى وَاحِدٍ مُهْمَلٍ، وَلَهُ وَاحِدٌ مُسْتَعْمَلٌ رَدَّ إِلَى الْوَاحِدِ الْمُسْتَعْمَلِ، لَا إِلَى الْمُهْمَلِ الْقِيَاسِيَّ خِلَافًا لِأَبِي زَيْدٍ، فَيَقَالُ فِي مَلَامِيحٍ وَمَذَاكِرٍ: أُمَيِّحَاتٌ، وَذَكْرِيَّاتٌ رَدًّا إِلَى لَمِحَةٍ، وَذَكَرٍ، لَا إِلَى مَلْمَحَةٍ وَمَذَكَارٍ، لِأَنَّا حَيْثُذْ صَغَرْنَا لَفْظًا عَرَبِيًّا، وَلَوْ رَدَّذْنَاهُ إِلَى الْمُهْمَلِ كُنَّا قَدْ صَغَرْنَا لَفْظًا لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ الْعَرَبُ مِنْ غَيْرِ دَاعِيَةٍ إِلَى ذَلِكَ، وَكَأَنَّ أَبَا زَيْدٍ لَمَّا لَمْ يَنْطِقْ لَهُ بِوَاحِدٍ قِيَاسِيٍّ جَعَلَ ذَلِكَ الْوَاحِدَ الَّذِي لَيْسَ عَلَى قِيَاسٍ كَالْمَعْدُومِ فِي لِسَانِهِمْ، فَسَوَّى بَيْنَ مَلَامِيحٍ، وَشِمَاطِيطٍ.

(ص): وَقَدْ يَكُونُ لِلْأَسْمِ تَصْغِيرَانِ: قِيَاسِيٌّ وَشَاذٌ، وَقَدْ يَسْتَعْنِي مُصَغَّرٌ عَنْ مُكَبَّرٍ أَوْ مُهْمَلٍ عَنْ مُسْتَعْمَلٍ أَوْ أَحَدِ الْمُرَادِفِينَ عَنْ الْآخَرِ. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: وَيُطْرَدُ إِنْ جَمَعَهُمَا أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَتَوَقَّفَ أَبُو حَيَّانٍ.

(ش): قَدْ يَكُونُ لِلْأَسْمِ تَصْغِيرَانِ: قِيَاسِيٌّ، وَشَاذٌ كَصَبِيَّةٍ وَغُلْمَةٍ قَالُوا فِيهَا: صَبِيَّةٌ، وَغُلْمَةٌ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ، لِأَنَّهُمَا جَمْعَا قَلَةٍ، وَجَمْعُ الْقَلَةِ تُصَغَّرُ عَلَى لَفْظِهَا، وَقَالُوا: أَصْبِيَّةٌ، وَأَغْلِمَةٌ^(٢) وَهَذَا هُوَ الشَّاذُّ، وَكَأَنَّهُمْ صَغَرُوا أَغْلِمَةً، وَأَصْبِيَّةً، وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمَلْ فِي الْكَلَامِ.

وَقَدْ جَاءَتْ أَسْمَاءٌ عَلَى صُورَةِ الْمُصَغَّرِ، وَلَمْ يَنْطِقْ لَهَا بِمُكَبَّرٍ نَحْوُ: الْكُمَيْتُ مِنَ الْخَيْلِ الْحُمْرِ. وَالْكُعَيْتُ وَهُوَ الْبَلْبَلُ، وَالثَّرَيَّا لِلنَّجْمِ الْمَعْرُوفِ فِي الْفَافِ كَثِيرَةً اسْتَوْعَبَهَا فِي كِتَابِ «الْمُزْهَرِ»^(٣) فِي عِلْمِ اللُّغَةِ.

(١) وَذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانَا أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْحِ مِنْ أَحَدٍ

انْظُرْ دِيْوَانَهُ (ص ١٤).

(٢) وَمِنْهُ حَدِيثُ الْبُخَارِيِّ الَّذِي رَوَاهُ فِي صَحِيحِهِ (كِتَابُ الْعَمْرِ، بَابُ ١٣، حَدِيثٌ رَقْمُ ١٧٩٨) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ اسْتَقْبَلَهُ أَغْلِمَةُ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَحَمَلُ وَاحِدًا بَيْنَ يَدَيْهِ وَآخَرَ خَلْفَهُ». قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٧٨٩/٣): «أَغْلِمَةُ تَصْغِيرُ غُلْمَةٍ بِكَسْرِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَغُلْمَةُ جَمْعُ غُلَامٍ».

(٣) كِتَابُ «الْمُزْهَرِ» لِلْسَّيْوِيَّيْ، قَالَ حَاجِي خَلِيفَةُ فِي كَشَفِ الظُّلُومِ (ص ١٦٦٠): «وَقَدْ أَجَادَ وَابْتَكَرَ فِي تَرْتِيْبِهِ وَاسْتِخْرَاجِهِ فِي تَرْبُوعِهِ وَتَبْوِيْهِهِ لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ غَيْرُهُ، وَهُوَ عَلَى خَمْسِينَ نَوْعًا ثَمَانِيَةً مِنْهَا رَاجِعَةٌ إِلَى اللُّغَةِ =

قال أبو حيان: وكثر مجيء المصغر دون المكبر في الأسماء الأعلام كقُرَيْظَة، وَجُهَيْنَة وَيُثَيْنَة، وَطُيَيْة^(١)، وَخُنَيْن، وَغُرَيْن^(٢)، وَفُرَيْن^(٣)، وَأَم حَبِين^(٤)، وَهَذِيل وَمُسْلِم.

وقد يستغنى بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل كقولهم في مغرب الشمس: مُغْتَرِبَان، وفي عَشِيَّة: عُشَيْمَة^(٥)، وفي العشاء: عُشَيَّان، وفي ليلة: لَيْلِيَّة وفي رجل: رَوَيْجِل، وفي بنون: أُبَيْيُون، كأنه تصغير مَغْرِبَان، وَعِشَاء، وَعُشَيَّان، وَلَيْلَاة، وَرَاجِل، وَابْن.

وهذا التصغير الذي جاء على خلاف المكبر نظير جمع التكثير الذي جاء على خلاف تكثير المفرد نحو: ليال، وبابه.

وقد يستغنى بتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر، قالوا: أتانَا قَصْرًا^(٦) أي عَشِيًّا، ولم يُصَغِّرُوا قَصْرًا استغناء عنه بتصغير عَشِيًّا.

قال ابن مالك: ويُتَّكَد ذلك فيها جوازاً إن جمعهما أصل واحد نحو: جليس بمعنى: مُجَالِس، فلك أن تستغني بتصغير أحدهما عن الآخر، لأنهما جمعهما أصل واحد، وهو اشتقاقهما من الجلوس، لأن مادة كل منهما: «ج ل س»، فلك أن تستغني بتصغير مجالس، وهو مجلس عن تصغير جليس، ولك أن تستغني بتصغير جليس وهو مُجَلِّس عن تصغير مجالس.

وتوقف في ذلك أبو حيان، قاله في الارتشاف.

(ص): مسألة: لا يُصَغَّر مَبْنِيٌّ إِلَّا أَوْه، والمنادي، والمزج^(٧) وذأ، وتآ، والذي، وفروعهما لا اللَّاتِي، واللَّوَاتِي، واللَّاتِي فِي الْأَصَحِّ، فَيَبْقَى أَوَّلُهَا مَفْتُوحًا، وَيُزَادُ آخِرُهَا أَلِفٌ وَقَدْ يُضَمُّ: اللَّذِيَّ، وَاللَّتِيَّ.

= من حيث الإسناد وثلاثة عشر منها من حيث الألفاظ وثلاثة عشر أيضاً من حيث المعنى وخمسة منها من حيث لطائفها والثمانية الباقية منها راجعة إلى رجال اللغة ورواتها وغيرها.

- (١) طُيَيْة كَسْمِيَّة: قبيلة، والنسبة طُيُويٌّ بالضم والفتح، وتفتح هاؤها (القاموس: ٣٦٠/٤).
- (٢) لم أجد «غُرَيْن» مصغراً اسم علم، والذي في اللسان «عَرَيْن» يفتح العين، قال: «قال الأزهرى: عَرَيْن حَيٌّ من تميم... وقال ابن بري: عَرَيْن بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم».
- (٣) فُرَيْن: تصغير فُرْن؛ مال بالشام كان لسعيد بن خالد بن عمرو بن عثمان بن عفان (معجم البلدان: ٢٦٠/٤).

- (٤) أَم حَبِين: دوية؛ قال في القاموس (٢١٤/٤): «وربما دخلها آل، ويحذفها لا تصير نكرة».
- (٥) العشيَّة: آخر النهار؛ وقال في القاموس (٣٦٥/٤): «ولقبته عُشَيْمَة وَعُشَيْمَانًا وَعُشَانًا وَعُشَيْمِيَّةً وَعُشَيْمِيَّاتٍ وَعُشَيْمِيَّاتَاتٍ».

(٦) القَصْر: اختلاط الظلام (القاموس: ١٢٢/٢).

(٧) أي الأسماء المركبة تركيب المزج، كما سيأتي في الشرح.

وفي التعجب ثالثها: الصحيح يصغر أفعل فقط، ولا عامل عمل الفعل.

وفي المصدر، ثالثها: ما يقبل القلة والكثرة، ولا غير وسوى، وغد والبارحة، وحسبك ومختص بالنفي، ومعظم شرعاً ومنافيه، وكلّ، ويغض ومع وأيّ، وظرف غير متمكن، ومحكيّ، ومصغّر، وشبهه وأسماء الشهور، وفي الأيام، ثالثها: يجوز في الرفع دون النصب. ورابعها: عكسه.

(ش): أطلق ابن مالك وغيره أنه لا تصغر الأسماء المبنية.

قال أبو حيان: ويردّ عليه أن بعض المبنيات يُصغّر، وذلك الأسماء المركبة تركيب المزج في لغة مَنْ بَنَى، كَتَبَلِكْ، وعَمْرُوَيْهِ فيقال: بُعَيْلِكَ وعَمَيْرُوَيْهِ.

والأسماء المبنية بسبب النداء يقال: يَا زَيْدُ، وَيَا جُعْفَرُ.

قال: وقد احترز بعضهم عن هذين النوعين، فقال: لا تُصغر الأسماء المتوغلة في البناء، وهي التي لم تعرب قطّ، فإن هذين النوعين لهما حالة يعربان فيها، قال: ومع ذلك يرد عليه المركب الذي آخره وبه، فإنه لا يعرب قط على أصح القولين، ومع ذلك يُصغر.

قال: ولنا نوع ثالث لم يُعرب قط، ويصغر ذكره صاحب البسيط، قال: ويقال: أُوَيْه من كذا، وهو تصغير أَوْه^(١) كما قالوا في المهمة كالتّي، والذي، والضمّ الذي فيها لا يمنع من التحقير كما لم يمنعه في رَوَيْد زيداً، وهو اسم الفعل، لأنه على حد أسماء الفاعلين.

ويستثنى من المبنيات: اسم الإشارة والموصول، فيصغرانه لأنه صار فيهما شبه بالأسماء المتمكنة من حيث أنهما يوصفان ويوصف بهما، وقد خولف بهما قاعدة التصغير حين أبقوا أولهما على الفتح وزيد في آخرهما ألف عوضاً عما فات من ضمّ الأول، فقالوا في ذا: ذَيْكَا، وفي تا: تَيْكَا، وفي أولى: أَلَيْكَا، وفي ذان، وتان: ذَيْتَان، وتَيْتَان، وفي الذي وفروعه: اللَّذَيْتَا، واللّيتَيَا، واللّذيان، واللّتيان، واللّذْيُون بضم الباء، وقيل بفتحها، وكذا اللّذيين بكسرها، وقيل بفتحها، واللّتيات، واللّوتَيَا في اللّاتي، واللّوتَيَاء، واللّوتَيُون في اللّاتي، واللّأتَيْن^(٢)، وضم لام اللّذيا واللّتياء لغة لبعض العرب.

قال أبو حيان: وذلك دليل على أن الألف ليست عوضاً من ضمّ الأول، إذ لا يُجمع بين العوض والمعوّض منه.

(١) أَوْه: كلمة تقال عند الشكاية أو التوجع؛ وفيها لغات ذكرها في القاموس (٢٨٢/٤) فقال: «أَوْه كَجَبْرِ وحيث وأَيْن، وآه، وأَوْه بكسر الهاء والواو المشددة، وآو بكسر الواو متونة وغير متونة، وأوتاه بفتح الهمزة والواو والمثناة الفوقية، وآوَاهُ بتشديد المثناة التحتيّة».

(٢) تحرفت في الأصل إلى: «واللوتين في اللّاي واللّالين»، والتصويب من التسهيل (ص ٢٨٨).

قال: ولم يصغروا من ألفاظ إشارة المؤنث سوى «تا»، وتركوا تصغير تي، وذِي، وذهي، وهذه؛ استغناء بتصغير «تا» أو خوفاً من الالتباس بالمذكر.

قال: وإجازة تصغير اللآتي، واللواتي، والآء، واللائي مذهب الأخفش، قاله قياساً. ومذهب سيبويه: أنه لا يجوز تصغيرها استغناء بجمع الواحد المحقر^(١)، وهو اللتيا جمع اللتيا. قال: ومذهب سيبويه هو الصحيح، لأنه لم يثبت عن العرب، ولا يقتضيه قياس، لأن قياس هذه الأسماء ألا تصغر، فمتى صغرت العرب منها شيئاً، وقفنا فيه مع مورد السماع، ولا نتعداه.

وقد دخل في المبنيات الحروف والأفعال، فلا تُصغر، لأن التصغير وصف في المعنى، والحرف والفعل لا يوصفان، فلا يصغران، وقد سمع تصغير فعل التعجب قال:

١٧٨٠ - يا ما أميلح غزلاناً شَدَدٌ لنا^(٢)

وفي قياسه خلاف.

ولا تصغر الأسماء العاملة عمل الفعل.

وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف^(٣)، وفي شرح التسهيل لأبي حيان: لا تُصَغَّر الأسماء المصغرة، ولا المشبهة بها ككميت ونحوه، ولا غير، وسوى، وسوى بمعنى غير، ولا البارحة، ولا أمس وغد، وقَصُرَ بمعنى عشية، ولا حسيك، ولا الأسماء المختصة بالنقي، ولا الأسماء الواقعة على مُعْظَم شَرَعاً كأسماء الله تعالى، ولا الأسماء المنافية لمعنى التصغير ككبير، وجسيم، ولا كُلٌّ، ولا بعض، ولا أيّ، ولا الظروف غير المتمكنة نحو: ذات مرة، ولا الأسماء المحكية، ولا أسماء شهور السنة: كالمحرّم، وصفر، وياقها. ولا أسماء الأسبوع: كالسبت، والأحد، وياقها على مذهب سيبويه^(٤)، واختاره ابن كيسان.

ومذهب الكوفيين، والمازنيّ، والجرميّ، جواز تصغير أيام الأسبوع. وزعم بعض النحويين أنك إذا قلت: اليوم الجمعة، واليوم السبت فرفعت اليوم جاز تصغير الجمعة والسبت وإن نصبت لم يجز تصغيرهما.

وزعم بعضهم: أنه يجوز التصغير في النصب، ويبطل في الرفع، وأجاز المازنيّ

(١) يستعمل سيبويه في الكتاب لفظ «التحقير» بمعنى «التصغير».

(٢) تقدم برقم (٢٠٦).

(٣) ومذهب سيبويه عدم جوازه، قال: «واعلم أنك لا تحقّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه قبيح: هو ضويربٌ زيداً، وهو ضويربٌ زيد، إذا أردت بضاربٍ زيد التنوين؛ وإن كان ضاربٌ زيد لما مضى فتصغير جيد». انظر الكتاب (٣/ ٤٨٠).

(٤) انظر الكتاب (٣/ ٤٧٨ - ٤٨٠).

تصغيرهما في الرفع والنصب. اهـ.

[مسألة]

(ص): مسألة: تصغير الترخيم تحذف فيه الزوائد، وربما حذفت أصل يشبهه، ولا يستغني عن التاء مؤنث، والأصح أنه لا يختص بالعلم، وأنه يقال في غير الترخيم في إبراهيم وإسماعيل: بُرْهيم، وسُمَيْعِيل، ومنه: بُرْيه، وسُمَيْع، وفاقاً.

(ش): من التصغير نَوْعٌ يُسَمَّى تصغير الترخيم، وذلك بحذف الزوائد مع إعطاء ما يليق به من فُتِيل أو فُتَيْعِل كقولك في أزهر: زهير، وفي أسود: سُويد، وفي منطلق: طُلَيْق، وفي مستخرج: خُرَيْج، وفي مدحرج: دَحْرَج، وفي زعفران: زَعْفُور.

ولا فرق في جواز تصغير الترخيم بين الأعلام وغيرها عند البصريين.

وزعم الفراء وشعلب: أنه يختص بالأعلام كحارث وأسود علمين، فيقال فيهما: حُرَيْث، وسُويد بخلافهما وصَفَيْن فلا يقال إلا حُوَيْرِث، وأُسَيْود، أو أُسَيْد.

فإن كان المُصَغَّر اسماً لمؤنث عارياً من التاء وجب دخول التاء مطلقاً، فيقال في زينب، وسعاد، وحبلَى: زَنْبِيَّة، وسُعَيْدَة، وحُبَيْلَة.

قال أبو حيان: نَعِم الصِّغَات التي للمؤنث نحو: طالق، وحائض لا تلحقها التاء في تصغير الترخيم، بل يقال: طُلَيْق، وحُيْض.

وقد يُحذف لتصغير الترخيم أصل يشبه الزائد، مثله ما حكاه سيبويه عن الخليل في تصغير: إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم: بُرْيه، وسُمَيْع بحذف الميم واللام من آخرهما، وهما أصل باتفاق، لكن لما كانا مِمَّا يُزَادَان من كلامهم ذهبوا بهما مذهب الزيادة فحذفوهما، وحسن ذلك طول الاسم، وكونهما آخراً، وتحذف الهمزة منهما، وهي أصل في قول المبرد، زائدة في قَوْل سيبويه.

حجة المبرد: أن الهمزة لا تكون زائدة أولاً إلاّ وبعدها أربعة أصول.

وحجة سيبويه: أنَّ العرب حين صَغَّرَت هذين الاسمين تصغير ترخيم حذفت الهمزة.

وينبغي على هذا الخلاف تصغيرهما تصغير غير الترخيم.

فذهب سيبويه: إلى حذف الهمزة، فيصير ما بقي على: «فَعْيِيل»^(١) خماسياً، رابعة حرف مد ولين، فلا يحذف منه شيء. وتقول: بُرْهيم، وسُمَيْعِيل.

وذهب المبرد: إلى إبقاء الهمزة لأصلاتها عنده، وإلى حذف الميم واللام، كما تحذف

(١) في الأصل «فَعْيِيل»، والتصويب من الكتاب (٤١٦/٣).

آخر الخماسي الأصول، فيقال: أُبِيرَ، وأُسْمِيع، كما يقال في سفرجل: سَفْتِج^(١).
قال أبو حيان: والصحيح ما ذهب إليه سيبويه وهكذا صَغَرَ العرب فيما رواه أبو زيد،
وغیره.

[المنسوب]

(ص): المنسوب^(٢) هو المجهول حرف إعرابه ياء مشددة يكسر متلوها ويحذف تاء
التأنيث، وعلامة التثنية والتصحيح، فإن لحق المؤنث تغيير، وهو غير علم ردّ إلى مفردة،
ولا أبقي إلا نحو: سدرات. وعجز المركب، والمضاف إن لم يقدّر تعريفاً تحقيقاً أو تقديرًا،
ولم يلبس إلا فَصَدْرُهُ... وجَوَزَ الجَزْمِيّ: حذف صدر المزج، والجملة. ونسب أبو حاتم
إلى الجزائين، والأخفش إن ألبس.

(ش): يجعل حرف الإعراب من المنسوب ياء مشددة تزداد في آخره، ويكسر لأجلها
ما قبلها كهاشِمِيّ، ومَالِكِيّ، وإنما كسر تشبيهاً بياء الإضافة وهذا أحد التغيرات اللأحقّة
للاسم المنسوب إليه، إذ يلحقه ثلاث تغيرات:

لفظي: وهو كسر ما قبل الياء، وانتقال الإعراب إليها.

ومعنوي: وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له.

وحكمي: وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة نحو: مررت برجل قرشي
أبوه، كأنك قلت: متسبب إلى قریش أبوه.

ويطرد ذلك فيه، وإن لم يكن مشتقاً، وإن لم يرفع الظاهر رفع الضمير المستكن فيه،
كما يرفع اسم الفاعل المشتق.

ولما كان فيه هذه التغيرات كثر فيه التغير، والخروج عن القياس، إذ التغير يأنس
بالتغير.

ويحذف لهذه الياء:

آخر الاسم إن كان تاء تأنيث كقولك في النسب إلى مَكَّةَ، وفاطمة: مكّي، وفاطميّ
حَدَرًا من اجتماع تاء تأنيث عند نسبة مؤنثة، في نحو: مكّيّة، وفاطميّة، إذ لو بقيت لقيل:
مكيتة، وفاطميّة.

(١) كذا في الأصل «سفيرج» على وزن «فعل» وهذا التصغير لـ «سفرجل» هو الذي أشار إليه سيبويه في
الكتاب (٤١٧/٣)؛ ولكن سياق العبارة هنا يقتضي أن تكون «سفيرج» على وزن «أبيرة» و «أسيميع»
المذكورين، وهذا مذهب المبرد كما تقدم.

(٢) ويسميه سيبويه «باب الإضافة» و «باب النسبة». انظر الكتاب (٣/٣٣٥).

قال أبو حيان: وقول الناس: «درهم خَلِيفَتِي لحن».

أو كان علامة تشية، أو جمع تصحيح بواو ونون، أو بألف وتاء، كقولك في النسب إلى عبدان، وعَبْدَيْن، وَزَيْدَان، وَزَيْدَيْن، وَاثْنَيْن، وَمُسْلِمَيْن، وَمُسْلِمَات، وَعِشْرَيْن: عَبْدِي، وَزَيْدِي، وَاثْنِي^(١)، وَمُسْلِمِي، وَعِشْرَتِي حذاراً من اجتماع إعرابين في اسم واحد، لو لم تحذف فيما عدا «مسلمات» ومن اجتماع حرفي تأنيث في مسلمات.

فإن نسب إلى ما جمع بالألف والتاء، وكان في الجمع تغيير بحركة لازمة كجفنتا، أو جائزة كسدرات وغرفات.

فإن لم يكن علماً رَدَّدَتْهُ إلى مفردة، فتقول: جَفْنِي، وَسِدْرِي وَعُزْفِي بسكون عين الكلمة.

وإن كان علماً أبقيت الحركة فتقول: جَفْنِي، وَسِدْرِي، وَعُزْفِي.

فإن كان التغير كسرة كسدرات رَدَّدَتْهَا فتحة، ونسب إليه، كما ينسب إلى الإبل، فتقول: سِدْرِي، كما تقول: إِبْلِي.

وتحذف لهذه الباء أيضاً عجز المركب تركيب جملة، أو مزج، أو عدد إجراء له مجرى تاء التأنيث، فيقال في النسب إلى تأبط شراً وبعلبك، وخمسة عشر: تَأْبُطِي، وَبَعْلِي، وَخَمْسِي.

قال أبو حيان: وكان مقتضى القياس أن الجملة لا ينسب إليها، كما أنها لا تثني ولا تجمع ولا تُثَرَّب، ولا تضاف، ولا تصغر، وإنما جاز النسب إلى الصدر منها تشبيهاً بالمركب تركيب مَزْج، قال: ويدخل تحت قولنا: عجز المركب النسبة إلى: لَوْلا، وحيثما وشبههما، فيقال: لَوِي بتخفيف الواو، وَحَيْثِي بحذف عجزهما لجريانهما مجرى الجملة التي تحكى.

وتقول في النسبة إلى كنت: كَوْنِي بحذف تاء الضمير، ورد الواو لزوال موجب الحذف، وهو اجتماعها مع النون الساكنة، لأجل التاء.

وقد نسبوا إلى الجملة بأسرها فقالوا: كُنْتِي، لكن في الشعر قال الأعشى:

١٧٨١ - فأصبحت كنتياً وأصبحت عاجناً^(٢)

(١) ثبت في الأصل «اثني» بفتح النون؛ والتصويب من الكتاب لسبويه (٣/ ٣٧٤).

(٢) صدر بيت من الطويل؛ والرواية المشهورة للبيت:

وما أنا كنتي وما أنا عاجنٌ وشراً الرجال الكنتي وعاجنٌ

وله روايات أخرى كما في اللسان. وهو للأعشى في الدرر (٦/ ٢٨٤) وليس في ديوانه. وبلا

وقال آخر:

١٧٨٢ - إِذَا مَا كُنْتَ مُلْتَمِسًا لِقُرْبٍ فَلَا تَصْرُخْ بِكُتْسِي يُجِيبُ^(١)

قال: ولو سمي بجملة زائدة على كلمتين كأن تسمي رجلاً: «يخرج اليوم زيد» حذف ما زاد على الجزء الأول، وقيل: خَرَجِي.

وجوز الجزمي في الجملة، والمزج النسب إلى الجزء الأول أو الثاني فتقول: تَأْبِطِي أو شَرِي، وَيَعْلِي أو بَكِّي.

وجوز أبو حاتم السجستاني النسب إليهما معاً مقترنين، فيقال: تَأْبِطِي شَرِي، وَيَعْلِي بَكِّي، ورامي هُزْمُزِي، وفي العدد: إِيْحَدِي عَشْرِي.

وقال الأخفش في «الأوسط»: وإن خفت الإلباس قلت: رامي هُزْمُزِي.

ويحذف أيضاً لهذه الياء عجز المركب تركيب إضافة، إن لم يتعرف الأول بالثاني تحقيقاً ولا تقديرًا، ولم يُخَفَّ لَيْسَ كقولهم في النسب إلى امرئ القيس: امرئي، ومَرَّتِي، فامرؤ القيس لم يتعرف الأول فيه بالثاني لا تحقيقاً ولا تقديرًا، لأنه لم تسبق له إضافة قبل استعماله علماً، كما سبقت لأبي بكر مثلاً.

وإن تُعْرَفَ الأول بالثاني تحقيقاً، أو تقديرًا، أولاً، ولكن خيف لبس حذف الصدر ونسب إلى المعجز. مثال الأول قولهم في ابن عمر، وابن الزبير، وابن كراع وابن دَعْلَج: عُمَرِي، وَزُبَيْرِي، وَكَرَاعِي، وَدَعْلَجِي.

ومثال الثاني قولهم في أبي بكر: بَكْرِي، فأبو بكر لم يتعرف فيه الأول بالثاني تحقيقاً لأن الاسم لا يكون مُعْرَفًا من جهتين: العلمية والإضافة، لكنه تُعْرَفُ به تقديرًا، لأنه قبل العلمية كان «أبو» معرفاً بـبكر تحقيقاً.

ومثال الثالث قولهم في عبد مناف، وعبد الأشهل: منافِي وأشهلي لأنهم لو قالوا: عَبْدِي لالتبس بالنسبة إلى عبد القيس، فإنهم قالوا في النسبة إليه: عَبْدِي، فزُفُو بين ما يكون الأول مضافاً إلى اسم يقصد قصده، ويتعرف المضاف الأول به، وهو مع ذلك غالب، أو

= نسبة في أسرار العربية (ص ٨٢) وتذكرة النحاة (ص ٥٣٩) وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٢٤) وشرح الأشموني (٣/ ٧٣٥) وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٧٧) وشرح شواهد الشافية (ص ١١٨) وشرح المفصل (١/ ١٤، ٦/ ٧) ولسان العرب (١٣/ ٢٧٧ - عجن، ٣٦٩ - كتن) والمغرب (٢/ ٧٠).
(١) البيت من الوافر، وهو بهذه الرواية بلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٨٦). وفي اللسان (١٣/ ٣٦٩ - كون) وتاج العروس (٥/ ٧١ - كنت):

إِذَا مَا كُنْتَ مُلْتَمِسًا لِقُرْبٍ فَلَا تَصْرُخْ بِكُتْسِي كِيَرِ

طُرأت عليه العلمية نحو: ابن عمر، وأبي بكر، وعبد مناف وعبد الأشهل، وعبد المطلب، وكذا كل ما كان فيه ابن، أو أب، أو أم، وبين ما ليس كذلك نحو: امرئ القيس وعبد القيس، فإن القيس ليس بشيء معروف بغير إضافة امرئ إليه أو عبد.

وقالوا في الرّجل من بني عبد الله بن دارم: دارمي ومن بني عبد الله بن الدّئل^(١): دُئلي، نَسَبُوا إلى الجَدِّ.

قال أبو حَيّان: والمراد بالمضاف في المسألة الذي يكون علماً أو غالباً بحيث يكوّن مجموعه لمعنى مفرد، لا المضاف على الإطلاق، فإن مثل: غلام زيد إذا لم يكن كذلك ينسب فيه إلى زيد أو إلى غلام، ويكون إذ ذاك من قبيل النسبة إلى المفرد، لا إلى المضاف، لأنَّ كُلَّ من جزأيه باق على معناه.

(ص): وياء المنقوص إلى الثلاثي فترد، وتقلب واواً والمشددة بعد أكثر من حرفين، وقد تُقلَّب واواً في مَزْمَوِيّ، فإن كان حرفان حذفت أولى الياءين، وقلبت الثانية، أو حَزَفُ فالقلب، وشَدَّ غيره خلافاً لأبي عمرو وألف التانيث رابعة أو فوقها مطلقاً، والواو تلو ضم ثالث فصاعداً والياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر.

(ش): يُحذف للنسب ياء المنقوص غَيْر الثلاثي، فيقال في قاض ومُعْتَل ومُسْتَدْع: قَاضِي، ومُعْتَلِي، ومُسْتَدْعِي.

بخلاف الثلاثي كَمَ^(٢) وشَجَ^(٣)، فإنه تُرَدّ لامه، وتقلب واواً سواء كانت في الأصل واواً أم ياء كراهة اجتماع الأمثال فيقال: عَمَوِيّ، وشَجَوِيّ.

وقد يقع ذلك في الرباعي أيضاً فيقال: قَاضَوِيّ، لكنه شاذ.

وتحذف أيضاً الياء المشددة بعد أكثر من حَرْفَيْن سواء كانت من بنية الكلمة أم دخلت للنسب كُكْرَسِيّ، ومُخَيّ، ومَزْمِيّ، وشَاهِيّ، فتحذف ياءاتها، ويثبت مكانها ياء النسب، فتصير كلفظها كراهة اجتماع أربع ياءات، ولأنه لا يوجد في آخر اسم أربع زوائد من جنس واحد، وقد يقال في مَزْمِيّ: حذفت الياء الزائدة المنقلبة عن الواو الزائدة في اسم المفعول؛ وقلب الياء التي هي لام الكلمة واواً كما يقال في عَلِيّ: عَلَوِيّ.

فإن كان قبل الياء المشددة حرفان فقط كَقَصِيّ حذفت أولى الياءين وقلبت الثانية واواً فيقال: قُصَوِيّ. أو حرف واحد كَحَيّ، وطَيّ قلبت الثانية واواً، وصحت الأولى محرّكة

(١) الدئل: بالضم وكسر الهمزة؛ قال في القاموس (٣/٣٨٤): «ولا نظير لها، وقد تضم الهمزة»، قال:

«والنسبة دُؤْلِيّ ودُؤْلِيّ يفتح عينهما، ودِؤْلِيّ كخَيْرِيّ ودِؤْلِيّ بكسرتين نادر».

(٢) العمي، بتخفيف الياء: الأعمى. انظر القاموس (٤/٣٦٩).

(٣) قال في القاموس (٤/٣٤٩): «الشجي: المشغول، وشَدَّ يَأْؤه في الشعر».

بالتفتح فيقال: حَيَّيْ، لأنه لو نسب إليهما على لفظهما لاجتمع في آخر الاسم أربع ياءات، وذلك مستثقل في كلامهم.

وشد قولهم: حَيَّيْ وكان أبو عمرو يختاره، لأن ليس فيه زائد يحذف.

وتحذف أيضاً ألف التانيث رابعةً أو فوقها، فيقال في جَمَزَى وَحُبَلَى: جَمَزِيْ، وَحُبَلِيْ.

بخلاف ألف الإلحاق كَعَلَقَى، أو لام الكلمة كَمَلَى - كما سيأتي -.

وتحذف أيضاً الواو تَلَو مضموم ثالث فصاعداً، فيقال في عَرَفُوْة، وَتَرَفُوْة^(١)، وَقَمَحْدُوْة^(٢): عَزِيْ وَتَزِيْ، وقمحيي بخلافها بعد مضموم ثان، كَرُمُوْة من الرُّمِي، فلا تحذف.

وتحذف أيضاً الياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر فراراً من توالي ياءات يَبَيْهَا كسر، فيقال في سَيْد، وميت: سَيِيْدِي، وميتي بالتخفيف حذفاً للياء الثانية المدغم فيها الياء الأولى.

وشد قولهم: طائي بقلب الياء ألفاً، والقياس: طَيِّيْ.

فلو كانت الياء غير مكسورة كهبيخ لم تحذف، بل يقال: هَبِيخِيْ وكذا لو كسرت ولم توصل بالآخر كهُيَم تصغير مِهَام مفعال من هام، فيقال: مُهَيَمِيْ بلا خلاف، لأن الياء المكسورة المدغم فيها مفصولة من الآخر بياء التعويض.

(ص): وَتَقَلَّبَ واو ألف ثلاثة أو رابعة لإلحاق أو أصل وقد تحذف، أو تقلب رابعة لتانيث فيما سكن ثانيه، مثل [حبلي]^(٣)، أو خامسة تلو مُشَدَّد، وقد تزداد ألف قبل بدل رابعة مطلقاً وهمزة تانيث غالباً، وفي غيرها وجهان.

(ش): تقلب في النسب واو ألف ثلاثة كَقَتَوِيْ، وَعَصَرِيْ في قَتَى، وعصا، أو رابعة لغير تانيث كالإلحاق في عَلَقَى ولام الكلمة في مَلَى، فيقال فيهما عَلَقَوِيْ، وَمَلَهَوِيْ. وقد تحذف هذه أعني الرابعة لغير تانيث تشبيهاً لها بألف التانيث فيقال: عَلَقِيْ، وَمَلَهِيْ.

وقد تقلب الرابعة التي للتانيث فيما سكن ثانيه، فيقال في حُبَلَى: حُبَلَوِيْ حملاً على مَلَى، وَعَلَقَى.

(١) الترقوة، يفتح التاء وسكون الراء وضم القاف، ولا تضم تاءه: العُظْمُوم بين ثغرة النحر والعاتق (القاموس: ٢٢٤/٣).

(٢) القَمَحْدُوْة: ما خلف الرأس، والجمع قماحد (اللسان: ٣/٣٤٣).

(٣) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل؛ واستدركناه من الشرح بعد ستة أسطر.

بخلاف ما تحرك ثانيه كَجَمَزَى فليس فيه إلا الحذف.

وقد تُزاد ألف قبل بدل الألف الرابعة مطلقاً سواء كانت للتأنيث كما نصّ عليه سيبويه أو للإلحاق كما ذكره أبو زيد، أو منقلبةً عن أصل كما ذكره السيرافي فيقال: حُبْلَاوِيّ، وَعَلْقَاوِيّ، وَمَلْهَاوِيّ.

فإن وقعت الألف خامسة، وهي منقلبة عن أصل بعد مُشَدَّد نحو: مُصَلَّى، ومُتَنَّى، فمذهب سيبويه والجمهور الحذف كحالها إذا وقعت خامسة منقلبة عن أصل، وليس قبلها مُشَدَّد كَمُشْتَرَى فإنه لا خلاف في حذفها. ومذهب يونس جعله مثل مُعْطَى ومَلْهَى، فيجيز فيه القلب، كما يجيز الحذف.

وتقلب أيضاً واواً همزة أبدلت من ألف التأنيث، فيقال في حَمْرَاء، وصَفْرَاء: حَمْرَاوِيّ وصَفْرَاوِيّ.

ومن العرب من يقول: حَمْرَاوِيّ، وصَفْرَاوِيّ، فتقر الهمزة من غير قلب تشبيهاً بألف كساء. قال في التوشيح^(١): وذلك قليل رديء نقله أبو حاتم في كتاب التذكير والتأنيث^(٢).

وفي همزة غيرها^(٣) تالية ألف وجهان: الإقرار والقلب، سواء كانت أصلية كقُرَاء ووضَاء، أو ملحقة بأصل كعِلْبَاء، أو منقلبة عن أصل ككِسَاء فيقال: قُرَاوِيّ، وقُرَاوِيّ، ووضَاوِيّ، ووضَاوِيّ، وعِلْبَاوِيّ وكسَاوِيّ وكسَاوِيّ والتصحيح في الأصلية أجود من القلب، قاله ابن مالك.

قال أبو حيان: فيفهم منه أن القلب في الآخرين أجود. قال: والذي ذكره غيره: أن القلب في باب عِلْبَاء أحسن والإقرار في باب كساء أحسن بناء لباب النسب على باب التثنية قال: وقد قالوا في باب التثنية: كسايان، فلا يقاس عليه النسب فيقال: كسايي بالياء اهـ.

(ص): ويقال في قُعَيْلَة: قُعَلِيّ، وقُعَلِيّ؛ وقُعُولَة: قُعَلِيّ ما لم يكن مضاعفاً أو أجوف صحيح اللام. قال ابن مالك: أو تعدم الشهرة، وشذ نحو: سَلِيمِيّ. وقاس أبو البركات بن الأنباري نحو: الحنفي^(٤) في المذهب. وأثبت الأخفش واو فعولة، وحذفها ابن الطراوة، وأبقى الضمة. ويقاسان في فَعِيل، وفَعِيل معتلي اللام لا صحيحين في الأصح.

(١) «التوشيح» لخطاب بن يوسف المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ.

(٢) «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني المتوفى سنة ٢٥٥ هـ. انظر إنباه الرواة (٦٢/٢).

(٣) أي غير ألف التأنيث السابقة.

(٤) كانت في الأصل «الحنيفي»؛ والصواب من الشرح بعد عشرة أسطر.

وثالثها: يقاسان في ياء ثالثة.

ورابعها: في فَعِيل فقط.

(ش): يقال في النسب إلى قُفَيْلَة بَضَمَ الفاء، وفتح العين فُعَلِيّ كذلك بحذف الياء الزائدة، وقاء التانيث نحو: جُھَيْنَة وَجُھَيْي، وَضُبَيْعَة وَضُبَيْي، وَشَدَّ ذُكَيْنَة وَذُكَيْنِي بإثبات الياء.

ويقال في قُفَيْلَة بفتح الفاء، وكسر العين فُعَلِيّ بفتحهما، وحذف الياء والتاء كَحَنَفِيَّة وَحَنَفِيّ، وَرَبِيعَة، وَرَبِيعِيّ.

وشد قولهم في سَلِيم: سَلِيمِي وفي عَمِيرَة عَمِيرِيّ، وفي السليقة: سَلِيقِي بإثبات الياء من غير تغيير. وقاس الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري: الحنفيّ في النسبة إلى مذهب أبي حنيفة فرقاً بينه وبين المنسوب إلى قبيلة بني حنيفة حيث يقال فيه: حنفيّ، كما فُزِقُوا بين المنسوب إلى المدينة النبوية وإلى مدينة المنصور^(١)، فقالوا في الأول: مَدَنِيّ، وفي الثاني مَدِينِيّ.

ويقال في قُفُولَة: فُعَلِيّ بحذف الواو والتاء، وفتح العين سواء كانت اللام صحيحة كَحَمُولَة وَحَمَلِيّ، وَرُكُوبَة وَرُكُوبِيّ أم معتلة كَعَدَوَة وَعَدَوِيّ، هذا مذهب سيويه^(٢).

وذهب الأخفش والجزمي والمبرد: إلى أنه يُنسَب إليه على لفظه كقولهم في أزد شُنُوءَة شُنُوءِيّ^(٣).

وذهب ابن الطراوة: إلى أنه تحذف الواو، ويترك ما قبلها على الضمّ، فيقال: حَمَلِيّ، وَرُكُوبِيّ.

فإن ضوعفت الثلاثة كَمَدِيدَة، وَضُرْبَة تصغير العدة والضرة، وَشَدِيدَة، وَقَدِيدَة، وَضُرُورَة لم تحذف الياء ولا الواو كراهة اجتماع المثليين لو حذف، فإنه كان يصير عَدَدِيّ، وَضُرُورِيّ، وَشَدِيدِيّ، وَقَدِيدِيّ وَضُرُورِيّ، فَهَرَبُوا إلى الفصل بين المثليين بالياء والواو، والنسبة إليها على لفظها، فقالوا: عَدِيدِيّ، وَشَدِيدِيّ، وَضُرُورِيّ.

وكذا إن اعتلت عينها واللام صحيحة لا تحذف كلويزة وَلُؤِيزِيّ وَطَوِيلَة وَطَوِيلِيّ، وَقُولَة وَقَوُولِيّ.

فإن اعتلت هي واللام أيضاً حذفت كطَوِيَة وَطَوَوِيّ، وَحَيَّة وَحَيَوِيّ، وَطَهِيَة وَطَهَوِيّ.

(١) مدينة المنصور هي بغداد، وهي مدينة السلام؛ والنسبة إليها مدِينِيّ. انظر معجم البلدان (٧٩/٥).

(٢) انظر الكتاب (٣٤٥/٣).

(٣) والنسبة إلى شُنُوءَة عند سيويه: شَتِيّ. انظر الكتاب (٣٤٥/٣).

ويقال في قُتِيل وقَعِيل صحيحي اللام أو معتلين: قُتَيْي وقَعْلِي بحذف الياء.

مثال الصحيحين: هُذِيل وهُذْلِي، وَتَقِيف وَتَقْفِي.

ومثال المعتلين: قُصَيِّ وقُصَوِيَّ وعَلِيَّ وعَلَوِيَّ.

وفي قياس ذلك أقوال أصحها مذهب سيبويه: يقاس في المعتلين دون الصحيحين فإنهما ينسب إليهما على لفظهما ككُتَيْب، وكُتَيْي، وتَمِيم وتَمِيمِي، وما جاء من الحذف يحمل على الشذوذ.

والثاني: يقاس الصحيحان قياساً مُطَرِّداً كالمعتلين، وعليه المبرد.

والثالث: إن كانت الياء ثالثة حذفت نحو: قُرَيْش وقُرَيْشِي، وهُذِيل وهُذْلِي قاله المهاذبي.

قال أبو حيان: وهذا خلاف لمذهب سيبويه ولمذهب المبرد أيضاً.

والرابع: يقاس في فعيل لكثرة ما جاء فيه.

سمع غير ما تقدم: ضَبْرِي من بني ضَبِير، وقُفَيْمِي من بني قُفَيْم «كِنَانَة»^(١) ومُلَجِي في مَلَج حَزَاعَة، وقُرَيْمِي في قُرَيْم، وسُلَيْمِي في سُلَيْم.

بخلاف فَعِيل فإنه لم يحذف منه إلا قُفَيْف وقُفْفِي، فالقياس على هذه اللفظة الواحدة في غاية البعد والضعف.

أما فَعُول فليس فيه إلا النسبة على لفظه من غير تغيير وفاقاً كَعَدُوَّ، وَعَدَوِيَّ.

(ص): ويفتح غالباً كسر فعل مثلث الفاء وجوباً، وقِيل جوازاً وباب تغلب سماعاً، وقِيل: قياساً لا باب جندل وفاقاً.

(ش): إذا نسبت إلى فَعِيل بفتح الفاء وكسر العين، أو فَعِيل بكسر الفاء والعين، أو فَعِيل بضم الفاء وكسر العين فتحت العين من الثلاثة كَتَمَرٍ وَتَمَرِي، وإِلِيل وإِلْئِي، ودُكِل ودُكْلِي.

وكذا ما ختم بئاء التانيث من ذلك كَشَقْرَة وشَقْرِي، وَحَبْرَة وَحَبْرِي.

وشَذَّ قولهم في الصَّعق: صِوَقِي بكسر العين والصاد^(٢) قبلها إتباعاً.

وقال أبو حيان: ولا أعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو: نَمِر وإِيل، ودُكِل إلا

(١) أما النسبة إلى «قُفَيْم دارم»: فقِيَمِي. قاله في القاموس (١٦٢/٤).

(٢) قال في القاموس (٢٦٢/٣): «الصَّعق... ككُتِف... لقب خويلد بن نفيل، وفارس لبني كلاب، ويقال فيه الصَّعِقُ كإِيل، والنسبة صَعَقِي وصِعَقِي كعِنِي على غير قياس».

ما ذكره طاهر القزويني^(١) في مقدّمة له: أن ذلك على جهة الجواز، وأنه يجوز فيه الوجهان.

وقد تفتح العين المكسورة من الرباعي كَتَفَلَبَ وَتَغَلَبَ وَتَثَرَبَ وَتَثَرَبَ، ومشرق ومغرب، ومَشَرَقِيّ ومَغَرَبِيّ.

وقد اختلف في قياس ذلك على قولين: أصحهما وهو مذهب الخليل وسيبويه أنه شاذ، يحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه.

والثاني: أنه مطرد بنقاس. وعُزِّي إلى المبرّد، وابن السراج، والزماني، والفارسي، والصيمريّ وجماعة.

قال أبو حيان: هكنا نقل الخلاف في هذه المسألة بعض أصحابنا.

وذهب أبو موسى: إلى توسّط بين القولين، وهو أن المختار ألاّ يفتح. قال: وهذا مخالف لقول سيبويه من أنه شاذ، ولقول المبرّد أنه مطرد، ولا يختار الكسر.

قال: ونقل أبو القاسم البطلوسي في شرحه لكتاب سيبويه: أن الجمهور على جواز الوجهين فيه، وأنه إنما خالف فيه أبو عمرو فأوجب الكسر، قال: وهذا مخالف للنقل السابق.

ولا يغير باب جُنْدِلَ، وعُجَبَطَ، وِدْزِمَ^(٢)، وهُدْهَدَ، وعُجِلِطَ^(٣)، وسَلِسَ^(٤) مما توالى حركاته، ولم يُسكن ثانيه، وكسر ما قبل آخره، بل ينسب إليه على لفظه من غير تحويل كسره فتحة بلا خلاف.

(ص): ولا يُرَدُّ من المحذوف الفاء أو العين إلا المنقوص، وترد اللام إن كان أجوف، أو جبر في التثنية، أو جمع المؤنث، وإلاّ فوجهان، فإن عَرَضَ الوصل جاز حذفه والردّ، وعكسه، وتفتح عين المجبور، وقيل: يسكن ما أصله السكون، ولا يحذف الوصل من غير ما ذكر.

(ش): لا يُرَدُّ في النسب ما حذف من فاء أو عين إن كانت اللام صحيحة فيقال في عدة: عليّ، وفي سه: سهيّ، وفي مذ مسمى بها مُلَيّ.

ويُرَدُّ إن كانت اللام معتلة، فيقال في شَيْبَةَ: وشَوِيّ، وفي «يرى» مسمى بها: يَرَوِيّ برّد

(١) طاهر القزويني المتوفى سنة ٧٥٦ هـ. وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٢) الدرود: المرأة تَجِيء وتذهب بالليل، والناقّة المسنة (القاموس: ١١٢/٤).

(٣) لَبِنٌ مُجَلَطٌ ومُجَالَطٌ: خائر ثخين (القاموس: ٣٨٦/٢).

(٤) السِّلْسِلَةُ كَحَجَلَةٍ: عشبة كالنصي (القاموس: ٢٣٠/٢).

الفاء والعين.

وأما المحذوف اللام فيردُّ إن كان معتلّ العين سواء كانت اللام المحذوفة حرف علة كذي بمعنى صاحب، فيقال: دَوِيَّ أم حرفاً صحيحاً كشاة أصلها شَوَهة بسكون الواو كصَحْفَة، فلما حذفت الهاء باشرت تاء التانيث الواو، فانقلبت الفاء لتحركها، وانفتح ما قبلها، فالمحذوف هاء، وهو حرف صحيح، فيقال في النسبة إليه على مذهب سيبويه شَاهِيَّ برد اللّام وإبقاء الألف المبدلة. وعلى مذهب الأخفش: شُوْهي برد الواو أيضاً إلى أصلها.

فإن كان صحيح العين وجب ردّ اللام أيضاً إن جُبر بردها في التثنية كآب وإخوته فنقول: أَبَوِيَّ وَأَخَوِيَّ، كما نقول: أبوان، وأخوان ونقول: فَمَوِيَّ على لغة من يقول فموان، أو في الجمع بالألف والتاء كعضة وهنة، وسنة فنقول: عَضَوِيَّ، وهَنَوِيَّ، وَسَنَوِيَّ على لغة من جعل المحذوف منها الواو أو عَضِيَّيْ، وهَنِيَّيْ، وَسَنِيَّيْ على لغة من جعل المحذوف منها الهاء كما نقول: سَنَوَات، وَسَنَهَات.

وإن لم يجبر بردّ لاه في التثنية ولا في الجمع بالألف والياء جاز فيه وجهان: الردّ وتركه نحو: جِرْ، فيقال: جِرْحِيَّ^(١) أو جِرِّيَّ، وشَقَّة، فيقال: شَقَّهِيَّ أو شَقِّيَّ.

فإن كان المحذوف اللام، وعوّض في أوله همز الوصل جاز حذف الهمزة، والردّ، وإبقاء الهمزة وترك الردّ، فيقال في ابن، واسم: بَنَوِيَّ، وَسَمَوِيَّ، أو ابْنِيَّ واسْمِيَّ. ولا يجمع بين الهمزة والردّ لثلاثي يجمع بين العوض والمعوّض ويقال في ابن: ابْنِيَّيَّ أو ابْنِيَّ، أو بَنَوِيَّيَّ.

وتفتح عين المجبور مطلقاً سواء كان أصلها السكون أم الحركة كالأثلة السابقة، كلها تفتح عينها، وهذا مذهب سيبويه والجمهور.

وقال الأخفش: إن كان أصلها السكون سكنت؛ يقال في النسب إلى شاة: شُوْهي بسكون الواو. قال أبو حيان: وهذا منه قياس مصادم للنصّ، فهو من فساد الوضع، قال وقد رجع في «الأوسط» إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعاً عن العرب.

ولا تحذف همزة الوصل من غير ما ذكر، فيقال في النسبة إلى «امريء»: امْرِيَّيَّ، وإلى استغاثة اسْتِغَاثِيَّيَّ، والرّاء والنون من امرئ وابنم تابعان في الكسر لما بعدهما في غير النسب.

(ص): ويضعف ثاني الثنائي وضماً جوازاً إن صَحَّ، ووجوباً إن احتلَّ إلاّ بالألف فيهمز.

(١) بسكون الراء. انظر القاموس (١/ ٢٢٧ - مادة جرح).

(ش): إذا نسب إلى الثنائي وضعاً، فإن كان آخره حرف صحيح جاز تضعيفه، وعدم تضعيفه، فيقال في كَمْ: كَتَي بالتشديد، أو كَمَي بالتخفيف.

وإن كان آخره ياء، أو واواً وجب تضعيفه، فيقال في كي، ولؤ: كَيَوِي، وَلَوَيَوِي كَحَيَوِي.

وإن كان آخره ألف ضَعَف بالهمز، فيقال في لا: لامي، ويجوز لاري لما تقدّم من أن الهمزة لغير التانيث يجوز فيها الإقرار والقلب واواً.

(ص): وتبدل ياء سِقَاية، وحولاياء همزة، أو واواً، وتَزِيد «غاية» الإقرار، لا يغير ثلاثي ساكن العين صحيحها، لائمه واؤ أو ياء، فإن أنث بالتاء فتألفها يقر ما قبل الواو. وتقلب في باب بنت. ثالثها: حذف التاء، وإقرار ما قبل.

(ش): النسب إلى سقاية، وحولاياء بإبدال الياء همزة، فيقال: سِقَائِي وَحَوْلَائِي، لأنّ التاء والألف يحذفان، فتتطرق الياء، وقبلها ألف زائدة فتبدل همزة كما هو قاعدة باب الإبدال. وقد تجعل هذه الهمزة واواً فيقال: سقاوي وحولاي.

أما نحو: سقاوة، فتبقى الواو فيه على حالها، ولا تقلب همزة فيقال: سقاوي، لأنّ العرب قد تقلب الهمزة واواً، فإذا حذفت لم يجز فيها إلّا الإثبات.

وأما غاية ونحوها كطاية^(١) وثاية^(٢) مما ثالثه ياء بعد الألف ففيه ثلاثة أوجه:

النسبة إليه على لفظه، فيقال: غَائِي، وإبدال الياء همزة كما قلبت في سقاية، فيقال: غَائِي، وإبدال الهمزة المبدلة من الياء واواً فيقال: غَاوِي.

والهمزة أجود، لأن فيه سلامة من استتقال الياءات، وإبدال أخفّ من إبدالين.

ولا يُغير ثلاثي ساكن العين صحيحها لائمه ياء أو واؤ، أو خالي من تاء التانيث كَطَائِي وَعَزَوِي.

فإن أنث بالتاء كَطَائِيَةٍ وَدُمَيَّةٍ وَرُيَّةٍ^(٣)، وَعَزَوَةٍ، وَرَشَوَةٍ^(٤)، وفيه أقوال:

أحدها: وهو مذهب سيبويه^(٥) والخليل^(٦) أنه لا يُنْغَرِز أيضاً، بل ينسب إليه على لفظه

(١) الطاية: السطح، ومريد التمر، وصخرة عظيمة في أرض ذات رمل (القاموس: ٣٦٠/٤).

(٢) الثاية: مأوى الإبل عازبة أو حول البيت (القاموس: ٣١١/٤).

(٣) الزبية: الرابية لا يعلوها ماء (القاموس: ٣٤٠/٤).

(٤) الركوة، مثلية: زورق صغير، ورقة تحت العواصر، ومن المرأة فَلَّهْمُهَا (القاموس: ٣٣٨/٤).

(٥) الرشوة، بفتح الراء وضمها وكسرهما، مثلية. انظر القاموس (٣٣٦/٤).

(٦) انظر الكتاب (٣/٣٤٦)، قال سيبويه: «... فمن الناس من يقول في رَشْمَةٍ رَشْمِي، وفي ظَلْمَةٍ ظَلْمِي، =

بعد حذف التاء، سواء كان من ذوات الواو، أو من ذوات الياء.

والثاني: أنه ينسب إليه كما ينسب إلى المنقوص الثلاثي، فتقلب الياء وأو في اليائي، ويفتح ما قبل الواو فيها، وفي الواوي، فيقال: طَبَّوِي، وعُرَّوِي، وعليه يونس^(١)، واختاره الزَّجَّاج.

والثالث: التفرقة بين ذوات الياء فتفتح ما قبلها، وتقلبها وأو كالثلاثي المنقوص، وبين ذوات الواو، فتبقى ساكنة، وتقول: عُرَّوِي، وعليه ابن عصفور^(٢).

وفي النسب إلى بنت وأخت، وثنتان، وكلتا، وكَيْت، وذَيْت مذاهب.

أحدها: وعليه الخليل وسيبويه: أنه تحذف التاء، وينسب إليها كمذكراتها فيقال: بَنَوِي^(٣)، وأُخَوِي^(٤)، وَنَوِي، وَكَلَوِي^(٥)، وَكَيَوِي، وَدَيَوِي^(٦) كسائر الألفاظ المؤنثة بالتاء.

والثاني: وعليه يونس أنه يُنسب إليها على لفظها بإبقاء التاء، فيقال: رَشِي، وأُخْتِي، ورِثْتِي^(٧)، وَكَلِي أو كَلَتَوِي وَكَيْتِي، وَدَيْتِي فراراً من اللبس، وهو اختياري.

والثالث: وعليه الأخفش: أنه تحذف التاء، ويقر ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته، ويرد المحذوف، فيقال: بَنَوِي، وَأُخَوِي وَنَوِي، وَكَلَوِي، وَكَيَوِي، وَدَيَوِي.

(ص): وَيُنْسَب لاسم الجمع، والجمع المسمى به، والغالب، وما لا واحد له وإلا فالأصح ينسب لمفرده إن لم يلبس. وثالثها: إن كان غير شاذ.

= وفي دُمِيَّة: دُمِيَّة، وفي فُتِيَّة: فُتِيَّة؛ وهو القياس.

(١) قال في الكتاب (٣/٣٤٧): «وأما يونس فكان يقول في ظلية: طَبَّوِي، وفي دُمِيَّة: دُمَوِي، وفي فُتِيَّة: فُتَوِي؛ فقال الخليل: كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بِفَوَلَةٍ، لأن اللفظ بِفَوَلَةٍ إذا أسكنت العين وَقَفَلَةٍ من بنات الواو سواء. يقول: لو بنيت فَوَلَةً من بنات الواو لصارت ياءً، فلو أسكنت العين على ذلك المعنى لثبتت ياءً ولم ترجع إلى الواو، فلما رأوها آخرها يشبه آخرها جعلوا إضافتها كإضافتها، وجعلوا دُمِيَّة كَفَوَلَةٍ، وجعلوا فُتِيَّة بمنزلة فَوَلَةٍ».

(٢) وهو قول سيبويه كما صرح في الكتاب (٣/٣٤٨) قال: «وأما يونس فجعل بنات الياء في ذا وبنات الواو سواءً، ويقول في عُرْوَةٍ: عُرَوِي؛ وقولنا: عُرَوِي».

(٣) انظر الكتاب (٣/٣٦٢).

(٤) انظر الكتاب (٣/٣٦٠).

(٥) انظر الكتاب (٣/٣٦٣).

(٦) قال سيبويه: «واعلم أن ذيت بمنزلة بنت، وإنما أصلها ذِيَّة، عُمِل بها ما عُمِل ببنت» (الكتاب: ٣/٣٦٣).

(٧) قال سيبويه: «وأما يونس فيقول فُتِيَّة، وينبغي له أن يقول هَتَّتِي في هَتَّةً لأنه إذا وصل فهي تاء كناه التانيث» (الكتاب: ٣/٣٦٣).

(ش): إذا نسب إلى اسم الجمع أو الجمع المسمى به^(١)، أو الجمع الغالب، أو الجمع الذي واحده مهمل نسب إليه على لفظه، كما ينسب إلى الواحد، فيقال في قوم وتعر: قَوْمِي، وتَمَرِي.

وفي كلاب وضباب، وأنمار أسماء قبائل: كِلَابِي، وَضَبَائِي، وَأَنْمَارِي، لأنها بالعلمية لم يبق يلحظ بها مفرد أصلاً.

وفي الأنصار: أنصاري، لأنه وإن كان باقياً على جمعيته لم يخرج عنها، لكنه غالب على قبائل بأعيانهم فنسب إليه على لفظه كالعلم.

وفي شماطيط، وعباديد، وشماطيطي، وعباديدي إذ ليس له واحد معين يرجع إليه.

وأما الجمع الباقي على جمعيته، وله واحد مستعمل، فإنه ينسب إلى الواحد منه، فيقال في الفرائض: فَرَضِي، وفي الخمس^(٢): أَحْمَسِي، وفي الفُرْع^(٣): أفرعي.

قال أبو حيان: بشرط ألا يكون ردّه إلى الواحد يُغَيِّرُ المعنى، فإن كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابي، إذ لو قيل فيه: عَرَبِي ردّ إلى المفرد لالتبس الأعمّ بالأخص، لاختصاص الأعراب بالبوادي وعموم العرب^(٤).

وأجاز قوم: أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً، وخُرج عليه قول الناس: فرائضي وكُتَيْبِي، وَقَلَانِسِي.

وزهد هؤلاء: إلى أن القُمَرِي والدُّبْسِي منسوب إلى الجمع من قولهم: طيور قُمَرٌ^(٥)، ودُبْسٌ^(٦).

(١) انظر الكتاب (٣/٣٧٨ - ٣٨٠).

(٢) في الأصل «الخمس» بالخاء المعجمة؛ والصواب كما أثبتناه. والحمس: لقب تروش وكنانة وجديلة ومن تابعهم في الجاهلية لتحتمسهم في دينهم أو لالتجائهم بالحمساء وهي الكعبة لأن حجرها أبيض إلى السواد. انظر القاموس (٢/٢١٦).

(٣) في معجم البلدان (٤/٢٥٢): «الفرع - بضم أوله وسكون ثانيه وآخره عين مهملة: هو جمع إما للفرع مثل سَفَفٍ وسَفَفٍ، وهو المال الطائل المعدّ، وإما جمع الفروع مثل بازل وبَزْل، وهو العالي من كل شيء الحسن».

(٤) قال سيويه: «وتقول في الأعراب: أعرابي؛ لأنه ليس له واحد على هذا المعنى»، قال السيرافي: «يعني أن العرب من كان من هذا القبيل من سكان الحاضرة، والبادية والأعراب إنما هم الذين يسكنون البدو من قبائل العرب، فلم يكن معنى الأعراب معنى العرب فيكون جمعاً للعرب». انظر الكتاب (٣/٢٧٩) والحاشية.

(٥) القُمَرُ: جمع القُمَرَةِ، وهو ضرب من الحمام (القاموس: ٢/١٢٥).

(٦) الدُّبْسُ: جمع الأدبس من الطير، وهو الذي لونه بين السواد والحمرة (القاموس: ٢/٢٢١).

وعند الأولين هو منسوب إلى القُثرة، وهي البياض والدُّبَس، أو مثل كُزَيْبٍ مما بني على الباء التي تشبه ياء النسب.

وأجاز أبو زيد في ما له واحد شاذ^(١) كمذاكير ومحاسن أن ينسب إليه على لفظه كالذي واحده مهمل، فيقال: مَذَاكِيرِي، وَمَحَاسِنِي.

وسيؤويه ينسب إلى مفردة الشاذ فيقول: ذَكْرِي، وَحَسَنِي، لأنه قد نطق له بواحد في الجملة.

ومن الشاذ على الأول قولهم: كِلَابِي الخُلُق والقياس كَلْبِي. وقولهم في الجمع المسمى به: فُزْهُودِي نسبة إلى الفراهيد والقياس: فراهيدي.

وإذا سمي بنحو: تمرات، وأرضين وسنين، ثم نسب إليها فتحت عين تمرات، وأرضين وكسر فاء سنين فرقا بين النسبة إليها حال العلمية وبين النسبة إليها حال الجمعية، فإنه في كلا الحالين يلزم حذف الألف والتاء، والياء والنون، فلو أسكنت العين، وفتحت الفاء لاتبس فيقال في الخَلَم: تَمْرِي، وَأَرْضِي، وسني، وفي الجمع: تَمْرِي، وَأَرْضِي، وسِنَوِي، أو سَنِي.

[شواذ النسب]

(ص): شواذ النسب المخالفة لما مر لا تحصى، ومنها:

بناء قَعْلَل من جزئي المركب، ولحاق الباء لأبعض الجسد، مبنية على فعال، أو ملحقا بها ألف ونون للمبالغة، والفرق بين الواحد وجنسه والزيادة والإغناء عنها بفعَال من الحرفة، وفاعل، وفعل بمعنى صاحب الشيء، وإقامة أحدهما مقام الآخر أو غيرهما. وقاس المبرّد باب فعال، وتخفّف الباء، فيعوض قبل اللام ألف، ولا يُجمعان إلا شذوذاً.

(ش): ما سمع من النسب مُعْتَرَاً لم يُذكر في هذا الباب أو متروكاً فيه التنبير المقرّر فيه لم يُقَس عليه، وعدّ في شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها، وهي كثيرة لا تحصى، فمن المُعْتَر قولهم في النسب إلى السَّهْل: سَهْلِي بضم السين، وهو خلاف ما تقرّر، فلا يقاس عليه بحيث يقال في كَلْب: كَلْبِي بضم الكاف، وقولهم في الشتاء: شِتْرِي، وقياسه: شِتْنَانِي على لفظه، وقولهم في البصرة: بَصْرِي بكسر الباء، وقياسه فَتْحُهَا، وللشيخ الهَم^(٢) دُهرِي بضم الدال نسبة إلى الدهر، وقياسه فَتْحُهَا. وفي خراسان: خُرْسِي وخُرَاسِي، وفي

(١) نسب سيويه في الكتاب (٣/٣٧٩) إلى أبي زيد القول إن النسبة إلى محاسن محاسنتي لأنه لا واحد له.

(٢) الشيخ الهَم: القاني.

الرّي: رَازِيّ، وفي مرو: مَزَوِيّ، وفي دراب جَزْد^(١) دراوَزْدِيّ، وفي دار البطيخ^(٢): دَرِيخِيّ، وفي سوق الليل سُقْلِيّ.

ومن المتروك تغييره: والقياس أن يُغَيَّرَ قَوْلُهُم: كَلْبٌ عَمِيرِيّ في النسب إلى عَمِيرَة^(٣).

ومن شواذ النسب بناؤهم فَعَلَل من جُزئي المركّب كقولهم في عبد شمس: عَشَشِيّ، وفي عبد الدار: عَبَلَرِيّ، وفي امرئ القيس: مَرَقَسِيّ، وفي عبد القيس: عَبَقَسِيّ، وفي حضرموت: حَضَرَمِيّ.

ومنها لحاق ياء النسب أسماء أبعاد الجسد مبنية على فَعَال أو مزيداً في آخرها ألف ونون للدلالة على عظمها كقولهم: أَنَاثِيّ للعظيم الأنف، ورَأْسِيّ للعظيم الرأس، وعَصَادِيّ للعظيم العضد، وَفَحَاذِيّ للعظيم الفخذ، وفي الذي طوله أو عرضه شبر: أَحَادِيّ أو شبران ثُنَائِيّ، أو ثلاثة: ثُلَاثِيّ. وهكذا رُبَاعِيّ، وخُمَاسِيّ، وسُدَاسِيّ وسُبَاعِيّ، فلا يقاس على شيء من ذلك بحيث يقال في العظيم الكبد أو الوجه: كِبَادِيّ، أو وَجَاهِيّ، بل يقتصر على ما سمع، وكقولهم في العظيم الرقبة، والجمّة، واللحية، والشعر: رَقَبَاتِيّ، وَجَمَانِيّ وَلِحْيَانِيّ، وَشَعْرَانِيّ فلا يقاس عليه، بحيث يقال في العظيم الرأس: رَأْسَانِيّ.

ومنها لَحَاقُ الياء علامة للمبالغة كقولهم: رجل أعجميّ وأشعريّ، وأحمريّ أو للفرق بين الواحد وجنسه كزَنَجٍ وَزَنَجِيّ، وَمَجُوسٍ وَمَجُوسِيّ، ويهود ويهوديّ، وروم وروميّ، أو زائدة إما لازمة ككروسيّ، وخواريّ وكَلْبٌ زَيْنِيّ^(٤)، فهذه الياء ليست للنسب، بل هي زائدة، فبنيت الكلمة عليها، أو غير لازمة كقوله:

١٧٨٣ - والذَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِيّ^(٥)

ولا يقال: إنها زائدة للمبالغة، لأنها قد استفيدت من بنائه على فَعَال، ولا يقاس على شيء مما ذكر.

(١) دراب جرد، وكتب «دراجر» بفتح الدال وسكون الباء وكسر الجيم وسكون الراء: كورة يفارس عثرها دراب بن فارس، معناه: دراب كرد، دراب: اسم رجل، وكرد: معناه عمل، فعزّب بنقل الكاف إلى الجيم. انظر معجم البلدان (٢/٤٤٦).

(٢) دار البطيخ: محلّة كانت ببغداد كان يباع فيها الفواكه (معجم البلدان: ٢/٤١٩).

(٣) قال في اللسان (٦٠٧/٤): «عَمِيرَة: أبو بطن، وزعمها سيبويه في كلب؛ والنسب إليها عَمِيرِيّ شاذّ». ولفظ سيبويه في الكتاب (٣٣٩/٣): «وقد تركوا التغير في مثل حنيفة ولكنه شاذّ قليل، قد قالوا في سلمية: سَلِيمِيّ، وفي عَمِيرَة كلب: عَمِيرِيّ. وقال يونس: هذا قليل خبيث».

(٤) في القاموس (٢٣٢/٤): «الزَيْنِيَّة كَهَبْرِيَّة: متروك الجن والإنس، والشديد، الشرطي؛ جمعها زبانية، أو واحدها زَيْنِيّ».

(٥) تقدم برقم (٧٤٨).

ومنها: الإغناء عن ياء النسب، بصوغ فَعَال من الحرفة: كخَبَّازَ وقَزَّازَ، وسَقَّاءَ، وبَقَّاءَ^(١)، وزَجَّاجَ، وبَزَّازَ، ويقَال، وخِيَّاطَ ونَجَّارَ.

ويَصَوِّغُ فاعِل وقِيلَ بمعنى صاحب الشيء كتامر، ولابن، ونابل أي صاحب تمر، ولبن، ونبل. وطَعِمَ، وَلَبِنَ، وعَمِلَ أي صاحب طعام، ولبن، وعمل.

وقد يقام فَعَال مقام فاعِل كنبَّال بمعنى: نابل أي صاحب نبل، وخَرَجَ عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَأَيْكَ بِظُلَّامٍ لِّلْجَنَّةِ﴾ [فصلت: ٤٦] أي بذي ظلم.

وقد يقام فَاعِل مقام فَعَال: كحائك في معنى حَوَّك، لأن الحياكة من الحرف.

وقد يقام غيرهما مقامهما نحو: امرأةٍ مِعْطَارٍ، أي ذات عطر وناقةٍ مِخْضِيرٍ^(٢).

وكل هذا موقوف على السَّماع، ولا يقاس شيء منه وإن كان قد كثر في كلامهم قال سيبويه^(٣): فلا يقال لصاحب البر: بَرَّار، ولا لصاحب الشعير: شُعَّار، ولا لصاحب الدَّقِيق: دَقَّاق، ولا لصاحب الفكاكة: فَكَّاه.

والميرد يقيس باب فاعِل وفَعَال، لأنه في كلامهم أكثر من أن يحصى وقد تخفف ياء النسب بحذف إحدى ياءيهما، فيعوض منها ألف قبل لام الكلمة كقولهم في يماني: يماني، وفي شامي: شامي، ويصير الاسم إذ ذاك منقوصاً تقول: قام اليماني، ورأيت اليماني، ومررت باليماني، ولأجل كون هذه الألف عوضاً من الياء المحذوفة لا يجتمعان إلا شذوذاً في الشعر.

التقاء الساكنين

(ص): التقاء الساكنين: الغالب أنه لا يكون في الوصل إلا في حرف لين مع مدغم متصل، وقد يغيَّر بإبدال الألف همزة، وأنه فيما عداه يحذف الأول، إن كان مدّاً، أو نون تأكيد، أو لدن، والأوَّ يحرك ما لم يكن الثاني آخر كلمة، فهو، وإنَّه يحرك بالكسر، وقد يفتح أو يضم لموجب، فإنَّ الواو بعد فتح لجمع تضمٍّ، ولغيره تكسر، وإن نُون «عن» تكسر مطلقاً، و«من» مع غير اللام، وتفتح معها، وتحذف إن لم تدغم بكثرة وفاقاً لأبي حيان. وقال ابن مالك: بقلة واين عصفور: ضرورة. وحذف التنوين، وضمه يتلو ضمَّ لازم لَقَّةً.

(ش): لا يخلو التقاء الساكنين من حذف أحدهما أو تحريكه، وهو الأصل لأنه أقل إخلالاً، ولذلك لا يعدل إليه إلا بعد تعدُّره بوجه ما.

(١) كذا في الأصل؛ ولم أمتد إلى معناها.

(٢) أي ذات حُضْر، والحضر: ارتفاع الناقة أو الفرس في عدوه. انظر القاموس (١٠/٢).

(٣) انظر الكتاب (٢٨٢/٣).

وأصل التخفيف أن يكون من الساكن المتأخر، لأن الثقل ينتهي عنده، ولذلك لا يكون التأثير في الأول إلا لوجه يريجه.

وقيل: الأصل تحريك الساكن الأول، لأن به التوصل إلى النطق بالثاني، فهو كهزمة الوصل.

وقال قوم: الأصل تحريك ما هو طرف الكلمة أول الساكنين كان أو ثانيهما، لأن الأواخر مواضع التغيير، ولذلك كان الإعراب آخراً.

والتقاء الساكنين من الأحوال العارضة للكلمة، ثم تارة يكون الساكن أصله الحركة، وتارة لا.

ويلتقيان في الوقف مطلقاً سواء كان الأول حرف علة أم لا، نحو: يَعلَمون، وصَرَف. ولا يلتقيان في الوصل إلا وأولهما حرف لين، وثانيهما مدغم متصل نحو: دابةٌ، ودويةٌ، والضالِّين، بخلاف المنفصل، فيحذف له الأول وربما ثبت كقراءة: ﴿عَنَّهُ لَهْلَهَى﴾^(١) [عبس: ١٠]. ﴿مَالِكٌ لَا تَنَاصَرُونَ﴾^(٢) [الصفات: ٢٥].

وربما فرّ من التقائهما في المتصل بإبدال همزة مفتوحة من الألف: فرىء: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُشْعَلُ عَنْ نَفْسِهِ إِبْشِرٌ وَلَا جَانٌ﴾^(٣) [الرحمن: ٣٩]. ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٤) [الفاتحة: ٧] وقال الشاعر:

١٧٨٤ - وللأرضي أنما سُودها ففتحجَلت يَبَاضاً، وأما يَبْضُها فاذْهَأتِ^(٥)

(١) قراءة «تلهى» بإدغام تاء المضارعة في تاء «فعل» قرأ بها البزي عن ابن كثير. انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٤١٩/٨).

(٢) قراءة «تناصرون» بتشديد التاء، بإدغام التاء الأولى في الثانية. انظر البحر المحيط (٣٤٢/٧).

(٣) «جان» بالهمز، قرأ بها الحسن وعمر بن حبيب (البحر المحيط: ١٩٤/٨)، وانظر الحاشية التالية.

(٤) «الضالِّين» بالهمز، قرأ بها أيوب السخيتاني؛ قال أبو حيان في البحر المحيط (١٥١/١): «وقرأ أيوب السخيتاني: ولا الضالِّين، بإبدال الألف همزة فراراً من التقاء الساكنين؛ وحكى أبو زيد: دابةٌ وشابةٌ في كتاب الهمز، وجاءت منه ألفاظ، ومع ذلك فلا ينقاس هذا الإبدال لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس، نصَّ على أنه لا ينقاس التحويون؛ قال أبو زيد: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ: فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان؛ فظننت قد لحن حتى سمعت من العرب دابةٌ وشابةٌ».

(٥) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٣٢٣) والدرر (٢٨٧/٦) ومزَّ صناعة الإعراب (ص ٧٤) وشرح المفصل (١٢/١٠) والمحشوب (٤٧/١)، والممتع في التصريف (ص ٣٢٢). ويلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥٢/٢) والخصائص (١٢٧/٣، ١٤٨) ووصف المباني (ص ٥٧).

ورواية الديوان «فتحجَلت» مكان «فتحجَلت» ويروى «فاسوأت» مكان «فاذهأت» وعلى كلا الروایتين فالأصل فيها «ادهام» و «اسوأت».

قال أبو حيان^(١): ولا ينقاس شيء من ذلك إلا في ضرورة الشعر على كثرة ما جاء منه.

فإن لم يكن الثاني مدغماً حلف الأول، إن كان حرف مدّ، أو نون توكيد خفيفة، أو نون «لذن» كقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ ادْخُلُوا النَّارَ مَعَ الْكَاذِبِينَ﴾ [التحریم: ١٠] ﴿يَقُولُوا أَلَيْهَ﴾ [الإسراء: ٥٣]. ﴿أَفَى اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وتقول: اضرب الرجل، تريد: اضربن ورأيت له الصباح، أي لذن.

وشد لإثبات الألف في قولهم: التقت حلفتا البطان^(٢) وقولهم في القسم: ها الله، وإي الله بإثبات الألف والياء، وكسر نون لذن كقوله:

١٧٨٥ - تَنْتَهَضُ السَّرْعَةُ فِي ظَهْرِي مَنِ لَذْنُ الظُّهْرِ إِلَى الْعُصْبِ^(٣)
وإن كان غير ذلك حرك، أعني الأول نحو: اضرب الرجل، إلا أن يكون الثاني آخر كلمة فيحرك هو أي الثاني، كائِنْ، وَكَيْفَ وَأَمْسٍ، وَحَيْثُ، وَمُنْذُ.

وإذا كان الأول تنويناً فالأصل فيه عند النقاء الساكنين الكسر نحو: مررت بزيد الظريف، فإن كان بعد الساكن مضموم مضمماً لازماً، فمن العرب من يضم إتباعاً نحو: هذا زيد اخرج إليه، وفيهم من يكسر.

فإن كانت الضمة عارضة فليس إلا الكسر نحو: زيد ابنك، وزيد اسمك.

وقال الجزمي: حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقاً لغة، وعليها قرىء: ﴿أَخَذَ اللَّهُ الصُّمَّةَ﴾^(٤) [الإخلاص: ١، ٢]، ﴿وَلَا إِلِيلَ سَابِقُ النَّهَارِ﴾^(٥) [يس: ٤٠]. وقال:

(١) انظر تفسير البحر المحيط (١/١٥١).

(٢) البطان: الحزام الذي يجعل تحت بطن الدابة، وهو بمنزلة التصدير الذي يتقدم الحقب؛ والمقَب: الحبل يشد في حقو البعير؛ فيقال: «التقى البطان والحقب» كما يقال: «التقت حلفتا البطان»؛ وإذا التقيا دلّ التقاؤهما على اضطراب العقد وإنحلاله. يضرب المثل في تقادم الشر. انظر اللسان (١٣/٥٣ - بطن) و (١٠/٦٢ - حلق)، والمستقصى (١/٣٠٦) والميداني (٢/١٨٦) والمقد الفريد (٣/١٢١).

(٣) تقدم هذا الرجز برقم (٨٤٨). وكسر نون «لذن» إمّا على أنها اسم مجرور بـ «مِنْ» على لغة قيس، وإما لأنها مبنية على السكون ثم كسرت متناً من النقاء الساكنين.

(٤) قرأ «أخذ» بحذف التنوين: أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وابن أبي إسحاق وأبو السمال وأبو عمرو، في رواية يونس ومجرب والأصمعي واللؤلؤي وعبيد وهارون عنه. انظر البحر المحيط (٨/٥٢٩، ٥٣٠).

(٥) «سابق» بالضم، و «النهار» بالتصحب. وهي قراءة عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير؛ ذكره أبو حيان في =

١٧٨٦ - ولا ذَاكِـرِ اللَّـةِ إِلَّا قَلِيلاً^(١)

وأصل ما حرك من الساكنين الكسرة، لأنها حركة لا توهم إعراباً إذ لا يكون في كلمة ليس فيها تنوين، ولا ما يعاقبه من أل والإضافة.

بخلاف الضم والفتح، فإنهما يكونان إعراباً، ولا تنوين معهما.

قال صاحب «البيسط»: هذا قول النحويين، قال: ويحتمل أن يقال الفتح الأصل، لأن الفرار من الثقل، والفتح أخف الحركات، فكان أصلاً.

أو يقال: لا أصل في الالتقاء لحركة بل يقتضي التحريك خاصة، وتعيين الحركة يكون لوجوه تخص.

ويعدل عن الكسر: إنا للتخفيف، كائناً، وكثيف، لأن الكسر مجانس للماء فتقل اجتماعهما، وأشبّه اجتماع مثلين، ومنه: ﴿أَلَمْ أَكُنْ﴾ [آل عمران: ١ - ٢] بفتح الميم.

أو للجبر كقبُلَ ويعُدُّ، لأنهما لما حلف ما أضيفا إليه، وثبنا صار لهما بذلك وهن فجبنا بأن بنيا على الضم لتخالف حركة بنائهما حركة إعرابهما.

أو للإتباع، ثم تارة يكون إتباعاً لحركة ما قبل وتارة يكون لما بعد كئذ، ضمة الدال قبلها إتباعاً لضمة الميم قبلها ونحو: ﴿قُلْ ادْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠] ضمت لام «قل» إتباعاً لضمة العين بعدها، أو ردّاً إلى الأصل نحو: مُدَّ اليوم، تحرك بالضم، لأن أصله منذ، فیرد إلى أصله.

وتجنباً للبس كانت، و«اضربن» لخطاب المذكر حُرِّكَ^(٢) بالفتح لئلا يلتبس بخطاب المؤنث، أو حملاً على نظير ك «نحن» حرك بالضم حملاً على «هم» والواو.

= البحر المحيط (٣٢٣/٧) وقال: «قال المبرد: سمعته يقرأ، فقلت: ما هذا؟ فقال: أردت سابق النهار فحذفت لأنه أخف». انتهى. وحذف التنوين فيه لالتقاء الساكنين».

(١) عجز بيت من المتقارب، وصلده:

فَسَاكِنَتِهِ غَيْبٌ مَسْتَحْتَبٌ

وهو لأي الأسود الدولي. في ديوانه (ص ٥٤) والأغاني (٣١٥/١٢) والأشياء والنظائر (٢٠٦/٦) وخزانة الأدب (٣٧٤/١١)، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩) والدرر (٢٨٩/٦) وشرح أبيات سيويه (١٩٠/١) وشرح شواهد المغني (٩٣٣/٢) والكتاب (١٦٩/١) ولسان العرب (٥٧٨/١) - عتب، ٤٤٧/١١ - صل) والمقتضب (٣١٣/٢) والمنصف (٢٣١/٢). وبلا نسبة في الإنصاف (٦٥٩/٢) ووصف المباني (ص ٤٩، ٣٥٩) وسر صناعة الإعراب (٥٣٤/٢) وشرح المفصل (٦/٢، ٣٤/٩، ٣٥) ومجالس ثعلب (ص ١٤٩) ومغني اللبيب (٥٥٥/٢).

(٢) أي الباء والتون من «اضربن».

أو إثباتاً للتجانس نحو: «إسحار» مسمًى به إذا رَحِمَ، فإنه تحذف راءه الأخيرة، فيبقى آخر الكلمة راء ساكنة بعد ألف ساكنة، فتحرك بالفتح لمجانسة الألف.

والغالب في نون «من» أنها تفتح مع حرف التعريف، وتكسر مع غيره نحو: «ومن الناس» [البقرة: ٢٠٤، وغيرها]. «من الذين فوّقوا دينهم» [الروم: ٣٢]. «من ابنك».

وقلّ عكسه: أي الكسر مع حرف التعريف والفتح مع غيره، وكذا حذفها مع حرف التعريف كقوله:

١٧٨٧ - كَانَتْهُمَا مِلَّانَ لَمْ يَتَغَيَّرَا^(١)

أي من الآن.

وقد جعل ابن مالك هذا قليلاً، وجعله ابن عصفور وغيره من الضرورات، ونازعهما أبو حيان، فقال: إنه حسن شائع لا قليل ولا ضرورة.

قال: ولو تَبَيَّنَا دواوين العرب لاجتمع من ذلك شيء كثير، فكيف يجعل قليلاً أو ضرورة، بل هو كثير، ويجوز في سعة الكلام. قال: وطالما بنى النحويون الأحكام على بيت واحد، أو بيتين، فكيف لا يبني جواز حذف نون «من» في هذه الحالة، وقد جاء منه ما لا يحصى كثرة قال: نعم لجوازه شرط، وهو أن تكون اللام ظاهرة غير مدغمة فيما بعدها، فلا تقول في مَن الظالم: م الظالم، ولا في: «من الليل»: «م الليل».

قال: وتظير ذلك حذف نون «بني»، فإنهم لا يحذفونها إلا إذا كان بعدها لام ظاهرة، فيقولون في بني الحارث: بلحارث، ولا يقولون في بني النجار: بلنجار قال: ووقع في شعر المؤرج التغلبيّ حذف نون «من» عند لام التعريف المدغم في النون إلا أنه حين حذف النون أظهر لام التعريف قال:

١٧٨٩ - الْمُطْعَمِينَ لَدَى الشُّتَا ء سَدَائِفًا مِلْنَيْبِ غُرَا^(٢)

انتهى.

والغالب في نون «عن» أنها تكسر مطلقاً مع لام التعريف ومع غيره، نحو: رضي الله عن المؤمنين وعن ابنك.

وقد تضم مع اللام: حكى الأخفش: «عنُ القوم».

(١) تقدم برقم (٨٠٣).

(٢) البيت من مجزوء الكامل، ونسبه لتغلي من دون تحديد في الأشباه والنظائر (١٦١/٦). وهو بلا نسبة

في الدرر (٢٩٣/٦).

والشاهد فيه قوله «ملنب»، وأصلها: «من النيب» فحذف نون «من» مع «أل» المدغمة.

قال أبو حيان: وليس لها وجه من القياس.

والغالب في الواو المفتوح ما قبلها الضم إن كانت للجمع نحو: اخْتَشَرُوا الناس، والكسر إن لم تكن للجمع نحو: لَوِ استطعنا.

وقد ترد بالعكس فتكسر واو الجمع، وتضم واو غيره. وقد تفتح واو الجمع، قرئ: ﴿اشْتَرَوْا الْكَبْلَةَ﴾ [البقرة: ١٦] بالفتح^(١).

الإمالة

(ص): الإمالة هي أن تنحي الصوت جوازاً بالألف نحو الياء لكونها بدلها في طرف أو آيلة إليها، أو بدل عين ما يقال فيه «فُلْتُ». أو تلوها ياء أو قبلها، ولو مفصولة بحرف أو حرفين ثانيهما هاء، أو تلوها كسرة، أو قبلها بحرف أو حرفين أولهما ساكن، أو بينهما هاء.

(ش): المقصود بالإمالة تناسب الصّوت، وذلك أن الألف والياء وإن تقاربا في وصف قد تباينا من حيث أنّ الألف من حروف الحلق والياء من حروف الفم، فقاربوا بينهما بأن نَحَوَا بالألف نحو الياء ولا يمكن أن ينحي بها نحو الياء حتى ينحي بالفتحة نحو الكسرة، فيحصل بذلك التناسب.

ونظير ذلك اجتماع الصاد والدّال، واجتماع السين والدّال، فإن كُلاً من الصاد والسين يشرب صوت حرف قريب من الدّال، وهو صوت الزّاي، لأن الصاد مُسْتَقِلٌّ مطبق مهموس رِخْو والدال بخلاف ذلك؛ والسين مهموس فأشربا صوت الزّاي لموافقته للدّال في كونها مجهورة شديدة، وإنما فعلوا ذلك ليتقارب ما تباعد من الحروف.

ثم الإمالة جائزة لا واجبة بالنظر إلى لسان العرب، لأن العرب مختلفون في ذلك. فمنهم من أمال وهم: تميم وأسد، وقيس، ويمامة أهل نجد، ومنهم من لم يُعَلِّ إِلَّا في مواضع قليلة وهم: أهل الحجاز^(٢).

وباب الإمالة الاسم والفعل بخلاف الحرف، فإنه وإن أُمِيل منه شيء فهو قليل جداً بحيث لا ينقاس، بل يقتصر فيه على مورد السّماع.

وأسابغ الإمالة فيما ذكر أبو بكر بن السّراج^(٣) استخراجاً من كتاب سيبويه ستة: وهي

(١) قرأ بها أبو السمال قعنب بن أبي قعنب المدوي. ذكره أبو حيان في البحر المحيط (٢٠٤/١) وقال: «وجه الفتح إتباعها لحركة الفتح قبلها».

(٢) ذكر سيبويه المواضع التي لا يميلها أهل الحجاز. انظر الكتاب (١١٧/٤)، (١١٨).

(٣) انظر الموجز في النحو لابن السّراج (ص ١٣٩).

كسرة تكون قبل الألف أو بعدها^(١)، وياء قبلها^(٢)، وانقلاب الألف عن الياء، وتشبيه ألف بالألف المنقلبة عن الياء، وكسرة تعرض في بعض الأحوال، وذلك ما لم يمنع من ذلك مانع على ما تبين وشرح فيه. قال أبو حيان: وقد زاد سيبويه ثلاثة أسباب شاذة، وهي شبه الألف بالألف المشبهة بالألف المنقلبة، وفرق بين الاسم والحرف، وكثرة الاستعمال^(٣). اهـ.

فتقول إذا كانت الألف متطرفة منقلبة عن الياء وأصلية نحو: فتى ورمى، وملهى، ورمى سواء كانت في اسم أو فعل، وسواء كانت ألفاً منقلبة عن ياء أصلية أم عن ياء منقلبة عن واو نحو: ملهى وأعطى.

وكذا، إن كان مألهاً إلى الياء فإنها تمال، مثاله ألف التانيث المقصورة فإنها تؤول إلى الياء في حال التشنية والجمع باتفاق من العرب، وقيدته في التسهيل^(٤) بقوله دون مازجة زائد احترازاً من نحو قفا وقفا لأن ألفه تؤول إلى الياء مع ياء الإضافة في لغة هذيل، وتقرأ ألفاً في لغة غيرهم.

قال أبو حيان: وهذه المسألة أعني إذا كانت الألف لا تؤول إلى الياء إلا بممازجة زائد فيها خلاف. فالظاهر من مذهب سيبويه أنه يسوّي فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو بين الاسم وبين النقل، ولا يفرّق بينهما في جواز الإمالة.

قال سيبويه^(٥): وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو: قفا وعصا، قال: أرادوا أن يَفْصِلُوا بينهما وبين بنات الياء وهو قليل.

وفرق النحويون: الفارسي وغيره بين الأسماء والأفعال، فيطردون الإمالة في الفعل، ويجعلونها شاذة في الاسم. قال: وإنما غرّ النحويين في ذلك - والله أعلم - ما حكى من أن القُرْاء السبعة اتَّفَقَتْ - فيما كان على ثلاثة أحرف من الاسم، وألفه منقلبة عن واو - على الفتح، والقراءات سنة متبعة، وقد يتفقون على الجائر، ولا يقدح اتِّفَاقهم إذا سُلِّم في نقل سيبويه. انتهى.

وكذا تمال الألف إذا كانت مبدلة من عَيْنٍ ما يُقال فيه: «فُلْتُ».

(١) انظر الكتاب (١١٧/٤) و (١٢٢).

(٢) انظر الكتاب (١٢٢/٤).

(٣) قال سيبويه: «وذلك الحجاج إذا كان اسماً لرجل؛ وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر لأن الإمالة أكثر في كلامهم، وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف حجاج إذا كان صفة، يجرونه على القياس». انظر الكتاب (١٢٧/٤).

(٤) انظر التسهيل (ص ٣٢٥).

(٥) انظر الكتاب (١١٩/٤).

قال أبو حيان: وعبر بعضهم عن هذا السبب بالإمالة لكسرة تغرض من بعض الأحوال.

قال سيبويه: ومما يميلون كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هي فيه عين إذا كان أول «فعلت» مكسوراً نَحَوًا لكسره^(١)، كما نَحَوًا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء، وهي لغة لبعض الحجاز^(٢). اهـ وذلك نحو: خاف، وطاب، وزاد، وجاء فتقول: خِفت، وطيبت، وزدت، وجئت، فتحذف العين إذا لحقت تاء الضمير، ويصير إذ ذاك إلى فُلْتُ. واحترز من أن يصير إلى «فُلْتُ» بضم الفاء نحو: فُلْتُ^(٣) فإنه لا يمال قال ونحوه، لأنه لا ياء فيه، ولا كسرة تعرض.

وكذا تمال الألف إذا كانت متقدمة على ياء تليها نحو: بايع، أو متأخرة عنها متصلة بها كالشَّيَال لـ «شجرة»، والظُّيَّاح لِلْبَنِ الممزوج^(٤).

قال أبو حيان: والإمالة في بَيَّاع، وكَيَّال أقوى، لأن الياء مضعفة، أو منفصلة بحرف نحو شَيَّيان^(٥).

والإمالة إذا كانت الياء ساكنة أقوى منها إذا كانت متحركة نحو: الحيَّوان، لأن الانخفاض في الساكنة أظهر لقربها من حروف المد.

أو منفصلة بحرفين ثانيهما هاء نحو: «بَيْتُها»، ورأيت جَيَّيها^(٦). قال أبو حيان: وأطلق صاحب التسهيل في ذلك وكان ينبغي أن يقصد بالألف يُفَصَّل بين الهاء والياء ضمة نحو: بَيْتُها فإنه لا يجوز الإمالة، لأن الضمة فيها ارتفاع في النطق والإمالة فيها انخفاض فتدافعا. قال: وإنما شرطه أن يكون ثانيهما هاء لخفائها، فكأنه ليس بين الياء والألف إلا حرف واحد.

قال واعلم أن الياء وإن كانت من أقوى أسباب الإمالة، فإنما لم نجدها سبباً موجباً للشيء ممَّا أمالت القراء إلا في نحو ﴿الْحَيَّزَيْنِ﴾ [البقرة: ١٤٨] و﴿حَيَّزَانِ﴾ [الأنعام: ٧١] في قراءة ورش، وإلا في مذهب قتبية^(٧) وحده فإن الإمالة موجودة في قراءته لذلك.

(١) في الأصل: «نحو الكسرة»، والتصويب من كتاب سيبويه (١٢٠/٤).

(٢) انظر الكتاب (١٢٠/٤)، وزاد: «فأما العامة فلا يميلون».

(٣) تحرفت في الأصل إلى «فلت» بالفاء؛ والصواب ما أثبتناه.

(٤) انظر الكتاب (١٢١/٤)، (١٢٢).

(٥) قال سيبويه (١٢٢/٤): «وقالوا شَيَّيان وقيس عيلان وغيلان، فأمالوا للياء»، قال: «والذين لا يميلون في كَيَّال لا يميلون ههنا».

(٦) في الأصل: «رأيت يديها»؛ وما أثبتناه من الأشموني (٢٢٥/٤) ولعله الصواب.

(٧) هو قتبية بن مهران أبو عبد الرحمن الأزاداني النحوي الكوفي. أخذ عن الكسائي نحو الكوفة. انظر =

وكذا تمال الألف لكونها متقدمة على كسرة تليها نحو: مساجد، أو متأخرة عنها بحرف نحو: عماد، أو حرفين أولهما ساكن نحو شملال بخلاف ما إذا كانا متحركين نحو: أكلت عنباً، وما إذا تقدم ثلاثة أحرف، فإنه لا يجوز الإمالة إلا أن تكون أحدها الهاء نحو: «دِزْهِمَأك»، ويريد أن «ينزَعها» لخفاء الهاء.

وشرطه ألا يكون إحدى الحركتين ضمة، فلا يجوز إمالة: «هو يضربُها»^(١) لحجز الضمة بين الكسرة والألف.

وحكم الكسرة في وسط الاسم حكمها في أوله، «فالأسوداد» مثل «عماد». وكلّ ما كانت الكسرة أقرب إلى الألف كانت الإمالة أولى، «فكتاب» أولى من «جلباب».

وكلما كثرت الكسرات كانت الإمالة أولى. وقد انتهى أسباب الإمالة.

وملخصها أنها ترجع إلى شيئين: الياء والكسرة.

وقد اختلف في أيهما أقوى؟

فذهب ابن السّراج: إلى أن الياء أقوى من الكسرة لأنها حرف، والكسرة بعضها.

وذهب الاكثرون: إلى أنّ الكسرة أقوى، لأنها تجلب الإمالة ظاهرة ومقدّرة، وهو ظاهر كلام سيوييه، واستدلّ له من جهة السماع بأن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة، ولا يميلونها للياء، ومن جهة المعنى بأن الاستئقال في النطق بالكسرة أظهر منه في النطق بالياء التي ليست مدة، وإن كانت مدة فالكسرة معها نحو: ديماس^(٢)، فلا شك أن إمالة مثل هذا أقوى من إمالة سريال، وإنّما الكلام في الياء التي ليست معها كسرة.

(ص): ويغلب الياء والكسرة غير المنويّتين تأخّر مُستَعْلٍ، ولو بحرف أو حرفين لا ثلاثة، وتقدّمه غير مكسور، أو ساكن إثره وراء مفتوحة أو مضمومة، ويكفّ كسر الراء كل مانع إن لم يتباعد ولا يؤثر سبب في كلمة أخرى. وربما أثر المانع منفصلاً، والكسر متوياً في موقوف، ومدغم، فإن كان الإدغام من كلمتين أثر على الصحيح.

(ش): يغلب الياء والكسرة الموجودتين، إلا المنويّتين تأخّر حرف من حروف

= ترجمته في إنباء الرواة (٣٧/٣) وطبقات القراء لابن الجوزي (٢٦/٢، ٢٧) وقال ابن الجوزي: «قال الحافظ أبو عبد الله: مات قتيبة بعد المائتين؛ قلت: أقول إنه جاوزها بقليل من السنين، والله أعلم».

(١) انظر الكتاب (١١٨/٤).

(٢) الديماس (يفتح الدال، وتكسر): الكِرْبُ، والسَّرْبُ، والحَمَام؛ جمعه دياميس ودماميس (القاموس: ٢٢٤/٢).

الاستعلاء السبعة^(١)، متصل بها نحو: باخل، أو منفصل بحرف نحو: ناهض، أو بحرفين نحو: مناشيط، فلا يمال شيء من ذلك في الأفصح.

ونقل سيوريو إمالة نحو: مناشيط عن قوم من العرب، لتراخي حرف الاستعلاء، قال: وهي قليلة^(٢).

فإن كان الفصل بثلاثة أحرف لم يغلب لتراخيه نحو: يريد أن يضربها بسوط.

وبعض العرب غلب حرف الاستعلاء - وإن بُعِدَ - وما صدرت به من التعبير تبعث فيه التسهيل^(٣).

وقد تعقبه أبو حيان قائلاً: أما تمثيل حرف الاستعلاء بالتأخر عن الألف التي من شأنها أن تمال لأجل الياء لولا ذلك الحرف، فيقتضيه كلام المصنف. قال: وَعَلَيْتُهُ للكسرة واضح، وأما غلبة الياء فلم نجد ذلك فيها لا في تأخر حرف الاستعلاء عن الألف، ولا في تقدّمه عليها، إنما يمنع مع الكسرة فقط.

قال: وكذلك قوله: الموجودتين، لا المنوئيتين غلط، لأنه ليس لنا ياء منوئية تمال الألف لأجلها، لا متقدمة على الألف ولا متأخرة، وإنما الكسرة هي التي تكون موجودة ومنوئية، قال: فذكر الياء هنا غلط، وصوابه، أن يقال: تقلب الكسرة الموجودة لا المنوئية.

ومثال ما الكسرة فيه منوئية، وبعد الألف حرف الاستعلاء: «هذا ماضٍ» في الوقف، ومررت بـماضٍ، قيل أصله: ماضض، فأدغم. انتهى.

وكذلك يغلب حرف الاستعلاء إن تقدم على الألف، فلا تجوز الإمالة نحو: قاعد، وغانم، وصاعد، وطائف، وضامن، وظالم^(٤) إلا أن يكون مكسوراً نحو: غلاب، أو ساكناً بعد مكسور نحو: مضباح، فإنه تجوز الإمالة.

(١) هي الحروف التي يخرج صوتها من أعلى الفم، وهي: الخاء، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف.

(٢) انظر الكتاب (١٣٠/٤).

(٣) نصّ التسهيل (ص ٣٢٥): «فإن تأخر عن الألف مستعل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب في غير شذوذ الياء والكسرة الموجودتين لا المنوئيتين».

(٤) قال سيوريو: «وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها؛ فلما كانت الحروف مستعلية وكانت الألف تستعلي وقربت من الألف كان العمل من وجه واحد أخفّ عليهم، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضع واحد أخفّ عليهم فيدغمونه». انظر الكتاب (١٢٩/٤).

ومتى اتصلت بالألف راء مفتوحة أو مضمومة منعت الإمالة. قال أبو حيّان: سواء تقدّمت نحو: راشد، وفراش، أو تأخرت نحو: هذا كافر، وحمار، ورأيت حماراً.

وبعض العرب يعميل، ولا يلتفت إلى الراء.

فإن كسرت الراء كَفَّت المانع كقارب، وغارم، فإنَّ حرف الاستعلاء لو لم تكن الراء المكسورة بعد الألف يمنع من الإمالة، لكن الراء المكسورة نَزَلَتْ منزلة حرفين مكسورين، ففوت في جانب الإمالة حتى غلبت المستعلي.

وإنما قويت هذه الألفات، لأنك تستعلي بلسانك، ثم تنحدر، وذلك سهل فحيث قوي الموجب التزمه، ولذلك لم يغلب الراء المكسورة حرف الاستعلاء إذا كان متأخراً عنها نحو: فارق، لأنَّ ذلك لو أميل إصعاد بعد انحدار، وهو صعب.

فإن كانت هذه الرّاء غير متصلة بالألف نحو: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقُنُودٍ﴾ [القيامة: ٤٠] لم تغلب القاف لبعدها إلّا في لغة شاذة.

قال أبو حيّان: وفي قول التسهيل كَفَّت المانع اختصار حسن، وذلك أن المانع يشمل حرف الاستعلاء ويشمل الراء المفتوحة التي تنزلت منزلة حرف الاستعلاء، فإذا اتصلت بالألف الرّاء المكسورة كفت ما منع من الإمالة، وهو حرف الاستعلاء نحو: غارم، والراء المفتوحة نحو: قزارك، لأن الراء المفتوحة ليست في باب المنع بأقوى من حرف الاستعلاء. اهـ.

فلذلك زدت في التصريح بقولي: كُلّ مانع. وبعض العرب يجعل الراء المكسورة مانعة من الإمالة كالمفتوحة والمضمومة.

ولا يؤثر سبب الإمالة إلّا وهو بعض ما الألف بعضه، فلو كان السبب من كلمة، والألف من أخرى نحو: هذا قاضي سابور، ورأيت يدي سابور لم يجز إمالة ألف سابور، لأن الياء والكسرة الموجهين للإمالة من كلمة، والألف من كلمة أخرى، وكذلك لو قلت:

١٧٩٠ - هـا إن ذي عـلـزـة^(١)

(١) جزء بيت من البسيط، وتعامه:

هـا إن ذي عـلـزـة إلّا تكن نـفـت
ويروى: «فإن صاحبها شارك النكد»، ويروى: «نفقت» مكان «نفعت»، ويروى «ما إن ذي» كما في ديوان النابغة مكان «ها إن ذي»، ويروى «ها إن تا».

والبيت للناطقة الديباني في ديوانه (ص ٢٨) والجنى الداني (ص ٣٤٩) وخزانة الأدب (٥/٤٥٩) والدرر (٥/١١٩) وشرح المفصل (٨/١١٣) ولسان العرب (٤/٥٤٥ - عذر، ١٥/٤٤٥ - تا، ٤٧٥ - ها). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١١/١٩٤، ١٩٥) وشرح الأشموني (١/٦٦، ٣/٧٧٢) وشرح شافية ابن الحاجب (١/١٨٠).

لم تمل ألف ها لأجل كسرة همزة إنَّ، لأن ألف «ها» من كلمة، والكسرة من كلمة أخرى.

قال أبو حيان: ويستثنى من هذه مسألة: بينها، وعندها، ولن يضربها، فإنَّ الهاء ألفها التي تمال من كلمة، والسبب الذي هو الياء أو الكسرة من كلمة. قال: وقد مضى تعليل اغتفار ذلك في الهاء وكأنها مفقودة لخفائها.

قال: وقد نَصُّوا على أن الكسرة إذا كانت منفصلة من الكلمة التي فيها الألف، فإنها قد تمال الألف لها وإن كانت أضعف من الكسرة التي تكون معها في الكلمة الواحدة.

قال سيبويه: سمعناهم يقولون: لزيد مال، فأمالوا للكسرة، وشبهوا بالكلمة الواحدة. اهـ.

وقد يؤثر مانع الإمالة، وهو في كلمة أخرى غير الكلمة التي فيها الألف نحو: يريد أن يضربها قبل، فالألف من كلمة، والمانع هو القاف من كلمة أخرى. وربما أثرت الكسرة متوِّية في موقوف عليه أو مدغم نحو: هذا حاجٌ وهؤلاء حوَّاجٌ^(١).

والأكثر في لسان العرب أنَّ ما كانت الكسرة ذاهبة منه للإدغام أنه لا تمال ألفه.

قال أبو حيان: وظاهر قول التسهيل في مدغم يشمل إدغام ما كان في كلمة نحو: حاذ، وإدغام ما كان في كلمتين نحو: ﴿إِنَّ الْبِرَّ لَكُلِّ نَبِيٍّ﴾ [الأنفطار: ١٣]. وقد حكى صاحب كتاب التفصيل^(٢) خلافاً في إمالة الألف التي قبل الراء المدغمة في مثلها أو في اللام نحو: ﴿مَعَ الْبِرِّ رِبًّا﴾ [آل عمران: ١٩٣ - ١٩٤] و﴿وَأَتَّهَابُ لَئِيْنَتٍ﴾ [آل عمران: ١٩٠]. فقال بعضهم: يمنع الإمالة في ذلك لذهاب الجالب لها، وهي الكسرة بالإدغام، وهذا مذهب ناشئ من التحويين البصريين وقال الآكثرون: الإمالة ثابتة في ذلك مع الإدغام كنبوتها مع غيره، وذلك أن تسكين الحرف للإدغام عارض بمنزلة تسكينه للوقف، إذ هو بضدد الأصل يدغم، ولا يوقف عليه، والعارض لا يُغْتَدَّ به، وإلى هذا ذهب أحمد بن يحيى^(٣).

قال أبو حيان: وهو عندي الصحيح، لأن الإمالة قد حكاها سيبويه في نحو: حاذ، وإن كان الأصح ألا تُمال، فإذا كان قد جاز ذلك في مثل حاذ مع أن كسرتة لا تظهر إلا إن

(١) في الأصل: «هذا حاد وهؤلاء حراج» وهو تحريف؛ وما أثبتناه من شرح المفصل (٦٤/٩).

(٢) لعله كتاب «التفصيل الجامع لعلوم التنزيل» في التفسير، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي المتوفى بعد ٤٣٠؛ وهو تفسير كبير بالقول، فسر الآيات أولاً ثم ذكر القراءات ثم الإعراب وكتب في آخره قواعد القراءات، ثم اختصره وسماه التحصيل. وذكر السيوطي في أعيان الأعيان نقلاً عن الحميدي أنه لأبي حفص أحمد بن محمد بن أحمد الأندلسي، وكان حياً سنة ٤٤٠. انظر كشف الظنون (ص ٤٦٢).

(٣) هو أحمد بن يحيى الشيباني الكوفي المعروف بشعلب. وقد تقدم التعريف به.

اضطرَّ شاعر ففكَّ، فلأن يجوز مع هذا أولى، لأن هذا الإدغام ليس بواجب، وهو زائل إذا وقفت، ولا سيما إذا قلنا بأن المدغم في شيء يشار إلى حركته إشارة لطيفة، فكان الحركة إذ ذاك موجودة، لكنها ضعفت.

(ص): وأميل بلا سبب للمجاورة والفواصل، قيل: وكثرة الاستعمال.

(ش): من أسباب الإمالة فيما عري من الأسباب الستة السابقة مجاورة الممال.

قال سيبويه: قالوا: «رأينا عمادا» فأمالوا للإمالة^(١)، كما أمالوا للكسرة^(٢)، وقالوا: مَفَرَّانا في قول من قال: عمادا، فأمالوهما جميعاً، وذو قياس. انتهى.

قال أبو حيان: وقد قرأ القراء بالإمالة للإمالة في عدة كلم، من ذلك: صاد ﴿وَالْقَصْرِ﴾ [البقرة: ٦٢]، وتاء ﴿وَالْيَتَمِّ﴾ [البقرة: ٨٣]، وسين ﴿أُسْكُرِ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿كُتِلَ﴾ [النساء: ١٤٢] وكاف ﴿شُكِّرِ﴾ [النساء: ٤٣]، أمالها بعض القراء للإمالة ما بعدها.

وقولنا مجاورة الممال يشمل ما أميل لتقدم الإمالة عليه، وما أميل لتأخر الإمالة عنه.

ومن أسبابها مراعاة الفواصل كإمالة: ﴿وَالْفَصْحِ﴾^(٣) وأُكِلَ إِذَا سَجَى ﴿الضحى: ١ - ٢﴾ لمراعاة قلى، وما بعده من رؤوس الآي.

وعُدَّ قوم منهم صاحب البديع، والبهاباذي من أسباب الإمالة كثرة الاستعمال كإمالة الأعلام نحو: الحجاج^(٤)، والعجاج اسم التاجز مرفوعاً ومنصوباً. قال أبو حيان: كثرة الاستعمال من الأسباب الشاذة التي أميلت الألف لأجلها.

(ص): والفتحة قيل راء مكسورة أو هاء تأنيث لا سكنت على الصحيح.

(ش): أميل من الفتحات نوعان:

أحدهما: ما تلتته راء مكسورة.

قال أبو حيان: وهذه الإمالة مطردة، ولها شرطان:

أحدهما: أن تكون الزاء المكسورة تلي فتحة في غير ياء، أو يكون بينهما حرف ساكن غير الياء نحو: «مِنْ عمرو»، وتَحْبَطُ رِياحٌ^(٤)، أو مكسور نحو: يَابِر، وسواء كانت الفتحة

(١) أي أمالوا الألف الثانية لإمالة الأولى.

(٢) في الأصل «الكسرة»، والصواب «الكسرة» كما أثبتناه من الكتاب لسيبويه (١٢٣/٤).

(٣) ومن عُدَّ كثرة الاستعمال من أسباب الإمالة سيبويه، واستشهد على ذلك بـ«الحجاج» إذا كان اسماً لرجل. انظر الكتاب (١٢٧/٤).

(٤) خبط رياح، يفتح الباء من «خبط»: هو الورق الذي نفثته الرياح. انظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني (٢٣٣/٤).

في حرف الاستعلاء نحو: مِنْ البَقَرِ أم في راء نحو: «شَرَر» أم في غيرهما نحو: «من الكبير»، أم كانت الراء والفتحة في كلمة كما مثلنا أم في كلمتين نحو: رأيت خَبَطَ رياح إلا أن المتصلة أقوى في إيجاد الإمالة من المنفصلة فهي في: من البقر أقوى منها في خَبَطَ رياح.

فإن كانت الفتحة في ياء نحو: من البَقَرِ^(١)، أو الساكن الفاصل بين الفتحة والراء ياء نحو: لغير امتنعت الإمالة فيه.

الشَّرط الثاني: ألا يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء، فإنه لا تجوز الإمالة، وذلك نحو: الشَّرِق، والصَّرِط^(٢).

النوع الثاني: ما يليه هاء تأنيث موقوف عليها.

قال أبو حيان: سبب الإمالة لهاء التأنيث من الأسباب الشاذة وهو أنها شبهت بالآلف المشبهة بالآلف المنقلبة.

قال سيويه: سمعت العرب يقولون: ضربت ضربة وأخذت أخذة، شبهت الهاء بالآلف فأمال ما قبلها، كما يميل قبل الآلف.

قال أبو حيان: ولم يبين سيويه بأي آلف شبهت؟ والظاهر أنها شبهت بآلف التأنيث لاشتراكهما في معنى التأنيث. قال: وكل هاء تأنيث فإن الإمالة جائزة في الفتحة التي قبلها.

ولا تمال الآلف قبلها نحو: الحياة، والنجاة، والزكاة، إلا إن كان فيها ما يوجب الإمالة نحو إمالة «مرضاة»، و«نقاة».

وسواء كانت هذه الهاء للمبالغة نحو: علامة، ونسابة أم لا، لأنها كلها تاء تأنيث.

فإن كانت الهاء للسكت نحو: ﴿مَا هِيَ﴾ [القارعة: ١٠]. فذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز ذلك، وقد قرأ به أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي. قال أبو الحسن بن الباذش، ووجه إمالة ذلك الشَّبُّ اللفظي الذي بينها وبين هاء التأنيث. اهـ.

(ص): ولا يمال مبني الأصل غير «ها»، و«نا»، و«ذا»، و«منى»، و«أنى» ولا حرف غير مسمى به إلا «بلى» ولا في: «إمّا لا». قيل: والجواب. قال قوم: وحتى، والقرء: ولكن، وغير ما مر مسموح أو غير فصيح.

(١) يُضَرُّ الدهر: أحداثه المغيرة (القاموس: ١١٠/٧).

(٢) كذا في الأصل «الصراط» بالصاد. ولعلّ الصواب: «الضراط» بالضاد. قال في القاموس (٢/٣٨٤): «الضَرَطُ محرّكة: خفة اللحية ورقة الحاجب، وهو أضط وهو ضطام. وكثراب: صوت الفحيح، ضط يضرط ضَرَطًا وضَرَطًا ككثف».

(ش): لا يمال من الأسماء إلا المتمكن^(١)، وأميل من غير المتمكن أي من المبني الأصلي «ها»، و «نا» نحو: مرّ بها، ونظر إليها، ومرّ بنا، ونظر إلينا، وذا اسم الإشارة، سمع: «ذا قائم» بالإمالة، وإمالة شاذة ووجه إمالة أن ألفه ياء، وأنه قد تُصَرَّف فيه بالتصغير، وإن كان التصغير لا يدخل نظائره، فتصرف فيه بالإمالة، وأمالت العرب «متى» في كلتا حالتها من الاستفهام والشرط، وكذلك أتى، وإمالة ألفها إنما هي لشبهها بالألف المشبهة بالألف المنقلبة^(٢).

واختلف في وزنها، فقيل: فعلى، وإليه ذهب الأهوازي، واختاره ابن مجاهد، وجوّز أن يكون: أفعل، واختاره أبو الحسن بن الباذش، لأن زيادة الهمزة أولاً عند سيبويه أكثر من زيادة الألف آخرًا.

وخرج بمبني الأصل ما عرض بناؤه كالمندى نحو: يا فتى، ويا حُبلى فإنّ أمالته مطّردة، وإمالة الفعل الماضي مطّردة، وإن كان مبني الأصل.

وأما الحروف فلم يمل منها إلا «بلى»، لأنها تنوب عن الجملة في الجواب، فصار لها بذلك مزية على غيرها، ولا في «إمّا لا»، لأنها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل، لأنّ المعنى: إن لم تفعل كذا فافعل كذا، ولو أفردت من «إمّا» لما صحت إمالة ألف «لا». وحكى ابن جنّي عن قطرب إمالة «لا» في الجواب، لكونها مستقلة في الجواب كالاسم.

قال الخضراوي: والأحسن أن يقال كالفعل، لأنها استقلت لنيابتها عن الفعل.

قال أبو حيّان: وحكى صاحب «الغنية»، وهو أبو يعقوب يوسف بن الحسن الاستربادي في هذا الكتاب عن أبي بكر بن مقسم أن بعض أهل نجد، وأكثر أهل اليمن يميلون ألف «حتى»، لأن الإمالة غالبية على ألستهم في أكثر الكلام.

وعامة العرب، والقراء على فتحها. قال أبو يعقوب: وقد روي إمالتها عن حمزة والكسائي إمالة لطيفة.

وذهب سيبويه، وأبو بكر بن الأنباري والمهلباني وغيرهم إلى منع إمالة حتى^(٣). قال أبو حيّان: وهم محجوجون بنقل ابن مقسم.

قال ابن الأنباري: وإنما كتبت بالياء، وإن كانت لا تمال فرقاً بين دخولها على

(١) الاسم المتمكن: هو الاسم المعرب الذي يقلل التنوين.

(٢) قال سيبويه (٤/ ١٣٥): «... ولكنهم يميلون في أتى؛ لأن أتى تكون مثل أين، كخَلَقْتَ؛ وإنما هو اسم صار ظرفاً ففرب من عطشى».

(٣) قال سيبويه (٤/ ١٣٥): «ومما لا يميلون ألفه: حتى، وأمّا، وإلّا؛ فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو حبلى وعطشى».

الظاهر، والمكتنى. فلزم الألف فيها مع المكتنى حين قالوا: حتاي، وحتاك، وحتاه، وانصرف إلى الياء مع الظاهر حين قالوا: حتى زيد، انتهى.

قال أبو حيان: واختلف أيضاً في إمالة «لكن»، فذهب إلى جواز ذلك الفراء تشبيهاً لألفها بالفتحة، والصحيح أنه لا يجوز الإمالة، لأنها لم تسمع فيها، والأصل في الأدوات ألا تمال، وما أميل منها، فإن ذلك فيها على طريقة الشذوذ، فلا يتعدى مورد السماع.

وما سُمِّي به من الحروف دخلته الإمالة^(١) لخروجه عن حيز الحرفية إلى حيز الأسماء كقولهم في حروف المعجم: باء، تاء، ثاء، ياء، وكذا أوائل السور التي آخرها ألف كالراء، فإن لم يكن كصاد، وقاف، فلا خلاف في فتحها.

قال أبو حيان: وقد حكوا إمالة ألف يا في النداء، وَرَجُّهُ ذلك أنها عاملة في المنادى في قول، ونائبة عن العامل في قول، فصار لها بذلك مزية على غيرها من الحروف وشبهت أيضاً بما أميل من كلام المعجم نحو إمالتهم ألف باء، وتاء، وراء.

وغير ما تقدّم تقريره في الباب شاذ مسموع، أو لغة ضعيفة لقوم من العرب لم يوثق بفصاحتهم، وقد تقدّم في الشرح الإشارة إلى بعض ذلك.

الوقف

(ص): الوقف: إذا وقف على ساكن لم يُتَبَّرَ إلا المهمل خطأ، فيحذف إلا التثنية في غير الهاء، فالأصحح إبداله في الفتح ألفاً، وحذفه في غيره، وفي المقصور المنون.

ثالثها: الأصحّ كالصحيح والمنقوص غير المنصوب، إن حذف فاؤه أو عينه فإلياء حتماً، وإلا فالأصحح إن نَوَّنَ الحذف، وإلا فالإليات خلافاً ليونس في المنادى، وياء المتكلم الساكنة وصلاً، والمحدوفة والياء والواو المتحركتان كالصحيح.

والساكنان لا يحذفان اختياراً خلافاً للفراء وكذا ألف المقصور، وضمير الغائبة وفاقاً لأبي حيان.

ويجوز إبدال ألف المبني همزة، وإقارها، ولحوق الهاء، وإبدال الألف مطلقاً همزة أو ياء، أو واو لغة.

والمختار وفاقاً للمبرد والمازني وابن عصفور وخلافاً للجمهور الوقف على «إذن» بالنون، وفي «كافن» خلف، وكرّد نون «لم يك»، ومنعه القراء.

(١) وهو قول الخليل؛ ذكره سيويه في الكتاب (٤/١٣٥).

(ش): إذا كان آخر الموقوف عليه ساكناً ثبت بحاله في الوقف كحاله في الدرج، وذلك نحو: لَمْ، وَمَنْ، وَالَّذِي، وَلَمْ يَقُمْ، وَلَمْ يَقُومَا وسواء كان مبنياً أم معرباً إلا أن يكون آخر الموقوف عليه حرفاً أهمل في الخط، أي لم تجعل له صورة في الخط، فصار يلفظ به ولا يصور له شكل، وهو التنوين، ونون «إذن» على مذهب من يرى كتبها بالالف، ونون التوكيد بعد فتحة أو ألف، فإنه يحذف إلا تنوين مفتوح معرب أو مبنى غير مؤنث بالهاء، فإنه يبدل ألفاً في الإعراب في لسان العرب نحو: رأيت زَيْداً، وَوَيْهاً، وَلَيْهاً.

فإن كان مؤنثاً بالهاء نحو: رأيت قائمة فإنك لا تبدل من التنوين فيه ألف، هذا أيضاً على الأعرف من لسان العرب، وهم الذين يقفون بإبدال التاء هاء، وأما من يقف بالتاء، وهم بعض العرب، فإنه يبدل من التنوين في هذا النوع ألفاً فيقولون: رأيت قائمتا قال:

١٧٩١ - إِذَا اغْتَرَلْتُ مِنْ بُقَامِ الْفَرِيرِ فَيَا حُسْنَ شَمْلَيْهَا شَمَلَتْ^(١)

وخرج بالمؤنث بالهاء: المؤنث بالتاء نحو: بنت، وأخت، فإنه يُبدل فيه التنوين ألفاً كغير المؤنث نحو: رأيت بنتاً وأختاً.

ولغة ربيعة حذف التنوين من المنصوب، ولا يبدلون منه ألفاً فيقولون: رأيت زَيْد حَملاً له على المرفوع، والمجرور ليجري الباب مجرى واحداً، قال:

١٧٩٢ - أَلَا حَبِّذاً عُنْمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِماً ذَيْفٌ^(٢)

ووجه الحذف في الرفع والجر استتقال الإبدال فيها، ولغة أزد السراة الإبدال في الأحوال الثلاثة، حكى أبو الخطاب عنهم: أنهم يبدلون في الرفع والتصب والجر حرفاً يناسب الحركة، أي واواً وألفاً أو ياء وكان البيان عندهم أولى، وإن لزم الثقل.

ومذهب سيبويه فيما نقل أكثر النحويين أنَّ المقصور المنون كالصحيح فيما ذكر من أن أشهر اللغات فيه حذف التنوين من المضموم والمكسور، وإبداله ألفاً من المفتوح نحو: قام فتى، ومررت بفتى، ورأيت فتى، فإن العرب مجمعون على الوقوف بالالف، ففي حالة الضم والكسر هي الألف التي كانت في آخر الكلمة، وحذفت لالتقاءها ساكنة مع التنوين،

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٩٥/٦) ولسان العرب (٣٦٨/١١) - شمل، ٥٢/١٢ - بقم).

وقد تحرف الشطر الأول من البيت في الأصل وفي الدرر على النحو التالي: «إذا اعتزلت من مقام العزيز؛ والصواب ما أثبتناه من اللسان. واغتزلت: من الغزل. والبقام: الصوف يغزل لبه. والفريز: ولد النعجة. والشملة: كساء دون القטיפه يشتمل به.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٩٦/٦) وشرح قطر الندى (ص ٣٢٨) والمقاصد النحوية (٥٤٣/٤).

لأنه لما حذف التنوين عادت الألف إذ قد زال موجب الحذف. وأما في المفتوح، فإنها بدل من التنوين، وبهذا المذهب، قال أبو علي في أحد قولي، والجمهور وابن مالك في التسهيل.

وزهب المازني: إلى إبدال الألف من تنوينه مطلقاً رفعاً وجرّاً، ونصباً، قال: لأنّ التنوين في الأحوال كلها قبله فتحة، فأشبه التنوين في: رأيت زيداً، لأنهم إنما وقفوا على: رأيت زيداً بالإبدال ألفاً، لأنّ الألف لا ثقل فيها بخلاف الواو والياء، وهذه العلة موجودة في المقصور المتون، وبهذا المذهب قال الأخفش والفراء، وأبو علي أولاً.

وزهب أبو عمرو والكسائي إلى عدم الإبدال فيه مطلقاً، وذلك أنه يحذف التنوين رفعاً، وجرّاً، ونصباً، فتعود الألف في الأحوال كلها، وهذا المذهب قاله ابن كيسان، والسيراfi، وابن برهان، وابن مالك في الكافية وشرحها، وعزاه مكي بن أبي طالب إلى الكوفيين وعزاه أبو جعفر بن الباذش في «الإقناع»^(١) إلى مذهب سيبويه والخليل وقال أبو حيّان: إنه الأرجح.

وأما المقصود فإن حذف فاؤه كـ «وفى»^(٢) «يفي» علماً، ومثله: «وفى» يقي، أو عينه كـ «مُرٍ» اسم فاعل من أَرأى يُرْفِي علماً، فإنه يُوقَف عليه برّد الياء حتماً في الأحوال كلها، إذ لو وقف عليه بدونها لزم الإخلال بالكلمة، إذ لم يبق فيها إلا حرف واحد.

وإن لم يحذف منه فاء ولا عين، فإن كان منصوباً ثبتت في الياء في الوقف، وأبدل من التنوين ألف نحو: رأيت القاضي، ورأيت قاضياً وإن كان مرفوعاً أو مجزوراً، فالأفصح - إن كان متوناً - حَذَفُ يائه نحو: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، وإن كان غَيْرَ متونٍ إثباتُ يائه، وتحت ذلك صور:

أن يكون معرفاً باللام نحو: جاء القاضي، ومررت بالقاضي أو بالإضافة نحو: جاء قاضي مكة، وقاضي المدينة، أو غير مُنْصَرَفٍ نحو: هؤلاء جوارى، أو منادى نحو: يا قاضي، واختيار إثبات الياء في الوقف على المنادى هو مذهب الخليل.

ومذهب يونس اختيار حذفها نحو: يا قاضٍ^(٣). قال سيبويه: وهو أقوى، لأنّ النداء محلّ حذف، ألا تراهم رَحِمُوا فيه الأسماء^(٤).

(١) هو كتاب «الإقناع في القراءات السبع» لأبي جعفر أحمد بن علي ابن الباذش المتوفى سنة ٥٤٦ هـ. قال حاجي خليفة: «وهو كتاب لم يؤلف مثله». انظر كشف الظنون (ص ١٤٠).

(٢) لفظة «وفى» سقطت من الأصل، والسياق يقتضي إثباتها.

(٣) بإسكان الفصاد. وانظر الحاشية التالية.

(٤) لفظ سيبويه: «وسألت الخليل عن القاضي في النداء، فقال: أختار يا قاضي؛ لأنه ليس بمتون، كما أختار هذا القاضي. وأما يونس فقال: يا قاضٍ. وقول يونس أقوى؛ لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا =

ومقابل الأفصح في المنون لغة قوم يثبتون الياء فيه نحو: هذا قاضي، وغازي، وبها قرأ ابن كثير وورش في أحرف.

ومقابل في المعرف باللام لغة قوم يحذفون الياء منه، وعلى هذه اللغة قوله تعالى: ﴿الْكَيْسِيُّ الشَّمَالِيُّ﴾ [الرعد: ٩]. و﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] وهي جارية في المضاف المُلاقي الساكن نحو: قاضي المدينة إذا وقف عليه وزالت الإضافة.

وحكم ياء المتكلم الساكنة وصلًا، والمحذوفة، وحكم الياء والواو المتحركتين حكم الصحيح، فيوقف على الأولى بالسكون كما هي في الدّرج نحو: جاء غلامي ورأيت غلامي، ومررت بغلامي، وعلى الثانية بإبقاء حذفها كحالها في الوصل نحو: يا قوم، وعلى الآخرين بحذف الحركة نحو: لن يرمي، ولن يغزو. وأما ياء المتكلم المتحركة، فإنه يجوز الوقف عليه بالسكون، ويجوز الهاء مع التحريك فتقول في قام غلامي: قام غلامي، وقام غلامي.

وأما الياء والواو الساكنتان، فيوقف عليهما بالسكون كحالهما في الوصل نحو: يرمي، ويدعو، ولا يحذفان إلّا في فاصلة أو قافية كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَأْسَرُ﴾ [الفجر: ٤] وقول الشاعر:

١٧٩٣ - وَأَرَاكَ تَقْصِرِي مَا خَلَقْتَ رِبْعَ - ضِض الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَنْقُرُ^(١)
وأجاز الفراء الحذف في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك ومنه: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾ [الكهف: ٦٤].

قال أبو حيّان: ولا خلاف أن المقصور لا تحذف ألفه إلّا في ضرورة كقوله:

١٧٩٤ - رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٢)

يريد: ابن المعلى.

= في غير النداء كانوا في النداء أجدر لأن النداء موضع حذف، يحذفون التنوين ويقولون: يا حارٍ، ويا صاح، ويا غلامًا أقبل. انظر الكتاب (١٨٤/٤).

(١) ثبت في الأصل «يفري» بإثبات الياء؛ والصواب حذفها لأنه موضع الاستشهاد. والبيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٩٤) وروايته فيه: «ولأنت تفري» مكان «وأراك تفري»؛ ولسان العرب (٨٧/١٠) - خلق، ١٥٣/١٥ - (فرا): وتهليب اللغة (٢٦/٧)، ٢٤٢/١٥ ومقاييس اللغة (٢/٢١٤، ٤٩٧/٤) وديوان الأدب (١٢٣/٢) وكتاب المجيم (٤٩/٣) والمخصص (١١١/٤). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٦١٩) وتاج العروس (فرا). وخلقت: أي قدرت وهيئت للقطع. ويفري: يشق.

(٢) تقدم برقم (١٧٤٠). وثبت في الأصل: «رهط ابن مرجوم» والصواب حذف «ابن». وانظر التخرّيج السابق برقم ١٧٤٠.

وأما ألف ضمير الغائبة فذكر ابن مالك أنه قد يحذف متقولاً فتحه اختياراً كقوله:
«والكرامة ذات أكرمكم الله بة» يريد: بها فحذف الألف، وسكن الهاء، ونقل حركتها إلى
الياء، ولذلك فتحها.

قال أبو حيان: وظاهر كلامه قياس ذلك، لأنه قال: اختياراً فعلى ما ذكر يجوز أن
يقف على: منها، وعنهما، وفيها: مَنَّة، وعَنَّة، وقَيَّة قال: وإنما روي منه فيما علمناه هذا
الحرف الواحد على جهة الندور لبعض العرب، وينبغي في إثبات ذلك إلى كثرة توجب
القياس.

قال: وكلّ مبنيٍّ آخره ألف نحو: «ها»، و«أولى» و«هنا» يجوز فيه ثلاثة أوجه:
إبقاؤها ألفاً كما في الوصل، وإبدالها همزة، وإلحاق هاء السكت بعدها سمع: «هو أخرى
بهاء» بالهمزة. وأما قلب الألف هاء كقوله:

١٧٩٥ - من ها هنا ومن هُنة^(١)

فشاذ إلا في الاسم المندوب^(٢)، فإنه يتعين فيه الوجه الثالث، وهو إلحاق الهاء نحو
يا زيداء، ولا يوقف عليه بالألف فقط، ولا تبدل ألفه همزة. ولحوق هذه الهاء خاصّة
بالمبنيّ، فلا يقال: موساء، ولا عيساء حذراً من التباسه بالمضاف إليه، وربما قلبت الألف
الموقوف عليها همزة أو ياء، أو واواً نحو: هذه أفعأ أو أفعي، أو أفعؤ^(٣)، في: هذه أفعي،
وهذه عصأ، أو عصي، أو عصؤ في عصا.

الأولى والأخيرة: لغة بعض طييء. والثانية: لغة فزارة.

ونص سيبويه على أن هذه اللغات الثلاث في كل ألف في آخر اسم سواء كانت أصلية
أو غير أصلية. وحكى الخليل: أن بعضهم يقول: رأيت رجلاً، فيهمز، لأنها ألف في آخر
الاسم^(٤).

واختلف في الوقف على إذن، فمذهب أبي علي والجمهور إبدال نونها في الوقف
ألفاً. وذهب طائفة: إلى أنه يوقف عليها بالتون.

(١) تقدم برقم (١٧٢٢).

(٢) المندوب: هو المنادى المضجع عليه أو المتوجع منه. يسمى الاسم المندوب، والمنادى المندوب.

(٣) ثبت في الأصل: «أفعي أو أفعؤ» والصواب ما أثبتناه «أفعي» يسكون الياء، و «أفعؤ» يفتح العين ويسكون
الواو. انظر كتاب سيبويه (١٢٧/٤، ١٨١، ١٨٧، ٢٢١، ٢٤١، ٢٥٦).

(٤) قال سيبويه: «وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلاً، فيهمز، وهذه خُبالٌ وتقديرهما: رَجُلٌ
وَحُبْلٌ؛ فيهمز لقرب الألف من الهمزة حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة فأراد أن يجعلها همزة
واحدة وكان أخفّ عليهم». انظر الكتاب (١٧٦/٤، ١٧٧).

قال أبو حيان: وأما عن، ولن، وأن، ونحوها، فإنها يوقف عليها بالتون إذا اضطر إلى ذلك، لأنها حروف لا يحسن الوقف عليها بخلاف إذن، فإنه يحسن الوقف عليها والفصل.

قال: وأما التون الخفيفة فلا خلاف أنه يوقف عليها بإبدال نونها ألفاً إذا انفتح ما قبلها.

قال: واختلف في «كائن».

قال: وإذا حذف من الفعل حرف صحيح لكثرة ذلك الاستعمال، وذلك المضارع من كان نحو: لم يك ثم وقف عليه، فنص بعض أصحابنا أنه لا يكون فيه الوقف على الكاف ولا يجري مجرى: «ما أدر» في الوقوف على الزاء، لأن نون لم يك لم تحذف عند التقاء الساكنين، بل تحرك فيه بخلاف ياء: «ما أدري» فإنها تحذف عند التقاء الساكنين، فلما خالفه في الوصل في هذا خالفه في الوقف، ولأنه لو وقف عليه بالسكون لكان إخلالاً بالكلمة، فصار بمنزلة: يا مُر^(١)، قال: وظاهره أنه تردّ النون المحذوفة كما تردّ الياء في مُر^(٢)، وأما القراء فإنهم يقفون على الكاف، ولا يردّون المحذوف.

قال: وعلامة الجزم في «لم يك» حذف الحركة التي كانت على التون المحذوفة لكثرة الاستعمال. وصرح أبو علي في «العسكريات»^(٣) بأنه حذفت الحركة للجزم، ثم كثر استعمالهم له فحذفوا التون للجزم كما تحذف حروف العلة للجزم، لأنها تشبهها في أمور معلومة فهو جزم بعد جزم تحذف بتدرج، ونظير لم يك: لم يكن. انتهى.

(ص): مسألة: يوقف على حركة غير التاء بالسكون، والزوم مطلقاً، وقيل: لا روم في الفتح والإشمام في الضم، والتضعيف إن لم يكن همزة أو ليناً، أو تالي سكون، أو منصوباً منوناً، ونقل حرته لسكان قبله، إن قبلها، ولم يوجب عدم النظر ما لم يكن همزة ولا ينقل من غيرها الفتح، في الأصح، ثم يحذف ويوقف على المنقول إليه ثابتاً له ما مرّ في الأنصَح، والمنقول حركة الآخر، وقيل: مثلها لالتقاء الساكنين، وقيل: للدلالة على الإعراب وقيل: لهما.

(ش): إذا كان آخر الموقوف عليه متحركاً غير تاء التانيث جاز في الوقف عليه أمور:

(١) «مُر» من «أريت»، وإذا وُقف عليه قيل: «مُرِي». نصّ عليه سيبويه في الكتاب (١٨٤/٤) عن الخليل ويونس، وقال: «كروها أن يخلوا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء فصار عوضاً».

(٢) راجع الحاشية السابقة.

(٣) هو كتاب «المسائل العسكرية» لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ. وله أيضاً: المسائل الحليّات، والبنّاديات، والشيرازيات، والبصريات، والكرمانيات. انظر كشف الظنون (ص ١٦٦٧).

أحدهما: السكون وهو الأصل في الوقف على المتحرك، وذكروا أنه لما كان الأصل لشيئين: أحدهما: أن الحرف الموقوف عليه مُضْبَغٌ للحرف المبتدأ به، لأن الوقف هو الانتهاء، والانتهاؤ مضاد للابتداء فينبغي أن تكون صفة مضادة لصفته، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك فيكون هذا ساكناً.

والآخر أن الوقف موضع استراحة، لأنه موضع يضعف فيه الصوت، فاختاروا للحرف الموقوف عليه أخف الأحوال، وهو السكون، وجعلوا علامته في الخط حاء قوة، الحرف وصورتها هكذا «ح»^(١).

الثاني: الزُّوم: وهو إخفاء الصوت بالحركة. هكذا شرحه ابن مالك.

وقال بعضهم: هو ضعف الصوت بالحركة من غير سكون، فتكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون^(٢)، وتكون في الحركات كلها في المرفوع منوناً كان أو غير منون، وهو كجزء من الضمة، وفي المنصوب غير المنون، وفي المفتوح، وفي المجرور بالكسرة، وبالفتح وفي المكسور، وهو كجزء من الكسرة.

ويحتاج في المنصوب والمفتوح إلى رياضة^(٣) لخفة الفتحة، وتناول اللسان لها بسرعة ولذلك لم يُجزَّه الفراء في الفتحة.

وأما النحويون فمذهب الجمهور جوازه في الفتحة. قال الأستاذ أبو الحسن بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري عُرِفَ بابن البائش: زعم أبو حاتم أن الزُّوم لا يكون في المنصوب ليخفته، والناس على خلافه، لأن الزُّوم لا يرفع حُكْمَهُ حُكْمُ السكون لما فيه من

(١) ثبت في الأصل رسم الحرف هكذا «ح»؛ والصواب كما أثبتناه.

(٢) الروم: هو زُوم الحركة في الوقف على المرفوع والمجرور؛ قال سيويه: أما الذين راموا الحركة فإنه دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال وأن يُعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال؛ وذلك أراد الذين أشموا، إلا أن هؤلاء أشد توكيداً. قال الجوهري: روم الحركة الذي ذكره سيويه حركة مختلطة مخففة لضرب من التخفيف، وهي أكثر من الإشعاع لأنها تُسمع، وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلطة مثل همزة «بين بين» كقول الشاعر:

أَنْ زُمَ أَجْمَالٌ وَفَارِقَ جِيْرَةٌ وَصَلَحَ غِرَابُ الْبَيْنِ أَنْتَ حَزِينٌ

فالقول: «أَنْ زُمَ» تقطيعه العروضي: فعولن؛ ولا يجوز تسكين العين. وكقوله تعالى: «شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس» [البقرة: ١٨٥] في قراءة من أخفى الحركة في كلمة «شهر»؛ إنما هو بحركة مختلطة، ولا يجوز أن تكون الراء الأولى ساكنة لأن الهاء قبلها ساكن فيؤدي إلى الجمع بين ساكتين في الوصل من غير أن يكون قبلها حرف لين. انظر المعجم المفصل في النحو العربي (٥٣٧/١).

(٣) أي تدريب.

جري بعض الحركة في الوقف، فلا يمنع أن يكون الفتح كغيره. اهـ.
وأما المنصوب المنون فمن وقف عليه من العرب دون تعويض فإنه يقف بالإسكان والروم.

الثالث: الإشمام: وهو الإشارة إلى الحركة دون صوت، فهو لا يدرك إلا بالرؤية، وليس للسمع فيه حظ، ولذلك لا يدركه الأعمى ويدركه بالتعلم بأن يضمّ شفتيه إذا وقف على الحرف. قال أبو الحسن الحصري^(١) في قصيدته^(٢):

١٧٩٦ - يُرى زَوْمُنَا، والعُني تَسْمَعُ صَوْتُهُ وإشْمَانُنَا مِثْلُ الإشارة بالشَّعْرِ
وذكر النحويون أن الإشمام مختص بالضمّة^(٣)، سواء كانت إعراباً أم بناء قالوا: ولا يكون في المنصوب والمجرور، لأن الفتحة من الحلق، والكسرة من وسط الفم، ولا تمكن الإشارة لموضعهما، فالإشمام في النصب والجر، لأنه لا آلة له، بخلاف الزّوم، لأنه عمل اللسان فقط فيلفظ بهما لفظاً خفيفاً ويسمع.

قال أبو حيان: وقولهم في الروم: إنه عمل اللسان لا يتم إلا في الحروف اللسانية، وهي التي يكون للسان عمل في حركاتها، ألا ترى أنّ الحروف الحلقية والشفهية لا عمل للسان فيها، ومع ذلك فيجوز فيها الزّوم، وإنما لم يكن الإشمام في الفتحة والكسرة، لأن الإشارة إليهما فيها تشويه لهيئة الشّفة. انتهى.

الرابع: التضعيف: ويقال فيه التثني تارة بأن تجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه، فيجتمع ساكنان، فيحرك الثاني، ويدغم فيه الأول.

وقال بعضهم: التضعيف: تشديد الحرفين في الوقف نحو: «هذا جعفرٌ» وقام الرجلُ.

ولا يجوز ذلك في الهمز نحو «بناء»، لأن العرب تنكبّت^(٤) إدغام الهمزة في الهمزة إلا

(١) هو علي بن عبد الغني الفهري الحصري الضرير القيرواني، أبو الحسن. مقرر، أديب، شاعر. ولد أعمى في القيروان في حدود سنة ٤١٥ هـ، ودخل الأندلس ومدح ملوكها، وتوفي بطنجة سنة ٤٨٨ هـ. انظر ترجمته في طبقات القراء لابن الجوزي (١/٥٥٠) ووفيات الأعيان (١/٤٣١) وشلرات الذهب (٣/٣٨٥) وكشف الظنون (ص ١٣٣٧، ١٣٤٤) وإيضاح المكنون (١/١١٠، ١/٤٧٧) وهدية العارفين (٦٩٣/١).

(٢) هي «القصيدة الحصرية في قراءة نافع» وهي مائتا بيت وتسعة أبيات. انظر كشف الظنون (ص ١٣٣٧).

(٣) وعليه جاء تعريف الإشمام اصطلاحاً: أن تميل الفتحة نحو الضمة فتشتم الكسرة رائحة الضمة إشارة إلى أن الضمة هي الأصل، كقوله تعالى: «وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء» [هود: ٤٤٤].

(٤) تنكّب عن الشيء: عدل عنه وتنحى. وتنكّب الشيء: نخاه.

إذا كانت عيناً نحو: سأل، ولآل^(١).

ولا في حرف لين نحو: يعي، وسرو.

ولا في تالي ساكن نحو: عمرو، ويكر، ويؤم، ويئين.

ولا في منصوب منون، لأنه يُوقف عليه في أشهر اللغات بإبدال ألف من تنوينه، ولا تضعيف في الألف. قال أبو حيان: ولم يؤثر الوقوف بالتضعيف عن أحد من القراء إلا ما رواه عصمة بن عروة عن عاصم أنه وقف على قوله تعالى: «مستطراً» [القمر: ٥٣] في سورة القمر بتشديد الراء^(٢)، وذلك بخلاف الإسكان والروم والإشمام فإن ذلك مروى عنهم.

الخامس: النقل بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله نحو: قام عمرو بضم الميم، ومررت ببيكز بكسر الكاف:

قال:

١٧٩٧ - أنا ابنُ مَوايَة إذْ جَدَّ النَّقْرُ^(٣)

وقال:

١٧٩٨ - أُرْتِنِّي جِنْجَلًا عَلَى سَاقِيهَا فَهَشَ الْفَوَادُ لَذَاتِ الْحِجَلِ^(٤)

(١) ثبت في الأصل «سأل ولآل» بدون شدة، والصواب إثباتها.

(٢) قال أبو حيان في البحر المحيط (١٨٢/٨): «وقرأ الأعمش وعمران بن حدير وعصمة عن أبي بكر بشدّ راء مستطر؛ قال صاحب اللوامح: يجوز أن يكون من طرّ النبات والشارب إذا ظهر وثبت، بمعنى: كل شيء ظاهر في اللوح مثبت فيه، ويجوز أن يكون من الاستطار لكن شدّد الراء للوقف على لغة من يقول: جعفرٌ ونفعلٌ بالتشديد وفقاً انتهى. ووزنه على التوجيه الأول استعمل، وعلى الثاني افتعل».

(٣) الرجز لعبد الله بن مارية في لسان العرب (٢٣١/٥). وله أو لبعض السعديين أو لفدكي بن عبد الله في الدرر (٣٠٠/٦). وله أو لفدكي بن أعبد المنقري أو لبعض السعديين في المقاصد النحوية (٥٥٩/٤). وبعض السعديين في شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٩) والكتّاب (١٧٣/٤). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٤١٤) والإنصاف (٧٣٢/٢) وأوضح المسالك (٣٤٦/٤) وشرح التصريح (٣٤١/٢) ولسان العرب (١٠/١٣ - حلق) ومعني اللبيب (٤٣٤/٢).

أراد: النَّقْرُ، فالتقى حركة الراء على القاف للوقف. والنقر: صوت باللسان، وهو أن يلزق طرفه بمخرج النون ثم يصوت به فينقر بالداية لتسير. وقال الشتمري: صوت يسكن به القوس عند احتمائه وشدة حركته. يقول: أنا الشجاع البطل حين احتمال الخيل عند اشتداد الحرب. ويعدّه:

وجساءت الخيل أثابيتي زُمَرُ

(٤) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في أسرار العربية (ص ٤١٥) والإنصاف (٧٣٣/٢) والدرر (٣٠٢/٦) وشرح المفصل (٧١/٩) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١١٨) ولسان العرب (١١/٢٧٧) =

وقال:

١٧٩٩ - عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجِبْتُ مِنْ عَنَزِيٍّ سَيِّئٍ لَمْ أَضْرِبْهُ^(١)

قال أبو حيان: ولم يؤثر الوقوف بالنقل عن أحد من القراء إلا ما روي عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿وَقَوَّاصُوا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣] بكسر الباء وقرأ سلام عن السدي: «والعصر» بكسر الصاد^(٢). قال: والظاهر من كلام ابن مالك أن الحركة التي كانت على الحرف الموقوف عليه هي بعينها التي نقلت إلى الساكن قبل الحرف، وبه قال بعض النحويين قال: نقلوا لئلا تذهب حركة الإعراب بالجملة.

وقال أبو علي: هذه الحركة لالتقاء الساكنين، واستدل على ذلك بأنهم لم ينقلوا في زيد، وعون، لأن الياء والواو احتملتا ذلك، كما احتملتا أن يندغم ما بعدهما في نحو: تَوَبُّ بكسر.

قال أبو حيان: وينفصل عن هذا بما يلزم من استئصال الحركة في حرف العلة.

قال: وقال أبو علي أيضاً: وليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضاً، ألا ترى أنه يَدُلُّ على الحركة المحذوفة من الثاني، فدلَّ هذا على أن النقل جمع بين التخلص من التقاء الساكنين، وبين الدلالة على حركة الإعراب.

وقال الميمذ والسيرافي: هذا النقل للدلالة على الحركة المحذوفة كما راموا الحرف وأسموه للدلالة، واحتجاً بأن الوقف يحتمل فيه الجمع بين ساكنين ولا يتعذر فإنما نقلوا لبيان حركة الموقوف عليه.

ثم إن النقل لا يكون إلا إلى ساكن فإن كان ما قبل الحرف الآخر متحركاً فلا يجوز

= (رجل) ومجالس ثعلب (ص ١١٨) والمنصف (١٨/١، ١٦١).

أراد: الجَنْجَلُ؛ فنقل حركة اللام إلى العين في الوقف.

(١) الرجز لزياد الأعجم في ديوانه (ص ٤٥) والدرر (٣٠٣/٦) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٨٦) وشرح شواهد الشافية (ص ٢٦١) والكتاب (٤/ ١٨٠) ولسان العرب (٥٥٤/١٢) - لم). ولا نسبة في سر صناعة الإعراب (٣٨٩/١) وشرح الأشموني (٧٥٣/٣) وشرح شافية ابن الحاجب (٣٢٢/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٩٧٤) وشرح المفصل (٧٠/٩) والمختص (١٩٦/١).

(٢) وذكر أبو حيان في البحر (٥٠٧/٨) عن الكامل للهذلي أن أبا عمرو قرأ بكسر ما قبل الساكن في «والعصر» و«الصبر» و«الفجر» و«الوتر»؛ وأن ذلك لغة شائعة وليس شاذة بل مستغنية. قال أبو حيان: «وقد أئشدنا في الدلالة على هذا في شرح التسهيل عدة آيات، كقول الراجز:

أَنَا جَرِيرٌ كَنَيْتِي أَبُو عَمْرٍو
أَضْرَبَ بِالسَّيْفِ وَسَعَدَ فِي الْقَيْصِرِ
يريد: أبو عمرو».

النقل، فلا يقال: مررت بالرجل بكسر الجيم نقلاً لحركة اللام إليها، لأنها مشغولة بحركتها، ولأن النقل إنما كان فراراً من التقاء الساكنين، وهو مفقود في الذي تحرك ما قبله، ولغة لخم النقل إلى المتحرك قال:

١٨٠٠ - مَنْ يَأْتِمِزْ لِلْحَزْمِ فِيمَا قَصَدُهُ ثُخِمَدَ مَسَاعِيهِ، وَيُعْلَمَ رَشْدُهُ^(١)

وشرط الساكن أن يكون صحيحاً، فإن كان حرف علة كـ «دار» و«عون» و«ين» لم يجوز النقل إليه، لاستئصال الحركة على حرف العلة.

والأى يكون مضاعفاً نحو: «العلّ» فلا يقال: انتفعت بالعلّ^(٢)، لأن ذلك مفضى إلى فكّ المدغم، وقد اعترفوا^(٣) على إدغامه، فلا يُفكّ مثل هذا إلا في ضرورة الشعر.

وشرط المنقول منه أن يكون حرفاً صحيحاً فلا ينقل من غزو، لأنه يؤدي إلى كون الآخر واداً قبلها ضمة في المرفوع، وذلك مرفوض، وإلى القلب والتغير في المخفوض.

وشرط النقل ألا يؤدي إلى عدم التنظير، فلا يجوز في انتفعت بئسر لأنه يصير على وزن فُيَل، وهو مفقود في الأسماء، ولا في: هذا بئسر لأنه يصير على وزن فِعَل وهو مفقود في الكلام، بل يتبع^(٤)، فيقال: بئسر وهذا بئسر.

ويستثنى من هذا الشرط المهموز فإنه يجوز النقل فيه وإن أدى إلى عدم التنظير، ويغتنر فيه ذلك، لأن الضرورة فيه أخف من الهمز الساكن ما قبله، فيقال: هذا الرّدة، ومررت بالبطء.

وشرط الحركة المنقولة: ألا تكون فتحة، فلا يقال: قرأت العِلْمَ بالنقل، بل العِلْمَ بالإتياع.

وذكروا في امتناع النقل من الفتحة إلى الساكن قبلها وجهين:

أحدهما: أنهم لو نقلوا في الوقف، وسكنوا في الوصل كانوا كأنهم سكنوا فِعَل، ولا يجوز تسكينه بخلاف المضموم والمكسور.

قال أبو حيان: وهذا ضعيف، لأن فيه مراعاة الحالة العارضة، وهي النقل في الوقف، فصار الوقف كأنه أصل إذ خافوا أن يكون في ذلك فِعَل، إذا وصلوا، والوصل هو الأصل وهو السكون.

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٦/٣٠٤) والمقاصد النحوية (٤/٥٥٢).

(٢) العَلّ والعَلَلُ: الشربة الثانية، أو الشرب بعد الشرب تباهاً (القاموس المحيط: ٤/٢١).

(٣) كذا في الأصل، ولعلها محذوفة عن «اتفقوا».

(٤) أي يتبع حين الفعل حركة الفاء.

والثاني: أنَّ المنصوب إن كان متوناً فيبدل من تنوين ألف فلا يمكن النقل، لأن ما قبل الألف تلزمه الفتحة، وذلك بخلاف المرفوع والمجرور. وإن كان فيه الألف واللام فهو في حُكْم المنون، لأنها بدل منه، ولأن الألف واللام لا تلزم فكان التنوين موجوداً. قال أبو حيان: وهذا ضعيف، لأن هذه العلة ليست شاملة، ألا ترى أن من الأسماء المفتوحة الساكن ما قبلها ما لا يكون متوناً، ولا فيه ألف ولام، وذلك نحو: جُمْل، ودَعْد، وهِنْد إذا منعن من الصَّرْف، ونحو: حَصْبَجْر^(١) اسم امرأة، فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل في النصب لارتفاع تلك العلة المانعة.

ويستثنى من هذا الشرط أيضاً المهموز، فإنه يجوز فيه نقل حركة الهمزة إذا كانت فتحة إلى الساكن الصحيح قبلها، فيقال: رأيت الرُّذَّة، والخَبَّة، واغتفر فيه ذلك، كما اغتفر فيه الأداء إلى عدم النظر، بل هذا أولى.

وخالف الكوفيون في هذا الشرط فأجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقاً وإن لم يكن مهموزاً، فيقولون: رأيت البَكْرَ في: رأيت البَكْر، ووافقهم الجُزْمي قياساً منه لا سماعاً. قال أبو حيان: ولم يؤثر ذلك عن أحد من القُرَّاء.

وفي «الإفصاح»^(٢): قد اتسعت القراءات، وكثر فيها الشاذ، ولم يسمع فيها هذا الوقف، وإنما جاء في الشعر.

وإذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون، واقفين على حامل حركتها^(٣)، كما يوقف عليه مُشْتَبَهاً بها. فيقال: هذا الرُّذ، ورأيت الرُّذ، ومررت بالرُّذ^(٤) فيصير الساكن الذي يحرك آخر الكلمة فيجري عليه ما جرى على الصحيح إذا وقف عليه في الوجوه الستة: الإسكان، والمُزوم، والإشمام، والإبدال حيث يكون، والتضعيف.

وحذفوها في الآخر، وألقوا حركتها على ما قبلها، كما حذفوها إذا كانت حَشْواً نحو: أَرْؤس، فقالوا: أَرْؤس وكان الحذف فيها أولى، لأن الأواخر هي محل التغيير.

وأما غير الحجازيين فإنهم يثبتون الهمزة بعد النقل ساكنة، فيقولون: هذا الرُّذَّة - ورأيت الرُّذَّة - ومررت بالرُّذَّة، أو مبدلة بمجانس ما قبلها ناقلاً نحو: هذا البُطْر - والخُبْر - والزُدو، ورأيت البطا، والخبا، والزدا، ومررت بالبطي، والخبي، والزدي، أو متبعاً نحو: هذا البُطْر، ورأيت البُطْر، ومررت بالبُطْر. وهذا الخبا - ورأيت الخبا - ومررت بالخبا. وهذا

(١) بكسر الحاء وفتح الضاد وسكون الجيم. وانظر القاموس المحيط (١١/٢).

(٢) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

(٣) وهو الحرف الذي قبل الهمزة.

(٤) انظر الكتاب (١٧٩/٤)، قال: «... وذلك قولهم: هذا الوَث، ومن الوَث، ورأيت الوَث والخَب، وهو الخَب».

الرّدي، ورأيت الرّدي، ومررت بالرّدي^(١).

[إبدال تاء التأنيث هاء]

(ص): والأفصح إبدال التاء في الاسم تلو حركة هاء، وسلامتها في جمع التصحيح وشبهه. وفي هيهات، ولات وجهان. والأحسن وفاقاً لأبي حيان سلامة: ربت - وثمت - ولعلت.

(ش): إذا كان آخر الموقوف عليه تاء تأنيث في اسم فالأفصح إبدالها في الوقف هاء إن تحرك ما قبلها لفظاً كفاطمة، وقائمة، وطلحة، وغلمة، أو تقدير كالحياه، والقناه، فإن أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه.

واحتز بهذا الشرط من نحو: بنت، وأخت فإن تاهما للتأنيث لكن لم يتحرك ما قبلها لفظاً ولا تقديرأ فيوقف عليها بالتاء لا بالهاء.

وخرج بقولنا في اسم: التاء التي تكون في الفعل نحو: قامت، وقعدت، ويقولنا تاء التأنيث: تاء التابوت، والفرات. فإن مشهور اللغة الوقف عليها بالتاء، وإن كان بعض العرب وقف عليهما بالهاء^(٢)، وبعض العرب لا يبدل، وإن اجتمعت الشروط قال بعضهم: يا أهل سورة البقرت، فقال مجيب: لا أحفظ فيها ولا آيت، وقال الراجز:

١٨٠١ - اللَّهُ نَجَّكَ بِكَفِّي مُسْلِمَتْ مِنْ بَعْدِمَا، وَبَعْدِمَا، وَبَعْدِمَتْ
كانت نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْفَلَصَمَتْ وَكَادَتِ الْخُرَّةُ أَنْ تُذْعَى أَمَتْ^(٣)

قال أبو حيان: وعلى هذه اللغة كتب في المصحف ألفاظ بالتاء نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ سَجَرَتِ الزُّقُورِ ﴿٦٦﴾ طَعَامُ الْإِنْبِشِرِ﴾ [الدخان: ٤٣، ٤٤]. ﴿أَمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢].

وسواء على اللغة الفصحى كانت التاء في مفرد أو جمع تكسير كما مثل.

أما جمع التصحيح، والمحمول عليه كالهتدات، والبنات، والأخوات وأولات، فالأفصح الوقف عليه بالتاء، ويجوز إبدالها هاء سمع: «دفن البناء من المكرماه». و«كيف الإخوه والأخواه».

(١) انظر الكتاب، (١٧٨٧/٤)، (١٧٩).

(٢) ومنه قراءة: «وقال لهم نبيهم إن آية ملكه أن يأتيكم التابره»؛ قال أبو حيان: «ولغة فيه - أي في التابوت - التابره بالهاء آخرًا، ويجوز أن تكون الهاء بدلاً من التاء كما أبدلوا منها في الوقف مثل طلحة فقالوا طلحه». انظر تفسير البحر المحيط (٢٦٩/٢).

(٣) تقدم برقم (١٧٢١).

قال أبو حيان: وكان القياس أن يكون الوقف بالهاء، لأنها التي للتأنيث، لكنهم أرادوا التفرقة بينها وبين ما تكون فيه للواحد كالسعلة^(١)، وعلقاء^(٢)، لأن التاء في المفرد بمنزلة شيء ضُم إلى شيء، والتاء في الجمع قريبة من تاء الإلحاق نحو: تاء: «عقريت»، لأنها صارت مع التأنيث تدل على الجمع كالواو والتون في زيدبن، فصحت لذلك.

وفي «الإفصاح» ما حكاه الفراء وقطرب من الوقف عليها بالهاء شاذ لا يقاس عليه.

وفي كتاب: «اللوائح»^(٣) لأبي الفضل الرازي^(٤): أن الوقف عليها بالهاء لغة طيئة.

وفي هيهات وجهان: إقرار التاء، وإبدالها هاء، وقد وقف عليها بالوجهين في السبعة، وعلى لات، ويا أبت، قال أبو حيان: وأما تُمُتْ، وزُتْ، ولَعُتْ، فالقياس على لات سائغ، فيوقف عليهن بالتاء والهاء. قال: وقد ذهب إلى ذلك في رُبْتُ ابن مالك. قال: والأحسن عندي الوقف عليها بالتاء كالوصل.

[هاء السكت]

(ص): ويوقف بهاء السكت وجوباً على فعل حذف آخره مع فائه أو عينه، وما الاستفهامية إن جُرَتْ باسم، وإلا فاختياراً، ويجوز في حركة لا تشبه الإعرابية، لا مبني للنداء، أو قطع عن الإضافة أو اسم لا، وكذا الماضي في الأصح، وثالثها تلمحق اللازم.

(ش): مما يختص به الوقف زيادة هاء السكت، فيوقف بها على الفعل المعتل الآخر في الجزم، أو في الوقف، فإن كان محذوف الفاء نحو: لا تقو زيدا، وقى عمراً، أو محذوف العين نحو: لا تر زيدا أو ر بكرأ ووقف عليه وجب إلحاق الهاء، لأنه بقي على حرف واحد، كما وجب رد الياء في نحو: مُر، ونحوه، وإنما لم ترد هنا اللام المحذوفة، لأن

(١) السعلة (بكسر السين): الغول، أو ساحرة الجنّ (القاموس: ٤٠٧/٣).

(٢) العلقة: واحدة العلقى، وهو نبت؛ قاله في المحكم. وقال سيوري: العلقى تكون واحدة وجمعاً. وقال ابن جني: الألف في علقة ليست للتأنيث لمجيء هاء التأنيث بعدها وإنما هي للإلحاق ببناء جعفر وسلب، فإذا حذفوا الهاء من «علقة» قالوا «علقى» غير منون؛ لأنها لو كانت للإلحاق لئوتت كما تئوت «أرعى»، ألا ترى أن من ألحق الهاء في علقة اعتقد فيها أن الألف للإلحاق وبغير التأنيث؟ فإذا نزع الهاء صار إلى لغة من اعتقد أن الألف للتأنيث فلم يترنها كما لم يترنها؛ ووافقهم بعد نزع الهاء من «علقة» على ما يلحون إليه من أن ألف «علقى» للتأنيث. انظر لسان العرب (١٠/٢٦٤).

(٣) كذا في الأصل. وفي كشف الظنون (ص ١٥٦٧): «اللوائح».

(٤) هو أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار بن جبريل بن محمد بن علي بن سليمان المجلي الرازي. مرقى، عارف بالنحو والأدب. أصله من الري، وولد بمكة سنة ٣٧١ هـ، وتنقل في كثير من البلدان، وتوفي بنيسابور سنة ٤٥٤ هـ. انظر ترجمته في طبقات الفراء (١/٣٦١) والنجوم الزاهرة (٥/٤٥٤) وبغية الوعاة (ص ٣٩٦) وكشف الظنون (ص ١٢٧٧، ١٥٦٧).

الموجب لحذفها قائم موجود، وهو الجزم، أو الوقف بخلاف مُ، فإن الموجب لحذف لاه قد زال في الوقف، فلذلك كان الحرف اللاحق في -ق- ونحوه الهاء وكان لزومها في الوقف عوضاً من المحذوف الذي هو الفاء، والعين، لا اللام.

وإن كان غير محذوف الفاء ولا العين فيختار إلحاق الهاء نحو: ارمه، واغزه، ولا ترمه، ولا تغزه، ويجوز تركها، وإنما كان الأكثر والاختيار إلحاق الهاء في هذا النوع، لأن الكلمة قد لحقها الاعتلال بحذف آخرها، فكروا أن يجمعوا عليها حذف لامها، وحذف الحركة.

وَوَجَّهَ اللُّغَةُ الأُخْرَى: أَنَّ الكلمة قوية بالاعتماد على كونها على أكثر من حرف فشبهت بما لم يحذف منه شيء. والمدغم في ذلك كغيره نحو: لم يضل، الأكثر فيه: لم يضلَّ.

وما الاستفهامية إن جرّت باسم نحو: مجيء م جئت وجب عند الوقف إلحاقها الهاء، فيقال: مجيء م، وإن جرّت بحرف نحو: لِمَ تَفْعَلْ، وَعَمَّ نَسأل، فالأحسن إلحاقها الهاء فيقال: لِمَه، وَعَمَّة ويجوز: لِمَ، وَعَمَّ بالإسكان. وإنما كان هذا، لأن الجار الحرفي متصل كالجزء منها، فصارت كأنها على حرفين، فأشبهت ازمة.

وأما الاسم فليس متصلاً بالشيء كاتصال الحرف، فلزم كون الاسم على حرف واحد، فأشبه: قَه.

والوقف بغير هاء فيما حرف الجزّ منه على أزيد من حرف واحد نحو: على م، وإلى م أقلّ منه فيما كان على حرف واحد نحو: يَم، ولم.

قال أبو حيان: وقد جاء في السبعة الوقف على ما الاستفهامية المجروزة بالحرف، وإن كان أكثر وقوفهم عليها بغير الهاء، وذلك باتباع رسم المصحف، والذين نقلوا اللسان العربي ذكروا أن الأكثر والأفصح الوقف بالهاء. ١-هـ.

ويجوز اتصال الهاء بكل متحرك حركة غير إعرابية، سواء كانت بنائية نحو: هُوَ، وَهَيْة، وَثَمَّة، وإيه، وإئة أم لا نحو: الزيدانية، والمُسْلِمُونَ ويجوز في ذلك ترك الهاء، والوقف بالسكون، ولا تتصل بمنادى مضموم ولا بِمَبْنِيٍّ لقطعه عن الإضافة نحو: هُوَ قَبْلُ وَهَيْةً بِسَكُونٍ [الروم: ٤] وشذّ قوله:

١٨٠٢ - وَأَضْحَى مِنْ عَلِيٍّ^(١)

ولا باسم لا نحو: لا رجل، ولا بفعل ماض نحو: ضَرَبَ، وعلة هذه أن حركاتها،

وإن كانت بناء فهي شبيهة بحركات الإعراب، لوجودها عند مقتضياتها، وانتفاؤها عند عدها، ورجوعها إلى أصلها من الإعراب.

وأما حركة الفعل الماضي، وإن كان مبنياً بالأصل، فإنه شبيه بالمضارع كما مرّ أول الكتاب، وما ذكر من أنها لا تلحق الماضي هو مذهب سيبويه والجمهور، وقيل: تلحقه مطلقاً، لأنه مبنّي على حركة لازمة، فلحقته قياساً على غيره من المبنّيات، وقيل: تلحقه إن لم يخف لبس، ولا تلحقه إن خيف، فيقال في قعد: قَعْدَةٌ، ولا يقال في ضرب: ضَرْبَةٌ، لتلا يلتبس بضمير المفعول بخلاف: قَعْدَةٌ، فإنه لا يتعدى إلى مفعول، فلا يلبس، وهو معنى قولي: وثالثها تلحق اللازم أي دون المتعدي.

(ص): وقد يوقف على حرف موصلاً بألف، أو همزة، والأفصح الوقف على الزوّي بملة، ويجري الوصل كالوقف ضرورة كثيراً، ودونها قليلاً.

(ش): مثال المسألة الأولى^(١) قوله:

١٨٠٣ - قد وَعَدْتُني أُمّ عَمْرٍو أَنَّ تَأ^(٢)

فوقف على حرف المضارعة، ووصله بألف^(٣)، وقوله:

١٨٠٤ - بالخير خَيْرَاتٍ وإن شِئَا فإِ^(٤)

أي فشر، فوقف على الفاء التي هي جواب الشرط، ووصلها بهمزة وألف^(٥).

(١) وهي الوقف على حرف موصلاً بألف.

(٢) الرجز لحكيم بن معية التميمي في الموشح (ص ١٥). ولا نسبة في الخصائص (٢٩١/١) والدرر (٣٠٦/٦) ولسان العرب (١٦٤/١) نأ، ٢٩٢/٩ - قف، ١٦٢/١٥ - فلا. ويعدّه: «تنحن رأسي وتقلّني وا».

(٣) ومراده: «تأتي»، فوقف على حرف المضارعة، وهو التاء من «تأتي»، ووصله بألف.

(٤) الرجز لنعيم بن أوس في الدرر (٣٠٧/٦) وشرح أبيات سيبويه (٣٢١، ٣٢٠/٢). وللقمّ بن أوس في نوادر أبي زيد (ص ١٢٦، ١٢٧). ولحكيم بن معية التميمي أو للقمّان بن أوس بن ربيعة في لسان العرب (٢٨٨/١٥ - معي). ولا نسبة في شرح شافعية ابن الحاجب (٣٢٣/٢) وشرح شواهد الشافعية (ص ٢٦٢) والكتاب (٣٢١/٣) واللسان (٤٤٤/١٥ - تا) وما يتصرف وما لا يتصرف (ص ١١٨) ونوادر أبي زيد (ص ١٢٧). ويعدّه:

ولا أرىـد الشـمـرَ إلا أن تـ

وقد ثبت في الأصل: «وإن شِئَا فإِ»، وما أثبتاه هو الصواب «فإِ» بديل قول السيوطي:

«... ووصلها بهمزة وألف». أما رواية «فإِ» بدون همز، فهي رواية أخرى للرجز.

(٥) وقيل: إنه أراد: وإن شِئَا فالشّر؛ فأثبت الهمزة التي تكون في «أل» وهي مفتوحة، وأتبعها الفاء، وجعل ما بعد التاء مثل ذلك وإن لم يكن بعدها ألف حتى يستقيم الشعر.

ومثال الوقف على الزويّ بزيادة مدّة مطلقاً قَصِدَ الترتّم أم لا، وذلك لغة الحجازيين قوله:

١٨٠٥ - وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِي^(١)

والتميميون لا يفعلون ذلك إلا إذا ترتّموا، فإن لم يترتّموا حذفوا المدّة، ثم منهم من يقف بالشكّون كما يقف في الكلام كأنه ليس في شعر، فيقول:

١٨٠٦ - أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَ^(٢)

ومنهم من يعوّض من المدّة التنوين كما تقدّم.

أما المقصور وما شاكله فلا يحذف أحد مدّته.

ومثال إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة قوله:

١٨٠٧ - يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلَقْتَنِي^(٣)

سكن ميم لِمَ في الوصل. وقوله:

١٨٠٨ - أَتَوْا نَارِي فَقُلْتَ مَنْونَ أَنْتُمْ^(٤)

وإنّما تثبت الزيادة في الوقف. قال أبو حيّان: وهذا كثير لا يكاد ينحصر، ومثاله اختياراً قوله تعالى: ﴿لَمْ يَسْئَلْهُ وَأَنْظُرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿فَيَهْدِيهِمْ أَقْصَدُ﴾ [الأنعام: ٩٠]. أثبت الهاء في الوصل إجراء له مجرى الوقف.

(١) عجز بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس، وصله:

أَغْرَكَ مِنِّي أَنْ حَبَبَكَ قَاتَلَنِي

وهو في ديوانه (ص ١٣) والدرر (٣٠٨/٦) وشرح أبيات سيويه (٣٣٨/٢) والكتاب (٢١٥/٤) والأشياء والنظائر (٥٦/٢) وشرح شواهد المغني (٢٠/١) وشرح قطر الندى (ص ٨٥) والخصائص (١٣٠/٣) وسر صناعة الإعراب (٥١٤/٢) وشرح المفصل (٤٣/٧).

(٢) تقدم بالرقم (١٣٨٩).

(٣) صدر بيت من الرمل، وصجزه:

لَهْمُومٌ طَلَارِقَاتٍ وَكَزْزٌ

وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢١١/١) وخزانة الأدب (١٠٠/٦)، ١٠٨/٧، ١٠٩ والدرر (٣١٠/٦) وشرح شافية ابن الحاجب (٢٩٧/٢) وشرح شواهد الشافية (ص ٢٢٤) وشرح شواهد المغني (٧٠٩/٢) وشرح المفصل (٨٨/٩) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٥٩) ومغني اللبيب (٢٩٩/١).

(٤) تقدم برقم (١٧٤٢).

خاتمة

لا ابتداء بساكن

(ص): لا ابتداء بساكن. قال ابن جني وأبو البقاء: وهو محال في كل لغة. والسيد^(١)، وشيخنا الكافيجي: ممكن في غير الألف^(٢)، فإن احتيج إليه جيء بهمز الوصل، وذلك في الماضي الخماسي، والسداسي وأمره، ومصدره، وأمر الثلاثي، وآل، وأم على قول، وحفظت في: اسم، واست، وإيمن، وإبنم، وإبن، وإثنين، وإمرىء، وفروعها.

وتكسر إلا في إيمن، وآل فتفتح، وإلا متلو ساكنها ضمة أصلية فتضم على الألف، وتشم لإشمامه في الأصح، ولا تثبت وصلاً اختياراً.

واختلف هل وضعت أولاً وصلاً، وهل وضعت ساكنة؟

وإذا تلت تلت همزة الاستفهام مفتوحة، فقال ابن الباذر شُتَهْل، وأبو علي، وابن الحاجب: تبدل ألفاً، وابن عزيمة تحذف.

(ش): لا يبتدأ بساكن، وهو محال في كل لغة. أما في الألف فبالإجماع، وأما في غيرها فكذلك نصّ عليه ابن جني، وأبو البقاء العكبري. وذهب السيد الجرجاني وشيخنا العلامة الكافيجي: إلى أنه ممكن إلا أنه مستثقل^(٣)، فإذا احتيج إلى الابتداء بالساكن توصل إليه باجتلاب همزة الوصل، وذلك في الأفعال الماضية الخماسية والسداسية: كانطلق، واستخرج، وفي الأمر منها كانطلق، واستخرج، وفي مصادرها: كالانطلاق والاستخراج، وفي فعل الأمر من الثلاثي: كاضرب، وأعلم، واخرج، وفي آل المعرفة على رأي من يقول: إن أداة التعريف اللام وحدها، أو آل بجملتها، وهمزتها وصل، وقد تقدّم الخلاف في ذلك، وفي أم المعرفة في لغة طتّىء.

ولم تقع همزة الوصل في شيء من الحروف سوى آل، وأم المذكورتين ولا في الأسماء إلا في عشرة أسماء محفوظة وهي: اسم، واست، وإيمن، وإبنم، وإبن، وابنة، وإثنان، وإثنتان، وإمرىء، وامرأة، وهي مكسورة في الأسماء المذكورة إلا إيمن، فإنها فيه مفتوحة، وتفتح أيضاً في آل، وأم، ولا رابع لها، وهي فيما عدا ذلك مكسورة إلا إن تلا الساكن الذي بعدها ضمة أصلية، فإنها تضم تبعاً له في الأصح، وسواء كانت تلك الضمة

(١) هو الجرجاني كما سيأتي في الشرح.

(٢) وهذا القول هو الصواب؛ لأننا نرى ذلك في لغات كثيرة كالفرنسية والإنكليزية وغيرهما، فالابتداء بالساكن في هذه اللغات كثير. أما الابتداء بالألف الساكنة فهو محال في كل لغة.

(٣) بل ليس مستثلاً على غير اللسان العربي كما نرى في كثير من اللغات اللاتينية.

موجودة كاخْرُج في الأمر، واستُخْرِج في الماضي المبني للمفعول أم مقدّرة كاغْزِي يا هند، وادعي، لأن أصله: اغْزِي، واذْعُوي، فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت، ثم حذف الواو للساكنين.

واحتز بالاصلية من العارضة نحو: امشُوا، واقضُوا، فإن الهمزة فيه مكسورة. ومن العرب من يكسر همزة الوصل مع الاصلية أيضاً على الأصل، ولا يتبع وهي لغة شاذة، حكاه ابن جني في المنصف^(١).

وتُسَمُّ الهمزة الضم قبل الضمة المشمة نحو: اتقيد واختير على لغة الإسماع. ولا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها إلا في ضرورة كقوله:

١٨٠٩ - إذا جاوز الإثني سيِّ فإِنَّهُ يَنْتُ، وتكثر الحديث قَمِين^(٢) وكثر قطعها في أوائل أنصاف الآيات، لأنها إذ ذاك كأنها في ابتداء الكلام كقوله:

١٨١٠ - لا نسب اليوم ولا خلعة إِتَّسَعَ الْخَزْفُ عَلَى الرَّاقِع^(٣) وقد اختلف في همزة الوصل - هل وضعت همزة؟

فقال ابن جني: نعم. وقيل: يحتمل أن يكون أصلها ألفاً، وإنما قلبت همزة لأجل الحركة.

واختلف البصريون في كيفية وضعها.

فقال الفارسي وغيره: اجتلبت ساكنة وكسرت لالتقاء الساكنين.

(١) «المنصف» هو شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري. وقد طبع بمصر سنة ١٩٥٤ بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بتحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. قال ابن جني في المنصف (٥٤/١): «وحكى بعضهم: إَنْتُ؛ بكسر الهمزة، فجا به على الأصل واعتد الساكن حاجزاً؛ لأنه وإن كان لا حركة فيه فهو حرف على كل حال، وهذا من الشاذة».

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه (ص ١٦٢) وحماسة البحرني (ص ١٤٧) والدرر (٣١٢/٦) ومسط اللآلي (ص ٧٩٦) وشرح شواهد الشافية (ص ١٨٣) واللسان (١٩٤/٢) - نث، ٣٤٧/١٣ - قمن، ١١٧/١٤ - نثي) والمقاصد النحوية (٥٦٦/٤) ونوادر أبي زيد (ص ٢٠٤). ولجميل بنية في ملحقات ديوانه (ص ٢٤٥) وكتاب الصناعتين (ص ١٥١). وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٣٤٢/١) وشرح شافية ابن الحاجب (٢٦٥/١) وشرح المفصل (١٩/٩، ١٣٧).

ويروى «بنشر» مكان «بنت» كما في ديوان قيس بن الخطيم. ويروى «الوشاة» مكان «الحديث».

(٣) تقديم برقم (١٦٧٢).

وعَلَّه السُّلَوِيُّ بِأَن أَوَّلَ الْحُرُوفِ السُّكُونُ.

وقيل: اجْتَلَبَتْ مَحْزُوكَةٌ، لَأَن سَبَبَ الْإِتْيَانِ بِهَا التَّوَصُّلُ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ، فَوَجِبَ كَوْنُهَا مَحْزُوكَةً كَسَائِرِ الْحُرُوفِ الْمَبْدُوءِ بِهَا، وَأَحَقُّ الْحَرَكَاتِ بِهَا الْكُسْرُ، لِأَنَّهَا رَاجِعَةٌ عَلَى الضَّمَّةِ بِقَلَّةِ الثَّقَلِ، وَعَلَى الْفَتْحَةِ بِأَنَّهَا لَا تُوْهَمُ اسْتِفْهَامًا.

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: حَرَكَتُهَا لِلْإِتْبَاعِ فَكَسَرَتْ فِي: ^أضْرِبْ إِتْبَاعًا لِلْكُسْرَةِ وَضُمْتُ فِي أَخْرِجْ إِتْبَاعًا لِلضَّمَّةِ، وَلَمْ تَتَّبِعْ فِي الْمَفْتُوحِ لَثَلًا يَلْتَبِسُ الْأَمْرُ بِالْخَبَرِ.

وَإِذَا وَقَعَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ أَعْتَبْتُمْ﴾ [الأنعام: ١٤٣] فَقَدْ كَانَ حَقُّهَا أَنْ تَحْذَفَ كَمَا يَحْذَفُ غَيْرُهَا مِنْ هَمْزَاتِ الْوَصْلِ إِذَا وَلِيَتْ هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الصَّافَات: ١٥٣]، لَكِنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ أَهْمِي هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ أَمْ هَمْزَةُ أَلْ، لَوْ حَذَفَتْ، وَيَدُيْءُ بِهَا؟ فَفَعِلَ عَنْ ذَلِكَ إِلَى إِدْخَالِهَا أَلْفًا أَوْ تَسْهِيلِهَا.

وَذَهَبَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَظِيمَةَ^(١): إِلَى أَنَّ هَمْزَةَ الْاسْتِفْهَامِ حَذَفَتْ عَلَى الْأَصْلِ، وَأَنَّ الْمُدَّةَ لَيْسَتْ بِدَلَالٍ مِنْهَا وَإِنَّمَا هِيَ مُدَّةٌ زَائِدَةٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْاسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ، وَيُرَدُّ وَجْهُ التَّسْهِيلِ.

وَقَالَ الْمَهَابِازِيُّ: إِذَا دَخَلَتْ هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ عَلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ حَذَفَتْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَفْتُوحَةً كَالَّتِي مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ، وَأَيْمَنَ، وَأَيْمَنَ، فَإِنَّهَا تَثْبِتُ أَلْفًا فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ.

(١) هُوَ عِيَّاشُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْعُفَيْلِيِّ الْعَبْدِيِّ الْإِسْبِيلِيِّ، أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَظِيمَةَ. مَقْرَأٌ، أَخَذَ الْقُرْآنَ عَنْ أَبِيهِ وَتَصَدَّرَ لِلإِقْرَاءِ. تَوَفِّيَ سَنَةَ ٥٨٥ هـ. لَهُ اسْتِزْكَاءٌ وَزِيَادَةٌ عَلَى أَبِيهِ فِي كِتَابِ الْإِفَادَةِ مِنْ تَأْلِيْفِهِ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي التَّكْمَلَةِ لِابْنِ الْأَبَارِ (ص ٦٩٥).

في التصريف

- الاشتقاق
- الميزان الصرفي
- حروف الزيادة
- الحذف القياسي والشاذ
- الإبدال
- النقل
- الإدغام
- الخطّ
- رسم المصحف
- التنقيط

الكتاب السابع في التصريف

(ص): أعني تغيير الكلم بالزيادة والحذف، والإعلال، ويختص بالاسم المعرب، والفعل المتصرف.

(ش): التصريف لغة: التقلب من حالة إلى حالة، وهو مصدر صرف أي جعله يتقلب في أنحاء كثيرة، وجهات مختلفة، ومنه: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ صُرِفَ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنعام: ٤٦]. ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَكَّرُوا﴾ [الإسراء: ٤١] أي جعلناه على أنحاء، وجهات متعددة، أي ليس ضرباً واحداً.

أما في اصطلاح النحاة، فقال في التسهيل: هو علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك.

وقال أبو حيان: علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة. والأحكام على قسمين: قسم يلحقها حالة التركيب، وقسم يلحقها حالة الأفراد. فالأول قسمان: قسم إعرابي، وقسم غير إعرابي، وسمي هذان القسمان: علم الإعراب تغليباً لأحد القسمين. والثاني أيضاً قسمان: قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني نحو: ضرب، وضارب، وتضارب، واضطراب وكالتصغير، والتكسير، وبناء الآلات، وأسماء المصادر، وغير ذلك، وهذا جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف، وإن كان منه. وقسم تتغير فيه الكلمة لاختلاف المعاني كالنقص، والإبدال، والقلب، والنقل، وغير ذلك.

ومتعلق التصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب، والفعل المتصرف، فلا مدخل له في الحروف، ولا في الأسماء المبنية، ولا الأفعال الجامدة نحو: ليس، وعسى.

الاشتقاق

(ص): الاشتقاق أصغر، وهو رَدُّ لفظ إلى آخر لمناسبة في المعنى، والحروف الأصلية.

وأكبر، ويجوز فيه ترك الترتيب ولم يثبت غير أبي عليّ، وابن جنّي. وأنكر قوم الأول أيضاً. وقال الزّجاج: كل كلمة فيها حرف من كلمة فهي مشتقة منها، وعزاه لسيبويه ولا بُدَّ فيه من تغيير ولو تقدّراً.

(ش): الاشتقاق نوعان: أكبر وأصغر.

فالأكبر: هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد، كما ذهب إليه ابن جنّي في مادة: ق و ل، أن تقاليبها الستة على معنى الخفة والسرعة نحو: القول، والقلو، واللولق، والوقل، والقوق، واللقو. وكما ذكر صاحب «المحرر»^(١) في مادة «الكلمة»: أن خمسة منها موضوعة لمعنى الشدة والقوة، وهي: الكلم، والكمل، واللکم، والمكل، والملك. والسادس: مهمل وهو: اللمك. قال أبو حيان: ولم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر أحدٌ من النحويين إلا أبو الفتح بن جنّي، وحكي عن أبي عليّ أنه كان يأنس به في بعض المواضع قال: والصحيح أن هذا الاشتقاق غير معول عليه، لعدم أطراده.

والاشتقاق الأصغر: هو إنشاء مركّب من مادة يَدُلُّ عليها وعلى معناه. وهذا الاشتقاق أيضاً فيه خلاف: ذهب الخليل وسيبويه، وأبو عمرو، وأبو الخطاب، وعيسى بن عمر، والأصمعي، وأبو زيد، وأبو عبيدة، والجرمي، وقطرب، والمازني، والميزد، والزّجاج، والكسائي، والفراء، والشّيباني، وابن الأعرابي، وثعلب: إلى أن الكلم بعضه مشتق، وبعضه غير مشتق.

وذهبت طائفة من متأخري أهل اللغة: أنّ الكلم كله مشتق وقد نسب هذا المذهب للزّجاج.

وزعم بعضهم: أن سيبويه كان يرى ذلك.

وزعم قوم من أهل النظر: أن الكلم كله أصل، وليس منه شيء اشتق من غيره، وتفريع الناس إنما هو على القول الأول.

قال أبو حيان: واعلم أنه يعرض في اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات تسعة: الأول: زيادة حركة، كضَرْب من ضَرْب.

(١) لعله «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» للإمام أبي محمد عبد الحق بن أبي بكر بن غالب بن عطية الفرناطي المتوفى سنة ٥٤٦ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٦١٣).

الثاني: زيادة حرف كطالِب من طلب.

الثالث: زيادة حركة وحرف كضارب من ضرب.

الرابع: نقص حركة كقرس من قرس.

الخامس: نقص حرف كنبت من النبات، وخرج من الخروج.

السادس: نقص حركة وحرف كترّا من التروان.

السابع: نقص حركة، وزيادة حرف كغضبي من الغضب.

الثامن: نقص حرف، وزيادة حركة كحرم من الحرمان.

التاسع: زيادة حركة وحرف، ونقصان حركة وحرف نحو: استنوق من الناقة، فالعين في الناقة ساكنة، وفي استنوق متحركة، والفاء في الناقة متحركة، وفي استنوق ساكنة، والتاء في الناقة موجودة، وفي استنوق مفقودة، والسين في الناقة مفقودة، وفي استنوق موجودة.

الميزان الصرفي

(ص): مسألة: يوزن أول الأصول بالفاء.

وثانيها: بالعين.

وثالثها: باللام، وتكرر للفتاق.

وحكم الكوفية بزيادة غير الثلاثة، ثم اختلفوا في الوزن وصفته، والزائد بلفظه إلا المكرّر فيما تقدّمه، وبدل تاء افتعل فبالتاء، ويحذف من الزّنة، ويقلب كهو.

ويعرف الزّائد بالاشتقاق، وشبهه، وسقوطه من نظير، وكونه لمعنى أو في موضع تلزم فيه زيادته، أو تكثر، واختصاصه ببناء لا يقع فيه ما لا يصلح للزيادة، ولزوم عدم النظير بتقدير أصالته فيما هو منه أو نظيره.

(ش): اصطلاح التّحويون على أن يزنوا بلفظ الفعل، لما كان الفعل يعبر به عن كل فعل، وكانت الأفعال لها ظهور الزيادة والأصالة بأدنى نظر، ثم حملوا الأسماء عليها في أن وزنوها بالفعل، فكان أقل ما تكون عليه الكلمة التي يدخلها التصريف ثلاثة أحرف فجعلوا حروف الفعل مقابلة لأصول الكلمة، والحرف الزائد منطوقاً به بلفظه ليمتاز الأصلي من الزائد، فإن لم تكن الأصول كررت اللام عند البصريين، فيقال: وزن جعفر: فَعَلَّل، ووزن سفرجل: فَعَلَّل، لأن الكلمة تكون عندهم ثلاثية، ورباعية وخماسية، وهي مجرّدة من الزوائد.

وأما الكوفيون: فذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة، وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادته، فيزنون ما كان ثلاثياً بلفظ الفعل وأما ما زاد نحو جعفر، وسفرجل، فاختلفوا فيه.

فمنهم من قال: لا نزن شيئاً من ذلك، وإذا سئل عن وزنه قال: لا أدري. ومنهم من يزن، واختلف هؤلاء.

فمنهم من ينطق بلفظ ما زاد عن الثالث، فيقول وزن جعفر: فعِلْ، ووزن سفرجل: فعْلَجَلْ.

ومنهم من يزن ذلك كوزننا فيقول: فَعَلَّلْ، وفَعَّلَلْ مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة.

قال أبو حيان: فإن قلت ما فائدة وزن الكلمة بالفعل، قلت: فائدته التوصل إلى معرفة الزائد من الأصلي على سبيل الاختصار، فإن قولك: وزن استخراج: استفعال أخصر من أن تقول: الألف، والسين والتاء، والألف في استخراج زوائد.

وإذا حذف من الكلمة شيء فلك أن تزنه باعتبار أصله، أو باعتبار ما صار إليه، فوزن **ثِيَّة**، و**سَيِّ** ^(١)، ويَد باعتبار الأصل: فَعَلَّة، وفَعَلْ وفَعَّلْ، وباعتبار الحذف: عِلَّة، وقُلْ ورفع.

وإذا وقع في الكلمة قلب قلب في الزَّنة، فيقال: وزن أشياء لفعاء على رأي من يرى أن فيها قلباً.

ويوزن المكرر للتضعيف بما تقدّمه، لا بلفظه، فيقال: وزن قَرَدَد، فَعَلَّلْ، لا فعلد، لأن الدال لما لم ترد منفردة في الأصل لم يجعلوها منفردة في الوزن. ويحصل الفرق بينه وبين باب جعفر بالموزون لا بالوزن.

ويوزن المبدل من تاء الافتعال بالتاء لا بالحرف المبدل، فيقال في وزن اصطفى: افتعل، لا افطعل.

وجملة ما يعرف به الزائد تسعة أشياء.

أحدها: الاشتقاق، فإنه دل على أن ألف ضارب، وهمز اضرب، وراء ضرب زوائد.

الثاني: شبه الاشتقاق، والفرق بينه وبين ما قبله أن الأول فيه سقوط من أصل، وهذا فيه سقوط من فرع مثاله: ألف قَذال ^(٢)، وواو عجزو، وياء كتيب، فإنها تسقط في الجمع وهو: قُدُّل، وعُجُز، وكُتِّب، والجمع فرع، والإفراد أصل فدلّ على زيادتها فيه.

الثالث: سقوطه من نظير كإِطْل، وإِطْل ^(٣)، وهما بمعنى، فالياء من أَيْطَل زائدة،

(١) ومنه الحديث النبوي: «العين وكام السَّيِّ»، قال ابن الأثير في النهاية (٤٢٩/٢): «السه: حلقة الدبر، وهو من الامت؛ وأصلها سَتَّة بوزن فرس، وجمعها أسناء كأفراس، فحذفت الهاء وعوّض منها الهمزة فقليل است، فإذا رددت إليها الهاء وهي لاسنأ وحذفت العين التي هي التاء انحذفت الهمزة التي جيء بها عوض الهاء فتقول: سَتَّة يفتح السين».

(٢) القذال كسحاب: جماع مؤخر الرأس، ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية (القاموس: ٣٧/٤).

(٣) الإطل والأَيْطَل: الخاصرة (القاموس: ٣٣٩/٣).

لسقوطها في إطل.

الرابع: كونه لمعنى، فإذا رأيت حرفاً في كلمة يفهم منه معنى فاحكم بزيادته كحروف المضارعة، وألف فاعل، وتاء افتعل وياء التصغير.

الخامس: كونه في موضع تلزم فيه زيادته كتون «عَفَنْقُس» بالفاء وهو العَسِيرُ الأخلاق لا يعرف له اشتقاق، وحكم بزيادة نونه، لأنها وقعت ثالثة ساكنة، وبعدها حرفان، وليست مدغمة فيما بعدها، وما وجد من ذلك مما عرف له اشتقاق كانت النون فيه زائدة على جهة اللزوم كَجَحَنْطَل^(١)، وَحَبَنْطَى^(٢).

السادس: كونه في موضع تكثر فيه زيادته كهزمة أفكل وهي الزعدة، لا يعرف له اشتقاق، وحكم بزيادة همزته لكثرة زيادة الهزمة أولاً قبل ثلاثة أحرف.

السابع: اختصاصه ببناء لا يقع موقعه. منها ما لا يصلح للزيادة كتون جَنْطَاو^(٣) بوزن فِتْعَلُو فإنها زائدة، إذ لم يجيء مكان النون في نحو هذا البناء حرف أصلي.

الثامن والتاسع: لزوم عدم التظير بتقدير أصالته فيما هو منه، أو في نظير ما هو منه.

مثال الأول: مَلُوط وهي مفرقة الحديد فالواو زائدة، والميم أصلية، ووزنه فَعُول، لأنه لو عكس لكان وزنه مفعلاً، ومفعّل مفقود، وفَعُول موجود نحو: عَتُود^(٤)، وَعَسُول^(٥)، وَعَلُود^(٦).

ومثال الثاني: والمراد به أن يكون في الكلمة حرف لا يمكن إلا زيادته لكون الكلمة على بناء مخصوص لا يكون إلا من الأبنية المزيد فيها، ثم تسمع في تلك الكلمة لغة أخرى يتعين فيها حركة ذلك الحرف، فيحتمل بتغيير تلك الحركة أن يكون ذلك الحرف أصلاً، وأن يكون زائداً، فيحمل على الزيادة للقطع بأنه زائد في اللغة الأخرى، وذلك (تَنْقُل^(٧)) فإن فيه لغات: أحدها: بفتح التاء الأولى، وضم الفاء، فهذا وزنه تَفْعُل كَتَنْقُص^(٨)، فالتاء

(١) الجحطنل: الغليظ الشفة (القاموس: ٣/٣٥٧).

(٢) الحبطنى: الممتلىء غيضاً أو بطننة (القاموس: ٢/٣٦٦).

(٣) الحنطأو: العظيم البطن (القاموس: ١/١٢).

(٤) العتود: السدرة أو الطلحة، والحولى من أولاد المعز (القاموس: ١/٣٢٣).

(٥) السول: الرجل الصالح (القاموس: ٤/١٦).

(٦) لم أجد العَلُود، ووجدت العِلُودَ، وهو الكبير والسيد الرزين الوقور. انظر القاموس (١/٣٢٨) واللسان

(٣/٣٠٠، ٣٠١).

(٧) في القاموس (٣/٣٥١): «التنقل كَتَنْقُصٍ وَتَنْقُلٍ وَزَعَمٍ وَجَعَفَرٍ وَزَيْرِجٍ وَجُنْطَبٍ وَشَكْرٍ: الثعلب أو جروه، وهي بهاء، وَكَتَنْقُصٍ: ما ييس من العشب أو شجر أو نبات أخضر».

(٨) التنضب: شجر حجازي شوكه كشوك العوسج (القاموس: ١/١٣٨).

فيه زائدة، لأننا لو قَدَرناها أصليّة لزم من ذلك عدم النظير لأنه يكون وزنه حيثث قَحْلَلًا، وفعلل بناء لم يجيء عليه شيء من الكلم. واللغة الأخرى^(١) تُثَقِّل بضم التاء والقاء، فهذا يحتمل أن تكون التاء فيه أصلية ويكون وزنه «قَحْلَلًا» كَبُرْتُ، لكنه يلزم من ذلك عدم النظير في اللفظ الذي هو ذلك الحرف منه. ألا ترى أن التاء في ثَقُلَ المضموم أوله موجودة في ثَقُلَ المفتوح أوله فلزوم عدم النظير في ثَقُلَ إذا قَدَرناها أصلية دليل على الزيادة في ثَقُلَ، إذ هذه التاء هي تلك، ولم تتغير إلا بالحركة.

حروف الزيادة

(ص): حروف الزيادة: «تسليم وهناء»، فمتى صحبت أكثر من أصلين ألف أو ياء، أو واو، أو غير مصدرة، أو همزة مصدرة، أو مؤخرة هي أو نون بعد ألف زائدة، أو ميم مصدرة فزائدة ما لم يعارض دليل الأصالة كملازمة ميم معد اشتقاقاً، والتقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم بشبهه.

(ش): حروف الزيادة عشرة، وقد جمعها الناس في أنواع من الكلام كقولهم: «سألتمونيها»، و«اليوم تنساء»، و«أمان وتسهيل»، و«تسليم وهناء»، فيحكم بزيادة ما صحب أكثر من أصلين من ألف أو ياء، أو واو غير مصدرة نحو: كتاب، وكتيب، وعجوز بخلاف ما صحب أصلين فقط كدار، وفيل، وغول، فليس بزائد، لأن أقل ما تكون عليه الكلمة ثلاثة أحرف.

وقولي غير مصدرة قيد في الواو فقط، لأن الألف لا تنصدر لسكونها والياء تنصدر، وهي زائدة، ومثال تصدر الواو: «وَرَزْتُ»^(٢)، فهي أصل لا زائدة.

وكذا يحكم بزيادة الهمزة، إذا صحبت أكثر من أصلين، وكانت مصدرة نحو: أحمر، وأصفر، أو مؤخرة نحو: حمراء، وصفراء، فإن صحبت أصلين فقط كانت أصلاً نحو: أبناء، و«أجأ»^(٣)، أو بدلاً من أصل نحو: ماء، وكساء.

وكذا يحكم بزيادة النون إذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مؤخرة بعد ألف زائدة نحو: قطران، وعثمان، وسرحان.

وكذا يحكم بزيادة الميم إذا صحبت أكثر من أصلين، وكانت مصدرة نحو: منسج ومرحب، فإن كان بعدها أصلاً فقط قضى عليها بالأصالة، إذ لا أقل من ثلاثة أصول.

ومحل الحكم بالزيادة في جميع المذكورات، أعني الألف والياء، والواو، والهمزة

(١) لم يذكر في «ثقل» سوى هذين الوزنين. وذكر الفيروزآبادي في القاموس سبعة أوزان. راجع الحاشية ٧ من الصفحة السابقة.

(٢) الورتل كسمندل: الداهية والأمر العظيم (القاموس: ٦٥/٤).

(٣) أجأ: أحد جبلي طيء، وهما أجأ وسلمى. انظر معجم البلدان (٩٤/١).

والنون، والميم ما إذا لم يعارض الزيادة دليل الأصالة كملزمة ميم معد في الاشتقاق، فإنهم حين اشتقوا من مَعَدَّ فعلاً، قالوا: تَمَعَّدُ^(١)، وكالتقدم على أربعة أصول في غير فعل، أو اسم يشبهه نحو: يَسْتَعُورُ^(٢)، وورثل، وإصطبل.

أما الفعل وشبهه، فإن الزيادة تتقدّم فيهما على أربعة أصول نحو: تدرّج، ومتدرّج.

(ص): وزيدت النون في نفعل، وانصرف، واحرنجم، والمثنى، والجمع ونحو: غضنفر.

(ش): النون تزداد باطراد في أول المضارع، وفي باب الانفعال، والافعلال، وفروعهما كالانصراف، والاحرنجام. وفي آخر الثنية والجمع كالزيدان، والزيدون، وساكنة مفكوكة بين حرفين قبلها نحو: غَضَنُفْر، وَجَحَنُفْل، وعَقَنُفْل^(٣) بخلاف المدغمة كعَجَنَس^(٤)، وهَجَنَف^(٥) فلا يحكم عليها بالزيادة فوزنهما فَعَلَّل.

(ص): والتاء في فَعَلَّ، وتَفَعَّلَ، وتَقَعَّلَ، وتفاعَلَ، وافتعل، ومسلمة والسّين معها في الاستفعال وفروعه، والهاء وقفاً، أنكرها المبرد واللام في الإشارة.

(ش): تزداد التاء باطراد في أول المضارع، وفي باب التفعّل كالانصراف والتفعّل كالنكسر، والتفاعل كالتغافل، والافتعال كالاكتساب وفروعها، وفي صفات المؤنثة كمسلمة، وتزداد مع السين في الاستفعال كالاخراج، وفروعه.

وتزداد الهاء في الوقف واللام في الإشارة على ما مر في بابهما. وأنكر المبرد زيادة الهاء، لأنها لم تأت في كلمة مثبتة على الهاء، وإنما تلحق لبيان الحركة.

قال أبو حيان: والصحيح أنها من حروف الزيادة، وإن كانت زيادتها قليلة من ذلك: أُمّهة^(٦)، وهبلع^(٧)، وهجرج^(٨)، وهزكولة^(٩).

(١) معدّ: حيّ؛ وتمعدّد: تزيّاً بزّيهم. انظر القاموس (٣٥١/١).

(٢) يستعور: موضع قبل حرّة المدينة فيه عضاء وسمر وطلح (معجم البلدان: ٤٣٦/٥).

(٣) العقنفل: الوادي العظيم المتسع، والكثيب المتراكم، وقنصة الضبّ، والقنح، والسيف (القاموس: ٢٠/٤).

(٤) العجنس: الجمل الضخم الصلب الشديد (القاموس: ٢٣٧/٢).

(٥) الهجنف: الطويل العريض (القاموس: ٢١٣/٣).

(٦) الأمهة: لغة في الأمّ.

(٧) الهبلع: الأكل العظيم اللقم الواسع الحنجور (القاموس: ١٠١/٣).

(٨) الهجرج، كدرهم وجعفر: الأحق، والطويل الممشوق، والمجنون، والطويل الأعرج، والكلب

السلوقي الخفيف (القاموس: ١٠١/٣).

(٩) الهركولة: المرتبة الأردنية (القاموس: ٧٠/٤).

(ص): وتقل زيادة ما ذكر خالياً من قيد، ولا تقبل إلا بدليل كهزمة شمال، وهاء أمهات، وأهراق، وسين قدموس واسطاع.

فإن لم يثبت زيادة الألف قبل، لا أصل إلا في حرف أو شبهه، أو تضمنت كلمة متماثلين، ومتباينين لم تثبت زيادة أحدهما فأحد المثلين زائد ما لم يماثل الفاء أو العين المفصولة بأصل، فإن تماثلت أربعة، ولا أصل للكلمة، فالكل أصول. وثالثها: إن لم يفهم المعنى بسقوط الثالث، وفي الأولى بالزيادة من المضاعف. ثالثها: الثاني في نحو: اقعنسس والأول في نحو: علم، والهزمة والنون آخراً بعد الألف بينها وبين الفاء مُشَدَّدًا، أو حرفان: أحدهما لين يحتمل زيادتهما وزيادة أحد المثلين، أو اللين إلا لمانع.

(ش): تقل زيادة ما ذكر من الحروف إن خلا مما قيد به فيما سبق ولا تقبل زيادته إلا بدليل يحكى من الدلائل التسعة السابق ذكرها كسقوط همزة شمال، واحتبطاً^(١) في الشمول والحبط^(٢)، فإنه دليل زيادتها مع فقد شرطها، وهو التصدر، أو التأخر بعد ألف زائدة وسقوط هاء أمهات في أمات، وهاء أهراق في أراق، وسين قُدُمُوس وهو بمعنى قديم زيدت فيه السين للإلحاق بعصفور وسين اسطاع في أطاع.

فإن لم تثبت زيادة الألف، فهي بدل لا أصل كالرحى، والمصى إلا في حرف: كلاً، ويلي، وإلى أو شبهه كالأولى، وما الاسمية.

والضابط أن الألف لا تكون أصلاً إلا في حرف أو شبهه.

وإن تَصَمَّت كلمة حرفين متباينين وحرفين متماثلين، ولم تثبت زيادة أحد المتباينين حكم على أحد المتماثلين بالزيادة نحو: جلبب، وقَزَدَد، فإن ثبت زيادة أحد المتباينين لم يحكم على أحد المتماثلين بالزيادة بل هو أصل نحو: مَقَر، ومَقَرَّ، فإن الميم فيهما قد ثبتت زيادتها.

وكذا إذا مائل أحد المثلين الفاء أو العين المفصولة بأصل، فإنه لا يحكم حيثئذ على أحد المتماثلين بالزيادة نحو: كوكب، وقَوَقَل^(٣)، فإنهما تَصَمَّتَا حرفين متماثلين، وهما القافان والكافان، وحرفين متباينين، وهما: الواو والباء، والواو واللام. ولا يحكم على أحد المتماثلين الذي هو القاف والكاف بالزيادة لمماثلة الفاء، بل هما أصلاً.

(١) احتبطاً: انتفخ جوفه أو امتلأ غيظاً (القاموس: ١١/١).

(٢) أورد الفيروزآبادي لفظة «حبطاً» في مادة «ح ب ن ط أ» وقال: «وهم الجوهرى في إيراده بعد تركيب ح ط أ». انظر القاموس (١١/١).

(٣) القوقل: ذكر الحجل والقطا (القاموس: ٤٠/٤).

ونحو: حَذَرْد^(١)، فإنه تضمّن حرفين متباينين، وهما الحاء والراء، وحرفين متماثلين، وهما الدالان، ولا يحكم على أحد الدالين بالزيادة، لأنه قد ماثل أحد المتماثلين العين التي هي الدال، وفصل بين المتماثلين بأصل وهو الزاء التي هي لام الكلمة الأولى.

فإن فصل بينهما بزائد كان أحد المتماثلين زائداً كَحَفَفَقِيْق^(٢) اجتمع فيه مثلاًن وهما: القافان، ومتباينان، وهما: الخاء والفاء، وقد ماثل المثليين عين الكلمة، وقد فصل بينهما بزائد، فيحكم على أحد المثليين بأنه زائد، ألا ترى أنه مأخوذ من الخفق^(٣)، وكذا لو لم يقع فصل البتة نحو: «مشمخر»^(٤)، فأحد المثليين زائد.

فإن تماثلت أربعة، ولا أصل للكلمة غيرها نحو: سمسّم، وقمقم، وفلفل، وزلزّل، فالكل أصول. هذا مذهب البصريين، لأنه إن جُويل كل من المثليين زائداً أدى إلى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة، أو أحدهما أدى إلى بناء مفقود، إذ يصير وزنها على تقدير زيادة أول الكلمة: «عفعل»، وعلى زيادة الثاني «قلعل»، وعلى زيادة الثالث: «فعفل»، وكلها مفقود.

وذهب الكوفيون: إلى أن هذا الباب ونحوه: ثلاثي، أصله: فعل، فاستثقل التضعيف فحاولوا بين المضاعفين بحرف مثل: فاء الفعل.

وقيل محلّ الخلاف فيما يفهم المعنى بسقوط ثالثه نحو: ككبب^(٥) بخلاف غيره.

فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة أحدهما نحو: مرمرس^(٦)، فإنه ثلاثي مأخوذ من المرس، فلا تعمّ الحروف الأصالة.

واختلف في المثليين في نحو: اقعنسس^(٧) وعلم أيهما الزائد؟.

فذهب الخليل: إلى أن الزائد هو الأول.

وذهب يونس: إلى أن الثاني هو الزائد.

وأما سيبويه فإنه حكم بأن الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذلك: وكلا الوجهين صواب ومذهب.

(١) الحلزد: القصير (القاموس: ٢٩٧/١).

(٢) الحنفقيق: الداهية (اللسان: ٩٣/١٠).

(٣) أورده في اللسان بعد مادة (خفق) فهو عنده من الخفق وليس من الخفق.

(٤) المشمخر: الجبل العالي (القاموس: ٦٦/٢).

(٥) الككبب بالفتح ويكسر: لعبة (القاموس: ١٢٥/١).

(٦) المرمرس: الداهية، والأملس، والطويل من الأعناق، والصلب، وأرض لا تنبت شيئاً (القاموس: ٢٦٠/٢).

(٧) اقعنسس: تأخر ورجع إلى خلف (القاموس: ٢٥٠/٢).

وصحح الفارسيّ مذهب سيويّه، وصحح ابن عصفور مذهب الخليل وقد بسطت أدلة ذلك في كتاب «الأشباه والنظائر النحوية».

واختار ابن مالك في التسهيل أن الثاني أولى بالزيادة في باب «اقعنسس»، والأول أولى في باب «علّم».

وما آخره همزة أو نون بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدّد نحو: «قِثَاء»، و «رمان»، أو حرفان: أحدهما لين نحو: «زيزاء»^(١) و «قُوباء»^(٢)، و «عِقْيَان»^(٣)، و «عنوان»، و «علوان»^(٤) فيحتمل أصالة الأخير من الهمزة أو النون.

وزيادة أحد المثلين في المشدّد، أو اللين في قسميه والعكس، أي زيادة الآخر، وأصالة أحد المثلين أو اللّين، فوزن قِثَاء على الأول: فِثَال، وُرْمَان فُتَال، وعلى الثاني فِغَلَاء، وُقُغَلَان.

ما لم يكن مانع من أداء إلى إهمال تلك المادّة، أو قلة نظير، فيتعيّن في «مُزَاء» زيادة الهمزة، لأن مادة مُزَاء مهملة، ومادّة: «مزز» موضوعة بدليل قولهم: مرّة.

وفي «لوذَان» زيادة النون، لأن مادة «لذَن» مهملة ومادّة: «لوذ» موضوعة لقولهم: «لُوَاذ»، وفي سَقَاء زيادة أحد المثلين لأن مادّة: س ق ق مهملة، ومادّة س ق ي موضوعة، وفي قِثَان زيادة الياء، لأن مادّة: ق. ي. ن مهملة، ومادّة ق. ن. ن موضوعة لقولهم: قِثَن وأقْثَان.

معاني الحرف الزائد

(ص): مسألة: الزائد، إما لمعنى، أو إمكان^(٥)، أو بيان حركة أو مدّ، أو عوض أو تكثير أو إلحاق، وهو بما جعل به ثلاثيّ، أو رباعيّ موازناً لما فوقه، مساوياً له في حكمه.

ولا تلتحق الألف إلاّ آخره مبدلة من ياء، ولا الهمزة أوّلاً إلاّ مع مساعد، ولا إلحاق، أو بناء نظير من غير تدرب وامتحان إلاّ بسماع على أصحّ الأقوال.

(ش): الزائد يكون لأحد سبعة أشياء:

- (١) الزيزاء: ما غلظ من الأرض، والأكمة الصغيرة (القاموس: ١٨٤/٢).
- (٢) القُوبَاء والقُوبَاء (يتسكن الواو وفتحها): داء في الجسد يتقرّ منه الجلد وينجرد منه الشعر (المعجم الوسيط: ص ٧٦٥).
- (٣) العِقْيَان: ذهب بينت (القاموس: ٣٦٧/٤).
- (٤) العُلُوان: العنوان (القاموس: ٢٥١/٤).
- (٥) تحرفت في الأصل إلى «مكان»، والتصويب من الشرح.

الأول: لمعنى، وهو أقوى الزائد كحرف المضارعة.

الثاني: الإمكان كهمزة الوصل.

الثالث: لبيان الحركة كهاء السكت في الوقف.

الرابع: للمد، ككتاب وعجوز، وقضيب.

الخامس: للعرض كناء التأنيث في زنادقة، فإنها عوض من ياء زنديق، ولذا لا يجتمعان.

السادس: لتكثير الكلمة كآلف «قبعثرى»^(١)، ونون «كنهيل»^(٢).

السابع: للإلحاق، كواو كوثر، وياء «ضيغم». وضابط الذي للإلحاق ما جعل به ثلاثي أو رباعي موازناً لما فوقه كـ «رَغَشَن»^(٣)، نونه زائدة للإلحاق^(٤)، لأنه من الارتعاش، فالحق بجعفر.

و«فردوس»، واؤه زائدة للإلحاق «يجزُدخل»^(٥).

و«إنقُخل»^(٦) همزته ونونه زائدتان للإلحاق لأنه من القَحْل، فالحق «يجزُدخل».

والمراد بالموازنة الموافقة في الحركات، والسكتات، وعدد الحروف، لأنه يوزن كوزنه.

وبالمساواة في حكمه: ثبوت الأحكام الثابتة للملحق به للملحق من صحة واعتلال، وتجزُد من حروف الزيادة، وتضمن لها، وزنة المصدر الشائع فلو قيل: ابن من الضرب مثل «جعفر» يقال: «ضُرِبَ» أو مثل: «بُرِثَن» يقال: «ضُرِبَ»، أو مثل «زيرج» يقال:

(١) القبعثرى: الجمل العظيم، والفصيل المهزول، ودابة تكون في البحر، والعظيم الشديد (القاموس: ١١٧/٢).

(٢) الكنهيل (يفتح الباء، وتضم): شجر عظام (القاموس: ٤٨/٤).

(٣) الرعشن: الجبان، ومن الظلمان والجمال السريع (القاموس: ٢٣٠/٤).

(٤) ذكرها الفيروزآبادي في القاموس في النون (٢٣٠/٤) وقال في الشين في مادة «عرش» (٢٨٥/٢): «الرعشن: في النون، وإن كانت النون زائدة؛ لكنني ذكرتها على اللفظ وبينت الزيادة».

(٥) الجرذحل: الوادي، والضخم من الإبل للذكر والأنثى (القاموس: ٣٥٨/٣).

(٦) في اللسان (٥٥٣/١١): «رجل إنقحل وامرأة إنقحلة، بكسر الهمزة: سُخْلَقان من الكبير والهزم... وقد يقال الإنقحل في البعير؛ قال ابن جني: ينبغي أن تكون الهمزة في إنقحل للإلحاق بما اقترن بها من النون من باب جرذحل، ومثله ما روي عنهم من قولهم إنقُحُوا وامرأة إنقُحوة إذا كانا ذوي زهو، ولم يحك سيبويه هذا الوزن إلا إنقحلاً وحده».

«ضَرْب»^(١).

ولو قيل: ابن من البيع مثل: «صَعُونَ»^(٢) يقال: «يَبُوع»، فيصح ولا يدغم. ولو قيل: ابن من القول مثل: «طِيَال» يقال: «قِيَال»، فيعل، ولو بني من سحك مثل: «أَحْرَنْجَم» قيل: «اسْحَنْتَكَ»^(٣)، فيضمن النون التي هي مزيدة في الملحق به، وزيدت الهمزة، وإحدى الكافين للإلحاق.

ولو بني من «دَحْرَج» مثل: «قَبْعَثَرِي» قيل: «دَحْرَجِي» فيضمن الألف التي هي مزيدة الملحق، وزيادة خامس للإلحاق.

وقيل في مصدر «يَطر» الملحق «بِيطْرَة»، كما جاء مصدر «دَحْرَج» على «دَحْرَجَة». ولا تلحق الألف إلا آخره مبدلة من ياء «كعلقي»، في لغة من نَوْن، فإنه ملحق «بجعفر» و«ذَفْرِي» في لغة من نون، فإنه ملحق بديرهم، و«جَبْطِي» ملحق «بِسْفَرْجَل». ولا تلحق حشواً ولا آخراً مبدلة من واو.

ولا تلحق الهمزة أولاً إلا مع مساعد، أي إن كان معها حرف آخر زائد للإلحاق أيضاً كنون «الْتَدَد»^(٤) الملحق بـسْفَرْجَل، وواو «الْدُرُون»^(٥) الملحق «بِجَرْدَحَل». فإن وقعت أولاً، وليس معها حرف زائد لم تكن للإلحاق «كَأَفْكَل»^(٦).

وإن وقعت حشواً أو طرفاً فإنها تكون للإلحاق ولا يحتاج إلى مساعد من حرف زائد نحو: شامل^(٧) ملحق بجعفر، وقد يكون معها حرف زائد نحو: «عِلْبَاء»^(٨) ملحق بقرطاس.

ولا إلحاق إلا بسمع من العرب إلا أن يكون على جهة التدرّب والامتحان، كالأمثلة التي يتكلم بها النحويون متضمنة لحروف الإلحاق على طريقة أبنية العرب يقصدون بذلك تمرين المشتغل بهذا الفن، وإجادة فكره ونظره، وهذا الحكم جاري في كل ما أردت أن تبني

(١) ثبت في الأصل «ضَرْب» و«ضَرْب» و«ضَرْب» بالياء في المواضع الثلاثة؛ والصواب بالباء كما أثبتناه.

(٢) الصون كاردب: الظليم الدقيق العنق الصغير الرأس، أو عام (القاموس: ٢٤٣/٤).

(٣) اسْحَنْتَكَ الليل: أظلم؛ والكلام عليه: تَعَلَّر (القاموس: ٣١٦/٣).

(٤) الالْتَدَد واليلتد والالْد: الطويل الأخدع من الإبل، والخصم الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحق (القاموس: ٣٤٨/١ - مادة لد).

(٥) الإدرون كغرعون: المعلق، والآري، والْدُرُون، والوطن، والأصل (القاموس: ٢٢٣/٤ - مادة درن).

(٦) الأكل كآحمد: الرعدة (القاموس: ٣٣/٤).

(٧) الشامل لغة في الشمال. انظر القاموس (٤١٤/٣).

(٨) علباء البعير: عصب عنقه (القاموس: ١١١/١، ١١٢).

من كلمة نظير كلمة أخرى، وإن لم يكن^(١) إلحاق، فإن ذلك لا يجوز إلا أن يكون على وجه التدزب والامتحان. هذا أصبح المذهب في المسألتين، لأنه إحداهن لفظ لم تتكلم به العرب.

والثاني: يجوز مطلقاً، لأن العرب قد أدخلت في كلامها الألفاظ الأعجمية كثيراً سواء كانت على بناء كلامها أم لم تكن فذلك يجوز إدخال هذه الألفاظ المصنوعة هنا في كلامهم، وإن لم تكن منه قياساً على الأعجمية. وعليه الفارسي قال: لو شاء شاعر أو متسع أن يبنى بإلحاق اللام اسماً أو فعلاً، أو صفة لجاز ذلك له، وكان من كلام العرب، وذلك قولك: حزج أحسن من دخل وضرب زيد، ومررت برجل كريم وضرب.

قال ابن جني: فقلت له: أترجل اللغة ارتجالاً؟ قال ليس هذا ارتجالاً، لكنه مقيس على كلامهم، ألا ترى أنك تقول: طاب الخشكان^(٢)، فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب قد تكلمت به، فرفقك إياه، ونصبك صار منسوباً إلى كلامهم. انتهى.

وردد بأن اللفظ الأعجمي لا يصير بإدخال العرب له في كلامها عربياً، بل تكون قد تكلمت به بلغة غيرها، وإذا تكلمنا نحن بهذه الألفاظ المصنوعة كنا قد تكلمنا بما لا يرجع إلى لغة من اللغات.

والمذهب الثالث: التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها كثيراً، وأطرده فيجوز لنا إحداهن نظيره، وإلا فلا، فإذا قيل: ابن من الضرب مثل جعفر، قلنا: ضرب، فهذا ملحق بكلام العرب، لأن الرباعي قد ألحق به كثيراً من الثلاثي بالتضعيف نحو: مهَّد، وقَزَد، وبغير التضعيف نحو: شَامل، ورَعَشَن، ولا فرق بين قياس اللفظ على اللفظ، والحكم على الحكم عند صاحب هذا المذهب.

والذين قالوا بالقياس في مثل هذه الأشياء اختلفوا في المعتل والصحيح أنهما باب واحد، فما سمع في أحدهما فليس عليه الآخر، أو هما بابان متباينان، يجري في أحدهما ما لا يجري في الآخر، فذهب سيبويه وجماعة: إلى أنهما باب واحد. وذهب الجزمي والمبرد: إلى أنهما بابان.

الحذف القياسي والشاذ

(ص): الحذف يطرد في ألف ما الاستفهامية المجرورة، وفاء نحو: وعد في مضارعه، وأمره، ومصدره محركة عينه بحركتها، وهمز أفعال في مضارعه ووصفية ما لم

(١) «كان» هنا فعل تام.

(٢) الخَشْكَان: خبزة تصنع من خالص دقيق الحنطة وتملاً بالسَّكر واللوز أو الفستق وتُغلى (المعجم الوسيط: ص ٢٣٦).

تقلب هاء أو عيناً، وعين فيعلولة خلافاً للكوفية، وواو فيعل، وفيعلة، وفي قياس يائها خلف وفاء «مُر» لا بعد واو أو فاء، وخذ، وكل، وما خرج عن ذلك من حذف أو إبقاء نشأ، ومنه خلافاً للشلوبيين حذف عين وقيل: لام أحسن، وظل، ومن مبنياً على السكون مكسور أول الآخرين، ومفتوحاً. وقُل في أمر ومضارع ويا نحو: استحيى وفروعه، وكثر في أبالي جزماً، واللام واواً، ومنه اسم خلافاً للكوفية، والياء والهاء قليل، والهمزة والتون، وغير اللام أقل.

(ش): الحذف قسمان: مقيس وشاذ، فالمقيس حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ١]، ﴿يَمَّ أَتَ مِنْ ذِكْرَهَا﴾ [النازعات: ٤٣]. ﴿لِمَ تُوَدُّونَنِي﴾ [الصف: ٥] «مجيء م جئت»^(١). وشذ إبقاؤها في قوله:

١٨١١ - على ما قام يَشْتُمْنِي لَيْسَ^(٢)

وقيل: إنَّ ذلك لغة لبعض العرب، وخرج عليها بعضهم قوله تعالى: ﴿يَكَلِّتُ قَوِي يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢٦ - ٢٧] أي بأي شيء^(٣).

(١) قال سيبويه: «... وأما قولهم: مجيء م جئت، ومثل م أنت، فإنك إذا وقفت ألزمتها الهاء ولم يكن فيه إلا ثبات الهاء؛ لأن مجيء ومثل يستعملان في الكلام مفردين لأنهما اسمان، وأما الحروف الأولى فإنها لا يتكلم بها مفردة من ما؛ لأنها ليست بأسماء، فصار الأول والآخر بمنزلة حرف واحد لذلك. ومع هذا أنه أكثر في كلامهم، فصار هذا بمنزلة حرف واحد نحو اشق، والأول من: مجيء م جئت، ومثل م أنت، ليس كذلك؛ ألا تراهم يقولون: مثل ما أنت، ومجيء ما جئت؟ لأن الأول اسم. وإنما حذفوا لأنهم شبهوها بالحروف الأولى، فلما كانت الألف قد تلزم في هذا الموضع كانت الهاء في الحرف لازمة في الوقف ليفرقوا بينها وبين الأول». انظر الكتاب (١٦٤/٤)، (١٦٥).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

كخنزير تمسخر فسي رماد

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٣٢٤) والأزهية (ص ٨٦) وخزانة الأدب (١٣٠/٥)، ٩٩/٦، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤) والدرر (٣١٤/٦) وشرح التصريح (٣٤٥/٢) وشرح شواهد الشافية (ص ٢٢٤) ولسان العرب (٩٧/١٢ - قوم) والمحتسب (٣٤٧/٢) ومعني الليب (٢٩٩/١) والمقاصد النحوية (٥٥٤/٤). ولسان بن منلر في شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٧١) وشرح شواهد المعني (٧٠٩/٢). وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٤٠٤) وشرح الأشموني (٧٥٨/٣) وشرح شافية ابن الحاجب (٢٩٧/٢) وشرح المفصل (٩/٤).

(٣) قال أبو حيان: «الظاهر أن «ما» في قوله: «بما غفر لي ربي» مصدرية؛ جؤزوا أن يكون بمعنى «الذي» والعائد محذوف، تقديره: بالذي غفره لي ربي من الذنوب. وليس هذا بجيد، إذ يؤول إلى تعني علمهم بالذنوب المغفرة، والذي يحسن تعني علمهم بمغفرة ذنوبه وجعله من المكرمين. وأجاز الفراء أن تكون «ما» استفهاماً. وقال الكسائي: «لو صح هذا - يعني الاستفهام - لقال به، من غير ألف؛ وقال =

قال الخضراوي: وهذا قول مرغوب عنه.

وخرج بالاستفهامية الموصولة، والشرطية فلا يحذف ألفها، وإن دخل عليها الجار.
وذكر أبو زيد والمبرد: أن حذف ألف «ما» الموصولة ثبت لغة كثير من العرب،
يقولون: «سل عم شئت»، لكثرة استعمالهم إياه.
وخرج بالمجرورة المرفوعة والمنصوبة، فلا يحذف الألف منها إلا في الضرورة
كقوله:

١٨١٢ - أَلَا مَ تَقُولُ النَّاعِيَاتُ أَلَا مَهْ^(١)

ولو ركبت «ما» الاستفهامية مع «ذا» لم تحذف أيضاً نحو: «على ماذا يلزمني».
ووجه الحذف من الاستفهامية التخفيف، وخصّ بها، لأنها مستبذة بنفسها بخلاف
الشرطية، لأنها متعلّقة بما بعدها ويخلاف الموصولة لافتقارها إلى الصلة.
ومن المطّرد حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واو استقلاً لوقوعها في فعل بين ياء
مفتوحة وكسرة ظاهرة كيّعد، أو مقدّرة كيقيم، ويّسع.
وحُجِّل على ذي الياء أخواته: كأعد، وتّعد، ويّعد، والأمر كيعد، والمصدر الكائن
على «فعل» محرّك العين بحركة الفاء معوّضاً عنها تاء تأنيث كيّدة، وسواء كان الماضي على
فَعَل كوعد، أو فعل كَوَيْمَق^(٢).
ولا يجوز الحذف من مضارع رباعي: كأوعد، يُوعد، ويُوعد، مثال: يَقْطِينَ من
الوعد.

ولا من الاسم كمُوعِد لما فيه لو حذف من توالي الحذف، إذ قد حذف منه الهمزة،
ولأنّ ضمة الياء قوّت الواو، ولأنّ الفعل أثقل منه.

= الفراء: «يجوز أن يقال بما بالألف، وأنشد فيه أياًتاً؛ وقال الزمخشري: «ويحتمل أن تكون استفهامية،
يعني: بأي شيء غفر لي ربي؟» يريد ما كان منه معهم من المصابرة لإعزاز دين الله حتى قيل: إن قولك
بما غفر لي ربي، يريد ما كان منه معهم بطرح الألف أجود وإن كان إثباتها جائزاً، فقال: قد علمت بما
صنعت هذا وهم صنعت» انتهى. والمشهور أن إثبات الألف في «ما» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف
جرّ مختصّ بالضرورة» انتهى، من تفسير البحر المحيط (٣١٦/٧).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أَلَا فَنَنْدِبُ أَهْلَ النَّدَى وَالْكَرَامَةِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٣١٨/٦) وشرح الأشموني (٧٥٨/٣) والمقاصد النحوية (٥٥٣/٤).

(٢) ومق: أحبّ (القاموس: ٣/٣٠٠).

ولا إذا وقعت بين ياء مفتوحة، وضمة أو فتحة نحو: وَضُوْ يَوْضُوْ^(١)، وشذ وجد يُجْدُ^(٢) بالضم ويُذَر، ويُذَع^(٣).

ولا مما فاؤه ياء كَيَسَّر الرجل يَسِّر^(٤)، ويعرت الشاة تيعر^(٥).

وشذ يَسَّر يَسِّر^(٦). ومن المطرود: حذف همزة أفعل من مضارعه، واسمى فاعله ومفعوله نحو: أَكْرِمُ استئقلاً لاجتماع همزتين إذ كان الأصل: أَكْرِم، وحمل عليه: نُكْرِم، وتُكْرِم، ويُكْرِم، ومُكْرِم ومُكْرَم طُرْداً للباب.

وشذ لإثباتها في قولهم: أرض مؤرنية بكسر النون^(٧) أي كثيرة الأرناب، وكساء مؤرنب^(٨) إذا خلط صوفه بوبر الأرناب وقوله:

١٨١٣ - فإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُؤْكِرَمَا^(٩)

فلو قلبت همزة أفعل هاء أو عيناً لم تحذف للأمن من التقاء الهمزتين نحو: هراق الماء يهريق، فهو مهريق، ومُهْرَاق، وعَيْهَل الإبل^(١٠) يُعَيْهَلُها فهو مُعَيْهَلٌ، والإبل مُعَيْهَلَةٌ^(١١)، أي: مهملة.

(١) ثبت في الأصل «وَضُوْ يَوْضُوْ»؛ والصواب كما أثبتناهما، من الوضأة.

(٢) بضم الجيم في المضارع؛ قال في القاموس (٣٥٦/١): «ولا نظير لها».

(٣) بضم الياء في الفعلين. وشذوذهما من وجهين: ضمَّ يالهما، وفتح عينهما؛ فقد انتفى فيهما الشرط الأول والثاني، والقياس: يُوجع ويُؤذر. انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣٥١/٤).

(٤) والقياس: يَسَّر يَسِّر. انظر القاموس (١٦٩/٢). وقال الأشموني في شرحه (٣٤٣/٤): «وروي شاذاً: يَسَّر يَسِّر كَوَعَدَ يَعِد».

(٥) كذا في الأصل «يتعر» بإثبات الياء بعد التاء، وهو المضارع القياسي؛ ولعلَّ الصواب إثبات المضارع الشاذ وهو «تعر» على وزن يَسَّر يَسِّر لأن الكلام على الشاذ.

(٦) والقياس: يَس يَسِّر.

(٧) وتفتح النون أيضاً، كما ذكر في القاموس (٧٩/١).

(٨) بفتح النون وكسرها.

(٩) الرجز بلا نسبة في الإنصاف (ص ١١) وأوضح المسالك (٤٠٦/٤) وخزانة الأدب (٣١٦/٢)

والخصائص (١٤٤/١) والدرر (٣١٩/٦) وشرح الأشموني (٨٨٧/٣) وشرح شافية ابن الحاجب

(١٣٩/١) وشرح شواهد الشافية (ص ٥٨) ولسان العرب (٤٣٥/١ - رب، ٥١٢/١٢ - كرم)

والمقاصد التحوية (٥٧٨/٤) والمقتضب (٩٨/٢) والمنصف (٣٧/١، ١٩٢، ١٨٤/٢).

(١٠) قوله «عَيْهَل الإبل...» الخ؛ بالياء بعد العين، كذا في الأصل. وقد غيَّرها محقق طبعة دار البحوث

العلمية الدكتور عبد العال سالم مكرم إلى «عهل...» بالنون في صيغها المختلفة، وقال في الحاشية:

«في النسخ الثلاث وفي صيغ مادة عهل نسخت هذه الصيغ بياء بدل النون، أي عَيْهَل يعْهَل الخ. كلها

تحريف». كذا قال؛ وقد أخطأ الأستاذ، والصواب بالياء كما هو مثبت في الأصل، وقد ذكرها =

ومن المطرود حذف عين فَعْلُولَة سواء كانت واواً نحو: كَيْتُونَة أو ياء نحو طَيْرُورَة. الأصل: كَيْتُونُونَة، وطَيْرُورُونَة^(٢). اجتمع في الأول ياء، وواو، سبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء فيها. وفي الثاني أدغمت الياء المزيدة في الياء التي هي عين الكلمة فصار: كَيْتُونَة، وطَيْرُورَة ثم حذفت عين الكلمة على جهة اللزوم فصار: كَيْتُونَة وطَيْرُورَة. وصار الوزن فَعْلُولَة^(٣).

هذا مذهب سيبويه في هذه المصادر: أن وزنها فيعلولة.

وذهب الكوفيون: إلى أنه لا حذف وأن الأصل: فَعْلُولَة بضم الفاء ففتحت لتسلم الياء من ذوات الياء، وحمل عليها ذوات الواو.

ومن المطرود: حذف عين فَعِيل، وفَعِيلَة: قال أبو حيان: أما ذوات الواو، فلا نعلم خلافاً في قياسه كَسَيِد وسَيِدَة، يقال فيه: سَيِد وسَيِدَة. وأما ذوات الياء كَلَيْن ولَيْنَة ففيها خلاف:

زعم أبو عليّ وتبعه ابن مالك أن تخفيفها يحفظ ولا ينقاس، قال: وهو مرجوح والأصح أنه مقيس لا محفوظ، قال: وفي محفوطي: أن الأصمعيّ حكى أن العرب تخفف مثل هذا كله، ولم تفصل بين ذوات الواو، وذوات الياء بل سرد مثلاً من هذا ومن هذا، قال: إلا «حَبْذا» فلم أسمع أحداً من العرب يخففه. اهـ. وقد عقدت لذلك ترجمة في كتابي «المزهر».

ومن المطرود: حذف فاءات: خذ، وكل، ومر، والأصل: أَخْذُ، أَكُلُ، أَمَرُ، فالحمزة الثانية هي فاء الفعل، والأولى همزة الوصل، فَحُلِفَتْ فاء الكلمة، فأنحذفت همزة الوصل، لأن ما بعد الفاء المحذوفة محزوك، فلا حاجة إلى إقرارها. قال أبو حيان: ولم يجعل سيبويه لهذا الحذف علّة سوى السماع المحض^(٣). وقد حكى أبو عليّ وابن جني: أَكُل على الأصل إلا أنها في غاية الشذوذ استعمالاً.

فإن تَقَدَّمَ: «مر»، وَاوٌ، أو فاء، فالإثبات أجود نحو: «وأمر»، «فأمر» ولا يقاس على هذه الثلاثة غيرها إلا في ضرورة كقوله:

= الفيروزآبادي في القاموس بالياء، وذكرها في اللسان (٤٨١/١١) بالياء أيضاً في مادة «عهل» وقال: «قال ابن بري: قال أبو عبيد: صيغت الإبل أمثلتها، وأنشد لأبي وجزة: عيحلٌ صيحلها الذّؤاد».

(١) في الأصل «طيرورة» بواو واحدة، والصواب كما أثبتناه بواوين على وزن فيعلولة.

(٢) كذا في الأصل؛ وغيرها الدكتور مكرم إلى «فيعلولة» وأشار في الهامش إلى أن «فيعلولة» تحريف. وقد أخطأ، والصواب «فيعلولة» كما هو واضح من سياق العبارة.

(٣) انظر الكتاب (٢٦٦/١).

١٨١٤ - ت لي آل زيد وَاَنْذَهُمْ لِي جَمَاعَةً^(١)

يريد: اتت لي آل زيد.

وما خرج عما تقدم فشاذ، وقد تقدم بعضه.

ومنه: حذف أحد المثلين من أحسن، وظلّ، ومسّن، إذا اتصل بـتاء الضمير أو نونه نحو: أَحْسَنُ^(٢)، وَأَحْسَنَ، وَظَلْتُ وَظَلَّلَنْ، وَمَسَّنْ وَمَسَّنَ.

قال سيبويه: هذا باب ما شُدَّ من المضاعف^(٣)، وذلك قولهم: أَحْسَنُ، يريدون: أَحْسَنُ^(٤)، وَأَحْسَنَ يريدون: أَحْسَنَ، ومثل ذلك: «ظَلْتُ»، و«مَسَّنْ» حذفوا والقوا الحركة على الفاء كما قالوا: خِفْتُ، وليس هذا الحذف إلا شاذًّا والأصل في هذا عربيٌّ كثير، وذلك قولك: أَحْسَنْتُ، وظللت ومسست، ولا نعلم شيئاً من المضاعف شُدَّ إلا هذه الأحرف^(٥). اهـ. وقال أبو حيان: وقد نصَّ سيبويه في عدة مواضع^(٦) على شذوذ هذا الحذف.

وقد اختلف أصحابنا في هذا.

فذهب أبو علي الشَّلوين إلى أنَّ ذلك مطَّرد في مثال هذه الأفعال: كأحب، وَاَنْهَمَ^(٧) وانحطَّ.

وذهب ابن عصفور وابن الضائع: إلى أنَّ ذلك لا يطَّرد.

ثم المحذوف من هذه الأفعال الثلاثة العين، وبه جزم ابن مالك وغيره.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَسَلَّ آلُ زَيْدٍ أَيْ شَيْءٍ يَضِيرُهَا

وهو بلا نسبة ني الدرر (٣٢٠/٦) ومصر صناعة الإعراب (٨٢٣/٢) ولسان العرب (١٤/١٤) - أني.

(٢) ثبت في الأصل «أَحْسَنْتُ» بـسينين؛ والصواب كما أثبتناه بـسين واحدة.

(٣) انظر الكتاب (٤٢١/٤).

(٤) ثبت في الأصل «أَحْسَنُ» بـسين واحدة؛ والصواب بـسينين كما أثبتناه. وانظر الكتاب (٤٢١/٤).

(٥) انظر الكتاب (٤٢١/٤، ٤٢٢) وقد تصرَّف السيوطي في النقل عن سيبويه وحذف عدة مقاطع، فانظرها في الكتاب.

(٦) منها الموضع الذي أشرنا إليه في الحاشية السابقة، ومنها أيضًا (٤٨٢/٤، ٤٨٣) في «باب ما كان شاذًّا مما خففوا على الستهم وليس بحطَّرد».

(٧) قال في اللسان (١٢/٦٢٠): «هَمْ الشَّحْمُ يَهْمُهُ هَمًّا؛ أذابه؛ وَاَنْهَمَ هو؛ والهاموم: ما أذيب من السنام».

ويجوز في الأخيرين، أعني، ظل، ومس، كسر أولهما بإلقاء حركة العين عليه، وإبقاء فتحه.

وقل وقوع هذا الحذف في الأمر، والمضارع، ومنه: ﴿وَقَرَنَ فِي يَوْمِكَذَا﴾ [الأحزاب: ٣٣] والأصل: اقررن. وسمع الفراء ينحطن في ينحططن.

وبعض العرب يحذف إحدى يائي ﴿يَسْتَحْيِ﴾ [البقرة: ٢٦] إمّا اللام أو العين، وهي لغة تميم^(١)، وبها قرأ ابن مُحَيِّصٍ ورُويت عن ابن كثير، ويستحيي لغة الحجازيين، وسائر العرب.

وفروعه سائر الصيغ من الماضي، والأمر، والمثنى، والجمع، والمؤنث والوصف. فيقول التميميون: اسْتَحْي، استَح، يستحيان - يستحون^(٢) - يَسْتَحِرْجُ - مُسْتَحِرْجٌ - مُسْتَحْيٌ منه.

ويقول غيرهم: اسْتَحْيَا - اسْتَحْي - يستحيان - يستحيون - يَسْتَحْيِين، مستحِي، مُسْتَحْيٌ منه.

وكثر الحذف في أباي إذا جزم، فقالوا: لم أَهْلُ^(٣)، والأصل: لم أَبال لكثرة استعمالهم إياه تَوَقَّعُوا أَنَّ اللَّامَ هي الأخيرة، فسكنوها للجزم، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

وكثر حذف اللّام في الأسماء إذا كانت واواً «كأب» و«أخ»، و«حم» و«هن»، و«ذي» على مذهب الخليل، وابن واسم على مذهب البصريين، والأصل عندهم: سمو، لأنه من السمو حذفت لامه، وعوض عنها همز الوصل.

(١) قال أبو حيان: «وقرأ ابن كثير في رواية شبل [وهو شبل بن عباد أبو داود المكي] وابن محيص ويعقوب: يستحي، بياء واحدة، وهي لغة بني تميم يجرونها مجرى يستبي، قال الشاعر:
ألا تستحي منّا ملوك وتقتي محارمنّا لا يبوء الدّم بالدم
والماضي استحي؛ قال الشاعر:

إذا ما استحين الماء يعرض نفسه كرعن بسبت في إناء من الورود
واختلف النحاة في المحذوفة، فقليل لام الكلمة، فالوزن: يستفع، فنقلت حركة العين إلى الفاء وسكنت العين فصارت يستفع. وقيل: المحذوف العين، فالوزن يستفيل، ثم نقلت حركة اللام إلى الفاء وسكنت اللام فصارت يستفل؛ وأكثر نصوص الأئمة على أن المحذوف هو العين. انظر تفسير البحر المحيط (١/٢٦٤، ٢٦٥).

(٢) ثبت في الأصل «يستحيون»؛ والصواب «يستحون» لأن «يستحيون» هو مضارع «استحي» والكلام على مضارع «استحي».

(٣) انظر الكتاب (٤/٤٠٥).

والكوفيون يقولون: أصله رَسْمٌ من السَّمة، حذفت فاؤه، وردَّ بأن جمعه أسماء، وتصغيره: سَمِي، ولو كان كما قالوا لكان أوساماً ووسُيماً، لأن التصغير والتكسير يَرُدَّان الأشياء إلى أصولها.

وقلَّ حذف اللام إذا كانت ياء كلام «يد»، و«دم»، أو هاء كلام «شفة»، وعضة^(١)، وفم، وشاة.

وأقلُّ منه حذفها إذا كانت همزة كقولهم: قوم بُراء، والأصل: بُرَاء على وزن طُرْفَاء. أو نوناً: كدد، وقل، والأصل: دَدَن^(٢)، وقلان.

وأقل من ذلك حذفها إذا كانت حاء: كجر أصله: جِرْجُ^(٣). قال أبو حيان: ولا أحفظ من حذف الحاء غيره.

وأقلُّ من ذلك حذف غير اللام إما الفاء: كناس، والأصل: أناس، أو العين كسه، والأصل: سَتَّة^(٤).

الإبدال

(ص): الإبدال أحرفه: «طويت دائماً»، فتبدل الهمزة من مُجْلٍ ياء، أو واو طَرَفًا، ولو تقديراً بعد ألف زائدة، أو بدلاً من عين فاعل معلَّها، ومن أَوَّلِ واوين صدرتا، وليست الثانية مدة فوعل، أو مبدلة من همزة، ومن واو خفيفة ضمت لازماً، ومن تالي ألف شبه مفاعل مذكراً مزيداً، أو ثاني ليجين اكتنفاه.

ويفتح هذا الهمز مجعولاً واواً إن كانتها^(٥) اللام، وسلمت في المفرد بعد ألف وياء إن

(١) العضة (بكسر العين وتخفيف الضاد): الكذب والبهتان، والسحر. انظر القاموس (٤/٢٩٠).

(٢) الدَدَنُ والدُدُّ: اللهو واللعب (القاموس: ١/٢٢٣). ومنه قول النبي ﷺ: «ما أنا من دَدٍ ولا الدُدُّ مني».

(٣) والجمع: أحراج وجرزون، والنسبة: جِرْجِي وجرْجِي. انظر القاموس (١/٢٢٧).

(٤) السِّتة (يسكون التاء وتفتح): الاست، والجمع: أستاذ. والسُّتة (يفتح السين وتضم): العجز أو حلقة الدبر. انظر القاموس (٤/٢٨٧). وفي الحديث: «العين وكاء السُّتة» قال ابن الأثير في النهاية

(٢/٤٢٩): «السُّتة: حلقة الدبر، وهو من الاست، وأصلها: سَتَّة بوزن فرس، وجمعها أستاذ كأفراس، فحذفت الهاء وعوض منها الهمزة فقتل استٌ، فإذا أردت إليها الهاء وهي لأشها وحذفت العين التي هي التاء انحذفت الهمزة التي جيء بها عوض الهاء، فتقول: سَتَّة بفتح السين؛ ويرى في الحديث: وكاء السُّتة؛ يحذف الهاء وإثبات العين، والمشهور الأول. ومعنى الحديث أن الإنسان مهما كان مستيقظاً كانت استه كالشدودة المركبة عليها، فإذا نام انحلَّ وكاؤها. كنى بهذا اللفظ عن الحدث وخروج الريح، وهو من أحسن الكنايات والطفها».

(٥) كانتها: أي كانت هي.

كانت غيرها أو همزة.

(ش): الإبدال قسمان: شائع وغيره.

فغير الشائع وقع في كل حرف إلا الألف. وألف فيه أئمة اللغة كتباً منهم: يعقوب بن السكيت وأبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي^(١). وفي كتابي «المزهر» نوع منه حافل.

والشائع الضّروري في التصريف أحرفه ثمانية يجمعها قولك: طويت دائماً.

[إبدال الواو والياء همزة]

فتبدل الهمزة من كل ياء، أو واو مُتَّطَرِّفة، بعد ألف زائدة نحو: رداء، وكساء. الأصل: رداي، من الردية، وكساء من الكسوة، وسواء كان تطرّفها ظاهراً أم تقديرأً، وهي المتصلة بهاء التأنيث العارضة كصلة عَظَاءة^(٢) بخلاف الأئمة، وهي التي بُيِّنَت الكلمة عليها فإنها لا تُبدل منها همزة، كهداية، وحماية، وإداوة، وهاوئة ولا إبدال بعد ألف أصلية نحو: آية.

وتبدل الهمزة أيضاً من كل ياء أو واو وقعت عيناً لما يوازن فاعل وفاعلة من اسم معتز^(٣) إلى فعل معتل العين نحو: باع وقائم، أصلهما: بايَع، وقاوِمٌ، وفعلهما: باع، وقام معلّ.

بخلاف ما لم يعمل فعله كصَيِّد، وعَوْر، فهو صايد، وعاور، فلا إبدال فيه.

ويخلاف ما لم يوازن فاعلاً، وإن أعمل فعله كمنيل ومطيل من: أطل، وأنال.

وتبدل الهمزة أيضاً من أول واوين صدرتا، وليست الثانية مدة فَوَعْل، ولا مبدلة من همزة: كأواصل جمع واصله. أصله: وواصل، استثقل اجتماع الواوين، فأبدل من أولهما همزة إذ لم يمكن إبدالها ياء للاستثقال كالواو، ولا ألفاً لسكونها، فعدلوا إلى الهمزة، إذ هي أقرب إلى الألف، لكونهما من مخرج واحد مع أن الهمزة تقلب في التسهيل واواً وياء، فقد شاركت حروف اللين.

(١) ومنهم الأصمعي، واسم كتابه «القلب والإبدال»، واسم كتاب ابن السكيت أيضاً «القلب والإبدال». انظر كشف الظنون (ص ١٣٥٥) والفهرست (ص ٨٧ و ١١٤). أما كتاب عبد الواحد بن علي اللغوي فهو «الإبدال من كلام العرب»؛ وهو عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي الحلبي المقتول سنة ٣٥١ هـ؛ وله أيضاً: مراتب النحاة، وشجرة الدر، ولطيف الإتياع. انظر هدية العارفين (١/٦٣٣).

(٢) في الأصل «كصلة وعظاءة» والصواب ما أثبتناه. والصلاة والسلاة: الجهة، واسم، ومدق الطيب. والعظاءة والعظاية: دويبة كسامة أبرص. انظر القاموس (٤/٣٥٥ و ٣٦٦).

(٣) معتز: متسبب، من الاعتزاء.

بخلاف ما إذا كان ثاني الواوين مدة فعمل: كَوَزَى وَوَزَى من وارى، ووافى، فلا إبدال فيه.

وكذا إذا كان مبدلاً من همزة الكوولى تأنيث الأوّل^(١) أصله: وَوَلَى^(٢)، فأبدلوا من الهمزة واواً لضمّة ما قبلها، فلا تبدل الواو الأولى همزة، لأن الثانية بدل منها، فكانها موجودة، وصار مستقلاً كما لو قيل الألى بهمزتين.

وتبدل الهمزة أيضاً من كل واو مضمومة لازمة غير مشدّدة كوجوه ووَقَّت، فيقال: أُوْجوه، وأُوقَّت، لأن الواو إذا كانت مضمومة فكانه اجتماع واوان، فاستقل.

واحترز بلزوم الضمة من نحو: اخشوا الله. ﴿لَتَجَلَّوْا﴾ [آل عمران: ١٨٦]، فلا إبدال لعروضها.

وبغير المشدّدة من^(٣) نحو: تعوّد، وتعوّد، فلا إبدال أيضاً.

ولو أمكن تخفيف الواو بالإسكان نحو: سُور، وسُور، فلا إبدال أيضاً، أورده أبو حيان على عبارة التسهيل، وهو عندي داخل تحت قوله: ضمة لازمة.

وتبدل الهمزة أيضاً من تالي ألف شبه مفاعل، إذا كان مدّاً مزيداً كالقلائد، والصحائف، والعجائز، بخلاف ما إذا كان أصلياً كمعاش، ومفاوز، فإن المد فيهما عين الكلمة.

وتبدل الهمزة أيضاً من ثاني حرفي لين اكتنفا مدة مفاعل كأوائل جمع أوّل، وينائف جمع نيف، وسيائد جمع سيد.

وتفتح هذه الهمزة في هذه الصورة، والتي قبلها مجهولة واواً في ما لاهم واو سلمت في المفرد بعد ألف كهراوة، وهراوى، وإداوة كأداوى، والأصل: هراوى وأداهى ثم صار «هراء» و «أداء». ثم أبدل من الهمزة واو كراهة اجتماع ألفين بينهما همزة مفتوحة، والهمزة كأنها ألف، فكانه اجتماع ثلاث ألفات^(٤).

(١) في القاموس (٤/٦٤): «الأوّل ضدّ الآخر، أصله أوّل أو ووال».

(٢) كانت في الأصل «وولى»؛ والتصويب من الأشموني (٤/٢٩٤).

(٣) تحرفت في الأصل إلى «منها».

(٤) قال سيبويه (الكتاب: ٣٩١/٤): «أما ما كانت الواو فيه ثابتة نحو: إداوة وعلاوة وهراوة، فإنهم يقولون فيه: هراوى وعلاوى وأداوى؛ ألزموا الواو ههنا كما ألزموا الياء في ذلك، وكما قالوا حبالى ليكون آخره كآخر واحد؛ وليست بألف تأنيث، كما أن هذه الواو غير تلك الواو». وفي الأشموني (٤/٢٩٢)، ٢٩٣ أن هراوى وأداوى أصلهما: هرايى وأدايى، بقلب ألف هراوة همزة، ثم هرايى وأدايى بقلب الواو =

ومجمولة ياء إن كانت اللام غير ما ذكر بأن تكون ياء نحو: هدية، وهدياً^(١)، أو واواً اعتلت في المفرد ولم تسلم كمطية ومطايا، أو كانت همزة كخطية وخطايا.

[إبدال الهمزة مدة تجانس الحركة]

(ص): وتبدل الهمزة الساكنة بعد متحركة متصلة مدة تجانس، والمتحركة ياء إن كسرت أو ثلته، ولم تضم.

أو كانت لاماً مطلقاً في غير ذلك، وفي نحو ألوم وجهان.

وأبدل المازني الياء منها فاء لأفعل. والأخفش مضمومة بعد كسر، والواو من عكسها.

وتبدل تلو الساكنة ياء إن كانت موضع اللام، وإلا تصح.

ولو توالى همزات أبدلت الثانية، والرابعة، وحقق^(٢) الباقي.

(ش): تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة متصلة مدة تجانس الحركة، فتبدل ألفاً^(٣) في آدم، وياء في إيمان، وواواً في أومن، وأصلها: آدم وإثمان، وأو من.

فإن تحركت الهمزتان المتصلتان، والأولى لغير المضاربة أبدلت الثانية ياء إن كسرت مطلقاً سواء تلت فتحاً نحو: أئمة، والأصل: أئمة، أو كسراً نحو: أين مضارع أئ، والأصل: أئ، أو ضمّاً نحو: أئم مثال: أئم^(٤) من الأئم والأصل: أئم: نقلت حركة ما بعد الهمزة الساكنة إليها، لأجل الإدغام فانكسرت، فأبدلت ياء، أو تلت كسراً ولم تضم نحو: ليوم مثل: إضبع من الأئم، الأصل إئيم، نقلت حركة الميم إلى الهمزة الساكنة لأجل الإدغام كما تقدم.

أو كانت لاماً مطلقاً سواء كانت في اسم أو فعل تلت فتحاً أو ضمّاً أو كسراً، مثاله بعد الفتح: قرأى وقرأى إذا بنيت من القراءة اسماً مثل: جعفر، ويزهم، وقرأى إذا بنيت فعلاً مثل: دخرج، الأصل: قرأ، وقرأ، وقرأ.

ومثاله بعد الضم قرأى مثل: يؤثمن من القراءة، الأصل: قرؤ، فأبدل من الهمزة ياء

= ياء لتصلها بعد الكسرة، ثم خففتا بالفتح فصار: هراءيّ وأدائيّ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: هراء وأداء، فكروها ألئين بينهما همزة فأبدلوا الهمزة واواً، فصار هراوى وأداوى.

(١) قال سيويه: «وقد قال بعضهم: هداوى، فأبدلوا الواو؛ لأن الواو قد تبدل من الهمزة». انظر الكتاب

(٣٩١/٤).

(٢) في الأصل «خفف» تحريف؛ والتصويب من الشرح.

(٣) كانت في الأصل «الفاء».

(٤) تحرفت في الأصل إلى «أئمة».

فصار في آخر الاسم واو ساكنة قبلها ضمة، فقلبت الضمة كسرة، والواو ياء، فصار من باب المتقوص.

ومثاله بعد الكسر: قِرْزَائِيّ مثل: زبرج، الأصل: قِرْزَأْ، أبدلت الهمزة ياء، ثم استثقل الضمة في الياء فصار مثل: قاض.

وتبدل الهمزة الثانية واواً إن فتحت بعد مفتوحة أو مضمومة نحو: أوادم جمع: آدم، أصله: أءادم.

وأويدم، تصغير: آدم، أصله: أأيدم.

أو ضُبَّت مطلقاً سواء تلت فتحاً أو ضمّاً، أو كسراً كأوَم مثال: أَضْبِعْ، وأوَم مثل: أُبْلِمُ^(١)، وإوَم مثال: لِضْبِعٍ من الأَمِّ، نقلت فيها حركة الميم إلى الهمزة الساكنة لأجل الإدغام، فقلبت الهمزة واواً من جنس حركة نفسها.

وفي نحو: أوَم وجهان.

وخالف المازني في مسألة، وهي ما إذا كانت الهمزة الثانية فاء لأفعل، فإنه يبدلها ياء كأن تبني أفعل من الأَمِّ فتقول على رأيه: «هذا أَيْمٌ من هذا»، وعلى رأي الجماعة: هذا أوَم. وحجة المازنيّ الحمل على أَيْمَةٍ لأن الفتحة أخت الكسرة، فالأفيس أن يكون حكم الهمزة المفتوحة حكم المكسورة في الإبدال لا كالمضمومة.

وخالف الأخفش في مسألتين:

إحداهما: مسألة أَمِّ مثل: أَضْبِعْ، فمذهبنا أنه تبدل الهمزة ياء لمناسبة حركتها، ومذهبه: إبدالها واواً لمناسبة حركة ما قبلها، فتقول: أوَم.

والثانية: مسألة أَمِّ مثل: لِضْبِعٍ، فمذهبنا إبدالها واواً لمناسبة حركتها^(٢)، ومذهبه: إبدالها ياء لمناسبة حركة ما قبلها، فيقول: إيم.

والحاصل: أن الأخفش يبدل المكسورة بعد الضمّ واواً، والمضمومة بعد الكسر ياء.

فإن سكنت الهمزة الأولى أبدلت الثانية ياء إن كانت موضع اللام، وإلا صَحَّت نحو: قِرْزَائِيّ مثل قِمَطَر، الأصل: قِرْزَأْ^(٣) أبدلت الهمزة الثانية ياء فراراً من الاستثقال لو بقيت ومن مخالفه الأقيسة، لأنه متى التقى مثلان، والأول ساكن في كلمة وجب

(١) الأيلم: الغليظ الشفتين (القاموس: ٨٢/٤).

(٢) فيقال: أوَم.

(٣) يسكون الهمزة الأولى.

الإدغام. وقد أجمعت العرب على ترك الإدغام في الهمزتين من كلمة إلا إذا كانتا عيينين نحو: سأل، ولآل، وهذان مثال قولي: «ولا صحت».

وخرج بقيد الاتصال ما لو فصل بين الهمزتين، فإنهما يصحان نحو: الآء وهو شجر^(١).

ولو توالى أكثر من همزتين حققت الأولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة كأن تبني من الهمزة مثال: أُنزِجُو فتقول: أُنزِجُو، فتبدل الثانية واواً لضمة ما قبلها، وكذلك الرابعة، وتحقق الأولى والثالثة والخامسة فتقول: أُنزِجُو.

ولو بنيت من الهمزة مثل: قِمَطَر قلت: إِنَاءً، والأصل: إِنَاءٌ، فتبدل الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها.

[تخفيف الهمزة المفردة الساكنة]

(ص): مسألة: يجوز تخفيف الهمزة المفردة الساكنة بإبدالها مجانس حركة متلوها والمتحركة بعد ساكن بالحذف، ونقل حركتها إليه ما لم يكن مدّاً زائداً، أو ياء تصغير فتقلب وتدغم، أو نون انفعال فتقر، وألفاً تسهل بينها، ومجانس حركتها، وكذا مثله بعد فتح، ومكسورة ومضمومة بعد كسر أو ضمّ في الأصحّ، وتقلب مفتوحة تلو كسر ياء وضمّ واواً.

(ش): هذا فصل في تخفيف الهمزة المفردة إذا كانت الهمزة ساكنة فإن كان ما قبلها ساكناً لزم تحريكه، لالتقاء الساكنين بحسب ما يجب من الحركات كنظيره مع غير الهمزة، وإن كان ما قبلها متحركاً جاز أن تخفف بإبدالها حرفاً من جنس حركة ما قبلها^(٢)، فتبدل ألفاً في كأس، وياء في ذئب، وواواً في يؤس.

وإن تحركت الهمزة بعد ساكن خففت بحذفها، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها كقولك في أسأل: سل ما لم يكن الساكن قبلها حرف مدّ زائد كخطيئة ومقروءة، فإن الهمزة تقلب حرفاً مثله، وتدغم فيه، فيقال: خطيئة ومقروءة، أو ياء تصغير فكل ذلك كخطيئة، أو نون انفعال نحو: ائطّر^(٣)، فإن الهمزة تحقق فيه حذراً من الإلباس، أو ألفاً مبدلة من أصل كالياء فإن الهمزة تسهل بجعلها بين يين^(٤).

(١) في القاموس (٧/١): «آء كَعَا: ثمر شجر لا شجر».

(٢) فإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة أبدلت مكانها ألفاً، مثل: رأس وبأس وقرأث، تقول: رأس وبأس وقرأث. وإن كان ما قبلها مضمومتاً أبدلت مكانها واواً، مثل: الجؤنة والبؤس والمؤمن، فتقول: الجؤنة والبؤس والمؤمن. وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياء، مثل: الدئب والمئرة، فتقول: دئب وميرة. انظر الكتاب (٣/٥٤٣، ٥٤٤).

(٣) ائطّر الرمح: اعوجّ (القاموس: ٣٧٨/١).

(٤) وهناك مواضع يمتنع التخفيف فيها بين يين، ذكرها سيبويه في الكتاب (٣/٥٤٣ - ٥٤٥).

ولا حذف، ولا نَقْل في الضُّور الأربع.

وإن تحركت الهمزة بعد متحرك خففت بالتسهيل بينها وبين حرف حركتها إن كانت بعد فتح مطلقاً مفتوحة كانت كسأل، أو مكسورة كسُم، أو مضمومة كلَّوم.

أو كانت بعد كسر أو ضَم، وهي في الصورتين مكسورة أو مضمومة كمثين، وسُئِل، ويستَهْزِء، ورءوس.

فإن كانت مفتوحة قلبت بعد الكسر ياء كمَيّر في مَثَر جمع مَثَرَة^(١) وبعد الضم واواً كجَوْن في جَوْن جمع جَوْنَة^(٢)، ورجل سُوْلَة في سُوْلَة.

وخالف الأَخْش في صورتين، وهي: المضمومة بعد كسرة كـ «يستَهْزِء» والمكسورة بعد ضمة كسُئِل، فأبدل الأولى ياء، والثانية واواً.

[إبدال الواو ياءاً]

(ص): وتبدل الياء بعد كسرة من واو عين مصدرٍ أعلّت في فعله لا موازن فَعَل.

وعين فَعَال جمعاً لواحد سكنت فيه أو اعتلت وصحّت اللّام.

وتقلب في فَعَل لا فِعْلة، ومن ألف واو ساكنة، أو آخرأ ولو تقديرأ.

ومنها بعد فتح رابعه فصاعداً ولام فعلى وصفاً.

ومع ياء متصلة إن سبقت إحداهما ساكنة، وتأصل السبق، وكذا السكون في الأصح.

وتدغم متطرفة ولو تقديرأ بعد واوين سكن ثانيهما أو كائنة لام فعول جمعاً، ويعطى متلوّهما ما ذكر من إبدال وإدغام. فإن كانت لام مفعول غير واوي العين أو مكسورها، أو لام فعول مصدرأ أو عين فعل جمعاً، فالتصحيح أكثر، أو مفعول من فعل فالإعلال.

(ش): تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل مُعَلّ العين موزون بفعال نحو: قَام قياماً، وعاد عياداً.

بخلاف عين غير المصدر كصوان^(٣)، وسواك، والمصدر المفتوح أوله كزواج، أو المضموم كهُوار^(٤) أو المكسور الذي لم تعل عين فعله، كلاؤذ لؤاذاً، وعاوّد عؤاذاً، الموزون يَفْعَل كالحَوَل.

(١) المثرة: الذحل والعداوة والنعمة (القاموس: ١٣٥/٢).

(٢) انظر الكتاب (٥٤٣/٣).

(٣) صوان الثياب وصيانه، مثلثين: ما يصان فيه (القاموس: ٢٤٤/٤).

(٤) العوار، مثلثة: العيب، والخرق، والشق في الثوب (القاموس: ١٠٠/٢).

وتبدل أيضاً بعد كسرة من واو هي عين جمع لواحد ساكن العين أو معتلها، صحيح اللام موزون بفعال كثوب وثياب، وحوض وحياض، ودار وديار، وريح ورياح.

بخلاف عين المفرد كخِزَان، وما مفردة مُعْتَلّ اللام كجرو وجراء، حَدَرَا من اجتماع الإعلالين في كلمة، وهما: إبدال اللام همزة، وإبدال العين ياء، فاقصر على أحد الإعلالين وكان الآخر لأن الآخر هي محل التغييرات.

أما الموزون بغير فعال، وهو فَعَل، وَفَعَلَة فإن فيه الوجهين كحاجة وجَوَّج، وَجَلَّة وَجَلَّ، وتارة وَيَّر، وقيمة وَقِيم، وَثُور وَثِيرَة، وَكُوز وَكُوزَة، وَغُود وَغُودَة إلا أَنَّ الإعلال في فَعَل أغلب، والتصحيح في فَعَلَة أغلب.

[إبدال الألف ياء]

وتبدل الياء بعد كسرة من ألف، وواو ساكنة أو متطرّفة تحقيقاً أو تقديرأً، وهي التي تليها علامة التأنيث، أو زيادتا فعلان نحو: محراب، ومحارب، ومحيرب، ونحو: إبعاد، وميعاد، ونحو: الغازي، وأكسية جمع كساء، وشَجَبان.

[إبدال الواو ياء]

وتبدل الياء بعد فتحة من واو وقعت رابعة فصاعداً في اسم أو فعل نحو: المعطيان يرضيان، والمستعليان يسترضيان^(١).

وتبدل الياء من واو هي لام فُعَلَى وصفاً كالْعُلَيَا، والذَّنْيَا.

ومن الواو الملاقية ياء في كلمة إن سكن سابقهما سكوناً أصلياً وتواصل السبق أيضاً، ثم تدغم إحداهما في الأخرى كسَيْد، وهَيْن. الأصل: سَيَوْد، وهَيَوْن، قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها الياء لاجتماع الشروط.

واحترز بكلمة عَمَّا في كلمتين كقولك: هو يريد.

ويسبق الساكن عن تأخره كالطويل، والعَبُور.

وبأصالة السكون عن عروضه كقَوِي مخفَّف قَوِي^(٢).

وبأصالة السابق عن عروضه كزَوِيَة مخفَّف: زَوِيَة، فإن الواو بدل الهمزة لا أصل.

وتبدل الياء أيضاً من الواو المتطرّفة لفظاً أو تقديرأً بعد واوين سكنت ثانيهما كأن تبني مَقْعُولاً ومفعولة من نحو قَوِي، فإنه يقال: مَقْوَوٌ، ومَقْوَوَة فتجتمع ثلاث واوات في

(١) أصل المعطيان: المعطون، ويرضيان: يرضوان، والمستعليان: المستعلوان، ويسترضيان: يسترضوان.

(٢) «قَوِي» بسكون الواو مخفَّف «قَوِي» بكسرها.

الطرف مع الضمة، فاستقل ذلك، فقلبت الواو الأخيرة ياء، ثم المتوسطة لاجتماع ياء وواو وسبق إحداهما بالسكون، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل صحة الياء وأدغمت الياء في الياء، فقالوا: مَقْرِيٌّ، ومَقْرِيَّةٌ.

وتبدل الياء أيضاً من الواو الكائنة لام فاعول جمعاً كـ «عَصِيٍّ»، أصله عَصُوٌّ فأبدلت الواو الأخيرة، وهي لام الكلمة ياء، وأعطي متلوها الذي هو واو المد من إبدالها ياء، وإدغامها في الياء الأخيرة، وقلبت الضمة كسرة لتصح الياء.

فإن كانت الواو لام مفعول ليست عينه واوًا، ولا هو من فعل مكسور العين، أو لام فُعُول مصدرًا لا جمعاً، أو عين فُعَل جمعاً فوجهان، والتصحيح أكثر.

مثال الأول: مَعَزُوزٌ، ومَعَزِيٌّ.

والثاني: عَتَا عَثَوًا، وَعَيْتِيًّا.

والثالث: نُؤْمٌ، وَصُؤْمٌ، وَثِيْمٌ، وَصِيْمٌ^(١).

وإن كانت لام مفعول من فَعِلَ^(٢) فوجهان، والإعلال أرجح نحو: مَرَضِيٌّ، وَمَرَضُوءٌ.

(ص): وتبدل الواو بعد ضُمٍّ من ألف، وياء ساكنة مفردة لا في جمع فيكسر لها الضمُّ، ولا مِفْعَلٌ، ومتلوَّةٌ، بزيادتي فعْلان، أو تاء بنيت عليها الكلمة، ولا مَفْعَلِيَّ اسمًا، وفي عين فُعْلَى وصفًا وجهان.

(ش): تبدل الواو بعد ضُمٍّ من ألف كقولك في تصغير «ضارب»: «ضَوِيبٌ»، ومن ياء ساكنة مفردة في غير جمع نحو: «موقنٌ»، والأصل: «مُتَيِّقنٌ» لأنه من اليقين.

واحترز بالمفردة من المكررة «كَيْتَاعٌ»، وبغير الجمع منه، فإنه تبدل فيه واوًا. ولكن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو: «يُبِضُّ» والأصل: يُبْيَضُّ، لأن وزنه فُعْلٌ «كُحْمَرٌ».

وتبدل الواو أيضاً بعد الضمِّ من الياء الواقعة لام «فَعْلَلٌ» كـ «رَمُوٌ» و«قَضُوءٌ» وقبل زيادتي فُعْلان كَرَمُوان مثل: سَبْعَانٌ من الرمي، أو قبل تاء بنيت عليها الكلمة نحو: رَمُوءَةٌ مثل: تَمْرَةٌ من الرمي.

وتبدل الواو من ياء هي لام فَعْلَى اسمًا: كَتَقْرَى.

وفي عين فُعْلَى وصفًا وجهان: الإبدال كالتطويي، والكوسى، مؤنث: الأطيب، والأكيس، والتصحيح: كـ «فُسْتَةٌ ضَيْرِيَّةٌ» [النجم: ٢٢]، وامرأة حيكى^(٣).

(١) انظر الكتاب (٤/٣٦٢، ٣٦٣).

(٢) مكسور العين، نحو مرضيٍّ ومرضوءٍ ماضيه رَضِيَّ.

(٣) حَيْكِيَّ كَفَيْزِيَّ، بكسر الحاء وسكون الياء وفتح الكاف. والذي في القاموس (٣/٣١٠): «حَيْكِيَّ» كـ =

[إبدال الواو والياء ألفاً]

(ص): وتبدل الألف من ياء أو واو بعد فتح مُتَّصِل بشرط أن يتحرَّكاً بأصل، وألاً يليها ساكن، أو غير ألف، وياء مشددة، وهي لام، وألاً يكون وصفه أفعال، ولا وزنه افتعل، وواوِي العين دالاً على تفاعل، ولا اسماً آخره زيادة تخصصه خلافاً للمازني في الأخيرة، فإن استحق ذلك حرفان صحَّ الأول غالباً.

(ش): تبدل الألف من ياء أو واو نحو: باع وقال، أصلهما: بَيَّعَ وَقَوْلَ، ورَمَى، وغَزَا، أصلهما: رَمَى، وغَزَوَ بشروط أن يكونا بعد فتح.

بخلاف نحو: غَزَوَ، وظَّهِى، ورَضِيَ، وشَقِيَ، وشَجَّ^(١) وعم^(٢)، وأذلي، وأظب^(٣).
وأن يتصلا به بخلاف «آي»، و«واو» فإنهما لم يتصلا بالفتحة، إذ حجز بينهما الألف.
وأن يتحرَّكاً بخلاف ما إذا سكنا نحو: غَزَوَ، ورَمَى من: قَمَطَر^(٤).

وأن تكون حركتهما أصليّة بخلاف ما هو ساكن في الأصل، وعرض تحريكه نحو: يَزْعُرِي، ويَزْعُرِي فإن حركة هذه الواو والياء عارضة، إذ أصلهما السكون، لأن مثالهما في الصحيح يَحْمَرُ مضارع احْمَرَّ.

وألاً يليها ساكن، بخلاف نحو: طويل، وغَيُور، وهذا الشرط في العين خاصة.
أما اللام فلا يَصْطَرُّ إيلالها الساكن إلا أن يكون ألفاً: كرميًا، وغَزَوًا، ورحيَّان، والغليَّان، والنزَوَان^(٥)، أو ياء مشددة نحو: عضويّ، فلا تنقلب الياء والواو ألفاً من مثل هذا.

وألاً يكون وصفه أفعال، بخلاف نحو: صَيِّد، وحَوَّل، وعَوَّر، وسَيِّد فإنها صحت لفتحتها من أصيد، وأحول، وأعور، وأسود.

وألاً يكون فعلاً وزنه: افتعل، وهو واوِي العين دالٌ على تفاعل بخلاف نحو:

= «جَمَزَى» قال: «حَاكَ يحيك حَيْكَةً وحَيْكَةً محرَّكة، فهو حَاكٌ وحَيَّاكٌ وهي حَيَّاكة وحَيَّكَى كجمزى وحَيَّاكة بالفتح والكسر ويضم الحاء وفتح الياء: تبيخر واختال، أو حرك مكنيه وجسده في مشبه».

(١) الشجي: المشغول (القاموس: ٣٤٩/٤).

(٢) قال في القاموس (٣٦٩/٤): «صَمِيَ... وتَمَى، فهو أَعْمَى وعَمٌ».

(٣) أدل: جمع دلو، وأظب: جمع ظبي.

(٤) أي على وزن قمطر.

(٥) النزوان: الوثب (القاموس: ٣٩٧/٤).

اجتوروا^(١)، وازدوجوا، واعتوروا^(٢)، فإنه صحت فيه الواو، لأنه من معنى: تجاوزوا، وتزاوروا، وتعاوروا.

فإن كان على افتعل، وهو يأتي العين وجب الإعلال نحو: امتازوا وابتاعوا، واستافوا، أي تضاربوا بالسّيوف.

وإنما لم تصحّ ذوات الباء، لأن الباء أشبه بالألف من الواو فرجّحت عليها في الإعلال.

والأى يكون اسماً آخره زيادة تخصّ الأسماء بخلاف: السّيلان والجّولان. وخالف المازني في هذا الشرط، فأجاز إعلاله، وعليه جاء داران، وحادان من دار يدور، وحاد يحيد.

فإن استحقّ هذا الإعلال حرفان، فالغالب تصحيح الأول، وإعلال الثاني نحو: هوى، وطوى.

[إبدال النون ميماً]

(ص): وتبدل الميم من نون ساكنة قبل باء، والتاء من فاء افتعال ليناً.

وشدّ في الهمزة والطاء من تائه تلو مطبق، والدال منها تلو دال أو ذال، أو زاي، وما عدا ما قرّر شاذ مسموع أو لغة قليلة، ويعرف الإبدال بالتصاريّف.

(ش): تبدل الميم من النون الساكنة قبل باء نحو: عَنَبَ وشَنَبَ^(٣)، ﴿أَنْ يُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، والنون أخت الميم، وقد أدغمت فيها نحو: من مالك، فأرادوا إعلالها مع الباء، كما أعلوها مع الميم.

[إبدال الواو والياء تاءً]

وتبدل التاء من فاء الافتعال وفروعه إن كانت ياءً أو واواً نحو: اتَّعَدَ يتَّعَدُ، اتَّعَدُ، ومُتَّعَدٌ، ومُتَّعِدٌ، ومصدرها: الاتّعاد والأصل: اتَّوَعَدَ، لأنه من الوعد^(٤). وكذا اتَّسَبَرُ،

(١) من الجوار.

(٢) اعتوروا الشيء، وتعاوروه: تداولوه (القاموس: ١٠١/٢).

(٣) فيقال: عمير وشمباء؛ وانظر الكتاب (٤/٢٤٠). وفي القاموس (١/٩٢، ٩٣): «الشَّنَبُ محرّكة: ماءٌ ورقّة وبرد وعدوى في الأسنان، أو نقط بيض فيها، أو حدة الأنياب كالغرب تراها كالمنشار؛ شنب كفرح فهو شانب وشنب وأشنب وهي شنباء وشمباء، عن سيويه. والشنباء من الرمان: الإمليسيّة ليس لها حبّ إنما هي في قشره».

(٤) وكذا أيضًا اتَّعَدَ واتَّهَمَ. انظر الكتاب (٤/٣٣٤).

وفروعه أصله: ايتسر، لأنه من اليسر.

وإنما أبدلوا الفاء تاءً، لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها، فكانت تكون بعد الكسرة ياء، وبعد الفتحة ألفاً، وبعد الضمة واواً، فأبدلوا منها حرفاً جُلُداً لا يتغير لما قبله^(١)، وهي مع ذلك أقرب من الفم إلى الواو.

وشدّ إبدالها من فاء الافتعال إذا كانت همزة نحو: اتزر من الإزار، والفصيح: اتزر.

[إبدال التاء طاء]

وتبدل الطاء من تاء الافتعال تلو حرف مطبق^(٢) نحو: اصطفى واضطر، واطعن، واططم.

[إبدال التاء دالاً]

وتبدل الدال من تاء الافتعال تلو دال، وذال، أو زاي نحو ادان، وأذكروا، وازدان. وما خرج عما قُزر من هذا الباب فهو شاذ مسموع يحفظ، ولا يقاس عليه، أو لغة قليلة لقوم من العرب.

وعلاوة صحة البدلية الرجوع من بعض التصارييف إلى المبدل منه.

النقل

(ص): النقل: ينقل للمساكن الصحيح حركة لين عين فعل غير تعجّب ولا مصرّف من «قور» ونحوه، ولا مضاعف اللّام، ولا معلها، أو اسم غير جار على فعل مصحح أوّله ميم زائدة غير مكسورة، أو موافق للمضارع في زيادته أو وزنه، لا فيهما، أو مصدر على إفعال، واستفعال. وتبدل بـ «مجانسها» وتحذف ألفهما معوضاً منها التاء غالباً واو مفعول بعده. وقيل: الثلاثة، فإن كانت ياء كسرت المنقولة صوتاً عن الإبدال.

وقاس أبو زيد تصحيح المصدر والمبرّد تصحيح مصون.

(١) قال سيبويه: «هذا باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواو التي تكون في موضع الفاء؛ وذلك في الافتعال، وذلك قولك: متقد ومتعد واتقد واتهموا، في الاتحاد والاتقاد، من قبل أن هذه الواو تضعف هنا فتبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء. فلما كانت هذه الأشياء تكتفها مع الضعف الذي ذكرت لك، صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة ويعدّها واو في لزوم البدل لما اجتمع فيها، فأبدلوا حرفاً أجلد منها لا يزول، وهذا كان أخفّ عليهم». انظر الكتاب (٤/٣٣٤).

(٢) حروف الإطباق هي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء؛ سميت بذلك لأن طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها.

(ش): تنقل حركة العين للسَّكَن الصحيح قبلها إن كانت من فَعْل أو اسم بالشَّروط المذكورة نحو: يَبِيع، وَيَقُول؛ الأصل: يَبِيعُ وَيَقُولُ^(١)، ونحو: مَقَام، وَمَقَال، الأصل: مَقُومٌ، وَمَقُولٌ.

وشرط الفعل ألا يكون لتعجب بخلاف نحو: ما أَتَيْنَ هذا وما أَطَوَّلَه.
ولا مصرفاً من نحو: عَوِرَ: بخلاف نحو: يَصِيدُ، وَيَعُودُ، وَأَصِيدُ، وَأَعُورُ^(٢) وأَعُورَه الله.

ولا مضاعف اللام بخلاف نحو: ابيضُّ، واسودَّ حذراً من الإلباس^(٣).
ولا مُعَلَّل اللام بخلاف نحو: أهوى، واستحيا حذراً من توالي إعلالين.
وشرط الاسم ألا يكون غير جارٍ على فِعْلٍ مُصَحَّح بخلاف نحو: مقاول^(٤)، مَبَايع، فإن حرف العلة لا يعل في هذا الاسم لجريانه على تَقَاوُلٍ وَتَبَايَعٍ.
وأن يكون أوله ميم غير مكسورة إما مفتوحة كما مرَّ أو مضمومة «كمقيم»، و«مبين».
بخلاف ما أوله ميم مكسورة كِمَخِيطٌ وَمَقُولٌ.

أو موافقاً للمضارع في زيادته دون وزنه نحو: يُقِيلُ وَيَتَبِعُ مثل: يَخْلِيءُ^(٥) من القَوْل، والتَّبِيع، والأصل: تقول، وتبيع نقلت حركة العين إلى الفاء فسكنت، وانقلبت واو «تقول» ياء لكسر ما قبلها. أو في وزنه دون زيادته [كمقام فإنه موافق للفعل في وزنه فقط، وفيه زيادة تنبئ على أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميم فأصل^(٦)].

(١) قال سيويه: «وَأَمَّا قُلْتُ فَأَصْلُهَا فَعَلْتُ مَعْتَلَةً مِنْ فَعَلْتُ، وَإِنَّمَا حَوَّلْتُ إِلَى فَعَلْتُ لِغَيْرِهَا حَرَكَةَ الْفَاءِ عَنْ حَالِهَا لَوْ لَمْ تَعْتَلْ، فَلَوْ لَمْ يَحْوُلْهَا وَجَعَلُوهَا تَعْتَلْ مِنْ قَوْلْتُ لَكَانَتْ الْفَاءُ إِذَا هِيَ أَلْقِيَتْ عَلَيْهَا حَرَكَةُ الْعَيْنِ غَيْرَ مُتَبِعَةٍ عَنْ حَالِهَا لَوْ لَمْ تَعْتَلْ؛ فَلِلذَلِكَ حَوَّلُوهَا إِلَى فَعَلْتُ فَجَعَلْتُ مَعْتَلَةً مِنْهَا. وَكَانَتْ فَعَلْتُ أَوَّلَى بِفَعَلْتُ مِنَ الْوَاوِ مِنْ فَعَلْتُ؛ لِأَنَّهُمْ حَيْثُ جَعَلُوهَا مَعْتَلَةً مَحْوَلَةً الْحَرَكَةَ جَعَلُوهَا مَا حَرَكْتَهُ مِنْهُ أَوَّلَى بِهِ، كَمَا أَنَّ يَخْزُو حَيْثُ اعْتَلَّ لَزِمَهُ يَتَعَمَّلُ، وَجُعِلَ حَرَكَةُ مَا قَبْلَ الْوَاوِ مِنَ الْوَاوِ، فَكَذَلِكَ جَعَلْتُ حَرَكَةَ هَذَا الْحَرْفِ مِنْهُ». انظر الكتاب (٣٤٠/٤).

(٢) «أعور» من باب فعل الذي بمعنى أفل، فلا تنقل الحركة فيها.
(٣) وذلك أن ابيضُّ لو أصل الإعلال المذكور لقليل فيه: باضٌ، وكان يظن أنه فاعل من البضاضة، وهي نعومة البشرة. انظر حاشية الصبان على الأشموني (٣٢١/٤).

(٤) مقاول: جمع مقول، وهو الحسن القول أو كثيره. انظر القاموس (٤٢/٤، ٤٣).
(٥) التحلي: شعر وجه الأديم ووسخه وسواده، كالتحلته؛ وما أفسده السكين من الجلد إذا قُشِرَ (القاموس: ١٣/١).

(٦) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل، وقد استدركناه من الصَّبَان على الأشموني (٣٢١/٤).

فإن وافقه في الزيادة والوزن معاً لم يعمل نحو: أسود، وأطول منك وأبين، لأنه لو أُعِلَّ التيس بلفظ الفعل .

ولا ينقل إلى ساكن معتل كطاوع، وقوم، وسير.

وإذا نقل أبدلت العين بمجانس الحركة المنقولة كقولك من: أقوم، وأطيب: أقام وأطاب.

فإن جانت الحركة العين، فليس فيه سوى النقل: كَيَقُول وَيَبِيع.

وتنقل الحركة أيضاً إلى الساكن الصحيح قبلها من عين مصدر على إفعال أو استفعال، وتبدل العين حيثل بمجانس الحركة المنقولة، وتحذف ألفهما، ويعوّض منها التاء غالباً، مثال ذلك: إقامة، واستقامة الأصل: إقوام واستقوام، نقل وأبدلت الواو ألفاً، فالتقى ألفان، فحذفت ألف المصدر، وعوّض منها التاء.

وتنقل الحركة أيضاً من مفعول إلى الساكن الصحيح قبلها. وتحذف واوه باجتماع واوين ساكنين نحو: مصون، والأصل: مَصُونُونَ.

فإن كان عين مفعول ياء كسرت الضمة المنقولة صوتاً من إبدال الياء بعدها واواً نحو: مَبِيع.

وما ذكر من أن المحذوف في المصدرين واو مفعول هو مذهب الخليل وسيبويه، لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل.

ومذهب الأخفش: أن المحذوف في الثلاثة عين الكلمة، لأن حذفها أولى من حذف ما دَلَّ على معنى، وهو المصدرية، والمفعولية، والكلام على ذلك مبسوط في «الأشباه والنظائر».

وربما صحح الإفعال والاستفعال وفروعهما، سمع: أغيمت السماء إغياماً، وأغيلت المرأة إغيالاً^(١)، وأطيب وأطول. قال:

١٨١٥ - صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصُّدُودُ^(٢)

ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً لأبي زيد؛ وربما صحّح مفعول، سمع: فرس مَقُود، وثوب مَصُون، ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً للمبرّد.

(١) أغالت المرأة ولدها وأغيته: سقته الغَيْلَ، والغَيْلُ: اللبن ترضعه المرأة ولدها وهي تُؤْتِي أو وهي

حامل. انظر القاموس (٢٧/٤).

(٢) تقدم بالرقم (١٤٠٢).

القلب

(ص): القلب: إنما يقلب في المعتل، والمهموز، وذو الواو أمكن، ويتقديم الآخر على متلوه أكثر. ومن تقديم اللام على الفاء «أشياء» في الأصح، فوزنها لفعاء، لا أفعاء، أو أفعال.

ويعرف بأصله، واشتقاقه، وصحته، وكذا إذا أگى تركه إلى همزتين ومنع صرفه بلا علة على الأصح، فإن لم يثبت فأصلان.

(ش): قال أبو حيان: القلب تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير، وقد جاء منه شيء كثير حتى إن ابن السكيت ألف فيه كتاباً^(١)، ومع ذلك فلا يطرء شيء منه، إنما يحفظ حفظاً، لأنه لم يجيء منه في باب ما يصلح أن يقاس عليه. انتهى.

وقد عقدت له نوعاً في «المزهر» أوردت فيه ألفاظاً جمة.

قال ابن مالك، رحمه الله تعالى: وأكثر ما يكون القلب في المعتل والمهموز كهاري في هائر^(٢) وشاكي السلاح في شاك، وراء في رايب^(٣)، وآبار في آبار ومنه في غيرهما: «رعلمي» في «العمرى». وذو الواو أمكن في من ذي الياء.

قال أبو حيان: دليل ذلك الاستقراء، فأكثر ما جاء القلب في ذوات الواو نحو: شاك، وهار، ولات^(٤)، وأيت، كما أن انقلاب الألف عن الواو أكثر من انقلابها عن الياء حتى أننا لو وجدنا كلمة أشكل علينا الأمر فيها: أنها متقلبة عن واو أم عن ياء؟ حملنا ذلك على أنها متقلبة عن واو، ودليل ذلك الكثرة.

والقلب بتقديم الآخر على متلوه أكثر منه بتقديم متلوه الآخر على العين، أو بتقديم العين على الفاء أو بتأخير الفاء عن العين واللام، وتحت ذلك صورتان:

الأولى: أن يكون الآخر لاماً، والمتلوه عيناً كراء في رايب، وهار في هائر، والأوالي في الأوائل، والأيامى جمع أيم، وأصله: أيام بوزن: قبائل.

الثانية: أن يكون الآخر حرفاً زائداً، والمتلوه غير عين كقولهم في جمع تزفوة: ترائق،

(١) هو كتاب «القلب والإبدال». انظر كشف الظنون (ص ١٣٥٥).

(٢) الهائر والهارى: المهذوم (القاموس: ١٦٨/٢).

(٣) كانت في الأصل: «راي»؛ والصواب كما أثبتناه.

(٤) كانت في الأصل: «لات» بآلاء المثناة، تحريف والصواب ما أثبتناه؛ وأصل «لات» من «لوث»، قال في القاموس (١٨٠/١): «وَنبات لاث ولاث وَلِيتْ: التَفَّ بعضه ببعض».

وهو مقلوب من التراقي^(١)، فالواو زائدة في تَرْقُوة، والقاف لام الكلمة، لا عين.

ومثال تقديم متلو الآخر على العين: الحوياء وهي النفس. الأصل: حيواء، قدمت اللام وهي الواو التي هي متلوة للآخر على الباء، وهي عين الكلمة، فوزنها: فلعاء، والدليل على أنه مقلوب قولهم: حايبت الرجل: إذا أظهرت له خلاف ما في حوائك.

ومثال تقديم العين على الفاء: أيس من ييس، وأيتن في أنوق جمع ناقة.

ومثال تأخير الفاء عن العين واللام: حادي، أصله واحد تأخرت الواو عن الحاء والدال، ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها فوزنه: عالف.

ومن تقديم اللام على الفاء: أشياء في مذهب سيبويه أصلها: شيئا نحو: طَرْفاء، وحَلْفاء بتقديم لام الكلمة على فائها فوزنها: لفعاء.

ومذهب... (٢).

ويعرف القلب بأشياء:

أحدها: الأصل بأن يكثر استعمال أحد النظمين، فيكون الأقل هو المقلوب كما في لعمرى وزعملي.

الثاني: الاشتقاق بأن يجيء التصريف على أحد النظمين دون الآخر كما تقدم في الحوياء، وكما في شوايع، وشواعي، فإنه يقال: شاع يشيع فهو شائع، ولا يقال: شعى يشعى فهو شاع، فعلم أن شوائع هو الأصل، وشواعي مقلوب منه.

الثالث: الصحة وعدم الإعلال كما في أيس، إذ لو لم يكن مقلوباً من يشس لوجب إعلاله، وأن يقال: آس لتحرك الياء، وانفتاح ما قبلها، فتصححه دليل على قلبه.

(١) وعليه جاء قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦]. والترقي: العظام المكتنفة لثغرة النحر

عن يمين وشمال؛ قاله الزمخشري في الكشاف (٦٦٣/٤).

(٢) بعد قوله «ومذهب» بياض في الأصل. وقد ذكر الدكتور عبد العال سالم مكرم في حاشيته على الهمع (٢٧٨/٦ - طبعة دار البحوث العلمية، الكويت) أن مصحح إحدى النسخ التي اعتمد عليها في تحقيقه للكتاب أشار إلى هذا البياض وذكر في الهامش ما نصّه: «وهذا البياض الذي في الأصل متروك لمذهب الأخفش فإنه يرى أن أشياء وزنها: «أفعلاء» كما تقول: هَيْنَ وأهوانه إلا أنه كان في الأصل: أشيَاء كاشيعاع، فاجتمعت همزتان بينهما ألف، فحذفت الهمزة الأولى تخفيفاً كراهة همزتين بينهما ألف فوزنها: «أفعلاء». وقال الفراء: أصل شيء على مثال: شيء، فجمع على أفعلاء مثل: هَيْنَ وأهيناء ولَيْنَ وأليناء، فقالوا أشياء، فحذفوا الهمزة الأولى، وهذا راجع إلى قول الأخفش. وقال الكسائي: وزن أشياء: أفعال، كقَرْخ وأقراخ، وإنما ترك صرفها لكثرة الاستعمال؛ لأنها شَبِهت بفعلاء في كونها جمعت على أشياءوات فصارت كخضراء وخضراوات. وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا، والزوموه أن يصرف أسماء وأبناء» اهـ.

قال أبو حيان: وإنما ادعى فيه القلب دون الشذوذ، لأن باب القلب وإن كان لا يقاس أوسع وأكثر من باب الشذوذ.

الرابع: (١).

فإن لم يثبت كون أحد اللفظين أصلاً؛ والآخر مقلوباً منه بدليل، فكلا التأليفين أصل نحو: جبد، وجلب، فإن جميع تصاريفهما جاء عليهما قالوا: جبد يجبد جبدًا فهو جابذ ومجبود، وقالوا: جذب يجذب جذباً فهو جاذب ومجذوب.

قال أبو حيان: فإن قلت ما فائدة القلب، وهلا جاءت التصاريف على نظر واحد؟ قلت: الفائدة في ذلك الاتساع في الكلام والاضطرار إليه في بعض المواضع.

الإدغام

(ص): الإدغام هو قسمان: الأول في المثليين، ويجب إن سكن الأول غير هاء سكت، ولا همزة منفصلة عن الفاء، ولا مدّة في آخر، أو مبدلة دون لزوم، أو تحركا في كلمة إن لم يصدر، أو لم يوصلا بمدغم، أو ملحق ولا زيد أحدهما له، ولا عرض تحريكهما، ولا كانا وادين طرفين، ولا في اسم. قيل: أو فعل موازن^(٢)، أو صدره فعلاً، أو فعلاً، أو فعلاً، أو فعلاً.

(ش): قال أبو حيان: الإدغام: هو آخر ما يتكلم فيه من علم التصريف وهو في اللغة: الإدخال^(٣)، ويقال: الإدغام، وهو افتعال، وهي عبارة سيويه، وعبارة الكوفيين الإدغام: إفعال.

وفي الاصطلاح: رَفْعُكُ اللِّسَانِ بالحرفين دفعة واحدة، ووضعك إِيَّاهُ بهما وضعاً واحداً، ولا يكون إلا في المثليين والمتقاربين.

وهذا التقسيم إنما هو بالنظر إلى الأصل، وإلا فلا إدغام إلا إدغام ومثل في مثله، ألا ترى أن المتقارب يقلب من جنس الحرف الأخير فيؤول إلى أنه إدغام مثلي في مثل.

والإدغام يكون في الأسماء والأفعال أوجب لكثرة اعتلالها، وذلك لتقلها؛ ولذلك يدغم في الأفعال ما لا يدغم في الأسماء، ألا ترى إدغامهم: ردّ، وفكهم: شَرَر.

وبداً بإدغام المثليين كما هو عادة المصنفين في التعريف، وهو واجب بشروط:

أن يُسَكَّنَ الأول نحو: «اضْرِبْ بَكْرًا». ولم يكن هاء سكت بخلاف نحو: ﴿مَالِيَهُ﴾

(١) موضع النقط بياض في الأصل.

(٢) في الأصل «وازن» والتصويب من الشرح.

(٣) انظر القاموس (٤/١١٤).

هَلَكًا» [الحاقة: ٢٨ - ٢٩] فإنها إذا وصلت بنوى الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، فتعتين القلْبَ.

قال أبو حيان: ولهذا أظهرها القراء عند الوصل، ولم يدغموها إلا رواية عن ووش بالإدغام وهو ضعيف من جهة القياس.

ولا همزة منفصلة عن الفاء بخلاف نحو: اكلاً أحمد. أما الهمزة المتصلة بالفاء فيجب إدغامها نحو: سأل، ولأل.

ولا مدة في آخر بخلاف نحو: «يعطي ياسر» و«يغزو واق»، فلا يدغم مثل هذا، لثلاث يذهب المدّ بالإدغام مع ضعف الإدغام. فلو كان حرف لين فقط وجب الإدغام نحو: «اختشي» ياسراً، و«أخشوا» واقداً، و«كي يقوم» واو واقداً.

ولو كانت المدة ليست في آخره وجب الإدغام نحو: مَغْزَوْا أصله: «مَغْزَوْوْ» على وزن مفعول فالأولى مدة وليست في آخر، وقد أدغمت. واحتمل فيه ذهاب المدّ لقوة الإدغام.

ولا مدة مبدلة من غيرها دون لزوم بخلاف نحو: قُول مَبِيَّاً للمفعول من قاول، فلا تدغم، لأنه حرف مدّ لا يلزم، كما أن «يغزو واقداً» حرف مدّ لا يلزم، ألا ترى أنك تقول في بنائه للفاعل: «قاول» فيزول حرف المدّ كما يزول في: «لم يغز واقداً»، فإن كانت مبدلة من غيرها، ويلزم فيها البدل أدغم نحو: أَوْب مثل «أبلم»^(١) من الأوب، والأصل: أأوب، أبدلت الهمزة الثانية الساكنة من جنس حركة ما قبلها واواً، وهو يدلّ على جهة اللزوم، فأدغمت في الواو.

وإن تحرّك المثلان وجب الإدغام بشروط:

أن يكونا في كلمة كَرَدَ، وظلّ بخلاف ما إذا كانا في كلمتين، فالإدغام جائز أو واجب كما سيأتي.

والأُيُصَدِّرا بخلاف نحو: دَدَنَ^(٢).

والا يسبقهما مدغم في أولهما بخلاف نحو رَدَد يُرَدُّ فهو مُرَدَّد فلا يدغم لأن فيه إبطالاً للإدغام الذي قبله.

والا يسبقهما مزيد الإلحاق بخلاف نحو: «أَلندد»^(٣)، و«أَلنجج»^(٤)، فإن نونهما،

(١) الألبم (مثلثة الهمزة): الغليظ الشفتين (القاموس: ٨٢/٤).

(٢) الددن: اللعب (القاموس: ٢٢٣/٤).

(٣) الأَلندد والبلندد والأَلدّ: الطويل الأخدع من الإبل، والخصم الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحق

(القاموس: ٣٤٨/١).

(٤) الأَلنجج والأَلنجوج والبلنجج والبلنجوج: عود البخور (القاموس: ٢١٢/١).

وجيم «النجيج» زيدت لإجل الإلحاق فلا يجوز الإدغام، لأنه إذ ذاك يزول الإلحاق بسفرجل.

والآ يكون أحدهما ملحقاً بخلاف نحو: قردد، فإنه لو أدغم بطل الإلحاق بجعفر.

والآ يكون تحريك ثانيهما عارضاً. بخلاف نحو: لن يُخَيَّ، وازدّد القوم.

والآ يكونا واوين طرفين..^(١).

والآ يكونا في اسم موازن بجملته، أو صدره فَعَلًا بفتح الفاء والعين أو فَعَلًا بضم الفاء وفتح العين، أو فَعَلًا بضمهما، أو فَعَلًا بكسر الفاء، وفتح العين.

مثال الأربعة في الموازن بجملته: طَلَّلَ، وَصَّفَ، وَذَلَّلَ، وَكَلَّلَ^(٢)، وفي الموازن بصدده فقط: شَجَجَ^(٣) لِلْعَقَقِ، وَحَشَشَ الْعِظَمَ فِي أَصْلِ الْأُذُنِ، وَحُمَمَ لِقِطْعَةِ الْفَحْمِ^(٤) وَفُرَزَ^(٥) لِلْأَزَقِ بِأَسْفَلِ الْقَدَرِ.

(ص): وتنقل حركته لساكن قبلها^(٦)، فإن التقيا في كلمتين، ولا مانع أو كانا ياءين لازماً تحريك ثانيهما، أو تاءين كاستتر، وتتجلى فجائز فإن أدغم الأخير الحق الوصل، ويجوز فيه حذف تاء وهي الثانية في الأصح.

(ش): إذا كان المدغم متحركاً، فإما أن يكون ما قبله متحركاً، أو ساكناً، فإن^(٧) كان متحركاً بقي على حركته، وسكن ذلك الحرف المدغم، وأدغم فيما بعده وإن كان ساكناً نقل إليه حركة المدغم، وأدغم نحو: يَزْدُ، وَيَزُرْ وَيَمُدُّ، وَمَقَرَّ، الْأَصْلُ: يَزْدُدُّ، وَيَقَرُّ، وَيَمُدُّ، وَمَقَرَّرَ، نقلت الضمة والكسرة والفتحة إلى الحرف الساكن حذراً من اجتماع ساكتين: ذلك الحرف، والحرف المدغم، فإنه سكن لأجل الإدغام.

فإن كان الساكن الذي قبله حرف مد ألفاً، أو واواً، أو ياء تصغير لم ينقل إليه نحو: راد، وحاد، وعود، ودَوِّيَّة؛ لأن أصل وضع حرف المدّ عدم الحركة خصوصاً الألف، فإن

(١) موضع النقط بياض في الأصل.

(٢) جمع كَلَّةٌ، وهي الستر الرقيق، وغشاء رقيق يتوقى به من البعوض، وصوفة حمراء في رأس اليهودج (القاموس: ٤٦/٤، ٤٧).

(٣) رُسمت في الأصل هكذا «لححر»؛ والصواب ما أثبتناه؛ قال في القاموس (٢٠٢/١): «شَجَجَ كَجَمَزَى: العقق».

(٤) تحرفت في الأصل إلى «اللحم»؛ قال في القاموس (١٠٢/٤): «الْهَمُّ كَصُرْد: اللحم؛ واحده بهاء».

(٥) القُرَّة بضمين، وكهزمة: أي بضم الأول وفتح الثاني. انظر القاموس (١١٩/٢).

(٦) في الأصل «يقبلها» تحريف.

(٧) في الأصل «إن»، والأنسب إثبات الفاء.

تحريكها غير ممكن.

فإن التقى المثلان المتحركان من كلمتين جاز الإدغام من غير وجوب نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: ٥٨] ما لم يكن مانع، فإنه يمنع الإدغام، بأن كانا همزتين نحو: قرأ أبوك، فإن العرب تنكبت عن إدغام الهمزة إلا عينا.

أو وليا ساكتاً غير لين فيما قاله البصريون، وجزم به ابن مالك في «التسهيل» وتعقبه أبو حيان بأن أبا عمرو قرأ بالإدغام في مثل ذلك نحو: ﴿الرَّعْبَ يَمًا﴾ [آل عمران: ١٥١] ﴿حَذِّ الْقَوْمَ أَتَمُّ﴾ [الأعراف: ١٩٩] ﴿يَنْتَ اللَّهُ وَمِنَ الْجَنَّةِ﴾ [الجمعة: ١١] ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ يَوْمَهُ﴾ [الشورى: ٢٢] ﴿الْتَمَسَ يَرْكَبًا﴾ [نوح: ١٦]. ﴿شَهْرٌ رَضَّانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. ﴿عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ [الذاريات: ٤٤]. ﴿ذَكَرَ رَحْمَتِ﴾ [مريم: ٢]. ﴿أَلْبَتَرُ رَهْوًا﴾ [الدخان: ٢٤] ﴿وَمِنْ خِزْيِ رَبِّهِمْ﴾ [هود: ٦٦]. ﴿فَقِي يَوْمَهُزِ﴾ [الحاقة: ١٦].

قال: روي جميع هذا عن أبي عمرو بالإدغام وهو لا يجوز عند البصريين. والذين رَوَوْا ذلك عن أبي عمرو أئمة ثقة، ومنهم علماء بالتحو كأبي محمد البيهقي وغيره، فوجب قبوله، وإن لم يجزه البصريون غير أبي عمرو، فأبو عمرو رأس في البصريين؛ ولم يكن ليقرأ إلا بما قرأه، لأن القراءة سنة متبعة، غاية ما في ذلك أن يكون قليلاً في كلام العرب، إذ لو كان كثيراً لما غاب علمه عن البصريين غير أبي عمرو، وأما عدم الجواز فلا نقول به. اهـ.

ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان ياءين لازماً تحريك الثاني منهما نحو: حَيَّيْ، وَعَيَّيْ، وقد قرئ به ﴿وَيَسْمَعْنَ مَنَ حَوَّيْ عَنْ بَيْنَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٤٢] و«من حَيَّيْ» بالإدغام والإظهار^(١). وفي «الإيضاح»^(٢): أن الإظهار أكثر في كلامهم.

فإن كان تحريك الياء الثانية عارضاً نحو: لن يَحْيَى، لم يجز إلا الإظهار فقط.

ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين في باب افتعل نحو: «اسْتَثَر»، و«اقْتَتَلَ»، وحيثل تنقل حركة التاء الأولى إلى الساكن قبلها، وهو السين والقاف، فتذهب همزة الوصل لحركة أول الفعل، فيقال: سَثَر، وقَتَلَ، وحركة التاء فتحة، فيفتح أول الفعل، ويجوز كسره، فيقال: سَثَر، وقَتَلَ.

(١) قرأ نافع واليزي وأبو بكر بالفك، وباقى السبعة بالإدغام؛ قاله أبو حيان في البحر المحيط (٤/٤٩٧) وقال: «والفك والإدغام لثنتان مشهورتان».

(٢) لم يبين أي «إيضاح» يريد؛ فهناك «الإيضاح في النحو» لأبي علي الفارسي، و«الإيضاح في النحو» أيضاً للزجاجي، و«الإيضاح في المعاني والبيان» لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني؛ وكلها محتملة، فقد سبق للسيوطي أن استشهد بالكتب الثلاثة في أكثر من موضع.

قال أبو حيان: وهذه الكسرة ليست منقولة؛ إذ لا كسرة في التاء المدغمة وإنما ذلك لأجل أنهم لما سَكَنُوا التاء لإدغامها في التاء، وكانت فاء الكلمة قبل ذلك ساكنة كسرت التاء على أصل التقاء الساكنين، وذهبت همزة الوصل لتحريك الفاء.

ويقال في المضارع على لغة الفتح: «يَسْتَرُ»، وفي الوصف: «مُسْتَرٌّ» و«مُسْتَرٌّ» يفتح السين. وعلى لغة الكسر: يَسْتَرُ، وَمُسْتَرٌّ، وَمُسْتَرٌّ بِكسرهما.

ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين أول فعل مضارع نحو: تَسْجَلِي، وتَنْظَاهِر، وحيث يُوْتَى بهمزة الوصل لسكون التاء الأولى بالإدغام. فيقال: اتَّجَلَى، واتَّظَاهَرَ.

ويجوز في هذا النوع حذف إحدى التاءين تخفيفاً، فيقال: تَجَلَى، وتَنْظَاهِر.

وهل المحذوف الأولى، أو الثانية؟ قولان: أصحهما الثاني، وهو مذهب سيبويه والبصريين. وقال الكوفيون بالمحذوف الأولى، وهي حرف المضارعة.

(ص): فإن سكن المدغم لوصله بضمير رفع وجب الفك، وكذا أفعال تعجباً خلافاً للكسائي، أو لجزم أو بناء جاز، فإن لم يُفَكَّ حَرَكُ التَّائِي بالفتح مطلقاً، أو ما لم يله ساكن، فبالكسر، أو بالكسر مطلقاً أو بالإبتاع لفائه ما لم يله ضمير فبحركته، أو ساكن فبالكسر لغات.

(ش): إذا سكن المدغم لاتصاله بالضّمير المرفوع وجب الفك نحو: رددت، وَرَدَدْتُ، وَرَدَدْتُ، وَرَدَدْتُ، وَرَدَدْتُ^(١).

ويجب الفك أيضاً إذا سكن في أفعال التعجب عند الجمهور نحو: أشدد بحمرة زيد.

١٨١٦ - وأُخِيبَ إلينا أن نكون المُقَدِّمًا^(٢)

وذهب الكسائي: إلى أن أفعال في التعجب يدغم، فيقال: أُحِبَّ يزيد.

فإن سكن لجزم أو بناء جاز الفك، وهو لغة الحجاز والإدغام وهو لغة غيرهم من العرب نظراً إلى عدم الاعتداد بالعارض، فيقال: لم يَزِدْ، ولم يَزِدْ، وَاَرَدْدُ، وَرَدْدُ، فإن فك فواضع، وإن أدغم حرك الثاني من حرفي التضعيف تخلصاً من التقاء الساكنين، وفي كيفية تحريكه لغات:

أحداه: أنه يُحَرِّك بالفتح مطلقاً سواء وليه ضمير نحو: رُدَّه ولم يَزِدْه، ولم يَزِدْها أم

(١) ذكر سيبويه أن بكر بن وائل تدغم نحو «رددن» و«يرددن». انظر الكتاب (١٠٧/٤).

(٢) تقدم برقم (١٤٤٨).

ساكن نحو: رُدَّ المال، ولم يَرُدَّ المال أم لا نحو: رُدَّ ولم يَرُدَّ.

الثانية: أنه يحرك بالفتح في الحالة الأولى، والثالثة دون الثانية وهي ما إذا وليه ساكن، فإنه يكسر فيها على أصل التقاء الساكنين، فيقال: رُدَّ المال، ولم يَرُدَّ أبنتك.

الثالثة: أنه يحرك بالكسر مطلقاً في الأحوال الثلاثة على أصل التقاء الساكنين.

الرابعة: أنه يُحَرِّكُ بأقرب الحركات إليه نحو: رُدَّ، وِرُدَّ، وَعَضَّ إلا مع ضميري المؤنث والمذكر الغائبين، فيحرك بحركة الضمائر، نحو: عَضُّهُ، وِرْدُهَا، وإلا فما بعده ساكن من كلمة أخرى لا تعريف أو غيرها، فيكسر نحو:

١٨١٧ - فغَضُّ الطَّـــــــرف^(١)

وَرُدَّ أبنتك.

(ص): الثاني في المتقاربين، ويتوقف على مخارج الحروف، فالأصح أنها تسعة وعشرون، وأسقط المبرد الهمزة، وأن مخارجها ستة عشر تقريباً، فأقصى الحلق للهمزة، والألف، والهاء. قال المهدوي: مرتبات، وغيره: في رتبة.

وقيل: الهمزة^(٢) أول، وقيل بعد الهاء، وقيل: لا مخرج للألف.

ووسطه للحاء والعين. قيل هكذا، وقيل: عكسه.

وأدناه للثخين والحاء، وفيه القولان، وأقصى اللسان وما فوقه للغاف، وما يليه للكاف، ووسطه للثخين، والجيم، والياء.

وقدم أبو حيان: الجيم. والخليل: لا مخرج للياء.

وأول حاقتيه وما يليهما من الأضراس للضاد، وهي من الأيسر أقيس. وقيل: تختص به، وقيل: بالأيمن، ولا ينطق بها.

وبالحاء غير العرب.

(١) جزء بيت من الوافر، وتماه:

فغَضَّ الطرف إنك من نمير فلا كعباً بلغت ولا كلاباً
وهو لجريز في ديوانه (ص ٨٢١) وجمهرة اللغة (ص ١٠٩٦) وخزانة الأدب (١/٧٢، ٧٤، ٥٤٢/٩) والدرر (٦/٣٢٢) وشرح المفصل (٩/١٢٨) ولسان العرب (٣/١٤٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٤١١) وخزانة الأدب (٦/٥٣١، ٩/٣٠٦) وشرح الأشموني (٣/٨٩٧) وشرح شافية ابن الحاجب (ص ٢٤٤) والكتاب (٣/٥٣٣) والمقتضب (١/١٨٥).

(٢) ثبت في الأصل «الهمزة»، والصواب «الهمزة» لأن المقصود الحرف.

وما دون طرفه لمتنها، وما فوقه للام، وما دونه، وفوق الثنايا للنون، والراء وهي أدخل في ظهره^(١). وقال قطرب، والبحراني، وابن دريد^(٢): مخرج الثلاثة واحد.

وما بين طرفه وأصول الثنايا للذاء، والذال، والثاء.

وما بينه وبين الثنايا للزاي، والسين، والصاد، وهي الضفيري.

وما بينه وما بين أطرافها للظاء، والذال، والثاء.

وباطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا للفاء.

وما بين الشفتين للباء والميم والواو^(٣).

وقال الخليل: لا مخرج للواو، والمهدوي^(٤): لها مخرج على حدة.

ولها فروع حسنة^(٥): همزة مسهلة. وغنة مخرجها الخيشوم. وألف إمالة وتفخيم وشين كجيم وصاد كزاي.

وغيرها قبيحة^(٦)، والمهموسة: «سكت فحثة شخص». والشديدة: «أجذك تُطيق».

(١) أي ظهر اللسان.

(٢) قطرب والجزمي تقدم التحريف بهما. أما ابن دريد فهو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزدي البصري. أديب، شاعر، لغوي، نحوي، نساب. ولد بالبصرة سنة ٢٢٣ هـ، وقرأ على علمائها، ثم صار إلى عمان فأقام بها مدة، ثم سافر إلى جزيرة ابن عمر، ثم رحل إلى فارس فسكنها مدة، ثم قدم بغداد فأقام فيها إلى أن توفي سنة ٣٢١ هـ. من تصانيفه: الجمهرة في اللغة، واشتقاق أسماء القبائل، وأدب الكاتب، والمقصود والمملود، وغريب القرآن لم يكمل. انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (١٤٥/٢) ومعجم الأدباء (١٢٧/١٨) والنجوم الزاهرة (٢٤٠/٣) وبغية الوعاة (ص ٣٠) وشذرات الذهب (٢٨٩/٢) ومرآة الجنان (٢٨٢/٢) وهدية العارفين (ص ٣٢/٢).

(٣) النص المتقدم نقله السيوطي من تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ص ٣١٩).

(٤) هو أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي المغربي. نحوي، لغوي، مفسر، أصله من المهديّة من بلاد إفريقية، ودخل الأندلس. توفي سنة ٤٤٠ هـ. من تصانيفه: تفسير كبير سماه التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، والهداية في القراءات السبع. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ١٥٢) وإنباه الرواة (٩١/١) وطبقات القراء لابن الجزري (٩٢/١) وطبقات المفسرين للسيوطي (ص ٥).

(٥) وهي ستة كما عدّها هنا. وذكرها سيبويه في الكتاب (٤٣٢/٤) وهي: «النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم» يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة. قال سيبويه: «وُتُسَحِّنُ في قراءة القرآن والأشعار».

(٦) ذكرها سيبويه (٤٣٢/٤) وقال: «ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، وهي: الكاف التي بين =

والمتوسطة: «ولينا عمر»^(١).

والمطبقة: ص. ض. ط. ظ.

والمستعلية: «فقط خص ضغط». والمذلفة: «مر بنفل».

وغيرها مجهورة رخوة مفتوحة منخفضة مصمتة على الترتيب.

والقلقلة^(٢): «قطب جد». وقيل: التاء بدل الباء.

والسنة: «واي» وهي والهمزة معتلة، وقيل: هي صحيح، وقيل: شبه المعتل.

والمنحرف: اللام. قيل: والراء، وهي المكرر. والمهتوت: الهمزة. والهاوي: ما لا يخرج له.

ولا تدغم حروف: ضوى شفر في مقارب.

وجوز قوم إدغام الراء في اللام، وهو الأصح، ولا صفي^(٣) في «يده»، ولا حلقي في «ادخل» إلا الحاء في العين، ولا ما يؤدي إلى لبس.

وأما غير ذلك فيجوز بقلب الأول مثله، فالهاء، والعين في الحاء. والحاء في الغين. والباء في الميم. والقاف في الكاف وعكسهما. والجيم في الشين. والتاء والطاء، والظاء، وشركاؤهما في بعضها، وفي الصغيرية، وفي الجيم، والشين، والضاد، والفاء، واللام في: ت. ث. د. ذ. ر. ز. س. ش. ص. ض. ط. ظ. ن، فإن كانت تعريفية فوجوباً، والتون الساكنة بغنة في حروف «ينمو»، وبدونها في الراء، واللام، وتظهر عند الحلقية، وتخفى مع البواقي، ومر قلبها مع الباء.

(ش): القسم الثاني من الإدغام: إدغام المتقاربين، وذلك يتوقف على بيان مخارج الحروف.

ومخرج الحرف: هو الموضع الذي ينشأ منه الحرف. وتقريب معرفته أن يسكن الحرف، ويدخل عليه همزة الوصل ليتوصل إلى النطق به، فيستقر اللسان بذلك في موضعه، فيثبتين مخرجه.

= الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء.

(١) وجمعها أيضاً قولنا: «لم يرونا» كما في التسهيل (ص ٣١٩).

(٢) سيأتي في الشرح أسباب تسميتها مطبقة ومستعلية ومنقلة والقلقلة... الخ.

(٣) في الأصل «صغير» بالعين؛ وهو تحريف.

وهذه المخارج هي من آخر الصدر، وما يليه من الحلق والقم إلى الشفتين وإلى الخيشوم.

والحروف تسعة وعشرون؛ قال أبو حيان: ولا خلاف في ذلك إلا في الهمزة فزعم المبرّد: أنها ليست من حروف المعجم بدليل أنها لا تثبت على صورة واحدة، فكانها عنده من قبيل الضبط، إذ لو كانت حرفاً لكان لها شكل تثبت عليه كسائر الحروف.

ورّد بأنها لو لم تكن حرفاً لكان مثل: أحد، وأهل على حرفين، وهو باطل، لأن أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف. وأما كونها لا شكل لها، فلأنها روعي فيها التسهيل ولولا ذلك لكتبت ألفاً.

[مخارج الحروف]

والمخارج ستة عشر مخرجاً عند الخليل وسيبويه^(١) والأكثرين.

وذهب الجرمي، وقطرب، والفراء، وابن دُرَيْد، وابن كيسان على خلاف عنه: إلى أنها أربعة عشر مخرجاً.

وموضع الخلاف بينهم مخرج اللام والنون والراء، فهو عند هؤلاء مخرج واحد، وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج. وعلى القولين فذلك على سبيل التقريب. وإلا فالتحقيق أن لكل حرف مخرجاً على حدة. وعبارة المتن في بيان المخارج بيّنة، ولا يحتاج إلى إعادتها في الشرح، فلنقتصر على ما يحتاج إلى التنبية عليه.

قولي: وقيل: الهمزة أوّل، أي، والألف، والهاء بعدها، كلاهما في رتبة^(٢)، وليست واحدة أسبق من الأخرى، وبهذا يفارق القول الأول وهذا رأي الأخفش. والمراد بالأول رتبة: الأدخل في الصدر، والذي رجّحه أبو حيان أن رتبة العين بعد الحاء ورتبة الغين قبل الخاء^(٣).

قال: والحاء مما انفردت بها العرب في كلامها، ولا توجد في كلام غيرها.

والعين مما انفردت بكثرة استعمالها، فإنها قليلة في كلام بعض الأمم، ومفقودة في كلام كثير منهم.

قال: والضاد أصعب الحروف في النطق ومن الحروف التي انفردت العرب بكثرة استعمالها، وهي قليلة في لغة بعض المعجم ومفقودة في لغة الكثير منهم.

(١) انظر الكتاب (٤/٤٣٣).

(٢) فالهمزة والألف والهاء كلها من أقصى الحلق.

(٣) العين والحاء من أوسط الحلق، والغين والحاء من أدنى الحلق.

قال: والضاد لا يخرج من موضعها غيرها من الحروف عندهم.
 وذهب الخليل: إلى أن الضاد شجرية من مخرج الجيم والشين فعلى هذا يشركها غيرها فيه.

ومعنى شجرية: خارجة من شجر الحنك، وهو ما يقابل طرف اللسان.
 وقال الخليل: الشجرة: مفرج الفم أي منفتحه. وقال غيره: وهو مجتمع اللّحين عند العنققة.

وعلى رأي الأولين قال أبو حيان: خروج الضاد من الجانب الأيسر عند الأكثر، والأيمن عند الأقل. ويحكى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أنه كان يخرجها من الجانبين معاً. وقال الصيمري: بعض الناس يخرجها من اليسرى، وبعض الناس يسهل عليه إخراجها من الجهتين معاً. قال: وكلام سيبويه أيضاً يدل على أن الضاد تكون من الجانبين^(١).

وقد ذهب بعض من لا ضبط له ولا معرفة: إلى أن الجهة اليمنى تختص بها وقال أبو علي بن أبي الأحمص^(٢): يتأى إخراج اللّام من كلتا حافتي اللسان: اليمنى واليسرى إلا أنّ إخراجها من حافتها اليمنى أمكن بخلاف الضاد فإنها من اليسرى أمكن.

وقال سيبويه^(٣): الرء أدخل من التّون في ظهر اللسان قليلاً لانهرافه إلى اللام، وقال محمد القيرواني صاحب «الرعاية»^(٤): اختلاف مخرج اللام، والرء، والتون كاختلاف المخرج الذي فوقه من وسط اللسان، وهو مخرج الشين والجيم والياء، ولم يجعل ثلاثة مخارج، بل جعل مخرجاً واحداً، فكذلك هذه الحروف ينبغي أن تجعل كذلك.
 وقال ابن أبي الأحمص: ما ذهب إليه سيبويه من أنها ثلاثة مخارج هو الضّواب،

-
- (١) قال سيبويه (٤/٤٣٣): «ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد».
- (٢) هو الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز، أبو علي بن أبي الأحمص القرشي الفهري المعروف بابن الناظر. محدث، مقرر، نحو، أديب، فقيه، صوفي. توفي سنة ٦٧٩ هـ. من تصانيفه: شرح المستصفى للغزالي في أصول الفقه، وشرح الجمل للزجاجي في النحو، وكتاب في التجويد، وله شعر. انظر ترجمته في طبقات القراء (١/٢٤٢) وبنية الوعاة (ص ٢٣٤) وروضات الجنات (ص ٢٥٦) وكشف الظنون (ص ٦٠٤، ٦٧٣، ١٦٧٧).
- (٣) انظر الكتاب (٤/٤٣٣).
- (٤) لعله كتاب «الرعاية» في تجريد مسائل الهداية لمحمد بن عثمان الحنفي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ. انظر هدية العارفين (٢/١٦٧).

لتباين مخارجها عند اختبار المخرج في النطق بإسكانها، وإدخال همزة الوصل عليها.

قال ابن أبي الأحرص: والضاد مما انفردت العرب بكثرة استعمالها، وهي قليلة في لغة بعض العجم، ومفقودة في لغة كثير منهم وسميت حروف الصّفير^(١).

وقال أبو حيان: فصل المهدويّ الواو من الياء، والميم، وجعل لها مخرجاً على حدة، فقال: الواو تهوي حتى تنقطع إلى مخرج الألف.

وأما القروع الحسنة فهي التي توجد في كلام الفصحاء، فالهمزة المسهلة فرع المحققة، والغنة فرع النون. والخيشوم الذي تخرج منه هذه الغنة هو المركب فوق غار الحلق الأعلى، فهي صوت يخرج من ذلك الموضع تابع لكل نون ساكنة، ولكل ميم ساكنة، فإنك لو أمسكت بأنفك لم تتمكن من خروج الغنة.

وقال أبو عمرو الصيرفي^(٢): الغنة: صوت مركب في جسم النون، ومخرجه من الخيشوم، وهو مؤخر الأنف المنجذب إلى داخل الفم وليس بالمنخر، وألفا الإمالة والتفخيم فرع عن الألف المتصبة التي ليس فيها ترقيق ولا تفخيم.

والشين التي كالجيم فرع عن الجيم الخالصة. والضاد التي كالزاي فرع عن الزاي الخالصة. والهمزة المسهلة عند سيبويه حرف واحد، وعند أبي سعيد^(٣) ثلاثة أحرف: بينها وبين الألف، وبينها وبين الواو، وبينها وبين الياء^(٤).

قال أبو حيان: وكلا القولين صواب، لأنك إن أخذتها من حيث مطلق التسهيل فهي حرف واحد، وإن أخذتها من حيث التسهيل الخاص كانت ثلاثة أحرف.

ويعبر عن الهمزة المسهلة بهمزة بينَ يينَ، ومعناه^(٥): أنها ضعيفة ليس لها تمكّن

(١) موضع النقط بياض في الأصل. وسبب تسميتها بحروف الصّفير كما ذكر ابن يعيش في شرح المفصل (١٠/١٣٠): «لأن صوتها كالصّفير؛ لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان، فيحضر الصوت هناك ويصغر به».

(٢) هو أبو عمرو الداني المعروف بابن الصيرفي المتوفى سنة ٤٤٤ هـ. وقد تقدم التعريف به.

(٣) هو السيرافي، وقد تقدم التعريف به.

(٤) قال السيرافي: «ومعنى قولنا بين بين في هذا الموضع وفي كل موضع يرد بعده من الهمز أن تجعلها من مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة؛ فإذا كانت مفتوحة جعلناها متوسطة في إخراجها بين الهمزة وبين الألف لأن الفتحة من الألف، وذلك قولك «سال» إذا خففنا «سال»، و «قرا يا فتى» إذا خففنا «قرا»، وإذا كانت مضمومة فجعلناها بين بين أخرجنها متوسطة بين الهمزة والواو، كقولنا «لوم» تخفيف «لوم»، وإذا كانت مكسورة جعلناها بين الياء وبين الهمزة. انظر الكتاب (٣/٥٤١) - الحاشية (٣).

(٥) راجع الحاشية السابقة.

المحققة، ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها. قال عبيد بن الأبرص:

١٨١٨ - نَحْمِسي حَقِيقَتَنَا رِيعَ ضُضُ الْقَوْمِ يَنْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا^(١)

قال أبو الفتح^(٢): أي يتساقط ضعيفاً غير معتد به.

وألف التضميم هي التي بين الألف والواو، وقال سيويه^(٣) كقول أهل الحجاز: الصلاة والزكاة، والحياة، ولذلك كتبت هذه بالواو.

وقال ابن خروف: الألفات أربع: ألف الطبيعة المعتادة، وألف الإمالة، وألف التضميم، والألف التي بين اللَّفْظَيْنِ في مثل: الأبرار. قال: ومن ألف التضميم ألف الاستعلاء في اسم الله تعالى، ففتحت هي واللام قبلها.

والشَّين كالجيم كقولهم في أشدق: أجدق بَيْنَ الشَّينِ والجيم.

والصاد كالزاي هي التي يقل همسها قليلاً، فيحدث فيها بذلك جهراً ما كقولك في «مصدر»: «مزدر»، قال سيويه: فصارت الحروف بهذه الفروع الستة خمسة وثلاثين^(٤).

وأما الفروع التي تستقيح، وهي التي لا توجد في لغة من ترتضى عريته، ولا تستحسن في قراءة ولا شعر^(٥) فهي كاف كجيم يقولون في كمل: جمل، قال ابن دريد: وهي لغة في اليمن كثيرة في أهل بغداد. وجيم ككاف يقولون [في]^(٦) رجل: ركل فيقربونها من الكاف.

وجيم كشين، وأكثر ذلك إذا سكنت، ويعلها دال، وتاء نحو قولهم في الأجدر: الأشدر، وفي اجتمعوا: اشتمعوا.

قال أبو حيان: فإن قلت: ما الفرق بين هذه وبين عكسها حيث عُدَّت هذه مستقيمة، وتلك مستحسنة؟ فالجواب أنهم قربوا الحرف الضعيف من الحرف القوي في جعلهم الشَّين

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٤١) وخزانة الأدب (٢/٢١٣) والدرر (٦/٣٢٤) ومسرّ صناعة الإعراب (١/٤٩) وشرح شواهد المعني (١/٢٥٨) وشرح المفصل (٤/١١٧) والشعر والشعراء (١/٢٧٣) ولسان العرب (١٣/٦٦ - بين) واللمع (ص ٢٤٢) والمقاصد النحوية (١/٤٩١). ولا نسبة في الدرر (٣/١٢٢) وشرح شلور الذهب (ص ٩٧) وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٠٦).

(٢) هو ابن جني، وقد تقدم التعريف به.

(٣) انظر الكتاب (٤/٤٣٢).

(٤) الكتاب (٤/٤٣٢)؛ قال: «وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار».

(٥) هذا لفظ سيويه. انظر الكتاب (٤/٤٣٢).

(٦) كلمة «في» ساقطة من الأصل.

كالجيم، فلذلك كان من الفروع المستحسنة وذلك أن الجيم حرف شجري من وسط اللسان، مجهور شديد منفتح متقلقل فهو حرف قوي لجهره وشدته. والشين حرف ضعيف لهسه ورخاوته، واستقاله، وفيه بعض قوة لتفشيته، فلذلك كان تقريبه من الجيم مستحسناً، وكان تقريب الجيم منه مستقبحاً، ألا ترى أنهم عدوا في الفروع المستحسنة الصاد كالزاي لهذا المعنى.

وصاد كسين كـ «سابر» في «صابر».

وطاء كئاء نحو: «تال» في طال، وهي تسمع عن عجم أهل المشرق كثيراً لفقد الطاء في لسانهم.

وظاء كئاء نحو: ثالم في ظالم.

وباء كفاء وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم، وتارة يكون لفظ الباء أغلب نحو: «بلخ»، و«أصبهان».

وضاد ضعيفة نحو: أضر في: أثر، يقربون الثاء من الضاد، كذا فسر ميرمان الضاد الضعيفة.

قال أبو حيان: وفيه نظر. وقال أبو علي: الضاد الضعيفة إذا قلت: ضرب ولم تُشبع مخرجها، ولا اعتمدت عليه، ولكن تخفف، وتختلس، فيضعف إطباقها^(١).

قال أبو سعيد: وأظن الذين تكلموا بهذه الأحرف المرذولة من العرب خالطوا العجم.

وسين كزاي، وجيم كزاي، وقاف بينها وبين الكاف، فتمت الحروف بهذه الفروع ستة وأربعين حرفاً^(٢).

[ألقاب الحروف]

وأما ألقاب الحروف فذكرها التحويرون لفائدتين:

(١) وقال سيبويه: «الضاد الضعيفة تُكَلَّف من الجانب الأيمن، وإن شئت تُكَلَّفَتها من الجانب الأيسر وهو أخف لأنها من حافة اللسان مطبقة؛ لأنك جمعت في الضاد تكلّف الإطباق مع إزالته عن موضعه. وإنما جاز هذا فيها لأنك تحولها من اليسار إلى الموضع الذي في اليمين، وهي أخف لأنها من حافة اللسان، وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها فتستطيل حين تخالط حروف اللسان، فسهُل تحويلها إلى الأيسر لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر إلى مثل ما كانت في الأيمن، ثم تنسل من الأيسر حتى تنصل بحروف اللسان كما كانت كذلك في الأيمن». انظر الكتاب (٤/٤٣٢، ٤٣٣).

(٢) لم يذكر سيبويه سوى اثنين وأربعين حرفاً، فأهمل ذكر السين كالزاي، والجيم كالزاي، والقاف بينها وبين الكاف؛ كما عدّ الجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين جيماً واحدة.

إحدهما: لأجل الإدغام ليعرف ما يدغم في غيره لقربه منه في المخرج والصفة أو في أحدهما، وما لا يدغم لبعده منه في ذلك.

والثانية: بيان الحروف العربيّة حتى ينطق من ليس بعربيّ بمثل ما ينطق به العربيّ، فهو كبيان رفع الفاعل، ونصب المفعول، فكما أن نصب الفاعل، ورفع المفعول لحن في اللغة العربيّة، كذلك النطق بحروفها مخالفة مخارجها.

وسميت المهموسة لضعف الاعتماد عليها في مواضعها، وجري النفس معها حتى ضعفت فخفي النطق بها.

والهمس لغة: هو الصوت الخفيّ. وضدّها المجهورة: وهي ما أشيع الاعتماد في موضعه، ومنع النَّفَس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد، ويجري الصوت. والشدة: امتناع الصوت أن يجري في الحرف.

والفرق بين المجهور والشديد: أن المجهور يقوّي الاعتماد فيه، والشديد يقوّي لزومه في موضعه.

والرخاوة: جري الصّوت في الحرف. والتوسط: بين الشدة والرخاوة.

وسميت المطبقة لإطباق اللّسان فيها على الحنك عند اللفظ بها، وضدّها: المفتحة، لأنك لا تطبق اللسان بشيء منها على الحنك عند النطق بها. والانفتاح ضد الانطباق.

وسُمّيت المستعلية لأن اللسان يعلو إلى الحنك عند النطق بها، فينطق الصوت مستعلياً بالريح.

وضدّها: المنخفضة، ويقال: المتسفّلة، لأن اللسان لا يستعلي عند التّطّوق بها إلى الحنك، بل يتسفل بها إلى قاع القم عند النطق.

وسميت المذلقة لأنها من طرف اللّسان والقم، وطرف كل شيء ذلقه^(١).

وضدّها: المصمتة لأنها أصممت فلم تدخل في الأبنية كلّها.

قال الأخفش: أصممت أي منعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كانت خماسيّة فما فوق فلا تجد كلمة خماسية فما فوق في كلام العرب إلا وفيها من الحروف المذلقة أو الألف. ولا تنفرد المصمتة بكلمة خماسيّة.

وسميت أحرف القلقلة، لأن الصوت يشتد عند الوقف عليها. والقلقلة: شدة الصوت^(٢).

(١) انظر القاموس (٣/ ٢٤٢).

(٢) في القاموس (٤/ ٤١): «قلق: صوت». أما شدة الصوت فهي «القلقلة» قال في القاموس (٣/ ٢٩٠): =

وسميت المعتلة، لأن الإعلال والانقلاب لا يكون إلا في أحدها.
ومن قال: الهمزة حرف صحيح، قال: لأنه يقبل الحركات الثلاث. ومنهم من يقول:
إنها حرف مشبه بحروف العلة. قال أبو حيان: وهذا حسن.
وسمي اللام منحرفاً. وزاد الكوفيون الراء فهما عندهم حرفا الانحراف، قالوا:
لأنحرافهما عن مخرج النون.

وقال بعضهم: وصفت اللام بالانحراف، لأنها انحرفت عن مخرجها إلى مخرج
غيرها، وعن صفتها إلى صفة غيرها.

وقال المهدوي: سميت بذلك، لأنها شاركت أكثر الحروف في مخرجها. وقال
القيرواني: هي من الحروف الرخوة، لكنها انحراف اللسان بها مع الصوت إلى الشدة^(١).
وسمي الراء المكزراً، لأنها تتكرر على اللسان عند النطق بها، كأن طرف اللسان يرتعد
بها، فكانت نطقت بأكثر من حرف واحد^(٢).

وأظهر ما يكون التكرير إذا كانت الراء مشددة، أو وقف عليها.

وسمي الهمز المهتوت من الهت، وهو عصر الصوت، لأنها معتصرة كالتهوع^(٣) أو من
الهت وهو الحطم والكسر، لأنها يعرض لها الإبدال كثيراً فتتخبط وتنكسر.
وسمي الهاوي، لأنه يهوي في الفم، فلا يعتمد اللسان على شيء منها^(٤).

إذا تقرر ذلك، فلا يدغم في المتقارب ضاد، ولا واو، ولا ياء، ولا ميم ولا شين،
ولا فاء، ولا همزة، ولا راء، هذا مذهب سيبويه والخليل وأكثر النحويين. وجوز أبو
عمرو، ويعقوب الحضرمي، والبيزدي من البصريين، والكسائي والفراء، وأبو جعفر

= «اللقطة: كل صوت في اضطراب، أو شدة الصوت».

(١) وعرف سيبويه «المنحرف» بقوله: «هو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت ولم
يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة؛ وهو اللام. وإن شئت مددت فيها الصوت. وليس
كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه. وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من
ناحيته مستدق اللسان فوق ذلك». انظر الكتاب (٤/٤٣٥).

(٢) تعريف سيبويه للمكزّر: «هو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى
للصوت كالرخوة، ولو لم يكثر لم يجر الصوت فيه». المصدر السابق.

(٣) التهوي: التهيؤ (القاموس: ٣/١٠٤).

(٤) عرف سيبويه «الهاوي» بقوله: «هو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو؛
لأنك قد تسمّ شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك فيل الحنك؛ وهي الألف». انظر الكتاب
(٤/٤٣٥، ٤٣٦).

الرؤاسي^(١) من الكوفيين، وتبعهم ابن مالك وأبو حيان إدغام^(٢) الزاء في اللام نحو: ﴿يَتَغَيَّرُ لِمَنْ يَشْكَلُ﴾ [الفتح: ١٤] ﴿وَأَسْتَفْسِرُ لَهُمُ الرُّسُولُ﴾ [النساء: ٦٤].

ولا يدغم حرف صفيري، وهو: الصاد، والسين، والزاي في مقاربه مما ليس صفيرياً.

ويدغم في مقارب صفيري، فتدغم الصاد في السين وفي الزاي، والسين في الصاد والزاي، والزاي في الصاد والسين نحو: فحص سالم، فحص زاهر، حبس صابر، حبس زاهر، أرجز صابر، أرجز سالم.

وعند إدغام الصاد في السين، وكذا كل مطبق أدغم في غيره.

قال أبو حيان: بعض العرب يبقي الإطباق كما يبقي الغنة في إدغام النون، وبعضهم يذهب. وقال سيويه: كل عربي يرى إبقاء الإطباق وتركه.

ولا يدغم حرف حلقي في أدخل منه إلا الحاء في العين نحو: ﴿فَكَمْ تُحَيِّ عَنِ الْكَارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] فلا تدغم الحاء في الهاء، ولا الهاء في العين، ولا العين في الهاء، وإن كانت العين أقرب مخرجاً إلى الهاء من الحاء لتباعدهما في الصفات، لأن الهاء مهموسة رخوة، والعين مجهورة، وفيها شدة.

ولا يدغم من المقارب ما يؤدي إلى لبس بتركيب آخر نحو: أنملة لا يجوز فيها الإدغام، لأنها لو أدغمت لأوهم أنها من المضاعف أي مما ضعف فاؤه وعينه، لأنه لا يدرى هل الأصل: أنملة أو أملة لأن كليهما وزنه أفعلة.

وما عدا ما ذكر يجوز فيه الإدغام بأن يقلب الأول حرفاً مثل مقاربه الذي يليه، ثم يدغم فيه.

ومثال إدغام الهاء في الحاء: «أحبه حاتماً». والعين في الحاء: «أقطع حبلك». والحاء في الغين: «اسلخ غنمك»، والغين في الخاء: «ادمغ خلفاً» والقاف في الكاف: «الحق كندة»، والكاف في القاف: «أمسك قطفاً»، والجيم في الشين: «أَفَرَحَ سَطَطُهُمُ» [الفتح: ٢٩]، والجيم في التاء: «المعارج تَعرُج» والطاء والظاء، وشركاؤهما في المخرج وهي: الدال، والتاء، والذال والثاء في بعضها، أي كل واحد من هذه الأحرف الستة يدغم في كل واحد من الخمسة الباقية.

(١) كانت في الأصل «الراوي»؛ ولعل الصواب ما أثبتناه. وهو أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي شيخ مدرسة الكوفة المتوفى سنة ١٩٣ هـ. وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٢) لفظة «إدغام» مفعول للمفعول «جَوَّزَ» قبل سطرين.

ومثال الطاء: اربط ظالمًا، اربط دارمًا، اربط تميمًا، اربط ذئبًا، اربط ثابتًا.

ومثال الطاء: عظ طاهرًا، عظ دارمًا إلى آخره.

ومثال الدال: أبعد طاهرًا إلى آخره.

ومثال التاء: امقت طاهرًا إلى آخره.

ومثال الذال: خذ طاهرًا إلى آخره.

ومثال إدغام هذه الستة من الصغرية: اضبط صابراً، اضبط سالمًا، اضبط زاهراً.

واجعل في البافي بدل اضبط أيقظ، أبعد، امقت، خذ، لبث.

ومثال إدغام هذه الستة في الجيم: اضبط جعفرًا، أيقظ جعفرًا، أبعد جعفرًا، أسكت جعفرًا، خذ جعفرًا، لبث جعفرًا وفي السين: اضبط سالمًا، أيقظ سالمًا، أبعد سالمًا، أسكت سالمًا، خذ سالمًا، لبث سالمًا.

وفي الضاد: اضبط ضمرة وهكذا.

ومثال إدغام الباء في الميم: اصحب مطراً، وفي الفاء اضرب فاجراً.

ولا تدغم التاء في شيء من مقاربها نص عليه سيويه.

وقد أذغم الكسائي الفاء في الباء في: ﴿إِنْ لَشَأْ خَصِيفٌ يَهُمُّ﴾ [سبأ: ٩]. قال أبو حيان: وهو مما انفرد به^(١).

ومثال إدغام لام التعريف وجوباً في الأحرف الثلاثة عشر التقوى، الثبوت، الدار، الذكر، الرضوان، الزبور، السراج، الشمس، الصبر، الضياء، الظهر، الظهر، النور.

ومثال إدغام اللام غير التعريفية في هذه الأحرف جوازاً: ﴿هَلْ تَقِيْمُونَ﴾ [المائدة: ٥٩] ﴿هَلْ تُؤْتِي﴾ [المطففين: ٣٦]، «هل دنا»، «هل ذهب»، «هل رضي»، «هل زار»، «هل سار»، «هل شكر»، «هل صبر»، «هل ضرب»، «هل طبع»، «هل ظفر»، «هل نصر».

والنون الساكنة ومنها التنوين تدغم بغنة في الباء، والنون، والميم والواو نحو: ﴿مَنْ يَأْتِ﴾ [طه: ٧٤]، ﴿إِنْ لَشَأْ﴾ [سبأ: ٩]، ﴿مِثْرًا رَزَقَكُمْ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٨٨]. ﴿مِنْ وَالِي﴾ [الرعد: ١١]. وتدغم بغير غنة في اللام، والراء نحو: ﴿مِنْ تَرَكْتُمْ﴾ [البقرة: ٤٩]، ﴿مِنْ

(١) ومنع سيويه إدغام الفاء في الباء، قال: «لأنها من باطن الشقة السفلى وأطراف الثنايا العليا وانحدرت إلى الفم وقد قاربت من الثنايا مخرج التاء؛ وإنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان لأنها أكثر الحروف، فلما صارت مضارعة للتاء لم تدغم في حرف من حروف الظننين كما أن التاء لا تدغم فيه، وذلك قولك: اعرف بلزاً. انظر الكتاب (٤/٤٤٨).

لَدُنَّا» [الكهف: ٦٥]. وتظهر عند أحرف الحلق الستة نحو: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ [البقرة: ١٢٦].
 ﴿مِنْ هَآؤِ﴾ [الرعد: ٣٣]، ﴿وَمَرَّتْ عَادَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿مِنْ حِكْمِهِ﴾ [فصلت: ٤٢]،
 ﴿مِنْ عَفْوِهِ﴾ [فصلت: ٣٢]، ﴿مِنْ خَلْقِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وتقلب ميماً عند الباء كما مرّ من الإبدال، وتخفى عند بقية الحروف فصار لها أربعة
 أحوال أو خمسة.

خاتمة في الخط

(ص): الخط: تصوير اللفظ بحروف هجائه غير أسماء الحروف مع تقدير الابتداء والوقف، ومن ثمّ كتب «ره»، و«مجيء مه»، و«رحمه» بالهاء، وأنا زيد، والمنون المنصوب دون غيره، و«لنسفعاً» بالألف، و«إذن» بالتون على المختار.

وثالثها: إن عملت فبالألف، وإلا فبالنون، وبنّت، وقامت بالتاء والقاضي بياء، وقاض بدونها، وضربه، ومر به بدون واو وياء. ويكتب المدغم بلفظه إن كان من كلمة واحدة، وبأصله إن كان من كلمتين، أو نوناً ساكنة مخففة أو مبدلة ميماً أو حرف مدّ حذف لساكن يليه غير نون توكيد.

(ش): الخط: تصوير اللفظ بحروف هجائه بأن يطابق المكتوب المنطوق به في ذوات الحروف وعددها إلا أسماء الحروف، فإنه يجب الاختصار في كتابتها على أول الكلمة نحو: ق. ن. ص. ج. وكان القياس أن يكتب هكذا: قاف، نون، صاد، جيم كحاله إذا نطق به، وكذا بقية أسماء حروف المعجم كتبت مقتصرأ على أوائلها فخالفت الكتابة فيها النطق.

وكذلك كتبت الحروف المفتحة بها السور على نحو ما كتبوا حروف المعجم، وفعلوا ذلك لأنهم أرادوا أن يضعوا أشكالاً لهذه الحروف تتميز بها، فهي أسماء مدلولاتها أشكال خطية، فلفظ قاف يدل على هذا الشكل الذي صورته هكذا «ق»، ولو لم يضعوا هذه الأشكال الخطية لم يكن للخط دلالة على المنطوق به. ولو اقتصرنا على كتبها على حسب النطق ولم يضعوا لها أشكالاً مفردة تتميز بها لم يمكن ذلك، لأن الكتابة بحسب النطق متوقفة على معرفة شكل كل حرف، وشكل كل حرف غير موضوع، فاستحال كتبتها على حسب النطق، ولا بد من تقدير الابتداء به، والوقف عليه، فيكتب كل لفظ بالحروف التي ينطق بها عند تقدير الابتداء والوقف، وكذلك كتب بالهاء ما يجب إلحاق هاء السكت به عند الوقف،

كـ «ره»، و «قه»، و «عه»، و «لم يره»، و «لم يقه»، و «لم يعه»، و «مجيء مه»^(١) جئت .

وما يوقف عليه من التاءات بالهاء كزخمه، ونعمه .

وكتبت بالتاء ما يوقف عليه بالتاء نحو: «بنت»، و «أخت»، و «قامت»، و «قعدت»، و «ذات»، و «ذوات». وما فيه وجهان عند الوقف «كهيئات»، و «لات»، و «ثمت»، و «ريت»، و «دفن البنات من المكرمات»^(٢) بالوجهين .

وكتب بالألف ما يوقف عليه بالألف وإن سقطت في الدرج كـ «أنا» ضمير المتكلم، والمنون المنصوب أو المفتوح «كرأيت زيدا»، و «أها»، و «ويها»، بخلاف المرفوع والمجرور كقام زيد، ومررت بزيد للوقوف عليهما بالحذف، وكذا «إيه»، و «صه»، و «مه». والفعل المؤكد بالنون الخفيفة نحو: «لَتَشَقَّ» [العلق: ١٥] و «وَلَيَكُونَنَّ» [يوسف: ٣٢] ما لم يخف ليس، فإن خيف نحو: اضربن زيدا، ولا تضربن زيدا كتب بالنون، ولم يعتبر بحالة الوقف، لأنه لو كتب بالألف لالتبس بأمر الاثنين أو نهيهما في الخط.

واختلف في «إذن» فجزم ابن مالك في التسهيل بأنها تكتب بالألف مراعاة للوقف عليها. قال أبو حيّان في شرحه: وهذا مذهب المازني^(٣)؛ قال: وذهب المبرد والأكترون: إلى أنها تكتب بالنون.

وفصل الفراء فقال: إن عملت^(٤) كتبت بالألف لضعفها، وإن أهملت كتبت بالنون لقوتها.

وقال ابن عصفور: الصحيح كتبها بالنون فرقاً بينها وبين إذا الظرفية، لئلا يقع الإلباس^(٥). قال أبو حيان: ولأن الوقف عليها عنده بالنون.

قال: ووجد بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس ما نصه: «وجدت بخط علي بن

(١) في الأصل «به» تحريف.

(٢) حديث «دفن البنات من المكرمات» ذكره المتقي الهندي في كنز العمال (رقم ٤٥٣٧٧) عن ابن عمر وعزاه للطبراني. ورواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٦٧/٥، ٢٩١/٧) وابن عساكر في تهذيب تاريخ دمشق (٢٩٨/١، ٢٧٩/٧) والفتني في تذكرة الموضوعات (٢١٧) وابن عدي في الكامل في الضعفاء (٦٩٣/٢) والسيوطي في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة (٨٤) وابن الجوزي في الموضوعات (٢٣٥/٣) والألباني في السلسلة الضعيفة (١٨٥ و ١٨٦).

(٣) هذا خلاف ما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب، فقد ذكر أن مذهب المازني والمبرد أنها تكتب بالنون. انظر المغني (٣٩/١، ٤٠).

(٤) كانت في الأصل «الفتي»؛ والصواب «عملت» كما أثبتناه من المغني (٤٠/١) نقلاً عن المبرد.

(٥) هذا القول نسبة السيوطي هنا إلى ابن عصفور. وقد نسب ابن هشام في المغني (٤٠/١) إلى ابن خروف.

عثمان بن جني، حكى أبو جعفر النحاس قال: سمعت علي بن سليمان يقول: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول: أشتبه أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف، لأنها مثل: إن، ولن، ولا يدخل التنوين في الحرف. اهـ. قلت: وممن صحح كتابتها بالنون الزنجاني في شرح الهادي.

وأما «كأين» فكتبت بالنون قولاً واحداً^(١). قال ابن مالك: وهو شاذ قال أبو حيان: وجه شذوه: أن الجمهور ذهبوا إلى أنها مركبة من كاف التشبيه، وأي المنونة، فكان القياس يقتضي ألا تكتب صورة التنوين بل تحذف خطأ إلا أنهم لما تلاعبوا في هذه الكلمة بأنواع من التراكيب وأخرجوها عن أصل موضوعها، فكذلك أخرجوها في الخط عن قياس إخوتها.

قال: وذهب يونس: إلى أنها اسم فاعل من كان يكون فالنون أصلية، وهي لام الفعل، فعلى هذا لا شذوذ في كتابتها بالنون لأنها كـ «بائن» من «بان يبين».

قال: ولو ذهب ذاهب إلى أنّ [كأين]^(٢) اسم بسيط، فالكاف والنون فيه أصلان، وهو بمعنى «كم»^(٣) لذهب مذهباً حسناً، فإنه أقرب من دعوى التركيب بلا دليل.

وكتب بالياء ما يوقف عليه بالياء كالمقصود غير المنون كالقاضي، وقاضي مكة.

وحذفت الياء والواو مما يحذفان منه في الوقف كالمقصود المنون كقام قاض، ومررت بقاض.

وصلة ضمير الغائب كضربه، ومر به وضمير الجمع كضربهم، وأكرمكم في لغة من وصل ميم الجمع، لأنه إذا وقف عليه حذفت الصلة. نعم خرج عن هذا ما اتصلت به نون التوكيد الخفيفة مما قبله واو أو ياء نحو: اضربن يا قوم، واضربن يا هند، فإنه منع أن يعتبر ما عرض فيه من ردّ الواو والياء حالة الوقف حملها على أختها النون الشديدة، فلم يلتفت إلى حالة الوقف عليها، واستصحب حذف الواو والياء لذلك خطأ، وإن كانت تعود وفقاً.

(١) بل منهم من يكتبها «كأي» بحذف النون؛ أشار إلى ذلك ابن هشام، قال: «كأي» اسم مركب من كاف التشبيه وأي المنونة؛ ولذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رُسم في المصحف نوناً، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف.

(٢) ما بين حاصرتين سقط من الأصل.

(٣) ذهب إلى ذلك يونس، فاعتبر أن «كأين» بمعنى «كم». أشار إلى ذلك سيبويه في الكتاب (٢/ ١٧٠). وقال ابن هشام في المعنى (١/ ٣١٦): «ولم يثبت إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، واستدل عليه بقول أبي بن كعب لابن مسعود رضي الله عنهما: كأني تقرأ سورة الأحزاب آية؟ فقال: ثلاثاً وسبعين».

ويكتب المدغم من كلمة بلفظه لا بأصله سواء كان مثلاً نحو: ردّ، ومقرّ واقشعرّ، أو مقارباً نحو: ﴿فَأَذَرْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢]، وأطجع الأصل: تدارأتم واضطجع، وكان قياسه أن يكتب الحرفان إلا أنه ترك الأول في الخط اختصاراً لضعفه بالإدغام.

وأما المدغم من كلمتين، فيكتب بأصله اعتباراً بالوقف على الكلمة الأولى نحو: من مال، وكلذا التّون الساكنة المخففة، أو المبدلة ميماً تكتب نوناً سواء كانت من كلمة نحو: «عنك»، و«عنبر» أم من كلمتين نحو: «من كافر» ومن يعد.

ويكتب أيضاً بأصله حرف مدّ حذف لساكن يليه نحو: اضربوا القوم واضربي الرجل، ويفزوا الرجل، ويرمي القوم، ولم يضربوا القوم ولم تضربي الرجل، فيكتب بالواو والياء بخلاف ما حذف لدخول الجازم نحو: لم يفز، ولم يرم، فلا يكتب.

ويستثنى مما وليه ساكن ما إذا كان الساكن نون توكيد شديدة كانت أو خفيفة، فإنّ حرف المدّ لا يكتب حيثلّ نحو: لتركبُنَّ يا قوم ولتركبُنَّ يا هند. الأصل: تركبون، وتركبين، ثم دخلت نون التوكيد فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، فالتقت الواو والياء، وهي ساكنة والنون المدغمة، وهي ساكنة، فحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين وحذف خطأ، كما حذف لفظاً، ولم تراخ فيه المطابقة للأصل^(١) كما راعوا في: اضربوا القوم، ولم يضربوا الرجل، ونحوه. والفرق بينهما أن لهذا حالة يثبت فيها حرف المدّ، وهي الوقف بخلاف نون التوكيد المشدّدة، فإنه في حالة الوقف لا يرّد المحذوف، وحملت الخفيفة على الشديدة في ذلك، وإن كانت الواو والياء تُردّ في الوقف على ما هي فيه نحو: اضربن^(٢) يا قوم، واضربين يا هند.

[أحكام الهمزة]

(ص): والهمزة في الأول بالألف، والوسط ساكنة بحرف حركة مثلونها ومتحركة يُلَوّ ساكن بحرف حركتها، وقد تحذف المفتوحة بعد ألف. واختار ابن مالك والزنجاني، وأبو حيان: حذفها مطلقاً تلو غير ألف. وقوم: تكتب بألف مطلقاً، وتلَوّ متحرك على نحو ما تسهلّ، وتحذف إن تلاها مدّ كصورتها عند الأكثر.

وإن تطرقت تلَوّ ساكن حذف في الأصح، أو متحرك فبحركته مطلقاً في الأصح، فإن وصلت بشيء فكالوسط على الأصح بخلاف الأولى إلاّ لتلا، ولتن، ويومئذ ونحوه، وهؤلاء.

وتحذف همزة الوصل بين واو أو فاء، أو بين همزة هي فاء، وبعد همزة استفهام،

(١) تحرفت في الأصل إلى «فالأصل» بالفاء؛ والصواب ما أثبتناه.

(٢) كذا ثبت في الأصل؛ ولعل الصواب كتابتها بالواو هكذا «اضربون» كما يدلّ عليه سياق الكلام.

وقيل: ألا المفتوحة. أما المقطوعة بعده فكما تسهل^(١) في الأصح، ومن لام التعريف بعد لام جر، وكذا ابتداء في الأصح، ومن أول بسم الله الرحمن الرحيم، لا تسمية غيرها في الأصح ومن الابن المحذوف تنوين متلوّه، ولو مع كنية في الصحيح لا في أول السطر. وفي ابنة رايان.

(ش): خرج عن الأصل السابق أشياء يتضمنها خمسة أنواع:

أحدها: أحكام الهمزة، ولها أحوال، لأنها إما أن تكون أولاً أو حشواً أو طرفاً، والتي في حشو إما أن تكون ساكنة أو متحركة، والمتحركة إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً. والمتطرفة: إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً فهذه ستة أحوال.

فالتي هي أول تكتب بألف مطلقاً سواء فتحت أم كسرت أم ضمت نحو: أحمد، وإئثم، وأكرم، وكذا حكمها إن تقدّمتها لفظ كائناً ما كان إلا ما شذّ، وهو: «لثلا، ولثن» و«يومئذ» ونحوه، وهو كلّ زمان أُضيف إلى الجملة كليلاً، وزمانئذ، وحيثئذ، وساعتئذ، فإن هذه الألفاظ كتبت فيها الهمزة ياء.

ولا «هؤلاء»، فإنها كتبت فيها واواً.

وكان القياس أن تكتب «لثلا»: «لأن لا»، و«لثن»: «لأن»، ويومئذ ونحوه: «يوم إذا» بفصل الظرف، وألف بعد الدال بدلاً من التنوين، لكن جعل الظرف مع «إذا» كالشيء الواحد فوصل بـ «إذ»، وجعلت صورة الألف ياء، كما جعلوها في بشس.

وكان القياس في «هؤلاء»: «هاألاء».

قال أبو حيان: وإنما لم يخالف بها إلى حركتها، لأن الهمزة إذا كانت أولاً فهي مبتدأة والمبتدأة لا تسهل. والكتاب يتّوا الخطّ في الأكثر على حسب تسهيلها لوجهين:

أحدهما: أن التسهيل لغة أهل الحجاز، واللغة الحجازية هي الفصحى فكان الكتب على لغتهم أولى.

والثاني: أنه خط المصحف، فكان البناء عليه أولى مع أن القياس يقتضيه، ألا ترى أنا نوافق خط المصحف مع مخالفة القياس في مواضع كالصلاة، والزكاة، فهذا سبب أن كتبت أولاً على صورتها التي وضعت لها، وهي صورة الألف الساكنة بأي حركة تحركت، والتي هي حشو، وهي ساكنة، ولا تكون إلا بعد متحرك، تكتب حرفاً من جنس التي قبلها، لأنها تبدل به، فتكتب ألفاً في نحو: رأس، ويأس، وكأس، وياء في نحو: ذئب، وبئر وواواً في نحو: مؤمن، وجؤنة، وبؤس، ويؤمن.

(١) كذا في الأصل؛ ولعل هناك سقطاً بين «فكما» و«تسهل».

والتي هي ^(١) حشو وهي متحركة بعد ساكن تكتب حرفاً من جنس حركتها سواء كان ذلك الساكن صحيحاً أو حرف علة، لأنها تسهل على نحوه، فتكتب ألفاً في نحو: «مرأة» و«كأمة»، و«سأل»، و«هيات». وسوأت، وياء في نحو: يستم، وسائل واووا في نحو: التساؤل، وأبوس، ويلوم، هذا ما ذكره الأكثرون.

وقد تحذف في حالة الفتح بعد الألف نحو: سأل كراهة اجتماع ألفين في الخط ^(٢).

واختار ابن مالك فيما يخفف بالنقل حذفها مطلقاً، وألاً تثبت لها صورة في الخط وذلك فيما إذا كان الساكن قبلها صحيحاً نحو: يستم، وتستم، ويلثم، أو ياء أو واواً نحو: هيئة، وسوءة، فلم يبق عنده مما يكتب بحرف إلا التالية للألف نحو: سائل، والتساؤل. ومشى على ذلك الزنجاني في «شرح الهادي»، وكذا أبو حيّان، فقال في شرح التسهيل في الأمثلة الخمسة المذكورة: والأحسن والأقيس ألا تثبت لها صورة في الخط لا في التحقيق، ولا في الحذف والنقل. قال: ومنهم من يجعل صورتها الألف على كل حال، وهو أقل استعمالاً، ومنهم من يجعل صورتها على حسب حركتها إلا إن كان بعدها حرف علة زائد للمدّ نحو: مستول، ومستوم فلا يجعل لها صورة. ومنهم من يجعل لها صورة، وذلك للفرق بين المهموز وغيره، مثل: مقول، ومصوغ.

قال أبو حيّان: وإذا كان مثل «رءوس» يكتب بواو واحدة مع أن تسهيله بين الهمز والواو، فهذا أخرى. قال: وقد كتب «الموءودة» ^(٣) بواو واحدة في المصحف، وهو قياس، فإن الهمزة لا صورة لها، فتبقى واوان، ومن عاداتهم عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة حذف إحدهما، فلذلك كتبت واحدة. إلا أنه قد يختار في غير القرآن فيه أن يكتب بواوين ^(٤)، لأنه قد حذف من الكلمة في الخط حرف، فيكره أن يحذف غيره، انتهى.

والتي هي حشو، وهي متحركة بعد متحرك تكتب حرفاً على نحو ما تسهل فإن كانت مفتوحة بعد فتح كتبت ألفاً نحو: سأل، فإن كان بعدها ألف نحو: مأل، ومآب، فقليل: تحذف ولا صورة لها، وقيل: تكتب ألفاً ويجتمع ألفان، وإن كانت مفتوحة بعد كسرة كتبت ياء نحو: «مثر» ^(٥)، وبعد ضم كتبت واواً نحو: جؤن ^(٦)، وإن كانت مكسورة بعد فتح أو

(١) في الأصل «هو» تحريف.

(٢) لعل الصواب، والله أعلم: «كراهة اجتماع ثلاث ألفات في الخط» لأن «سأل» فيها ثلاث ألفات، فهي هكذا: «سأأل».

(٣) في الأصل «الموءودة» بالهمزة فوق الواو؛ ولعلّ الصواب ما أثبتناه بالواو ثم همزة على السطر ثم واو، وهو ما يوافق خط المصحف في الآية ٨ من سورة التكوين.

(٤) أي على هذه الصورة: «الموءودة».

(٥) قال في القاموس (١٣٥/٢): «وهو مثر، ككتف وعنب: مفسد».

(٦) جؤن كصرد: جمع جؤنة، وهو سبط منشي بجلد ظرف لطيب العطار (القاموس: ٢١٠/٤).

كسر كتبت ياء كَسَمَ، ومثين.

فإن كان بعدها في الحاليين ياء كلثيم، ومثين فقليل: تحذف، ولا صورة لها، وقيل: تجعل لها صورة، ويجمع ياءان.

وإن كانت مكسورة بعد ضمّ نحو: دُكِّلٌ^(١)، وسُئِلَ، فصورتها الياء على مذهب سيويوه، والواو على مذهب الأخفش.

وإن كانت مضمومة بعد فتح أو ضمّ كتبت واواً كلَّوْمٌ^(٢)، ولَّوْمٌ جمع لَّوْمٌ^(٣) كَصُبْرٌ جمع صَبُور.

فإن كان بعدها في الحاليين واو كلَّوْمٌ، ورءوس، فقليل: تحذف ولا صورة لها، وقيل: تجعل لها صورة، ويجمع واوان.

وإن كانت مضمومة بعد كسر نحو: «مِثُونٌ» جمع «مائة» كتبت بواو على مذهب سيويوه، وبياء على مذهب الأخفش.

والمطرقة بعد ساكن إن كان صحيحاً حذفت الهمزة، وألقت حركتها على ما قبلها ولا صورة لها في الخطأ، لا في الرفع، ولا في النصب، ولا في الجر نحو: خَبَّءَ، وِذَفَ، وَجُزَّءَ.

وقيل: إن كان ما قبلها الساكن مفتوحاً فلا صورة لها، وإن كان مضموماً فصورتها الواو، أو مكسوراً فصورتها الياء مطلقاً فيهما. وقيل: في المضموم والمكسور يكتب على حسب حركة الهمزة، فيكتب الجُزْءُ، والدَّفْءُ بالواو في الرفع، وبالألف في النصب، وبالياء في الجر على حسب حركة الهمزة.

وإن كان شيء من ذلك منصوباً متوناً، فيكتب بألف واحدة، وهي البدل من التثنية، وقيل: يكتب بألفين أحدهما صورة الهمزة، والأخرى البدل من التثنية، وقد شمل المسألتين والخلاف فيهما قولِي: «حذفت في الأصح».

وإن كان الساكن معتلاً، فإن كان زائداً للمد، فلا صورة لها نحو: ينبيء، ووضع، وسماء. فإن كان ما فيه الألف كسماء متوناً منصوباً، فكتبه جمهور البصريين بألفين: الواحدة حرف علة، والأخرى البدل من التثنية. وبعضهم والكوفيون بواحدة، وهي حرف

(١) قال في القاموس (٣/ ٣٨٤): «الدل، بالضم وكسر الهمزة، ولا نظير لها، وقد تضمّ الهمزة: ابن آوى».

(٢) لَوْمٌ كَكَرَمٌ.

(٣) ثبت في الأصل: «ولَّوْمٌ جمع لَّوْمٌ» والسياق يقتضي إثباتها بواوين «لَّوْمٌ» كصبر جمع صَبُور.

العلة التي قبل الهزمة، ولا يجعلون للألف المبدلة من التثنية صورة.

قال أبو حيان: واتفق الفريقان على أنه ليس للهزمة صورة ألف في ذلك فإن اتصل ما فيه الألف بضمير مخاطب أو غائب فصورة الألف واو رفعاً نحو: هذه سماؤك، وباء جزاً نحو: سمائك، وبألف واحدة هي ألف المدّ نصباً نحو: رأيت سمائك^(١).

وإن كان ما فيه الباء والواو منوئاً منصوباً بألف واحدة هي البدل من التثنية نحو: رأيت نبياً ووضوءاً^(٢)، وإن كان غير زائد للمد فتسهيله بالحذف والنقل ولا صورة لها في الخط.

والمتطرفة بعد متحرك تكتب على حسب الحركة قبلها نحو: يقرأ، ويُقرى، ويوضو^(٣). وهذا امرؤ، ورأيت امرأ، ومررت بامرئ.

فإن كان منوئاً منصوباً، فقليل: يكتب بألفين، وقيل: بواحدة.

قال أبو حيان: وهو الأولى. وقيل: إن كان ما قبلها مفتوحاً فبالألف نحو: لن يقرأ إلا أن تكون هي مضمومة فبالواو نحو: يكلؤ، أو مكسورة فبالياء نحو: «من المكلئ». وإن كان ما قبلها مضموماً فبالواو نحو: هذه الأكؤ^(٤)، ورأيت الأكؤ، إلا أن تكون هي مكسورة فبالياء نحو: «من الأكئ» إن قلنا بالتسهيل بين الهزمة والياء، وبالواو إن قلنا بإبدالها وواو.

وإن كان ما قبلها مكسوراً فبالياء نحو: لن يُقرى، ومن الثَّقَرى إلا أن تكون مضمومة فبالواو، إن قلنا بالتسهيل بين الهزمة والواو، وبالياء إن قلنا بإبدالها ياء، وعلى الأول إن اتصل بها ضمير فعلى حسب الحركة قبلها كحالها إذا لم يتصل بها ضمير، وقيل: إن انضمت ما قبلها أو انكسر فكما قبل الاتصال بالضمير تجعل صورتها على حسب الحركة قبلها.

وإن انفتح وانفتحت، أو سكنت فبالألف نحو: لم يقرأ، ولن يقرأ، أو انضمت فبالواو نحو: هو يقرؤه^(٥)، هذا ما قرره أبو حيان أولاً، ثم حكى قول التسهيل: أنه إذا

(١) ثبت في الأصل: «سمائك» وهو تحريف؛ والصواب كما أثبتناه، فإنه قال: «وبألف واحدة هي ألف المدّ» وهي الألف التي بعد الميم. كما أنه قال في أول الفقرة: «واتفق الفريقان على أنه ليس للهزمة صورة ألف».

(٢) ثبت في الأصل: «وضوء» بالهزمة فوق الألف. والصواب كما أثبتناه.

(٣) ثبت في الأصل: «يوضوء» بهزمة لا صورة لها. والصواب كما أثبتناه، فإنه قال: «تكتب على حسب الحركة قبلها».

(٤) الأكؤ: جمع الكئم، وهو نبات (القاموس: ٢٨/١).

(٥) رُسمت في الأصل: «يقرؤه» تحريف.

اتصل بالهمزة الأخيرة بعد فتحة أو ألف ضمير متصل، فإنها تعطى ما للمتوسطة، وقال: لأنها حيثل كأنها لم تقع أخيراً، إذ لا يوقف عليها ولا يتبدأ بذاك الضمير، قال: وقد أحال ابن مالك حكم ما ولها ضمير متصل على حكم المتوسطة. وقد ذكر في المتوسطة أنها تصوّر بالحرف الذي يؤول إليه في التخفيف إبدالاً وتسهيلاً، قال: فعلى هذا يكتب: يقرأ بالألف، لأنها قد تخفف بإبدالها ألفاً، وبالواو^(١)، لأنها قد تخفف بتسهيلها بينها وبين الحرف الذي من حركتها، ويكتب: «مانا» و«ماؤك»، و«مالك» بالألف والواو والياء، لأنها قد تخفف بجعلها بين بين لا بالإبدال.

وقيل: إذا كان ما قبلها مفتوحاً واتصل بها الضمير فكما لم يتصل يعني أنها تكتب بألف نحو: هذا نباك، ورأيت نباك، وعجبت من نباك^(٢) كحالة لو لم يتصل به ضمير.

قال أحمد بن يحيى: إذا انفتح ما قبل الهمزة فبالألف ما لم يصف، فإن أضفته كتبه في الخفض بياء نحو: من نبته، وفي الرفع بواو^(٣)، وفي النصب بألف^(٤)، قال: وربما أقرؤا الألف، وجاءوا في الرفع بواو بعدها، وبياء في الخفض^(٥)، ولا يجمعون في النصب بين ألفين، فيقولون: كرهت خطاه، وأعجبتني خطاؤه، وعجبت من خطائه. والاختيار مع الواو والياء أن تسقط الألف، وهو القياس. فأما الألفان فإن العرب لم تجمع بينهما، ولذلك كتبوا: أخطأ، وقرأ، بألف واحدة ولو كتبت بألفين كان ها هنا أثق ليفرق بين الواحد والثنية إلا أنهم اكتفوا بالدليل الذي قبله من الكلام، أو بعده عليه. اهـ.

[حذف همزة الوصل]

وتحذف همزة الوصل خطأ في مواضع:

أحدها: إذا وقعت بين الواو أو الفاء وبين همزة هي فاء^(٦)، نحو: «فأتى» و«أتى»، وعليه كتبوا: ﴿وَأَمْرٌ أَهْلَكَ﴾ [طه: ١٣٢]. والسبب في الحذف أنها لو أثبتت لكان جمعاً بين ألفين: صورة همزة الوصل وصورة الهمزة التي هي فاء الكلمة مع كون الواو والفاء شديدي الاتصال بما بعدهما، لا يوقف عليهما دونه، وهم لم يجمعوا بين ألفين في سائر هجائهم إلا على خلاف في المتطرفة، لأن الأطراف محل التغيرات والزيادة، فلو لم يتقدمها شيء أصلاً

(١) أي: يقرأ.

(٢) ثبت في الأصل في المواضع الثلاثة: «نباك» بدون همز فوق الألف. والصواب إثبات الهمز لأن الكلام على صورة كتابة الهمزة وليس على إبدالها.

(٣) أي: «نبوك».

(٤) أي: «نباك».

(٥) كما جاء في الرسم القرآني في حالة الخفض: ﴿مَنْ نَبَأَ الْمُرْسِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤].

(٦) أي نحو همزة هي أول الكلمة.

أثبتت كقولك في الابتداء: «أذن لي» «أؤتمن فلان». وكذا لو تقدّما غير الواو والفاء نحو: ﴿ثُمَّ اقْتَرَبُوا﴾ [طه: ٦٤]. ﴿الَّذِي أَتَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٣]. ﴿مَنْ يَسْأَلْ أَشْذَنَ لِي﴾ [التوبة: ٤٩].

أو تقدّما الواو والفاء وليست فاء الكلمة همزة نحو: «واضرب»، «فاضرب».

الثاني: إذا وقعت بعد همزة الاستفهام سواء كانت همزة الوصل مكسورة أو مضمومة نحو: «أسمك»^(١) زيد أم عمرو؟، و«أصطفي» زيد أم عمرو؟، فإن كانت مفتوحة نحو: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣]. ﴿أَلَذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١٤٣] فكلام ابن مالك يقتضي الحذف أيضاً^(٢).

قال أبو حيان: وهو شيء ذهب إليه أحمد بن يحيى، قال: والذي عليه أصحابنا أنه يكتب بالفتن، لإحداهما ألف الوصل، والأخرى ألف الاستفهام. قال أحمد بن يحيى: العرب تكتفي بألف الاستفهام عن ألف الوصل في الألف واللام من الخط. وأما اللفظ فعلى التطويل وإثباتها مثل: ﴿أَلَذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، «الله»^(٣). وكأنهم اكتفوا بصورة عن صورة لأن صورة ألف الاستفهام كصورة الألف بعدها، ولم يحذفوا في اللفظ لتلا يشبه الخبر بالاستفهام. انتهى.

[ألف القطع]

أما ألف القطع إذا وقعت بعد همزة الاستفهام فإنها لا تحذف بل تصوّر بمجانس حركتها، لأنها حيثئذ تسهل على نحوه، فتكتب ألفاً في نحو: «أسجد»، «يا» في «أنتك»، وواواً في «أوزل»^(٤). وجوز الكسائي، وتعلب الحذف في المفتوحة، فتكتب: أسجد بألف واحدة غير أن الكسائي قال: المحذوف ألف الاستفهام، وتعلب قال: المحذوفة الثانية.

وجوز ابن مالك كتابة المكسورة والمضمومة بألف نحو إزلك، أنزل.

الثالث: من لام التعريف إذا وقعت بعد لام الابتداء، أو لام الجر نحو: ﴿وَلَكَلْبَارُ الْآخِرَةِ﴾ [الأنعام: ٣٢]. ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾ [يونس: ٢٦] وكان قياسها الإثبات كما كتبها

(١) ثبت في الأصل: «أسمك»، والصواب كما أثبتناه «أسمك» لأن الكلام على همزة الوصل التي سبقتها همزة استفهام. وكذا أيضاً الكلام على «أصطفي» بعلمها، فقد تحرفت هي الأخرى إلى «أصطفي».

(٢) ولكنها ثبتت في الرسم القرآني في الآية ١٤٣ من سورة الأنعام: ﴿الَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾. وهذا ما أشار إليه أحمد بن يحيى وتعلب كما سيأتي بعد أربعة أسطر.

(٣) هكذا ثبت في الأصل. والصواب كتابتها هكذا: «الله» كما وردت في الآية ٥٩ من سورة يونس: ﴿قُلْ اللَّهُ أَذْنُ لَكُمْ﴾.

(٤) جاء الرسم القرآني في الآية ٨ من سورة ص: هكذا: ﴿أَنْزَلْ﴾.

في لابتك قائم، ولابتك مال. وسبب حذفها خوف التباسها بلا التافية.

وزعم الفراء أنّ سببه اجتماع ثلاثة أشكال متشابهات في الخط لأن اللام مثل الألف، واجتماع الأمثال يستثقل لفظاً فكذلك خطاً. وزعم بعضهم: أن سببه في لام الجرّ شدة اتصالها بما بعدها، فكانهما كلمة واحدة، وهمزة الوصل لا تكون حشواً.

وزعم بعضهم أن الألف لا تحذف مع لام الابتداء فرقاً بينها وبين لام الجر.

ولو وقع بعد اللّام ألف وصل بعدها لام من نفس الكلمة، كتبت الألف على الأصل نحو: جئت لالتقاء زيد، فإن أدخلت الألف واللام وأدخلت لام الجر حذفت همزة الوصل، فكُتبت: للالتقاء.

الرابع: من أول: بسم الله الرحمن الرحيم، وكان القياس أن يكتب «باسم» بالألف، كما يكتب بابن، لكن حذفوها لكثرة الاستعمال ولا تحذف في غير البسملة من أنواع التسمية نحو: باسم الله بدون الرحمن الرحيم، و﴿وَأَسْمِئُكَ﴾ [العلق: ١]. وزعم بعضهم: أنها لم تحذف في البسملة أيضاً، وإنما كتبت على لغة من يقول: سم الله، والأصل: بسم الله، ثم خفف على حدّ قولهم في إيل: يل. والتمز التخفيف.

قال أبو حيان: والأحسن جعل اللفظ على اللغة الفصيحة، إذ لو كان حذف الألف لتلك اللغة لجاز إسقاط الألف في جميع المواضع وليس كذلك.

وزعم الأخفش: أن سبب حذفها كون الباء لا يوقف عليها، فكانها والاسم شيء واحد.

وجوز الفراء حذفها من ﴿يُسْمِئُكَ اللَّهُ بِحَبْرٍ مِنْهَا وَيُسْمِئُكَ﴾ [هود: ٤١] وباسم الله بدون الرحمن الرحيم لأنهما كانا معها، فحذفاً للاستعمال.

وجوز بعضهم: حذفها من «بسم الله»، وإذا لم ينو معها الرحمن الرحيم بشرط ألا تكون الإضافة إلى الله، وألا يكون للباء تعلّق به في اللفظ وألا يكون قبلها كلام. فإن فقد شرط مما ذكر لم يجوز الحذف نحو: «باسم ربك تبركت باسم الله، أبداً باسم الله».

وجوز الكسائي حذفها، ولو أضيف الاسم إلى الرحمن أو القاهر.

وقال الفراء: هذا باطل؛ لا يجوز أن يحذف إلا مع الله لأنها كثرت معه، فإذا عُدّت ذلك أثبت الألف، وهو الصواب.

الخامس: من «ابن» الواقع بين علمين صفة مفرداً سواء كانا اسمين أم كنيّتين أم لقبين، أم مختلفين، نحو: هذا زيد بن عمرو، هذا أبو بكر بن أبي عبد الله، وهذا بطة بن قُفّة. ويتصور في المختلفين ستة أمثلة. وحكى أبو الفتح عن متأخري الكتاب: أنهم لا يحذفون الألف مع الكنية تقدمت أو تأخرت. قال: وهو مردود عند العلماء على قياس

مذهبهم، لأن حذف التثنيين مع المكنتي كحذفه مع الأسماء وإنما هو لجعل الاسمين اسماً واحداً، فحذفت الألف، لأنه توسط الكلمة. اهـ.

وقال أبو حيان: الألف تحذف من الخط في كل موضع يحذف منه التثنيين، وهو يحذف مع المكنتي مثل ما يحذف مع الأسماء الأعلام قال:

١٨١٩ - فلم أجْبِسْ ولم أنْكل ولكن يَمَمْتُ بها أبا صَخْرٍ بَنَ عمرو^(١)

قال: وشرط ابن عصفور أن يكون «ابن» مذكراً، وهو خلاف ما جزم به ابن مالك من إلحاقهم فلانة بنت فلانة بفلان بن فلان.

ولم لم يكن «ابن» صفة، بل كان بدلاً أو خبراً لم تحذف ألفه.

[أحكام الوصل والفصل]

(ص): ويوصل مركب المزج، وكل كلمة على حرف يقبل الوصل والضمير المتصل، وعلامات الفروع، وما ملغاة أو كافة، ولو في قلما في الأصح، وكلما إن لم يعمل فيها ما قبلها، واستفهامية بـ، ومن وفي لا بموصولة في الأصح، وفي نعماً، وبشما وجهان، و«من» «بمن» لا «بمن» مطلقاً في الأصح، واستفهامية «بمن» لا مع «مع»، و«إن» «بلا». وفي «أن»، و«كي» خلف. وتحذف نون ذي التثنية، ولا توصل لن، ولم، وأم، وشذ وصل «ويكأنه» «ويلمه»، ونحو: «يومئذ»، و«ثلاثمائة».

(ش): النوع الثاني: أحكام الوصل والفصل، فالأصل فصل الكلمة من الكلمة، لأن كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى، فكما أنَّ المعنيين متميزان، فكذلك اللفظ المعبر عنهما يكون، وكذلك الخط النائب عن اللفظ يكون متميزاً بفصله عن غيره. وخرج عن ذلك ما كانا كشيء واحد، فلا تفصل الكلمة من الكلمة، وذلك أربعة أشياء:

الأول: المركب تركيب مَزَج كجعلك بخلاف غيره من المركبات كغلام زيد، وخمسة عشر، وصباح مساء، وبين بين، وحصى يحصى.

الثاني: أن تكون إحدى الكلمتين لا يبدأ بها، لأن الفصل في الخط يدل على الفصل في اللفظ، فإذا كان لا يمكن فصله في اللفظ، فكذلك ينبغي أن يكون في الخط، وذلك نحو الضمائر البارزة، والمتصلة، ونون التوكيد، وعلامات التأنيث والتثنية، والجمع، وغير ذلك مما لا يمكن أن يبدأ به.

(١) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن سنان في شرح أبيات سيويه (٢/٢٧٩) وشرح اختيارات المفضل

(٣٥١/١). ويلا نسبة في السير (٦/٣٢٥) وسر صناعة الإعراب (٢/٤٥٦)، (٥٢٨) والكتاب (٣/٥٠٦)

ولسان العرب (١٢/٢٢ - أمم).

الثالث: أن تكون إحدى الكلمتين لا يوقف عليها، وذلك نحو باء الجز، ولامه، وكافه، وفاء العطف، والجزاء، ولام التأكيد فإن هذه الحروف لا يوقف عليها ويخرج عن ذلك واو العطف ونحوها، فإنها لا توصل لعدم قبولها للتوصل.

الرابع: ما يذكر من الألفاظ فتوصل «ما» إذا كانت ملغاة نحو: ﴿يَمَّا حَاطَ عَلَيْهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]. ﴿أَتَيْنَا تَكْوُونَ﴾ [النساء: ٧٨]. ﴿فَلَمَّا تَوَيَّنَ﴾ [مريم: ٢٦]، و«إنما» و«حيثما»، و«كيفما»، و«أما أنت منطلقاً انطلقت»، وإذا كانت كافة نحو: «كما»، و«ربما»، و«إنما»، و«كأنما»، و«ليتما»، و«لعلمنا».

واستثنى ابن درستويه والزنجاني «ما» في «قلما»، فقالا: إنها تفصل وتوصل بـ «كل» إن لم يعمل فيها ما قبلها وهي الظرفية نحو: «كلما جئت أكرمك». ﴿كَلَّمَا رُفِعُوا مِنْهَا بَيْنَ فَمَرَّةٍ يَزَقًا قَالُوا﴾ [البقرة: ٢٥] بخلاف التي يعمل فيها ما قبلها، فإنها تكون حيثلذا اسماً مضافاً إليه كل نحو: ﴿وَأَتَيْنَكُمْ بَيْنَ كُلِّ مَسَاءٍ لُتُوءٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

وتوصل «ما» الاستفهامية بمن، ومن، وفي، لأنها تحذف ألفها مع الثلاثة وتصير على حرف واحد فحسن وصلها بها نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]. مِمَّ هذا الثوب. ﴿فِيمَ أَتَيْتَ يَن يَكْرِهَهَا﴾ [النازعات: ٤٣].

ولا توصل «ما» الشرطية بواحد من الثلاثة. قال أبو حيان: القياس يقتضي أن تكتب معها مفصلة.

وقال: في «ما» الموصولة مع الثلاثة ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها تكتب متصلة معها لأجل الإدغام في عن، ومن وهو مذهب ابن قتيبة نحو: رغبت عما رغبت عنه، وعجبت «مما»^(١) عجبت منه، وفكرت فيما فكرت فيه.

والثاني: أنها تكتب مفصلة على قياس ما هو من كلمتين، وهو قول أصحابنا، وبه جزم ابن عصفور، وهو أرجح، لأنه الأصل ولأن علّة الوصل الآتية في «من»، وهو التباس اللفظين خطأ مفقودة في «مما»^(٢).

والثالث: أن الغالب تكتب موصولة، ويجوز كتبها مفصلة، وهو اختيار ابن مالك.

وفي «ما» مع «نعم» و«بش» وجهان، حكاهما ابن قتيبة: الفصل على الأصل، والوصل لأجل الإدغام في نوعاً، وحملت بثسما عليها، وقد رسماً في المصحف بالوصل.

وتوصل «من» «بمن» مطلقاً سواء كانت موصولة أو موصوفة أم استفهامية أم شرطية

(١) في الأصل «عما» تحريف.

(٢) فتكتب مفصلة هكذا: من ما.

نحو: «أخذت مِمن»^(١) أخذت منه، وممن أنت، وممن تأخذ آخذ منه» وإنما وصلت بها، لأجل اشتباهها خطأ لو كتب «من من» فوصلاً، وأدغمت نون من، وميم من ونزلت منزلة المدغم في الكلمة الواحدة، فلم يجعل لها صورة، هذا ما قاله ابن مالك.

وقال ابن عصفور: توصل الاستفهامية فقط حملاً على أختها «ما»، ويفصل غيرها على الأصل. قال أبو حيان: وفول ابن مالك أرجح نظراً إلى علة الاشتباه في الخط.

وفي «من» سواء كانت استفهامية أو موصولة أو شرطية مع «عن» رايان:

قال ابن قتيبة: تكتب «عن» متصلة على كل حال لأجل الإدغام كما تكتب «عم»، و«عما» نحو: «عن تسأل»، و«رويت عن رويت عنه» و«عن ترضى أرضى عنه».

قال أبو حيان: وزعم غيره أنه لا يؤثر في ذلك الإدغام، لأنهما كلمتان، وعليه ابن عصفور، وأما ابن مالك فقال: إن الغالب الوصل، ويجوز الفصل.

وتوصل «من» الاستفهامية بـ «في» قولاً واحداً نحو: «فيم تفكر». وتوصل إن الشرطية بـ «لا» نحو: ﴿إِلَّا تَقْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣]. ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠].

وفي أن الناصبة مع لا قولان:

أحدهما: أنها تكتب مفصولة مطلقاً. قال أبو حيان: وهو الصحيح، لأنه الأصل.

والثاني: أن الناصبة يوصل بها، والمخففة من الثقيلة يفصل منها، وهو قول ابن قتيبة واختاره ابن السيد.

وعله ابن الضائع بأن الناصبة شديدة الاتصال بالفعل بحيث لا يجوز أن يفصل بينها وبينه، والمخففة بالعكس بحيث لا يجوز أن تنصل به، فحسن الوصل في تلك، والفصل في هذه خطأ.

وفي «كي» مع «لا» قولان: قال ابن قتيبة: تكتب منفصلة كي لا تفصل كما تكتب «حتى لا تفعل» منفصلة. وقال غيره: تكتب متصلة.

وما وصل من المذكورات مما فيه نون وهو: من، وعن، وأن، وإن حذف نونه للإدغام كما مر في الأمثلة.

ولا يوصل «لن»، و«لم»، و«أم» بشيء.

وما وقع في رسم المصحف من وصل: ﴿أَنَّ يَجْعَ عِلَّاسُ﴾ [القيامة: ٣]، ﴿قَلَّ أَمَّ يَسْتَجِيرُ إِلَهُكُمْ﴾ [هود: ١٤]، ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِيئٌ﴾ [الزمر: ٩]، فهو مما لا يقاس عليه كسائر

(١) في الأصل «عما» تحريف؛ لأن الكلام عن «من» الموصولة بـ «من».

ما رسم فيه مخالفاً لما تقدم، ولما يأتي.

وأما «مع» إذا اتصلت بمن، فإنها تكتب مفصولة، قاله ابن قتيبة.

قال أبو حيان: قال بعض شيوخنا: أظن سبب ذلك قلة الاستعمال، وإلا فما الفرق بين «مع» وبين «في».

قال: وقد يمكن أن يفرق بالاسمية، فإن «في» لا تكون إلا حرفاً و«مع» اسم، وهي أيضاً تنفصل مما بعدها، فتقول: «معاً»، فلذلك فصلت بخلاف «في».

ومما وصل شذوذاً، وكان قياسه الفصل: «ويكأنه» لأنه مركّب من «وي» بمعنى أعجب، و«كأنه»، و«ويلمه»، والأصل: «ويل أمه»، و«يومئذ» ونحوه من الظروف المضافة لـ «إذ»، و«ثلثمئة»، ونحوه، وفي حفظي أنّ الوصل خاص بثلاثمئة، وستمئة فقط. وأظن ذلك في شرح الهادي للزنجاني، وليس بحاضر عندي الآن.

[أحكام الزيادة]

(ص): وزيدت ألف بعد واو الجمع متطرّفة في ماض، وأمر، وفي المضارع رأين، لا اسم خلافاً للكوفيين، ولا مضارع مفرد مطلقاً خلافاً للكسائي، ولا رفعاً خلافاً للفراء، وفي مائة، ومائتين في الأشهر. وواو في أولئك، وأولوا، وأولات، وفي يا أُوْحَيّ عند بعضهم، وعمره علماً فرقاً من عمر، ومن ثم لم تزد منصوباً.

قال ابن قتيبة: ولا مصافاً لمضمر، والزنجاني: ولا مصغراً، ومعرفاً بأل وقافية.

(ش): النوع الثالث: أحكام الزيادة، فتزاد ألف بعد واو الجمع المتطرّفة المتصلة بفعل ماض، وأمر نحو: ضَرَبُوا، واضْرِبُوا، ولا تزداد بعد غير واو الجمع نحو: يغزو، ويدعو خلافاً للفراء، فإنه يجيز أن يلحق في حالة الرفع خاصة، وللكسائي حالة النصب نحو: لن يغزوا زيد بالألف، ولن يغزوك بلا ألف فرقاً بين الاتصال والانفصال، ولا بعد واو الجمع غير المتطرّفة نحو: ضَرَبُوكَ، واضْرِبُوهُ، ولا بعد واو الجمع المتطرّفة المتصلة باسم نحو: «ضاربو زيد» لعدم لزوم هذه الواو. وأجاز الكوفيون لحاقها، فيكتبون نحو: ضاربوا زيد، وهموا بالألف كما ترى.

وكذا بَنَوْا زيد بخلاف أبو زيد، وأخو زيد.

واختلف البصريون في إلحاقها بالمضارع إذا اتصلت الواو به متطرّفة نحو: لن يضربوا، فالأخفش يجعله كالماضي والأمر في لحاق الألف، وبعض البصريين لا يلحقها.

وقد اختلفوا في سبب زيادتها، فقال الخليل: لما كان وضعها على المدّ، وعلى ألا تتحرك أصلاً زادوا بعدها الألف، لأنّ فَضْلَ صوت المدّ بها ينتهي إلى مخرج الألف.

وقال بعضهم: فصلوا بها بين الضمير المنفصل، والضمير المتصل نحو: ضريوهم إذا كان الضمير مفعولاً لم يكتبوا الألف، وإذا كان تأكيداً كتبوها فرقاً بين الضميرين.

وبترك الألف في خط المصحف في: ﴿وَلَا كَالْوَهْمِ أَوْ زَوْجِهِمْ﴾ [المطففين: ٣] استدلوها على أن الضمير مفعول، وأنه ليس ضمير رفع منفصل تأكيداً لواء الجمع، ثم اطردت زيادة هذه الألف في كل واو جمع، وإن لم يلحقها ضمير.

وذهب الأخفش وابن قتيبة: إلى أنها فصل بها وبين واو الجمع وواو النسق نحو: «كفروا»، و«وردوا»، و«جاءوا» ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها، هذا هو الأصل، ثم حذفوا على ذلك من الواوات المتصلة بالحرف قبلها نحو: «ضربوا» ليكون الباب واحداً، ولهذا لم تلحق بالمفرد نحو: «يدعو» لأنها لاتصالها لا يعرض فيها من اللبس ما يعرض مع واو الجمع، ولذلك سموها هذه الألف ألف الفصل.

وعلل مذهب الفراء بأنها زيدت للفرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة.

وعلل مذهب الكسائي: بأنها زيدت فرقاً بين الاسم والفعل.

وقال بعضهم: فرقوا بها بين الواو الأصلية، والواو الزائدة.

وزيدت ألف^(١) أيضاً في «مائة». قال أبو حيّان: وذلك للفرق بينها وبين «منه»^(٢)، وكانت الزيادة من حروف العلة، لأنها تكثر زيادتها، وكانت ألفاً، لأنها تشبه الهمزة، ولأن الفتحة من جنس الألف، ولم تكن ياء، لأنه كان يجتمع حرفان مثلاًن ولا واواً لاستقلال الجمع بين الياء والواو.

وجعل الفرق في «مائة» دون «منه»^(٣)، إما لأن «مائة» اسم، و«منه» حرف، والاسم أحمل للزيادة من الحرف، وإما لأن «المائة» محذوفة اللام، يدلّ على ذلك: «أمايت الدراهم»، فجعل الفرق في «مائة» بدلاً من المحذوف مع كثرة الاستعمال ولذلك لم يفصلوا بين فته، وفيه لعدم كثرة الاستعمال.

وقال محمد بن حرب البصريّ المعروف بالملهم صاحب الأخفش: كانت هذه الألف في مائة أولى منها بمنه، لأن أصل: مائة: مئة^(٤) على وزن فعلة من ميث، والهمزة تقع مفتوحة في لفظ ألف، وينكسر ما قبلها فيستحق بذلك أن تكتب ياء فالزموها العلتين جميعاً: الياء للكسرة، والألف للفتحة، ولأن العدد أولى بالتوكيد والعلامات من غيره. اهـ.

قال أبو حيّان: والدليل على أن الأصل في «مائة»: «مئة» قول الشاعر:

(١) في الأصل «ألفاً»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل «مئة» تحريف.

(٣) ذهب إلى ذلك ابن الأعرابي كما حكاه ابن جني. انظر لسان العرب (٢٧٠/١٥).

١٨٢٠ - فقلت والمَزْءُ تُخْطِطُهُ مَيْيَةُ أَدْنَى عَطِيَّتِهِ لِإِسَائِي مَيْيَاتُ^(١)

وضعف الكوقيون تحليل البصريين بأن «مئة» اسم و«منه» حرف، فهما جنسان مختلفان، والفرق ينبغي أن يجعل في مُتحد الجنس، يدل على ذلك أنهم لم يفرقوا بين «فئة» و«فيه»، لاختلافه، قالوا: وإنما زيدت فرقاً بينها وبين «فئة»، و«رئة» في انقطاع لفظها في العدد، وعدم انقطاع «فئة ورئة»، لأنك تقول تسع مائة، ولا تقول عشر مائة بل تقول: ألف، وتقول تسع فئات، وتسع رئات، وعشر فئات وعشر رئات، فلا ينقطع ذكرها به في التعشير، فلما خالفها فيما ذكر خالفوا بينها وبينها في الخط.

قال أبو حيان: وقد رأيت بخط بعض النحاة: «مأة» هكذا بألف عليها همزة، الهمزة دون ياء.

وقد حكي كتب الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها بالألف عن حَذّاق النحويين منهم الفراء، روي عنه أنه كان يقول: يجوز أن تكتب الهمزة ألفاً في كل موضع.

وقال ابن كيسان: ومنهم من يكتب الهمزة ألفاً على حركتها في نفسها، وإن كان ما قبلها مكسوراً.

قال أبو حيان: وكثيراً ما أكتب أنا «مئة» بغير ألف، كما تكتب «فئة»، لأن كتب مائة بالألف خارج عن الأقيسة. فالذي اختاره أن تكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة، أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها.

قال: وحكى صاحب البدیع: أنَّ منهم من يحذف الألف من مائة في الخط.

قال: وأما زيادة الألف في مائتين، ففيها خلاف: منهم من يزيدها، وهو اختيار ابن مالك، لأن الثنية لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الجمع، ومنهم من لا يزيدها كما لم يزيدها في الجمع، لأن موجب الزيادة قد زال. واتفقوا على أنها لا تزداد في الجمع نحو: مئات ومئون.

وزيدت واو في أولئك، وأولو، وأولات. قال أبو حيان: أما أولئك فتضافرت^(٢) النصوص على أنهم زادوا الواو فيها فرقاً بينها وبين إليك، وكانت الواو أولى من الياء،

(١) تحرفت في الأصل إلى «مئات» بدون ياء قبل الهمزة؛ والصواب كما أثبتناه. والبيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في المقاصد النحوية (٣٧٦/٢) ولم أتع عليه في ديوانه. وله أو لأبي شبل الأعرابي في الدرر (٢٣٧/٢). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٥٠٨) والدرر (٢٢٥/٦) ولسان العرب (٣١٥/٢) - ضريح).

(٢) في الأصل: «فتضافرت» بالقاء، تحريف. وتضافروا على الأمر: تظاهروا. انظر القاموس (٧٨/٢).

لمناسبة ضمة الهمزة ومن الألف لاجتماع مثلين، وجعل الفرق في أولئك لأن الزيادة في الأسماء أكثر، ولأن «أولئك» قد حذفت منه ألف فكانت الزيادة فيه أولى ليكون كالعوض من المحذوف.

وزعم الكوفيون: أنَّ ذلك للفرق بينها وبين أولئك الاسمية لأن «إلى» قد تستعمل اسماً: حكوا من كلام العرب: «انصرفت من إليك»، وهذا منهم بناء على أن الفرق إنما جعل في المتحد الجنس.

قال: وأما أولو وأولات فلم أظفر في تعليقه بنص. ويمكن عندي أن يكونوا زادوا الواو فيه للفرق بين «أولي» في حالة النصب والجر وبين «إلى» الجارة، وحملت حالة الرفع على حالة النصب والجر. وحمل التأنيث في أولات على التذكير في «أولي». قال: وأما في «أوتى» حالة التصغير فزادها بعض أهل الخط فرقاً بينها وبين أخي المكبر. وكانت الزيادة في التصغير، لأنه فرع، والفروع أحمل للزيادة، ولأنه قد يغير لأجل التصغير، والتغير يأنس بالتغير، وكانت واو المناسبة ضمة الهمزة. وأكثر أهل الخط لا يزيدونها، لأن التصغير فرع من التذكير، وليس ببناء أصلي. اهـ.

وزيدت الواو أيضاً في «عمرو»، وذلك للفرق بينه وبين «عمر»، ولهذا اختصت بحالة الرفع والجر، لأنه حالة النصب يكتب بألف دون عمر^(١)، فيظهر الفرق.

وكانت الزيادة واواً، لأنه لا يقع فيها لس، إذ لو كانت ياء لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم أو ألفاً لالتبس المرفوع بالمنصوب، وجعلت في عمرو، ولأنه أخف من «عمر» من جهة بنائه على فُعْل، ومن جهة انصرافه. وذكر ابن قتيبة. (٢).

[أحكام الحذف]

(ص): وحذفت لام التعريف من موصول إلا اللذان، وفي الليل، والليلى. قيل: واللطف وجهان. ومما اجتمع فيه ثلاث لامات، والألف من الله، وإله، والرحمن، والخثر^(٣)

(١) لأن «عمر» ممنوع من الصرف، و«عمرو» مصروف.

(٢) موضع النقط بياض في الأصل.

(٣) ثبت في الأصل «الحارث»، والصواب كتابتها كما أثبتناه بحذف الألف والاستعاضة عنها بألف خنجرية؛ لأن الفصل معقود لحذف الألف. وكذلك ثبت الألف في كل الكلمات التي سائر إليها في الحواشي التالية والصواب حذفها.

علماً ما لم يجزدا^(١)، والسلم^(٢) عليكم، وعبد السلم^(٣)، وسبحن الله^(٤)، وما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة ما لم يلبس، أو يحذف شيء ومن ملئكة^(٥) وسموات ومفاعيل، ومفاعيل إن أمن، قيل: ولم يؤد إلى مثلين، وفاعلات وفاعلين غير ملبس، ولا مضاعف، ولا معتل لام.

ومن: ذلك وأولئك، وثلث، وثلثة، وثلاثين، وثمنية وثماني^(٦)؛ وفي ثمانين وجهان، ولكن، ولكنّ، وهاء مع الله، والإشارة خالية من الكاف إلا تا، وتي، ومضمر أوله همزة، وقيل: هي المحذوفة، وياء مع همزة لا كآدم، وقيل: هي المحذوفة، قيل: ومع غيرها وأحد ليتين متماثلين ما لم يلبس، وجوز ابن الضائع كتابة واوين.

(ش): النوع الرابع: أحكام الحذف، فتحذف لام التعريف من الذي وجمعه، وهو الذين، ومن التي وفروعه، وهو للثنائية والجمع نحو: ألّتان، وألّتين، والأيّ، والأيّ كراهة اجتماع مثلين في الخط. وتثبت في مثني الذي خاصة، وهو: اللذان، واللذين فرقاً بينه وبين الجمع، ولم يثبت في مثني التي، لأنه لا يلتبس بجمعه.

وقال أحمد بن يحيى: كتبوا «اللاتي»، و«اللائي»: «التي»، و«التي»، وأسقطوا لاماً من أولها، وألفاً من آخرها، وهذا للاستعمال، لأنه يقل في الكلام مثله، ويدل عليه ما قبله وما بعده، ولو كتب على لفظه كان أوثق. اهـ.

قال أبو حيان: وكلامه يدل على حذف اللام من أوله، والألف من آخره معاً؛ والذي عهدناه في الكتاب أنه لا تحذف الألف لثلا يلتبس بالمفرد.

قال: فإن قلت اللام ألزم في الله، فهلا حذفت؟ قيل: لما حذفت الألف منه كرها وحذف اللام مع أنها لو حذفت لالتبس بـ«إله»، لأن ألفه تحذف.

وفي اللّيل والليله وجهان: الحذف والإثبات والقياس كتبه بلامين، والحذف أجود، لأن فيه اتباع خط المصحف.

قال أبو حيان: وزاد أحمد بن يحيى: «اللطيف» فعدّه مع الليل والليله فيما كتب بلام واحدة، قال: لأنه عرف فاستخف.

(١) أي من آل التعريف.

(٢) في الأصل: «السلام».

(٣) في الأصل: «السلام».

(٤) في الأصل: «سبحان».

(٥) في الأصل: «ملائكة».

(٦) في الأصل: «ثلاث، وثلاثة، وثلاثين، وثمانية، وثمانية».

(٧) في الأصل: «اللتان، واللتين، والآتي، والآتي».

قال: وكتبوا: اللهو، واللعب واللحم بلامين، ولو كتب بلام لجاز.

وتحذف لام التعريف أيضاً مما اجتمع فيه ثلاث لامات كراهة اجتماع الأمثال نحو: «الله»، «اللسان»، و«اللدّار».

وتحذف اللام من اسم «الله»، وكان القياس إثباتها كما في اللّام، لكنه قد تصرف في أنواع من التصرفات التي لا تجوز إلا فيه ولأنه لا يلتبس، إذ لا مشارك في هذا الاسم، ولكثرة الاستعمال. فهذه أشياء تحسن الحذف.

وأما قولهم: «لاه أبوك»، يريدون: الله أبوك فإنهم كتبوه بالالف، لأجل ما حذف منه من حرف الجر، والالف، واللام، ولا يرد ذلك على عبارة المتن، لأنه خص فيه الحذف بلفظ الله.

ويحذف أيضاً من «إله»، ومن «الرحمن» لكثرة الاستعمال مع أنه لا يلبس.

وشرطه ألا يجزّد من الألف واللام، فإن جرد منهما كتب بالالف نحو: «رحمان الدنيا والآخرة».

وحذفت أيضاً من «الخرث»^(١) علماً لكثرة الاستعمال بخلافه صفة، وشرطه أيضاً: ألا يجرد من الألف واللام، فإن جرد منها كتبت بالالف نحو: حارث لثلا يلتبس بـ «حزب» علماً. واللبس مع اللام مفقود، لأنها لا تدخل على كل علم.

وحذفت أيضاً من «السّلم»^(٢) عليكم، و«عبد السّلم»^(٣)، ومن «سبحن»^(٤) الله بخلاف سبحاناً منكرأ. والجملة في الثلاثة، وفي جميع ما يأتي كثرة الاستعمال.

وحذفت أيضاً مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف سواء كانت عربية كملك، وصلاح، وخلد^(٥) أم عجمية كإبراهيم وإسماعيل وإسحق، وهرون، وسليمن^(٦).

قال أبو حيان: وذكر بعض شيوخنا: أن إثباتها في نحو: صالح، وخالد، ومالك جيد. وكذا قال أحمد بن يحيى: أنه يجوز فيه الحذف والإثبات، ولا يحذف مما لم يكثر استعماله كحاتم، وجابر، وحامد، وسالم، وطالوت، وجالوت، وهاروت، وماروت، وهامان، وقارون، ويأجوج، وقد حذفت في بعض المصاحف من هاروت، وماروت،

(١) في الأصل: «الحارث».

(٢) في الأصل: «السلام».

(٣) في الأصل: «السلام».

(٤) في الأصل: «سبحان».

(٥) في الأصل: «كمالك وصالح وخالد».

(٦) في الأصل: «كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق وهارون وسليمان».

وهامان، وقارون. ولا من الصفات «كرجل صالح»، و «رجل مالك»، ولا مما لم يزد على ثلاثة «كاوس بن لام»، و «ابن داب»، و «سامة»، و «هالة»، ولا ممّا حذف منه شيء آخر «كإسرائيل» حذفت إحدى يائيه، و «داود» حذفت إحدى واويه، ولا إذا خيف اللبس كعامر، وعباس، لو حذف لالتبس بعمر، وعيس.

وحذفت أيضاً من «ملئكة»^(١)، لأنه لا يلبسه لفظ مع كثرة الاستعمال وحذفت أيضاً من مفاعل، ومفاعيل إن أمن التباسه بالمفرد كمخرب، وتمثيل، وشيطين، لأن مفردا محراب، وتمثال، وشيطان بخلاف ما يلتبس به كدراهم فيكتب بالآلف لثلا يلتبس بدرهم.

قال أبو حيّان: ويجوز الإثبات فيما لا يلتبس أيضاً، وهو أجود قال: وشرط بعض شيوخنا لجواز الحذف شرطاً آخر، وهو ألا تكون الألف فاصلة بين حرفين متماثلين نحو: سكاكين، ودكاكين، ودنانير، فلا تحذف الألف لثلا يجتمع مثلاً في الخط، وهو مكروه ككراهته في اللفظ.

وحذفت أيضاً من فاعلات أي مما كان فيه ألفان من جمع المؤنث السالم نحو: صلحات، وعبادات، وذكرات^(٢)، ومنه سموات، وإن لم يكن على وزن فاعلات، فلذا صرّحت به في المتن، وحمل جمع المذكر السالم على جمع المؤنث وإن لم يكن فيه ألفان نحو: «الصلحين»، و «الفتتين» و «الظلمين»، و «الكافرين»، و «الخسرين»^(٣).

وشرط الحذف من جمع المؤنث والمذكر أن يكون غير ملتبس، ولا مضاعف، ولا معتل اللام، فلا يحذف من نحو: الطالحات لإلباسه بطلحات، ولا من نحو: حاذرين لإلباسه بحذرين، وهما مختلفان في الدلالة، ولا من نحو: شابات والعاذين، لأنه بالإدغام نقص في الخط، إذ جعلوا صورة المدغم والمدغم فيه شكلاً واحداً، ولذلك كتبوا في المصحف: ﴿الْصَّالِحِينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٣] بالآلف، ولا من نحو: راميات، والزامين لأنه حذف من الزامين لام الفعل، وحملت عليه: الزاميات، وإن لم يكن فيه حذف كما حمل الحذف من الصالحين والصلحات، وإن لم يكن فيه ألفان، وهذا من تعاكس النظائر والتعارض حيث حمل الإثبات في المؤنث على الإثبات في المذكر، كما حمل الحذف في المذكر على الحذف في المؤنث.

وحذفت أيضاً من علم في آخره الألف والنون كُسفَيْن ومرؤن، وعثمن، وما أشبهه في كثرة الاستعمال، تبه عليه أبو حيّان، وهو داخل في مسألة الأعلام الزائدة على ثلاثة.

(١) في الأصل: «ملائكة».

(٢) في الأصل: «صالحات وعبادات وذكرات».

(٣) في الأصل: «الصالحين والقاتنين والظالمين والكافرين والخاسرين».

وحذفت أيضاً من «ذلك» و«أولئك» بخلاف «ذا» و«وأولاء» مجزدين^(١) من حرف الخطاب، و«هذاك»، و«هؤلاءك» مقروناً بحرف الخطاب وها التنبيه.

ومن ثلث و«ثلاثة» بخلاف «ثلاث» المعدول فإنه لم يكثر كثرتهما، ولأنه لو حذف منها لالتبس بثلاث.

ومن ثلثين، و«ثمنية» و«ثماني» بإثبات الياء بخلاف ثمان بحذف الياء فلا تحذف منه الألف فراراً من توالي الحذف وكثرته.

وفي ثمانين وجهان: الإثبات، لأنه حذف منه ياء المفرد، والياء الموجودة فيه ياء إعراب، والحذف لأن الياء المحذوفة عاقبتها ياء أخرى لأنهما لا يجتمعان، فكان الياء موجودة إجراء للمعاقب مجرى المعاقب، والإثبات اختيار ابن عصفور، وثمانون بالواو حكمه حكم ثمانين بالياء في جواز الوجهين.

وحذفت أيضاً من «لكن»، و«لكن»، ومن ها التنبيه مع الله نحو: هالله لأنه لم يستعمل إلا معه، فكانه حرف واحد. ونص أحمد بن يحيى على أن المحذوف همزة الله.

وتحذف أيضاً ألف «ها» مع اسم الإشارة الخالي من الكاف نحو: «هنا»، و«هذه»، و«هؤلاء»، لكثرة استعماله معه، حتى صار كلفظ مركب بخلاف المتصل بالكاف، فإنه يجب فيه الإثبات نحو: «ها ذاك»، وكذا ها المتصلة «بتا»، و«تي» تكتب بالألف نحو: هاتا، وهاتي، وهاتان.

وتحذف أيضاً ألف ها مع مضمّر، أوله همزة نحو: هأنتم، هأنا، هأنتم، بخلاف «نحن»^(٢).

قال أحمد بن يحيى: قال الكسائي في هأنتم وهأنا: حذفوا ألف ها، وليس بشيء، إنما حذفوا الهمزة بدليل أنهم لم يحذفوها في ها نحن، فدل على أن المحذوفة في هأنتم وهأنا همزة الثانية لا الأولى.

وحذفت أيضاً من ياء التي للنداء المتصلة بهمزة ليست كهزمة «آدم» سواء كانت قطعاً نحو: يا إبراهيم ياسحق. أو وصلاً نحو: يا بن آدم كراهة اجتماع الفين.

قال أبو حيان: ونص أحمد بن يحيى على أن الألف المحذوفة هي صورة الهمزة، لا ألف يا، وهو خلاف قول ابن مالك.

وأما نحو آدم فلم تحذف ألف يا معه، لأنه حذف منه الألف المبدلة من فاء أفعل، فلم يجمعوا عليه حذف ألفين.

(١) في الأصل: «وأولا بحردين».

(٢) فتكتب: «ها نحن» بإثبات الألف.

قال أبو حيان: ومفهوم كلام ابن مالك، أنه لا يجوز الحذف في «يا جعفر»، و«يا زيد»، لأنه لم يتصل بهمزة.

ونص أحمد بن يحيى على أنه يجوز في مثل ذلك الإثبات والحذف، كأنهم جعلوا يا مع ما بعدها شيئاً واحداً، أقاموا يا مقام الألف واللام بدليل أنهم لا ينادون بـ «يا»، هي فيه فلذلك حذفت الألف.

وتحذف إحدى لئتين متماثلين «كآدم»، و«آمن»، و«آل»، و«إسرائيل»^(١)، و«نبي»، و«داود»، و«طاول»، و«يستون» و«يلون» و«يأوا إلى الكهف»، و«جاوا»، و«باوا»، و«شاوا»^(٢)، كذا جزم به ابن مالك بشرط ألا يلبس «كقوة» حذراً من التباس المثني بالمفرد، و«قارين» حذراً من التباس المثني بالجمع و«قول»، و«صوول» حذراً من التباسه «بقول»، و«صول».

قال أبو حيان: ولم يبين أيهما المحذوفة. فالقياس يقتضي أنها الساكنة لثقل المتحركة بالحركة.

قال: وجوز بعضهم كتابة الواوين على الأصل، واختاره ابن الضائع، والقياس خلافه كراهة اجتماع المثليين.

ولو اجتمع ثلاث متماثلات في كلمة أو كلمتين حذف أيضاً واحد نحو: يا آدم، ومسأت، وبرأت، والنبيين، ونجيين^(٣)، «ليسوا»، و«مسوون».

[أحكام البذل]

(ص): وتنوب الياء عند الجمهور عن ألف مختوم بها اسم أو فعل ثالثة مبدلة من ياء، أو رابعة فصاعداً مطلقاً ما لم تل ياء في غير «يحيى» علماً، قيل: أو غيره، فإن وليها ضمير متصل داء فقولان. والأصح في كلا وكلتا الألف إلا لدى، وعلى الأول إن تَوَّنَ فثالثها.

قال سيبويه: المنصوب بألف وغيره بياء، وتعرف الياء بالثنوية والجمع والكسرة، والإسناد إلى الضمير، والمضارع، وكون الفاء أو العين واواً، ولا يكتب بالياء مبني غير متى، ولا حرف غير بلى، وإلى، وعلى، وحتى إلا موصولة بـ «ما» استفهامية.

(ش): النوع الخامس: أحكام البذل، فتكتب كل ألف رابعة أو خامسة أو سادسة في اسم أو فعل ياء نيابة عن الألف، سواء كان أصلها الياء أم الواو، أم كانت زائدة لإلحاق أو

(١) في الأصل: «إسرائيل».

(٢) في الأصل: «جاوا، وباوا، وشاوا».

(٣) في الأصل: «نجيين» بثلاث ياءات.

لشأنيت أو لغير ذلك «كجلبى»، و«ملهى»، و«مغزى»، و«أعطى»، و«يخشى»، و«الخوزكى»^(١)، و«أقتضى»، و«اعتزى»، و«يخشى»، و«مستقصى»، و«استقصى»، و«يستقصى»، و«يقعثرى»^(٢)، إلا أن تكون تالية لياء «كدنيا»، و«محا»، و«أحيا»، و«خطايا»، و«استحيا» إلا «يحيى» علماً، فإنه يكتب بالياء فرقاً بين «يحيى» الاسم وبين «يحيى» الفعل. والحق المبرد «يحيى» كل علم منقول من الفعل كأن يسمى به «أعيا»، فكتب بالياء.

والحق أيضاً أبو جعفر النخاس كل علم منقول من الاسم «كروايا» علماً فكتبه بالياء فرقاً بينه وبين «روايا» الجمع^(٣)، كما فرقوا بين «يحيى» العلم، والفعل.

والجمهور كتب الجميع بالألف.

فإن اتصل بالكلمة ضمير متصل فخلاف. منهم من يكتبه بالياء، ومنهم من يكتبه بالألف نحو: ملهاك، ومستدعاه. كذا حكى الخلاف في التسهيل ولم يرجع شيئاً.

قال أبو حيّان: واختيار أصحابنا كتبه بالألف إذا اتصل به ضمير نصب أو خفض سواء كان ثلاثياً أو أزيد إلا «إحدى» خاصة، فكتب بالياء حال اتصالها بضمير الخفض نحو: «إحديهما» كحالها دون الاتصال.

واختلفوا إذا اتصل بـ «تأنيث» فقلب في الوقف.

فذهب البصريون: إلى أنها تكتب ألفاً لتوسطها، وأجاز الكوفيون كتبها ياء، ولم يعتدوا بـ «التأنيث»، وسواء في ذلك أيضاً الثلاثي، والأزيد.

هذا كله تفريع على القول المصدر به، وهو الأشهر.

وحكى ابن عصفور أن الفارسي^(٤) زعم أنه لا يكتب كل ما تقدّم ذكره إلا بألف أبداً، وكذا الثلاثي الآتي. كما أن الهزمة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل: رداء، وكساء، لا تكتب أبداً إلا على صورتها، لا على أصلها.

ورده ابن عصفور بأن الألف المنقلبة ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال «كرحيان»،

(١) الخَوْزَكِيُّ: مشية في تناقل (القاموس: ٣/٣٧٨).

(٢) القبيعري: الجمل العظيم، والفصيل المهزول، ودابة تكون في البحر، والعظيم الشديد (القاموس: ١١٧/٢).

(٣) الروايا: جمع راية، وهي المزادة فيها الماء، والبعير والبغل والحمار يُستقى عليه (القاموس: ٣٣٩/٤).

(٤) تحرفت في الأصل إلى «الناس» والصواب «الفارسي» كما أثبتناه؛ لقوله بمد أسطر عن ابن الضائع «هذه الحكاية بعيدة جداً عن الفارسي...».

و«رميت»، فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك، والهمزة لا تعود إلى أصلها في موضع من المواضع.

وقال ابن الصّاح: هذه الحكاية بعيدة جداً عن الفارسي بل مراده أنه القياس. قال: وللفارسي أن يقول: إن كانت العلة الرجوع إلى الياء في بعض المواضع، فلتكتب المتقلبة عن الواو واواً لرجوعها إليها في بعض المواضع، وإن كانت العلة التفريق لزم الاعتراض بالهمزة، بل الأولى أن يقال للفارسي: فرقت العرب في اللفظ بين هذين الألفين بالإمالة، فحمل الخط فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين.

وقال أبو حيّان: في المسألة ثلاثة مذاهب: مذهب الجمهور، ومذهب الفارسي، والثالث: أنه لا تلزم ألف ولا ياء بل يجوز أن تكتب بالياء، وهو الاختيار، ويجوز أن تكتب بالألف وذلك قليل. قال: وقد رأيت بخط بعض النحويين، وهو عيسى الملقب «عيساً» بالألف في كتاب قرء عليه.

وأما الألف الثالثة فمذهب الجمهور أنها إن كانت مبدلة من ياء كتبت أيضاً ياء نحو: «رحى»، و«رمى».

وإن كانت مجهولة الأصل «كخسا»^(١)، أو كانت مبدلة من واو كعصا وغزا، كتبت بالألف.

ومقابل الجمهور قول الفارسي المتقدم أنه لا يكتب شيء بالياء. وقول الكسائي: إن ما كان من الفعل عينه همزة نحو: «شاء»، فإنه يجوز أن يكتب بالياء، وإن كان من ذوات الواو كراهة اجتماع ألفين. وما كان من الاسم على وزن فَعَلَ أو فَعَلْ^(٢)، فإنه يكتب بالياء أبداً وإن كان من ذوات الواو نحو «الكَيْبِ»^(٣). والبصريون لا يجوزون شيئاً من ذلك.

ومذهب البصريين في «كلا» أن يكتب بالألف، لأن ألفها متقلبة عن واو، ومن زعم أنها متقلبة عن ياء كما ذهب إليه العبدى، فإنه يكتب بالياء^(٤).

(١) في القاموس (٣٢٥/٤): «الخسا: الفرد».

(٢) في الأصل «فعل أو فعل» من دون تشكيل.

(٣) قال في اللسان (٢١٣/١٥): «الكَيْبُ مقصور: الكناسة؛ قال سيبويه: وقالوا في تثنية كَيْبَان، يذهب إلى أن ألفها واو؛ قال: وأما إيمانهم الكَيْبُ فليس لأن ألفها من الياء ولكن على التشبيه بما يمال من الأفعال من ذوات الواو نحو غزا».

(٤) جاء في اللسان (٢٢٧/١٥): «ابن سيده: كلا كلمة مصوغة للدلالة على اثنين كما أن كلاً مصوغة للدلالة على الجمع؛ قال سيبويه: وليست كلا من لفظ كل، كلٌ صحيحة وكلا معتلة. ويقال للأثنين كِلْتَا، وبهذه التاء حكم على أن ألف كلا متقلبة عن واو، لأن بدل التاء من الواو أكثر من بدلها من الياء =

وكتبت على الأول «كلتا» بالآلف حملاً على «كلا». وكان القياس أن تكتب بالياء لأن ألفها رابعة.

ويعرف كون الألف مبدلة من الياء بالانقلاب في الثنية نحو: رعى ورحيان، أو في الجمع بالآلف والتاء نحو: «حصى، وحصيات»، أو في العرة نحو: «رمى: رمية». أو في الإسناد إلى الضمير نحو: «رمى»، أو في المضارع نحو: يرمى.

ويكون الفعل معتل العين أو الفاء بالواو نحو: هوى، وروى، ووفى، ووعى.

ولا يكتب اسم مبنى بالياء إلا «متى» لإمالتها.

ولا شيء من الحروف بالياء إلا «بلى» لإمالتها أيضاً، و«على»، و«حتى» و«إلى» لعودها ياء في: «إليه»، و«عليه».

قال ابن الأنباري: وإنما كتبت «حتى» بالياء، وإن كانت لا تمال فرقاً بين دخولها على الظاهر والمضمر، فلزم فيها الألف مع المضمر حين قالوا: «حتاي»، و«حتاك» و«حتاه». وانصرف إلى الياء مع الظاهر حين قالوا: حتى زيد. انتهى.

فإن وصلت الثلاثة بـ «ما» الاستفهامية كتبت بالآلف لوقوعها وسطاً نحو: «إلام»، و«علام»، و«حام».

وقال الزجاجي: إذا أشكل عليك شيء من ما آخره ألف، فاكتبه بالآلف، لأنه الأصل.

وكما ذهب بعضهم - وهو الصحيح - إلى أن جميع ما جاز يكتب بالياء جاز أن يكتب بالآلف.

رسم المصحف

(ص): ورسم المصحف متبع، ومن ثم قيل: خطان لا يقاسان: خط المصحف والعروض. أما القافية: فالمقيدة تستوفي حروفها إلا ما يتم الوزن دونه، فإن كان الزوي ألفاً

= [انظر الكتاب: ٣/٣٦٤]، قال: وأما قول سيويه: جعلوا كَلا كَيْمَى، فإنه لم يرد أن ألف كلا مقبلة عن ياء كما أن ألف ميمى مقبلة عن ياء، بل قيل قولهم معيان، وإنما أراد سيويه أن ألف كلا كألف ميمى في اللفظ، لا أن الذي انقلبت عليه ألفاهما واحد، فافهم وما توفيقنا إلا بالله. وليس لك في إمالتها دليل على أنها من الياء؛ لأنهم قد يميلون بنات الواو أيضاً وإن كان أوله مفتوحاً كالمَكَا والمَشَا، فإذا كان ذلك مع الفتحة كما ترى فإمالتها مع الكسرة في كَلا أولى. قال: وأما تمثيل صاحب الكتاب لها بِشَرْوَى وهي من شريت، فلا يدل على أنها عتده من الياء دون الواو ولا من الواو دون الياء؛ لأنه إنما أراد البذل حَسْبُ فمُتَلِّ بما لاهه من الأسماء من ذوات الياء مبدلة أبناً نحو الشروى والفتوى.

فيها أبداً، والمطلقة نصباً بالألف، والمختار حذف صلة غيره، والممدودة بالفتن، وما مر من زيادة أو حذف أو بدل مفقود.

(ش): رسم المصحف متبع لاتباع السلف رضي الله عنهم، وقد وقع فيه أشياء كثيرة من الوصل، والفصل، والزيادة والحذف، والبدل على خلاف ما تقدم تقريره كوصل: ﴿أَنَّ جَمْعَ عِظَامٍ﴾ [القيامة: ٣]. ﴿أَمَّنْ هُوَ قَتِيلٌ﴾ [الزمر: ٩]، وفصل، وزيادة ياء في ﴿يَأْتِيهِ﴾ [الذاريات: ٤٧]، و﴿مِنْ نِّجَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، و﴿وَمَلَأَهُ﴾ [الأعراف: ١٠٣]، و﴿وَمَلَأْنَهُ﴾ [يونس: ٨٣]، وألف في ﴿أَلْيَؤُا﴾ [البقرة: ٢٧٥]. ﴿إِنْ أَمْرًا﴾ [النساء: ١٧٦]. وحذف ألف «نشعوا»، وكتابة وار صورة الهمزة وزيادة ألف بعدها، وكتابة: ﴿مَارَكْ﴾ [النور: ٢١] بالياء، وقياسه الألف، لأنه من ذوات الواو، وكتابة: «الصلوة»، و«الزكاة»، و«الحياة»، و«مشكاة»، و«مناة»، و«الربا» بواو بدل الألف^(١). وهذا كله مما ينقاد إليه في كتابة المصحف، ولا يقاس عليه خارجه، بل إذا وقعت هذه الألفاظ ونحوها في غير القرآن لم تكتب إلا على القوانين السابقة، ولهذا قال ابن درستويه: خطان لا يقاسان: خط المصحف والعروض. قال أبو حيّان: وذلك أن العروضيين يكتبون ما يسمع خاصة إذ الذي يقيد به في صفة العروض إنما هو ما يلفظ به، لأنهم يريدون به عد الحروف التي يقوم بها الوزن متحركاً كان أو ساكناً، فيكتبون التنوين نوناً، ولا يراعون حذفها في الوقف، والمدمغم حرفين ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفعيل، فقد تقطع الكلمة بحسب ما يقع من تبين الأجزاء كقوله:

يا دارمٍ يتبل علياء فسّ سندي أقوت وطالعلي ها سالف اللامدي

لأن تقطيعه: مستعلن، فعلى أربع مرات، وكتابة هذا البيت في الخط الذي ليس في علم العروض.

١٨٢١ - يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت، وطال عليها سالف الأمد^(٢)

قال: فقد صار الاصطلاح في الكتابة على ثلاثة أنحاء: اصطلاح العروض، واصطلاح كتابة المصحف، واصطلاح الكتاب في غير هذين.

قال: وعلم الخط يقال له: الهجاء، ليس من علم النحو، وإنما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج إليه المبتدئ في لفظه وفي كتبه، ولأن كثيراً من الكتابة مبني على أصول نحوية، ففي بيانها بيان لتلك الأصول ككتابة الهمزة على نحو ما يسهل به، وهو باب من النحو كبير اهـ.

(١) على هذه الصورة: الصلوة، والزكاة، والحياة، ومشكاة، ومناة، والربو.

(٢) مطلع قصيدة من البسيط للناطقة الديباني في ديوانه (ص ١٤).

التنقيط

(ص): ووضع النقط لرفع الاشتراك، ومن ثم اختار أبو حيان نقط القاف، والنون، والياء وصلاً لا فضلاً، وبعضهم نقط الشين واحدة، والزنجاني نقط هاء التأنيث، ونقط أهل الغريب كل مهمل إلا الهاء أسفل، وربما كتبوا تحته مثله، أو همزة، أو فوقه علامة أو نبذة. اصطلاحات.

(ش): قال أبو حيان: الحروف منها ما ينفرد بصورة، ومنها ما هو مشترك، وقصدوا بتعليل الصور الاختصار، فكما أن في اللفظ المشترك كالعين، فكذلك فعلوا في الصور، جعلوا فيها المشترك. قال: هكذا قالوا، وقال بعض شيوخنا: ليس كذلك، لأنهم وضعوا فارقاً هو النقط بواحدة أو أكثر، والإهمال، فليس إذن من المشترك فالصورة والنقط مجموعهما دلّ على أشكال الحروف.

قال: ومن الحروف ما يلتبس بالخط إذا وصل بغيره كالنون والقاف والياء فيزول الاشتراك بالنقط، ولذلك ينبغي ألا تنقط في الفصل، إذ لا يحصل اشتراك، لأن لها صورة خاصة بها، فيكون إذ ذاك كالكاف. انتهى.

واختار بعضهم نقط الشين بواحدة، لأن المقصود، وهو الفرق بينها وبين السين حاصل بها، والأكثر على نقطها بثلاث.

واختار الزنجاني في آخرين نقط هاء التأنيث في نحو: رحمة فرقاً بينها وبين هاء الضمير، وهاء السكت.

والأدباء منهم الحريري يعدونها في الحروف غير المنقوطة، ولهذا أتوا بها في الأبيات والرسائل التي التزموا عروها من حرف منقوط.

ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل مبالغة في الإيضاح ودفع توهم السهو عن النقط إلا الهاء، إذ لو نقطت لالتبس بالجيم.

ومنهم من يكتب تحت الحرف المهمل حرفاً صغيراً مثله، أو همزة أو فوقه علامة أو نبذة اصطلاحات لأهل الحديث.

وهذا آخر ما تضمنه جمع الجوامع، والكلام عليه.

خاتمة جمع الجوامع

(ص): وقد تم جمع الجوامع نظاماً، المودع من فنون العربية جمعاً جماً، الكائن من بلاغة الإيجاز، وعدوية الألفاظ بالمحل الأسمى. الفائق على نظرائه إيجازاً وجمعاً، المرفوع عن همم معاصريه قطعاً، المشيد أركان مبادئه إحكاماً ووضعاً.

فعليك يحفظ عبارته، وتأمل فحواها. وإياك والمبادرة بإنكارها لإلفك سواها، ودونك وإبراز محاسنها التي لا تخفى إلا على جامد البصيرة أعماها، فربما خالف غيره في تعبير أو تأخير، أو تقديم، فظنّه من لا فطنة له عُدولاً عن المنهج القويم، وما درى أن ذلك لأمر مهم يستخرجه النّظر السليم، وربما أفصحت بذكر أرباب الأقوال، ولو بالتعداد إما تقوية لمن نسب إليه الانفراد، أو لتفرد، وغير ذلك من الأمور التي تقصد لاستفاد، وربما نقلنا عن أحد خلاف ما نسب به بعض المشاهير إليه، فحسبه غلطاً من لا اطلاع له، ولا تحقيق لديه وما شعر أن ذلك بعد التطلع والفحص الشديد عليه، فدونك مختصراً انطوى على زُبدة مائة مصنف، واحتوى على ما به العميون تفرّ، والأسماع تشنف، وأتى من العجب العجائب بما لم يجمعه قبله مؤلف، فحق أن يكون على كتب الأنام سريّاً، ويأنواع المحامد والمحاسن حريّاً. جعلنا الله به مع الدين أنعم الله عليهم ورفعهم مكاناً عليّاً.

تم كتاب جمع الهوامع شرح جمع الجوامع
ويليه إن شاء الله الفهارس العامة

فهرس المحتويات

الكتاب الرابع في العوامل

٥	الفعل وأقسامه
١٣	الفعل متصرف وجامد
١٧	نعم ويش
٢٩	ما الحق بـ «يش»
٣٠	حيذا
٣٦	صيفتا التعجب
٤٢	صيغ التعجب السماعية
٤٣	المصدر
٤٤	معمول المصدر
٥١	اسم المصدر
٥٣	اسم الفاعل
٥٨	صيغ المبالغة
٦١	اسم المفعول
٦٢	الصفة المشبهة
٧٣	أفعل التفضيل
٨١	أسماء الأفعال
٨٧	أسماء الأصوات
٨٩	الظرف والمجرور
٩٤	التنازع في العمل
١٠٢	الاشتغال

الكتاب الخامس في التوابع والعوارض

١١٧ النعت
١٣١ عطف البيان
١٣٦ التوكيد
١٤٧ البدل
١٥٥ حروف العطف
١٥٥ حرف الواو
١٦١ حرف الفاء
١٦٤ حرف تُم
١٦٥ حرف أم
١٧٣ حرف أو
١٧٧ حرف إما
١٧٩ حرف بل
١٨١ حرف حتى
١٨٣ حرف لا
١٨٤ حرف لكن
١٨٥ حرف ليس
١٨٦ حرف أيّ
١٨٦ حرف هلاً
١٨٦ حرف إلّا
١٨٧ حرف أين
١٨٧ حرف لولا، ومتى
١٨٧ حرف كيف
١٨٨ عطف بعض الأسماء على بعض
١٩٣ جواز حذف المعطوف بالواو مع الواو
١٩٥ العطف على اللفظ وعلى المحل
١٩٨ خاتمة في تابع المنادى
٢١١ العوارض
٢١١ الإخبار بـ «الذي» وفروعه
٢١٧ العدد
٢٢٦ التأريخ

٢٨٦	من غير الثلاثي
٢٨٦	بناء الآلة
٢٨٧	بناء الصفات
٢٨٧	اسم الفاعل والمفعول
٢٨٧	الصفة المشبهة
٢٨٩	أمثلة المبالغة
٢٨٩	التأنيث
٢٩٥	أوزان ألف التأنيث المقصورة
٢٩٥	فُعْلَى وفُعْلَى
٢٩٦	فُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى
٢٩٧	فُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى
٢٩٨	فُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى
٢٩٩	فُعْلَى
٢٩٩	أوزان ألف التأنيث الممدودة
٢٩٩	فُعْلَاء وأفْعِلَاء وأفْعِلَاء وفُعْلَاء وفُعْلَاء وفُعْلِيَاء
٣٠٠	فُعْلَاء ومفعولاء ومَفْعَلَاء وفَعْلَاء وفَعْلَاء وفَعْلَاء وفَعْلَاء
٣٠١	فاعلاء وفعلياء وفُعْلَاء وفُعْلَاء
٣٠١	الأوزان المشتركة
٣٠١	فَعْلَى
٣٠٢	فُعْلَى وفُعْلَاء وفُعْلَى وفُعْلَاء
٣٠٣	فُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى
٣٠٤	فاعولى وإفْعِلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى
٣٠٥	فُعْلَى وأفْعِلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى
٣٠٦	المقصود والمملود
٣٠٨	جمع التكسير
٣٠٨	جميع القلة
٣٠٨	أَفْعُل
٣٠٩	أفعال
٣١٠	أفعلة
٣١١	فِعْلة
٣١١	جميع الكثرة
٣١١	فُعْل

٤٩٣	فهرس المحتويات
٣١٢	فُعِل
٣١٤	فُعِل
٣١٥	فِعَل وفَعَال
٣١٧	فُعُول
٣١٨	فُعِل وفُعَال وفَعَلَة
٣١٩	فُعَلَة وفَعَلَة وفُعَلَى
٣٢٠	فِعَلَى وفُعَلَاء وأفعلاء
٣٢١	فِعْلَان وفُعْلَان
٣٢٢	فَوَاعِل وفُعَالَى
٣٢٣	فُعَالَى وفُعَالَى
٣٢٤	فُعَالَى وفُعَالَى
٣٣٣	جمع العلم المرتجل
٣٣٤	جمع الجمع
٣٣٩	التصغير
٣٥٥	المنسوب
٣٧٠	التقاء الساكنين
٣٧٥	الإمالة
٣٨٥	الوقف
٤٠٢	خاتمة: لا ابتداء بساكن

الكتاب السابع في التصريف

٤٠٧	معنى التصريف
٤٠٨	الاشتقاق
٤٠٩	الميزان الصرفي
٤١٢	حروف الزيادة
٤١٦	معاني الحرف الزائد
٤١٩	الحذف القياسي والشاذ
٤٢٦	الإبدال
٤٢٧	إبدال الواو والياء همزة
٤٢٩	إبدال الهمزة مدّة تجانس الحركة

٤٣١	تخفيف الهمزة المفردة الساكنة
٤٣٢	إبدال الواو ياء
٤٣٣	إبدال الألف ياء
٤٣٥	إبدال الواو والياء ألفاً
٤٣٦	إبدال النون ميماً
٤٣٦	إبدال الواو والياء تاء
٤٣٧	إبدال التاء طاء
٤٣٧	إبدال التاء دالاً
٤٣٧	النقل
٤٤٠	القلب
٤٤٢	الإدغام
٤٥٠	مخارج الحروف
٤٥٤	ألقاب الحروف
٤٦٠	خاتمة في الخط
٤٦٠	تعريف الخط
٤٦٣	أحكام الهمزة
٤٦٨	حذف همزة الوصل
٤٦٩	ألف القطع
٤٧١	أحكام الوصل والفصل
٤٧٤	أحكام الزيادة
٤٧٧	أحكام الحذف
٤٨٢	أحكام البديل
٤٨٥	رسم المصحف
٤٨٧	التنقيط
٤٨٨	خاتمة جمع الجوامع

